

مُخْتَصَرُ مَرْقَاةِ الْعِلَالِي وَكَلَامِ الْأَسْنَوِي

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

الدكتور الشيخ مصطفى محمود السنجوني

تَأَلِيفُ

أبي السَّائِرِ نور الدين محمود بن أحمد الحموي الفيومي الأصل المعروف
بأبي خنيزر الرَّقْسَةِ

ساعدت اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن
الخامس عشر الهجري على طبعه في الجمهورية العراقية

كتاب « مختصر من قواعد العلائي »

وكلام الاسنوي

لابن خطيب الدهشة

تحقيق الدكتور مصطفى محمود مصطفى العراقي

كتاب محقق بمجهود هذا العالم التقي الجليل
تحقيقا هو غاية في الدقة والأتقان وأشهد أن ليس
به خطأ علمي إطلاقاً .

١٩٨٠/٨/٢٢

د . ابراهيم عبد الحميد

اعتذار الى القراء الكرام

أ- كنت مريضا فلم أتمكن أن اتلافى بالتصليح كافة الاخطاء

ب- الأيادي الماهرة في المطبعة كانت عزيزة ونادرة ف وقعت

الاطعاء نفسها بعد التصليح .

فالمرجو من الأحبة ان يبدؤا بتصليحها قبل القراءة

الشيخ مصطفى محمود الپنجويني

•
•
•

•
•
•

•
•
•

1. The first part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the atom. It is shown that the structure of the atom is determined by the laws of quantum mechanics, and that the structure of the atom is determined by the laws of quantum mechanics.

2. The second part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the atom. It is shown that the structure of the atom is determined by the laws of quantum mechanics, and that the structure of the atom is determined by the laws of quantum mechanics.

3. The third part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the atom. It is shown that the structure of the atom is determined by the laws of quantum mechanics, and that the structure of the atom is determined by the laws of quantum mechanics.



نوقشت هذه الرسالة في مساء يوم الاثنين ٢٦/٦/١٩٧٨ مناقشة علنية بأولى قاعات كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر . واقتُرحت لجنة المناقشة - المكونة من الأساتذة :
صالح موسى شرف ومحمد محمود فرغلي وعبد الغني محمد
عبد الخالق - أن يمنح صاحبها الباحث الفاضل الشيخ
مصطفى محمود مصطفى ، العراقي الجنسية - درجة العالمية
(الدكتوراه) في أصول الفقه ، مع مرتبة الشرف الاولى .
وأن توصي ادارة جامعة الأزهر الرشيدة بطبعمها وتبادلها
مع الجامعات الاخرى بمصر وغيرها ، لنفاستها وجودتها ،
وليعم النفع بها - في المستقبل - ان شاء الله !

عبد الغني عبد الخالق
عضو لجنة المناقشة

القِسْمُ الْاَلَا فِى

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

افتتاحية :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه
محمد وآله وأصحابه أجمعين .

وبعد ، فإن الحياة لا تكون سعيدة الا بنعمة العقل - وهو
من أجل النعم - ، ولا يكلف الانسان الا به ، ولا تدرك شرائع
الله وأحكامه بدونه ، وبه يطلع الانسان على حكمها
وأسرارها ، ولكن لا يستطيع العقل بذاته أن يحقق للانسان
كل ما يصبو اليه من سعادة دنيوية وأخروية ، لان الانسان
يحمل بين جنباته رغبات وغرائز مختلفة ، كالأنانية وحب
التسلط ، والمصالح المتباينة وغيرها ، وكل هذه المعاني تؤثر
على عقل الانسان تأثيراً سيئاً - وهو يصدد انشاء الاحكام - ،
حيث تكون القوانين الوضعية خاضعة لسلطان الهوى فيختلط
الحق بالباطل ، والخير بالشر ، وتختل موازين العدالة ،
وتضطرب مقاييسها ، وهكذا كل تشريع جديد ينخدع به
الانسان أولاً ، ثم لا تلبث الايام أن تثبت (١) أنه (كسراب
بقية يحسبه الظلمآن ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيئاً (٢))
فاتضح أن العقل المجرد لا يحقق للانسان السعادة ما لم يكن
هناك لطف الله يرعاه ونور منه يهديه الى سواء السبيل ،
ونوره تعالىمه وأحكامه ، ومن ثم فقد كان من رحمة الله
بعباده أن أرسل الينا رسلا مبشرين ومنذرين كي لا نضل ولا
نشقى ، فلما وصل الانسان بعقله ورشده الى دور النضج أو
كاد يصل بعث الينا ديناً ناضجاً بأحكامه مرناً موافقاً لكل

(١) أي لا تبطل الايام عن أن تثبت .

(٢) سورة النور (رقم الآية ٣٩) .

الاحداث التي ستتجدد ، فنظم علاقة الانسان بربه ، وبأسرته
وبمجتمعه وعلاقة المجتمع الاسلامي بغيره من المجتمعات .
ولقد اهتم الاسلام في تشريعه بهذه العلاقات والاكتثار في
شرحها وبيانها مما ترتب عليه كثير من المسائل الكلية
والفروع الجزئية .

وبعض هذه الاحكام عرضة للتبديل بحسب مقتضيات
الاحوال زمانا ومكانا ، لان المشاكل والاحداث في عصر معين
قد تكون غيرها في عصر آخر ، وقد تتنوع في العصر الواحد
لاختلاف كل مجتمع في تقاليده وعاداته ، ونظمه السياسية ،
وتباين أوضاعه .

والفقه الاسلامي هو ينبوع الصافي لكل العصور ، لذا
كان لزاما على فقهاء المسلمين في كل عصر أن يتصدوا لما
يستجد من الاحداث ، فيقصدوا الى حلها على ضوء قواعد
الشريعة الاسلامية ، صيانة للكلليات الخمس : الدين ،
والنفس ، والعقل ، والعرض ، والمال المرعية في جميع
الشرائع السماوية .

فان لم يجدوا حلا في جزئية من الجزئيات فلا لوم على الشريعة
وانما يقع على كاهل الفقهاء ، لان تقاعسهم عن مواجهة المشاكل
قد يوهم من لا دراية لهم ، ومن في قلوبهم مرض : أن شريعة الله
عاجزة عن حل المشاكل فيتخذون من ذلك ذريعة للهجوم على
الشريعة والنيل منها .

والشريعة الاسلامية لديها من الضوابط الدقيقة ما
يستطيع الفقيه بها أن يميز بين الجيد والردئ وبين الصحيح
والفاسد وهذه الضوابط تتمثل في القواعد الكلية التي تواجه
كل عصر وحاجاته ، وكل مجتمع ورغباته .

فالفقه الاسلامي هو فقه الحياة يضيء للأمة طريق الحلال
والحرام ، وللسلف الصالح الفضل كل الفضل في تقييد

القواعد واستخراجها لتكون مشعلا لكل فقيه ومتفقه يسير
على درب الحياة العلمية .

وهم لم يسوقوها جزافا وانما كانت نتيجة جهد متصل،
مع التتبع لمقاصد الشريعة ، ومعرفة أسرارها واستقراء
جزئياتها فاستقرت هذه القواعد في وجدانهم فعبّروا عنها
بأدق عبارة ، ولذا أصبح الاشتغال بالقواعد الكلية يحتل
مكانة عالية لدى الفقهاء ، حيث ان ملكة الاستحصال تكون
بها عند المجتهدين ، فتوسع مداركهم ، وتجعل لديهم قدرة
على الاستنباط .

ويقول ابن نجيم المصري^(١) عنها : (وهي أصول الفقه
في الحقيقة ، وبها يرتقي الفقيه الى درجة الاجتهاد)^(٢) .

(١) هو زين الدين بن ابراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم ، فقيه حنفي
مصري ، له تصانيف منها: الاشباه والنظائر في قواعد الفقه ، مطبوع
و (البحر الرائق في شرح كنز الدقائق) في الفقه ، وهو مطبوع في
ثمانية أجزاء ، منها سبعة له ، والثامن تكملة الطوري ، و (الرسائل
الزينية) ط ، عبارة عن ٤١ رسالة في مسائل فقهية ، و (الفتاوى
الزينية) مطبوعة أيضا . راجع : الاعلام للزركلي ١٠٤/٣ .

(٢) راجع : الاشباه والنظائر لابن نجيم المصري ص ١٥ .

أسباب اختيار البحث

لما كانت القواعد الفقهية ، وما يندرج تحتها من الفروع الجزئية على هذا القدر من الأهمية ، فقد آثرت أن يكون موضوع رسالتي تحقيق مختصر قواعد العلائي ، لنور الدين أبي الشناء محمود بن أحمد الفيومي المعروف بابن خطيب الدهشة ، للأسباب الآتية :-

(أولا) يعتبر هذا الكتاب أصول فقه ، كما يعتبر قواعد فقه ، لكونه مركبا من المسائل الأصولية المأخوذة من التمهيد والكوكب الدرري للامام الاسنوي رحمه الله ، ومن القواعد الفقهية المأخوذة من المجموع المذهب في قواعد المذهب للحافظ العلائي .

وكل واحد من العلمين - على حدة - موضع عناية الفقهاء والأصوليين . حيث ان الاول - أصول الفقه - عظم نفعه وقدره وعلا شرفه وفخره ، لانه منار الاحكام الشرعية والفتاوى الفرعية التي بها صلاح المكلفين معاشا ومعادا ، والاشتغال بالثاني - قواعد الفقه - يحتل مكانة عالية عند الفقهاء ، والمجتهدين كما قلنا سابقا .

(ثانيا) نهج المؤلف في تركيبه نهج أبواب منهاج الطالبين للامام النووي رحمه الله وهو الكتاب المتداول في أيدي الطلاب ،

وعليه معول المفتين . ولأهل العلم به الف كبير .
فقد يذكر في كل باب من الابواب الفقهية ، مسألة أصولية أو قاعدة فقهية ثم يخرج عليها الفروع الفقهية المناسبة لهذا الباب على مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه غير متعرض لمذهب آخر الا نادرا .

(ثالثا) وان كتابا (١) كهذا لهو جدير بأن يرى النور ،
ولا يكون ذلك الا عن طريق تحقيقه ، فتحقيقه هو بعث له من
مرقده الذي ظل فيه حبيس الظلام حوالي خمس وسبعين
وخمسمائة سنة كادت الرطوبة وجيش الارضة تقضيان عليه
في مكتبة جامعة الازهر الشريف لولا عناية الله .

(رابعا) يعتبر هذا الميدان الى الآن حقلا بكرًا حيث لم
يسلك أحد في كتابة القواعد مسلك أبواب الفقه في المذهب
الشافعي على هذا النحو من الافاضة على ما اطلعت فأثرت أن
أسهم فيه بنصيب متواضع عن طريق تحقيق كتاب أبي الثناء
نور الدين محمود بن أحمد الفيومي .

(١) أقصد أن هذا الكتاب لو كان مطبوعا لقلت الحاجة الى اخراجه ولكنه
مقبور في خزائن دور الكتب وعرضة للتلف .

خطة البحث

وقد كانت خطتي في البحث على النحو التالي :
قسمت الرسالة الى قسمين : قسم دراسة وقسم تحقيق
أ- قسم الدراسة :

- رتبت هذا القسم على مقدمة وبايين وخاتمة .
- المقدمة في عصر أبيي الثناء ، نور الدين محمود ، من الناحية السياسية والاجتماعية ، والثقافية .
- الباب الاول : في التعريف بأبيي الثناء ، نور الدين محمود ، ويشتمل على ثلاثة فصول :-
- الفصل الاول : في نشأته ، ودراساته .
- الفصل الثاني : في شيوخه في العلم .
- الفصل الثالث : في أقرانه وتلامذته والمنصب الذي تقلده .

- الباب الثاني : في نشاطه العلمي ويتضمن ستة فصول :
- الاول : في أبيي الثناء وعلم الحديث .
- الثاني : في أبيي الثناء وعلم النحو .
- الثالث : في أبيي الثناء الاديب .
- الرابع : في أبيي الثناء الفقيه .
- الخامس : في مؤلفاته .
- السادس : في الكلام على مختصر قواعد العلائي بوجه خاص مع بيان الاصل لهذا العلم وأهميته .
- الخاتمة : في بعض تعليقاته وترجيحاته .

بـ قسم التحقيق :

وهو عبارة عن تصحيح نص كتاب مختصر قواعد العلائي لأبي الثناء ، نور الدين محمود ، وتحقيقه وإبرازه في شكل منسق تنسيقاً يعين على فهم معانيه وإدراك غوامضه بالصورة الآتية :-

أولاً: تصحيح النصّ بعد الاستقراء والتتبع لم أجد إلا نسخة واحدة من مختصر قواعد العلائي في مكتبة جامع الأزهر الشريف تحت رقم ٨٨٤ / أصول الفقه ورقم التسلسل ٨٢٠ ، ويوجد منها ميكروفيلم في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية . كما يوجد كذلك ميكروفيلم لهذه النسخة في دار الكتب المصرية .

وعدد أوراقه ١٦٠ و ١٩ × ١٤ سم ، ويرجع تأريخ هذه النسخة إلى سنة ٨٢٢ ، لأن المصنف بدأ بتأليف هذا الكتاب آخر النهار ثالث عشر ذي الحجة سنة ٨١٨ هـ وانتهى منه نصف النهار ثاني عشر المحرم الحرام سنة ٨١٩ هـ ، أي استغرق تأليفه سنة واحدة وشهراً ثم بدأ محمود الشافعي الشهير بأبن خطيب قارة باستنساخ هذه النسخة من نسخة الأصل للمؤلف ، بعد صلاة العصر نهار الخميس رابع شهر ربيع الأول سنة ٨٢٢ هـ في حياة المؤلف أي أن هذه النسخة قد كتبت منذ خمس وسبعين وخمسمائة سنة .

ولكن الله إذا أراد أن يوفق عبداً في عمل هياً له أسبابه ومن أسباب التوفيق في تصحيح هذا المختصر : أن الإمام أبا الثناء نور الدين محمود قد استقى كتابه هذا من ينبوعين صافيين ، وأدلى دلوه العلمي في زمزم الأسنوي وكوثر الحافظ العلائي رحمهما الله ، حيث أخذ مسائله الأصولية من التمهيد والكوكب الدري من كتب الأسنوي مع الفروع المخرجة عليها ، كما أخذ قواعده الفقهية من كتاب المجموع

المذهب في قواعد المذهب مع الفروع التابعة لها .

وقد صححت مسأله مع فروعها بمقابلة كتاب التمهيد والكوكب الدرري كما صححت قواعده الفقهية مع الفروع المخرجة عليها بمقابلة النسخ المتعددة لكتاب الحافظ العلائي - المجموع المذهب في قواعد المذهب - في دار الكتب المصرية تحت الارقام الاتية : ١٦١ - ١١٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ م ٢٧ في قسم أصول الفقه ، ورغم هذا فاني صورت نسختين من كتاب العلائي احدهما في مكتبة الاوقاف في العراق ، وثانيتهما نسخة اليمن المصورة في معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية ، حتى اذا فاتني شيء في نسخ دار الكتب المصرية استدركه عند المقابلة بهاتين النسختين وقد راجعت لتصحيح الفروع الفقهية أيضا الكتب المعتمدة في الفقه على مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه مثل :-

(١) روضة الطالبين للامام النووي .

(٢) والشرح الكبير للرافعي - فتح العزيز على وجيز

الغزالي -

(٣) المجموع للنووي على مذهب الشيرازي .

(٤) وتحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي .

(٥) ونهاية المحتاج للرملي .

(٦) ومغنى المحتاج للخطيب الشربيني ، مع مراجعة بعض المخطوطات الفقهية مثل المهمات للاسنوي ، والقوت للاذرعي والحاوي للمارودي ، والتهديب للبخوي .

ثانيا : وقد علقت على كثير من مسأله الاصولية ببيان

محل النزاع والوفاق مع الرأي المختار .

ثالثا : وفي هذه النسخة آراء مخالفة للكتب التي حررت

مذهب الشافعي مثال ذلك : أنه يبيح الاكل من الاضحية

المنذورة ، وقد بينت ذلك في محله كما ذكرت له محملا اخذا

من كلام الامام الغزالي في مغنى المحتاج .

رابعاً : وقد ورد في هذه النسخة الوحيدة : تصحيح لبعض
الاعلام المشهورة في الاصول والفروع واللفظة وبعض
الاصطلاحات كما فيها كثرة اللحن وذلك من الناسخ ، كنصب
المرفوع ، ووضع المفرد مكان المثنى ، واعادة ضمير المذكر الى
المؤنث وبالعكس فيما لا مجال فيه للاحتمال ، وقد أشرت الى
هذه الامور في أماكنها .

خامساً : ترجمت لكل رجل من الرجال الذين ذكرهم
المؤلف ترجمة تبين قدر الرجل ومنزلته وسنة وفاته ، وأهم
مؤلفاته ان كانت له ، مع بيان مصادر الترجمة ، الا ابن
طلحة الاندلسي فاني لم أجد له ترجمة بعد البحث كما لم أجد
توضيحا لكتابه : (المدخل في الفقه) في أمثال كشف الظنون .

سادساً : كما خرجت الاحاديث النبوية التي استشهد بها
المؤلف مع بيان المصادر التي وردت فيها مع التنبيه على
درجتها من الضعف والصحة .

سابعاً : قمت بترقيم الآيات القرآنية وأشرت الى أماكن
وجودها في أهم التفاسير التي تعني بالناحية العقلية
والفقهية .

ثامناً : وبينت ميطان الاشعار التي استدل بها المؤلف .
تاسعاً : شرحت الالفاظ الغريبة التي وردت في النص
مستعينا بكتب اللغة .

عاشراً : استنسخت النص على الرسم المتعارف عليه اليوم
لا على ما جرى عليه الناسخ من وصل ما يجب فصله أو فصل
ما يجب وصله وان كان له وجه يحتمل أن يحمل عليه .

الحادي عشر : قمت بالفهارس الآتية :

أ- فهرس الموضوعات التفصيلي .

ب- فهرس الفروع الفقهية بحسب أبواب الفقه في المذهب
الشافعي رضي الله عنه .

ج- فهرس القواعد الفقهية .

- د - فهرس المسائل الاصولية
- هـ فهرس الآيات القرآنية
- و- فهرس الاحاديث النبوية
- ز- فهرس الاعلام
- ح- فهرس الاماكن
- ط- فهرس الكلمات الغريبة
- ي- فهرس الاشعار
- ك- فهرس الكتب الموجودة داخل النص
- ل- المراجع لتحقيق الكتاب

وقد حذفت عند طبع هذا الكتاب : المقدمة في عصر المؤلف من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية لعدم الجدوى كثيرا في ذكرها ، ولكن اكتفيت بذكر الباب الاول والثاني مع الخاتمة لنتعرف على المؤلف من نواحي علمية مع بيان قيمة هذا الكتاب ليتسارع القراء الكرام لاقتنائه للتعلم والتعليم .

★ الباب الاول ★

في التعريف بأبي الثناء نور الدين محمود

ويتضمن ثلاثة فصول

- الفصل الاول : في نشأته ودراساته
- الفصل الثاني : في شيوخه في العلم
- الفصل الثالث : في أقرانه - وتلامذته - والمنصب الذي تقلده

[الفصل الاول : في نشأته ودراساته]

على كل من أراد أن يدرس كتابا من الكتب أن يهتم أولا وبالدرجة الاولى بالتعريف بصاحب ذلك الكتاب والترجمة له اذ بقدر وقوف القراء على أخبار مؤلف الكتاب تكون ثقتهم بالكتاب ، وبقدر المامهم بأحوال مصنفه يكون اطمئنانهم لما يرد فيه من أبحاث ومسائل ومعلومات لذا حرصت كل الحرص على أن ألم بجلّ أخبار شيخ المحدثين ، الفقيه الاصولي النحوي الناظم ، النسابة أبي الثناء نور الدين محمود اذا ما تعذر الالمام بجميعها .

فشرعت أطوف بين مراجع التأريخ وأتنقل بين كتب التراجم ، وقد فوجئت بأن هذا العالم الاصولي كان قليل الحظ عند كل من كتبوا عن الاعلام وترجموا لمشاهير الرجال فلم يذكروا من أخباره الا الشيء اليسير ولم يدون من سيرته الا النزر القليل وهو مكرر في كتب الرجال وكنت أعيد النظر في مراجع التأريخ ، وأطيل البحث في ثنايا الاخبار عساي أن أظفر بأكثر مما حظيت به كي يطمئن قلبي .

وهو أبو الشناء - نور الدين - محمود بن أحمد بن محمد
الهمداني ، الفيومي الاصل ، الحموي ، الشافعي الشهير بابن
خطيب الدهشة ، تحول أبوه - أحمد بن محمد - من اليوم
الى حماة فاستوطنها وولى خطابة الدهشة ويعرف والد المترجم
له بابن ظهير . وصنف أحمد بن محمد (والد المؤلف) :-
١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير - جزءان - وهو
مطبوع .

٢- وشرح عروض ابن الحاجب .

٣- وديوان خطب وغيرها .

ولد ابنه (أبو الشناء - نور الدين - محمود) سنة
خمسین وسبعمئة هـ وتوفي سنة أربع وثلاثين وثمانمئة هـ (١)
وفي مرحلة الصبا تعلم القراءة والكتابة ، وحفظ القرآن
الكريم وكتب (٢) .

وبعد ذلك كان ينهل من ينابيع العلوم العربية بشغف
ونهم ولم يشأ والده رغم انه كان من علماء عصره أن يحتكره
لنفسه ويستأثر به فينفرد وحده بتعليمه ، بل أثار لابنه أن
يأخذ منه ومن غيره من أفاضل العلماء ، أثار له أن يتنقل بين
حقول العلم ورياضه المختلفة ليقتطف ما يروقه من ألوان
ورودها ، أثار له أن يعيش حراً طليقاً في سماء العلم وفي
فضائه الفسيح ، ويأخذ من هوائه المتجدد لينشط به فكره
ويغذي به عقله ويهز به مشاعره ويحرك به وجدانه ، فما
ينبغي لفراشة في مثل سنه أن تعيش بين جدران البيت وتسقى

(١) راجع : الضوء اللامع ١٢٩/١٠ وهدية المعارفين المجلد الثاني ٤١٠
ومعجم سرکيس ٩٣/١ وبروکلن ٦٦/٢ والمخطوطات الظاهرية
١٩٥ والاعلام للزركلي ٣٧/٨ ومعجم المؤلفين ١٤٨/١٢ وكشف
الظنون ٤٦٤/١ والبدر الطالع للشوکاني ٢٩٣/٢ وايضاح المكنون
في الذيل على كشف الظنون للبغدادي ٧٣٢/٢ وتاريخ حماة ١٥٧ -
١٥٨ تأليف أحمد الصابوني وشندرات الذهب ٢١٠/٧ وأنباء الغمر
لابن حجر العسقلاني ٤٦٨/٣

(٢) الضوء اللامع ١٢٩/١٠ .

من معين واحد حتى وان كان ذلك المعين عذبا زلالا ، وما ينبغي لانسان أن يعيش في نطاق انسان آخر مهما كان علم ذاك الآخر ، ومهما كان نبوغه ، لئلا يكون نسخة مكررة لذا أخذ من الشهاب المرداوي صحيح مسلم ، ومن قاسم الضرير صحيح البخاري ، ومن الكمال المعري ثلاثياته (١) .

وتفقه على علماء بلده في ذلك العصر ثم ارتحل لمصر والشام فأخذ عن أئمتها أيضا الى أن تقدم في الفقه وأصوله والعربية واللغة وغيرها (٢) .

(١) المرجع السابق .

(٢) راجع : الضوء الناعم ١٢٩/١٠ تأليف شمس الدين محمد بن عبيد الرحمن الشنغاوي مكتبة القدسي لصاحبها حسام الدين القدسي في القاهرة - باب الخلق حارة الجداوي سنة ١٣٥٥هـ والبدر الطالع للشوكانبي ٢٩٣/٢ .

الفصل الثاني : في شيوخه في العلم :

١- الشهاب المرداوي :

هو أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن محمد ابن محمود المرداوي الحنبلي قاضي حماة ، ولد سنة ٧١٢هـ بمردا وقدم دمشق فتفقه ومهر وسمع من ابن شحنة والذهبي وغيرهما ، وحدث ثم ولي قضاء حماة مدة ودرس وأفاد ، وله نظم ونثر ، مات سنة ٧٨٧هـ (١) .

٢- كمال المعري :

هو عمر بن عثمان بن هبة الله بن معمر المعري كمال الدين ، ولد سنة ٧١٢هـ وتفقه على البارزي بحماة ، ثم ولي قضاء المعرة ثم نقل الى حلب عوضا عن نجم الدين الزرعي ، فباشر قليلا ثم أعيد سنة ٧٥٨ أو ٧٥٧هـ فدام بها أربع عشرة سنة ، ثم نقل بعد موت التاج السبكي الى قضاء دمشق . وجدت له مع الحلبيين كائنة : فانه حج سنة ٧٦٣هـ فكتبوا في غيبته محاضرة وجهزوها للناصر (٢) تشتمل على مثالب كثيرة ، فبلغه ذلك فعدل عن الحج الى القاهرة ، وعاد الى (يلبغا) (٣) وكان يعتني به فذكر له تعصبهم عليه ،

(١) راجع : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ١٧٩/١ المتوفى سنة ٨٥٢هـ ط : دار الكتب الحديثة حققه محمد سيد جاد الحق .

(٢) هو حسن الناصر بن محمد الناصر بن قلاوون ، ولد سنة ٧٣٦هـ ، وبويع سنة ٧٤٨هـ صغيرا واستمر الى سنة ٧٥٢هـ ، توفي سنة ٧٦٢هـ . الاعلام للزركلي ٢٣٣/٢

(٣) هو يلبغا ، أبو المعالي السالمي الظاهر الحنفي ، من أشهر أمراء الجند في دولة الملك الظاهر برقوق ، ثم ابنه الناصر ، كان يذكر أنه سمرقندي سماه أبواه يوسف وسبي فجلب الى مصر مع تاجر اسمه سالم فنسب اليه واشتراه برقوق وكان ملازما للاشتغال بالعلم وسماع الحديث مع الشيخاوي وغيره وسمع بدمشق ومكة والمدينة ، ونفي الى الاسكندرية وهتل في محبسه خنقا سنة ٨١١هـ . الاعلام للزركلي ٢٧٦/٩ .

فأرسل في طلبهم ، فلما حضروا تحاققوا فأصلح بينهم ، ورده
عليهم ، واستمر ولم يؤاخذهم ، وكان كثير الاحتمال ، وقد
حدث عن الحجّار والميدومي ، وسمع منه ابن عسائر والبرهان
المحدث ، ومن عجيب أمره انه انتزع درس الحديث بالاشرفية
من الشيخ عماد الدين بن كثير . فمقتته الطلبة ، وعدوا عليه
غلطات وفلتات ، وتصحيفات ، وكان يقول : ليس في قضاة
الاسلام أقدم هجرة مني ، وكان كثير الصيام والحج والمدارة
مات وهو قاضي حلب سنة ٧٨٣ هـ (١) .

٣- قاسم الضرير :

الانسان يكون سراجا بعلمه ، ونورا بأخلاقه ، ومعينا
لبني نوعه بتعاونه ، وحاملا أعباء غيره بتفكيره وعمله ،
ومشهورا في زمنه شهرة الشمس في فللكها ، ورغم هذا يأتي
عليه حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ، ويكون شخصا
مغمورا ، لم يكتب قلم سيرته ، ولا كاتب علمه وشهرته ، ولا
مؤرخ ولادته وموته ، وعلى سبيل المثال نذكر : قاسم
الضرير الذي كان يدرس المصدر الثاني في المنهج الاسلامي
في كتاب البخاري لتلاميذه ، منهم أبو الثناء ، نور الدين
محمود . والآن قد ضاع صيته وانطفئ نوره ولم يبق منه
سوى بصيص ذكره السخاوي في الضوء اللامع في معرض
الكلام على ابن الدهشة حيث قال : ودرس البخاري عند
قاسم الضرير ولم يزد على هذه العبارة شيئا ، اتصلت بذوي
الخبرة من مصر والعراق وبحثوا عنه في بطون الكتب القديمة
في علم الرجال - طبقات المحدثين وغيرهم - ولكن دون جدوى ،

(١) راجع : الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني ٢٥٤/٢٥٣/٣ .

(٢) سورة يوسف رقم الآية ٨٤

فقد رجعوا بعد تتبعهم بخفي حنين ، وقد تمنيت الاطلاع على
هذا الشيخ الضرير البصير لأذن به تلاميذه ، وأعرف عن
طريقه قدر من درس عنده علما وخلقا ودينا ، ولكن رجعت
بقول يعقوب عليه السلام : يا أسفا على يوسف (٢) وهذا
اعتذار مني للقراء الكرام ، والعذر عند كرام الناس مقبول .



[الفصل الثالث : في أقرانه وتلامذته ، والمنصب الذي تقلده]

البحث الاول : في أقرانه

١- الجمال ابن خطيب المنصورية :

هو يوسف بن الحسن بن محمد أبو المحاسن جمال الدين المعروف بابن خطيب المنصورية ، فقيه شافعي من أهل حماة مولدا سنة ٧٣٧هـ ووفاة سنة ٨٠٩هـ ومن تصانيفه :

- (١) الاهتمام في شرح أحاديث الاحكام ، ستة مجلدات .
- (٢) وشرح ألفية ابن معطى في النحو .
- (٣) وشرح فرائض المنهاج الفرعي - في الفقه - وله نظم (١) وكان أبو الثناء - نور الدين - محمود انفرد مدة بمشيخة حماة بعد موت رفيقه : الجمال المذكور (٢) .

٢- بدر الدين العيني :

هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد أبو محمد بدر الدين العيني الحنفي ، مؤرخ ، علامة ، من كبار المحدثين ، أصله من حلب ومولده في عينتاب سنة ٧٦٢هـ واليها نسبته ، أقام مدة في حلب ومصر ، ودمشق ، والقدس ، وولي في القاهرة « الحسبة » وقضاء الحنفية (ونظر السجون) .

(١) راجع : الاعلام للزركلي ٢٩٩/٩ والبدر الطالع للشوكاني ٣٥٢/٢

وبغية الوعاة ٤٢١ والضوء اللامع ٣٠٨/١٠

(٢) راجع : الضوء اللامع ١٢٦/١٠ للسخاوي .

وتقرب من الملك المؤيد حتى عد من أخصائه .
ولما ولي الأشرف سامره ولزمه ، وكان يكرمه ويقدمه ،
ثم صُرف عن وظائفه ، وعكف على التدريس ، والتصنيف
الى أن توفي بالقاهرة سنة ٨٥٥ هـ . ومن تصانيفه :
(١) عمدة القاري في شرح البخاري ، مطبوع في أحد عشر
مجلدا .

(٢) ومغاني الاخيار في رجال معاني الآثار ، مخطوط ،
مجلدان في مصطلح الحديث ورجاله .

(٣) والعلم الهيب في شرح الكلم الطيب ، مخطوط لابن
تيمية .

(٤) وعقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، مخطوط انتهى
فيه الى سنة ٨٥٠ هـ .

(٥) وتاريخ البدر في أوصاف أهل العصر، منه جزء مخطوط .

(٦) ومباني الاخبار في شرح معاني الآثار ، مخطوط في
الحديث .

(٧) ونخب الافكار في تنقيح مباني الاخبار ، مخطوط في
ثمانية مجلدات .

(٨) والبناية في شرح الهداية ، مطبوع في ستة مجلدات في
فقه الحنفية .

(٩) ورمز الحقائق ، مطبوع شرح الكنز في الفقه .

(١٠) والدرر الزاهرة في شرح البحار الزاخرة ، مخطوط
في الفقه .

(١١) والمسائل البدرية في الفقه .

(١٢) والسيف المهند في سيرة المؤيد أبي النصر شيخ، مخطوط
جزء صغير .

(١٣) ومنحة السلوك في شرح تحفة الملوك، مخطوط في الفقه .

(١٤) والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية ،
مطبوع يعرف بالشواهد الكبرى .

- (١٥) وفرائد القلائد مختصر شرح شواهد الالفية ، مطبوع
 ويعرف بالشواهد الصغرى .
- (١٦) وطبقات الشعراء .
- (١٧) ومعجم شيوخه .
- (١٨) ورجال الطحاوى .
- (١٩) وسيرة الملك الاشرف .
- (٢٠) والروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر - ططر - مخطوط
 بخطه وهو الى الثناء والانشاء أقرب منه الى التاريخ .
- (٢١) والجوهرة السنية في تاريخ الدولة المؤيدية ، مخطوط .
- (٢٢) والمقدمة السودانية في الاحكام الدينية ، مخطوط .
- (٢٣) وشرح سنن أبي داؤد ، مخطوط منه مجلدان .
- (٢٤) وله بالتركية تاريخ الاكاسرة (١) .
- وقال ابن حجر في أنباء الغمر : بين أبي الثناء - نور
 الدين - محمود وبين بدر الدين محمود العيني مكاتبات
 منظومة (٢) .

٣- زين الدين الخرزى :

هو عمر بن أحمد بن المبارك الزين الحموي الشافعي ،
 ويعرف بابن الخرزى بمعجمة مفتوحة ، ثم راء ، بعدها زاي
 ولد تقريبا قبل سنة ٧٨٠ هـ بحماة ونشأ بها فحفظ
 القرآن على جماعة ، منهم الزين عمر المؤذن ، وكان حنفيا
 ابتداء ، وحفظ المجمع ، وأتقن الفقه ، ثم تحول شافعيًا .

(١) راجع : الاعلام للزركلي ٣٨/٨ - ٣٩ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٢٧٥/٢

ط : عيسى البايي وشذرات الذهب ٢٨٦/٧ ومعجم المؤلفين ١٥٠/٢

(٢) راجع : أنباء الغمر لابن حجر ٤٦٩/٣

وحفظ المنهاج الفرعي والاصلي ، والفية ابن مالك ،
والحاجبية ، وغيرها .

وعرض المنهاج على السراج البلقيني وابن خطيب
المنصورية وغيرهما ، تفقه ، وصار أصوليا وعالما بالعربية
والطب . وسمع على التاج بن بردس ، والزين الزركشي ،
والشمس بن المصري ، وولي قضاء بلده غير مرة أولها ٨١٦هـ
والاربع ٨٢٦هـ وكذا ولي قضاء حلب على رأس الاربعين
وثمانمأة هـ ثم صرف عنه في شعبان سنة ٨٤٣هـ بالملاء بن
الخطيب الناصرية ، وعاد الى قضائها سنة ٨٤٧هـ فأقام يسيرا
ثم انفصل ، وحمدت سيرته في قضائه ، وقدم القاهرة غير مرة
أولها سنة ٨٣١هـ ودرس بها الطب وغيره . وممن أخذ عنه
الشهاب بن أبي السمود ، والشهاب البيجوري ، وكذا درس
ببلده وأفتى ، وأقام بها معرضا عن القضاء الى أن مات بها
يوم الجمعة عاشر ربيع الآخر سنة ٨٦٢هـ .

ويحكى أنه في أول قدومه القاهرة كان التنازع في مسألة
شراء السلطان من وكيل بيت المال بين ابن حجر العسقلاني
والعلم البلقيني (١) ، واتفق حضوره عند الشيخ ابن حجر
العسقلاني فتكلم معه فيه فوافقه واستحضر له النقل من كلام
الاذري (في القوت) وأنه استكتب حينئذ على الفتيا ،

(١) البلقيني هو صالح بن عمر بن رسلان البلقيني الشافعي شيخ الاسلام
قاضي من العلماء بالحديث وانفقه ، مصري تفقه بأخيه عبد الرحمن
بالقاهرة ، وناب عنه في الحكم ثم تصدر للافتاء والتدريس بعد موته
سنة ٨٢٤هـ وولي قضاء الديار المصرية سنة ٨٢٥-٨٢٧هـ وعزل وأعيد
ثلاث مرات ، ولد سنة ٦٩١هـ وتوفي سنة ٨٦٨هـ .

ومن كتبه ديوان خطب ستة مجلدات ، وترجمة والده في مجلد وهو
مخطوط ، وترجمة أخيه في مجلد ، والفيت الجاري على صحيح البخاري في
مجلدين ، والجواهر الفرد فيما يخالف فيه الحر العبد وهي رسالة
مخطوطة ، وتتمة التدريس اكمل به كتاب أبيه ، والتجرد والاهتمام
يجمع فتاوى الوالد شيخ الاسلام وغير ذلك ، توفي بالقاهرة . راجع
الاعلام ٢٧٩/٣ .

وصعد مع ابن حجر الى السلطان فأثنى عليه عنده وعند غيره من الاعيان بالعلم ، وهو ثقة في جميع ما يحكيه ، وكان ناظما ، ومن ذلك قوله (في الثلاثة المذنبين تخلضوا) وكل واحد منهم وافق اسم أبيه اسم من تخلف عنه : [كعب هلال مع مرارة خلفوا : عن مالك وأمية وربيع (١)] ، وقال السخاوي : صرف أبو الثناء - نور الدين - محمود عن القضاء بزين الدين الخرزى في أوائل سنة ست وعشرين وثمانمئة هـ (٢) .

٤- ابن البارزى :

هو محمد بن محمد بن عثمان بن محمد بن عبد الرحيم ابن ابراهيم بن المسلم بن هبة الله ، ناصر الدين أبو عبد الله ابن الكمال بن الفخر بن الكمال الجهنى ، الحموي ، الشافعى ويعرف بابن البارزى . ولد يوم الاثنين رابع شوال سنة ٧٦٩ هـ ومات أبوه وهو ابن سبع فنشأ في كنف أخواله ، وحفظ القرآن ، والحاوي ، وغيره ، واشتغل ببلده حتى تميز في فنون مختلفة ، ومنها الادب والانشاء ، وولى قضاء بلده سنة ٧٩٦ هـ ثم كتابة سرها ، وباشر نظر جيش حلب مدة يسيرة سنة ٨٠٩ هـ ثم عاد الى بلده ، فلما ارتقى المؤيد لنيابة دمشق ولاء خطابتها ، وبالغ في اكرامه واستمر معه ، ثم ولى قضاء الشافعية بحلب عن الناصر فرج فباشره مدة ثم اعتقل بقلعة دمشق الى ان قدمها الناصر لقتال شيخ - المؤيد - ونوروز الحافظي نائب الديار الشامية وقصده الملك المؤيد شيخ الى دمشق وقتله سنة ٨١٧ هـ (٣) . فأطلقه ثم ولاء كتابة سر الديار

(١) الضوء اللامع للسخاوي ٧١/٦-٧٢

(٢) المرجع السابق ١٢٩/١٠

(٣) الاعلام للزركلى ٢٦٥/٣ .

المصرية في شوال سنة ٨١٥هـ وأكرمه بحيث لم يخرج عن رأيه
في غالب الامور ، وصار مدار الدولة المؤيدية عليه ، ومات
بعلة الصرع سنة ٨٢٣هـ ودفن بجوار الامام الشافعي (١) .
قال صاحب شذرات الذهب : نوه ابن البارزي بذكر أبي
الثناء نور الدين محمود عند الملك المؤيد شيخ فولاه قضاء
حماة (٢) .

٥- ابن حجة الحموي :

هو أبو بكر بن علي بن عبدالله الحموي الأزراري ، تقي
الدين بن حجة : امام أهل الادب في عصره ، وكان شاعرا جيد
الانشاء من أهل حماة ، ولد سنة ٧٦٧هـ ونشأ ومات سنة
٨٣٧هـ في حماة ، زار القاهرة والتقى بعلمائها ، واتصل
بملوكها ، وكان طويل النفس في النظم والنثر ، حسن الاخلاق
والمروءة .

فيه شيء من الزهو والاعجاب ، اتخذ عمل الحرير وعقد
الازرار صناعة له في صباه فنسب اليها ، مصنفاة كثيرة ،
منها : - خزانة الادب - مطبوع في شرح بديعية له ، و (ثمرات
الاوراق) مطبوع ، و (كشف اللثام عن وجه التورية
والاستخدام) مطبوع ، و (حديقة زهير) ، و (قهوة الانشاء)
مخطوط في مجلد جمع فيه ما أنشأه من التقاليد السلطانية
والمناشير عن الملوك الذين عمل في دواوينهم ، و (بلوغ المرام
من سيرة ابن هشام) و (بلوغ المراد من الحيوان والنبات
والجماد) مجلدان ، و (الثمرات الشهية من الفواكه الحموية)
مخطوط ، نظم ، و (تأهيل الغريب - مطبوع) . وقبره في

(١) الضوء اللامع ٩/١٣٧-١٣٨ و ج ٣ - ٨-٣ والسلوك لمعرفة دول
الملوك ٤/٢٤٣ .

(٢) الضوء اللامع ١٠/١٢٩ وشذرات الذهب ٧/٢١٠ .

- حماة معروف (١) .
- وقد مدح ابن حجة الامام أبا الثناء - نور الدين محمود
- بأبيات تأتي (٢) .

البحث الثاني : في تلامذته :

لم أعر على تلاميذ لأبي الثناء نور الدين محمود بين كتب التاريخ المختلفة غير ابن الشحنة الحلبي (٣) .
فرغم أن أبا الثناء نور الدين محمود قضى كثيرا من حياته في التدريس - وقد انتفع منه عامة الحمويين (٤) - وهذا يقتضي توافر أعداد كبيرة من التلاميذ الذين تلقوا العلم على يديه في مدارس حماة ورغم هذا نرى ظاهرة عدم النص على نسبة تلاميذه اليه تكاد تكون الشائعة والغالبة في كتب التاريخ والتراجم .

وكان نظام التعليم في تلك الايام قائما على ثلاث دعائم أساسية : (١) التعليم في المدارس ، (٢) والتعليم في المساجد، (٣) والتعليم في بيوت الاساتذة .

ويبدو أن النظام الاخير كان هو أقوى الانظمة الثلاثة وأشدها تأثيرا في تقوية الرابطة وتوثيق العلاقة بين الطالب والاستاذ ومن ثم تكون تلك الرابطة هي المفتحة لأنظار المؤرخين فيكتبونها عنها ويقولون : فلان تلقى العلم عن فلان أو فلان تلميذ لفلان أو غير ذلك .

ويبدو أن أبا الثناء نور الدين محمود لم تسمح له ظروفه الخاصة باستقبال الطلبة في بيته بسبب أعماله كالتصنيف والتدريس في المدارس والقضاء وغير ذلك ، ومن ثم لم يكن

(١) راجع : الاعلام للزركلي ٤٣/٢ مع مراجعه بالهامش مثل الضوء
اللامع وشذرات الذهب وكشف الظنون .
(٢) راجع : تاريخ حماة للصبايوني ١٥٧-١٥٨ .
(٣) الضوء اللامع ١٢٩/١٠ .
(٤) البدر الطالع ٢٩٣/٢ وشذرات الذهب ٢١٠/٧ والضوء اللامع ١٢٩/١٠

هناك ما يلفت أنظار المؤرخين الى تلاميذه وان كانت أعدادهم كبيرة في المدارس التي كان يدرس فيها كالمدرسة القاسمية بحماة

ابن الشحنة

هو محمد بن محمد أبو الوليد محب الدين ابن الشحنة الحلبي ولد سنة ٧٤٩هـ وتوفي سنة ٨١٥هـ ، فقيه حنفي له اشتغال بالأدب والتأريخ من علماء حلب ، ولي قضاءها مرات ، واستقضى بدمشق والقاهرة ، ومن تأليفه :

- ١- (روض المناظر في علم الاوائل والاواخر) مطبوع ، -
 - ٢- والرحلة القسرية بالديار المصرية .
 - ٣- وكتاب في السيرة النبوية .
 - ٤- والموافقات العصرية للقرآن الشريف ، مخطوطة ، منظومة وشرحها .
 - ٥- والبيان - مخطوط ، ارجوزة .
 - ٦- وعقيدة (قصيدة بائية) ، مخطوطة .
 - ٧- ونهاية النهاية في شرح الهداية ، مخطوطة في فقه الحنفية ، مولده ووفاته بحلب (١) .
- قال السخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ١٢٩ : وقرأ على أبي الثناء نورالدين محمود المحب أبو الشحنة شيئا من مروية

المبحث الثالث

من الفصل الثالث

من الباب الاول

(في منصبه الذي تقلده)

ظل أبو الثناء - نورالدين - محمود يعمل بهمة ونشاط في ميدان الدراسة والتحصيل ، والافتاء والتدريس حتى

(١) الاعلام للزركلي ٧/ ٢٧٣ مع مراجع الاعلام في الهامش مثل : اعلام النبلاء ٥/ ١٦١ والضوء اللامع ١٠ ص ٣ والكتبخانة ٣/ ٤١ ثم ٣/ ١٤٦ نم ١٥٥/٤

انتهت اليه رئاسة المذهب مع الدين المتين والورع والعفة ، واشتهر ذكره وعظم قدره وانتفع به عامة أهل حماة ، حتى لفت أنظار الناس اليه ، واستحوذ على اعجابهم وقد بلغ من السن حينذاك خمسا وستين سنة تقريبا ، كما بلغ خبر علمه ورفعته الى أحد أركان الدولة المؤيدية - ناصر الدين ابن البارزي كاتب السر بالديار المصرية - فنوه بذكره مصحوبا بصفاته الفاضلة عند الملك المؤيد المحمودي في أواخر ٨١٥هـ فولاه قضاء حماة وكان الملك المؤيد سفاكا للدماء مصادرا لأموال الرعية ، سيء الخلق ، سبابا متهتكا ، ورغم هذه الاوصاف الموجودة في المؤيد لم يتأثر أبو الثناء من حيث الخضوع بما كان عليه المؤيد وحواشيه بل هو في هذه المكانة المرموقة لم يخرج عن سيرة العلماء المستقيمة ونهجهم الصحيح لان تمتعه بملاذ هذه الوظيفة - ولاتنس نصيبك من الدنيا (١) - كان في حدود ما أباحه الشرع وداخل اطار الدين وقواعد الاسلام . وكان يحتفظ لنفسه بالوقار والاحساس الكثير بكرامته .

قال بعض الحفاظ : كان حسن السيرة في القضاء ، صالحا عالما ، علامة ، صاحب نسك ، وتأله ، معروفا بالديانة والصيانة ، ملازما للخير والتواضع المفرط .
وكان عالي الجنب ، قدوة ، زاهدا متقشفا .

وبهذه الصفات الحميدة والروح الطيبة وتلك النفس الكريمة والاخلاق الفاضلة ، وذلك السلوك الرفيع تبوأ شيخ المحدثين في عصره أبو الثناء - نور الدين - محمود مكانة مرموقة في قلوب أهل حماة ، ونال الحضوة عندهم ، وذاع صيته وانتشرت شهرته العلمية .

وأظهر في ولاية المؤيد من العفة والصيانة ما هو مشهور

(١) من سورة القصص رقم الآية ٧٧ .

عنه ، ودام في مسلك القضاء الى ان صرف في زمن الملك الأشرف
أبي النصر برسباني الدقماقي^(١) الظاهر بزين الدين الخزري
في أوائل سنة ٨٢٦ هـ ^(١) أي أنه بقي في القضاء حوالي عشر
سنوات وبلغ من عمره خمسا وسبعين سنة تقريبا .
فلزم منزله على أجمل طريقة ، وأخذ في الاقراء والافتاء
والاشغال والتصنيف ، والانكباب على المطالعة ، والمشاركة في
الادب وغيره ، فانتفع به أهل بلده .

وبقي على ما هو عليه مما ذكرناه الى أن لبى نداء - (يا
أيتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية^(٣)) في
يوم الخميس سابع عشر شوال سنة ٨٣٤ هـ ، وكانت جنازته
مشهودة ، وعظم الأسف عليه وقيل : انه لما احتضر تبسم ثم
قال : (لمثل هذا فليعمل العاملون^(٤)) .

وقد أثنى على أبي الثناء - نور الدين - محمود ، ملوك
العلم وأهله وقضاة الارض بالعدل والاحسان ، ورهبان الليل
وفرسان النهار ممن تنوّر آثارهم الارض علما ، وصلاحا ،
واصلاحا ، ومنهم :

(١) هو أبو النصر السلطان الملك الأشرف صاحب مصر جركسي الاصل
ولد سنة ٧٦٦ هـ ، كان من مماليك الأمير (دقماق) الحمدي وأهداه الى
الظاهر برقوق فأعتقه واستخدمه في الجيش ، فتقدم الى أن ولي نيابة
طرابلس الشام في أيام المؤيد (شيخ ابن عبدالله) ثم اعتقل وبعد مدة
أطلق وأصبح سبطانا وتلقب بالملك الأشرف سنة ٨٢٤ هـ ، كان ملكا
جليلا متقادا للشريعة يحب أهل العلم ، وكان من خيار ملوك الجراكسة
وتوفي سنة ٨٤١ هـ بقلعة القاهرة ، الاعلام للزركلي ١٧/٢ - ١٨ .

(٢) راجع : الضوء اللامع ١٠/١٢٩ وتاريخ حماة للشيخ أحمد الصابوني
١٥٧-١٥٨ مع مقدمة للاستاذة ١- أحمد سامي السراج ٢- عثمان
الحوراني ٣- عبد الرحمن الخليل ٤- وتعليق الحاج قدري الكيلاني
وراجع : شذرات الذهب ٧/٢١٠-١٦٤ وبدائع الزهور لابن أبياس
٣/٣٠٨ ومعجم المطبوعات العربية ١/٩٣ وكشف الظنون ٢/٤١٠ ،
ومعجم المؤلفين ١٢/١٤٨ والبدر الطالع ٢/٢٩٣ ، والاعلام للزركلي
٣٧/٨ .

(٣) من سورة الفجر رقم الآية ٢٧-٢٨ .

(٤) من سورة الصافات رقم الآية ٦١ .

١- ابن حجر العسقلاني - في معجمه - شارح البخاري ،

مشهور غني عن التعريف (١) .

٢- أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الاسدي الشهبي ،
تقي الدين فقيه الشام في عصره المعروف بابن قاضي شهبة
المولود سنة ٧٧٩هـ وتوفي سنة ٨٥١هـ .

٣- وعلي بن محمد بن سعد بن محمد بن علي المعروف بابن
خطيب الناصرية من قضاة حلب وأهله مولدا ٧٧٤هـ ووفاته
٨٤٣هـ .

٤- والتقي بن فهد في معجمه .

٥- وأبو بكر بن علي بن عبدالله الحموي الأزرازي تقي الدين
المعروف بابن حجة ، من أهل حماة مولدا ٧٦٧هـ ووفاته ٨٣٧هـ
ونشأة . ومن أبيات ابن حجة في مدح أبي الثناء - نور
الدين - محمود :

قلت أعجزتني ولكن في العصف

ر خطيبا غدا إمام الفروع

فهو مفتاح باب كل بيان

بجنان ينشئ بديع البديع

فاذا ما نظرت زهر معاني

له تنزهت في زمان الربيع

انا ان كان قد حلا عذب نظمي

فهو من أصل ذلك الينبوع

ذو علوم تحجبت عن سواه

فتسمت ذات الجنب المنيع

فضله وافر طويل مديد

كامل جاء بالوفا السريع

(١) راجع : الضوء اللامع ١٢٩/١٠ ومعجم المؤلفين ١٤٨/١٢ والبدر
الطالع ٢٩٣/٢ وشذرات الذهب ٢١٠/٧ .

بحياء يُهدي اليّ صنيعا
وكان الصنيع كان صنيعي
ان علا عودَ منبر كان يجري الـ
سما في العود من مسيل الدموع
واذا قال خطبة تُنشئ النـ
س بانشاء ذلك التسجيع
يا إماماً أضحى لعيني نورا
وغدا حمده بلفظ الجميع
لا برحتم في الناس حلة مدح
من بديع الاوصاف في توشيع^(١)

الباب الثاني : في نشاطه العلمي :

ويتضمن ستة فصول :

- الفصل الاول : أبو الثناء وعلم الحديث
 - الفصل الثاني : أبو الثناء وعلم النحو
 - الفصل الثالث : أبو الثناء الاديب
 - الفصل الرابع : أبو الثناء الفقيه
 - الفصل الخامس : في مؤلفاته
 - الفصل السادس : في الكلام على مختصر العلائي
- ويتضمن :

- أولا : بيان ما احتوى عليه هذا الكتاب .
- ثانيا : بيان أصل هذا العلم .
- ثالثا : بيان أهمية هذا العلم .

(١) راجع : الاعلام للزركلي ٣٥/٢ و ١٦٠/٥-١٦١ والضموم للامع ١٢٩/١٠ وتاريخ حماة للصابوني ١٥٧-١٥٨ .

الفصل الاول : في أبي الثناء وعلم الحديث :

لما كانت السنة المطهرة هي المصدر الثاني للتشريع الاسلامي ، حيث يتوقف على معرفتها معرفة كثير من الأحكام الشرعية ، وذلك لانها بالنسبة الى القرآن الكريم إما مبينة لمجمله ، أو مفسرة لمبهمه ، أو مؤكدة لمعناه .

ولما كانت الأحاديث المروية عن الرسول صلى الله عليه وسلم ليست على درجة واحدة من حيث المتن أو الاستناد، ففيها المتواتر والآحاد وفيها المرسل والموقوف وفيها المتصل والمنقطع ، وفيها الصحيح والضعيف وفيها الناسخ والمنسوخ كما ان الرواة أيضا ليسوا على درجة واحدة ، ففيهم المشهور بالضبط والاتقان وفيهم من هو دون ذلك وفيهم من عرف بالكذب والوضع والتدليس ، وفيهم من له مذهب عقائدي أو سياسي معين يمكن أن يؤثر في روايته .

ولما كان الفقيه - وهو بصدد استنباط الاحكام من السنة النبوية الشريفة - لا بد وأن يكون ملما بالمأما واسما بكل ما يتعلق بعلم الحديث رواية ودراية وذلك ليكون الحكم المستنبط من هذا الحديث أو ذاك مبنيا على أسس ثابتة وقواعد راسخة فلا يكون عرضة للنقض والالغاء .

ولما كانت دراسة الحديث ضرورية الى هذا الحد بالنسبة الى الفقيه فانا نرى أبا الثناء - نور الدين - محمود لا يغيب عنه هذا الامر ، فهو يبذل فيه أقصى ما يستطيع باحثا - فيما يتعلق بالحديث .

ويتجلى اهتمامه بالحديث واضحا فيما يأتي :-

أولا : ألّف تحفة ذوي الأرب في مشكل الاسماء والنسب في ضبط ما وقع في الموطأ والصحيحين من رجال الحديث

- وهو مطبوع (١) . وهذا يدل على أنه اهتم بالاسناد والاسناد زينة العلم وبهجتته فلا ينبغي لأحد أن يستثقله أو يمل من طوله ومن يفعل ذلك يكون خائر الهمة فاطر العزيمة .

ثانيا : مد يد العلم والمعرفة لاختصار وتنقيح (مطالع الانوار على صحاح الآثار) في فتح ما استغلق من كتاب الموطأ ومسلم والبخاري وايضاح مبهم لغاتها في غريب الحديث لابن قرقول ابراهيم ابن يوسف المتوفي سنة ٥٦٩ هـ فهذه تهذيبا يليق بمقامه ومقام العلم وسماء (التقريب في علم الغريب) ، وقد وجدت نسختين مخطوطتين في دار الكتب المصرية تحت رقم ٦٧٨ و ١٢٧ (٢) وهذا الكتاب قد نفع نفعا كبيرا الفقيه وغيره لبيان ما استغلق من الألفاظ الغريبة المتعلقة بموطأ مالك وصحيح مسلم وصحيح البخاري لأن الدارس لا يدرك غور الحديث وعمقه الا اذا اطلع على المعاني المقصودة فيه حيث أن الألفاظ قد تحمل أكثر من معنى لكونها معرضة للحقيقة والمجاز والاشتراك اللفظي وغيرها .

الفصل الثاني : في أبي الثناء وعلم النحو :

الباحث في الشريعة الاسلامية لا يستطيع ان يقف على دقائقها ويدرك أسرارها ويبصر وجه الحق فيها والصواب منها

- (١) راجع : بروكلمن ٦٦/٢ وفهرس المخطوطات الظاهرية ١٩٥ وهدية المعارفين ٤١٠/٢ والاعلام للزركلي ٣٧/٨ والضموم اللامع ١٢٩/١٠ ومعجم مركيس ٩٣/١ ومعجم المؤلفين ١٤٨/١٢ وفهرس المخطوطات المصورة ٨٢/٢ قسم التاريخ وشذرات الذهب ٢١٠/٧ .
- (٢) راجع : الرسالة المستطرفة ١٥٧-١٥٨ تأليف محمد بن جعفر الكتاني توفي ١٣٤٥ ط: دار الفكر بدمشق ، وهدية المعارفين ٤١٠/٢ ومعجم المطبوعات ٩٣/١ والضموم اللامع ١٢٩/١٠ والاعلام للزركلي ٣٧/٨ ومعجم المؤلفين ١٤٨/١٢ والبدر الطالع ٢٩٣/٢ وشذرات الذهب ٢١٠/٧ .

الا اذا اتقن علم النحو بالاضافة الى غيره من العلوم العربية
الاخرى *

فالنحو هو المفتاح الذي يمكن أن يلج به الباحث أبواب
المعاني الغامضة وهو السراج الذي يهتدي به الفقيه الى الحكم
الصائب دون أن تزلّ به قدمه ، فالقرآن الكريم - وهو
المصدر الاول للتشريع - قد نزل بأبلغ لغة وأفصح بيان ، ولا
يستطيع أي فقيه أن يتصدى لاستنباط الأحكام الشرعية منه
إلا اذا كان متسلحا بعلوم العربية عامة وبعلم النحو على وجه
الخصوص ، ومن ثم قيل : الاعراب فرع المعنى (١) *

ولما كان أبو الثناء أصوليا وفقهيا بالدرجة الاولى فانا
نرى عنايته ورعايته بعلم النحو باعتباره وسيلة يتوصل بها
الى أشرف الغايات وأنبهها ، واذا كانت الغايات عظيمة
فالوسيلة تعظم بقدر ما توصل الى تلك الغايات ومن ثم نرى
بصمات المؤلف النحوية في كتاباته واضحة جلية حيث وضعه
القضاء والقدر بعلومه ومعارفه في صف الأولين الذين لازالت
آثارهم عظيمة في العلوم العربية وغيرها في ديار العالم
الاسلامي *

ومن آثار المؤلف في النحو نذكر أثرين جليلين :
اولا : شرح الألفية في النحو للشيخ العلامة جمال الدين أبي
عبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجبائي المعروف بابن
مالك النحوي المتوفى سنة ٦٧٢هـ وهي مقدمة
مشهورة في ديار العرب كالحاجبية في غيرها جمع فيها
مقاصد العربية وسماها الخلاصة وانما اشتهرت
بالألفية لأنها ألف بيت في الرجز *

وشروحها كثيرة كما انها مزينة بالحواشي والتعليقات

(١) هذا بالنسبة للمتكلم حيث يفهم أولا ثم يعبر بحسب القواعد ، أما
بالنسبة للسامع فالمعنى فرع الاعراب *

من أفاضل العلماء (١) .

ومن شروحها شرح أبي الثناء - نور الدين - محمود (٢)،
ثانياً : ذيل المؤلف الكافية الشافية في النحو لابن مالك
المذكور آنفا وهي منظوم لخص منه ألفيته ثم شرحها
وسمّاه الوافية وعلق عليه نكتاً ، وشرحها أيضاً ولده
بدر الدين محمد المتوفى سنة ٦٨٦هـ وأبو امامة
محمد بن علي النقاش المصري المتوفى ٧٦٣هـ ومحمد بن
علي الأربيلي المتوفى سنة ٦٨٦هـ (٣) وذيلها المؤلف
أبو الثناء - نور الدين - محمود بخمسة ومائة بيت سماها :
(وسيلة الاصابة) نظمها سنة ٨٠٥هـ ثم شرحها
وقيل : سمّاها (تحرير الحاشية في شرح الكافية
الشافية) في ثلاثة مجلدات (٤) .

وهذا يدل على أمرين :

أحدهما : انه كان متأثراً في العلوم العربية بالشيخ ابن مالك
حيث لم نخبرنا المعاجم والتراجم بأثار بصماته في
مؤلفات آخرين بالشرح والتعليق بل قصر جهوده
النحوية على هذين الكتابين لابن مالك .

ثانيهما : يدل على عمق علمه في النحو حيث لم يكتف فيه
بalkتابه نشر بل خلق وارتفع الى سماء الذوق الفني
في هذا العلم فعلق وذيل نظماً ، ولا شك انه لا طعم
في العلوم الاخرى إلا به كما قيل : (النحو في الكلام
كالملح في الطعام) (٥) .

(١) راجع : كشف الظنون ١٥١/١ - ١٥٢ .

(٢) البدر الطالع ٢٩٣/٢ وهدية العارفين ٤١٠/٢ والضوء اللامع ١٢٩/١٠

(٣) راجع : كشف الظنون ١٣٦٩/٢ .

(٤) راجع : هدية العارفين ٤١٠/٢ ومعجم مركيس ٩٣/١ والضوء اللامع

١٢٩/١٠ والبدر الطالع ٢٩٣/٢ وشذرات انذهب ٢١٠/٧ .

(٥) أي كما ان الطعام لا يصلح بغير ملح كذلك الكلام لا يصلح بغير نحو

الفصل الثالث : في أبي الثناء الأديب

لقد كان لأبي الثناء - نور الدين - محوود ولع شديد وشغف بالغ بالأدب ، وكان بينه وبين بدر الدين محمود العيني مكاتبات منظومة (١) وله كتابات علمية بالنظم كالذيل على الكافية الشافية لابن مالك بخمسة ومائة بيت (٢) ، فهذه الكتابات العلمية والمكاتبات النظمية بين الأقران حركت مشاعره وهزت وجدانه ، وسمت بروحه الى آفاق عليا من جمال المعاني ورقة الالفاظ وعذوبة الكلمات .

وممن كتب عنه من شعره الجمال بن موسى المراكشي والموفق الأبي وقرأ عليه شيئا من مرويته المحب ابن الشحنة الحلبي (٣) .

ولم تكن كتاباته نظما مقصورة على التعليقات النحوية بل ألف بالنظم نحو تسعين بيتا في الخط وصنعة الكتابة وشرحها (٤) .

بل وله أشعار في وصل الحبيب وقده وكذا في الخمر ، وهو بهذه المرتبة العالية من التقوى والصلاح والعفة لا يقصد الغرام بل هذه تشبيهات ومعان تدور بخلجه يعبر بها عما في ضميره من معنى غير مشوب بما يدور حول الشهوة ونزواتها . وعلى سبيل المثال نذكر نتفا من نظمته فقال :

وصل حبيبي خبر لأنه قد رفعه
ينصب قلبي غرضا اذ صار مفعولا معه

(١) راجع : الضوء اللامع ١٢٩/١٠ .

(٢) كشف الظنون ١٣٦٩/٢ ومدينة العارفين ٤١٠/٢ والضوء اللامع ١٢٩/١٠ والبدور الطالع ٢٩٣/٢ وشذرات الذهب ٢١٠/٧ .

(٣) الضوء اللامع ١٢٩/١٠ .

(٤) مدينة العارفين ٤١٠/٢ والضوء اللامع ١٢٩/١٠ والاعلام للزركلي ٣٧/٨ والبدور الطالع للشوكاني ٢٩٣/٢ وشذرات الذهب ٢١٠/٧ .

ومنه :

أحضر صرف الراح خلّ ذو تقى
أعهد له لم يقترب محرّما
فقلتُ ما تشرب قد أسكرتني
مما أرى فقال لي هذا وما
وقوله :

غصن النقا لا تحكه فماله من ذا شبه
فراشه قلت اتئد ما أنت الا حطبة (١)

الفصل الرابع : في أبي الثناء الفقيه :

إذا كنا قد بيّنا فيما سبق مدى اهتمامه واشتغاله
بالكثير من العلوم العربية والاسلامية فانه يمكننا أن نقرر
هنا أن اهتمامه هذا انما كان نابعاً من اهتمام آخر مبعثه
رغبة أكيدة وملحة في دراسة علم الفقه دراسة موضوعية
جادة مبنية على أسس ثابتة .

فالفقه عند أبي الثناء - نور الدين - محمود هو الهدف
الأسمى والغاية المثلى والمقصد الأسنى ، وهو يحتل عنده
أرفع الدرجات وله الصدارة بين كل العلوم مهما عظم شأنها
وتعددت فوائدها لأن المشتغل بالفقه اذا أخلص له بلغ مكانة
لا يصل إليها أعظم الملوك قدرا وأعلامهم شأنًا وأحسنهم جاهاً ،
وأقواهم سلطانا ، فالفقهاء هم زينة الدنيا ومصاييح

(١) راجع : الضوء اللامع ١٢٩/١٠ وشذرات الذهب ٢١٠/٧
وقوله : (ما أنت الا حطبة) مقتبس من شعر أقدم وأبرع ونصه :

نمت وإبليس أتى	في صورة منتخبة
فقال لي : هل لك في	جاردة محببة
فقلت : لا ، قال : ولا	في ابنة كرم معجبة
فقلت : لا ، قال : ولا	آلة نهو مطربة
فقلت : لا ، قال : فتم	ما أنت الا حطبة

الكون ، وهم الحراس على شريعة الله في الارض ، فبهم يعرف الحلال والحرام ، وبدونهم تشيع الفوضى وينعدم النظام ، ويعم الجهل ، وينتشر الضلال ، وتفسد الأرض وتخرب الذمم .

ولما كان الفقه بهذه المثابة ، والمشتغل به يحتل الدرجة الرفيعة والمكانة المرموقة ، فانا نرى أن أبا الثناء - نور الدين - محمود تعمق في الفقه كل التعمق ، ووضعه القضاء في صف اولئك الأفذاذ من الذين أوتوا الفكر الثاقب والنظر الصائب في مختلف العلوم الاسلامية من أمثال السبكي شرحا وتوضيحا وأمثال الرافعي تأكيدا وتأسيسا وأمثال النووي تنقيحا وترتيباً .

وتتجلى آثار بصمات المؤلف في الفقه على مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه واضحة جلية فيما يأتي :

أولا : أن الامام أبا القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني المتوفى في حدود سنة ٦٢٣هـ قد ألف كتاب المحرر في فروع الشافعية وهو كتاب معتبر مشهور ، واختصره الامام محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ وسمّاه منهاج الطالبين (١) .

وهو كتاب مشهور متداول بين فقهاء المذهب ، اعتنى بشأنه جماعة من الشافعية فشرحه كثيرون منهم الشيخ تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦هـ (٢) في ثلاثة عشر مجلدا ولم يكمله بل وصل الى الطلاق وسماه الابتهاج ثم كملّه ابنه بهاء الدين أحمد المتوفى سنة ٧٧٣هـ (٣) .

ولما حان أن يقف أبو الثناء - نور الدين -

(١) راجع : كشف الظنون ١٦١٢/٢ - ١٦١٣ .

(٢) الضوء اللامع ١٢٩/١٠ ومعجم المؤلفين ١٤٨/١٢ والبدر الطالع

٢٩٣/٢ وشذرات الذهب ٢١٠/٧

(٣) راجع : كشف الظنون ١٨٧٣/٢ .

محمود في صف الرجال - الفقهاء والاصوليين - بدأ
القضاء بتنفيذ ما تعلق به علم الله أزلاً فبدأ المؤلف أبو
الثناء باكماله ما وصل اليه الشيخ تقي الدين علي بن
عبد الكافي السبكي في شرح منهاج النووي فأكمله .

ثانياً : ان شهاب الدين أحمد بن حمدان الأذرعي المتوفى
سنة ٧٨٣ هـ قد شرح منهاج الطالبين للنووي بشرحين
اسم أحدهما القوت - قوت المحتاج (١) - فجاء الامام
أبو الثناء - نور الدين - محمود مرة اخرى وفي جولة
علمية ثانية ليحرك أصابع العلم بالاختصار والتهذيب
فاختصر قوت المحتاج للأذرعي في أربعة أجزاء وسمّاه
لباب القوت أو اغاثة المحتاج (٢) .

والاختصار مداعبة علمية بين أهله بحذف الحشو
والزوائد ، والاكتفاء بالأقوال المعتمدة في المذهب
وبهذا تمت تسمية المؤلف فقيهاً كما تمت تسميته
محدثاً ونحوياً وأديباً .

وبما مرّ - من اكماله شرح السبكي على منهاج
النووي ، واختصاره قوت المحتاج للأذرعي - تبين
لنا أمران :

الامر الأول : أن الامام أبا الثناء كان متأثراً بالامامين
السبكي والأذرعي حيث أكمل شرح الاول للمنهاج ، وقام
بالاختصار لشرح الثاني على المنهاج لأن أهل التراجم لم
يذكروا ان المؤلف قد مدّ أصابع العلم بالشرح والاختصار
لأي كتاب آخر من كتب فقهاء الاقدمين إلا ما مرّ من هذين
الشرحين على منهاج النووي .

(١) راجع : كشف الظنون ١٨٧٣/٢ .

(٢) راجع : هدية العارفين ٤١٠/٢ ومعجم سركيس ٩٣/١ والضوء اللامع

١٢٩/١٠ ومعجم المؤلفين ١٤٨/١٢ والبدر الطالع للشوكاني ٢٩٣/٢

وشذرات المذهب ٢١٠/٧ وكشف الظنون ١٣٦١/٢

الامر الثاني : أن ما قام به من الاكمال والاختصار انما يدل على طول بابه وعمق تأمله ، واصابة نظره لأنه قد سجل اسمه في عداد هؤلاء الفقهاء ممن يشار اليهم بالبنان في ميدان العلم والمعرفة ويدل أيضا على أن الزمن المتأخر قد يأتي بما أتى به الزمن المتقدم .

الفصل الخامس : في مؤلفاته :

لم يقتصر الامام أبو الثناء - نور الدين - محمود في نشر العلم على التدريس والقضاء والافتاء والمطالعة فحسب ، بل تعداه الى التأليف . فقد اشتغل بتصنيف الكتب الجليلة والمصنفات المحررة الدقيقة من مختلف العلوم الاسلامية ، كالنحو ، والفقه ، والحديث والمواقيت الشرعية ، وقواعد الفقه ، وصناعة الخط والكتابة ، وبهذا ترك انتاجا علميا ضخما في شتى أنواع العلوم ومختلف ألوان المعرفة . واليك بيانها واحداً تلو الآخر :

١- اغائة المحتاج أو لباب القوت في أربعة أجزاء : وهو عبارة عن اختصار قوت المحتاج للأذرع في شرح منهاج الطالبين للامام النووي (١) .

٢- تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب : وهو في ضبط ما وقع في الموطأ والصحيحين من رجال الحديث مرتب على حروف الهجاء ، نشر هذا الكتاب تروكت من سنة ١٩٠٥ م . والمقابلة بين مسختين وفيهما اختلاف كثير بالزيادة والنقصان وان كان فراغ المؤلف منهما

(١) راجع : هدية العارفين ٤١٠/٢ وبروكلين ٦٦/٢ والضوء اللامع ١٢٩/١٠ ، ومعجم المؤلفين ١٤٨/١٢ والبيدر الطالع ٢٩٣/٢ ، وشذرات الذهب ٢١٠/٧ ومعجم المطبوعات لسركيس ٩٣/١ .

في زمن واحد •

• وعدد أوراقها ٨٧ ق ٢٢×١٥ سم ٢٥ سطرا ، عليها
بعض التعليقات ، وخط الكتاب نسخي جميل وفيه ألفاظ
بالحمرة وقد كتب أوائل القرن الرابع عشر (١) •
٣- التقريب في علم الغريب أو تهذيب المطالع لترغيب
المطالع في غريب الحديث :

وهو في الأصل عبارة عن مطالع الأنوار على صحاح
الآثار في فتح ما استغلق من كتاب الموطأ وصحيح مسلم
وصحيح البخاري وإيضاح مبهم لغاتها في غريب الحديث لابن
فرقول إبراهيم بن يوسف المتوفى سنة ٥٦٩ هـ فاختصره
أبو الثناء وسماه (التقريب في علم الغريب) ، وقد وجدت
نسختين مخطوطتين في دار الكتب المصرية تحت رقم
٦٧٨ و ١٢٧ (٢) •

٤- تكملة شرح منهاج النووي للشيخ تقي الدين علي
ابن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ (٣) •

٥- شرح ألفية ابن مالك (٤) •

٦- تحرير الحاشية في شرح الكافية الشافية لابن مالك

(١) راجع : هدية العارفين ٢/٤١٠ ومعجم سرقيس ١/٩٣ وبيروكلمن
٢/٦٦ والمخطوطات الظاهرية ١٩٥ والضوء اللامع ١٠/١٢٩ ،
والاعلام للزركلي ٨/٣٧ ومعجم المؤلفين ١٢/١٤٨ وفهرس المخطوطات
المصورة ٢/٨٢ والبدر الطالع ٢/٢٩٣ وشذرات الذهب ٧/٢١٠

(٢) راجع : الرسالة المستطرفة ١٥٧-١٥٨ تأليف محمد بن جعفر الكتاني
توفي سنة ١٣٤٥ هـ ط دار الفكر بدمشق وهدية العارفين ٢/٤١٠ ومعجم
سرقيس ١/٩٣ والضوء اللامع ١٠/١٢٩ والاعلام للزركلي ٨/٣٧
ومعجم المؤلفين ١٢/١٤٨ وكشف الظنون ١/٤٦٤ ، والبدر الطالع
٢/٢٩٣ وشذرات الذهب ٧/٢١٠ •

(٣) راجع : هدية العارفين ٢/٤١٠ ومعجم سرقيس ١/٩٣ والضوء اللامع
٣/١٢٩ ومعجم المؤلفين ١٢/١٤٨ والبدر الطالع ٢/٢٩٣ وشذرات
الذهب ٧/٢١٠ •

(٤) راجع هدية العارفين ٢/٤١٠ والضوء اللامع ١٠/١٢٩ والبدر الطالع
للشوكاني ٢/٢٩٣ •

في النحو والأصل منظوم لخص بن مالك منه ألفيته ثم شرحها وسمّاه الوافية وعلق عليه نكتا ، وذيّلها المؤلف بخمسة ومائة بيت سمّاها وسيلة الاصابة ، نظمها سنة ٨٠٥هـ ثم شرحها • وقيل : سمّاها تحرير الحاشية في شرح الكافية الشافية في ثلاثة مجلدات (١) •

٧- منظومة في نحو تسعين بيتا في الخط وصناعة الكتابة (٢)

٨- اليواقيت المضيّة في المواقيت الشريفة (٣) •

٩- مختصر قواعد العلائي :

وهو الكتاب الذي حققته ، وأعرّفه بفصل خاص بأذن الله ليكون القارئ على علم بما فيه من المادة العلمية الغزيرة مع بيان أصل هذا العلم وأهميته •

الفصل السادس : في الكلام على مختصر قواعد العلائي

بوجه خاص مع بيان أصل هذا العلم

وأهميته •

لقد بدأ أبو الثناء بتأليف هذا المختصر آخر النهار ثالث عشر ذي الحجة سنة ٨١٨هـ وانتهى منه نصف النهار ثاني عشر المحرم الحرام سنة ٨١٩هـ كما صرح به في آخر تأليفه • وقد جمع في هذا الكتاب من مسائل الأصول وقواعد الفقه والفروع الفقهية ما فيه غناء لكل طالب وكفاية لكل راغب ، فهو كتاب زاخر بما يدل على أن مؤلفه قد كان على مكنة تامة في الجمع بين العلوم الثلاثة : الأصول ، وقواعد الفقه ، والفقه •

(١) هدية العارفين ٤١٠/٢ ومعجم سركيس ٩٣/١ والضوء اللامع ١٢٩/١٠

والبدر الطالع ٢٩٣/٢ وشذرات الذهب ٢١٠/٧ وكشف الظنون ١٣٦٩/٢

(٢) هدية العارفين ٤١٠/٢ والضوء اللامع ١٢٩/١٠ والاعلام للزركلي

٣٧/٨ ومعجم المؤلفين ١٤٨/١٢ والبدر الطالع ٢٩٣/٢ وايضاح

المكنون في الذيل على كشف الظنون ٧٣٢/٢ وشذرات الذهب ٢١٠/٧

(٣) راجع : المراجع السابقة ما عدا معجم المؤلفين وايضاح المكنون •

ولو لم يكن للمؤلف كتاب إلا هذا المختصر لكفاه ذلك
فخراً حيث لا نجد كتاباً في المذهب الشافعي رضي الله عنه
يجمع بين العلوم الثلاثة على طريقة أبواب الفقه على ما اطلعنا
ومن أبرز سمات هذا الكتاب غزارة مادته العلمية
وعمقها البالغ ولا أكون مبالغاً حين أقول : ان هذا الكتاب
بما تضمنه من معلومات يفوق كل كتاب على حدة من كتب
هذا الفن ، ولا سيما اشتماله على المزايا الآتية التي لا
توجد في كتب القواعد في مذهبنا - الشافعي :

أ- اشتماله على المسائل الأصولية الكثيرة بجانب الثروة
الكبيرة من القواعد الفقهية .

ب- ترتيبه بحسب أبواب الفقه وهذا مما يسهل مراجعة
أبحاثه وللاطلاع على الجزئيات المطلوبة .

ج- تحمل عباراته طابع السهولة في الفهم وللادراك ، وهذا
مما يشجع طلاب العلم على اقتنائه ودراسته .

ثانياً : أصل هذا العلم

وإذا كان هذا الفن لم يبرز الى الوجود كعلم قائم بذاته
إلا بعد أن قطع الفقه بمذاهبه المختلفة شوطاً بعيداً فليس
معنى ذلك أن أصول هذا العلم لم تكن مركوزة في أعماق
السلف الصالح من الأئمة ، والصحابة والتابعين ، وإنما
معناه أنهم كانوا بفطرتهم السليمة يدركون أصوله العامة
وجوهر معانيه دون ما حاجة الى كتابة أو تدوين ، كما ان
الفقه لم يكن قد تشعبت مسائله وتكاثرت الى الحد الذي
وصلت اليه في عصر تدوين هذا العلم ، ومن ثم لم تكن هناك
حاجة الى انفراد كعلم مستقل ، وبالتالي لم يكن هناك
حاجة الى تدوينه حينذاك ، وهذا كله رغم تغفل أصوله
ومبادئه في أعماقهم ، ورغم ثبوت معانيه في عقولهم .

ومما يدل على أن روح هذا العلم موعلة في القدم وإن جذوره تمتد في أعماق الزمان إلى عهد الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، مما يدل على ذلك ما قاله الامام السيوطي - وهو بصدد بيان لأصل هذا العلم - اذ يقول : وقد وجدت لذلك أصلاً من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه : كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما : (أما بعد ، فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة ، فافهم إذا أدلي اليك فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له ، لا يمنحك قضاء قضيته راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق فإن الحق قديم ، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل ، الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب والسنة ، أعرف الأمثال والأشباه ثم قس الأمور عندك ، فاعمد إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق فيما ترى) .

هذه قطعة من كتابه ، وهي صريحة في الأمر بتتبع النظائر وحفظها ليقاس عليها ما ليس بمنقول .

وفي قوله : فاعمد إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق إشارة إلى أن من النظائر ما يخالف نظائره في الحكم لمدرک خاص به ، وهو الفن المسمى بالفروق الذي يذكر فيه الفرق بين النظائر المتحدة (١) تصويراً ومعنى المختلفة حكماً وعلة .

وفي قوله : فيما ترى ، إشارة إلى أن المجتهد إنما يكلف بما ظنه صواباً وليس عليه أن يدرك الحق في نفس الأمر ولا أن يصل إلى اليقين وإلى أن المجتهد لا يقلد غيره (٢) .

(١) كمسألة الزرافة فإنها تشبه سائر السباع من حيث السبعية وتشاركها في علة التحريم ظاهراً ، وهي أن لها ناباً تعدو به ، ولكن بينها وبين السباع المفترسة المحرمة لذلك فرقا من قبل أن نابها ضعيف فتأخذ حكماً مغايراً وهو حل الأكل .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٦-٧ الطبعة الأخيرة سنة ١٣٧٨ هـ مطبعة مصطفى البابي .

فمما تقدم تبين لنا أن أصول هذا الفن كانت موجودة
وسابقة على تدوينه منذ زمن بعيد وأن الأصل فيه ما روي
عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

ثالثاً : أهمية علم قواعد الفقه

ومن المعلوم أن الفقه هو نتاج عقول الفقهاء والمجتهدين
على مرّ العصور الاسلامية ، فهؤلاء قد أضافوا الى الفقه بقدر
ما منحهم الله من قدرة على الفهم والاستنباط والتحصيل ،
وترتب على ذلك تعدّد المذاهب واختلاف الآراء وتشعّب
المسائل وازدحامها حتى بلغت حدّاً يفوق كل حصر ، ويطغى
على كل تصوّر ، فجدرت الحاجة الى وضع معايير ثابتة
وضوابط جامعة بحيث يتضمّن كل منها كثيراً من الفروع
والمسائل الفقهية المتماثلة والمتشابهة من حيث اندراجها تحت
حكم شرعي واحد ، حتى تتيسر مهمة البحث والاستنباط
أمام الفقهاء .

فكانت القواعد الكلية وكان فن الأشباه والنظائر الذي
برز الى الوجود كعلم قائم بذاته ، له أصوله وقواعده ومباحثه
الخاصة به . انبثق هذا العلم من الفقه ليؤدي أجلّ الخدمات
للفقهاء والفقه . فمن حيث نفعه للفقهاء انه يأخذ بيدهم الى
أيسر السبل لاستنباط الأحكام ، ومن حيث نفعه للفقه انه
يجعله دائم التجدد ، فلا تتجبرّ مسائله ولا تتجمّد قضاياه ،
فالوظيفة الأساسية لهذا العلم - والتي من أجلها نشأ - هي
إمداد الفقه دائماً بما يبيّث فيه الحركة ويبعث النشاط في
كيانه بحيث يكون دائم الشباب ، قوي البنية فلا يعتريه
ذبول ، ولا يميته ركود ، ومن ثم كانت دراسة هذا العلم
فمرورية لكل فقيه .

« الخاتمة »

أريد أن أجعل مسك ختام هذا البحث المتواضع ذكر طائفة من التعليقات والترجيحات الخاصة بالمؤلف ليتضح لنا ما كان عليه المؤلف من حرية في الفهم واستقلال في التفكير ، واستخدام للعقل في حدود المفاهيم الصحيحة للغة العربية ، وداخل اطار قواعد الشرع ، وحدود أهدافه السامية ، ومقاصده النبيلة ، دون تقليد ولا مجارة ولنذكر بصورة أكثر جلاء ، وأعظم وضوحاً أنهم ما كانوا ينشدون من بحوثهم العلمية التي يقومون بها سوى الوصول الى الحق وكشف القناع عن وجه الحقيقة ، وهم يعلمون أن هذا الهدف الجميل والمقصد العظيم لن يتحقق لهم إلا اذا تجردوا عن التعصب لرأي خاص ، ولا يتم لهم الا بعد طرحهم الجمود على نص معين ونبذهم التقديس لقائل غير معصوم * .

واذا كان الهدف من ذكر هذه التعليقات والترجيحات هو ما ذكرته فانني لا ألتزم بذكر الأقوال المخالفة ولا أتعهد بتتبع الأدلة ومناقشتها والموازنة بينها لان هذا الصنيع يكون ممن يقوم بدراسة موضوعية مقارنة ، كما أن الهدف ليس فيه ما يدعو الى الاستكثار ، لذا أكتفي بذكر بعض التعليقات والترجيحات الآتية :

أولاً : ذكر الرافعي مسألتين :

أحدهما : اذا تيقن الطهارة وظن الحدث ، فقال : انا لا نأخذ بالظن المذكور بل يستصحب يقين

الطهارة * .

ثانيهما : اذا تيقن الحدث وظن الطهارة فانا نأخذ بالطهارة المظنونة لرجحانها * .

ومن عادة الأسنوي رحمه الله أنه يرد على الرافعي

مستندا على كلام النووي تارة ويرد على النووي بكلام
الرافعي تارة أخرى وقال : ومقتضى كلام الأصحاب انه لا
يؤخذ بالظن مطلقا ، وبه صرح النووي في الدقائق ونقله في
الذخائر عن الأصحاب ، فقال : قال أصحابنا : يؤخذ في
الطرفين - اذا تيقن الحدث وظن الطهارة وبالعكس -
باليقين لا بالظن ، ويؤيد اعتراضه على الرافعي بما ذكره
ابن الصباغ في الشامل والبغوي في التهذيب .

ولكن المؤلف رحمه الله لم يسكت عن الحق بل ذكر محملا
لتصحيح كلام الرافعي بقوله : ولكلام الرافعي محمل وهو
ان المتوضيء أو المفتسل اذا عرض له بعد تمام الطهارة شك
في ترك ركن صارت طهارته مظنونة يرتفع بها يقين الحدث (١)
وأقول : وهذا الجواب تمحل جد بعيد وأكاد أقطع بأنه لم
يخطر هنا للرافعي على بال لأنه لا يتكلم في ظن وقوع الطهارة
بصفة الصحة أو بصفة النقص بل في ظن وقوع أصل الطهارة
ثانيا : ذكر الأسنوي في التمهيد ص ١٣ : الفرق بين فرض
المين وفرض الكفاية مؤيدا كلامه بما صححه الآمدي في
الأحكام ٩٤/١ وابن الحاجب في مختصره ٨٥/١ حيث قال :
ان فرض المين يتعلق بعين معينة ، وفرض الكفاية يتعلق
بالجميع ، ثم ذكر فرقا آخر بالنسبة للثاني نقلا عن المعتزلة
- وهو مقتضى كلام المحصول للرازي ٥٢٨/٢ - هو : أن
فرض الكفاية يتعلق بطائفة غير معينة .

أما مؤلفنا فقد ذكر استوائهما في الحد والحقيقة حيث
يتعرض للمقاب بترك كل منهما ، نقلا عن ابن برهان في
كتابه الوصول (٢) . وقال الآمدي : لا فرق عند أصحابنا بين

(١) راجع : التمهيد ص ٧ ومختصر قواعد الملائي باب اسباب الحدث

(٢) راجع : مختصر قواعد الملائي لابن خطيب الدمشقي كتاب الصلاة .

واجب العين والواجب على الكفاية من جهة الوجوب لشمول
حد الواجب لهما (١) .

أقول : النزاع في الفرق وعدمه بين فرض العين وفرض
الكفاية لفظي حيث ان من ذهب الى الفرق فغايتة الاختلاف في
طريق الاسقاط وذلك لا يوجب الاختلاف في الحقيقة .
ومن ذهب الى عدم الفرق واستوائهما فمن جهة الحد
والحقيقية فلا نزاع حقيقة .

ثالثا : اختلف العلماء في الصلاة اذا أعيدت بعد إفسادها
وقبل أن يخرج وقتها الأصلي : هل تكون قضاء أم أداء ؟
صرح القاضي حسين في تعليقه والمتولي في التتمة
والرويان في البحر بأنها تكون قضاء ، والسبب ان وقت
الاحرام بها قد فات .

وجزم الشيخ أبو اسحاق الشيرازي في كتابه اللمع (٢)
بأنها تكون أداء (٣) ، ثم اختلفوا - كما تقدم (٤) في الفائدة -
في تعيين نية القضاء في الصلاة المقضية وعدم تعيينها ، ولم
ينصوا على حكم الصلاة التي أفسدت ثم أعيدت في وقتها
الأصلي بدون نية القضاء عند القائلين بتعيينها هل تكون
فاسدة أم تكون صحيحة ؟ وعلى أي نحو تكون صحتها ؟
فأفادنا أبو الثناء - نور الدين - محمود رحمه الله
تخريجا على قاعدة (اذا نسخ الوجوب بقي الجواز) - أنها
تنعقد نفلا (٥) .

رابعا : ذكر الحافظ الملائي وجهين في بيع الماء على

(١) الاحكام للأبدي ٩٤/١ .

(٢) راجع : اللمع للشيرازي ص ٩ ط : مصطفى البابي .

(٣) راجع : مختصر قواعد الملائي باب صفة الصلاة .

(٤) راجع : مختصر قواعد الملائي فائدة في التنية .

(٥) المرجع السابق باب صفة الصلاة .

شاطيء النهر ، وبيع التراب في البرية والحجارة غير المنحوتة
في الشعاب التي يكثر أمثالها فيها ، والاصح الجواز لان المبيع
منتفع به في الجملة ومقابل الاصح يعمل بأن بذل المال فيه
سفه (١) ، والمؤلف أتى بتخريج لطيف منتصرا للقول الاصح
حيث قال : (البذل في مقابلة ما ذكر يجعل من الصدقة التي
يتصدق بها الرجل فيخفيها حتى لا تعلم شماله ما تنفق
يمينه (٢)) .

خامسا : قال العلائي فيما اذا باع مال أبيه على ظن انه
حي - وأن البائع فضولي - فكان ميتا حالة العقد : قولان
مشهوران وأصحهما صحة البيع لمصادفته ملكه . وقال
الغزالي : الأقيس المنع لانه لم يقصد باللفظ قطع الملك (٣) .
وقال المؤلف : قول الغزالي : (الأقيس المنع) فيه نظر
لان القصد في العقود لا يشترط في صريحها (٤) .

وهذا رد لطيف من المتأخر للمتقدم يحمل معنى عدم
الجمود على نص معين .

سادسا : يريد المؤلف - في جولة علمية - أن يقارن نفسه
بالامام النووي رحمه الله حيث زاد على الفروق التي ذكرها
بين أولاد الام وبين غيرهم في الميراث ، بل ولم يكتف بالزيادة
عليه حتى بلغ الى حد الاعتراض على نوعين من هذه الفروق ،
وأجاب عن أحدهما وترك الآخر فأجبت عنه واني أذكر
الفروق ليكون القارئ على ذكر من ذلك ، وهي : قال النووي

(١) راجع : المجموع المذهب للعلائي ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب
المصرية .

(٢) راجع مختصر قواعد العلائي كتاب البيع .

(٣) راجع قواعد العلائي ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ .

(٤) راجع مختصر قواعد العلائي كتاب البيع .

رحمه الله في الروضة (١) ، أولاد الأم يخالفون غيرهم في خمسة
أشياء :

- الاول : فيرثون من يدلون به .
- والثاني : ويرث ذكرهم المنفرد كآنتاهم المنفردة .
- والثالث : ويتقاسمون بالسوية .
- والرابع : ان ذكرهم يدلي بأنثى ويرث .
- والخامس : يحجبون من يدلون به وليس لهم حظير .
- وأتى المؤلف رحمه الله بالسادس والسابع وقال :
- والسادس : ان ذكرهم المنفرد لا يستغرق المال .
- والسابع : ان ابن ذكرهم لا يرث .

يعترض المؤلف على الفرق الثاني والثالث بالأبوين مع
الابن حيث يأخذ الذكر منهما كالانثى ويتقاسمان بالسوية .
وأجاب عن الاول بأن المراد : أن الذكر من أولاد الأم
يرث كآنتاهم في كل حال (٢) .

وأجيب عن الثاني بأنه لا يعترض على قوله : (ويتقاسمون
بالسوية) بالأبوين مع الابن لان معنى المقاسمة أن يأخذ
جميعهم حصة واحدة ثم يتقاسمون ، أما الأبوان فان لكل
واحد منهما حصة مستقلة مع الابن وهي السدس .

سابعاً : ان الفقهاء قالوا : بجواز النظر الى فرج الزانين
لتحتمل شهادة الزنا ، والى فرج المرأة للشهادة على الولادة ،
والى ثدي المرأة للشهادة على الرضاع لظهور الحاجة الى ذلك ،
وقال الاضطخري : لا يجوز كل ذلك ، أما في الزنا فلأنه ندبه
الى ستره ، وأما في الولادة والرضاع فشهادة النساء مقبولة

(١) راجع : روضة الطالبين ١٦/٦ .
(٢) مختصر قواعد الملائي كتاب الفرائض .

فيه فلا يحتاج الى تعمد الرجال النظر(١) .
 والمؤلف يعترض على القول القائل بجواز نظر الرجل الى
 فرج المرأة للشهادة على الولادة مستفهما متعجبا ، كما
 يعترض على الاصطخري القائل بجواز نظر المرأة الى فرج
 مثلها لنفس الغرض يعترض بقوله : فنظر الفرج في شهادة
 النساء على الولادة غير معتبر فلم اعتبروه في شهادة الرجل(٢) ؟
 وكان المؤلف رحمه الله يشير باستفهامه الانكاري الى ان
 القوابل يعرفن - من غير نظر الى فرجها - ولادتها وعدم
 ولادتها فلا داعي الى ارتكاب محرم أو أن الرجل اذا كان
 طبيبا حاذقا يعرف تلك دون حاجة الى تعمد النظر في الفرج ،
 ولا سيما في عصر الاشعة الكاشفة ما في باطن الانسان .
 ثامنا : قالوا : ان الاستحاضة - اذا كانت صاحبيتها
 متحيرة - تثبت الخيار لان المشهور انه يحرم وطؤها(٣) .
 ولكن المؤلف لم يرض بالفسخ بها معللا ان هذا المرض
 مما يرجى برؤه وقد قيد المرض المسبب للفسخ : بالميتوس
 من برئه(٤) .

والمؤلف رحمه الله حكيم - ينظر الى عواقب الامور -
 يشير الى اعتبارات كثيرة منها :

١- ان الله جعل المودة والرحمة بين الزوجين ، كما جعل
 الزوجة محط استراحة الزوج اذا رجع من شقائه بقوله :
 لتسكنوا اليها(٥) ، فهذه علاقة زوجية متينة بنيت لبناء مجتمع
 ذي علاقة بالمجتمعات كلها خلقا وتربية وبالأرض تعميرا ،

(١) راجع : روضة الطالبين ٣٠/٧ والمجموع المذهب للملائي ١/ رقم
 المخطوطة ١٦١ الدار ومختصر قواعد الملائي لابن الدهشة كتاب النكاح

(٢) راجع : مختصر الملائي كتاب النكاح .

(٣) راجع : مختصر قواعد الملائي باب الخيار وروضة الطالبين ١٧٧/٧ .

(٤) مختصر قواعد الملائي باب الخيار .

(٥) من سورة الروم رقم الآية ٢١ .

وبالخالق تطهرا من الرذائل ، فلا تهدر بمرض طارىء
يمكن الزوال .

٢- فان كان الاولاد بينهما فقد ظلمناهم بحرمانهم من
الغذاء الروحي - عطف الأبوين - حيث اذا حصل الفراق فقد
حصل التفرق بينهم فان لم يكن بالأجسام فقد يحصل بالقلوب
لفقدتهم شفقتهم .

٣- ومن الممكن معالجة الموقف بالنسبة للرجل اذا كان
تائفاً بالزواج ثانية ، وهذا أمر مشروع (مثني وثلاث
ورباع) أو بكسر سورة توقانه بالصوم فانه له وجاء .
تاسما : قال الأسنوي: اذا قال لزوجته: أنت عليّ حرام
أو قال : حلال الله عليّ حرام ، أو الحرام يلزمني ونحو
ذلك فهل هو صريح أو كناية ؟ فيه وجهان .

صحح الرافعي الاول تبعا للمراوزة لقلية الاستعمال
وحصول التفاهم وهذا عند من اشتهر عندهم ، أما من لم
يشتهر عندهم فكناية في حقهم جزما ، وصحح النووي الثاني
- كناية مطلقا سواء كان عند من اشتهر أو لم يشتهر - لان
الصريح انما يؤخذ من ورود القرآن به ، وتكرره على لسان
حملة الشرع وليس المذكور كذلك (٢) .

وقال الملائي : اذا اشتهر في العرف استعمال لفظ
الحرام في الطلاق فهل ينزل منزلة الطلاق من غير نية ؟
الأصح نعم وبه أفتى القفال والقاضي حسين وجزم به في
التهذيب (٣) ؟

(١) من سورة النساء رقم الآية ٣ .
(٢) راجع : التمهيد للأسنوي ٣١-٣٢ ومغني المحتاج ٢٨١/٣ وروضة
الطالبين ٢٦/٢٥/٨ ومختصر قواعد الملائي كتاب الطلاق .
(٣) راجع : المجموع المذهب للملائي ١/ رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب
المصرية ومختصر الملائي كتاب الطلاق .

والمؤلف يقارن بين الكلامين - كلام الأسنوي وكلام
العلائي - وقال : (هذه العبارة أشد من عبارة الأسنائي ،
فإن كلام الشيخين إنما هو فيما إذا اشتهر اللفظ مطلقاً) أي
غير مقيد ببلد خاص ، أما كلام العلائي ففي البلد الخاص ،
ومن هنا كان ما للعلائي أشد لأنه يوقع الطلاق من غير نيّة
مع الشهرة المحلية فقط مع أن الرافعي في هذه الحالة لا
يوقع الطلاق إلا بالنية لأن اللفظ اذن يكون عنده كناية .

عاشرا : نقل المؤلف عن الحافظ العلائي في البائن
الحامل اثنتين وثلاثين فرعاً تدور هذه الفروع حول ما إذا
كانت النفقة لها أو للحمل فالحكم فيها يختلف باعتبار
مصرف النفقة .

ومن ضمن هذه الفروع : أنه يجوز الصرف اليها من
الزكاة إن قلنا : النفقة للحمل ، وإن قلنا : للحامل فلا
تصرف اليها لأنها في نفقة زوجها .

واعترض المؤلف على العلائي في هذا الفرع : بأن هذه
المسألة منشورة فلا يظهر وجه التفريع فيها (١) .

وأقول : وجه التفريع لا خفاء فيه وإن كان هذا الفرع
ليس من قبيل ما قبله ولا ما بعده لأنهما من فروع النفقات ،
وهذا الفرع خاص بالزكاة ، وهذا معنى كونه مسألة منشورة
ففي كلامه مسلم وممنوع .

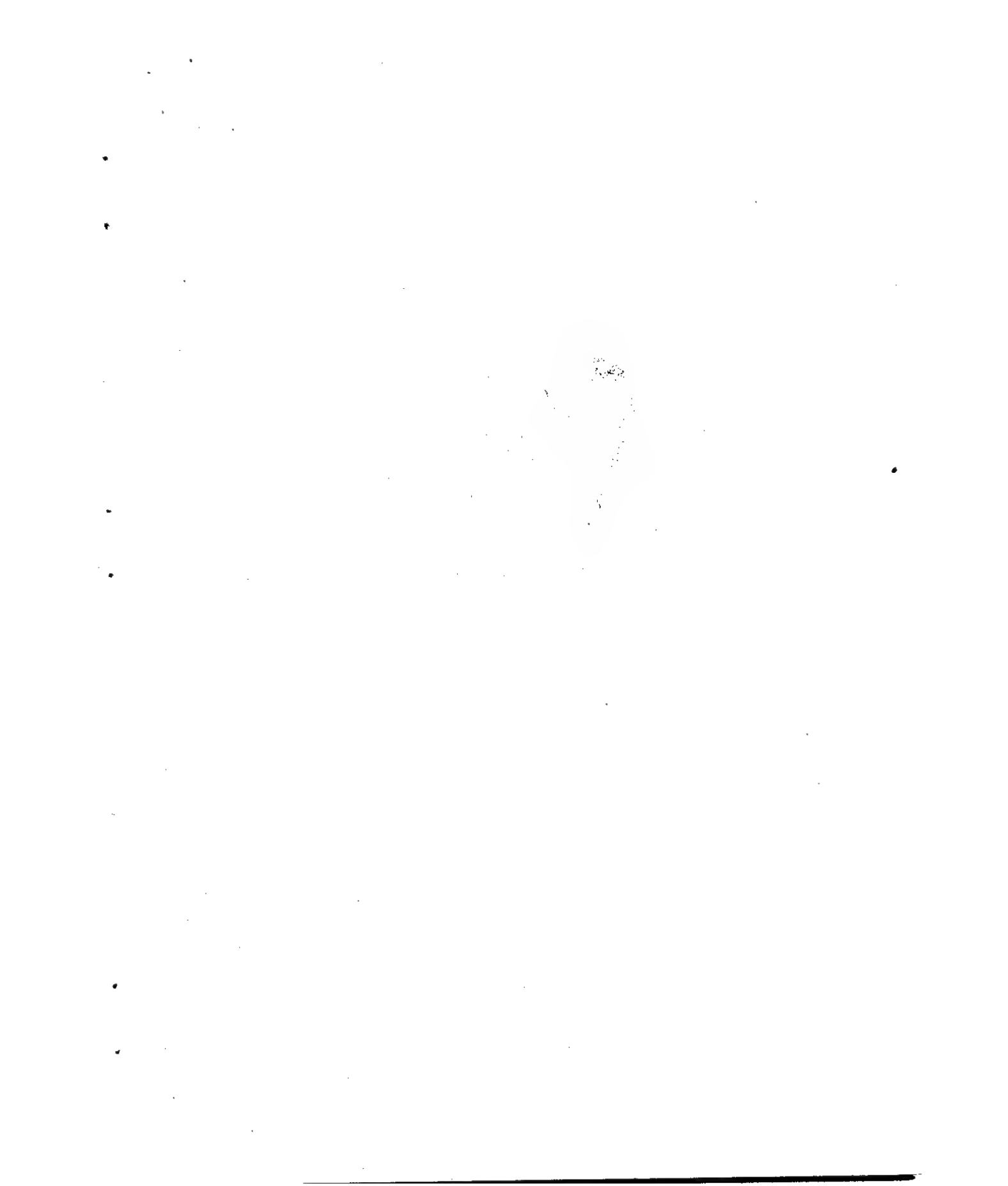
الحادي عشر : ذكر الرافعي - تحت مسألة : الترك هل
هو من قسم الأفعال أم لا ؟ أنه لو قال لزوجته : (إن فعلت
ما ليس لله تعالى فيه رضى فانت طالق) فتركت صوماً أو صلاة
فينبغي أن لا تطلق لأنه ترك وليس بفعل .
فلو سرق أو زنت طلقت .

(١) راجع : مختصر قواعد العلائي كتاب النفقات .

قال الاسنوي : وعلى قياس ما قاله ينبغي ان لا يحث في
الزنا اذا كان الموجود منها انما هو مجرد التمكين على المادة
لانه أيضا ترك للدفع وليس بفعل من المرأة .
والمؤلف رحمه الله نظر نظرة الفاحص المتمق في العلم
ثم ركّب في خياله قياساً من الشكل الاول - وهو بديهي
الانتاج - فذكر الكبرى وطوى الصغرى اعتماداً على أذهان
أهله ، فقال وهو بصدد الرد على الامام الأسنوي - : وفيما
قاله نظر فان الطاعة فعل . وهذه الطاعة فعل - كبرى ،
والصغرى مطلوية ، تقديره التمكين طاعة والطاعة فعل ،
فالتمكن فعل ، ودليل الصغرى ان في التمكين شائبة الرضا
كما يدرك هذا المعنى من له ذوق سليم في المعقول ، هذا ،
اللهم اجعل خاتمتنا قول : لا إله إلا الله ، وغايتنا رضاك
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

(١) راجع : التمهيد ٨٢/٨٣ ومختصر العلائي كتاب الطلاق وروضة الطالبين

١٩٨/٨ .





((بسم الله الرحمن الرحيم - رب اعني))

قال العبد الفقير الى الله تعالى سيدنا ومولانا وشيخنا
قاضي القضاة - نور الدين - محمود - بن سيدنا ومولانا
الامام العالم خطيب المسلمين بهاء الدين أحمد (بن سيدنا
ومولانا الامام العالم عز الدين محمد الهمداني (١) الشافعي)
خطيب الدهشة (٢) - الناظر في الاحكام الشرعية بالملكة
الحموية وأعمالها ، بالولاية الصحيحة الشرعية ، أسبغ الله
ظلاله ، وأعاد علينا بركته ، ونفعنا به أمين :-

الحمد (٣) لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم
النبیین وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً .
أما بعد : فهذا مختصر من قواعد (٤) العلائي (٥) وكلام

(١) الهمداني - نسبة الى همدان وهي قبيلة عظيمة في اليمن وقال العافظ
أبو بكر العازمي في عجالة المبتدئ وفضالة المنتهي ص ١٢٣ :-
الهمداني منسوب الى همدان واسمه أوسله بن مالك بن زيد بن ربيعة
بن أوسله بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ الشعب العظيم
ينسب اليه كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والشعراء -
راجع : هامش كتاب القضاء لابن أبي العم ص ٤ .

(٢) هي مسجد جامع بناء الملك المؤيد عماد الدين صاحب حماسة بحماسة لم
يبين مثله - راجع : كتاب المواضع والاعتبار بذكر الخطوط والآثار
المعروف بالخطط المقرئية تأليف أحمد بن علي المقرئ ج ٢/٢١٢ .

(٣) أول الكتاب من قوله : الحمد لله . . . الخ وما قبله من كلام الناسخ .

(٤) هو كتاب نفيس من أجود القواعد في فروع الشافعية يسمى : بالمجموع
المذهب في قواعد المذهب - منطوط في مجلدين ، بها خروم ، وتوجد
نسختان كاملتان في دار الكتب المصرية تحت رقمي ١٦١ و ١١٢ وتكرر
الجزء الثاني لثلاث نسخ تحت الأرقام الآتية : ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٢٧٢ في
قسم أصول الفقه ، وقد راجعتها مع التصحيح بالدقة فوجدتها مملوءة
بالجواهر النفيسة أصولاً وفروعاً . راجع : كشف الظنون للحاج خليفة
١٣٥٨/٢ ، والأعلام للزركلي ٣٦٩/٢ ومعجم المؤلفين ١٢٦/٤ ، وفهرس
دار الكتب المصرية قسم الأصول .

(٥) هو صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلاي بن عبد الله العلائي الشافعي
الامام المحقق ، بقية الحفاظ ، ولد بدمشق في ربيع الأول سنة ٦٩٤ هـ
وسمع الكثير ورحل ، وبلغ عدد شيوخه بالسماع سبعة ، وأخذ علم

الأسنوي (١) رحمهما الله تعالى يشتمل على وجيز الفوائد وعزیز القواعد ، قریته من أبواب منهاج (٢) النووي (٣) رحمه

الشمس من المزي وغيره ، وأخذ الفقه من الشافعيين : البرهان الفزاري
والكمال الزملكاني ، وأجيز بالفتوى وجد واجتهد حتى فاق أهل عصره
في الحفظ والاتقان ودرس بمسقط بالاسدية وغيرها ، ثم انتقل إلى القدس
مدرساً بالملاحية ، وكان إماماً في الفقه ، والأصول والشعر ، مفتياً
في علم الحديث ومعرفة الرجال ، وتصانيفه كثيرة منها : القواعد
المشهورة - المجموع المذهب في قواعد المذهب - وعقيلة الطالب في ذكر
أشرف الصفات والمناقب ومنحة الرائض بعلوم آيات الفرائض ، وكتاب
في المدلسين ، وعلقيق الفهوم في صيغ الفهوم وغير ذلك . توفي بالقدس
في المحرم سنة ٧٦٠ أو ٧٦١ هـ ، ودفن بمقبرة باب الرحمة إلى جانب سور
المسجد . راجع : شذرات الذهب ج ٦ / ١٩٠ ، وكشف الظنون ١٣٥٨ / ٢
وطبقات الشافعية للأسنوي ٢٣٩ / ٢ والنجوم الزاهرة ج ١٠ / ٣٣٧
وطبقات الكبرى لابن السبكي ١٠٤ / ٦ .

(١) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم
الأموي القرشي الأسنوي أبو محمد جمال الدين الشافعي شيخ الشافعية
بالديار المصرية . ولد في أسنا في العشر الآخر من ذي الحجة سنة ٧٠٤ هـ
أبصر جمال الدين النور في أسرة كل أفرادها عالم وفقه وأديب ، فدرج
في مدارج الفقهاء والعلم ، واشرب قلبه حب العلم ، فأبوه كان من
الصالحين تفقه واعتزل وكان لا يرى إلا يوم الجمعة ، وأخوه عماد الدين
فقيه متصوف ، وآثاره كثيرة منها : المحامد على الرافعي والروضة
وشرح المنهاج في الفقه ، وشرح منهاج البيضاوي في الأصول وطبقات
فقهاء الشافعية ، وتخريج الفروع على الأصول سماه : التمهيد
وتخريج الفروع على العربية سماه : الكوكب الدري ، وغيرها كثير
توفي ليلة الأحد ثاني عشر من جمادى الأولى سنة ٧٧٢ هـ ودفن
بثربة قرب مقابر الصوفية في القاهرة . راجع مقدمة طبقات
الشافعية للأسنوي تحقيق عبدالله الجبوري ص ١١ وما بعدها ،
وكشف الظنون ١٩٥٧ / ٢ والنجوم الزاهرة ج ١١ / ١١٤ .

(٢) في فروع الشافعية للإمام السنوي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ اختصره من
المحرر للإمام عبد الكريم الرافعي وهو كتاب مشهور متداول بين الشافعية
اعتنى بشأنه جماعة منهم ، فشرحوه وعلقوا عليه في مجلدات مثل :
الجلال المحلى في شرحه الموجز الدقيق ، وابن حجر في التحفة والشهاب
الرملي في النهاية والخطيب في مغنى المحتاج وكثير غيرهم ، ويعتبر منهاج
النووي أحسن تلخيص وتحرير لمذهب الشافعي بأقواله ووجوه . راجع :
كشف الظنون ١٨٧٣ / ٢ وما بعدها وما مش أدب المقضاء لابن أبي الدم ٢١١
(٣) هو يحيى بن شرف الحزامي بقاء مهمله مكسورة بعدها زاء معجمة .

الله تعالى ، تبصرة للمبتدى وتذكرة للمنتهى ، والترجمة
بمسألة : علامته للامام الأسنوى ، والله تعالى أسأل أن ينفع
به انه خير مسئول وهو حسبي ونعم الوكيل .

فصل

القاسمة

حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته لنتمصرف أحكامها
منه (١) فلذلك عمت فائدتها ، وطال في البحث لسان شاملها ،

ولد في المشر الاول من المحرم سنة ٦٣١ هـ بنياً ، وهي قرية من الشام
وقرأ بها القرآن ، وقدم دمشق سنة ٦٤٩ هـ ، وقرأ التنبيه في أربعة أشهر
ونصف ، وحفظ ربع المذهب في بقية السنة وهي سنة ٦٥٠ هـ وحج مع
والده سنة ٦٥١ هـ ، وكان يقرأ في اليوم واللييلة اثني عشر درساً على
المشايع في عدة من العلوم وتفقه على الكمال سلال الاربلي ، والكمال
اسحاق المغربي ، وهو على جانب كبير من العمل والزهد والصبر على
خشونة العيش ، وكان لا يدخل الحمام ولا يأكل من فواكه دمشق لوجود
الشبهة وكان يتقوت مما يأتي من بلده من عند أبيه ولا يأكل الا أكلة
واحدة في اليوم واللييلة ، بعد العشاء الآخرة ، ولا يشرب الا شربة واحدة
هند السحر ، ولم يتزوج ، وكان كثير السهر في العبادة والتصنيف ،
وتوفي في ليلة الاربعاء رابع عشر رجب سنة ٦٧٦ هـ أو ٦٧٧ هـ ودفن ببلده
رضي الله عنه ، وله تصانيف كثيرة منها : المجموع في شرح المذهب ، وروضة
الطالبين في الفروع ، وشرح الجامع الصحيح للبخاري ، والمنهاج لشرح
صحيح مسلم ومنهاج الطالبين في الفروع ، وتصحيح التنبيه للشيرازي
والتحقيق وغيرها كثير . راجع : هدية الصارفين ٥٢٤/٢ وطبقات
السبكي ١٦٥/٥ وتذكرة الحفاظ ٢٥٠/٤ ومعجم المؤلفين ٢٠٢/١٣
وطبقات الاسنوي ٤٧٦/٢ .

(١) وعرفت بتعاريف أخرى منها : هو الحكم الكلى أو الأكثرى الذى يراد
به معرفة حكم الجزئيات ، وقال الجرجاني : هي قضية كلية منطبقة

كتاب الطهارة

مسألة (١)

النكرة في سياق الاثبات ان كانت للامتنان عمت (٢) :-
لان الامتنان مع العموم أكثر ومنه « وينزل عليكم من السماء ماء
ليطهركم به » (٣) .

على جميع جزئياتها - ومفاد الكل واحد . راجع : التمرينات للجرجاني
١٤٩ ودرر الحكم شرح مجلة الاحكام والفرق بينها وبين المسألة
الأصولية هو : ان القاعدة موضوعها فعل المكلف ، وأما المسألة
فموضوعها الدليل الأصولي .

(١) ذكر هذه المسألة الأسنوي في تمهيده نقلا عن جماعة منهم القاضي
أبو الطيب في أوائل تعليقه كما ذكرها أبو البقاء الحنفي في كلياته
في معرض عد صيغ العموم وتبع ابن اللحام الامام الأسنوي في النقل
راجع : التمهيد ٩٣ وكليات أبي البقاء ٢٤١ ، وابن اللحام في القواعد
والفوائد الأصولية ٢٠٤ .

(٢) قال الاسنوي في تمهيده : فان لم تكن للامتنان فانها لا تعم ، وذكرنا في
الحاصل والمحصل :- كلاما يوهم خلاف هذا فقالا :- ان وقعت في
الخبر نحو جاء رجل فانها لا تعم وان وقعت في الأمر نحو أعتق رقبة
عمت عند الأكثرين بدليل الخروج عن العمدة باعتناق ما شاء ، راجع : -
الحاصل ٣٤٧/٢ - عبد السلام محمود ، والمحصل جاق ٢ ص ٥٦٤ .
، والتمهيد للأسنوي ٩٣ .

(٣) الآية « ١١ » من سورة الانفال . راجع : تفسير الرازي ٣٥٣/٤ وابن
جرير الطبري ١٣٢/٩ ، والكشاف ١٤٧/٢ .
تفيد الآية الكريمة بعمومها على هذا الوجه طهورية جميع انواع المياه
المطلقة سواء كان عذبة أم ملحة ، ماء نهر أم ماء مطر أم ماء بشر .

مثار (٢) الاختلاف (٣) في فروع بعد الاتفاق على أصلها الذي تستند (٤) اليه ، ان كان بعد تعيين العلة كالاتفاق على أن الماء المطلق متمين للطهورية في الحدث مع الاختلاف في فروع كالمتغير بالتراب المطروح قصدا ، أو بورق الأشجار أو الملح المائي (٥) ونحو ذلك .

فان كان الارتباط بالاسم (٦) ، والتردد في استلاب اسم الاطلاق بعد الاتفاق على ان الاطلاق هو العلة كما في الأمثلة المتقدمة ، فان اختصاص الطهورية بالماء اما تعبد لايعقل معناه ، واما ان يعطل باختصاص الماء بنوع من اللطافة والرقّة والتفوذ الذي لا يشاركه فيه سائر

(١) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي نقلا عن كتاب البسيط للإمام الغزالي في أول الطهارة . باختصار . راجع : المجموع المذهب في قواعد المذهب ٢ / مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ١٦١ .

(٢) فاقاعدة هنا : « كلما تحقق الاطلاق تحققت الطهورية وكلما انتفى الاطلاق انتفت الطهورية » .

وخلاصة هذا البسط : اذا اتفق على أصل واختلف في فروعه فان منشأ هذا الاختلاف يكون تحرير هذا الاصل ، فالقدر المتفق عليه منه لا يختلف الاحكام في فروعه ، والقدر المختلف فيه تتفاوت فيه الآراء بحسب هذا الاختلاف .

فاذا اتفق على ان المراد من الاطلاق هو وجود اسم الماء وجدت الطهورية تبعاً لوجوده وانتفت تبعاً لانتفائه ، وان لوحظ مع ذلك اعتبارات زائدة كعدم التغير بمستغنى عنه من بعض وجهات النظر دون بعض نشأ هذا الاختلاف .

(٣) وفي العلائي : (الغلاف) . راجع : المجموع المذهب ٢ / مخطوطة دار الكتب برقم ١٦١ .

(٤) وفي العلائي : (يستند) بابتدكير وأثبتنا ما وقع عند المصنف لان ضمير افاعل يرجع الى الفروع .

(٥) ومقابلته الملح الجبلي .

(٦) وعند المصنف : (في الاسم) وما أثبتناه هو الصواب لأن ارتباط يتعبدى بالباء . راجع : العلائي ٢ / مخطوطة الدار ١٦١ أى ارتباط حكم الطهورية بالاسم : وهو الاطلاق أى متى وجد الاطلاق وجدت الطهورية للماء .

المائعات (١) ، وعلى كل واحد منهما المناط (٢) الاسم ، فيدور الاختلاف في الامثلة على أن الاسم سلب أولاً ، فان اتفق على زوال الاسم اتفق على زوال الطهورية .

تنبيه

المجزوم به في شرحي (٣) الرافعي (٤) والمحرر (٥)

(١) ولا يقاس به غيره لأن الطهورية عند الامام تعبد ، وعند غيره لما فيه من الرقة واللطافة التي لا توجد في غيره . راجع : مغنى المحتاج الى شرح المنهاج ١٨/١ والأشباه والنظائر للسيوطي ٤٠٦ .

(٢) وعند المصنف : (مناط) والصواب ما أثبتناه . راجع : العلائي ٢ / مخطوطة الدار برقم ١٦١ .

(٣) كتب الامام عبد الكريم الرافعي على الوجيز في الفقه الشافعي للغزالي شرحين :

أ - الشرح الكبير وسماه فتح العزيز وهو الذي لم يصنف في المذهب مثله ، ويقع هذا الشرح في عشرين جزءاً وقد طبع مع المجموع للامام النووي في المطبعة العربية بمصر .

ب - الشرح الصغير : وهو شرح أخصر وأصغر من الأول . راجع : كشف الظنون ٢/٢٠٠٢ ومقدمة طبقات الشافعية للأسنوى

ت : عبدالله الجبوري ٤٢/٨ وفهرس دار الكتب

(٤) هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل الامام العلامة امام الدين أبو القاسم الرافعي القزويني ، الفقيه الشافعي ، صاحب الشرح الكبير ، قال ابن الصلاح : ما أظن في بلاد العجم مثله وكان ذا فنون ، حسن السيرة ، زاهداً ، ورعاً متواضعاً ، وقسأل النووي هو من الصالحين المتكئين ، وله كرامات كثيرة ظاهرة ، ومن تصانيفه : شرح الوجيز كما أسلفنا ، وشرح مسند الشافعي ، وكان أوجد عصره في العلوم الدينية أصولاً وفروعاً مئات بقزوين سنة ٦٢٣ هـ . راجع : شذرات الذهب ١٠٨/٥ وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٢٨١/٨ والأعلام للزركلي ١٧٩/٤ .

(٥) هو كتاب في فروع الشافعية للامام الرافعي ، كتاب معتبر مشهور بينهم وهو خلاصة الأم للامام الشافعي ، لأن المزنئ اختصر الأم في مختصره ثم جاء امام الحرمين شرح مختصر المزنئ في النهاية ، ثم اختصر الغزالي النهاية في كتابه البسيط ، ثم اختصر البسيط في الوسيط واختصر الوسيط في الوجيز ثم اختصر الوجيز في الخلاصة وجاء الرافعي فاختصر الوجيز في المحرر الذي نقحه وعدله وأضاف اليه فجاء

=

والروضة (١) :- أن الماء المستعمل مطلق منع من استعماله
تعليداً (٢) ،

وفي شرح (٣) التنبيه للنووي انه الصحيح عند الأكثرين ،
وصحح في التحقيق (٤) والفتاوى (٥) وشرح (٦) المذهب أنه ليس

المحرر خياراً من خيار ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت
رقم ٢٤٣ وتوجد نسخة أخرى منه ، بهامشها وبين سطورها تقييدات
كثيرة برقم ١٤٤٦ مخطوطة دار الكتب المصرية - راجع : هامش كتاب
القضاء لابن أبي الدم ٢١١ ، وكشف الظنون ١٦١٢/٢ وفهرس
دار الكتب المصرية قسم الفقه .

(١) وهو الكتاب المشهور للنووي الذي اختصر فيه الشرح الكبير للرافعي .
(٢) راجع : تعليقة الفوائد على شرح الرافعي والروضة مخطوطة دار الكتب
المصرية ج ١/ برقم ٣٣ م قسم الفقه في المذهب الشافعي لأبي عبد الله
محمد بن زهرة الشافعي ، والمحرر وهو مخطوط بدار الكتب المصرية
ج ١/ برقم ٢٤٣ لبعث الكريم الرافعي .

(٣) وهي الكراسة التي كان النووي قد كتبها مع التنبيه من حيث أحكامه وقد
أشار النووي إليها في مقدمة النسخة المسماة بتصحيح التنبيه
والمداولة بهذا الاسم - راجع : تصحيح التنبيه ص ٥ .

(٤) أسنده اسماعيل البغدادي الى النووي من غير تعليق عليه ولم أجده في
فهارس أخرى مثل فهرس دار الكتب المصرية ولكن من الكتب
المعروفة للنووي - راجع : هدية العارفين المجلد الثاني ٥٢٤ .

(٥) للنووي رحمه الله : فتاوى كبيرة وصغيرة ، وهي المسماة بعيون
المسائل المهمة ، قال في خطبتها : ولا ألزم فيها ترتيباً لكونها على
حسب الوقائع ، ثم رتبها تلميذه علاء الدين علي بن إبراهيم العطار
على ترتيب الفقه ، وفرغ منه سنة ٧٧٠ هـ وقد رأيت المخطوطة منها
في دار الكتب المصرية برقم ٩٧٠ كما رأيت المطبوعة منها ت :
محمد الحجار خطيب جامع الزكي بحلب - راجع : كشف الظنون
١١٨٨/١٢٣٠/٢ وفهرس دار الكتب المصرية قسم الفقه في المذهب
الشافعي .

(٦) للإمام النووي بلغ فيه الى باب الربا ، ثم أخذه تقي الدين علي
ابن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ واكمله فلم يوافق الأصل
وأتمه غيره كالعراقي والحضرمي - راجع : كشف الظنون ١٩١٢/٢
١٩١٣/ وأكمله محمد نجيب المطيع المصري وطبع بجدة كما طبع
قبل التكميل في المكتبة العربية بمصر .

بمطلق (١) .

فائدة (٢)

الواجب : ما يذم تاركه شرعا ، وقد يسمى غير ذلك (٣) فرضا ،

كبعض (٤) أفعال الصبي ، بمعنى أنه لا بد منه ولا يصح

تعاطيه العبادة الا به وان كان لا يذم على أصل الترك .

واختلفوا هل يلتحق بالاول ؟ في صور .

١- منها: أن ما استعمله في الطهارة من الماء هل هو مستعمل ؟

المذهب (٥) : نعم (٦) .

٢ ومنها: أنه لا يجمع بين مكتوبتين بتيمم واحد على الصحيح .

٣ ومنها : اذا صلى في أول (٧) الوقت وبلغ في آخره فالصحيح

أنه لا يجب عليه الاعادة (٨) بل تستحب .

(١) واختلفوا في الماء المستعمل هل هو مطلق أم لا ؟ على وجهين :

أصحهما - وبه قطع الشيرازي في المذهب في باب « ما يفسد الماء

من الاستعمال » وآخرون من أصحابنا - أنه ليس بمطلق ، والثاني

أنه مطلق وبه قطع ابن القاص في التلخيص والقفال في شرحه ،

وقال صاحب التقريب - ابن القفال الشاشي : الصحيح انه مطلق

منع من استعماله تعبدا ، قال القفال : وكونه مستعملا لا يخرج عن

الاطلاق ، لان الاستعمال نعت كالحرارة والبرودة ، وانما يخرج

عن الاطلاق ما يضاف اليه كماء الزعفران . راجع : شرح المذهب

١/١٢٥- ٢٠٣ وفتاوى النووى مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٩٧٠

وفتاوى النووى المطبوعة ص ١٤١ .

(٢) هذه الفائدة ذكرها العلائي في قواعده - المجموع المذهب - بعنوان

فصل - ج ١ / ص ٨١ رقم المخطوطة ١٦١ قسم أصول الفقه .

(٣) أى يسمى : ما لا يذم تاركه شرعا فرضا .

(٤) وعند المصنف : لبعض - والصواب ما أثبتناه .

(٥) وعند المصنف : والمذهب بالواو - والاحسن ما أثبتناه حيث لا يحتاج

الى انواو . راجع : قواعد العلائي ج ١ / رقم ١٦١

(٦) وبه قطع البغوي لانه رفع حدثا وحكى القاضي حسين وجها آخر انه غير

مستعمل لانه لم يؤد به فرضا . راجع : شرح المذهب ١/ ١٥٨ .

(٧) وفي العلائي : أول الوقت ج ١ / رقم ١٦١ وهما جائزان .

(٨) راجع: الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٠ وشرح المذهب للنووي ٣/ص ١٢

٤- ومنها : انه لا يجب عليه اعادة غسل اغتسله او وضوء فعله قبل البلوغ بل له أن يصلي بهما بعد البلوغ .

مسألة

يجوز تخصيص مفهوم المخالفة (١)، نقوله صلى الله عليه وسلم « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا » (٢)

(١) واعلم إن صاحب الحاصل شرط في الدليل المخصص مفهوم المخالفة أن يكون راجعا على المفهوم وتبعه البيضاوى في المنهاج : لانه ان كان مساويا فان ترجيحها بلا مرجح وان كان مرجوحا كان العمل به ممتنعا ، ولم يذكر الامام في المحصول هذا القيد وهو الصواب لان المخصص لا يشترط فيه الرجحان ، ولهذا جوروا تخصيص عموم الكتاب باخبار الاحاد والقياس ، وهو المختار عند ابن الحاجب والامدى ان ثبتت العلة بنص او إجماع . راجع : الحاصل ٢٧٢/٢ ت : عبد السلام محمود والأحكام للأمدى ٢٠١/٢ - ٣١٣ ومختصر ابن الحاجب ٢٧٣/١ - ٢٧٩ والتمهيد للأسنوى ١١٠ والبيضاوى مع شرحه نهاية السؤل ٧٨/٢ والمحصل جاق ٣ ص ١٤ .

(٢) رواه الشافعى واحمد والأربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطنى والبيهقى من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب عن أبيه . راجع : الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٥٥/١ وتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعى الكبير ١٦/١ وفيض القدير شرح جامع الصغير ٣١٢/١ والترمذى ٩٧/١ وابن ماجه ١٧٢/١ والنسائى ص ١٩/١١ والمنهل العذب المورود ٢٢٨/٢٢٣/١ وابو داود ١٥/١ والدارمى ١٥٢/١ ومسنند احمد ج ٣/٢ ص ٢٧ - ١٠٧ ومسنند الشافعى ١٩/١ ونصب الراية لأحاديث الهداية ١٠٤/١ .

ولقد وجهت الى هذا الحديث طعون كالاتى :

أ - أنه مضطرب الاسناد : لان مداره على وليد بن الكثير وهو يرويه عن محمد بن جعفر بن الزبير وعن محمد بن عباد بن جعفر ، وتارة يرويه عن عبيد الله بن عمر ، وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر وهذا اضطراب في السند .

ب - مضطرب المتن : لانه روى اذا بلغ الماء قلتين وقليلة وثلاث قلال وأربعين قلة .

ج - مقدار القلتين مجهول : لانه لم يرد عن الرسول صلى الله عليه وسلم : تحديد لمقدار القلتين .

أي لم يتنجس ، فإنه يدل بمفهومه على أن مادون القلتين
ينجس بملاقاة النجاسة ، فيجوز تخصيصه : لكونه دليلا عاما .

ومن الفروع (١) التي تقتضى عدم تنجس الماء :

١- مالا نفس له سائلة كالزنبور والذباب .

٢- ومالا يدركه الطرف .

٣- والهرة اذا اكلت نجسا ثم غابت واحتمل ولو غشا بماء كثير .

٤- والحيوان يقع في الماء وعلى منفذه نجاسة ، على المرجح في

الاربعة .

٥- واليسير من الشعر المحكوم بنجاسته (٢) ، ومن دخان النجاسة

د - محتمل للتأويل : لأن معنى لم يحمل الخبث اى لم يقو بل يضعف
عن حمله ويتأثر به ، وهذا التأويل للحنفية .
والشافعية ردوا هذه اطعون بما يأتى :-

١ - دعوى الاضطراب في السند غير مسالمة ، لأن ما ذكر ليس اضطرابا
بل هو من قبيل تعدد الطرق فهو انتقال من ثقة الى ثقة وهذا يفيد
قوة لضعفا .

٢ - وأما اضطراب المتن فمردود بأن الرواية المشهورة هي : « اذا بلغ
الماء قلتين » وماعداها موضوع او شاذ لا يلتفت اليه .

٣ - وأما ان مقدار القلتين مجهول فغير مسلم ، لان المراد بالقلال قلل
هجر وهى معروفة للصحابة ، بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم
في ليلة الاسراء قال : « رفعت الى سدرة المنتهى فاذا ورقها مثل
آذان الفيلة ، واذا نبقتها مثل قلل هجر » فقد خاطبهم بما يعرفون .

٤ - وأما انه محتمل للتأويل فهذا أضعف ماوجه الى الحديث من طعن
وذلك : ان الحمل على ضربين :

أ - حمل حسي .
ب - وحمل معنوي

يقال فلان لا يحمل الصخرة اى يضعف عن حملها ، وهذا هو
الحمل الحسي ، ويقال فلان لا يحمل الضيم اى لا يقبله ولا يرضى
به ، والحمل في الحديث من قبيل الحمل المعنوي ، على انه ورد
الحديث بلفظ : « اذا بلغ الماء قلتين لم ينجس » وهى صريحة في
دفع هذا الطعن من أساسه . راجع : نصب الراية لأحاديث
الهداية ١٠٥/١ - ١٠٦ وما بعدها ، وتلخيص الحبير ١٨/١٧ ،
وما بعدها وغيرهما من المراجع .

(١) ذكرها السيوطي في الاشباه والنظائر مع عزوها الى قائلها ص ٤٢٥
و ٤٢٦ و ٤٢٧ .

(٢) صرح به في زوائد الروضة . راجع : الاشباه للسيوطي ٤٢٦ .

إذا حكمنا بتنجييسه (١) .

٦- والصبي إذا أكل نجساً ، ثم غاب واحتمل طهارة فمه -
فانه كالهرة كذا ذكره : ابن (٢) الصلاح في

فتاويه (٣) (٤) ، ومن ذلك على الأظهر .

(١) صرح به الرافعي في صلاة الخوف . راجع : الأشباه للسيوطي ٤٢٦ .

(٢) عثمان بن عبد الرحمن « صلاح الدين » بن موسى الشهرزوري
الكردي الشرخاني ، أبو عمرو ، تقي الدين ، المعروف بابن
الصلاح : أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء
الرجال ولد في شرخان سنة ٥٧٧ هـ (قرب شهرزور) وانتقل الى
الموصل ثم الى خراسان ، فبيت المقدس حيث ولى تدريس في
الصلاحية وانتقل الى دمشق فولاه الملك الأشرف تدريس دار
الحديث وتوفي فيها سنة ٦٤٣ هـ ومن تصانيفه : « معرفة أنواع
علم الحديث » - مطبوع يعرف بمقدمة ابن الصلاح و « الفتاوى -
مطبوع » جمعه بعض أصحابه وشرح الوسيط في فقه الشافعية
مخطوط . راجع : الأعلام للزركلي ٣٦٩/٤ الطبعة الثالثة والعبر
في خبر من غبسر للذهبي ١٧٧/٥ وشذرات الذهب لابن
العماد ٢٢١/٥ .

(٣) وهي مجلد كثير الفوائد نسخة منها مرتبة على الأبواب الفقهية
ونسخة غير مرتبة يليها أرجوزة في ورقة وصحيفة تسمى بنية
الطلاب بين فيها رموز الشاطبية لأسماء المقرئين ، جمع فتاويه
بعض طلبته وهو الكمال اسحاق المغربي ثم المقدسي الشافعي ،
ذكره البقاعي في الأقوال القديمة .

هاتان النسختان مخطوطتان في دار الكتب المصرية برقمي ٣٢٧ و ٩٦٣
وهي مطبوعة أيضاً . راجع : فهرس دار الكتاب المصرية قسم الفقه
في المذهب الشافعي وكشف الظنون ١٢١٨/٢ و ١٢١٩ .

(٤) وعبارة الفتاوى : وأفواه الاطفال التي تغلب نجاستها في الظاهر
أنها كأفواه السنانيير في العفو . راجع فتاوى ابن الصلاح رقم
المخطوطة ٣٢٧ - و ٩٦٣ دار الكتب .

٧- طهارة غسالة (١) تنفصل بلا تغير وقد طهر المحل (٢) .

قاعدة

لا يعمل بما ظن الا أن يقوم دليل خاص على اعتباره (٣)
اما في جنس (٤) الحكم أو في نوعه (٥) .

(١) الغسالة يضم الغين المعجمة : ما غسلت به الشيء وفي الشرح الكبير للرافعي ٢٧١/١ : هي الماء المستعمل في ازالة النجاسة ، وفي حكمها التفصيل الآتي واعلم ان غسالة المتنجس قسمان - أ- أن تكون قليلة ، ب - ان تكون كثيرة فان كانت قليلة تكون طهارة بشروط ثلاثة ١- طهرت المحل ٢- لم تتغير ٣- لم يزد وزنها بعد اعتبار مقدار ما يتشربه المفسول من الماء وما يمجبه من الوسخ فان فقد واحد من الثلاثة فهي نجسة وان كانت الغسالة كثيرة يحكم عليها بالطهارة بشرط عدم التغير فقط

راجع : نهاية المحتاج ٢٤٣/١ ومغنى المحتاج ٨٥/١ واعانة الطالبين ٩٦-٩٧/١ وبجيرمي علي الخطيب ٢٨٠/١ والمصباح المنير ١٠٠/٢ والمراد بالغسالة هنا غسالة المتنجس القليلة بدليل ان المصنف قد ذكر لطهارتها قيدين فقط : ١- بلا تغير ٢- طهارة المحل ولم يذكر القيد الثالث - ولم يزد وزنها - تبعا للنووي رحمه الله في منهاجه لان المتون مبنية على الاختصار .

(٢) أى بناء على الأظهر : لان المنفصل بعض ما كان متصلا به وقد فرضت طهارته راجع : شرح جلال المحلى على منهاج النووى ومعه القليوبي وعميرة ٧٥/١ والأشباه والنظائر للسيوطي ٤٢٧ .

(٣) هذا عند الشافعي ، أما عند مالك فلا حاجة الى ذلك ، فعلى هذا يترك الظن عند الشافعي الا أن يقوم دليل على أعماله ، ويعمل بالظن عند مالك الا ان يقوم دليل خاص على الغائه وعلى هذا بنوا اعتبار المصالح المرسله ونحوها مما لم يعتبره الشافعي . راجع : قواعد العلائي « المجموع المذهب » ج٢/ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٦١ .

(٤) مثاله الصخر وهو وصف وعلة في ثبوت ولاية النكاح لانه لما اعتبر في ولاية المال كان اعتبارا له في جنس الولاية ضمنا . سلم الوصول شرح نهاية السؤل ٣٨٦/٤

(٥) وانراد هنا عين الحكم لانه لما كان غير مشخص اعتبر نوعا ومثاله : لمس الذكر في نقض الوضوء ، ثبت اعتباره بنص الحديث .

قاعدة (١)

القادر على اليقين هل يأخذ بالظن (٢) ؟

تارة يجزم بعدم جوازه، كالمجتهد اذا وجد النص، والمكى في القبلة وتارة يجوز بلا خلاف كالمتوضىء من الماء القليل على شاطئ البحر وتارة يجري فيه خلاف ، كما اذا شك في نجاسة أحد المائتين (٣) ومعه ماء طاهر ييقن أو في نجاسة أحد الثوبين ومعه ثوب يتيقن طهارته أو في إحدى المزادتين (٤) و في كل منهما قلة (د) والأصح جواز الاجتهاد فيهن وكذا : اذا اجتهد في دخول الوقت جازت الصلاة مع القدرة على تمكين الوقت في الأصح (٥) .

(١) ذكرها العلاني في قواعد ، والسيوطي في أشباهه مع الفروع التابعة لها . راجع : قواعد العلاني ج ٢ / مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٦١ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٨٤ ط : المكتبة التجارية في مصر .

(٢) فيه خلاف والترجيح مختلف في الفروع . راجع : الاشباه للسيوطي ١٨٤ (٣) وفي قواعد الثلاثي : (الانائين) ٢ / مخطوطة الدار رقم ١٦١ قسم أصول الفقه (٤) المزايدة : بفتح الميم وانقياس كسرهما لانها آلة يستقى فيها الماء - شطر الراوية وجمعها : مزايد وتجمع أيضا على مزاود . فانكلمة واوية يائية . وربما قيل : مزاد بغير هاء والمزادة مفصلة من الزاد لانه يتزود فيها الماء - راجع : المصباح المنير - أحمد الفيومي ط : مصطفى البابي ٢٧٨ / ١ - ٢٧٩ .

(٥) القلة : انا، للعرب كالجرة الكبيرة شبه الحب . والجمع : قلال وقلل . قال الأزهري : رأيت القلة من قلال هجر والاحساء تسع ملء مزايدة والمزايدة شطر الراوية ، وسميت : قلة لان الرجل القوى يقلها أى يحملها وكل شيء حملته فقد اقلته قال أبو عبيد في نسخة من التهذيب : القلة حب كبير والجمع قلال . - راجع : المصباح المنير ١٧٣ / ١ .

(٦) عبارة النووي في المجموع : الصحيح بدل الاصح ، وعبارته في « المنهاج » وهو بصدد الاجتهاد في الاواني - تحتلها ، راجع شرح المذهب ٧٣ / ٣

قائمة

ما أتى به المكلف في حال الشك لا على وجه الاحتياط
ولا لأمتثال الأمر ، فوافق الصواب في نفس الأمر :
فانه لا يجزىء لاشتراط الجزم بالنية ، ويشبه هذا ما يأتي -
ان شاء الله تعالى - في باب الربا :-
ان الشروط المعتبرة في العقود يشترط العلم بها .

مسألة (١)

المخصص بشيء معين حجة في الباقي على المعروف عند
الأصوليين ، واما اذا خرج منه فرد غير معين فلا يجوز العمل
بذلك العام في شيء من الافراد ولا الاستدلال به عليه
بلا خلاف (٢) .

ومن فروعها :-

١- ما إذا اشتبهت محرمه بأجنبيات .

(١) هذه المسألة ذكرها الاسنوي في التمهيد مع انفروع التابعة لها .
راجع : التمهيد ١٢٥ - ١٢٦ ط الماجدية بمكة .

(٢) جعل بعض الأصوليين كالأمدي الخلاف قاصرا على ماخص تخصيصا
معينا ، كما لو قيل : أقتلوا المشركين . الا اهل النمة ، وادعى
الاتفاق على عدم حجية المخصص تخصيصا مجملا كقوله تعالى :
(احلت لكم بهيمة الانعام الا ما يتلى عليكم) لانه ما من فرد الا
ويجوز ان يكون هو المخرج وما ادعاه الأمدي من عدم الخلاف :
مردود ، فقد حكى ابن برهان قولا : انه يعمل به الى أن يبقى
واحد ، وجعل بعض الأصوليين كصاحب الحاصل الخلاف عاما فيما
خصص تخصيصا معينا او خصص تخصيصا مجملا . راجع :

المحصل للامام الرازي ج١/٣ ص٢٣

وجمع الجوامع بشرح الجلال ٧/٢ ، ونهاية السؤل ومعه الابهاج
٨٤/٢ - ٨٥ ، والمسودة لآل تيمية ١١٦ ، وفواتح الرحموت بشرح
مسلم الثبوت ١ / ٣٠٨ والحاصل لتاج الدين الارموي ٢ / ٢٧٦ ت :
عبد السلام محمود ، والأحكام للآمدي ٢ / ٢١٣ / ٢١٧ ، والتمهيد
للأسنوي ١٢٥ ، وارشاد الفحول للشوكاني ١٢٠ .

٢- أو اناء نجس بأوان طاهرة .

٢- أو ميتة بمذكاة ، فان كان العدد محصورا لم يجز أن يهجم

ويأخذ ماشاء بل يجتهد في الأواني (١) .

وان كان غير محصور فله ان يأخذ بعضها بغير

اجتهاد والأصح : أن له الأخذ الى أن يبقى واحد .

مسألة (٢)

الصبي الذي لم يجرب عليه كذب هل يقبل خبره ؟

فيه خلاف عند الاصوليين والمحدثين والفقهاء ، والأصح عند

الجميع عدم القبول ، نعم : ان احتفت به قرينة -

كالأذن في دخول الدار ، وحمل الهدية فالصحيح القبول (٣) .

ومن فروعها : أن يخبر بتنجيس الماء او الثوب ،

أو الأرض ونحو ذلك ، والأصح عدم القبول (٤) .

(١) عبارة السيوطي في الاشباه : لم يجز تناول شيء منها ولا بالاجتهاد ما لم

تكثر الاواني كاشتباه المحرم (٩٦) ولعله أراد النص على تخطئة ما هنا .

ويمكن تصحيحه بحمله على اشتباه اناء متنجس بأوان طاهرة وانما

خطأ السيوطي بناء على أخذه الأناء النجس بمعناه المتبادر كبناء

بول مثلا .

(٢) هذه المسألة ذكرها الأسنوى في تمهيده مع الفروع التابعة لها

راجع : التمهيد ص ١١١ وتنقيح الفصول للقرافي ٣٥٩ وارشاد

الفحول للشوكاني ٤٤ وشرح المذهب للنووي ١٧٦/١ .

(٣) قال السيوطي في الاشباه والنظائر ٢٢١ : يجوز الاعتماد على قول

الصبي في الاذن في دخول الدار ، وايصال الهدية في الاصح ، ومحل

الوجهين ما اذا لم تكن قرينة والا فيعتمد قطعا ، وعلى هذا قول

المصنف : (الصحيح القبول) ليس على ما ينبغي وأن كان اطلاق

المنهاج في كتاب الوكالة قد يؤيده . مغنى المحتاج ج ٢ ص ٢١٨

وفي حاشية على الشبرايمليسي على نهاية المحتاج للرملي ١/ ١٩٢ :

اذا اخبر الصبي المميز الذي لم يعهد عليه كذب بما يورث وهم وجود

الماء لمن تهجم يعتمد عليه فيجب الطلب ، وأما اذا اخبر بمدم وجود

الماء فلا يعول عليه : لان قوله غير مقبول .

(٤) وبه قطع الجمهور كما قطع به صاحب المذهب ، ونقله البندنجي

والرويانى عن نص الشافعي لانه لا يوثق بقوله . راجع : شرح

المذهب للنووي ١٧٦/١ .

باب أسباب الحدث

قاعدة

يجوز الجمع في لفظ واحد بين الحقيقة والمجاز ، نص عليه الشافعي (١) رضي الله عنه في قوله تعالى : « أولا مستتم النساء (٢) » فقال أحمله على اللمس باليد وعلى الجماع .

مسألة (٣)

المشهور عند الاصوليين ومن قولي الشافعي رضي الله عنه :-
أنه يجوز أن يستنبط من النص معنى يخصه .
ومن فروعها : عدم النقض بلمس المحارم في أصح القولين
وان كانت داخلة في عموم قوله تعالى : « أولا مستتم النساء » :

- (١) هو أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي الملقب ، أحد الأئمة الاربعة عند أهل السنة واليه نسبة الشافعية كافة ، ولد في غزة « بفلسطين » سنة ١٥٠ هـ وهي السنة التي مات فيها أبو حنيفة ، وحمل منها الى مكة وهو ابن سنتين وكان في ابتداء أمره يطلب الشعر والأيام العرب والأدب ، ثم مال الى الفقه ، فأخذ عن مسلم بن خالد الزنجي والامام مالك بن أنس وقلم بغداد سنة ١٩٥ هـ فاجتمع عليه علماءها وأخذوا عنه ، وشاع ذكره وفضله ، ثم خرج الى مكة ، وفي سنة ١٩٨ هـ عاد الى بغداد فأقام بها شهرا ، ثم قصد مصر سنة ١٩٩ هـ ولم يزل بها ناشرا للعلم الى أن توفي سنة ٢٠٤ هـ وقبره معروف في القاهرة ، وقد اتفق العلماء من أهل الحديث والفقه والأصول واللغة والنحو وغير ذلك على ثقته وأمانته وعدالته وزهده ، وورعه ، ونزاهة عرضه وعفة نفسه ، وحسن سيرته ، وعلو قدره وسنائه ، مؤلفاته كثيرة أشهرها : الأم في الفقه ، والمسند في الحديث ، والرسالة في أصول الفقه ، واختلاف الحديث . راجع : وفيات الاعيان لابن خلكان ٣١٠/٣٥٣ ، وتهذيب الاسماء واللغات للنووي ٦٧/٤٤١ ، وشذرات الذهب لابن العماد ج ٢ ص ٩-١١ وتاريخ بغداد للحافظ البغدادي ٧٣/٥٦٢ ، وتذكرة الحفاظ ٣٢٩/١ وما بعدها .
- (٢) من سورة النساء ، رقم الآية ٤٣ . راجع : تفسير الألوسي ٤٢/٥ ادارة الطباعة المنبرية .
- (٣) هذه المسألة ذكرها الاسنوي في تمهيده مع الفرع التابع لها راجع : التمهيد ص ١١١ .

لان العلة في النقض انما هو ثوران الشهوة المفضية الى خروج
المذى (١) منه وهو لا يعلم ، وذلك مفقود في المحارم ، فلذلك
قلنا : - ان المحرم لا ينقض ، وفي قول : - ينقض مطلقا
وقيل : ينقض محرم الرضاع والمصاهرة (٢) دون النسب (٣) ،

مسألة (٤)

المظنون يجب العمل به كما في المقطوع .
ويتفرع على هذا فروع كثيرة ، بعضها موافق للقاعدة -
١ - كظن طهارة الماء والثوب في الاجتهاد ، وكذا استقبال القبلة
ودخول (٥) وقت الصلاة ، والصوم وغير ذلك .

(١) المذى ماء رقيق يخرج عند الملاعبة بلا شهوة قوية عند ثورانها ،
ويضرب الى البياض وفيه ثلاث لغات الاولى سكون الذال ، والثانية
كسرها مع التثقيب ، والثالثة الكسر مع التخفيف ويعرب في
الثالثة اعراب المتقوص ، راجع : المصباح المنير . احمد الفيومي
٢٣٢/٢ والخطيب مع حاشية الاقناع ٢٧٦/١

(٢) مأخوذة من الصهر جمعه أصهار قال الخليل : اصهر : أهل بيت
المرأة ، قال : ومن العرب من يجعل الأحماء والأختان جميعا
أصهارا ، وقال الأزهري : الصهر يشتمل على قرابات النساء ذوى
الارحام وذوات الارحام : كالأبوين والاخوة وأولادهم والاعمام
والأخوال والخالات ، فهؤلاء « أصهار زوج المرأة » ومن كان من قبل
الزوج من ذوى قرابته المحارم فهم « أصهار المرأة » أيضا وقال ابن
السكيت : كل من كان من قبل الزوج من أبيه أو أخيه أو عمه
: فهم الأحماء ، ومن كان من قبل المرأة فهم الأختان ، ويجمع
الصنفين « الاصهار » و « صاهرت اليهم » اذا تزوجت منهم .
راجع المصباح المنير تأليف أحمد الفيومي ٣٧٤/١ .

(٣) راجع لهذا الفرع - عدم النقض يلمس المحارم : شرح المذهب
للنووى ٢٨/٢٧/٢ مع هامشه ٢٧ وفتح العزيز على الوجيز
لروافعى ٢٩/٢ والتنبية للشيرازى ١٣ ، ولتمهيد الاسنوى ١١١
وشرح جلال المحلى على منهاج النووى ومعه القليوبى وعميرة ٣٢/١
ونهاية المحتاج للرمل ٨١/١ .

(٤) هذه المسألة ذكرها الاسنوى في التمهيد مع الفروع التابعة لها

راجع : التمهيد ص ٦ .

(٥) مر هذا الفرع في ص ٧٤ .

٢- ومنها اذا جومت المرأة وأنزلت ، ثم خرج منها ماء الرجل بعد غسلها فان الغسل يجب عليها لان الظاهر اختلاط المائتين فيخرج منها ماؤها أيضا .
 ٣- ومنها (١) : اذا تيقن الطهارة وظن الحدث فانا لا نأخذ بالظن المذكور ، بل يستصحب يقين الطهارة ، بخلاف عكسه : وهو ما اذا تيقن الحدث وظن الطهارة فانه (٢) يأخذ (٣) بالطهارة المظنونة لرجعائها فان استوى فيها الطرفين : وهو الشك لم يأخذ (٤) به ، كذا جزم به الرافعي في الشرح الكبير (٥) ، قال الأسنوي : وما ذكره في المسئلة الثانية (٦) تبعه عليه صاحب (٧) الحاوي الصغير (٨) ومقتضى كلام الأصحاب : أنه لا يؤخذ بالظن

-
- (١) هذا من الفروع المخافة للمسألة . راجع : التمهيد للأسنوي ص ٧ .
 (٢) وعند المصنف (بانه) والصواب ما أثبتناه
 (٣) وفي التمهيد : (فانا نأخذ) . راجع : التمهيد ص ٧ .
 (٤) وفي التمهيد : ص ٧ (لم نأخذ) .
 (٥) راجع : الشرح الكبير للرافعي - فتح العزيز ٨٥/٢ وقد أسقط النووي هذا الرأي [أي العمل بظن الطهارة بعد تيقن الحدث] من الروضة ، قال القليوبي : فاسقاطه دليل على عدم صحته . راجع : شرح جلال المحلي ٣٧/١ ومعه حاشية القليوبي ٣٧/١ ، ونهاية المحتاج للرملي ٩٠/١
 (٦) وهي ما اذا تيقن الحدث وظن الطهارة .
 (٧) هو الشيخ نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم بن عبد الغفار القزويني وله أيضاً « اللباب » و « العجائب شرح به كتاب اللباب » كان فقيها عالما بالحساب توفي في شهر المحرم سنة ٦٦٥ هـ . وفي رواية سنة ٦٦٨ هـ . راجع : طبقات الشافعية للأسنوي ٤٥٢/١ ، وكشف الظنون للحاج خليفة ٦٢٥/١ .
 (٨) في الفروع للشيخ نجم الدين المذكور وهو من الكتب المعتمدة بين الشافعية أوله : - الحمد لله المتوحد بالعظمة والكبرياء الخ قالوا : هو كتاب وجيز اللفظ ، بسيط المعاني ، محرر المقاصد مهذب المباني ، حسن التأليف والترتيب ، جيد التفصيل والتبويب ، ولذلك عكفوا عليه بالشرح والنظم ، فمن شروحه شرح قطب الدين أحمد بن الحسن ابن أحمد الشافعي المتوفى سنة ٧٧٩ هـ وسماه توضيح الحاوي - مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ١٤١٣ قسم الفقه في المذهب الشافعي . راجع : كشف الظنون للحاج خليفة ٦٢٥/١ وفهرس دار الكتب المصرية .

وأنه لافرق بين التساوى والرجحان وبه صرح النووي في
الدقائق (١) .

ونقله (في) (٢) الذخائر (٣) عن الأصحاب ، فقال: قال أصحابنا
يؤخذ في الطرفين (٤) باليقين ، لا بالظن ، ثم قال: ويحتمل عندي
تخريجهما على القولين في تعارض (٥) الأصل والظاهر ،
ولأجل ذلك (٦) قال ابن (٧) الرفعة في الكفاية (٨) : أن

(١) وهو دقائق المنهاج - قال النووي بعد تلخيص المحرر للرافعي :
وقد جمعت جزءا على صورة الشرح لدقائق هذا المختصر ، وهذا
الشرح عبارة عن ١٤ ورقة في دار الكتب المصرية مخطوطة برقم
١٤٩٠ . ومنه نسخ أخرى مع منهاج الطالبين برقم ٢٨٨ - ٢٨٩ و
١٠٩٥ في الفقه . راجع : كشف الظنون ١٨٧٣/٢ وفهرس دار الكتب .

(٢) كلمة : (في) لا توجد عند المصنف بل في التمهيد ص ٧ .
(٣) هو كتاب في فروع الشافعية للقاضي أبي المعالي مجلي بن جميع
المخزومي الشافعي المتوفى سنة ٥٥٠ هـ وهو من الكتب المعتبرة
في هذا المذهب وهو كثير الفروع والغرائب . راجع : كشف
الظنون ٨٢٢/١ .

(٤) وهما اذا تيقن الحدث وظن الطهارة أو بالعكس .

(٥) وعند المصنف : معارض - والصواب ما أثبتناه . راجع التمهيد ص ٧
وفي مسألة تعارض الأصل والظاهر راجع الاشياء للسيوطي ٦٤ .

(٦) أي ولأجل ان النقل عن الأصحاب انه يعمل باليقين جزما في مقابلة
الظن والشك وليس اسم الإشارة راجعا الى قول صاحب الذخائر :
« ويحتمل عندي تخريجهما على القولين » والا لم يستقم الكلام .

(٧) هو احمد بن محمد بن علي الأنصاري - أبو العباس الملقب نجم
الدين المعروف بابن الرفعة ، ولد في مصر سنة ٦٤٥ هـ كان شافعي
زمانه وفقه عصره لم يخرج اقليم مصر - بعد ابن حداد - من يدانيه
ولا يعلم في الشافعية بعد الرافعي من يساويه كان أعجوبة في معرفة
نصوص الشافعي ، تفقه على السديد ، والظاهر والشريف العباسي ،
ومن تصانيفه العظيمة « شرح التنبيه للشيرازي المسمى « بالكفاية »
وشرح الوسيط المسمى « بالمطلب » والايضاح والتبيان في معرفة
المكيال ، والنفائس في هدم الكنائس ، توفي سنة ٧١٠ هـ . راجع :
طبقات الشافعية للأسنوي ٦٠١/١ وطبقات السيكي ١٧٧/٥ ،
البداية والنهاية لابن الكثير ٦٠/١٤ والنجوم الزاهرة لتغري بردي
٢١٣/٩ وشنرات الذهب لابن العماد ٢٢٢/٦ والأعلام
للزركلي ٢١٣/١ .

(٨) تأليف نجم الدين أحمد بن محمد بن علي الأنصاري =

ماقاله الرافعي لم نره (١) لغيره .

واعلم : ان صاحب (٢) الشامل (٣) وغيره قد قالوا :
انما قلنا : ينتقض الوضوء بالنوم مضطجعا ، لان
الظاهر خروج الحدث ، وحينئذ يصدق ان يقال

المعروف بابن الرافعة المتوفى سنة ٧١٠ هـ وهو شرح تثير على نبيه
الشيرازي في نحو عشرين مجلدا ، لم يعلق على التنبيه مثله ، مشتمل
على غرائب وفوائد كثيرة سماه : كفاية النبيه ، وتوجد أجزاء متفرقة
من نسخ متعددة منها في قسم المخطوطات في دار الكتب المصرية بالأرقام
الآتية : ٢٢٨ / ٢٢٩ / ٣٥٤ / ٣٥٨ / ٣٥٩ / ٣٧٣ / ٤١٧ / ٤٣٣ / ٤٣٥
١٤٥٣ / ٣٩٠ م . راجع : كشف الظنون للحاج خليفة ٤٩١ / ١ وفهرس
دار الكتب المصرية قسم فقه الشافعي .

(١) وعند المصنف : لم يره والصواب ما أثبتناه . راجع : التمهيد للاستدرك
ص ٧ وفي نهاية المحتاج للرملي على منهاج النووي : - لم أره - ٩٠ / ١ .

(٢) هو أبو نصر عبد السيد ابن أبي ظاهر محمد بن عبد الواحد بن محمد
البغدادي المعروف بابن الصباغ ، ولد في بغداد سنة ٤٠٠ هـ أخذ
عن القاضي أبي الطيب وبرع حتى رجحوه في المذهب على الشيخ أبي
اسحاق ، وتولى التدريس بالمدرسة النظامية أول ما فتحت سنة ٤٥٩ هـ
ثم عمى فتولاها المتولى . ومن تصانيفه « الشامل في الفقه » وتذكرة
العالم ، والعدة في أصول الفقه وتوفي يوم الثلاثاء الثالث عشر من
جمادى الأولى سنة ٤٧٧ هـ وقيل يوم الخميس منتصف شبان من
السنة المذكورة ، ودفن يوم الأربعاء بداره ثم نقل إلى باب حرب .
راجع : الأعلام للزركلي ١٣٢ / ٤ ، وشذرات الذهب لابن العماد ٣٥٥ / ٣
والعبر في خبر من غبر للذهبي ٢٨٧ / ٣ ، وطبقات الشافعية
للأستوي ١٣٠ / ٢ .

(٣) في فروع الشافعية ، تأليف ابن الصباغ المذكور ، قال ابن خلكان وهو
من أجود كتب الشافعية وأصحها نقلا ، وله شروح وتعليقات منها :
شرح لأبي بكر محمد بن أحمد البغدادي الشافعي المتوفى سنة ٥٠٧ هـ
في عشرين مجلدا ، سماه الشافي وبقي من اكماله نحو الخمس
سنة ٤٩٤ هـ ، وشرح لعثمان بن عبد الملك الكردي المتوفى سنة ٧٣٨ هـ
وكتاب الشامل مخطوط والموجود منه الجزء الثالث والسادس في
مجلدين برقم ١٣٩ دار الكتب المصرية ، والجزء الثاني من نسخة
أخرى منه به خروم برقم ١٤١ دار الكتب المصرية . راجع : فهرس
دار الكتب قسم الفقه في المذهب الشافعي ، وكشف الظنون للحاج
خليفة ١٠٢٥ / ٢ .

رفعنا يقين الطهارة بظن الحدث لا العكس ، وهذا عكس ما يقوله الرافعي وسبب الفرق ان الصلاة في ذمته بيقين ، فتأمل ماذكرته نقلا واستدلالاته فانه مهم .
وذكر نحوه أيضا البغوي (١) في التهذيب (٢) فقال : اذا تيقن الطهارة ، وتيقن : أنه رأى رؤيا بعدها ، ولا يذكر هل كان مضطجعا أو لا ؟

فعليه (٣) الوضوء ولا يحمل على النوم قاعدا : لانه خلاف المعتاد ولا شك : أن الرافعي قصد ماذكره ابن الصباغ والبغوي فانعكس عليه ، ويؤيده أيضا ماسبق عن

(١) هو الحسين بن مسعود البغوي المعروف أيضا بابن الفراء تارة وبالفراء أخرى ، أبو محمد ، ويلقب بمحي السنة ، فقيه شافعي محدث مفسر من أهل خراسان ، تفقه على القاضي حسين ، ومن تعليقاته : لخص « التهذيب » ومن تصانيفه : « التهذيب » في فقه الشافعية و « شرح السنة » في الحديث و « معالم التنزيل في التفسير » و « مصابيح السنة » و (الجمع بين الصحيحين) وغير ذلك والبغوي : منسوب الى (بفا) بفتح اباء وهي : قرية بخراسان بين هراة ومرو ، ولد سنة ٤٣٦ هـ وتوفي بمرو الروذ في شوال سنة ٥١٦ هـ وفي الأعلام للزركلي : توفي سنة ٥١٠ هـ ، ودفن عند شيخه - القاضي حسين - بمقبرة الطالقاني . راجع : الأعلام للزركلي ٢/٢٨٤ وطبقات الشافعية للأسنوي ١/٢٠٦ ، والعبر في خبر من غبر للذهبي ٤/٣٧ وشذرات الذهب لابن العماد ٤/٤٨ .

(٢) هو كتاب في الفروع الفقهية تأليف البغوي المذكور الشافعي ، وهو تأليف محرر ، مهذب ، مجرد من الأدلة غالبا لخصه من تعليق شيخه : القاضي حسين وزاد فيه ونقص ، ثم لخصه الشيخ الامام حسين بن محمد المروزي الهروي الشافعي وسماه : « لباب التهذيب » أوله : الحمد لله المتعالي في كبريائه ، ومازال مخطوطا . الموجود منه سبعة أجزاء في سبعة مجلدات . المجلد الأول يحوي : الجزء الأول ، والثاني والثالث : مخطوط في دار الكتب المصرية برقم (٤٨٨) راجع : فهرس دار الكتب المصرية ، وهامش طبقات الشافعية للأسنوي ١/٢٠٦ وكشف الظنون ١/٥١٧ .

(٣) نص عبارة التهذيب : ولو تيقن الطهارة وتيقن انه رأى رؤيا بعدها ولا يذكر نوما فعليه الوضوء . راجع : التهذيب للبغوي ج ١ / رقم المخطوطة ٤٨٨ دار الكتب المصرية .

الرافعى : من خروج ماء المرأة بعد انزالها واغتسالها .
قلت : ولكلام الرافعى محمل ، وهو : أن (١) المتوضىء أو
المغتسل اذا عرض له بعد تمام الطهارة : شك في ترك
ركن صارت طهارته مظنونة يرتفع بها يقين الحدث ،
وكذا اذا اجتهد في اناء اشتبه بنجس فطهارته منه
مظنونة ، يرتفع بها يقين الحدث (٢) .

فائدة (٣)

الامور الخفية (٤) والمنتشرة (٥) دأب الشارع أن يضبطها
بوصف ظاهر ، يدور الحكم (٦) عليه كما في المسربة (٧)
لما كانت تخفى عن العيان وكانت مما يحصل الانقواء
فيها بالثلاث ضبطت بهذا العدد .

(١) هذا تحمل جد بعيد واكاد اقطع بأنه لم يخطر هنا للرافعى على بال
لانه لا يتكلم في ظن وقوع طهارة بصفة الصحة أو بصفة النقض بل
في ظن وقوع أصل الطهارة .

(٢) راجع : تحفة المحتاج : تأليف أحمد بن حنبل الهيتمي ٦٧/١ ونهاية
المحتاج للرملي ٩٠/١، وشرح جلال المحلي على منهاج النووي ٣٧/١ .
(٣) هذه الفائدة ذكرها الملائي في قواعده ج ٢ / رقم ١٦١ مخطوطة دار
الكتب المصرية .

(٤) كالانقواء .

(٥) ومن الامور المنتشرة التي لا تضبط في نفسها : المشقة فضبطوها بالسفر
الطويل ثلاث مراحل .

(٦) وهو استحابة الصلاة .

(٧) المسربة بضم الراء وفتحها مجرى الفائض . راجع : حاشية
على الشبرايمليسي على نهاية الرملي ١٠٥/١ وتصحيح التنبيه للنووي
ص ١٤ ط : مصطفى البابي وحاشية سليمان الجمل على شرح
المنهج للشيخ زكريا الأنصاري ٩٩/١ وفي المصباح المنير : المسربة:
بفتح الراء لا غير - مجرى الفائض ومخرجه ، سميت بذلك لانسراب
الخارج منها فهي اسم للموضع . راجع : المصباح المنير ٢٩٢/١ .

باب الوضوء

مسألة (١)

- تعليل الحكم الواحد بعلتين
- قيل : يجوز مطلقا ، وقيل : يمتنع مطلقا ، وقيل : يجوز في المنصوصة دون المستنبطة
- ومن فروعها : ما اذا أحدث أحداثا ثم نوى - حالة الوضوء - رفع بعضها ، فأصح الوجوه أنه يكفي لأن الحدث نفسه - كالنوم ونحوه - لا يرتفع ، وإنما يرتفع حكمه ، وهو واحد (٢) وإن تعددت أسبابه

(١) محل النزاع - في هذه المسألة - في تعليل الحكم الواحد بالشخص بعلتين كتحرير امرأة بعينها ، ووجوب قتل شخص بعينه ، وأما الواحد بالنوع كتحرير من حيث هو : فيجوز بلا خلاف ، واستدل للقول الأول : بما لو قتل وارتد ، واختاره ابن الحاجب ، واستدل للقول الثاني بأن اسناد الحكم الى أحدهما يقتضي صرفه عن الآخر ، واختاره الأملدي . واختار الإمام في المحصول الرأي الثالث وتابعه عليه البيضاوي وصاحب الحاصل واستدل للجواز في المنصوصة بدليل الرأي الأول ، واستدل للمنع في المستنبطة بدليل الرأي الثاني . راجع : شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٣٧٤/٣٧٣ ط : حسن حلمي ١٣٠٧ هـ والأحكام للأملدي ٢١٨/٣ - ٢٢٠ ط : مؤسسة الحلبي ، والحاصل لتاج الدين الأرموي ٨٦٠/٨٥٧/٣ ت : عبد السلام محمود ، والمستصفي للغزالي ٣٤٢/٢ والمسودة لآل تيمية ٤١٦ ونهاية السؤل ٧٦/٣ ومعه الإبهاج ٧٥ وجمع الجوامع بشرح الجلال ٢٤٥/٢ وإرشاد الفحول للشوكاني ١٨٣-١٨٤ وهذه المسألة ذكرها الأسنوي في كتاب التمهيد مع الفروع التابعة لها ص ١٤٦ ط : الماجدية بمكة .

(٢) لان الأحداث تتداخل ، فإذا ارتفع واحد ارتفع الجميع . والوجه الثاني : لا يصح : لانه لم ينو رفع جميع الأحداث ، والوجه الثالث : ان نوى رفع الحدث الاول صح ، وان نوى ما بعده ، لم يصح ، لان الذي أوجب الطهارة هو الأول دون ما بعده وما ذكره المصنف هو المعتمد . راجع : شرح المذهب للنووي ٣٢٦/١ وروضة الطالبين ٤٨/١

قائمة

المقصود الأعظم بالنية : الاخلاص ، لقوله تعالى : « وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » (١) والاخلاص انما يكون بافراد العبادة لله وحده ، فلو شارك ذلك غرض آخر - كما اذا نوى بوضوئه أو غسله رفع الحدث والتبريد جميعا (٢) فالأصح (٣) المنصوص أنه يصح ، ولا يضر ذلك لان التبريد حاصل نواه أو لم ينوه ، فلا أثر لنيته تلك .

مسألة (٤)

الأمر بالشئ هل يكون أمرا بما لا يتم ذلك الشئ الا به - وهو المسمى بالمقدمة - أم لا يكون أمرا به (٥) .

(١) من سورة البينة : الآية (٥) .

(٢) راجع : الاشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٠-٢١ ، ونهاية المحتاج للرملي ١/١١٣ .

(٣) وعند المصنف : (والأصح) بالواد والصواب ما أثبتناه ، لوقوعه جوابا لقوله : (فلو) .

(٤) هذه المسألة ذكرها الامام الأستوي مع الفروع التابعة لها في التمهيد ص ١٥ .

(٥) محل النزاع في هذه المسألة : أن ما لا يتم الواجب الا به : أما أن يكون وجوب ذلك الواجب مشروطا به أولا يكون مشروطا به : فان كان الأول كما لو قال الشارع : « اوجب عليك الصلاة ان كنت متطهرا » فلا خلاف في أن تحصيل الشرط ليس واجبا ، وانما الواجب الصلاة اذا وجد الشرط ، وان كان الثاني وهو ان يكون وجوبه مطلقا غير مشروط بذلك النير الذي لا يتم هو الا به ، وانما المشروط وقوعه فذلك هو محل النزاع ان كان الشرط مقدورا للمكلف ، وذلك كما لو وجبت الصلاة وتمذر وقوعها دون الطهارة ، وان لم يكن الشرط مقدورا للمكلف فلا ، وذلك كحضور الامام الجمعة وحصول تمام العدد فيها ، فان ذلك غير مقدور لاحاد المكلفين . راجع : الأحكام للأمدى ١/١٠٣/١٠٤ ، والمحصول للامام الرازي ج ١ ص ٢١٧ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ١/٩٠/٩١ ط : حسن حلمي ١٣٠٧ هـ .

فيه مذاهب ، أصحها عند الامام (١) فخر الدين وأتباعه
وكذا الامدى (٢) : أنه يجب مطلقا (٣) ، وتعتبر عنه
الفقهاء بقولهم : مالا يتأتى الواجب الا به فهو واجب ،
سواء كان سببا - وهو الذى يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه العدم (٤) - أو شرطا - وهو الذى يلزم من
عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم

(١) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري ، أبو عبد الله
فخر الدين الرازي - الامام المفسر ، أوجد زمانه في انعقود والمنقول
وعلم الأوائل وهو قرشي النسب . أصله من طبرستان ، ومولده
سنة ٥٤٤ هـ في الري في شهر رمضان وقيل سنة ٥٤٣ هـ ويقال
له : « ابن خطيب الري » رحل الى خوارزم وما وراء النهر وخراسان
وتوفي في هراة يوم الاثنين يوم عيد الفطر سنة ٦٠٦ هـ ودفن آخر
النهار في جبل قرب هراة . أقبل الناس على كتبه في حياته
يتدارسونها ، ومن تصانيفه : « مفاتيح الغيب - ط » في تفسير
القرآن الكريم و « المسائل الخمسون في أصول الكلام - ط » و
« المحصول في علم الأصول » وغيرها كثير . وله شعر بالعربية
والفارسية وكان واعظا بارعا باللفتين . راجع : طبقات
الشافعية للاستنوي ٢/٢٦٠ والاعلام للزركلي ٢/٢٠٣ والعبر
في خبر من غير للذهبي ١٨/٥ ، وشذرات الذهب لابن العماد ج ٥/٢١ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن سالم التفتلي الأمدي - آمد - مدينة
كبيرة في ديار بكر - أصولي باحث وتعلم في بغداد والشام وانتقل
الى القاهرة فدرس فيها وتصدر مدة للأقراء بالجامع الظاهري واتفق
به الناس ، ثم حسده جماعة ، ونسبوه الى فساد العقيدة فخرج من
البلاد مستغفيا الى أن قلع الشام فاستوطن حماة ثم قدم دمشق
وتولى المدرسة العزيرية ثم عزل عنها . ولد سنة ٥٥١ هـ وتوفي
سنة ٦٣١ هـ ومن تصانيفه : (أبكار الأفكار) و (الأحكام في أصول
الأحكام في أصول الفقه) و (لياب الالباب) و (دقائق الحقائق) .
راجع : شذرات الذهب لابن العماد ٥/١٤٤ والعبر في خبر من غير
للذهبي ١٢٤/٥ وطبقات الشافعية للاستنوي ١/١٣٧ .

(٣) وهو المذهب المختار عند أكثر العلماء وهناك مذاهب أخرى من أراد
الاطلاع عليها فليراجع جمع الجوامع بشرح الجلال المحلي ١/١٩٢
١٩٣ وما بعدها ونهاية السؤل ١/٧٠ ومعه الإيهام والأمدي
١/١٠٣-١٠٤ والمحصل للرازي ج ١/٢/١ ص ٣١٧ .

(٤) راجع : التعريفات للجرجاني ص ٦٢ .

وسواء كان ذلك السبب شرعيا كالصيغة بالنسبة الى
العتق الواجب - أو عقليا - كالنظر المحصل للعلم
الواجب - أو عاديا - كجز الرقبة في القتل اذا كان
واجبا .

وهكذا الشرط أيضا ، فالشرعي كالوضوء ، والعقلي
كترك أضداد المأمور به ، والعادي كفصل جزء من
الرأس (١) والرقبة ونحوهما في الوضوء (للعلم) (٢)
بحصول (٣) غسل الوجه فانه واجب لما ذكرناه .
وحكى الدارمي (٤) فيه وجهين فقال : وهل وجب لنفسه
أو لغيره على وجهين
ومن ذلك :

(١) راجع : روضة الطالبين للنووي ٥٦/١ ، واعانة الطالبين على فتح
المعين ٣٩/١ .

(٢) ما بين القوسين لا يوجد عند المصنف بل في التمهيد ص ١٦ .

(٣) وعند المصنف (لحصول) باللام .

(٤) الدارمي : يفتح الدال وسكون الالف وكسر الراء ويعدها ميم ، هذه
النسبة الى دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد بن مناة بن تميم ، بطن
كثير من تميم ، ينسب اليه خلق كثير من العنماء والشعراء والفرسان
منهم المشار اليه في الأصل وهو أبو الفرج محمد بن عبد الواحد بن
محمد بن عمر بن الميمون الدارمي الفقيه على مذهب الشافعي وكان
موصوفا بالذكاء والفطنة ، يحسن الفقه والحساب وتكلم عن دقائق
المسائل ، ويقول الشعر وانتقل عن بغداد الى الرقة - المدينة التي
على الفرات - وسكنها مدة ثم استوطن دمشق ، ويقول الخطيب
البغدادى : لقيته بها سنة ٤٤٥ هـ . ومن تصانيفه : « الاستذكار »
مجلدان ضخمان كثير الفائدة ، و « جامع الجوامع »

ومودع البدائع « ولد سنة ٣٥٨ هـ واختلّفوا في وفاته ، قال
بعضهم : مات بدمشق سنة ٤٤٩ هـ وقال ابن الصلاح : سنة ٤٤٨ هـ .

راجع : اللباب في تهذيب الانساب لابن الاثير ٤٠٤/١ ومعجم قبائل
العرب - عمر رضا كحالة ١ / ٣٧٠ ، والخطيب البغدادي
٣٦١/٢ والانساب للسمعاني ورقة ٢١٨ والاعلام للزركلي ١٣٣/٧
وطبقات الشافعية لابن هداية الله الحسيني ١٤٩ ، وكشف الظنون
٥٣٩/١ وطبقات الشافعية للأسنوي ٥١٠/١ .

١ - ما اذا نسي صلاة من الخمس ولم يعرف عينها فيلزمه أن يصلي الخمس (١) .

٢ - ومنها : ما اذا خفى عليه موضع التجاسة من الثوب الذي يصلي فيه لزمه غسل كله (٢) .

مسألة (٣)

الرخصة في اللغة هي التسهيل في الأمر (٤) ، والعزم هو القصد المؤكد ، وأما في الشرع فالرخصة هي الحكم (٥) الثابت على خلاف الدليل لعذر هو : المشقة والخرج . وتنقسم الى واجبة : كأكل الميتة للمضطر (٦) - والى

(١) راجع : روضة الطالبين للنووي ١١٧/١ وشرح المذهب للنووي ٧١/٣ و٢٩٦/٢ و٣٣١/١ .

(٢) راجع : شرح جلال المحلي على منهاج النووي ١٨٠/١ .

(٣) هذه المسألة ذكرها الامام الأسنوي في التمهيد ص ١٢ .

(٤) ومنه يقال : رخص السعر اذا تيسر وسهل . راجع : المصباح المنير ٢٣٩/١ .

(٥) واعلم ان العلماء اختلفوا في ان الرخصة والعزيمة هل هما قسمان من أقسام الحكم ؟ أم هما قسمان من أقسام الفعل الذي هو متعلق الحكم ؟ كلام الرازي في المحصول يقتضي انهما من أقسام الفعل حيث قال : الفعل الذي يجوز للمكلف الاتيان به اما ان يكون عزيمة أو رخصة فتراه جعل مورد التقسيم الى رخصة وعزيمة هو الفعل . واما تاج الدين الأرموي فقد جعلهما قسمين للحكم وتابعه على ذلك القاضي البيضاوي . أنظر : المحصول ج١ ص ١٥٤ والمستصفى ٩٩/١ . والاحكام للأبدي ١٢٢/١ والمنهاج بشرحيه : نهاية السؤل والابهاج ٥١/١ .

(٦) واختلفوا في حكم الميتة ونحوها في حالة الضرورة هل يصير مباحا أم يبقى على الحرمة ويرتفع الاثم ؟ والمختار عند الجمهور انه يصير مباحا وان الحرمة ساقطة ، وفرعوا على هذا الخلاف : ما اذا حلف لا يأكل حراما فاضطر الى أكل الميتة فأكلمها هل يحنث أم لا ؟ فمن قال انه يصير مباحا عند الضرورة يقول : بعدم الحنث لانه لم يأكل

مندوبة - كمسح الرأس للمتوضيء فانه أفضل من الغسل
ومع ذلك فانه رخصة (١) . وفي شرح (٢) غنية ابن
سريج (٣) لابي (٤) القاسم البغدادي أنه عزيمة .

- حراما ، ومن قال : ان الحرمة باقية والضرورة انما رفعت المؤاخلة عن
المضطر فقط ، قال : انه يحتمل لانه أكل حراما وقد حلف لا يأكل
حراما ، قال ابن نجيم : والحق قول الجمهور فلا حنت
راجع : مشكاة الأنوار ٧١/٢ والأحكام للأمدى ١٢٣/١ والجمال
المحلى على جمع الجوامع ١٢٢/١ والنلويح على التوضيح ١٢٩/٢ ،
وتفسير الطبري ٥١/٢ ، وتفسير النيسابوري ١٢٤/٢ .
- (١) كما قاله الماوردي في الحاوي . راجع : التمهيد للأسنوي ص ١٢ .
(٢) هو في فروع الشافعية وغنية ابن سريج هذه - وهو أحمد بن عمر الشافعي
المتوفى ٣٠٦ هـ - شرحها واحد من تلامذة القفال في مجلد وأتمه
في ٥١٧ هـ كما شرحها ابو القاسم منصور بن عمر الكرخي المتوفى
٤٤٧ هـ . راجع : كشف الظنون تأليف الحاج خليفة ١٢١٢/٢ .
- (٣) هو أبو العباس احمد بن عمر بن سريج - بضم السين المهملة وفتح
الراء المهملة وسكون الياء المثناة من تحت والجيم - البغدادي الفقيه
الشافعي ولد سنة ٢٤٩ هـ ببغداد ، وكان اماما من أئمة المسلمين ،
وتولى القضاء بشيراز وكان يلقب بالباز الأشهب والأسد الضاري على
خصوص المذهب . له مؤلفات كثيرة بلغ عددها اربعمئة مصنف ،
منها : الخصال في الفروع و « الرد على عيسى بن أبان » و « الفروع
في الفروع » و « كتاب العين والدين » توفي سنة ٣٠٦ هـ ببغداد
ودفن في حجرته . راجع : الأعلام للزركلي ١٧٨/١ وطبقات الشافعية
للأسنوي ٢٠/٢ وطبقات السبكي ٢١/٣ ط : الحسينية ومفتاح
السعادة ١٧٤/٢ وهدية العارفين تأليف اسماعيل البغدادي
٧٨١/١ ، وكشف الظنون ٣٨٩/١ وكتاب الوفيات لابن
قنفذ ١٩٩ وطبقات الحسيني ٤١ .
- (٤) هو أبو القاسم منصور بن عمر بن علي الكرخي البغدادي الفقيه
الشافعي تفقه على الشيخ أبي حامد الأسفراييني وله عنه تدليق
ودرس ببغداد وسمع أبا طاهر المخلص ومن بعده - وشرح الغنية
في فروع الشافعية لابن سريج ونقل عنه الرافعي ، وتفقه عليه
الشيخ ابو اسحاق الشيرازي مات عشية يوم الثلاثاء العاشر من
جمادي الآخرة سنة ٤٤٧ هـ غير أن السمعاني قال في أنسابه :
مات سنة ٤٤٩ هـ ودفن من الغد بباب حرب ، راجع : طبقات
الشافعية لابن هداية الله الحسيني ١٤٨ وطبقات الشافعية

« وعبارة العلاني :

قاعدة (١) : المعدول (٢) عن الأصل المستقر الى الأصل المهجور
قد يعتبر وقد يلغى ، وفيه صور
منها : اذا غسل رأسه في الوضوء بدلا عن المسح فهل
يجزىء عنه فيه وجهان (٣) ، ووجه الاجزاء بأن الغسل
ترك تخفيفا ، لما فيه من المشقة كل وقت ، فاذا غسله
رجع الى الأصل ، ونظيره غسل (٤) الخف بدلا عن السمع
لكن يكره (٥) ، « ومن أقسام الرخصة المكروه (٦)
والمباح (٧) » .

للأسنوي ٣٤١/٢ وتاريخ بغداد للحافظ البغدادي ٨٧/١٣ وكشف
الظنون ١٢١٢/٢ ووفيات الأعيان لابن خلكان ٢٩/١ ، والانساب
للسمعاني ورقة ٤٧٩ .

(١) هذه القاعدة ذكرها العلاني في قواعده - انجموع المذهب - مخطوطة
دار الكتب المصرية ج ٢/رقم ١٦١ .

(٢) وعند المصنف : المعدول - والصواب ما أثبتناه راجع قواعد العلاني
٢/رقم ١٦١ .

(٣) راجع شرح المذهب للنووي ٤١٠/١ وشرح جلال المحلي على منهاج
النووي ٤٩/١ وشرح المنهج لذكرى الانصاري مع حاشية سليمان الجمل
١١٤/١ ونهاية المحتاج للملي ١٢٣/١ وتحفة المحتاج لابن حجر ٨٩/١
وروضة الطالبين للنووي ٥٣/١ .

(٤) وفي قواعد العلاني : على الخف والصواب ما أثبتناه - المجموع
المذهب ٢/رقم ١٦١ مخطوطة دار الكتب المصرية .

(٥) لما فيه من افساد المالية غالبا ، راجع قواعد العلاني مخطوطة
دار الكتب ٢/رقم ١٦١ وشرح المذهب للنووي ٤١٠/١ وروضة
الطالبين للنووي ٥٣/١ .

(٦) فمنها القصر في أقل من ثلاث مراحل فانه مكروه كما قاله الماوردي
في اثناء النكاح واثناء الرضاع راجع التمهيد للأسنوي ص ١٣ : ط
الماجدية بمكة .

(٧) كالسلم والعرايا .

مسألة (١)

إذا تعارض ما يقتضى ايجاب الشيء مع ما يقتضى تحريمه
لم يعمل بأحدهما الا بمرجح (٢) .
ونحوه : ما اذا دار الأمر بين ترك المستحب وفعل المنهى
عنه ، كما اذا شك المتوضىء هل غسل مرتين أو ثلاثا ،
فقليل : يأخذ بالأكثر ولا يغسل أخرى لأنه مرتكب لبدة
بتقدير الزيادة ، وتارك لسنة بتقدير النقصان ، ولكن
صحوا : انه يأتى بالمشكوك فيه وعللوه بأنه انما يكون
بدعة بتقدير الاتيان به مع العلم بالزيادة (٣) .

مسألة (٤)

الواجب اذا لم يكن معلقا بمقدار معين ، بل معلقا على

- (١) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي مع الفروع التابعة لها ، راجع
التمهيد ١٥٦/١٥٧ ط : الماجدية بمكة .
(٢) كما قاله في المحصول : لان الغير المحرم يتضمن استحقاق العقاب
على الفعل ، والموجب يتضمنه على الترك ، وجزم الآمدي بترجيح
المحرم لان الغالب من الحرمة انما هو دفع مفسدة ملازمة للفعل
أو تقليلها ، وفي انوجوب تحصيل مصلحة ملازمة للفعل أو تكميلها
واهتمام الشارع والعقلاء بدفع المفسد أتم من اهتمامهم بتحصيل
المصالح ولهذا فان من أراد فعلا لتحصيل مصلحة ينفر منه
اذا عارضه في نظره لزوم مفسدة مساوية للمصلحة كـ...
رام تحصيل درهم على وجه يلزم منه فوات مثله ، واذا كان ما هو
المقصود من التحريم أشد وأكد منه في الواجب كانت المحافظة
عليه أولى ، وذكر ابن الحاجب نحوه أيضا . راجع : التمهيد
للالسنوي ١٥٦ ، والآمدي ٢٢٧/٤ .
(٣) راجع : اعانة الطالبين على فتح المعين ٥٢/١ ، وشرح جلال المحلي على
منهاج النووي ومعه القليوبي ٥٤/١ ، وتحفة المحتاج الى شرح المنهاج
لابن حجر ٩٩/١ ، ونهاية المحتاج للرملي ١٣٥/١ ، وحاشية سليمان
الجميل على شرح المنهاج ١ / ١٢٨ ، وراجع : الشرح الكبير
لرافعي - فتح العزيز - ٤١١/١ - ٤١٢ .
(٤) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي مع الفروع التابعة لها . راجع
التمهيد ص ١٧ .

اسم يتفاوت بالقلة والكثرة ، كمسح الرأس في الوضوء ،
والمسح على الخف ونحوهما ، اذا زاد فيه على الاسم (١) ،
فهل يقع ذلك الزائد نفلا أم واجبا فيه مذهبان ،
الصحيح في الحاصل (٢) (٣) والمحصل (٤) (٥)
وغيرهما الأول لانه يجوز تركه .
ومن فروعها :

- ١ - اذا مسح رأسه زيادة على الواجب .
 - ٢ - أو طول القيام ، أو الركوع ، أو السجود .
 - ٣ - أو لزمته شاة في الزكاة فأخرج عنها بدنة .
 - ٤ - أو نذر التضحية بها فضحى ببدنة عنها .
- وفيه اختلاف صحح النووي في باب صفة الصلاة من
الروضة (٦) (٧) : ان الجميع يقع واجبا ، وصحح في

-
- (١) وفي التمهيد : (الاعم) بدلا عن الاسم والصواب ما أثبتناه .
- (٢) هو كتاب في أصول الفقه تأليف تاج الدين محمد بن الحسين الأرموي
المتوفى ٦٥٦ هـ اختصره من كتاب المحصول للامام السرازي
راجع : كشف الظنون ١٦١٥/٢ وحققه : عبد السلام محمود الليبي .
- (٣) قال في الحاصل ٢٨٦/١ : وصف الزائد بالوجوب اتبعه قوم
وهو خطأ لانه لو كان واجبا لما جاز تركه ، وراجع التمهيد
١٧ ط : الماجدية بمكة .
- (٤) راجع : المحصول ج١/ق٢/ص ٣٣٠ .
- (٥) في أصول الفقه تأليف الامام فخر الدين الرازي المتوفى ٦٠٦ هـ وهو
من الكتب المعتمدة في هذا العلم ، وهو مع نظافة نظمه ، ولطافة
حججه استكثره أكثرهم في زمنه ، فالتمس بعضهم منه اختصاره
مع زيادات من قبله ، فأجاب . راجع : كشف الظنون للحاج
خليفة ١٦١٥/٢ وقد حققه طه جابر الفياض .
- (٦) راجع : روضة الطالبين للنووي ٢٣٤/١ وتجد هذه الفروع في شرح
المهذب للنووي ٤٠٣/١ .
- (٧) هو روضة الطالبين وعمدة المفتين للامام النووي وقد اختصره من
الشرح الكبير للامام الرافي ، وطبعه المكتب الاسلامي للطباعة
والنشر وهو من المراجع المعتمدة التي راجعناها في تحقيق فروع
هذه المخطوطة . راجع : كشف الظنون ٢٠٠٣/٢ ومقدمة طبقات
الشافعية للأسنوي ت : عبد الله الجبوري .

أبواب كثيرة : ان الزائد يقع نفلا •

وكلامه في الزكاة : يشعر بأن الصحيح أن الزائد في
بغير الزكاة يقع فرضا (١) ، وأن الزائد في باقي الصور
نفل ، وصرح بتصحيحه هناك في شرح المذهب ، وادعى
اتفاق الأصحاب على تصحيحه ، والاصح - كما قاله في
شرح المذهب (٢) - أنه لا فرق في مسح الرأس بين ان يقع
دفعه واحدة أو مترتبا •

وللخلاف فوائد ، منها (٣) :

- ١- جواز الاكل ، وان قلنا : الزائد فرض لم يجز (٤) •
- ٢- واذا عجل البعير (هـ) عن الشاة ، واقتضى الحال الرجوع

(١) واذا مسح جميع الرأس وقع البعض واجبا والباقي مندوبا كنظيره من
تطويل الركوع ونحوه ، بخلاف اخراج بغير الزكاة عن دون خمسة
وعشرين فانه يقع كله واجبا ، ويفرق بأن ما يمكن تجزؤه يقع منه
قدر الواجب فرضا فقط بخلاف ما لا يمكن تجزؤه كغير الزكاة ،
كذا قالوا ، واعترض بما اذا اشترك اثنان في بغير أحدهما يضحى
والآخر يأكل لحما من غير تضحية ، أو أحدهما يعق عن ولده
والآخر بخلافه حيث يصح ذلك : فانه صدق عليه أن البعير
تجزأ ، والجواب : انما وقع بغير الزكاة كله واجبا لانه من جنس
الواجب اصالة في الزكاة • راجع : حاشية سليمان الجمل على شرح
المنهج ١٢٨/١ ونهاية المحتاج للرمل ١٣٥/١ وتحفة المحتاج لابن
حجر الهيتمي ٩٩/١ وحاشية القليوبي ٥٤/١ •

(٢) راجع : شرح المذهب للنووي ٤٠٣/١ •

(٣) تظهر فائدة الوجهين في مسألة : مسح الرأس وما بعدها •

راجع : شرح المذهب للنووي ٤٠٣/١ •

(٤) هذه الفائدة ذكرها النافسي في باب الدماء وفي باب الاضحية
راجع : شرح المذهب للنووي ٤٠٣/١ و٤٠٤/١ والتمهيد للأسنوي
ص ١٨ •

(٥) أي بغير الزكاة فتلف ماله قبل الحول ، والا فلا يسترده ، راجع :
مغنى المحتاج ٣٩٠/١ وشرح المذهب ٨/٦ والشرح الكبير ١٢/١٣ •

فهل يرجع بخمسه فقط أم (١) بأكمله (٢) ؟

٣- ومنها : أن ثواب (٣) الواجب أعظم من ثواب النفل (٤) .

٤- ومنها : الحسابان (٥) من الثلث (٦) في الوصية ، ان جعل (٧) نفلاً حسب من الثلث أو فرضاً اتجه تخريجه على الخلاف (٨) (٩) .

(١) وفي التمهيد (أو) بدل (أم) ص ١٨ .

(٢) فانه يرجع في الواجب لا في النفل - وهذه الفائدة ذكرها النووي في باب صفة الصلاة من التحقيق وشرح المذهب . راجع : التمهيد للأسنوي ص ١٨ وشرح المذهب ٤٠٣/١ و ٢٧٣/٣ - ٢٧٥

(٣) هذا لا يعتبر من فروع المسألة مباشرة بل يستفاد من القاعدة : ان ثواب الفرض أعظم من ثواب النفل والا لما كان لهذا الخلاف فائدة .

(٤) لقوله صلى الله عليه وسلم : حكاية عن الله تعالى : « وما تقرب الى المتقربون بمثل أداء ما افترضت عليهم » وهذه الفائدة ذكرها البيضاوي والنووي في باب الأضحية من زيادات الروضة ، والقدر الذي يمتاز به الواجب هو سبعون درجة حكاها في الروضة من زوائده في أول النكاح . راجع : التمهيد ص ١٨ وشرح المذهب ٤٠٣/١ .

(٥) وفي التمهيد (الحساب) بدل (الحسابان) ص ١٨ .

(٦) أي فيما اذا أوصى بأكثر من الواجب كما اذا لزمته شاة في الزكاة فأوصى باخراج بدنة او نذر التضحية بشاة فأوصى بالتضحية ببدة .

(٧) أي الزائد .

(٨) العبارة هكذا مبتورة والخلاف المحال عليه اذا اخذت العبارة على بترها هذا : هو الخلاف في ان الزائد على أقل ما ينطلق عليه الاسم هل يقع فرضاً ام نفلاً فكيف يخرج على الخلاف وقد فرضناه فرضاً ، وهذه من سقطات المصنف وكان عليه ان يكمل العبارة لتستقيم ببقية كلام التمهيد، وعبارة التمهيد: اتجه تخريجه على الخلاف فيما اذا أوصى بالمتق في الكفارة المجيزة هل يحتسب من رأس المال أم لا ؟ وفيه اختلاف في الترجيح ويمكننا تعليل الخلاف في مسألة الوصية بالعتق في الكفارة المجيزة مثل كفارة اليمين بأننا اذا نظرنا الى جانب التسرع من حيث تعيين العتق بهذه الوصية - وهو غير متعين في الاصل - اعتبرت الوصية من الثلث واذا نظرنا الى أصل وجوب الكفارة اعتبرت الوصية من رأس المال

(٩) فيما اذا أوصى بالعتق في الكفارة المجيزة هل يحتسب من رأس المال

=

باب مسح الخف

قاعدة (١)

المشقة تجلب التيسير (٢) .

فمما يتعلق بالعبادات مما مشروعيته عامة : المسح على الخف حضرا وسفرا ، لحاجة كثير من الناس الى لبس (٣) الخف ، ومشقة نزعها عند كل وضوء (٤) ، فخفف الشرع ذلك : بأن جعل المسح عليه بدلا عن غسل الرجلين ، وكالقيود في صلاة التطوع مع القدرة على

=

أم لا ؟ وفيه اختلاف في الترجيح وترك المصنف من كلام الاسنوي قوله : - وفائدة خامسة وهي كيفية النية في البعير المخرج عن الشاة ، فان جعلنا الجميع فرضا فلا بد أن ينوي بالجميع الزكاة أو الصقة المفروضة ، وإن قلنا : انه الخمس كفاه الاقتصار عليه في النية . راجع التمهيد للأسنوي ص ١٨ .

(١) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلاني في قواعده « المجموع المذهب » والسيوطي في أشباهه ، راجع : العلاني ١ / رقم ١٦١ مخطوطة دار الكتب المصرية ، والأشباه للسيوطي ص ٧٦ والأشباه والنظائر لابن السبكي ٤٧/١ .

(٢) الأصل في هذه القاعدة : قوله تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » من سورة البقرة رقم الآية ١٨٥ . وقوله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » من سورة الحج رقم الآية ٧٨ ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « بعثت بالحنيفية السمحة » أخرجه أحمد في مسنده وروى الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة وغيره : « إنما بعثتم مبشرين ولم تبعثوا معسرين » وروى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها « ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين الا اختار أيسرهما ما لم يكن اثما » . راجع : الأشباه والنظائر للسيوطي ٧٦/٧٧ .

(٣) وفي العلاني : الى مسح الخف ج ١ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٤) راجع : نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ١٤١/١ وحاشية القليوبي على شرح جلال المحلي ٥٦/١ وحاشية سليمان الجمل على شرح المنهاج ١٣٦/١ .

باب الغسل

مسألة (٢)

تقدمت في الموضوع (٣) - أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ومن فروعها : اذا خرج منه شيء ولم يعلم (٤) هل هو منى أو مذى فقيل : يجب العمل بموجبهما ، قال العلائي : وهو اختيار الشيخ أبي اسحاق الشيرازي (٥) ، ورجحه النووي في شرح المذهب وقال :

(١) لخبر البخاري : « من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما أي مضطجعا فله نصف أجر القاعد » وللإجماع ، ولأن النفل يكثر ، فاشتراط القيام فيه يؤدي الى الحرج أو الترك . راجع : اعانة الطالبين على فتح المعين ١٣٧/١ وشرح جلال المحلي على منهاج النووي ١٤٦/١ وتحفة المحتاج تأليف أحمد بن حجر الهيتمي الى شرح منهاج النووي ٢٣٩/١ ونهاية المحتاج للرملي ٣٥١/١ وشرح المنهج تأليف الشيخ زكريا الانصاري مع حاشية سليمان الجمل ٣٤٣/١ .

(٢) هذه المسألة ذكرها الاسنوي وتقدم التعليق عليها في ص ٨٥ .

(٣) في ص ٨٥ .

(٤) وعند المصنف : (ولم يعمل) بدل (ولم يعلم) والصواب ما أثبتناه . راجع : التمهيد للاسنوي ص ١٦ .

(٥) هو ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي ، أبو اسحاق العلامة المناظر ، ولد في فيروزآباد سنة ٣٩٣هـ وانتقل الى شيراز فقرا على علمائها . وانصرف الى البصرة ومنها الى بغداد سنة ٤١٥هـ فقام ما بدأ به من الدرس والبحث ، وظهر نبوغه في علوم الشريعة الاسلامية فكان مرجع الطلاب ومفتي الامة في عصره ، وبني =

لان ذمته اشتغلت بالصلاة ولا يبرأ منها الا بظاهرة متيقنة
أو مظنونة أو مستصحبة، ولا يحصل ذلك الا بفعل مقتضاهما
جميعا (١)، وقال الأسنوي : والصحيح التخيير ، لأنه اذا أتى
بموجب أحدهما شككنا في الآخر : هل هو عليه أم لا (٢) ؟
قلت : وقد يتوهم : ان فيه رفع يقين بشك (٣) وليس كذلك
بل المتقدم شك أيضاً .

مسألة (٤)

المفرد المحلي بآل (٥) والمضاف للعموم على الراجح .
ومن فروعها :-

= له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية على شاطئ دجلة فكان يدرس
فيها ، عاش فقيراً ، صابراً ، وكان حسن المجالسة ، طلق الوجه ، فصيحاً
مناظراً ، ينظم الشعر ، وله تصانيف كثيرة منها «التنبيه - ط» ، «والمهذب -
ط» في الفقه و «التبصرة» في اصول الفقه و «اللمع وشرح» في اصول
الفقه و «الملخص» و «المعونة» في الجدل - مات ببغداد سنة ٤٧٦ هـ وصلى
عليه المقتدر العباسي . راجع : شذرات الذهب لابن العماد ٣/٣٤٩ وانعبر
في خبر من غير للذهبي ٢٨٣/٣ وطبقات الشافعية للأسنوي ٨٣/٢ والاعلام
للزركلي ٤٤/١ .

(١) راجع : المهذب للشيرازي ١٤٥/٢ وشرحه للنووي ١٤٦/٢ .
(٢) راجع : التمهيد ١٦ ، والاعانة مع فتح العين ٧١/١ وروضة الطالبين

للنووي ٨٦/١ وشرح المذهب ١٤٦/٢ .

(٣) وعند المصنف بفصل الصواب ما أثبتناه .

(٤) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي مع الفروع الفروع التابعة لها . راجع :

(٥) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي مع الفروع الفروع التابعة لها . راجع :
(٤) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي مع الفروع الفروع التابعة لها . راجع :
التمهيد ٩٤/٩٥ - ط : الماجدية بمكة .
(٥) التحقيق : ان المفرد المحلي بآل يقتضي العموم الا اذا كانت اللام عهدية
أو وجدت قرينة تدل على الماهية . راجع : المستصفى للغزالي ٨٩/٢
واللمع للشيرازي ص ١٤ والاحكام للأمدى ١٩٠/٢ ، وجمع الجوامع
بشرح الجلال ٤١٢/١ والمسودة لأل تيمية ، ١٠٥ ، ومذكرة الشيخ زهير
التوضيح ٥٤/١ ، وتيسير التحرير ١٩٧/١ . أما المعريف بآل فنقله
الأمدى ٢٠٠/٢ ، وقال الاسنوي في التمهيد ٩٤ : اما المعريف بآل فنقله
والمبرد، ثم اختار هو ومختصرو كلامه عكسه أي لا يقتضي العموم =

١- اذا نوى الجنب الطهارة للصلاة فانه يصح (١) ويرتفع
الأكبر والأصغر كما في (٢) الوضوء .

٢- ومنها : اذا نوى المتوضيء الطهارة ، فان قيدها بالحدث
صح (٣) فان لم يقل : عن الحدث لم يصح على الصحيح
لان الطهارة قد تكون عن حدث ، وقد تكون عن خبث ،
فيشترط فيها التقييد .

ثم قال النووي : ان القوى (٤) صحته ، وقال الاسنوي :
والأمر (٥) كذلك ، لانه قياس قاعدتنا المذكورة .

= والصواب الاول فقد نص عليه الشافعي في الرسالة ٥٨ : احمد
محمد شاكر ، وفي البويطي . راجع : المحصول ٧٠٦/٢ والتمهيد ٩٤ ،
واما المفرد المضاف ففي المحصول ومختصراته في أثناء الاستدلال على
كون الامر للوجوب : انه يعم ، ونقله القرافي عن الروضة في الاصول
وصححه ابن الحاجب والبيضاوي في القسمين جميعا . راجع : التمهيد
٩٤ ، ومختصر ابن الحاجب يشرح العضد ٢١٦/١ والمحصل للرازي
٣٨٨/٢ : طه جابر فياض .

(١) راجع : اعانة الطالبين على فتح الممين ٧٤/١ .

(٢) أي كما تصح نية الطهارة للصلاة في الوضوء .

(٣) قال الشيرازي في المذهب : وان نوى الطهارة المطلقة لم يجزئه لانها قد
تكون عن حدث وقد تكون عن نجس فلم تصح بنية مطلقة . قال
النووي : هذا هو المشهور الذي قطع به الجمهور ، وقلة نص الشافعي
في البويطي : انه يجزيه ، وهذا انص محمول عند أصحابنا على انه
أراد الطهارة عن الحدث وهذا التأويل مشهور في كتب الاصحاب ، ثم
قال النووي : وفي المسألة وجه انه يجزيه نية الطهارة مطلقا كما هو
ظاهر نصه ، وبه قطع صاحب الحاوي وهذا الوجه قوي لان الطهارة
عن النجاسة لا يجب فيها نية بخلافها عن الحدث ، مع ان كلام النووي
في روضة الطالبين يشعر بترجيحه للتقييد لا الاطلاق ، راجع : شرح
المذهب للنووي ٣٢٣/١ والمذهب للشيرازي ٣٢٣/١ وحاشية سليمان
انجل على شرح المنهج ١٠٥/١ والتمهيد للاسنوي ٩٦ وروضة
الطالبين ٤٨/١ ، واعانة الطالبين ٣٧/١ .

(٤) وعند المصنف : القول - بدل القوى . راجع التمهيد ٩٦ وشرح
المذهب ٣٢٣/١ .

(٥) وعند المصنف : فالامر - بدل والامر - راجع : التمهيد ٩٦ .

باب النجاسات (١)

الأصل في الحيوانات الطهارة إلا الكلب (٢) والخنزير (٣) وما تولد منهما أو من أحدهما مع غيره (٤) .
وفي الخنزير قول حالة الحياة (٥) أما بعد الموت فما لا يؤكل لحمه لا تؤثر الذكاة فيه عندنا ، بل حكمه حكم الميتة ، ويدل عليه : « أمره صلى الله عليه وسلم » بغسل القدور التي طبخت فيها لحوم الحمر الأهلية لما حرمت (٦) وكانت مذكاة قطعاً .

(١) من هنا إلى المسألة الآتية : ذكرها العافظ الملائي . راجع : المجموع المذهب ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ وكذلك في النسخة المرقمة ١١٢ دار الكتب المصرية .

(٢) ولو معلماً ، لخبر مسلم : « طهور اثناء أحلكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاً بالتراب » وجه الدلالة أن الطهارة أما لحدث أو خبث ، أو تكربة ولا حدث على الأثناء ولا تكربة فتعینت طهارة الخبث فثبتت نجاسة فمه وهو أطيب أجزائه ، فبقيتها أولى . راجع : إعانة الطالبين ٩٢/١ وشرح المنهج مع حاشية سليمان الجمل ١٧١/١ ، وشرح جلال المحلي على منهاج النووي ٦٩/١ ونهاية المحتاج للرماسي ١٦٩/١ وتحفة المحتاج لابن حجر ١٢٢/١ .

(٣) لأنه أسوأ حالا من الكلب ، إذ لا ينتفع به بحال ولا يفتنى ، ولنسب قتل من غير ضرر ، بل قيل يجب . راجع : إعانة الطالبين ٩٢/١ وتحفة المحتاج ١٢٣/١ وشرح المنهج مع حاشية سليمان الجمل ١٧١/١ ، ونهاية المحتاج ١٧٠/١ وشرح جلال المحلي على منهاج النووي ٦٩-٧٠ مع حاشية القليوبي ٧٠/١ وشرح المذهب للنووي ٥٦٨/٢ .

(٤) تغليباً للنجس ، وذلك لأن الفرع يتبع أخس أبويه في النجاسة . راجع : إعانة الطالبين ٩٢-٩٣ ونهاية المحتاج ١٧٠/١ ، وتحفة المحتاج لابن حجر ١٢٣/١ ، والمذهب بشرح النووي ٥٦٨/٢ .

(٥) ذكر النووي القول بطهارة الخنزير حالة الحياة ، عزوا إلى مذهب مالك رضي الله عنه - وهو قول قديم للشافعي رضي الله عنه - . راجع : شرح المذهب ٥٦٨/٢ ، والمجموع المذهب للعافظ الملائي ٢/ مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ١٦١ ، والشرح الكبير للدردير ٥٠/١ ط : عيسى البابي في الفقه المالكي .

(٦) عن سلمة بن الأكوع قال : لما أسسوا - يوم فتحوا خيبر - أوقدوا النيران ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : غلام أوقدتم هذه النيران؟ قالوا : لحوم الحمر الأنسية ، قال : أهرقوا ما فيها واكسروا قدورها فقام رجل من القوم فقال نهرق ما فيها ونغسلها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أذاك متفق عليه ، راجع : البخاري بشرح فتح =

والميتات أصلها على النجاسة الا آدمي (١) على الصحيح ،
والسّمك والجراد (٢) ، وجنين (٣) المذكاة ، والبعر النّاد (٤)
والمرتدي اذا قتل بمحدد في غير المنحر (٥) ، والصيد اذا قتل
بمحدد أو جارحة لم تمكن ذكاته بعد طلبه المأمور به شرعا (٦) .

= الباري ٦٢٢/٩ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ٩٣/١٣-٩٤ .

(١) والدليل على طهارة ميتة آدمي قوله تعالى (ولقد كرمنا بني آدم)
من سورة الاسراء رقم الآية (٧٠) ومقتضى التكريم ان ميتة الكافر
كذلك وأما قوله تعالى : (انما المشركون نجس) - التوبة ٢٨ - فالمراد
به نجاسة الاعتقاد وذهب مالك وأبو حنيفة الى ان ميتة آدمي نجسة
الا الانبياء والشهداء ، قال أبو حنيفة والبنغوي من أئمتنا : انها
تطهر بالغسل ومقتضى المذهب خلافه . راجع : اعانة الطالبين ٩٠/١
ونهاية المحتاج للرملي ١٧١/١-١٧٢ ، وحاشية سليمان الجمل مع
شرح المنهج ١٧٢/١-١٧٣ وحاشية القليوبي على شرح جلال المحلي
٧٠/١ وتحفة المحتاج لابن حجر ١٢٤/١ .

(٢) ودليل طهارتهما الاجماع - راجع الانبياء وانظائر للسيوطي ٤٣١
ونهاية المحتاج للرملي ١٧٢/١ وتحفة المحتاج الى شرح المنهاج لابن
حجر ١٢٤/١

(٣) وكذلك في قواعد العلائي ٢/٢ رقم المخطوطة ٢٧م دار الكتب المصرية
أما في النسخة المرقمة ١٦١ و ١١٢ ج ٢ : « فالجنين المذكاة » وهذا
خطا لان فرض المسألة ان الأم مذكاة والجنين غير مذكاة - وعبارة
السيوطي في أشباهه : « والجنين الذي وجد في بطن المذكاة » ميتا ،
والدليل على طهارته قوله صلى الله عليه وسلم : « ذكاة الجنين ذكاة
أمه » . راجع : اعانة الطالبين على فتح المعين ٩٠/١ والاشباه للسيوطي
٤٣١ ، والقليوبي على شرح جلال المحلي ٧٠/١ ونهاية المحتاج للرملي
١٧١/١ ، وتحفة المحتاج الى شرح المنهاج ١٢٤/١ ، وشرح
المنهج ١٧٣/١ .

(٤) ونسب البعير نهدا من باب ضرب فهو ناد : شارد ونافر والجمع نواد
راجع : المصباح المنير ٢/٢٦٥ واعانة ٩٠/١ وتحفة ١٢٤/١ وشرح
المنهج ١٧٣/١ ونهاية ١٧١/١ .

(٥) المنحر : موضع النحر من الحلق ويكون مصدرا أيضا
راجع : المصباح المنير ٢/٢٦٣ .

(٦) وفي استثناء هذا المستثنى والمستثنيات الثلاثة قبله نظر لانها لم
تدخل في المستثنى منه أعني الميتات كما هو مقرر معروف . وبعد
كتابة هذا وجدت السيوطي نص عليه في الاشباه ٤٣١ .

ومنها :- ميتة (١) مالا نفس (٢) لها سائلة على وجه

مسألة (٣)

الضمير اذا سبقه مضاف ومضاف (٤) اليه وأمكن عوده الى كل منهما على إنفراده كقولك : « مررت بغلام زيد فاكرمته » فانه يعود الى (٥) المضاف دون المضاف اليه : لان المضاف هو المحدث عنه والمضاف اليه وقع ذكره بطريق الشبع وهو تعريف المضاف أو تخصيصه ، كذا ذكره أبو حيان (٦) في تفسيره (٧)

(١) أي من الميتات ابطاها وهذا هو قول القفال ومتابعيه لعدم وجود الدم المتعفن ، وعليه أبو حنيفة ومالك . راجع اعانة الطالبين ٩٠/٨٩/١ والاشباه للسيوطي ٤٣١ .

(٢) النفس : الدم ومنه قولهم : « لا نفس له سائلة » أي لا دم له يجري وسمى الدم « نفسا » لان النفس - التي هي اسم بجملة احيوان - قوامها بالدم - راجع : المصباح المنير ٢٨٨/٢ .

(٣) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي في كتابه : « الكوكب الدري » مخطوطة دار الكتب المصرية - ورقة ٤ - رقم المخطوطة : ٢٨ م .

(٤) عند المصنف : المضاف - والاحسن ما أثبتناه حيث لا حاجة الى التعريف ههنا - راجع : الكوكب الدري : رقم المخطوطة ٢٨ م - ورقة ٤ .

(٥) وفي الكوكب الدري : على - ٢٨ م ورقة ٤ .

(٦) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الفرناطي الاندلسي أثير الدين أبو حيان ، نحوي ، ولغوي ، ومفسر ، ومحدث ، ومقرئ ، ومؤرخ ، وأديب . ولد في آخر شوال سنة ٦٥٤ هـ في إحدى جهات غرناطة ، وقرأ القرآن بالروايات وسمع الحديث بالاندلس ومصر واججاز ، وحصل على الاجازات من انشام والعراق وكان أولا يرى رأي الظاهرية ، ثم تمذهب للشافعية رضي الله عنه - مات بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ ومن تصانيفه « البحر المحيط - ط : » في تفسير القرآن ثمانية مجلدات و « النهر - ط » اختصر به البحر المحيط و « طبقات نحاة الاندلس » و « الادراك » للسان الاتراك و « تحفة الاريب » ط - في غريب القرآن وغير ذلك . راجع : شذرات الذهب ١٤٥/٦ وما بعدها والدرر الكامنة ٧٠/٥ - ٧٦ ودائرة المعارف الاسلامية ٣٣٢/١ وفوات الوفيات ٥٥٥/٢ والنجوم الزاهرة للاتايبكي ١١١/١٠ والاعلام للزركلي ٢٦/٨ وطبقات السبكي ٣١/٦ « الحسينية » وطبقات الشافعية للاسنوي ٤٥٧/١ .

(٧) المسمى : بالبحر المحيط وهو كتاب عظيم في ثمانية مجلدات - ط - ثم اختصره في مجلدين وسماه : « النهر الماد » من البحر . راجع : كشف الظنون ٢٢٦/١ والاعلام للزركلي ٢٦/٨ وهامش طبقات الشافعية =

وكتبه النحوية وأبطل به استدلال ابن (١) حزم وغيره
 كما لوردي (٢) في الحاوي (٣) : على نجاسة الخنزير بقوله تعالى :
 « أو لحم خنزير فإنه رجس (٤) » حيث زعموا : ان الضمير
 في قوله تعالى : « فإنه » يعود الى الخنزير ، وعللوه بأنه أقرب

= للاسنوي ت : عبدالله الجبوري ٤٥٧/١ .

(١) هو أبو محمد بن حزم العلامة علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
 ابن غالب بن صالح الاموي الاندلسي ، اقرطبي الظاهري ، كان
 شافعي المذهب فانتقل الى مذهب أهل الظاهر ، وكان كثير الوقوع في
 العلماء المتقدمين ، لا يكاد أحد يسلم من لسانه فنشرت عنه القلوب ،
 ورد العلماء قوله ، وبالفوا في تضليله ، وشنعوا عليه ونهوا عوامهم
 عن الدنو اليه . مات عن اثنين وسبعين من عمره سنة ٤٥٦ هـ ، وله
 تصانيف جمة ، منها : « المحلى » في الفقه و « كتاب الايصال الى الفهم »
 في فقه الحديث و « المنطق بحد المنطق » وغيرها كثير . راجع : شذرات
 الذهب لابن العماد ٢٩٩/٣ والعبر في خبر من غبر للذهبي ٢٣٩/٢ ،
 وكشف الظنون ١٦١٧/٢ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الشافعي ، تفقه على
 أبي القاسم الصيمري بالبصرة ، وعلى أبي حامد الاسفراييني ببغداد ،
 وكان اماما في الفقه والاصول والتفسير ، بصيرا بالنسبية . ولي قضاء
 بلاد كثيرة ، ثم سكن بغداد ، ولد سنة ٣٦٤ هـ وعاش ستا وثمانين سنة ،
 توفي سنة ٤٥٠ هـ بعد موت القاضي أبي الطيب بأحد عشر يوما . ومن
 تصانيفه المشهورة : « الحاوي » في الفقه و « الاقناع » و « أدب الدنيا
 والدين » و « الاحكام السلطانية » وغير ذلك . راجع : العبر في خبر من
 غير للذهبي ٢٢٢/٣ وطبقات الشافعية للاسنوي ٣٨٧/٢ والاعلام
 للزركلي ١٤٦/٥ ، وشذرات الذهب لابن العماد ٢٨٥/٣ وهامش كتاب
 أدب القضاء لابن أبي العم ص ٢٤ .

(٣) هو كتاب جامع لأقوال المذهب الشافعي وغيره مع الادلة والمقارنة ويتألف
 من ٢٤ مجلدا كبيرا ولا يزال مخطوطا يتراكم عليه الغبار والتراب ،
 ويهدده السوس والارضنة ، وتسرّب اليه الرطوبة في دور الكتب .
 راجع : هامش كتاب أدب القضاء لابن أبي العم ٣٢٩ ، وفهرس دار
 الكتب المصرية بالارقام الآتية : ١٨٣ و ٥٠٠ و ٥٠١ فقه الشافعي .

(٤) من سورة الانعام رقم الآية (١٤٥) . وراجع : البحر المحيط لأبي حيان
 ٢٤١/٤ وتفسير النهر الماد لابي حيان أيضا ٢٤٠/٤ وتفسير الدر
 اللقيط تأليف تاج الدين أبي محمد أحمد بن عبد القادر بن أحمد
 الحنفي النحوي المتوفى ٧٤٩ هـ ٢٤١/٤ طبعت هذه التفاسير الثلاثة في
 مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الاولى ١٣٢٨ هـ وحاشية الشهاب علي
 البيضاوي ج ١٣٣/٤ .

مذكور (١) .

مسألة (٢)

المختار في الافعال قبل البعثة (٣) هو التوقف أي لا يحكم عليها باباحة ولا تحريم (٤) .
وأما بعد الشرع فمقتضى الأدلة الشرعية : ان الأصل في المنافع الاباحة لقوله تعالى: (خلق لكم ما في الارض جميعا) (٥) .
وفي المضار أي مؤلمات القلوب هو التحريم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار في الاسلام » (١) كذا ذكره

(١) يرد على أبي حيان بأن القاعدة تقرر الاصل حيث لا قريضة فاذا قامت قريضة على عود الضمير الى المضاف اليه عمل بها كما في (او لحم خنزير فانه رجس) لتكون المحرمات الثلاث على نسق واحد وي زيد الثالث ببيان رجسية الجملة (جملة الخنزير) سيما وخصوص لحم الخنزير داخل في الميتة وهي أول مذكور على أن الاسنوي مقتنع بما قاله أبو حيان ولذا سكت عنه المصنف .

(٢) هذه المسألة ذكرها الاسنوي في التمهيد ١٤٨ وتأتي أيضا بعنوان « قاعدة في كتاب الاطعمة » نقلا عن الحافظ العلاني .

(٣) المراد بالافعال ، الافعال الاختيارية إذ الاضطرابية لا تقع تحت التكليف والمراد بقبل البعثة قبل بعثة أحد من الرسل أي قبل أن يبعث من الرسل أحد .

(٤) قال صاحب الحاصل : يفسر التوقف بتفسيرين : التفسير الاول أنا لا ندرى الحكم ، والتفسير الثاني : هو عدم الحكم ، وهو الحق ، ولعل مراد المصنف بقوله : أي لا يحكم عليها باباحة ولا تحريم هو التفسير الثاني لان أحكام الشرع متلقاة من الشرع وحيث لا شريعة قبل البعثة فلا حكم . راجع : الحاصل ٥٠/١ ت : عبد السلام محمود وان كان يبعده أمران : ١- التعبير بالتوقف ٢- ان الاسنوي نص في ص ٢٤ - والعبارة عبارته - ، على ان المراد نفي العلم ، لا نفي الحكم .

(٥) من سورة البقرة رقم الآية ٢٩ استدلل الزمخشري بهذه الآية : على أن الاشياء التي يصح أن ينتفع بها ولم تجر مجرى المحظورات في العقل خلقت في الأصل مباحة مطلقا ، لكل أحد أن يتناولها وينتفع بها . راجع : تفسير الكشاف للزمخشري ١/٢٧٠ ط : مصطفى البايي ، وأنوار التنزيل للبيضاوي ١٩ ط : مصطفى البايي .

(٦) هذا الحديث أخرجه الطبراني من «رواية محمد بن سلمة عن ابن اسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا ضرر ولا ضرار في الاسلام » وهذا اسناد مقارب وهو غريب، لكن أخرجه أبو داود في المراسيل من رواية عبد =

الامام فخر الدين (١) ، والأمدى (٢) واتباعهما ، وحكى النووي
في باب الاجتهاد من التحقيق وشرح المذهب :
ثلاثة (٣) أوجه لأصحابنا في أن أصلها الاباحة (٤) ، أو

= الرحمن بن معز عن ابن اسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه
واسع مرسلًا وهذا أصح ورواه الطبراني في الاوسط وفيه ابن اسحاق
وهو ثقة ولكنه مدلس ، والتدليس لا ترد به الرواية مطلقا . راجع :
جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي ٢٦٦ ط : مصطفى الباني
ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي ١١٠/٣ مكتبة
القدس والماراسيل لابي داود ٤٤ ط : صبيح ، والمسودة لآل تيمية
٢٧٦ ط : المدني .

(١) ذكر المصنف نقلا عن التمهيد ١٤٨ : مسألة (المختار في الافعال قبل
البعثة) وبين عقبتها مسألة (الافعال بعد البعثة) ثم قال : كذا ذكره
الامام فخر الدين . فالتضمير في قوله : ذكره الامام فخر الدين ان كان
راجعا الى حكم المسألة الاولى فالامر واضح حيث ذكره الرازي في محصولة
ج ١/٢ ص ٢٠٩ وما بعدها لكن عود الضمير الى الابدع بعيد .
وان كان الضمير راجعا الى حكم المسألة الثانية فالامر غير واضح حيث
لم يذكر الرازي حكمها في محصولة اللهم الا ان يحمل على ذكره في بقية
كتبه الاصولية .

(٢) راجع : الاحكام للأمدى ٨٦/١ - ٨٧ ط : مؤسسة الحلبي .

(٣) المتحدث عنه الافعال بعد البعثة فحكاية الاقوال الثلاثة في منتهى الغرابة
ولعل في العبارة سقطا ترتد به هذه الاقوال الى ما قبل البعثة - على ما
سنبينه - وتكون فائدة هذه الاضافة (نقلا عن النووي) التفسير عن
القول الثالث في الخلافية المتعلقة بما قبل البعثة بنفي الحكم كلية -
بدل التعبير بالتوقف الذي قدمه الاسنوي في ص ٢٤ في التمهيد وافادة
أنه الأصح .

ثم وجدت التصريح من الامام النووي في شرح المذهب ٥٨/١ بارتباط
هذه العبارة - حكاية الاقوال الثلاثة - بما قبل البعثة ، ونصه : (اذا
لم يجد صاحب الواقعة مفتيا ولا أحدا ينقل له حكم واقنته لا في بلده
ولا في غيره قال الشيخ : هذه مسألة فترة الشريعة الاصولية وحكمها
حكم ما قبل ورود اشرع ، والصحيح في كل ذلك انقول بانتفاء التكليف
عن العبد ، وانه لا يثبت في حقه حكم لا ايجاب ولا تحريم ولا غير ذلك
فلا يؤخذ صاحب الواقعة بأي شيء صنعه فيها والله أعلم) .

(٤) وهو مذهب معتزلة البصرة ، ومذهب بعض فقهاء وفقهاء الحنفية وما
نقل عن بعض أهل السنة من أقوال في هذه المسألة تفيد الحرمة أو
الاباحة فانما هي مبنية على التنزل وتسليم قاعدة التحسين والتقبيح
المقليين لانها مذاهب لهم في الواقع كيف ذلك ؟ وهم يقولون : ان
الحكم لا يتعلق بفعل العباد الا بعد بعثة الرسل وبلوغ دعوتهم =

التحريم (١) ، أو لاحكم بالكلية (٢) ، قال : وأصحها الثالث .
ومن فروعها : اذا وجدنا شعرا ولم ندر هل هو من مأكول
أولا (٣) ؟ فهل هو نجس أو (٤) طاهر ؟ على وجهين . أصحهما
الطهارة ، وهما مبنيان على أن الاصل في المنافع الاباحية
أو التحريم .

مسألة (٥)

اذا اشتبهت ميتة بمذكاة تقدمت (٦) في الاواني .

مسألة (٧)

اذا علق حكم بفرد غير معين من أفراد ووجدنا دليلين متعارضين
كل منهما يقتضي انحصار ذلك الحكم في فرد بخصوصه غير
الفرد الذي دل عليه الآخر فيتساقطان ، ويستوي الفردان مع
غيرهما، وعبر بعض الاصوليين - ومنهم الامام في المحصول (٨) -

= لمن يمتوا اليهم ، وموضوع المسألة انما هو في حكم الافعال قبل البعثة
انظر : المستصفى ٦٣/١ والاحكام للامدي ٨٦/١ والمحصل للرازي
ج١/٢ق/٢ ص ٢٠٩ ، ونهاية السؤل ومعه الابهاج ٩٠/١ وجمع الجوامع
بشرح جلال المعلى ٦٨/١ ، ومسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت
٤٨/١ و ٥١ المنخول للفرزالي ١٩ ومذكرة فضيلة الشيخ عبد الغني
٦٩ والحاصل لتاج الدين الارموي ٤٨/١ ت : عبد السلام محمود .

(١) وهو مذهب معتزلة بغداد وبعض الامامية وأبي علي بن أبي هريرة من
فقهاءنا . راجع : الحاصل ٤٨/١-٤٩ والمحصل ج١/٢ق/٢ ص ٢٠٩ .
(٢) وهو مذهب أبي الحسن الاشعري وأبي بكر الصيرفي . راجع : الحاصل
٤٩/١-٥٠ .

(٣) وفي التمهيد : (أم لا) ١٤٨ ط : الماجدية بمكة .

(٤) وفي التمهيد : (أم) بدل (أو) ١٤٨ .

(٥) هذه المسألة ذكرها الاستوي في التمهيد ١٢٦ .

(٦) في ص ٧٦ .

(٧) هذه المسألة ذكرها الاستوي في التمهيد ١٢٩ .

(٨) راجع : المحصول ٨٧٨/٣-٨٧٩ والحاصل تأليف تاج الدين الارموي
ج٢/٤٤٠ ت : عبد السلام محمود .

عن هذه القاعدة بقولهم : اذا ورد تقييد المطلق بقيدين متنافيين ولم يقم دليل على تعيين أحدهما فانهما يتساقطان ويبقى أصل التخيير بينهما وبين غيرهما مما دل عليه المطلق أولا .

ومثله بقوله عليه الصلاة والسلام « اذا ولغ (١) الكلب في اناء احدكم فليغسله سبع مرات » فانه قد ورد في رواية : «احداهن (٢) بالتراب» وفي رواية لمسلم (٣) «اولاهن (٤)» .

(١) قال أهل اللغة : يقال ولغ الكلب في الاناء يلغ ولو غا . . اذا شرب بطرف لسانه ، قال أبو زيد : يقال : ولغ الكلب بشرابنا وفي شرابنا ومن شرابنا . راجع : هامش صحيح مسلم ت : محمد فؤاد عبد الباقي ٢٣٤/١ ط : عيسى انبائي والمصباح المنير ٣٤٩/٢ .

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليغسله سبع مرات أحسبه قال : احداهن بالتراب قلت : هو في الصحيح خلا قوله : (احداهن) رواه البزار ورجاله رجال الصحيح خلا الشيخ البزار . راجع : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي ٢٨٧/١ ط : مكتبة القدسي ، وقال في المنهل العذب المورد : (واسنادها حسن) ج ٢٥٣/١ ، وعن علي رضي الله عنه : اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليغسله سبع مرات احداهن بالبطحاء - رواه الدار قطني وفيه الجارود وهو ابن أبي يزيد متروك . راجع : سنن الدار قطني ٦٥/١ .

(٣) هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أحد أئمة الحفاظ وأعلام المحدثين ، وصاحب الجامع الصحيح ، المعروف : بصحيح مسلم ولد سنة ٢٠٤ هـ بنيسابور ورحل الى العراق والحجاز والشام ومصر وسمع أحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وغيرهما ، وقدم بغداد مرارا فروى عنه أهلها ، وروى عنه الترمذي وكان بينه وبين البخاري صفة أكيدة . أشهر كتبه : صحيح مسلم جمع فيه اثني عشر ألف حديث ، كتبها في خمس عشرة سنة ، وصحيح مسلم هو أحد الصحيحين الممول عليهما عند أهل السنة في الحديث ، توفي بظاهر نيسابور سنة ٢٦١ هـ راجع : دائرة المعارف لوجدي ج ٥/٢٩٢-٢٩٣ ، ووفيات الاعيان لابن خلكان ٢٨٠-٢٨٢ ، وتهذيب الاسماء ٨٩/٢-٩٢ وتاريخ بغداد للحافظ البغدادي ١٠٤/١٠٠/٣ وشذرات الذهب لابن العماد ١٤٤/٢-١٤٥

(٤) وفي صحيح مسلم (ظهور اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات اولاهن بالتراب) . راجع : صحيح مسلم ٢٣٤/١ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط / عيسى البياضي وفي أبي داود : ظهور اناء =

وفي أخرى لأبي داود (١) : (السابعة بالتراب (٢)) وهو معنى ما رواه مسلم : (وعفروه الثامنة بالتراب (٣)) قالوا : وانما سميت ثامنة لاجل استعمال التراب معها ، فلما كان القيدان متنافيين تساقطا ورجعنا الى الاطلاق الوارد في رواية : (احداهن) .

قال الاسنوي : والصواب في مثل هذا سقوط التقييد بالنسبة الى تعيين الاولى والسابعة : لانهما لما تعارضا (٤) ولم يكن

= أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب .
راجع : سنن أبي داود ١٧/١ ط : مصطفى البابي ، وكل منهما عن أبي هريرة .

(١) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي انسجستاني أحد حفاظ الحديث ، وكان في الدرجة العالية من النسك والصلاح ، طوف البلاد ، وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين ، وجمع كتاب السنن قديما وعرضه على الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه فاستحسنه واستجاده وعده الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء . ولد سنة ٢٠٢ هـ ، وقدم بغداد مرارا ثم نزل الى البصرة وسكنها ، وتوفي بها يوم الجمعة منتصف شوال سنة ٢٧٥ هـ . راجع : شذرات الذهب لابن العماد ١٦٧/٢-١٦٨ والعبر في خبر من غير ٥٤/٢ .

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه : (اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرات السابعة بالتراب) أخرجه البيهقي عن أبي داود . راجع : السنن الكبرى للبيهقي ٢٤١/١ ط : دار المعارف بحيدر آباد .

(٣) وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه - اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة في التراب ٢٣٥/١ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي - وراجع النسائي ص ٢٠ و ٦٢ بشرح زهر الربي ط : الهند ، وسنن ابن ماجه ١٣٠/١ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي وسنن الدارمي ١٥٤/١ ت : عبد الله هاشم اليماني . كل هذه الروايات عن أبي هريرة ما عدا ما ورد في سنن الدارمي فانها عن عبد الله بن مغفل .

(٤) والظاهر انه لا تعارض بين الروايتين بل محمولتان على الشك من الراوي كما دل عليه رواية الترمذي «أخراهن» أو قال «أولاهن» ، وخلاصة القول لا يقيد بواحدة منهما : رواية احداهن لضعف دلالتها بالتعارض أو بالشك من الراوي في أيهما الوارد ، فاندفع قول الاسنوي : ان أو للتخيير ، ويمكن الجمع بين الروايات بحمل رواية «أولاهن» على بيان النذب أو على الاكمل و «احداهن» على بيان الجواز، و «أخراهن» على =

أحد القيديين أولى من الآخر تساقطا ، وبقي التخيير فيما حصل فيه التعارض ، لا في غيره وحينئذ فلا يجوز التفسير (١) فيما عداهما لاتفاق القيديين على نفيه ويدل على ما قلناه ما رواه الدار قطني (٢) بأسناد صحيح أولاهن أو أخراهن (٣) أعني بصيغة « أو » .

وقد نص الشافعي على ما ذكرناه من تعيين الاولى أو الاخرى

= بيان الاجزاء أي الاكتفاء في سقوط الطلب وفي تحفة المحتاج لابن حجر عكس هذا وهو لا يصح . راجع : شرح المنهج ومعه حاشية سليمان النجمل ١/١٨٥-١٨٦ ، وشرح الجلال المحلي على المنهاج ومعه حاشية انقليوبي ١/٧٣ ، ونهاية المحتاج للرملي ١/١٨٢ واعانة الطالبين ١/٩٨ وتحفة المحتاج لابن حجر ١/١٣٣ .

(١) العفر بفتحين: وجه الارض ويطلق على التراب وعفرت الاناء عفرا من باب ضرب: دلكنه بالعفر وعفرت بالثقليل مبالغة، راجع: المصباح المنير ٢/٦٨

(٢) هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود الدار قطني الشافعي امام من أئمة الحديث ولد سنة ٣٠٥هـ وقيل سنة ٣٠٦هـ في دار القطن وكانت حيا من أحياء بغداد ، ورحل الى الشام ومصر ، وروى عنه أئمة كبار مثل أبي حامد الاسفراييني وأبي عبد الله الحاكم وأبي ذر الهروي ، وعاد الى بغداد فتوفي بها سنة ٣٨٥هـ ، قل الخطيب البغدادي : كان فريدا عصره وامام وقته، انتهى اليه علم الاثر ومعرفة الملل مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد والاضطلاع من علوم سوى الحديث ، ومن تصانيفه : « السنن » و « الملل الواردة » في الاحاديث و « الضعفاء » وغير ذلك . انظر : شذرات الذهب ٣/١١٦-١١٧ وتاريخ بغداد ١٢/٣٤-٤٠ و « وفيات الاعيان » لابن خلكان ٢/٤٥٩-٤٦٠ وطبقات السبكي ٣/٤٦٢ وما بعدها وتذكرة الحفاظ ٣/١٩٩-٢٠٣ ودائرة المعارف الاسلامية ٩/٨٨ ومعجم البلدان ٢/٥٢٣ ومفتاح السعادة ٢/١٤

(٣) وقد ورد في سنن الدار قطني : ثلاث روايات بلفظ « أولاهن » نصه عن أبي هريرة رضي الله عنه « اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرات أولاهن بالتراب » وهذا صحيح . ولم يرد في الدار قطني رواية بلفظ « أخراهن » ولكن وردت فيه بلفظ « السابعة بالتراب » و بلفظ « والثامنة عفروه بالتراب » ولعل هذا هو المقصود بكلمة « أخراهن » نصه: عن أبي هريرة رضي الله عنه « ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرات السابعة بالتراب » وهذا صحيح . وعن عبد الله بن مغفل « اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرات والثامنة عفروه بالتراب » صحيح . راجع : سنن الدار قطني ١/٦٤-٦٥ بتعليق محمد شمس الحق العظيم آبادي وتصحيح عبد الله هاشم اليماني .

فقال : في البويطي (١) : قال الشافعي : « واذا ولغ الكلب في الاناء غسل سبعا أولا هن أو أخراهن بالتراب ولا يطهره غير ذلك .
وكذلك روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) وفي الام (٣) نحوه (٤) أيضا فثبت دليلا ونقلا بطلان ما جزم به الرافعي (٥) والنووي هنا تبعا للكثير من الاصحاب من جواز التعفير في غير الاولى والاخرى .

وقد وفق الله جماعة فأطلعهم على نص الشافعي ، فجزموا بمقتضاه منهم الزبيري (٦) في الكافي (٧)

(١) هو مختصر البويطي لابي يعقوب يوسف بن يحيى القرشي البويطي المتوفى سنة ٢٣٢هـ ولما صنفه قرأه على الشافعي بحضرة الربيع ، فلهذا يروى عن الربيع كما قال ابن الصلاح . راجع : فهرست ابن انديم ٢٩٨ ط : مصطفى محمد - المطبعة الرحمانية بمصر - وكشف الظنون ١٦٢٥/٢ ، وهدية العارفين ٥٤٩/٢ وطبقات الاسنوي ٢٠/١-٢١ (٢) روى الترمذي في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه « يغسل الاناء اذا ولغ فيه الكلب سبع مرات أولا هن أو أخراهن بالتراب ١٥١/١ ت : أحمد محمد شاكر ط : مصطفى البابي .

(٣) هو للإمام أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي وهو كتاب مشهور من الكتب الجديدة غني عن التعريف وقد طبع عدة طبعات في مصر في ثمانية مجلدات وتوجد نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية وتجدد في فهرس الدار باسم : الكتاب .

(٤) نصه في الام : عن أبي هريرة رضي الله عنه « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات أولا هن أو أخراهن بتراب . راجع : الام ج ١ ص ٤ ط : الشعب في القاهرة (٥) راجع : الشرح الكبير للرافعي - فتح العزيز ٢٦٠/١ .

(٦) هو الزبير أحمد بن سليمان البصري المعروف بالزبيري من أحفاد الزبير ابن العوام ، ويعرف أيضا بصاحب الكافي - وهو مختصر في الفقه - فقيه شافعي ، كان امام أهل البصرة في عصره ومدرسها ، صحيح الرواية ، ثقة وكان أعمى ، له مصنفات منها (الكافي) في الفقه و (الهداية) و (رياضة المتعلم) و (كتاب الاستشارة والاستخارة) وغير ذلك وله وجوه غريبة في المذهب . قال الشيخ أبو اسحاق : مات قبل العشرين وثلاثمائة ، وذكر النووي مثله في تهذيبه ، وقال الذهبي : مات سنة ٣١٧هـ راجع : طبقات الشافعية للاسنوي ٦٠٦/١ ، وكشف الظنون ١٣٧٨/٢ ووفيات الاعيان لابن خلكان ٣١٣/٢ وتاريخ بغداد ٤٧١/٨ ، وراجع : الاعلام للزركلي ٧٤/٣ .

(٧) وهو في فروع الشافعية للزبيري المذكور ، قال الاسنوي في طبقاته =

والمرعشي (١) في ترتيب (٢) الأقسام ، وابن جابر (٣) .
وقد ذكر النووي في الخلاصة (٤) : ان رواية الاطلاق : وهي
«احداهن» لم تثبت ، وهو مقتضى كلامه في شرح المذهب (٥)
وكلام غيره أيضا ، وادعى النووي في شرح المذهب : ان التعفير
في كل غسلة جائز بالاتفاق (٦) .

قاعدة ٧

اختلاف الاصحاب : في أن العبرة بالحال أو بالمآل (٨) باب

= ٦٠٦/١ : هو مختصر في الفقه نحو التنبيه للشيروازي وكذلك في كشف الظنون
١٣٧٨/٢ ولم أجد له في فهرس دار الكتب المصرية أثرا .

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن المرعشي منسوب الى مرعش بعين مهمة
مفتوحة وشين معجمة وهي بلد من وراء فرات - ومن مصنفاته : ترتيب
الاقسام : في الفقه الشافعي ، وألف قبل ذلك كتابا أبسط منه ، فرغ
منه سنة ٥٧٦ هـ . راجع : معجم المؤلفين تأليف عمر رضا كحالة
٢٢١/٩ وكشف الظنون ٣٩٥/١ ، وطبقات الشافعية للاسنوي ٤٢٣/٢
(٢) هو كتاب في الفروع على مذهب الامام الشافعي للمرعشي المذكور ،
وهو معروف مشتمل على فوائد ، قال صاحب كشف الظنون : هو مجلد
فيه غرائب ونوادر . راجع : طبقات الاسنوي ٤٢٣/٢ وكشف الظنون
٣٩٥/١ ولم أجد في فهرس دار الكتب المصرية أثرا له .

(٣) هو أبو اسحاق ابراهيم بن جابر الشافعي أصله ، ولد سنة ٢٣٥ هـ ،
ومات ٣١٠ هـ ، قال اندارقطني : كان اماما فاضلا ، وقال البرقاني :
انه ممن اجتمع له الفقه والحديث ، نقل عنه الشيخ أبو حامد كما نقل
عنه الدارمي في الاستذكار ، وصنف كتاب الاختلاف في المذاهب .
راجع : طبقات الشافعية للاسنوي ٣٤٤/١ - ٣٤٥ وتاريخ بغداد ٥٣/٦
وفهرس ابن النديم ٢١٨ وكشف الظنون ١٣٨٦/٢ .

(٤) وهو خلاصة الاحكام في مهمات السنن وقواعد الاسلام للامام النووي .
راجع : كشف الظنون ٧١٧/١ ، وهدية العارفين لاسماعيل البغدادي
ج ٥٢٦/٦ - ولم أجد له أثرا في فهرس دار الكتب المصرية .

(٥) قال النووي في شرح المذهب : بعدم ثبوت رواية احداهن مع انه قد استدلل
بها في روضة الطالبين وقال « يغسل سبع مرات احداهن بتراب »
راجع : شرح المذهب ٥٨٠/٢ ، وروضة الطالبين ٣٢/١ .

(٦) راجع : شرح المذهب ٥٨٢-٥٨٣ .
(٧) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده (المجموع المذهب) ٢/
رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية وكما ذكرها السيوطي في اشباهه ١٧٨

(٨) ويعبر عن هذه القاعدة بمبارات ، منها : (ما قارب الشيء هل يعطي
حكمه ؟) و (المشرف على الزوال هل يعطي حكم الزائل ؟) و (المتوقع
هل يجعل كالأوقع ؟) . راجع : الاشباه للسيوطي ١٧٨ .

متسع ، وخلاف مطرد ، والتصحيح في ذلك مختلف .
ومن صورها : بيع الزيت المتنجس ، والدهن المتنجس
بعارض اذا قلنا : بأنه يمكن تطهيره على رأي ابن سريج وأبي
اسحاق وصححه ابن أبي عصرون (١) وبه كان يفتي برهان
الدين الفزارى (٢) ووالده رحمهما الله تعالى فاذا بيع قبل
الغسل فوجهان أحدهما : الصحة كالثوب المتنجس ، فانه قطع
فيه بالصحة نظرا الى المال ، وأصحهما المنع (٣) وبه قال أبو
اسحاق ، وقال الامام (٤) : ان قلنا : يمكن تطهيره جاز بيعه ،

(١) هو قاضي القضاة شرف الدين أبو سعد عبدالله بن محمد بن هبة الله
ابن علي بن المطهر بن أبي عصرون التميمي الحديثي الموصللي ، فقيه
شافعي ، من أعيانهم ، ولد بالموصل سنة ٤٩٢ هـ ، تفقه على القاضي
المرتضى ابن الشهرزوري وانتقل الى بغداد ، فقرأ الاصول على ابن
برهان ، ودخل حلب سنة ٥٤٥ هـ ، واستقر في دمشق فتولى بها القضاء
سنة ٥٧٣ هـ ، وعمر قبل موته بمئتين سنين واليه تنسب المدرسة
المصرونية في دمشق ، ومن كتبه « صفوة المذهب على نهاية المطلب »
سبعة مجلدات ، و « الانتصار » أربعة مجلدات ، و « المرشد » مجلدان
و « الذريعة في معرفة الشريعة » ، و « التيسير » في الخلاف ، توفي في
رمضان سنة ٥٨٥ هـ . راجع : طبقات الشافعية للاسنوي ١٩٣/٢
والعبر في خبر من غير للذهبي ٢٥٦/٤ وطبقات السبكي ٢٣٧/٤ ط :
الحسينية والاعلام للزركلي ٢٦٨/٤ .

(٢) هو شيخ الاسلام برهان الدين ابراهيم بن شيخ الشافعية : تاج الدين
عبد الرحمن بن ابراهيم بن سباع الفزارى المصري الأصل الشافعي ، ولد
في شهر ربيع الاول سنة ٦٦٠ هـ ، ولزم الاشغال والتصنيف ، وعرض عليه
القضاء فامتنع ، وكان ورعا متواضعا ، ومن تصانيفه : التعليقة على التنبيه
في نحو عشرة مجلدات وله تعليقة على مختصر ابن العاجب في الاصول ، وله
مصنفات آخر ذكره الذهبي في المعجم المختصر توفي في جمادى الاولى سنة
٧٢٩ هـ . ودفن بباب الصنبر عند أبيه وعمه . راجع : شذرات الذهب لابن
العماد ٨٨/٦ والاعلام للزركلي ٣٩/١ .

(٣) راجع : نهاية المحتاج للرملي ١٧/٣ وشرح جلال المحلي ومعه القليوبي
١٥٧/٢ واعانة الطالبين على فتح المعين ٣ ص ٩ .

(٤) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبدالله بن يوسف الجويني الملقب بامام
الحرمين ، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي على الاطلاق ولد في جوين
سنة ٤١٩ هـ من نواحي نيسابور ، ورحل الى بغداد فمكة حيث جاور
أربع سنين ، وذهب الى المدينة فأفتى ودرس جامعا طرقت المذاهب =

والا ففي بيعه قولان مبنيان على جواز الاستصباح به ، وقطعوا
في جلد الميتة القابل للدباغ : أنه لا يجوز بيعه قبل دباغه
نظرا الى الحال (١) ، ولم يجروا فيه خلافا .

باب التيمم

قاعدة (٢)

تقدم في الموضوع :- ان الرخصة تنقسم الى واجبة ،
ومندوبة ومكروهة ، ومباحة .

وقسم الشيخ عز الدين (٣) رحمه الله تعالى :- التخفيفات

= ثم عاد الى نيسابور فبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية فيها
وكان يحضر دروسه أكابر العلماء ، له مصنفات كثيرة ، منها :
« العقيدة النظامية في الاركان الاسلامية ط » و « البرهان » في أصول
الفقه و « نهاية المطلب في دراية المذهب » في فقه الشافعية ، اثنا عشر
مجلدا ، و « الشامل » في أصول الدين على مذهب الأشاعرة و « الارشاد »
في أصول الدين ، و « الورقات - ط » في أصول الفقه ، و « منيخ
الخلق » أصول . توفي بنيسابور سنة ٤٧٨ هـ ، قال البخاري في
الدمية يصفه : ثقة فقه شافعي ، والادب أدب الاصمعي وفي الوعظ
الحسن البصري . راجع : طبقات الشافعية للاستنوي ٤٠٩/١ والاعلام
للزركلي ٣٠٦/٤ وشنفرات الذهب لابن العماد ٣٥٨/٣ وكشف
الظنون ٢٤٢/١ .

(١) راجع : فتح المعين مع حاشية اعانة الطالبين ٩/٣ .

(٢) هذه القاعدة قد تقدمت في هذا الكتاب بعنوان : « مسألة » في
ص ٨٨ نقلا عن الاستنوي .

(٣) هو عبد العزيز بن عبد السلام ابن أبي القاسم ابن الحسن السلمي
المغربي أصلا ، والدمشقي مولدا ونشأة والمصري دارا ووفاة الملقب
بسلطان العلماء ، ولد في دمشق سنة ٥٧٧ هـ أو ٥٧٨ هـ وقرأ الفقه على
الشيخ فخر الدين ابن عساكر ، والاصول على السيف الأمدي ، كان
أمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر ، يهين الملوك فمن دونهم ، ومن تصانيفه :
« الاشارة والايجاز في بعض أنواع المجاز » في القرآن و « آمالي » في
تفسير القرآن و « الامام في أدلة الأحكام » و « بداية السؤل في تفضيل
الرسول » وكتاب « قواعد الاحكام في مصالح الانام » و « الفتاوى »
و « الفتاوى في اختصار النهاية » في الفقه و « ترغيب أهل الاسلام في
سكن الشام » و « مسائل الطريقة » في التصوف . راجع : طبقات
الشافعية للاستنوي ١٩٧/٢ والبدائية والنهاية لابن كثير ٢٣٥/١٣ والنجوم
الزاهرة لابن تغري بردي ٢٠٨/٧ وهدية العارفين ٥٨٠/١ والاعلام
للزركلي ١٤٤/٤ .

الواردة في الشرع الى ستة أقسام :-
الاول : تخفيف (١) الاسقاط ، كاسقاط الجمعة والحج والعمرة
بالاعذار المعروفة .

الثاني : تخفيف (٢) التنقيص (٣) ، كقصر الصلاة .
الثالث : تخفيف الابدال ، كابدال الوضوء ، والغسل بالتيميم
وابدال غسل الرجل بالمسح على الخف .

الرابع : تخفيف التقديم .
الخامس : تخفيف (٤) التأخير في الصلوات (٥) .
السادس : تخفيف الترخيص ، كصلاة المتيمم مع الحدث ،
وصلاة المستجمر مع بقية النجوة (٦) ، والصلوات
مع لطخات الدماويل والقروح ، وكأكل النجاسات
للتداوي ، واساغة الفضة بجرعة الخمر (٧) .

مسألة (٨)

يشترط في المخبر أن يكون عدلاً (٨) ، فلا تقبل رواية

- (١) وعند المصنف : تخفيفاً - والصواب ما أثبتناه ، راجع قواعد الاحكام في مصالح الانام تأليف الشيخ عز الدين بن عبد السلام ٧/٢ الطبعة الاولى ١٣٥٣ هـ و ١٩٣٤ م المكتبة الحسينية المصرية بجوار الازهر .
- (٢) وعند المصنف : تخفيفاً - والصواب ما أثبتناه - المرجع السابق ٧/٢ .
- (٣) وعند المصنف - لتنقيص - والصواب ما أثبتناه - المرجع السابق ٧/٢ .
- (٤) وعند المصنف : تخفيفاً - والصواب ما أثبتناه - المرجع السابق ٧/٢ .
- (٥) كتأخير الظهر الى العصر والمغرب الى العشاء ومثله تأخير رمضان الى ما بعده ، راجع المرجع السابق ٧/٢ .
- (٦) النجوة : ما يخرج من البطن - ونجا الرجل اذا تفوط ، واستنجى : مسح موضع النجوة أو غسله - راجع : مختار الصحاح ٦٤٨ والمصباح المنير ٢٦٢/٢ .
- (٧) وكالتلفظ بكلمة الكفر عند الاكراه ، راجع : قواعد الفروع ٢/ص ٧ .
- (٨) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي في تمهيده ص ١٣٦ .
- (٩) أصل العدالة في اللغة : الاستقامة يقال : طريق عدل أي مستقيم ، وتطلق على استقامة السيرة والدين ، قال بعض العلماء (العدالة صفة توجب مراعاتها الاحتراز عما يغفل بالمرء عادة ظاهراً ، قال الزركشي في البحر : واعلم ان العدالة شرط بالاتفاق ولكن اختلف في معناها ، فعند الحنفية : عبارة عن الاسلام مع عدم الفسق وعندنا ملكة في =

الفاسق (١) ولا المستور على الصحيح (٢) * ومن فروعها :

= النفس تمنع عن اقتراح الكبائر وصفات الخسة ، راجع : المصباح المنير ٤٥/٢ ، وإرشاد الفحول ٤٥-٤٦ .

(١) الفاسق المتأول انني لا يعلم فسق نفسه لا يخلو اما أن يكون فسقه مظنوناً أو مقطوعاً به فان كان مظنوناً كفسق الحنفي اذا شرب النبيذ فالأظهر قبول روايته وشهادته ، وقد قال الشافعي رضي الله عنه : اذا شرب الحنفي النبيذ أحسبه وأقبل شهادته وان كان فسقه مقطوعاً به فاما أن يكون ممن يرى الكذب ويتدين به أو لا يكون كذلك ، فان كان الاول فلا نعرف خلافاً في امتناع قبول شهادته كالخطائية من الرافضة لانهم يرون شهادة الزور لموافقهم في المذهب ، وان كان الثاني كفسق الخوارج الذين استباحوا الدار ، وقتلوا الاطفال والنسوان فهو موضع الخلاف ، فمذهب الشافعي وأتباعه وأكثر الفقهاء : - ان روايته وشهادته مقبولة وهو اختيار الغزالي وأبي الحسين البصري وكثير من الاصوليين ، ومذهب القاضي أبو بكر والجبائي وأبو هاشم وجماعة من الاصوليين الى امتناع قبول شهادته ، وروايته وهو المختار في الاصول ورجحوا في فروع الشافعية القبول وهو نص الشافعي نفسه * راجع : الاحكام للأدي ٧٥-٧٦/٢ وتنقيح الفصول للقرافي ٣٦٢ وإرشاد الفحول للشوكاني ٤٧ .

(٢) ذكر بعض المؤلفين - بدل هذه العبارة - : رواية المجهول غير مقبولة عند الشافعي والواقع ان فيه تفصيلاً نجمله فيما يلي :

أ- الجهالة : أحياناً تتعلق بعين الراوي بأن يكون غير معروف وفي هذه الحالة لا تقبل روايته اجمالاً ما لم يوثقه امام لانه اجتمع فيه جهالتان : الاول : جهالة العين والثاني : جهالة الحال اذ بالطبع من جهلت عينه جهل حاله .

ب- وأحياناً تتعلق الجهالة بحاله بأن يكون شخصه معروفاً ، وحالته مجهولة ، وهو صادق بصورتين ، الاولى : أن تتعلق الجهالة بحالته الظاهرة والباطنة ، وفي هذه الحالة لا تقبل روايته باتفاق جميع العلماء لانتهاء تحقق العدالة وظنها ، الثانية أن تتعلق الجهالة بباطنه فقط ويعلم ظاهره وهو المسمى بالمستور وهي صورة النزاع بين العلماء .

١- ذهب الامام الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم الى عدم قبول روايته لانتهاء تحقق العدالة المشترطة في الراوي .

٢- ذهب الامام أبو حنيفة وابن فورك وسليم الرازي الى القول بقبول روايته اكتفاءً بظن حصول الشرط فانه يظن من عدالته في الظاهر . عدالته في الباطن ، وذكر ابن السبكي في الإبهاج : أن أبا حنيفة انما يقبل رواية المجهول اذا كان في صدر الاسلام ، حيث الغالب على الناس العدالة ، أما في هذا الزمان فلا ، كما صرح به بعض المتأخرين من أصحابه .

- ١- أخبار الطبيب الفاسق (١) بأن استعمال الماء يضر وبأن مرض الموصي مخوف (٢) *
- ٢- ومنها : - وهو وارد على اطلاق تصحيح الرد - اذا عدم الماء فأراد الطلب قبل التيمم فأخبره الفاسق بأنه لا ماء فانه يعتمد (٣) ، كذا ذكره الماوردي في الحاوي ، وسببه أن عدم الماء هو الاصل فيتقوى خبر الفاسق به بخلاف وجود الماء *

مسألة

- مفهوم العدد حجة عند الشافعي والجمهور *
- واختار الامام فخر الدين والامدي أنه ليس بحجة (٤) *

ونقل الشيخ ينجيت عن الامام فخر الاسلام : ما يفيد أن ظاهر مذهب الحنفية عدم قبول رواية المستور كغيرهم ، وإن ما جعله بعضهم قول أبي حنيفة إنما هو رواية عنه على خلاف ظاهر المذهب *

٣- وذهب امام الحرمين الى القول بالوقف عن القبول والرد الى ان يظهر حاله بالبحث عنه ، ويجب الانكفاف عما ثبت حله بالأصل في حالة ما اذا روى هو ما يقتضي التحريم حتى يظهر الحال احتياطاً والله أعلم *

راجع : المستصفى ١٥٧/١-١٥٨ واللمع للشيرازي ٤٣ وجمع الجوامع بشرح الجلال ١٥٠/٢ والابهاج ٢٠٨/٢-٢٠٩ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ١٦٨/١ وإرشاد الفحول للشوكاني ٤٧ ، والسودة لآل تيمية ٢٥٢-٢٥٣ والتيسير على التحرير ٤٨/٣ ومسلم الثبوت ١٤٦-١٤٧ والتلويح على التوضيح ١٠/٢ ومشكاة الانوار ٨٩-٨٣/٢ وتنقيح الفصول ٣٦٤ *

- (١) قال النووي في شرح المذهب: ولا يقبل خبر فاسق وكافر بلا خلاف ١٧٦/١
- (٢) حتى يحجر عليه حجر المرض *
- (٣) راجع التمهيد ١٣٦ وحاشية ابن قاسم على تحفة ابن حجر ١٣٩/١ وحاشية الجمل على شرح المنهج ١٩٩/١ ونهاية المحتاج لرملي ١٩٣/١ وحاشية علي الشبرامليسي على نهاية المحتاج وفيها ان محل علم الاكتفاء بخبر الفاسق ما لم يبلغوا عدد التواتر ١٩٣/١ غير أن القليوبي قيد الصورتين ، أ- أخبره الفاسق بأنه لا ماء فانه يعتمد ب- أو بوجود الماء : بما اذا اعتقد صدقه ٧٨-٧٩ *
- (٤) والحق أن في المسألة تفصيلاً : وهو أن الحكم اذا قيد بعدد مخصوص ، أ- فممنه ما يدل على ثبوت ذلك الحكم فيما زاد على ذلك العدد بالطريق الاولى ، وذلك كما لو حرم الله جلد الزاني مائة ، فانه يدل على تحريم ما زاد على المائة بالاولى ، وكقول الرسول صلى الله عليه وسلم : اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً ، فانه يدل على أن ما زاد على القلتين لا

ومن فروعها : الخلاف في جواز نقصان التيمم عن ضربتين
لأجل قوله صلى الله عليه وسلم : « التيمم ضربتان (١) » .

= يحمل خبثا بالطريق الاولى ولان ما زاد على المائة وعلى القلتين : فيه
المائة والقلتان وزيادة . وهل يدل ذلك على أن الحكم - فيما دون المائة
ودون القلتين - على خلاف الحكم في المائة والقلتين؟ هذا موضع الخلاف .
ب- ومنه ما لا يدل على ثبوت الحكم فيما زاد على العدد المخصص بطريق
الاولى وذلك كما اذا أوجب جلد الزاني مائة أو إباحه فانه لا يدل على
الوجوب أو الإباحة فيما زاد على ذلك بطريق الاولى ، بل هو مسكوت
عنه ومختلف في دلالة على نفي الوجوب أو الإباحة فيما زاد ومتفق على
أن حكم ما نقص كحكم المائة لدخوله تحتها ، والمختار فيما كان مسكوتا
عنه ولم يكن الحكم فيه بطريق الاولى من هذه الصور : أن يخصص
الحكم بالعدد فيظل على انتفاء الحكم فيه . راجع : المحصول ج١/ق٣/
ص ٢١٦ وما بعدها ، والاحكام للأمدى ٨٨/٣ والتمهيد للسنوي ٦٨ .

(١) عن أبي امامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « التيمم ضربتان ،
ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين » رواه الطبراني في الكبير ،
وفيه جعفر بن زبير ، قال شعبة فيه : وضع أربعين حديث ، قال
النووي في شرح المذهب : حديث أبي امامة منكسر لا أصل له . ورواه
الدارقطني عن أبي جهيم ، ورواه الحاكم عن ابن عمر ، غير أن انحاكم
قد سكت عنه ، وقال : لا أعلم أحدا أسنده عن عبيد الله غير علي بن
ظبيان وهو صدوق وقد وثقه يحيى بن سعيد وهشيم وغيرهما وضعفه
النسائي وابن معين وغيرهما ، وهذا الحديث تفرد برفعه علي بن ظبيان
وقد أخرجه أبو داود في قصة طويلة ، فيها « ف ضرب بيديه على الحائط
ومسح بهما وجهه ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه » واسناده
ضعيف ، ورواه أيضا الطحاوي والطيالسي والبيهقي وفيه محمد بن
ثابت والحديث في الصحيحين ليس فيه : « الى المرفقين » أما حديث عمار
بالضربة الواحدة للوجه والكفين فقد ثبت في الصحيحين اذ قال : قال
لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما يكفيك أن تضرب بيدك
الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك » ، ورواه أيضا أحمد
وابن ماجه : قال البيهقي في كتابه « معرفة السنن والآثار » : - قال
الشافعي رضي الله عنه : انما منعنا أن نأخذ برواية عمار في الوجه
والكفين : - أ- لثبوت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه
مسح وجهه وذراعيه » ، ب- وان هذا أشبه بالقرآن ، ج- وحديث
عمار أثبت من حديث « مسح الذراعين » الا أن حديث « الذراعين »
١- جيد بشواهده ، ٢- وموافق لظاهر القرآن ، قال الشافعي : ان
الله أوجب طهارة الاعضاء الاربعة في الوضوء في أول الآية ثم أسقط
منها عضوين في التيمم في آخر الآية ، فبقي العضوان في التيمم على ما
ذكرنا في الوضوء اذ لو اختلفا لبيتهما : وقد أجمع المسلمون على أن =

لا سيما وقد ورد التصريح في حديث عمار(١) في الصحيحين
بالضربة الواحدة(٢) وقد جوزوا الزيادة(٣) وهو واضح وجوز

= الوجه يستوعب في التيمم كالوضوء فكذا اليدان ، ٢- وموافق للقياس
٤- ولأنه أحوط ، قال الخطابي : « الاقتصار على مسح الكفين في حديث
عمار أصح رواية ووجوب مسح الذراعين أشبه بالاصول وأصح في
القياس ، راجع : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٢٦٢/١ ، وشرح المذهب
٢/٢١٠/٢١١/٢١٢ ط : التضامن الاخوي ، وستن الدار قطني
١٧٧/١ والمستدرک للحاكم ١٧٩/١ وصحيح البخاري ٩٦/١ ط :
الشعب وصحيح مسلم ٢٨٠/١ ط : عيسى الباسبي ت : محمد فؤاد
عبد الباقي وستن ابن ماجه ١٨٨-١٨٩ ط : عيسى الباسبي ومسنده
أحمد ٣٦٣/٤ ط : الميمنية بمصر والدراية في تخريج أحاديث الهداية
١/٦٧-٦٨ ط : الفجالة .

(١) هو عمار بن ياسر بن مالك بن كنانة بن قيس بن حصين العنسي نسبة
الى عنس بن مالك بن أدد بن زيد ، وهو مولى لبني مخزوم لان أبا
حذيفة زوج أباه ياسرا أمة له يقال لها : سمية فولدت له عمارا فأعتقه
أبو حذيفة فمن هنا هو مولى لبني مخزوم وهو مع أمه ممن عذب في الله
ثم أعطاهم عمار ما أرادوا بلسانهم واطمان بالايامن قلبه فنزلت فيه
« ألا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان » ، وهاجر الى أرض الحبشة وصلى
القبليتين ، وهو من المهاجرين الاولين ثم شهد يندرا ، والمشاهد كلها
وأبلى ببدر بلاء حسنا ، ثم شهد اليمامة ، فأبلى فيها أيضا ويومئذ
قطعت اذنه ، وقتل مع علي بصفين سنة ٣٧هـ في ربيع الآخر وقيل في
صفر ، وكان عمره نيفا وتسعين أو احدى وتسعين أو ثنتين وتسعين
أو ثلاثا وتسعين . راجع : الاستيعاب في معرفة الاصحاب لابن عبد
النبر ٤٧٦-٤٧٧ وما بعدها والاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر
العسقلاني ٥١٢/٢ والطبقات الكبرى لابن سعد ١٨٩/٣ .

(٢) وقد ذكرنا في الصفحة التي قبل هذه ص ١١٦ حديث عمار مستوفى
مع الاشارة الى صفحات صحيح البخاري ومسلم فارجع اليها .

(٣) وحكى الماوردي وغيره عن ابن سيرين وابن المسيب : أنه لا يجزئه الا
ثلاث ضربات ، ضربة لوجهه وضربة لكفيه وضربة لذراعيه ، والحق
أن الزيادة واجبة ان لم يحصل الاستيعاب ، والا كرهت على ما في
المجموع عن المعاملي والرويانى . راجع : شرح المذهب ٢١٠-٢١١
والنهل المذهب المورود ١٤٩/٣ ط : الاستقامة وتحفة المحتاج لابن حجر
١٥٧/١ وحاشية الجمل على شرح المنهج ٢٢٠/١ ونهاية المحتاج للرملي
٢٢٠/١ وحاشية القليوبي على شرح جلال المحلي ٩١/١ وروضة
الطالبين للنووي ١١٢/١ .

الرافعي النقصان (١) وخالفه النووي (٢) .

فصل

يأتي (٣) - ان شاء الله تعالى - انقسام الفرض بحسب فاعله وذاته ووقته وفعله : في كتاب الجنائز .
فانقسامه بحسب فاعله : الى واجب على العين ، وواجب على الكفاية .

وفرض الكفاية لا يباين فرض العين بالجنس خلافا للمعتزلة ، بل يباينه بالنوع لان كلا منهما لا بد من وقوعه غير أن الاول ، شمل جميع المكلفين ، والثاني كذلك بدليل تأثيم الجميع عند الترك ، لكنه سقط بفعل البعض ، لان المقصود بالواجب على الكفاية تحصيل تلك المصالح (٤) المقصودة ، كاتخاذ الغريق ، وتغسيل الميت ، وتكفينه .

ولما كان فرض الكفاية لا يباين فرض العين بالجنس ويشبه النفل من جهة أنه يسقط عن البعض بفعل الباقيين : اختلف في مسائل منه هل تلتحق بفرض العين أو بالنفل ؟ منها : انه لا يجمع بين فرضين من فروض الاعيان بتيمم واحد (٥)

(١) راجع : الشرح الكبير للرافعي ٢/٢٢٩ .

(٢) راجع : روضة الطالبين للنووي ١/١١٢ وحاشية الجمل ١/٢٢٠ وقال الرملي : فلو جاز النقصان لم يبق للتقييد بالعدد فائدة . راجع :

نهاية المحتاج ١/٢٢٠ وحاشية القليوبي على شرح جلال المحلي ١/٩١ (٣) وعند المصنف : (تأتي) - والصواب ما أثبتناه .

(٤) وعند المصنف : (المصلحة) - والصواب ما أثبتناه بقرينة الامثلة .

(٥) لما روى البيهقي باسناد صحيح عن ابن عمر قال : « يتيمم لكل صلاة وان لم يحدث » قال البيهقي : ولم يعرف له مخالف من الصحابة ، بل روى الأدارقطني عن ابن عباس : « من السنة أن لا يصلي بتيمم واحد الا صلاة واحدة ثم يحدث للثانية تيمما » ، وقول الصحابي : من السنة في حكم المرفوع ، ولانه طهارة ضرورة فتقدر بقدرها ، ولان الوضوء كان يجب لكل فرض فنسخ يوم الخندق فيقي التيمم على الاصل من وجوب الطهر لكل فرض ، والمفهوم قوله صلى الله عليه =

ويجوز ذلك بين نافلتين (١) ، وبين فرض ونفل (٢) .
وهل يجمع بين فرضين على الكفاية كصلاتين على الجنازة ، أو
بينها وبين صلاة مكتوبة ؟

ان تعينت عليه صلاة الجنازة لم يجز ذلك (٣) لان حكمها
حينئذ حكم الفرض على العين من أصله ، وان لم تتعين فقد نص
الشافعي رضي الله عنه : على أنه يجوز ذلك ، ونص على انها لا
تصح على الراحلة ، ولا قاعدا مع القدرة على القيام .
واختلف الاصحاب على طرق (٤) ، والاصح تقرير النصين .
والفرق أن القيام معظم أركانها فلم يجز تركه مع القدرة
بخلاف الجمع بينها وبين غيرها بالتيمم .

= وسلم « أينما أدركتني الصلاة تيممت وصليت » . راجع تحفة المحتاج
لابن حجر الى شرح المنهاج للنووي ١/١٦١ ، ونهاية المحتاج للمرملقي الى
شرح المنهاج للنووي ١/٢٢٧ وشرح المنهج للشيخ ذكرى الانصاري
١/٢٢٦ ، وشرح جلال المحلي على المنهاج ١/٩٤ .
(١) لان النفل لا ينحصر ، فتشدد المشقة باعادة التيمم لها فخفف الشارع
في حكمها كما خفف بترك القيام فيها مع القدرة ، وبترك استقبال
القبلة في السفر . راجع : تحفة ابن حجر ١/١٦٢ ونهاية المحتاج ١/٢٢٨
وشرح المذهب للنووي ٢/٢٩٩ .

(٢) راجع : شرح المذهب للنووي ٢/٢٩٩ .

(٣) يشير المصنف رحمه الله تعالى : الى عدم الخلاف فيما اذا تعينت عليه
مع أن فيها وجهين مشهورين : أ- أصحهما باتفاقهم : ان صلاة
الجنازة كالنافلة وهو المنصوص للشافعي في كتبه المشهورة .

ب- ومقابل الاصح كالفریضة فلا تجمع بينهما وبين مكتوبة ولا بين
صلاتي الجنازة بتيمم واحد وهو قول أبي علي ابن أبي هريرة وأبي
سعيد الاصطخري ، وذكر الداودي : أن الكرابيسي نقله عن الشافعي
فيكون قولاً قديماً ويصير في المسألة قولان . راجع : شرح المذهب ٢/٣٠٠
وتحفة المحتاج ١/١٦٢ ونهاية المحتاج ١/٢٢٩ وشرح جلال المحلي على
منهاج النووي ١/٩٤ وشرح المنهج ١/٢٢٧ .

(٤) واختلفوا على ثلاث طرق أحدها قولان : الاول : يلحق بالفرائض في التيمم
والقيام ، والثاني : يلحق بالنوافل فيهما ، والطريق الثاني : ان
تعينت فكالفرائض في التيمم والقيام والا فكالنوافل فيهما ، والطريق
الثالث تقرير النصين : فلها حكم النفل في التيمم وان تعينت ، ولا يجوز
العود فيها وان لم تتعين : لان القيام معظم أركانها ، وهذا الثالث هو
الصحيح عندهم وهو نحو طريقة العراقيين . راجع : شرح المذهب
٢/٣٠٠ ونهاية المحتاج ١/٢٩٥ ومغني المحتاج ١/١٠٣-١٠٤ .

مسألة (١)

إذا نسخ الوجوب بقي الجواز (٢) .
ومن فروعها :-

١- إذا تيمم للفريضة قبل الوقت (٣) .

٢- وإذا نوى (٤) المحدث أو الجنب بتيممه رفع

(١) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي مع الفروع التابعة لها . راجع :
التمهيد ٢٠-٢٢ .

(٢) والخلاف فيها في مقامين : أ- المقام الاول أن الدليل الدال على الوجوب هل يبقى دالا على الجواز بعد نسخ الوجوب ؟ - قال الجمهور : ان دلالة باقية ، وقال الغزالي : انها غير باقية ويرجع الامر الى ما كان قبل الوجوب .

ب- المقام الثاني في بقاء الجواز فعند الجمهور يبقى الجواز بقطع النظر عما كان قبل الوجوب وعند الامام الغزالي يرجع الامر الى ما كان قبل الوجوب من تحریم ، أو إباحة . راجع : المستصفى ٧٣/١ ، والمنحول للغزالي ١١٩ ، والمحصول للرازي ج ١/٣ ص ٣٤٢ ، وتنقيح الفصول للقرافي ١٤١ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١٧٣/١-١٧٥ ، ونهاية السؤل ٨٠/١-٨١ ، ومعه الإبهاج ٨٠/١ .

(٣) ولا يصح التيمم قبل وقت فعله وهو مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وداود وجمهور العلماء أ- لقوله تعالى : « إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم انخ - سورة المائدة الآية ٦ - وجه الاستدلال بها : أن القيام اليها إنما هو بعد دخول وقتها فخرج الوضوء بالدليل ، وبقي التيمم على ظاهره ، ب- ولقوله صلى الله عليه وسلم : « جعلت لي الارض مسجدا وترابها طهورا ، أينما أدركتني الصلاة تيممت وصليت ج- ولأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت .
راجع : نهاية المحتاج للرملي ٢٣١/١ ، وشرح المنهج للششيخ زكريا الانصاري ٢٢٨/١ ، وشرح جلال المحلي على منهاج النووي ٩٥/١ ، والتمهيد للاسنوي ص ٢٢ وتحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي ١٦٣/١ وشرح المذهب للنووي ٢٤٣/٢ .

(٤) ذكر الامام الاسنوي بعد [المسألة] - إذا نسخ الوجوب بقي الجواز - فرعين وفي دخولهما تحتها نظر : أولا : - أن الوجوب في المسألة ثبت واستقر ثم نسخ ، وأما الوجوب في الفرعين فلم يثبت ولم يستقر .
ثانيا : ولو سلم جدلا أنه في هذين الفرعين كذلك فانهما داخلان =

الحدث (١) ، وسيأتي في الجمعة .

باب العيض

يتعلق بالحيض عشرون حكماً ، ثمانية تترتب عليه ، وهي :

- ١- البلوغ ، ٢- والاغتسال ، ٣- والعدة ، ٤- والاستبراء ،
- ٥- وبراء الرحم ، ٦- وقبول قولها فيه ، ٧- وترك
- طواف (٢) الوداع ، ٨- وسقوط فرض الصلاة (٣) .

= تحت المسألة بناء على المرجوح كما هو واضح من تعبير الاسنوي في التمهيد : - بقليل - في ص ٢٢ ، نعم قد يكون ملحظ المصنف في الفرع الثاني : ان نية رفع الحدث كانت واجبة ثم سقطت بالعذر المبيح للتيمم (١) في رفع التيمم الحدث وجهان : ١- الصحيح منهما أنه لا يرفع الحدث ، ولا قطع جمهور الاصحاب . ٢- والثاني يرفع في حق فريضة واحدة وهو قول أبي العباس ابن سريج ودليل المذهب : ١- حديث عمران بن الحصين في تيمم الجنب وأمر النبي صلى الله عليه وسلم : - له بالاغتسال حين وجد الماء ، ٢- وحديث أبي ذر « الصعيد الطيب وضوء المسلم فإذا وجد الماء فليمسه بشرته ، ٣- وحديث عمرو بن العاص حين تيمم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « صليت بأصحابك وأنت جنب » ؟ وكلها أحاديث صحاح ظاهرة في أن الحدث ما ارتفع ، إذ لو ارتفع لم يحتج الى الاغتسال . ٤- وبطلان التيمم برؤية الماء .

قال امام الحرمين : - وهذا المنقول من ابن سريج ضعيف معدود من الغلطات ، فإذا نوى التيمم رفع الحدث ان قلنا بقول ابن سريج صح ، وان قلنا : بالمذهب فوجهان مشهوران : ١- أصحهما باتفاق الاصحاب لا يصح تيممه ، وبه قطع القاضي أبو الطيب وجماعات ، ٢- والثاني يصح لان نية رفع الحدث تستلزم استباحة الصلاة ونقله ابن خيران قولاً وهو غريب ضعيف ، ولو تيمم الجنب بنية رفع الجنابة فكمحدث نوى رفع الحدث . راجع : شرح المذهب ٢/٢٢٠ والتمهيد للاسنوي ص ٢٢ وتحفة المحتاج ١/١٥٤ وحاشية سليمان الجمل على شرح المنهج ١/٢١٧-٢١٨ ، ونهاية المحتاج للرملي ١/٢١٦-٢١٧ .

(٢) أجمع أصحابنا على أنه لا يصح من الحائض طواف مفروض ولا تطوع لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : « اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي » رواه البخاري ومسلم ولأنه يقتصر الى الطهارة ولا تصح منها الطهارة ، راجع : شرح المذهب ٢/٣٥٦ .

(٣) لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : « كنا نحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نقضي ولا نؤمر بالقضاء » رواه البخاري ومسلم ، راجع : شرح المذهب ٢/٣٥٠ .

وتسعة تحرم عليها بسببه وهي: ١- الصلاة (١)، ٢- وسجدة (٢)،
 ٣- وسجدة الشكر، ٤- والصوم (٣)، ٥- والاعتكاف،
 ٦- والدخول في المسجد (٤)، ٧- وقراءة القرآن (٥)، ٨- وكتابته،
 ٩- ومسه (٦) وثلاثة تحرم على الزوج بسببه، وهي: ١- الطلاق (٧)،

(١) لقوله صلى الله عليه وسلم: « إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة » رواه البخاري ومسلم، راجع: شرح المذهب ٣٥٠/٢ .

(٢) قال أصحابنا: وفي معنى الصلاة سجود التلاوة والشكر فيحرمان على الحائض والنفساء لما تحرم عليها صلاة الجنائز لان الطهارة شرط، راجع: شرح المذهب ٣٥٣/٢ .

(٣) لما روي عن عائشة رضي الله عنها، قالت: « كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة » رواه مسلم وغيره، وفي رواية أبي داود وأترمذي والنسائي « كنا نحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأمرنا بقضاء الصوم ولا يأمرنا بقضاء الصلاة » فدل على «أنهن كن يفطرن» ، راجع: شرح المذهب ٣٥٤/٢ .

(٤) لقونه صلى الله عليه وسلم « لا أحل المسجد لجنب ولا لحائض » ، قال أصحابنا: - ان خافت تلويثه لعدم الاستيثاق بالشدد أو لقلبة الدم حرم العبور بلا خلاف ، وإن أمنت ذلك فوجهان الصحيح منهما جوازه وهو قول ابن سريج وأبي إسحاق المروزي وبه قطع الشيرازي وكثيرون وصححه جمهور الباقيين . راجع: شرح المذهب ٣٥٧/٢-٣٥٨ فتعبير المصنف بالدخول يحمل على ما اذا خافت تلويثه المسجد والا فالدخول بغير مكث جائز .

(٥) لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: « لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن » رواه الترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم ، وهو حديث ضعيف ضعفه البخاري والبيهقي وغيرهما لكنه له متابعات تجبر ضعفه بل حسنه المنذري ، راجع: شرح المذهب ١٥٥/٢ ونهاية المحتاج ١٥٨/١ وتحفة المحتاج ١١٥/١ .

(٦) لقوله تعالى: « لا يمسه الا المطهرون » - سورة الواقعة الآية ٧٩ - قال النووي: يحرم على الحائض والنفساء: مس المصحف وحمله ، وكل هذا متفق عليه عندنا ، راجع: شرح المذهب ٣٥٧/٢-٣٥٨ .

(٧) وانما حرم الطلاق في الحيض - ان كان بلا موهض صادر منها - لتضررها بطول العدة ، اذ بقية دمها لا تحسب منها ، ومن ثم لا يحرم في حيض حامل عدتها بالوضع . راجع: اعانة الطالبين ٤/ص ٣ ، وجمال الدين المحلي على المنهاج ١/١٠٠ ونهاية المحتاج ٢٤٤/١ وتحفة المحتاج ١٧٢/١ وشرح المنهج ٢٤١/١ .

٢- والوطء (١) ، ٣- والمباشرة بين السرة والركبة (٢) .

فصل (٣)

قد يتجاذب الفرع أصلان متعارضان ، فيعمل بهما في أن يعطي من كل أصل منهما حكمه ، وقد يكون ذلك أيضا بالنسبة الى تعارض (٤) أصليين بمعنى (٥) الاستصحاب ، وقد يجيء

(١) ويحرم وطء الحائض في الفرج نقوله تعالى : « ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فاتوهن من حيث أمركم الله » من سورة البقرة الآية ٢٢٢ - ولقوله صلى الله عليه وسلم : « اصنعوا كل شيء الا النكاح » رواه مسلم ، أجمع المسلمون على تحريم وطء الحائض للآية تكريمية والاحاديث الصحيحة . راجع : شرح المذهب ٣٥٩/٢ او ٣٦٢ وتحفة المحتاج ١٧٠-١٧١ ونهاية المحتاج ٢٤٢/١ وشرح جلال المحلي ١٠٠/١ ومعه حاشية القليوبي ١٠٠ وشرح المنهج مع حاشية سليمان الجمل ٢٤٠/١ .

(٢) في مباشرة الحائض بين السرة والركبة ثلاثة أوجه ، أصحها عند جمهور الاصحاب أنها حرام وهو المنصوص للشافعي رضي الله عنه في الام وفي البويطي ، وأحكام القرآن واحتجوا له بقوله تعالى : « فاعتزلوا النساء في الحيض » من سورة البقرة الآية ٢٢٢ - ولأن ذلك حريم للفرج ومن يرعى حول الحمى يوشك أن يخاطب الحمى ، وحديث أنس « اصنعوا كل شيء الا النكاح » محمول على القبلة واللمس للوجه واليد ونحو ذلك ، الوجه الثاني أنها ليست بحرام وهو قول أبي اسحق المروزي واختاره صاحب الحاوي وهو الاقوى من حيث الدليل ، لحديث أنس رضي الله عنه المذكور آنفا ، فإنه صريح في الاباحة ، الوجه الثالث : ان وثق المباشر - تحت الازار - بضبط نفسه عن انفرج لضعف شهوة أو شدة ورع جازت والا فلا وهو تفصيل حسن . راجع : شرح المذهب للنووي ٣٦٣-٣٦٤ وشرح المنهج ٢٤٠-٢٤١ وتحفة المحتاج ١٧٠-١٧١ ، ونهاية المحتاج للرملي ٢٤٢-٢٤٣ ، وشرح جلال المحلي مع حاشية القليوبي ١٠٠/١ .

(٣) هذا الفصل ذكره الحافظ الملائي في (المجموع المذهب) ج ٢/رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٤) ليس المراد يتعارض الاصلين تقابلهما على وزن واحد في الترجيح فان هذا كلام متناقض ، بل المراد التعارض بحيث يتخيل الناظر في ابتداء نظره تساويهما ، فاذا حقق فكره رجح ، ثم تارة يجزم بأحد الاصلين وتارة يجري الخلاف ، ويرجح بما عضده من ظاهر أو غيره . راجع : الاشباه للسيوطي ٦٨ .

(٥) يعني ان اضافة التعارض الى الاصلين على تقدير مضاف أي تعارض استصحاب الاصلين .

ذلك أيضا « في اللوازم » (١) فيختلف الحكم بسببهما في الملزومات
ويعطي من كل منهما شيئا *
وبيان ذلك بصور :-

١- منها : الدم (٢) الذي تراه الحامل على أدوار الحيض ،
الصحيح : أنه حيض (٣) يترتب عليه ما يترتب على الحائض
من الحرمة وغير ذلك من لوازم الحيض ولا تنقضي به
العدة (٤) * إذا كان عليها عدة واحدة (٥) ، وحملها
لصاحب العدة ، وحاضت أدوارا فلا يحتسب شيء من
الاطهار (٦) المتخللة قرءا *

أما إذا كان الحمل بحيث لا تنقضي به العدة - كما إذا
تزوجها حاملا من الزنا ، ثم دخل بها ، ثم طلقها ، وهي ترى
الدم على الأدوار ، وقلنا بالأصح :- أن ذلك حيض - ففي
انقضاء العدة به (٧) وجهان مشهوران *

(١) وعند المصنف : (اللزوم) والصواب ما أثبتناه * راجع : قواعد
انعلائي ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ *

(٢) الاصلان في هذا الفرع : ١- الاصل الاصيل الطهارة ، ٢- الاصل
الطارئ الحيض ، فالاصل الاول يجعل دم الحامل غير حيض ، والثاني
يجعله حيضا *

(٣) قال صاحب الحاوي والمتولي والبغوي وغيرهم : الجديد أنه حيض ،
والقديم ليس بحيض ، واتفق الاصحاب على أن الصحيح : أنه حيض
راجع : شرح المذهب ٢ / ٣٨٤ *

(٤) كذا قاله أصحابنا في هذا الباب ، ونقل الغزالي والمتولي وغيرهما :
الاتفاق على هذا * راجع : شرح المذهب ٢ / ٣٨٥ *

(٥) فلو كان عليها عدتان : بأن طلقها وهي حامل ثم وطئها بشبهة فوجبت
العدة بالشبهة ، فان قلنا لا تتداخل العدتان كانت ممتدة عن الطلاق
فلو حاضت على الحمل فالأصح يحسب أطهارها في الحمل عن عدة
الشبهة ، فبلى هذا يكون حيض الحامل مؤثرا في انقضاء العدة * راجع :
شرح المذهب ٢ / ٣٨٥-٣٨٦ *

(٦) وعند المصنف : « الأدوار » والصواب ما أثبتناه * راجع : شرح
المذهب ٢ / ٣٨٥ *

(٧) التضمير يعود الى الدم أثناء الحمل : أي بالدم الذي تراه الحامل *

٢- ومنها : اذا شك : هل الخارج منه مني أو مذي ؟ وتقدم

في الفصل (١) .

٣- ومنها : المستحاضة المتحيرة على الصحيح من الأمر بالاحتياط

حيث تجعل في الصلاة طاهرا وفي الوطء حائضا (٢) .

كتاب الصلاة

مسألة (٣)

الفرق بين الوضع والاستعمال والحمل

فالوضع : هو جعل اللفظ دليلا على المعنى .

والاستعمال : هو اطلاق اللفظ وارادة المعنى وهو من

صفات المتكلم .

والحمل : اعتقاد السامع مراد المتكلم ، أو ما اشتمل

على مراده (٤) .

١- فاذا امتنع الجمع بين مدلولي المشترك لم يجوز استعماله

فيهما معا .

٢- واذا لم يمتنع ذلك ، فهل يجوز استعماله فيهما ؟ فيه

مذهبان (٥) :-

(١) في ص ٩٦ .

(٢) راجع : شرح جلال المحلي على منهاج النووي ١٠٦/١ ، وتحفة المحتاج

١٨٠/١٧٩/١ ، ونهاية المحتاج ٢٥٦/٢٥٥/١ ، وشرح المنهج

٢٥٣/٢٥٢/١ ، وشرح المذهب ٤٤٣/٤٣٧/٢ .

(٣) هذه المسألة ذكرها الاستنوي مع الفروع التابعة لها . راجع : التمهيد

٤٤-٤٣-٤٢ .

(٤) وهذا من صفات السامع . راجع : التمهيد ٤٢ .

(٥) اختلف العلماء في هذه المسألة على مذاهب : ١- المذهب الاول : انه

يصح اطلاق المشترك المفرد على معنيين أو معانيهما معا ، بأن يراد

المعنيان أو المعاني في وقت واحد من متكلم واحد اطلاقا مجازيا ، لانه

لم يوضع لهما معا ، وانما وضع لكل منهما من غير نظر الى الآخر . =

الصحيح - وهو الذي ذهب اليه الشافعي رضي الله عنه
واختاره ابن (١) الحاجب (٢) - يجوز .
واختار الامام فخر الدين : انه لا يجوز (٣) وتوقف الآمدي (٤)
اذا علمت ذلك، فهل يجب حمل اللفظ الصالح للمعنيين عليهما
معا اذا لم تقم قرينة على شيء ؟ فيه مذهبان :-

= ٢- المذهب الثاني : انه يصح اطلاقه على ما ذكر اطلاقا حقيقيا نظرا
لوضعه لكل منهما ، ثم ذهب بعض القائلين بهذا المذهب الى أن المشترك
ظاهر في معنييه عند التجرد عن القرينة ، فيحمل عليهما ، وذهب
البعض الآخر الى انه مجمل فيهما ، ولكن يحمل عليهما احتياطا .
٣- المذهب الثالث : انه يصح أن يراد بالمشارك معنياه أو معانيه
عقلا لا لغة .

٤- المذهب الرابع : يفصل بين النفي والاثبات فيجوز في النفي ويمنع
في الاثبات ، وعليه فلو قال القائل : لا عين عندي ، جاز أن يراد من
العين : الباصرة ، والذهب ، بخلاف ما لو قال : عندي عين ، فلا
يجوز أن يراد به الامعنى واحد ومحل هذا الخلاف حيث أمكن الجمع بين
معاني المشترك ، أما اذا تعذر الجمع فالكل متفقون على المنع . راجع :
المحصول ج ١ / ق ٢ / ص ٣٧١ ، ونهاية السؤل ١ / ١٦٩ ومعه الإيهام ١٦٦
وجمع الجوامع بشرح الجلال ١ / ٢٩٤ وما بعدها ومعه حاشية البناني
وحاشية المطار ١ / ٣٨٤ ، والآمدي ٢ / ٢٢٢ ، والتمهيد للآمدي ٤٣
(١) راجع : مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ١ / ٢٢٨ ط : حسن حلمي
١٣٠٧ هـ .

(٢) هو العلامة جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس
الكردي ، الاسناني وهي بلدة صغيرة بالصعيد الأعلى بمصر ولد بأسنا
في أواخر سنة ٥٧٠ هـ وكان أبوه حاجبا للامير عز الدين الصلاحي ،
فعرّف به وانتقل الى دمشق ودرس في زاوية المالكية والتزم له الدروس
وتبحر في العلوم وكان الاغلب عليه علم العربية ، وصنف مختصرا
في مذهبه ومقدمة وجيزة في النحو ، سماها الكافية ، واخرى مثلها
في التصريف سماها الشافية ، وشرح المقدمتين و « منتهى السؤل والامل
في علمي الاصول والجدل » و « جامع الامهات » في فقه المالكية ، وغيرها
وتوفي ضحى نهار الخميس سادس عشر شوال في الاسكندرية سنة
٦٤٦ هـ ، ودفن خارج باب البحر بقرية الشيخ صالح ابن أبي شامة .
راجع : الاعلام للزركلي ٤ / ٣٧٤ ، والعبر في خبر من غبر للذهبي
١٨٩ / ٥ وشذرات الذهب لابن العماد ٥ / ٢٣٤ .

(٣) قال الامام فخر الدين : فمنهم من منع منه لأمر يرجع الى القصد، ومنهم
من منع منه لأمر يرجع الى الوضع وهو المختار . راجع : المحصول ١ / ١٨٩
(٤) فلم يختر شيئا . راجع : التمهيد ٤٣ ، والاحكام للآمدي ٢ / ٢٢٢ .

١- مذهب الشافعي : انه يجب (١) احتياطاً في تحصيل مراد المتكلم ، لأننا ان لم نحصل على واحد منهما لزم التعميل ، أو حملناه على واحد لزم الترجيح بلا مرجح ، وفي البرهان (٢) لامام الحرمين : ان الشافعي : يوجب حمل اللفظ على حقيقته ومجازه أيضا .

قال : ولقد اشتهد نكير القاضي (٣) على القائل به . ومن فروعها :- أن الشفق يطلق على الاحمر والاصفر (٤)

(١) لم يذكر المصنف تبعاً للاستنوي مقابل هذا المذهب ، وقد بيناه نحن في هـ ص ١٢٥ ضمن أصل الخلافية في استعمال المشترك في معنييه .

(٢) هو كتاب جليل في أصول الفقه للامام أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني النيسابوري المعروف بامام الحرمين ، الشافعي المتوفى سنة ٤٧٨ هـ . راجع : كشف الظنون ١/٢٤٢ ، وقد حقق القسم الثاني من البرهان محمد حسني عبد الحكيم المصري لنيل شهادة الدكتوراه وقد راجعت النسخة المصورة من مكتبة السليمانية باستانبول تحت رقم ١٣٢١ مر في ص ٧٧ ويأتي تحقيقه في كتاب الوقف .

(٣) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلاني ، البصري ، المتكلم المشهور ، والباقلاني منسوب الى الباقلي وبيعه ، وفيه لفتان : ١- تشديد اللام مع قصر الالف ، ٢- تخفيف اللام مع المد ، وهي نسبة شاذة لاجل زيادة النون فيها وقد أنكره الحريري وقال : من قصر قال: باقلي ، ومن مد قال في النسب: باقلاوي وباقلاني بالابدل وعدمه . كان الباقلاني من كبار فقهاء المالكية ، حجة في علم الاصول والحديث متكلماً على مذهب أهل السنة وطريقة الاشعري ، نشأ بالبصرة ، وسكن بغداد ، واشتغل بالتأليف والكتابة ، وله مناظرات كثيرة ، ومن مصنفاته : « اعجاز القرآن » و « الانتصار » و « كشف الاسرار الباطنية » و « الملل والنحل » و « مناقب الأئمة » و « المقدمات في أصول الديانات » و « المقنع » في أصول الفقه . توفي سنة ٤٠٣ هـ انظر ترجمته في : مرآة الجنان ٦/٣ ، ووفيات الاعيان لابن خلكان ٢٦٩/٤ ، وهدية العارفين ٥٩/٦ ، وشذرات الذهب لابن العماد ٣/١٦٨ وتبيين كذب المفتري ٥٦/٢١٧ وروضات الجنات ٧/٣٤٣-٣٤٦ والانساب للسمعاني الورقة ٦١/٦٢ .

(٤) التحقيق اللغوي في معنى الشفق : هو أن المعروف عند العرب ان الشفق : « الحمرة » وذلك مشهور في شعرهم ونثرهم ، ويدل عليه أيضاً نقل أئمة اللغة ، قال الازهري : الشفق عند العرب : الحمرة ، قال الفراء : سمعت بعض العرب يقول : عليه ثوب مصبوغ كأنه الشفق ، =

وقد ورد : انه عليه الصلاة والسلام : « صلى العشاء حين غاب الشفق » (١) فان (٢) كان الشفق مشتركا فيحمل عليهما حتى لا يدخل الا بالثاني ، وان كان متواطئا (٣) فقد دخلت عليه «ال» وهي للعموم عندنا فلا بد منه الا ان يقال : صدنا عن ذلك كله : مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام .

= وكان أحمر ، قال الخليل : الشفق : الحمرة التي من غروب الشمس الى وقت العشاء الآخرة ، وقال ابن دريد : الشفق : الحمرة ، وقال الزبيدي في مختصر العين : الشفق : الحمرة بعد غروب الشمس ، وقال الجوهري : الشفق : بقية ضوء الشمس وحمرتها في أول الليل الى قريب من العتمة ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه : انه البياض ، وبه قال أبو حنيفة ، وعن أبي حنيفة قول متأخر : انه الحمرة ، فهذا كلام أئمة اللغة ، وكذا عن جماعة من الصحابة والتابعين ، أما الصفرة التي بعد الحمرة وقبل البياض ، فاختلف كلام الاصحاب فيها ، فقال الفزالي في الوسيط : الشفق : الحمرة دون الصفرة والبياض ، وقال امام الحرمين والفزالي في البسيط : يدخل وقت العشاء بزوال الحمرة والصفرة فتبين من هذا التحقيق في معنى الشفق لغويا مع بيان اختلاف الاصحاب فيه : ان الشفق هي الحمرة على التراجع ، واطلاقه على الحمرة والصفرة مرجوح ، فالفرع داخل تحت المسألة بناء على المرجوح راجع : شرح المذهب ٣/٣٨-٤٣ ، والمصباح المنير ١/٣٤٠ ، ٣٤١ ، ونيل الاوطار للشموكاني ٩/٢ ، ونهاية المحتاج ١/٢٧١-٢٧٣ ، وتحفة المحتاج ١/١٨٦-١٨٧-١٨٨ وشرح المنهج ١/٢٧٠ ومعه حاشية الجمل ٢٧٢/١ وشرح جلال المحلي ١/١١٣-١١٤ .

(١) رواه البيهقي بهذا اللفظ ١/٣٦٩ واحمد عن ابن عباس ٥/٣٤ ت : أحمد محمد شاكر وابو داود عن ابن عباس ١/٩٣ ط مصطفى البابي والترمذي ١/٢٧٩ ط : مصطفى البابي ، وروى مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه بلفظ « العشاء اذا غاب الشفق » ١/٧ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي ، والنسائي ٩٢ ط : الهند ، وشرح مناني الآثار للطحاوي ١/١٤٧ ط : الانوار المحمدية .

(٢) وعند المصنف : فاذا - وفي الاصل المنقول عنه « فان » كما أثبتناه . راجع : التمهيد ص ٤٤ .

(٣) المتواطئ لغة : المتوافق وفي الاصطلاح هو الكلبي الذي استوت أفراده - خارجية أو ذهنية - في معناه وذلك كالانسان ، فانه كلي وقد استوت أفراده الخارجية كزيد وعمر وغيرهما في معناه وهو الحيوانية والناطقة راجع : المنطق الوافي تأليف حسن حنبل ١/٤٢ ط : دار الكتاب العربي بمصر

« وقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق » (١) فان الثور بالشاء
المثلثة المفتوحة : هو الثوران ، وروي بالفاء (٢) أيضا وهو
بمعناه ، وهما يدلان على أن المراد هو الاحمر .

مسألة (٣)

إذا ظن المكلف انه لا يعيش الى آخر وقت العبادة الموسعة
تضيقت العبادة عليه (٤) ، ولا يجوز اخراجها عن الوقت الذي
غلب على ظنه انه لا يبقى بعده ، لان التكليف في الفروع دائر
مع الظن ، وقد استفدنا من هذا التعليل : ان ذكر الموت وقع
على سبيل المثال (٥) ، وان الضابط في ذلك هو ظن الاخراج عن
وقته بأي سبب كان .

ومن فروعها : ان تعتاد المرأة طرو الحيض عليها في أثناء
الوقت من يوم معين فان الفرض يتضييق عليها (٦) .

(١) رواه النسائي ٩٢ عن قتادة ط : الهند بشرح زهر الربى ، وصحيح
مسلم ٤٢٧/١ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي ،
وراجع : شرح المذهب للنووي ٣/٣٦ .

(٢) وهي رواية أبي داود - راجع : عون المعبود ٦٧/٢-٦٨ وشرح مسلم
للنووي ٥/١١٢ .

(٣) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع الفرع التابع لها . راجع : التمهيد
ص ١٠ ، وراجع : الحاصل تأليف تاج الدين الارموي ٢٨/١ ت :
عبد السلام محمود وانظر المحصول للامام الرازي ج ١/١ ص ١٤٨ .

(٤) كان لزمه قود فطالبه ولي الدم باستيفائه فأمر الامام بقتله تعين
عليه في أول الوقت ، فيمضى بتأخيرها ، لان الوقت تضييق عليه في ظنه .
راجع : حاشية الجمل على شرح المنهج ١/٢٦٤ .

(٥) وهل يلحق بالموت نحو الجنون : فيه نظر والاقرب اللاحاق ، قال ابن
القاسم : ثم رأيت الاسنوي ذكر عنه ما يؤيد ذلك . راجع : حاشية
ابن القاسم العبادي على تحفة ابن حجر ١/١٩٤ .

(٦) كما نبه عليه امام الحرمين في الكلام على مبادرة المستحاضة . راجع :
التمهيد ص ١٠ .

مسألة (١)

ذهب الشافعي وجمهور أصحابه : الى أن مفهوم الصفة (٢) والشرط (٣) حجة أي يدلان على نفي الحكم عند انتفاء (٤) الصفة والشرط وانما يكونان حجة اذا

(١) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع الفرع التابع لها . راجع : التمهيد ٦٦-٦٧-٦٨ .

(٢) اختلفوا في مفهوم الصفة هل هو حجة أو لا ؟ على ثلاثة مذاهب : المذهب الاول : حجة عند الشافعي ومالك وأحمد والاشعري وجماعة من الفقهاء ، والمتكلمين وجماعة من أهل العربية واختاره الامام فخر الدين في المعالم . المذهب الثاني : انه ليس بحجة عند أبي حنيفة وأصحابه والقاضي أبي بكر وابن سريج والقفال الشافعي وجماعة المعتزلة وهو المختار عند الأمدى . المذهب الثالث : التفصيل وهو عند أبي عبدالله البصري من المعتزلة ، وقال : الخطاب المتعلق بالصفة دال على النفي عما عداها في احدى احوال ثلاث وهي : أ- أن يكون الخطاب قد ورد للبيان كما في قوله صلى الله عليه وسلم : « في الغنم السائمة زكاة » . ب- أو ورد للتعليم ، كما في خبر (التحالف عند التخالف والسلعة قائمة) . ج- أو يكون ما عدا الصفة داخلا تحتها كالحكم بالشاهدين فانه يدل على نفيه عن الشاهد الواحد لدخوله في الشاهدين ولا يدل على النفي فيما سوى ذلك والمختار عند الامام فخر الدين في المحصول ١/ق٢ ص ٢٣٠ والمنتخب : انه ليس بحجة . راجع : الأمدى ٨٣/٨٢/٦٨/٣ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٣١٢/٢، والتمهيد للاسنوي ٦٦ .

(٣) مفهوم الشرط حجة عند الشافعي وابن سريج والمهراسي من أصحابه والكرخي وأبي الحسين البصري ، وذهب القاضي أبو بكر والقاضي عبد الجبار وأبو عبدالله البصري : الى أن الحكم لا يكون على العدم عند عدم الشرط ، وما ذهب اليه القاضي أبو بكر هو الصحيح عند الامام الغزالي ، فقد قال : في المستصفى ٢/٢٠٥ : والذي ذهب اليه القاضي من انكاره هو الصحيح عندنا وهو المختار عند الأمدى فقد جاء في الاحكام ٨٣/٣ أن الحكم لا يكون على العدم عند عدم الشرط ، وهو المختار . ومحل الخلاف هنا دلالة أداة الشرط على انتفاء المشروط عند انتفاء الشرط . راجع : نهاية السؤل ١/٢٤١ ومعه الابهاج ٢٤٠ وارشاد الفحول ١٥٩ .

(٤) وعند المصنف : (عند ابتداء) وهو خطأ من الناسخ والصواب ما أثبتناه راجع : التمهيد ٦٦ .

لم (١) يظهر للتقييد فائدة غير نفي الحكم ، فان ظهر له فائدة أخرى فلا يدل على النفي .
فمن الفائدة :

١- أن يكون العاري عن تلك الصفة أولى بالحكم من المتصف بها .

٢- أو يكون جوابا : لسائل مثلا عن سائمة الغنم : هل فيها زكاة ؟ فقال : « في سائمة الغنم الزكاة » (٢) فلا يدل على النفي لان ذكر السوم (٣) والحالة هذه : لطريقة كلام السائل .

٣- أو يكون السوم هو الغالب ، فان ذكره انما هو لأجل غلبة حضوره في ذهنه .

ومن فروعها : ان قوله صلى الله عليه وسلم : « من (؛) نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها وان أشعر تقييده : ان

(١) هذا بيان لمحل النزاع في هذه المسألة . راجع : نهاية السؤل ٢٣٧/١
ومعه الإلهاج ٢٣٥ .

(٢) قد كثر ذكره في كتب الاصول للاستدلال به على حجية مفهوم الصفة وهو في الواقع معنى لفظ ورد في حديث أنس رضي الله عنه المتضمن أحكام الصدقة والذي كتبه أبو بكر رضي الله عنه وهو ٠٠٠٠ وفي صدقة الغنم في سائمتها أربعين الى عشرين ومائة شاة ٠٠٠٠٠٠٠٠ وورد في رواية أبي داود بلفظ : « في سائمة الغنم اذا كانت أربعين » وفي السنن الكبرى للبيهقي بلفظ « وصدقة الغنم في سائمتها » وكذلك في الدارمي والموطأ نقلًا عن كتاب عمر رضي الله عنه ، قال ابن الصلاح : احسب أن قول الفقهاء والاصوليين : « في سائمة الغنم الزكاة » اختصار من كتاب أبي بكر - راجع : البيهقي ١٠٠/٤ والدارمي ٣٢٠/١ ، والموطأ ٢٦٠/١ وسنن أبي داود ٣٦١/١ ط : مصطفى البابي وتلخيص الجبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ١٧٥/١

(٣) سمات الماشية سوما : رعت بنفسها ، ويتعدى بالهمزة فيقال: أسامها راعيها ، قال ابن خالويه : ولم يستعمل اسم المفعول من الرياحي ، بل جعل نسيا منسيا ، ويقال : أسامها فهي سائمة والجمع سوائم .
راجع : المصباح المنير ١/ ٣١٨ .

(٤) عن أبي بكرة قال : قال رسول الله عليه وسلم : « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها رواه البزار ورجاله موثقون . راجع : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١/ ٣٢٢ ط : مكتبة القدسي وكذلك في الترمذي ١/ ٣٣٤ ت : أحمد محمد شاكر ط : مصطفى الحلبي =

التارك عمدا لا يقضي ، الا (١) أن هذا التقييد لا مفهوم له ،
 لان القضاء اذا وجب على المذنب فغيره بطريق (٢) الاولى ، وخالف
 جماعة فقالوا : لا يقضي تغليظا عليه ، قالوا : وليس وجوب
 القضاء من باب المعاقبة حتى يقال : يجب على غيره بطريق
 الاولى ، لان تأهيل الشخص للعبادة من باب اصطفاؤه وتقريبه ،
 فان الملوك لا ترتضي كل أحد لخدمتها ، ومال
 الشيخ عز الدين في القواعد (٣) (٤) والتاج (٥)

= ورواه ابن ماجه ٢٢٨/١ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى
 البابي ، والنسائي ١٠٥ ط : الهند ، وورد في البخاري عن أنس
 عن النبي صلى الله عليه وسلم (من نسي صلاة فليصل اذا ذكرها
 لا كفارة لها الا ذلك) ١٥٥/١ ط : الشعب ولفظ مسلم (من نسي
 الصلاة فليصلها اذا ذكرها) ، وفي رواية أخرى لمسلم عن أنس بن
 مالك (من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها اذا ذكرها)
 ٤٧٧/١ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي .
 (١) وعند المصنف (لان هذا) بدل (الا ان هذا) والصواب ما أثبتناه .
 راجع : التمهيد ٦٨ .

(٢) هذا من اضافة الموصوف الى الصفة وهي سائفة عربية .
 (٣) وهي في فروع الشافعية للشيخ عز الدين بن عبد السلام الشافعي
 الشامي المتوفى سنة ٦٦٠ هـ ، وليس لأحد مثله ، وكثير منها مأخوذ من
 شعب الايمان للحليمي وهي المسماة بالقواعد الكبرى ، وله « القواعد
 الصغرى » في الفروع أيضا ، أول الصغرى : الحمد لله الذي خلق الانس
 والجان ليكلفهم ١٠٠٠ الخ . راجع : كشف الظنون ١٣٥٩/٢ - ١٣٦٠
 والذي بأيدينا : القواعد الصغرى ط : الحسينية بمصر ١٣٥٣ هـ .
 (٤) راجع : قواعد العز ٢/ص ٦ ط : الحسينية .

(٥) هو تاج الدين الفركاح فقيه الشام ، شيخ الاسلام ابو محمد عبد الرحمن
 ابن ابراهيم بن سباع الفزاري ، الدمشقي الشافعي ، ولد سنة ٦٢٤ هـ ،
 وتفقه على ابن الصلاح وابن عبد السلام وكتب على الفتاوى وله ثلاثون سنة
 من العمر ، وعنده من الكرم المفرط ، وحسن العشرة ، وكثرة الصبر ،
 والاحتمال ، وعدم الرغبة في التكثر من الدنيا ، وانتهت اليه رئاسة المذهب
 في الدنيا وتوفي سنة ٦٩٠ هـ ومن تصانيفه : « الاقليد لدر التقليد » شرحا
 على التنبيه وشرح « الورقات » لامام الحرمين في اصول الفقه ، وشرح من
 التمييز قطعة ، وله على وجيز الغزالي مجلدات . راجع طبقات الشافعية
 الكبرى لابن السبكي ١٦٣/٨ ، والمير في خبر من غير للذهبي ٣٦٧/٥
 وشذرات الذهب لابن العماد ٤١٣/٥ ، وكشف الظنون ١٣٧/١ وطبقات
 الشافعية للاسنوي ٢٨٧/٢ والاعلام للزركلي ٦٤/٤ .

الفركاح (١) في شرح (٢) التنبيه الى هذا البحث وقوياه .
قال الاسنوي: - ثم ظفرت بحكايته وجها في المذهب لابن (٣)
بنت الشافعي كذا رأيته في باب سجود السهو من
شرح (٤) الوسيط لابن (٥) الاستاذ نقلا عن

- (١) مأخوذ من الفركحة : « تباعد الاليتين » ولقب تاج الدين بالفركاح
لاعوجاج في رجليه . راجع : هامش طبقات الشافعية للاسنوي ٦٠٩/٢ .
(٢) شرح التنبيه : تأليف تاج الدين الفركاح المذكور ، وسماه الاقليد لدر
التقليد ، وقف قبل وصوله الى كتاب النكاح ولم يكمله وشرح ولده
برهان الدين المتوفى ٧٢٩هـ ، وهي تعليقة حافلة ، قال الاسنوي :
انه كبير الحجم ، قليل الفائدة بالنسبة الى حجه كانه حاطب ليل جمع
فيه بين الفث والسمن . راجع : كشف الظنون ٤٨٩/١ ولم يتطرق
اليه فهرس دار الكتب المصرية . وانظر طبقات الشافعية للاسنوي ٢٨٠/٢
(٣) هو أحمد بن محمد بن عبدالله بن محمد بن العباس بن عثمان بن شافع
الامام أبو محمد ، ويقال: أبو عبدالرحمن، المعروف بابن بنت الشافعي
فهو سبطه وابن ابن عمه ، كان أبوه من فقهاء أصحاب الشافعي ، وله
مناظرات مع المزني فتزوج بابنة الشافعي : زينب ، فأولدها أحمد
المذكور فتفقه بأبيه ، وروى الكثير عنه ، عن الشافعي ، وكان مبرزاً
لم يكن في آل شافع بعد الشافعي مثله ، سرت اليه بركة جده . راجع :
طبقات السبكي ١٨٦/٢ ، وتهذيب الاسماء واللغات ٧٨٥/١ ،
وطبقات الشافعية للاسنوي ٧٨/٢ .

(٤) الوسيط في فروع الشافعية للامام الغزالي وقد اعتنى به العلماء فشرحه
كثيرون ، منها : شرح الوسيط لابن الاستاذ المتوفى سنة ٧٢١هـ في أربعة
مجلدات . راجع : كشف الظنون ٢٠٠٨/٢ ، وطبقات الشافعية للاسنوي
مع هامشه ١٤٤/١ ، غير ان الاسنوي يقول في طبقاته : ان ابن الاستاذ
شرح الوسيط في نحو عشرة مجلدات ، ووقفت عليه ، انتهى ، ولكن
كشف الظنون يقول : شرح الوسيط في أربعة مجلدات ، ولعل يحمل
هذا الاختلاف على الشرح الكبير ، والصغير والله أعلم .

(٥) هو القاضي كمال الدين أحمد بن القاضي زين الدين عبدالله بن عبد
الرحمن الاسدي الحلبي المعروف بابن الاستاذ ، ويعرفون أيضا
بأولاد علوان ، ولد سنة ٦١١هـ ، كان عالما ، فقيها ، محدثا ، جوادا
متواضعا ، أصيلا في العلم والقضاء والرئاسة والوجاهة ، ومن تصانيفه:
« شرح الوسيط » للامام الغزالي في نحو عشرة مجلدات وله « حواشي
على فتاوى ابن الصلاح » ، توفي منتصف شوال سنة ٦٦٢هـ . راجع :
طبقات الشافعية للاسنوي ١٤٤/١ والنجوم الزاهرة للاتاكي ٢١٤/٧
وحسن المحاضرة للسيوطي ٢٣٣/١ وشذرات الذهب ٣٠٨/٥ ، وهدية
المعارفين ٩٦/٥ وكشف الظنون ٢٠٠٨/٢ .

التجريد (١) لابن كج (٢) عنه *

مسألة (٣)

إذا كان بين الدليلين عموم وخصوص من وجه ، وهما :-
اللذان يجتمعان في صورة ، وينفرد كل منهما عن الآخر في
صورة ، كالحیوان والابيض فيطلب الترجيح بينهما (٤) لانه
ليس تقديم خصوص أحدهما على عموم الآخر بأولى من العكس:
فان الخصوص يقتضي الرجحان ، وقد ثبت ههنا لكل واحد
منهما : خصوص بالنسبة الى الآخر ، فيكون لكل منهما

(١) التجريد في الفروع لابن كج قال في المهمات ، وهو مطول وقد وقف عليه
الرافعي وفي التمهيد نلاسني ص ٦٨ « البحر » بدل التجريد - والصواب
ما أثبتناه لانا لم نجد في التراجم والمعاجم ذكر كتاب البحر لابن كج ولكن
ذكر معجم المؤلفين تأليف عمر رضا كحانة :- التجريد له ج ١٣/٢٧٢ ط
الترقي بدمشق *

(٢) هو القاضي ابو القاسم يوسف بن احمد بن كج الدينوري بفتح الكاف
وتشديد الجيم وهو في اللثة اسم للجص الذي يبيض به الحيطان ،
الكجي نسبة الى جده هذا ، تفقه على ابن القطان وجمع بين رئاسة الدين
والدنیا ، وكان يضرب به المثل في حفظ المذهب وارتحل اليه الناس في
الأفاق رغبة في علمه وجوده وحكى اسمعاني: ان الشيخ ابا علي السنجي
لما انصرف من عند الشيخ ابي حامد اجتاز به فرأى علمه وفضله فقال
له : - يا استاذ الاسم لابي حامد ، والعلم لك ، فقال : رفعته بغداد
ووضعنتي الدينور ، قتله العيارون «الحراميون» ليلة السابع والعشرين
من رمضان سنة ٤٠٥ هـ ومن تصانيفه التجريد قال في المهمات : وهو
مطول وقد وقف عليه الرافعي * راجع : طبقات الشافعية للاسني
٣/٣٤٠ وشذرات الذهب ٣/١٧٧ ، والاعلام للزركلي ٩/٢٨٤ *
(٣) هذه المسألة ذكرها الاسني مع الفروع التابعة لها ، راجع : التمهيد
١٥٥ *

(٤) فان علم التاريخ ، وكانا معلومين أو مظلونين ، أو كان المتقدم مظلونا
والمؤخر معلوما :- فالمؤخر ناسخ عند الحنفية لان العام المطلق اذا كان
ناسخا : فالخاص من وجه أولى * وان تقدم المعلوم وتأخر المظنون :
صير الى الترجيح عندهم ، وعندنا : لا ينسخ في هذه الاقسام بل :
يصار الى الترجيح وان جهل التاريخ فإن كانا معلومين : لم يمكن
الترجيح بقوة الاستناد وأمكن بما يتضمنه الحكم :- من كونه اثباتا أو
حكما شرعيا * فان لم يوجد الترجيح : فالتخير ، وان كانا =

رجحان على الآخر (١) (٢) .

ومن فروعها : -

أ- قوله عليه الصلاة والسلام : (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها (٣)) .

فان بينه وبين نهيه (٤) عليه السلام : عن الصلاة في الأوقات المكروهة عموما وخصوصا من وجه ، لأن الخبر الأول عام في الأوقات ، خاص ببعض الصلوات : وهي المقضية ، والثاني عام في الصلاة ، مخصوص ببعض الأوقات ، وهو وقت الكراهة ، فيصار الى الترجيح ، ومذهبنا الأخذ بالأول ، لانه عليه الصلاة والسلام قضى سنة الظهر بعد فعل العصر ، وقال : « شغلني عنهما وقد عبد القيس (٥) »

= مظهرين : امكن الترجيح بقوة الامناد ، وبما يتضمنه الحكم فان لم يوجد : فالتخير . راجع : الحاصل لتاج الدين الارموي ج ٣/٩١٩-٩٢٠

(١) كذا جزم به في المحصول وغيره . راجع : التمهيد للسنوي ١٥٥ .
(٢) يمكن أن يخصص بكل واحد منهما عموم الآخر كالنهى عن الصلاة عند طلوع الشمس ، مع حديث « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » فانه يحتمل ان يكون المراد بالنهى عن الصلاة عند طلوع الشمس : ما لا سبب لها بدليل حديث (من نام عن صلاة أو نسيها ... الخ) ويحتمل أن يكون المراد من حديث (من نام عن صلاة ... الخ) في غير حال طلوع الشمس ، بدليل النهى عن الصلاة عند طلوع الشمس . فالواجب في مثل هذا : أن لا يقدم أحدهما على الآخر الا بدليل شرعي من غيرهما يدل على المخصوص منهما ، أو ترجيح يثبت لأحدهما على الآخر . راجع : اللع للشميرازي ص ١٩ .

(٣) وقد مر تخريجه في ص ١٣١ راجعها .

(٤) عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : (لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس) متفق عليه . راجع : نيل الاوطار للشوكاني ٩٩/٣ الطبعة الاخيرة والبخاري ٥٦/٣ ط : الشعب ، وصحيح مسلم ٥٦٦/١ ، وتلخيص الجبر ١٨٥/١ .

(٥) عن كريب : ان ابن عباس ، والمسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن أذهر ، رضي الله عنهم أرسلوه الى عائشة رضي الله عنها فقالوا : اقرأ علينا السلام منا جميعا ، وسلها عن الركعتين بعد صلاة العصر ، وقل لها : أنا أخبرنا : انك تصلينهما وقد بلغنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم =

وأیضا لما فی المبادرة الى القضاء من الاحتیاط ، والمسارة
الى براءة الذمة •

بـ ومنها : عدم كراهة الصلاة فی الأوقات المكروهة بمكة ،
شرفها الله تعالى ، فان قوله علیه الصلاة والسلام : « یا بني (١) »

= « نهى عنها » وقال ابن عباس : وكنت أضرب الناس مع عمر بن الخطاب :
عنها ، قال كريب : فدخلت على عائشة رضي الله عنها فبلغتها ما
أرسلوني ، فقالت : سل أم سلمة ، فخرجت اليهم فأخبرتهم بقولها ،
فردوني الى أم سلمة بمثل ما أرسلوني به الى عائشة ، فقالت أم سلمة
رضي الله عنها : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم : ينهي عنها ، ثم
رأيتہ يصليهما حين صلى العصر ، ثم دخل علي وعندي نسوة من بني
حرام من الانصار ، فأرسلت اليه الجارية ، فقلت قومي بجنبه قلولي له
تقول لك أم سلمة : يا رسول الله سمعتك تنهي عن هاتين ، وأراك
تصليهما ، فان أشار بيده فاستأخري عنه ، ففعلت انجارية فأشار بيده
فاستأخرت عنه ، فلما انصرف قال : يا ابنة أبي أمية : سألت عن
الركعتين بعد العصر : وانه أتاني ناس من عبد القيس ، فغسلوني عن
الركعتين اللتين بعد انظهر ، فهما هاتان رواه البخاري • راجع : فتح
الباري بشرح البخاري ١٠٥/٣ و ٦٣٠/٢ ط السلفية •

(١) لفظ الحديث « يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمور الناس شيئا فلا
يمنعن أحدا طاف بالبيت أو صلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار »
رواه الشافعي وأصحاب السنن وأحمد وابن خزيمة وابن حبان والدار
قطني والحاكم من حديث أبي الزبير عن عبدالله بن باباه عن جبير بن
مطعم وصححه الترمذي ، ورواه الدار قطني من وجهين آخرين عن نافع
ابن جبير عن أبيه ، ومن طريقين آخرين عن جابر وهو معلول ، فان
المحفوظ عن أبي الزبير عن عبدالله بن باباه عن جبير لا عن جابر ،
وأخرجه الدار قطني أيضا عن ابن عباس من رواية مجاهد عنه ، ورواه
الطبراني عن ابن عباس ورواية الدارمي عن جبير بن مطعم : « يا بني
عبد مناف ان وليتم هذا الامر ، فلا تمنعوا أحدا طاف أو صلى أية ساعة
شاء من ليل أو نهار ، وقريبا منه عند أحمد •

فائدة : قال البيهقي : يحتمل ان يكون المراد بهذه الصلاة : صلاة
الطواف خاصة وهو الاشبه بالآثار ، ويحتمل جميع الصلوات ، وفي شرح
جلال المحلي على منهاج النووي : قال : والصلاة في الحديث ركعتا
الطواف ولها سبب • راجع : تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي
الكبير ١٩٠/١ ط : شركة الطباعة الفنية المتحدة ، وشرح جلال المحلي
١٢٠/١ وسنن الدارمي ٣٩٦/١ مع هامشه للسيد عبدالله هاشم اليماني
ط : شركة الطباعة الفنية ، ومسند أحمد ٨٠/٤ ط : الميمنية المصرية
وفتح العزيز للرافعي ١٢٦/٣ •

عبد مناف : - من ولي منكم أمر هذا البيت ، فلا يمنعن أحدا طاف أو صلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار » مع نهيه عن الصلاة في الاوقات المكروهة متعارضان(١) من وجه فقدموا خصوص مكة ، ولا بد له أيضا من دليل(٢) .

مسألة(٣)

شرط التكليف بالفعل حصول التمكن منه ، فاذا كلف به فلا بد أن يمضي زمان فعله ، فان كان الوقت ينقص عن الفعل لم يكن مكلفا(٤) به الا على القول بجواز التكليف بالمحال(٥)

(١) وعند المصنف : « فيتعارضان » والصواب ما أثبتناه ليكون خبر القوله : « فان » . راجع : التمهيد ١٥٦ .

(٢) والدليل هو رواية أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس الا يمكة » رواه الشافعي واختلف الاصحاب في هذا الاستثناء ، والاصح ان مكة تخاف سائر البلاد لشرف البقعة وزيادة فضيلة الصلاة ، فلا يحرم فيها من استكثار الفضيلة بحال . راجع : فتح العزيز للرافعي ٣/١٢٣-١٢٤-١٢٥ ، وتلخيص الحبير المطبوع معه ٣/١٢٤-١٢٥ .

(٣) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي مع الفروع التابعة لها . راجع : التمهيد ص ٢٦ .

(٤) الفعل المتعلق بوقت معين ينقسم الى ثلاثة أقسام : أحدها : أن يكون وقته مساويا : لا يزيد عليه ولا ينقص كصوم رمضان ويسمى هذا بالواجب المضيق .

والثاني : أن يزيد انوقت على الفعل : وهو الواجب الموسع .
الثالث : أن يكون الوقت ناقصا عن الفعل فلا يجوز التكليف به عند من لا يجوز التكليف بالمحال الا ان يكون الغرض : القضاء فيجوز ، كوجوب الظهر مثلا على من زال عذره في آخر الوقت ، كالجنون ، والحيض ، والنسب وقد بقي مقدار تكبيرة . راجع : الحاصل تأليف تاج الارموي ١/٢٧٦ ت : عبد السلام محمود ، ونهاية السؤل ١/٨٩ ط : صبيح ، والتمهيد للاسنوي ٢٦/ط/الماجدية بمكة ، والمحصل للامام الرازي ٢/٥١٤ ت : طه جابر .

(٥) وسيأتي الفرق بين : التكليف بالمحال والتكليف المحال في موضوع تكليف النافل .

ومن فروعها :- ما اذا دخل وقت الصلاة ، وجن ، أو حاضت المرأة أو نفست ، ونحو ذلك ، قبل مضي زمن يسمها ، فان القضاء لا يجب عليه .

مسألة (١)

اذا طلب الفعل الواجب من كل واحد بخصوصه أو من واحد معين كخصائص النبي صلى الله عليه وسلم فهو فرض العين ، وإن كان المقصود من الوجوب إنما هو إيقاع الفعل مع قطع النظر عن الفاعل :- فيسمى فرضاً على الكفاية وسمي بذلك : لأن فعل البعض فيه يكفي في سقوط الاثم عن الباقين ، مع كونه واجباً على الجميع ،

بخلاف فرض العين ، فإنه يجب إيقاعه : من كل عين : أي ذات أو من عين معينة .

وما ذكرناه : من تعلق فرض الكفاية بالجميع هو الصحيح عند الآمدي (٢) وابن الحاجب (٣) وغيرهما .

وقال المعتزلة (٤) : - وهو مقتضى كلام المحصول (٥) :- انه يجب على طائفة غير معينة قلت : وذهب ابن (٦) برهان في

(١) هذه المسألة ذكرها الاسنوي راجع التمهيد ١٣ .

(٢) راجع الأحكام للآمدي ٩٤/١ .

(٣) راجع مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٨٥/١ ط حسن حلمي .

(٤) وفي التمهيد للأسنوي ١٣ « قالت المعتزلة » بتأنيث الفعل ، ويجوز تذكره كما أثبتناه لأن المؤنث غير حقيقي .

(٥) راجع : المحصول للرازي ٥٢٨/٢ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١٨٥/١ .

(٦) هو أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان بفتح الباء ، الحنبلي ثم الشافعي ، ولد ببغداد في شوال سنة ٤٧٩ هـ ، وتفقه على الغزالي والشاشي وغيرهما ، وبرع في المذهب ، وفي الأصول ، وكان هو الغالب عليه ومن تصانيفه : « البسيط » و « الوسيط » و « الوجيز » هذه الثلاثة في الأصول ، رحل إليه الطلبة من البلاد ، ودرس بالنظامية شهراً واحداً ثم عزل ، ثم تولاها ثانياً يوماً واحداً ثم عزل أيضاً . وكان ذكياً يضرب به المثل في حل الاشكال ، توفي سنة ٥٢٠ هـ كذا قاله ابن خلكان ، =

كتابه : الوصول (١) :- الى انه لا فرق بين فرض العين وفرض الكفاية : لاستوثهما في الحد (٢) :- فانه يتعرض للعقاب بترك كل منهما ، واذا استويا في الحد فقد استويا في الحقيقة .

قال :- وانما سقط عن البعض لزوال العلة :- فان الله تعالى : أوجب صلاة الجنابة احتراماً للميت ، وأوجب دفنه ، ومواراته ستراً لمورته فاذا قام بذلك قوم زالت العلة، فسقط الوجوب لزوال (٣) علته ، حتى أنه لو أكل الميت سبع ، أو أحرقتة نار ، سقط الدفن والمواراة لا أن (٤) فعل النار علة لاسقاط الفرض ، فقد ثبت أن فعل زيد لا يسقط بفعل (٥) عمرو بل لعدم علته ، فالواجبات بأسرها متساوية في السقوط : اذا عدمت عللها ، ففرض العين وفرض الكفاية على وتيرة

= والمعروف أنه توفي سنة ٥١٨ هـ في ثامن عشر جمادي الأولى ، نقل عنه في « الروضة » في كتاب القضاء : أن العامي لا يلزمه التقييد بمذهب معين ، ورجحه الامام النووي . راجع : الاعلام للزركلي ١/١٦٧ ، وكشف الظنون ١/٢٠١ و ٢/٢٠١/٢٠١٤ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ١/٨٢ .

(١) وهو الوصول الى الاصول لأبي الفتح المذكور آنفاً ، وهو كتاب في علم اصول الفقه ذكره اسماعيل البغدادي في هدية العارفين ١/٨٢ ، وكشف الظنون ٢/٢٠١٤ وذكره السيوطي في المزهرة ونقل عنه كثيراً في مسائل نفوية مهمة . راجع : هامش طبقات الشافعية للأسنوي ١/٢٠٨ .

(٢) وقال الآمسي : لا فرق عند اصحابنا بين واجب العين والواجب على الكفاية من جهة الوجوب لشمول حد الواجب لهما ، خلافاً لبعض الناس ، مصيراً منه الى ان واجب العين لا يسقط بفعل الغير بخلاف واجب الكفاية ، وغايته الاختلاف في طريق الاسقاط ، وذلك لا يوجب الاختلاف في الحقيقة كالاختلاف في طريق الثبوت ، ولهذا فان من ارتد وقتل ، فقتله بالردة وبالقتل واجب ، ومع ذلك فأحد الواجبين يسقط بالتوبة دون الواجب الآخر ، ولم يلزم من ذلك اختلافهما . راجع : الأحكام للآمدي ١/٩٤ .

(٣) أي لاستيفاء العلة حكمها .

(٤) أي على وتيرة اسقاط فعل البعض الفرض عن الباقيين من حيث ان العلة هناك قد استوفت حكمها .

(٥) أي لا يمنعه فعل عمرو .

واحدة . انتهى ويشكل (١) عليه : الصلاة على الميت قبل دفنه ، وشبه ذلك مما يبقى فيه العلة .

تنبيهه (٢)

وتقسيم الفرض الى عين وكفاية يأتي أيضا في السنة فسنة العين : كسنة الضوء ، والصلاة وغير ذلك وسنة الكفاية : كتشميت العاطس ، وابتداء السلام (٣) ، والتسمية (٤) على الأكل ، والأذان ، والاقامة للجماعة الواحدة : اذا قلنا بالصحيح أنهما (٥) سنتان وما يفعل بالميت مما ندب اليه ، والأضحية في حق أهل البيت (٦) .

فائدة (٧)

البناء على فعل الغير في العبادات ، فيه صور
١- منها : الأذان : ، وفي جواز البناء فيه على فعل الغير قولان ومحلها اذا لم نحكم ببطالان الأذان بالفصل المتخلل ،

(١) بل لا اشكال لان احترام الميت ليس علة لطلب تجدد انصلا مادام لم يدفن ، وانما هو علة لأصل فرضية الصلاة مرة واحدة .

(٢) هذا التنبيه ذكره الحافظ العلائي في قواعده (المجموع المذهب) ١/ رقم المخطوطة ١٦١ .

(٣) هو سنة عين للواحد ، وكفاية للجماعة ، راجع : فتح المعين ومعه اعانة الطالبين ١٨٧/٤ .

(٤) هي سنة عين للواحد ، وسنة كفاية للجماعة - المرجع السابق ١٨٧/٤ .

(٥) راجع : نهاية المحتاج للرملي ٢٩٨/١ ، وتحفة المحتاج لابن حجر ٢٠٨/١ وهما - الأذان ، والاقامة - سنتا عين ان لم يكن ثم غيره ، راجع : حاشية ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج ٢٠٨/١ ، وحاشية سليمان الجمل على شرح المنهج ٢٩٦/١ ، وشرح المنهج ٢٩٦/١ والقلوبي على شرح جلال المحلي على منهاج النووي ١٢٥/١ .

(٦) الشاة الواحدة في الأضحية لاتجزئ الا عن واحد ، ولكن اذا ضحى واحد من أهل البيت تأدى الشعار والسنة بها عن جميعهم والله أعلم .
راجع : قواعد العلائي ج ١ برقم ١٦١ مخطوطة دار الكتب المصرية .

(٧) هذه الفائدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده ٢/ رقم المخطوطة ١١٢ كما ذكرها السيوطي في أشباهه . راجع : الاشباه للسيوطي ٥٣٤-٥٣٥ وفي العلائي نسخة اليمن ص ٤٩٠ .

والصحيح المنع (١) •

٢- ومنها : الخطبة (٢) والحج (٣) ، وفيهما خلاف يأتي ان شاء الله تعالى •

(١) اذا أغمى عليه وهو في الاذان ، وحيث قلنا لا يبطل بالفصل المتخلل فله ان يبني عليه بنفسه ان أفاق في الحال ، ولا يجوز لغيره على المذهب ، وهو المنصوص في الأم ، وبه قطع العراقيون : لانه لا يحصل به المقصود : وهو الاعلام ، لان السامع يظنه على وجه اللهو واللبس ، راجع : المذهب للشيرازي مع شرحه للنووي ١١٢/٣ وشرح المنهج ٣٠٢/١ •

(٢) ولو أغمى على الخطيب في اثنائها أو أحدث ، وشرطنا الطهارة فهل يبني عليها غيره ؟ فيه طريقتان : أصحهما وبه قطع البغوي وصححه المتولي : ان فيه قولين بناء على الاستخلاف في الصلاة ، والثاني القطع بالمنع : لان المقصود في الخطبة الوعظ ، ولا يحصل ببناء كلام رجل على كلام غيره ، والأصح المختار منع البناء الا اذا كان الباني ممن سمع الماضي من الخطبة ، راجع : شرح المذهب ٥٢٢/٤ وحاشية القليوبي على شرح جلال المحلي ٢٨١/١ وتحفة المحتاج ٤٥٩/١ •

(٣) اذا مات الحاج عن نفسه في اثنائه ، هل تجوز البناءة على حجه ؟ فيه قولان مشهوران الاصح الجديد لايجوز كالصلاة والصوم ، والقديم يجوز لدخول النية فيه ، لكن ذكر السيوطي في البناء على فعل الغير : « الاذان ، والخطبة والصلاة ، والحج » ثم قال : الخلاف في المسائل الأربع قولان ، وذكر المحافظ العلاني في قواعده : وفي جواز البناء على فعل الغير في الحج قولان الصحيح الجديد المنع • انتهى وهذا يدل على ان البناء على فعل الغير في الحج جائز في أحد القولين في الجديد كما هو جائز في القديم ، فعلى الجديد يبطل الماتى به الا في الثواب ، ويجب الاحجاج عنه من تركته ان كان قد استقر الحج في ذمته ، وعلى القديم قد يموت وقد بقي وقت الاحرام وقد يموت بعد خروج وقته فان بقي أحرم النائب بالحج ويوقف بعرفة ان لم يكن الميت وقف ، ولا يقف ان كان وقف ، ويأتي بباقي الأعمال ، فلا بأس بوقوع احرام النائب داخل الميقات : لانه يبني على احرام أنشئ منه وان لم يبق وقت الاحرام فيم يحرم به النائب ؟ وجهان أحدهما وبه قال ابو اسحاق : يحرم بعمره ثم يطوف ويسعى ويجزئانه عن طواف الحج وسعيه ، ولا يبيت ، ولا يرمي لانهما ليسا من العمرة ، ولكن يجبران بالسلم ، وأصحهما وبه قطع الاكثرون تفرعاً على القديم : انه يحرم بالحج ويأتي ببقية الأعمال ، وانما يمنع انشاء الاحرام بعد أشهر الحج اذا ابتدأه ، وهذا ليس مبتدأ : بل مبني على احرام قد وقع في أشهر الحج وعلى هذا اذا مات بين التحللين احرم احراماً لا يحرم اللبس والقلم ، وانما يحرم النساء كما لو بقي الميت ، هذا كله اذا مات قبل التحللين ، فان مات =

قاعدة (١)

إذا اجتهد المجتهد في واقعة ، ثم حدثت مرة أخرى ، أطلق ابن (٢) الحاجب ومن تبعه حكاية قولين ، واختار : أنه لا يلزمه تكرير النظر فيها ، وقال الامام فخر الدين وأتباعه : ان كان ذاكرًا لطريق الاجتهاد الاول لم يحتج الى اعادته ، وان لم يكن ذاكرًا فلا بد من اعادته (٣) ، وهو تفصيل حسن يقرب من قواعدهم الفقهية .

ومن فروعها : اذا اجتهد في القبلة ، وصلى ثم حضرت صلاة أخرى فالاصح وجوب اعادته (٤) الاجتهاد ثانياً .

باب صفة الصلاة

اختلفوا (٥) في تفسير الركن والشرط : فقليل هما بمعنى واحد أي ما لا بد منه الا أن الشرط أعم ، فكل ركن شرط ولا

= بعدهما لم تجز النيابة بلا خلاف لانه يمكن جبر الباقي بالدم ، قال الرافعي : وأوهم بعضهم اجراء الخلاف وهذا غلط . راجع : شرح المذهب ١٣٥/٧ والاشباه والنظائر للسيوطي ٥٣٤-٥٣٥ وقواعد العلاني ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ .
(١) ذكر هذه القاعدة الحافظ العلاني في قواعده « المجموع المذهب » ج ٢ / تحت رقم ١٦١ دار الكتب .

(٢) راجع : مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٤٨٢/٢ .
(٣) ويفتي بالاجتهاد الثاني مطلقاً سواء كان موافقاً للاجتهاد الاول أو مخالفاً له ، راجع : الحاصل ٩٧٤/٣ ، وتنقيح القصول للقرافي ٤٤٢ ، (٤) وبه قطع كثيرون ، وهو المنصوص في الام . راجع : شرح المذهب ٢١٦/٣ وفتح العزيز ٢٤٥/٣ والمجموع المذهب للحافظ العلاني ٢ / تحت رقم ١٦١ مخطوطة دار الكتب ، وتحفة ابن حجر ٢٢٥-٢٢٦ ، ونهاية المحتاج للرملي ٣٣٠/١ ، وشرح المنهج مع حاشية سليمان الجمل ٣٢٤-٣٢٣/١ وشرح جلال المحلي على المنهاج ١٣٧/١ .
(٥) من قوله : واختلفوا الى قوله : ولا يتقدم على الصلاة موجود في الشرح الكبير للرافعي . راجع : فتح العزيز - الشرح الكبير للرافعي ٢٥٤-٢٥٣/٣ .

ينعكس وقيل (١) (٢) يفترقان افتراق الخاصين ، فالشرط ما يتقدم العبادة كالطهارة وستر العورة والركن ما لا يتقدم عليها وأورد الرافعي على ذلك : ترك الكلام ، والافعال الكثيرة في الصلاة ، فان ذلك شرط (٣) ولا يتقدم على الصلاة .

واختلف في النية في العبادات على وجهين : أحدهما أنها ركن فيها كالتكبيرة الاولى ، وقراءة الفاتحة حكاه الرافعي (٤) عن الاكثرين .

والثاني انها شرط كالاستقبال وستر العورة .
وبه قطع القاضي (٥) أبو الطيب ، وابن الصباغ ، وصححه

(١) من الذائع المشهور : أنهما يفترقان من جهة ان الركن داخل في الماهية والشرط خارج عنها ، وقد عرف الشرط بتعريف آخر : هو ما وجب للصلاة والركن ما وجب فيها . راجع : حاشية الجمل على شرح المنهج ٣٢٨/١ .

(٢) عبر المصنف بـ قيل وعبر الرافعي في فتح العزيز بقوله : وقال الأكثرون ٢٥٤/٣ .

(٣) اعتبار ترك الكلام والافعال في الصلاة شرطا ليس على ما ينبغي لا في اصطلاح الأصوليين ولا في اصطلاح الفقهاء ، وإطلاق اسم الشرط عليه مجاز لمشاركته الشرط في عدم صحة الصلاة عند اختلاله . راجع : شرح المذهب للنووي ٥١٨/٣ وشرح المنهج ٤٢٥/١-٤٣٣ ، والوجيز مع شرحه فتح العزيز ١٠٥-١١٨ ، وواقع انه ترك مبطل كما في منهاج النووي وشروحه .

(٤) في الشرح الكبير ٢٥٥/٣ .

(٥) هو طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري ، قاضي من فقهاء الشافعية ، ولد في أمل طبرستان سنة ٣٤٨هـ واستوطن بغداد وولي القضاء بربع الكرخ ، وتفقه بنيسابور ، كان عارفا بالأصول والفروع ، محققا صحيح المذهب ، وكان ورعا حسن الخلق ، ومن تصانيفه : « شرح مختصر المزني » أحد عشر جزءا في الفقه « وتعليقة » عظيمة في نحو عشرة مجلدات كثيرة الاستدلال والاقيسة ، و « مختصر » في مولد الشافعي و « شرح الفروع » لابن الحداد المصري في مذهب الشافعي ، توفي سنة ٤٥٠هـ عن مائة وستين من العمر ولم يتغير عقله . راجع : الاعلام للزركلي ٣٢١/٣ ، وطبقات الشافعية للسنوي ١٥٧/٢ وكشف الظنون ٤٢٤/١ و ج ٢/١١٠٠/١٢٥٧/١٦٣٥ والعبر في خبر من غير للذهبي ٢٢٢/٣ و شذرات الذهب ٢٨٣/٣ .

ابن (١) القصاص ، والقفال (٢) وقال : هو المشهور :
وقال الغزالي (٣) في الصلاة : هي بالشروط أشبه (٤) وعدها
ركنا في الصوم (٥) .

فائدة

الغرض الأهم من النية: تمييز العبادات عن العادات وتمييز

(١) هو أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاص بالقاف
والصاد المهملة ، وهو شيخ الشافعية في طبرستان ، تفقه به أهلها
وسكن بغداد ، وتوفي مرابطا بطرطوس سنة ٢٣٥ هـ ، ومن تصانيفه :
« التلخيص » و « المفتاح » و « أدب القضاء » و « دلائل القبلة »
و « المواقيت » . راجع : الاعلام للزركلي ٨٦/١ ، وطبقات الشافعية
للاسنوي ٢٩٧/٢ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل القفال الكبير ، الشاشي
الشافعي ، والشاشي منسوب الى الشاش : وهي مدينة ما وراء النهر ،
ولد فيها سنة ٢٩١ هـ وتوفي بها في ذي الحجة سنة ٣٦٥ هـ أو ٣٦٦ هـ
وكان اماما في الفقه ، والاصول والحديث ، ولقوا شاهرا ، ومن تصانيفه
« أدب القضاء » و « محاسن الشريعة » وشرح « الرسالة » . راجع :
وفيات الاعيان ٢٠٠/٤ وطبقات الشافعية للاسنوي ٧٩/٢ وشذرات
الذهب ٥١/٣-٥٢ والنجوم الزاهرة ٢٩٦/٣ وتبيين كذب المفتري لابن
عساكر ١٨٢ ، ومعجم البلدان لياقوت الحموي ٢٣٣/٣ ، وهديّة
المعارفين ٤٨/٦ .

(٣) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الملقب بحجة
الاسلام زين الدين الطوسي ، والغزالي بفتح الغين والزاي المشددة
وبعد الالف لام ، قال صاحب الباب : أظن أن هذه النسبة الى الغزال
وسمعت من يقول : انه بالتخفيف نسبة الى غزالة قرية من طوس
وهو خلاف المشهور ، ولد الغزالي سنة ٤٥٠ أو ٤٥١ هـ وكان من كبار
فقهاء الشافعية وعظماء فلاسفة الاسلام ، ومن خيار السادة الصوفية
الكرام ، ومن أشهر مصنقاته : « المستصفى » و « المتخول » و « شفاء
القليل » و « الوسيط » و « البسيط » و « الوجيز » و « احياء علوم
الدين » . توفي سنة ٥٠٥ هـ . راجع : طبقات الشافعية للاسنوي
٢٤٢/٢ ، والاعلام للزركلي ٢٤٧/٧ وشذرات الذهب ١٠/٤-١٣ ،
وتاريخ ابن خلكان ٦٦١/١ ، والنجوم الزاهرة ٢٠٣/٥ ، ومفتاح
السعادة ١١٩/٥١/٢ ، وكشف الظنون ١٦١٦/٢ .

(٤) واختاره في شرح المذهب ٢٧٧/٣ .

(٥) راجع : فتح العزيز على الوجيز ٢٥٥/٣ وشرح المذهب ٢٧٧/٣ .

- رتب العبادات بعضها عن بعض .
- ولم يقع في شيء من ذلك خلاف سوى التعرض لنية الأداء والقضاء ، ففيه أربعة أوجه (١) :
- أحدها : انه لا يشترط ذلك ، بل يصح كل منهما بنية الآخر (٢) ، وصححه الرافعي ونقله عن الاكثرين (٣) وتابعه النووي (٤) .
- والثاني : أنهما يشترطان (٥) ، واختاره امام الحرمين .
- والثالث : يشترط نية القضاء دون الاداء (٦) .
- والرابع : ان كان عليه فائتة اشترط نية الاداء والا فلا ، وبه قطع الماوردي (٧) .

مسألة (٨)

العبادة ان وقعت في وقتها المعين لها أولا شرعا ، ولم تسبق بأخرى على نوع من الخلل كانت أداء ، وان سبقت

- (١) راجع : مغنى المحتاج للخطيب الشربيني ١٤٩/١ والاشباه والنظائر للسيوطي ١٩ .
- (٢) لان القضاء والاداء كل واحد منهما يستعمل بمعنى الآخر ولنص انشافي على صحة صلاة المجتهد في يوم القيم ، وصوم الاسير اذا نوى الاداء فبانا بعد الوقت ، راجع : فتح العزيز - الشرح الكبير للرافعي ، ٢٦٢/٣ ، والاشباه للسيوطي ١٩ .
- (٣) راجع : الشرح الكبير للرافعي ٢٦٢/٣ ، والاشباه للسيوطي ١٩ .
- (٤) راجع : شرح المذهب للنووي ٢٧٩/٣ .
- (٥) ليمتاز كل واحد منهما عن الآخر ، كما يشترط التعرض للظهر والعصر ، ولان رتبة اقامة الفرض في وقته تخالف رتبة تدارك الفائت فلا بد من التعرض في كل منهما . راجع : فتح العزيز للرافعي ٢٦٢/٣ والاشباه والنظائر للسيوطي ١٩ .
- (٦) لان الاداء يتميز بالوقت بخلاف القضاء . راجع : شرح المذهب ٢٧٩/٣ والاشباه للسيوطي ١٩ .
- (٧) راجع : شرح المذهب للنووي ٢٧٩/٣ ، والاشباه والنظائر للسيوطي ١٩ .
- (٨) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع الفرع التابع لها . راجع : التمهيد ص ٩ ط : الماجدية بمكة .

بذلك كانت اعادة (١) وان وقتت بعد الوقت المذكور كانت قضاء ، واحترزنا بقولنا في الاداء :-

أولا - عن قضاء رمضان فانه موقت بما قبل الذي بعده ، ومع ذلك هو قضاء : لانه توقيت ثان ، لا توقيت أول .
ومن فروعها : اذا أحرم بالصلاة في وقتها ثم أفسدها وأتى بها ثانيا - في الوقت فانها تكون أيضا قضاء ، كذا صرح به القاضي حسين (٢) في تعليقه (٣) والمتولي (٤) .

(١) قال ابن السبكي : فان فعل في وقته فهو أداء سواء فعله مرة أخرى قبل ذلك أم لا ؟ هذا هو الذي نختاره ، وهو مقتضى اطلاقات الفقهاء ومقتضى كلام الاصوليين : القاضي أبي بكر في التكريب والارشاد والغزالي في المستصفى ، والامام في المحصول ، لكن الامام لما أطلق ذلك ثم قال : انه ان فعل ذلك ثانيا بعد ذلك سمي اعادة - ظن صاحبنا الحاصل والتحصيل : ان هذا مخصص للاطلاق المتقدم فقيدها وتبعهما البيضاوي فانه كثيرا ما يتبع الحاصل وليس لهم مساعد من اطلاقات الفقهاء ولا من كلام الاصوليين ، فالصواب : أن الاداء اسم لما وقع في الوقت مطلقا مسبوqa كان أو سابقا أو منفردا . راجع : الابهاج ٤٧/١ والمستصفى للغزالي ٩٥/١ والمحصل ج١/١٤٨ وانعاصل ٢٨/١ .

(٢) هو الامام المحقق المدقق أبو علي ابن محمد بن أحمد المروزي من اكبر أصحاب القفال كان فقيه خراسان ، وكان عصره تاريخا به ، قال الرافعي في التدوين : انه كان كبيرا ، غواصا على الدقائق من الاصحاب الغر الميامين ، وكان يلقب بحبر الامة ، ومن تصانيفه : « تعليقاتان » و « شرح على فروع ابن الحداد » وقطعة من : « شرح تلخيص ابن القاص » و « أسرار الفقه » ، وأما فتاواه فمعروفة وتوفي بعد صلاة العشاء ليلة الاربعاء الثالث والعشرين من المحرم سنة ٤٦٢ قاله اننوي في تهذيبه . راجع الاعلام للزركلي ٢٧٨/٢ وطبقات الشافعية للاسنوي ٤٠٧/١ وتهذيب الاسماء واللفات ١٦٤/١ والعبر في خبر من غبر للذهبي ٢٤٩/٣ ، وشذرات الذهب ٣١٠/٣ وفيات الاعيان لابن خلكان ٤٠٠/١ .

(٣) ذكره النووي في تهذيبه فقال : وللقاضي حسين : التعليق الكبير وما أجزل فوائده وأكثر فروعه الاستفادة ، ولكن يقع في نسخه اختلاف ، وقال الاسنوي : وللقاضي تعليقاتان يمتاز كل واحد منهما على الآخر بزوائد كثيرة ، وسببه اختلاف المعلقين عنه . راجع : طبقات الشافعية للاسنوي ٤٠٨/١ .

(٤) هو أبو سميد عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري المتولي بضم الميم وفتح التاء المثناة من فوقها ، والواو وتشديد اللام المكسورة . =

في التتمة (١) ، والرويانى (٢) .
في البحر (٣) ، كلهم في باب صفة الصلاة في الكلام على النية

= ولد في نيسابور سنة ٤٢٦ هـ أو ٤٢٧ هـ وتفقه على الفوراني ، وعلى القاضي حسين ، وعلى أبي سهل اليبوردي ، وبرع في الفقه والاصول والخلاف ودرس بالنظامية في بغداد بعد وفاة الشيخ أبي اسحاق ثم عزل بآبن الصباغ قبل مضي شهر ثم عمي ابن الصباغ فأعيد اليها سنة ٤٧٧ هـ فأقام بها الى أن توفي ليلة الجمعة الثامن عشر من شوال سنة ٤٧٨ هـ ببغداد ودفن بمقبرة باب أبرز . ومن تصانيفه : «التتمة» ولم يكملها بل وصل الى الحدود ، و« مختصر » في الفرائض و« كتاب في الخلاف » و« كتاب في اصول الدين » . راجع : طبقات الشافعية للاسنوي ٣٠٥/١ والاعلام للزركلي ٩٨/٤ وشذرات الذهب ٣٥٨/٣ وانعبر في خبر من غير ٢٩٠/٣ .

(١) هي كتاب للمتولي المذكور كتبها تعليقا على كتاب شيخه أبي القاسم الفوراني « الايانة » المتوفى سنة ٤٦١ هـ في فقه الشافعي ، وهو كتاب مشهور بين الشافعية ، وصاحب التتمة ، كتبها الى الحدود وجمع فيها من نوادر المسائل وغرائبها ما لا يكاد يوجد في غيرها . راجع : كشف الظنون ١/١ ص ١ ومنها أجزاء كثيرة من نسخ متفرقة في الازهرية ودار الكتب ، ومنها مصورات في معهد المخطوطات المصورة ، انظر : فهرس المخطوطات المصورة ٢٩٢-٢٩٤ ، وفهرس الازهرية ٤٥٤/٢ ، وفهرس الدار ٥٠٢/١ .

(٢) هو قاضي القضاة عبد الواحد بن اسماعيل ابن الشيخ أبي العباس الملقب بفخر الاسلام ، كانت له الوجاهة والرياسة والقبول التام عند الملوك فمن دونهم ، أخذ عن والده وتفقه على جده وبرع في المذهب حتى كان يقول : لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي ، ولهذا كان يقال له : شافعي زمانه ، وكان فيه ايثار على القاصدين اليه . وند في ذي الحجة سنة ٤١٥ هـ واستشهد بيد الباطنية عند ارتفاع النهار بعد فراغه من الاملاء يوم الجمعة حادي عشر المحرم سنة ٥٠٢ هـ أو ٥٠١ هـ ومن تصانيفه : « بحر المذهب » في الفروع و« التنجيز » في الفروع و« التهذيب » في غريب الحديث و« حقيقة القولين » و« حلية المؤمن » في الفروع و« عوالي » في الحديث و« كافي » في الفروع و« كتاب المبتدأ » نصوص الشافعي . راجع : طبقات انشافعية للاسنوي ٥٦٥/١ وهدية المارفين ٦٣٤/١ والوفيات لابن خلكان ٢٧٠/٢ ، والمعبر في خبر من غير ٤/ص ٤ .

(٣) هو بحر المذهب للرويانى المذكور ، وهو بحر كاسمه ، ومن أوسع كتب المذهب ، أخذ كتاب الحاوي للماوردي وأضاف اليه فروعاً تلقاها عن أبيه وجده ، ومسائل آخر ، والموجود منه أجزاء متفرقة من نسخ متعددة تحت رقم ٣٦٩/٢٤/٢٣/٢٢ . راجع : كشف الظنون =

وسببه : أن وقت الاحرام بها قد فات .

والدليل عليه أنه لو أراد الخروج منها لم يجز على المعروف
وخالفهم الشيخ أبو اسحاق الشيرازي ، فجزم بأنها تكون أداء ،
ذكر ذلك في كتاب (١) اللع (٢) وقياس الاول ان ذلك لو وقع
في الجمعة لامتنع استئناؤها : لان الجمعة لا تقضى ، وانه لو
وقع ذلك في الصلاة المقصورة لامتنع قصرها اذا منعنا قصر
الفوائت .

قلت : وعلى الخلاف بين الشيخ ابي اسحاق ومن ذكر تلتفت
المسألة الى الخلاف في الفائدة قبلها ، فاذا لم نصح النية
انبنى الحكم على قاعدة : اذا نسخ الوجوب بقي الجواز ،
فتنقذ نفلا .

مسألة (٣)

هل يلزم اقامة كل واحد من المترادفين مقام الآخر ، بحيث
اذا صح النطق بأحدهما في تركيب يلزم أن يصح النطق فيه
بالآخر ، فيه مذاهب (٤) .

= ٢٢٦/١ وفهرس دار الكتب المصرية قسم فقه الشافعي .
(١) هو كتاب في أصول الفقه للشيخ أبي اسحاق الشيرازي المتوفى سنة
٤٧٦هـ وشرحه كثيرون منهم الشيرازي نفسه ، وتقع صفحاته في ست
وسبعين صفحة ، أوله : الحمد لله كما هو أهله ، وصلواته على محمد
خاتم النبيين ٠٠٠ الخ . راجع : كشف الظنون ١٥٦٢/٢ وقد طبع
للمرة الثالثة سنة ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م ط : مصطفى البابي .
(٢) عبارة اللع : « أما اذا دخل فيها فأفسدها ، أو نسي شرطاً من شروطها
فأعادها والوقت باق سمي إعادة وأداء » . راجع : اللع ص ٩
ط مصطفى البابي .
(٣) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع الفرعين التابعين لها . راجع :
التمهيد ٣٨-٣٩ .

(٤) للعلماء في هذه المسألة مذاهب ثلاثة :
١- المذهب الاول : انه يصح وقوع كل من اللفظين المتحدي المعنى مكان
الآخر - سواء كانا من لغة واحدة أو من لغتين مختلفتين - الا =

ومن فروعها :-

أ- تكبيرة الاحرام ، تصح بغير العربية ان لم يحسن العربية
وان أحسنها فلا (١) لما في الصلاة من التعب ، بل لو أتى
بالعربية ولكن عبر بالرحمن أو الرحيم فإنه لا يصح أيضا
على الصحيح .

= اذا منع من ذلك مانع شرعي كأن تعبدنا بلفظ معين كتكبيرة الاحرام
للقادر عليها فلا يقوم مرادفه مقامه لمروض التعب ، فلا يؤتى
بدلها بلفظة الفرس مثلا : بأن يقال « خدائي بزرگ تر » ومعنى
الاول : الله ، ومعنى الثاني كبير ، والثالث دال على أفضل التفضيل
والى هذا القول ذهب ابن السبكي في جمع الجوامع ، وهو الاصح
عند ابن الحاجب . راجع : جمع الجوامع ٢٩٢/١ ، ومختصر ابن
الحاجب بشرح المضد ٤٢/١-٤٣ ط حسن حلمي ١٣٠٧ هـ .
٢- المذهب الثاني : انه لا يصح ذلك مطلقا أي سواء كانت اللفظتان
من لغة واحدة أو من لغتين مختلفتين ، والى هذا ذهب الامام الرازي
وقال في المحصول : انه الحق ، واختاره في الحاصل والتحصيل ،
ووجهه في ذلك أنك لو أتيت مكان « من » في قولك مثلا : « خرجت
من الدار » بمرادفها بالفارسية أي « از » بفتح الهمزة وسكون
الزاي لم يستقم الكلام : لان ضم لغة الى اخرى بمثابة ضم مهمل الى
مستعمل ولان صحة الضم قد تكون من عوارض اللفاظ أيضا أي
التي تتطلب بعض الاضافات مثل غادرت وخرجت فان الثانية لا
تعدل الاول الا باضافة (من) .

٣- المذهب الثالث : التفصيل : وهو انه اذا كان الرديفان من لغة
واحدة فيصح ، وأما اذا كانا من لغتين فلا يصح ، واليه ذهب
البيضاوي وصححه ، والصفى الهندي ، وقد حرر ابن السبكي
محل النزاع في هذه المسألة بقوله : أن الخلاف إنما هو في حال
التركيب كما صرح به المصنف وأما في حال الافراد كما في تعديد
الاشياء - فلا خلاف في جواز ذلك ، ثم قال : هذا كلام الاصوليين في
المسألة ، وأما الفقهاء فلا خلاف عندهم في اقامة كل واحد من
الترادفين المختلفي اللغة مقام الآخر فيما تشترط فيه اللفاظ ،
كمقود البيهات وغيرها . قال الاسنوي : ومن فوائد هذه المسألة
: رواية الحديث بالمعنى . راجع : المنهاج بشرحيه : نهاية السؤل
والابهاج ١٥٧/١-١٥٩ والمحصل ج١/ص ٣٥٢ ، وجمع انجوام
بشرح الجلال ٢٩٢/١ ومعه حاشية البناني ، والتمهيد ٣٨-٣٩
ط الماجدية بمكة والحاصل ١١٣/١-١١٤ .

(١) راجع : شرح المذهب للنووي ٢٩٣/٣ ، والتمهيد ٣٩ .

٢- ومنها : رواية الحديث بالمعنى للمعارف (١) .

(١) اختلفوا في نقل حديث النبي صلى الله عليه وسلم : بالمعنى دون اللفظ على ثمانية مذاهب ، ونحن نقتصر على أربعة منها :

١- المذهب الاول : وهو الذي عليه اتفاق الشافعي ، ومالك ، وأبي حنيفة وأحمد ، والحسن البصري ، وأكثر الأئمة - يحرم ذلك على الناقل إذا كان غير عارف بدلالات اللفاظ واختلاف مواقعها ، قال القاضي في التقريب : بالاجماع ، وإن كان عالما بذلك فالأولى له النقل بنفس اللفظ : إذ هو أبعد عن التفسير والتبديل ، وسوء التأويل ، وإن نقله بالمعنى من غير زيادة في المعنى ، ولا نقصان منه فهو جائز وهو الأصح عند الإمام فخر الدين ، والآمدي : لما روى ابن مسعود : إن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم وقال له : « يا رسول الله تحدثنا بحديث لا نقدر أن نسوقه كما سمعناه ، فقال صلى الله عليه وسلم : إذا أصاب أحدكم المعنى فليحدث » .

٢- المذهب الثاني : المنع مطلقا من غير فرق بين المعارف وغيره وهو المنقول عن كثير من السلف ، وأهل التحري في الحديث ونقله الجويني والقشيري عن معظم المحدثين وبعض الأصوليين وهو اختيار أبي بكر الرازي من أصحاب أبي حنيفة ، وبه قال الاستاذ أبو إسحاق الأسفراييني ، ولا يخفى ما في هذا المذهب من الحرج البالغ أو المخالفة لما كان عليه السلف والخلف من الرواة كما تراه في كثير من الأحاديث التي يروونها جماعة فإن غالبها بالفاظ مختلفة مع الاتحاد في المعنى المقصود ، بل قد ترى الواحد من الصحابة فمن بعدهم ، يأتي في بعض الحالات بلفظ في رواية وفي أخرى بغير ذلك اللفظ مما يؤدي معناه ، وهذا أمر لا شك فيه .

٣- المذهب الثالث : أنه يجوز للصحابي ولا يجوز لغيره جزما وهذا نقله الماوردي والرويانى .

٤- المذهب الرابع : هو « أن حفظ اللفظ لم يجز له أن يرويه بغيره » لان في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم : من الفصاحة ما لا يوجد في غيره وإن لم يحفظ اللفظ جاز له الرواية بالمعنى ، وبهذا جزم الماوردي والرويانى بشرط أن يكون مساويا له في الجلاء والخفاء ، والا فيمتنع كقوله عليه الصلاة والسلام : « لا طلاق في اغلاق » فلا يجوز التعبير عنه : بالاكراه وإن كان هو معناه : لان الشارع لم يذكره كذلك الا لمصلحة ثم جعل - الماوردي والرويانى - محل الخلاف في غير الاوامر والنواهي ، وجزما بانجواز فيهما ومثلا للاوامر والنواهي بقوله عليه الصلاة والسلام : « اقتل الاسودين : الحية والعقرب » فيجوز أن يقال : أمر بقتلهما ، ومثلا للنهي بقوله : « لا تبيعوا الذهب بالذهب الا سواء بسواء » فيجوز أن يقال : نهى عن كذا وكذا ، وهذا جائز بلا خلاف ، لان أفعال أمر ولا تفعل نهى ، راجع : التمهيد ٣٩-٤٠ والآمدي ٩٣/٢ وارشاد الفحول للشوكاني ٥٠-٥١ .

مسألة (١)

لفظ الذكور - « وهو الذي يمتاز عن الاناث بعلامة
كالمسلمين وفعلوا ونحو ذلك » - لا يدخل فيه الاناث (٢) تبعاً (٣)
خلاقاً للحنابلة (٤) ، كذا ذكره الآمدي (٥) ، وابن الحاجب (٦) ،
وصححه من أصحابنا أيضاً الماوردي في الحاوي ، والرويانى
في البحر ، دليلنا : عطفهم (٧) عليهم في قوله تعالى « ان المسلمين
والمسلمات (٨) » ٠٠٠ الى آخر الآية والعطف يقتضى المفارقة
فان ادعى الخصم ، ان ذكرهن للتنصيص عليهن ففائدة
التأسيس أولى .

ومن فروعها :- اذا صلت المرأة وأتت بدعاء الاستفتاح
فهل تقول فيه : « وما أنا من المشركين » ؟ وتقول أيضاً : « وأنا
من المسلمين » أو تأتي بجمع المؤنث .
قال الاسنوي (٩) : لم أرَ من صرح بالمسألة ، والقياس

(١) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع الفرع التابع لها . راجع : التمهيد ١٠٤

ط الماجدية بمكة

(٢) اتفق العلماء على ان كل واحد من الذكر والمؤنث لا يدخل في الجمع
الخاص بالآخر كالرجال والنساء وعلى دخولهما في الجمع الذي لم يظهر فيه
علامة تذكير ولا تأنيث كالناس ، وانما وقع الخلاف بينهم في الجمع
الذي ظهرت فيه علامة التذكير كالمسلمين والمؤمنين ، هل هو ظاهر في
دخول الاناث فيه أولا ؟ راجع : الاحكام للآمدي ٢٤٤/٢ ومختصر ابن
الحاجب بشرح العضد ٢٤١/١ ط حسن حلمي ١٣٠٧ هـ .

(٣) هذا عند الشافعية والاشاعرة والجمع الكثير من الحنفية والمعتزلة ،
انظر الآمدي ٢٤٤/٢ .

(٤) وابن داود وشذوذ من الناس ، انظر : المرجع السابق ٢٤٤/٢ .

(٥) الاحكام للآمدي ٢٤٤/٢ .

(٦) راجع : مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢٤١/١ .

(٧) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢٤٢/١ ، والاحكام للآمدي ٢٤٤/٢-٢٤٦ .

(٨) من سورة الاحزاب الآية ٣٥ - قال الزمخشري في تفسير الكشاف ٣/٢٦١ :
« هذا العطف مثل قوله تعالى : « ثيبات وأبكارا » - من سورة التحريم
الآية ٥ - في انهما جنسان مختلفان اذا اشتهرا في حكم لم يكن بد من
توسيط العطف بينهما .

(٩) راجع التمهيد ١٠٥ - ط الماجدية بمكة .

الثاني بلا شك لكن روى الحاكم (١) في مستدركه (٢) عن
عمران (٣) بن الحصين رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه
وسلم « لقن فاطمة (٤) هذا الذكر في ذبح الاضحية بلفظ
الذكر فقال لها : - قومي فاشهدي أضحيتك ، وقولي : ان

(١) هو محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الحافظ أبو عبدالله
الحاكم النيسابوري ، ويعرف بابن البيع الضبي ، ولد سنة ٣٢١ هـ ،
كان أحد أركان الاسلام وسيد المحدثين وامامهم ، في وقته والدرجوع اليه
في هذا الشأن ، رحل الى البلاد وصنف الكتب وسمع الكثير وروي عنه
الجم الغفير وانتهت اليه رئاسة الفن بخراسان لا بل في الدنيا وإن
فيه تشيع ، وتصحيح واهيات ، ومن تصانيفه : « المستدرک » على
الصحيحين ، وتوفي بعد خروجه من انجم في ثامن صفر سنة ٤٠٥ هـ
راجع : طبقات الشافعية للاسنوي ٤٠٥/١ ، وشذرات الذهب
١٧٦-١٧٧ ، والعبر في خبر من غبر ٩١/٣ ، والنجوم الزاهرة
لتفري بردي الاتابكي ٢٣٨/٣ .

(٢) هو المستدرک على الصحيحين في الحديث للحاكم المذكور آنفا اعتنى فيه
بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين مما رآه على شرط
الشيخين ، وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في التقاطه كما
ذكره ابن الصلاح ، قال السمعاني : وأنه جمع احاديث زعم : أنها
صحاح على شرط البخاري ومسلم يلزمها اخراجها في صحيحهما منها
حديث الطبر ، وحديث : من كنت مولاه فعلي مولاه ، فأكثر عليه أصحاب
الحديث ذلك . قال البلقيني : وفيه ضميم وموضوع أيضا وقد بين
ذلك الحافظ الذهبي وجمع منه جزءاً من الموضوعات يقارب مائة حديث .
راجع : كشف الظنون للحاج خليفة ١٦٧٢/٢ وهو مطبوع معروف .

(٣) هو أبو نجيد عمران بن الحصين بن عبيد الخزاعي ، صحابي كثير
المناقب ، ومن أهل السابقة أسلم عام خيبر سنة سبع هـ ، بعثه عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه : يفقه أهل البصرة ، وولاه زياد قضاها
وكان الحسن البصري : يحلف بالله : « ما قدمها خير لهم من عمران بن
الحصين » توفي بالبصرة سنة ٥٢ هـ . انظر : شذرات الذهب ٥٨/١ ،
والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٧/ص ٤ ، وتهذيب التهذيب لابن حجر
المسقلاني ١٢٥/٨ ، وتذكرة الحفاظ ٢٨/١ .

(٤) هي : فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما خديجة
بنت خويلد ولدت سنة ١٨ قبل الهجرة ، من نابهات قریش ، واحدى
النصيبات العاقلات ، تزوجها علي ابن أبي طالب في الثامنة عشرة من
عمرها ، وولدت له الحسن والحسين وأم كلثوم وزينب ، وهاشت بعد
أبيها ستة أشهر ، ولها ١٨ حديثاً ، راجع : الاعلام للزركلي ٣٢٩/٥ .

صلاتي ونسكي ومحياي الى قوله : من المسلمين (١) » .

فائدة (٢)

حكى الماوردي والمحاملي (٣) ، والامام وجهين في البسمة ، هل هي - من (٤) الفاتحة وغيرها - قرآن على سبيل القطع أم على سبيل الحكم ؟ لاختلاف العلماء فيها .

(١) صححه الحاكم بقوله : هذا حديث صحيح الإسناد ، وتعقبه الذهبي بقوله : قلت : بل أبو حمزة ضعيف جدا واسماعيل ليس بذلك ، راجع : المستدرک للحاكم ٢٢٢/٤ نسخة مصورة ، وروى البيهقي : بلفظ « عن عمران بن الحصين رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا فاطمة ، قومي ، فاشهدي أضحتك فانه يفر لك بأول قطرة تقطر من دمها كل ذنب عملتيه ، وقولي : ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين » . وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة : فذكر معناه . راجع : السنن الكبرى للبيهقي مع الجوهر النقي ٢٨٣/٩ ط : دار المعارف بحيدر آباد ، وأخرج ابن مردويه : عن عمران بن الحصين بنحو رواية البيهقي . انظر : الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي ٦٦/٣ .

(٢) هذه الفائدة ذكرها الحافظ الملائي في قواعده ١/رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية كما وانها موجودة كلها في شرح المذهب للنووي ٣٣٣/٣

(٣) هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن اسماعيل الضبي بضماد معجمة ، البغدادي المعروف بالمحاملي ، ويعرف بابن المحاملي : لان بعض أجداده كان ببغداد يبيع المحامل التي يركب فيها في الاسفار تفقه على الشيخ أبي حامد الاسفراييني وبرع حتى قال في حقه : انه اليوم أحفظ مني للفقهِ ، ولد سنة ٣٦٨ هـ ، ومن تصانيفه المشهورة «التجريد» و «المجموع» و «المقنع» و «اللباب» . وتوفي يوم الاربعاء في ربيع الآخر سنة ٤١٥ هـ عن نحو سبع وأربعين سنة هـ . راجع : ابن خلكان ٥٧/١ ، والمبر في خبر من غبر ١١٩/٣ ، وتاريخ بغداد ٣٧٢/٤ - ٣٧٣ ، والنجوم الزاهرة ٢٦٢/٤ ، والبداية والنهاية لابن كثير ١٨/١٢ وطبقات الشافعية للاستوحي ٣٨١/٢ .

(٤) وعند الملائي والنووي من يدل في الصواب ما أثبتناه لانها بالإجماع قرآن حيثما كانت انما الخلاف في جزئيتها من كل سور في أولها عدا براءة . راجع : قواعده الملائي ١/ رقم المخطوطة ١٦١ وشرح المذهب ٣٣٣/٣ .

ومعنى قولنا : على سبيل الحكم : أنه لا تصح الصلاة الا بها
في أول الفاتحة ، ولا يكون قارئاً لسورة بكما لها غير الفاتحة
الا اذا ابتدأها بالبسملة ، سوى « براءة » لأجماع المسلمين
على أن البسملة ليست آية منها •

وضعف الامام وغيره قول من قال : انها قرآن على سبيل
القطع • قال الامام : هذه غباوة (١) عظيمة من قائل هذا ،
لان ادعاء العلم حيث لا قاطع محال •

وقال الماوردي : قال جمهور أصحابنا : « هي آية حكما لا
قطما فعلى قول الجمهور يقبل في اثباتها : خبر الواحد كسائر
الاحكام ، وعلى القول الاخر لا يقبل (٢) في اثباتها : خبر الواحد
كسائر القراءات (٣) ، وانما يثبت بالنقل المتواتر عن الصحابة
في اثباتها في المصحف ، وهذا (٤) ضعيف كما قال الامام ، اذ لا
خلاف بين المسلمين : انه لا يكفر نافيها (٥) ، ولو كانت على
سبيل القطع لكفر (٦) • •

(١) وعند المصنف « عبارة » والصواب ما اثبتناه بدليل قوله : « لان ادعاء
العلم حيث لا قاطع محال ، راجع : قواعد العلاني ١ / رقم المخطوطة
١٦١ وشرح المذهب للنووي ٣ / ٣٣٣ •

(٢) قول الماوردي : « لا يقبل في اثباتها خبر الواحد كسائر القراءات »
اشارة الى ما قال ابن العاجب في مختصره : « القراءات السبع متواترة
الى اخر المسألة » انظر : قواعد العلاني ١ / رقم المخطوطة ١٦١ دار
الكتب المصرية •

(٣) وفي شرح المذهب ٣ / ٣٣٣ : « القرآن » بدل القراءات •

(٤) هذا من كلام العلاني لا من كلام الماوردي كما هو واضح ولا من كلام
المصنف • راجع : العلاني ج ١ رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب •

(٥) أي تنافي جزئيتها من كل سورة أولها عدا براءة •

(٦) كمن نفى غيرها ، راجع : شرح المذهب ٣ / ٣٣٣ •

قاعدة (١)

في تعارض الفعلين تأتي (٢) - ان شاء الله تعالى - في صلاة
الخشوف .

ومن فروعها :- قراءة السورة في الركعتين الاخيرين (٣) ،
وفيه قولان للشافعي رضي الله عنه .

وصحح أكثر العراقيين القول بالاستحباب (٤) ، وأكثر المراوزة
مقابله ، وهو اختيار المتأخرين (٥) .

وفي الطرفين أحاديث صحيحة (٦) من فعل النبي صلى الله عليه

(١) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعد « المجموع المذهب »

مخطوطة دار الكتب ١ / تحت رقم ١٦١ .

(٢) وعند المصنف « يأتي » والصواب ما أثبتناه لان الفاعل يعود الى القاعدة .

(٣) وعند المصنف : الاخرتين .

(٤) لثبوته في صحيح مسلم من فعله صلى الله عليه وسلم ، وقاعدة تقديم

المثبت على النافي تؤيده فلذا صححه أكثر العراقيين ، واختاره السبكي ،

وهذا هو القول الجديد وروى مقابله جديدا أيضا راجع : عميرة

١٥٢ / ١ للشافعي ، راجع : تحفة المحتاج الى شرح المنهاج ٢٥٠ / ١ ،

والشرح الكبير للرافعي ٣ / ٣٥٥ .

(٥) وفي ترجيح المتأخرين هذا القول : تقديم لدليله النافي على دليل الثاني

المثبت عكس الراجح في الاصول : لما قام عندهم في ذلك وهو ان من طرق

الترجيح اتفاق الشيخين البخاري ومسلم ، وقد اتفقا على ترك القراءة

في الاخيرين ، وأما رواية قراءة السورة فيهما ففي مسلم فقط فقدست

الاولى على الثانية لانها أقوى وثم مرجح اخر هو الخشية من حصول الملل

على المصلي ، ولهذا سن تطويل الاولى على الثانية ، ولان النشيط في

الاول وما يليه أكثر ، وحينئذ تحمل قراءته عليه السلام في غير الاوليين :

على بيان الجواز اما الجمع الذي ذكره المصنف فليس فيه ترجيح لاحد

القولين ، وما ذهب اليه المتأخرون هو القول القديم وبه قال أبو حنيفة

ومالك وأحمد . راجع : نهاية المحتاج ٣٦٦ / ١ ، وتحفة المحتاج

لابن حجر ٢٥٠ / ١ ، وشرح جلال المحلى على المنهاج ١٥٢ / ١ ، والشرح

الكبير للرافعي ٣ / ٣٥٦ .

(٦) ومن الدليل على استحباب قراءة السورة في الاخيرين : ما ورد عن أبي

سميد الخدري : قال : كنا نعزّر قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم

في الظهر والعصر ، فعزّرنا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر فبدر

قراءة ثم تنزيل السجدة ، وحزّرنا قيامه في الاخيرين قدر النصف من

ذلك وحزّرنا قيامه في الركعتين الاوليين من العصر على قدر قيامه في =

وسلم ، ويمكن الجمع بينهما: بأن ذلك بحسب اختلاف المأمومين
فحيث كانوا محصورين يؤثرون التطويل : قرأ السورة في
الآخرين (١) ، وحيث كثر الجمع : تركها ، كما جمعوا بذلك بين
الاحاديث الكثيرة المختلفة في طول القراءة وقصرها .

ويحمل أيضا : اختلاف نص (٢) الشافعي على هذا ، : للجمع
بين كلاميه وذكر امام الحرمين : أن المسألة مما يفتى بها على
القديم في عدم قراءة السورة فيهما ، وحكاه المزي (٣) في
الجديد (٤) أيضا .

مسألة (٥)

لفظ الامر وما تصرف منه - كأمرت زيذا بكذا ، وقول
الصحابي :- أمرنا ، أو أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم -

= الآخرين من الظهر وفي الآخرين من العصر على النصف من ذلك . ومن
الدليل على استحباب ترك قراءة السورة في الآخرين : ما ورد عن عبد
الله بن أبي قتادة عن أبيه :- أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر يفاتحة الكتاب وسورة ، ويسمعا
الآية أحيانا ، ويقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب . راجع :
صحيح مسلم ٣٣٣/١/٣٣٤ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي ،
والسنن الكبرى للبيهقي وبذيله الجوهري النقي ٦٣/٢-٦٤ وشرح المذهب
٣٦٢/٣ ، والشرح الكبير للرافعي ٣٥٥/٣ .

(١) وعند المصنف : «الآخرتين» بدل الآخرين والصواب ما أثبتناه .

(٢) راجع : الام للامام الشافعي ج ٩٥/١ ط الشعب .

(٣) هو أبو ابراهيم ، اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل المزي المصري ولد
سنة ١٧٥ هـ كان اماما ورعا زاهدا مجاب الدعوة متقللا من الدنيا، وكان
معظما بين أصحاب الشافعي ، وقال الشافعي في حقه : لو ناظر الشيطان
لفلبه . ومن تصانيفه : «المبسوط» و«المختصر» و«المنشور» و
«المسائل المعتبرة» و«الترغيب في العلم» و«كتاب الدقائق والحقارب»
سمي بذلك لصعوبته ، توفي في أربع وعشرين من رمضان سنة ٢٦٤ هـ
وصلى عليه الربيع المرادي . انظر : طبقات الشافعية للاسنوي ٣٤/١
وتهذيب الاسماء واللغات ٢ / ٢٨٥ وتاريخ ابن خلكان ١٩٦/١
والنجوم الزاهرة ٣/٣٩ ، ومفتاح السعادة ٢/١٥٨ .

(٤) راجع : مختصر المزي المطبوع بهامش الام ٧٥/١ ط : الشعب .

(٥) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع الفرع لتابع لها . راجع : التمهيد ٧٢-

٧٣ ط : الماجدية .

حقيقة في القول الدال بالوضع على طلب (١) الفعل .

وقد علم من التعبير بالقول : أن الطلب بالاشارة والقرائن المفهمة لا يكون أمرا حقيقة ، واحترزنا (بالوضع) عن قول القائل : أوجبت عليك ، أو أنا طالبه منك أو ان تركته عاقبتك ، فانه خبر عن الامر وليس بأمر ، وعلم أيضا دخول الايجاب والندب في حد الامر ، بخلاف صيغة افعل فانها حقيقة في الايجاب خاصة فتخلص : أن مسمى الامر « لفظ » وهو صيغة افعل سواء كانت للايجاب أم للندب ومسمى افعل هو الوجوب لا غير ، وقيل : ان الامر مشترك بين القول والفعل ، ومنه قوله تعالى « وما أمرنا الا واحدة » (٢) .

ومن فروعها : بطلان الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم » (٣) على

(١) وفي اطلاق لفظ الامر أربعة مذاهب ١- المذهب الاول : انه حقيقة في القول الدال بالوضع على طلب الفعل : لانه عند تجرده عن القرائن يتبادر منه القول الطالب للفعل ، والتبادر اشارة الحقيقة ، هذا ما ذهب اليه الجمهور ، ٢- المذهب الثاني : انه حقيقة في افعل ٣- المذهب الثالث : انه موضوع للقدر المشترك بين القول والفعل كالشيء دفعا للمجاز والاشتراك وهذا القول حادث مخالف للاجماع فلم يلتفت اليه . ٤- المذهب الرابع : انه مشترك بين القول ، والشيء والصفة ، والشأن والطريق ، والمختار هو المذهب الاول : لانه أجمع الأصوليون على انه حقيقة في القول المخصوص فوجب ان لا يكون حقيقة في غيره دفعا للاشتراك . راجع : الاحكام للآمدي ١٢٠/٢ وجمع الجوامع بشرح الجلال ٣٦٦-٣٦٧/١ ومعه حاشية البناني ، والتلويح مع التوضيح ١٥٠/١ والبيضاوي بشرح نهاية السؤل ٢ص٣ وما بعدها ومعه البدخشى وتيسير التحرير ٣٣٤/١ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ١٨٧/١ وارشاد الفحول ٨٠ والمحصل للرازي ج ١/١ ق ٢/٧ ومذكرة الشيخ زهير ١٢٣/٢ والتمهيد للاسنوي ٧٢-٧٣ .

(٢) من سورة القمر رقم الآية ٥٠ .

(٣) عن ابن عباس : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : على الجبهة وأشار بيده الى أنفه واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين ولا نكفت الثياب والشعر رواه البخاري ٢٠٦/١ ط : الشعب ، ورواه مسلم ٣٥٤/١ ت : محمد . فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي وأحمد ١٨١/٤ ج ٢٢٩/٤ ت : أحمد محمد شاكر ، ولفظ النسائي « أمرت أن أسجد على سبعة ولا أكف =

وجوب (١) وضع اليدين والركبتين والقدمين في السجود : لما
ذكرناه .

مسألة (٢)

الامر - سواء كان بلفظ : افعل أو اسم الفعل ، أو المضارع
المقرون باللام - فيه مذاهب أصحها عند الجمهور كالأمدى ،

= شعرا ولا ثوبا» ١٨٠ ط : الهند، وابن ماجة ٢٨٦/١ ت: محمد فؤاد عبد
الباقي ط: عيسى البابي ، وفي أبي داود « أمر نبيكم صلى الله عليه وسلم :
أن يسجد على سبعة ولا يكف شعرا ولا ثوبا ٢٠٥/١ ط مصطفى البابي
كلهم روه عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(١) وفي المسألة قولان : أظهرهما لا يجب ، وبه قال أبو حنيفة ويروى عن مالك
أيضا ونص عليهما في الام ، وقال الشيخ أبو حامد : ونص في الاملاء : أن
وضعها مستحب لا واجب ويحمل « أمرت » في الحديث على الندب : لانه
لو وجب وضعها لوجب الايماء بها عند العجز عن وضعها ، والايماء بها لا
يجب فلا يجب وضعها ، واختلف الاصحاب في الاصح من القولين ، فقال
القاضي أبو الطيب : ظاهر حديث الشافعي أنه لا يجب ، وهو قول عامة
الفقهاء ، وقال الشيرازي والبغوي : هذا القول هو الاشهر وصححه
الجرجاني في التحرير والرويان في الحلية ، والرافعي في الشرح الكبير
وصحح جماعة قول الوجوب، منهم : البندنجي، وصاحب العدة، والشيخ
نصر المقدسي وبه قطع الشيخ أبو حامد في التبصرة ، قال النووي: وهذا
هو الاصح الراجح من حيث الدليل، فان الحديث صريح في الامر بوضعها،
والامر للوجوب على المختار ، فلا يصرف عنه بغير دليل ولكن التحقيق
العلمي الاصولي - وهو الذي ذكره المصنف - يؤيد عدم الوجوب
وهو الراجح .

راجع : شرح المذهب للنووي ٤٢٧/٣ ، والشرح الكبير للرافعي ٤٥٤/٣
وتحفة المحتاج الى شرح المنهاج ٢٦٠-٢٦١/١ ونهاية المحتاج للملي
٣٨١/١ وشرح جلال الدين المحلي على المنهاج ١٥٩/١ والتمهيد
للاسنوي ٧٢ - ٧٣ .

(٢) هذه المسألة ذكرها الاسنوي في التمهيد ٧٣ وبيان المراجع في هذه
المسألة يأتي في هامش هذا الكتاب ان شاء الله تعالى على قول المصنف
: « مسألة : في الامر ستة عشر منها » في ص ٤٦٣ .

والامام فخر الدين واتباعهما : أنه للوجوب (١) اذا لم تقم قرينة تدل على خلافه ، وقال امام الحرمين والآمدي (٢) : انه مذهب الشافعي ونقل في البرهان عن الشافعي : أنه دل على الوجوب بالوضع ثم اختار هو أنه بالشرع (٣) واذا فرعنا على أنه للوجوب ، فورد بعد التحريم فالاصح عند الامام فخر الدين وأتباعه : انه يحمل أيضا على الوجوب ، وقيل على الاباحة ، وهو الذي نص عليه الشافعي ، ونقله ابن برهان عن أكثر الفقهاء .

(١) راجع : المحصول ١/ق ٢/ص ٦٦ والحاصل ٢١٤/١ والاحكام للآمدي ١٣٣/٢ وهل يفيد الوجوب لغة أو شرعا أو عقلا ؟ فيه خلاف والصحيح عند الشيرازي انه يفيد بوضع اللغة لان أهل اللغة يحكمون باستحقاق مخالف أمر سيده مثلا بها : للعقاب . انظر اللمع ص ٧ وجمع الجوامع بشرح الجلال ١/٣٧٥ ونهاية السؤل ١٤/٢ ومعه الابهاج .
(٢) راجع الاحكام للآمدي ١٣٣/٢ .

(٣) ذكر الاسنوي في التمهيد ٧٤ : «مسألة» يدل «و» والمصنف استغنى بذكر العاطف عنها وفيها مذاهب : المذهب الاول : أنه يفيد الوجوب ، وبه قال المعتزلة ، والباقلاني ، والامام الرازي وأتباعه . المذهب الثاني : أنه يفيد الاباحة وهو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين واختاره ابن الحاجب ونقل عن الشافعي المذهب الثالث : الوقف وعدم الجزم بشيء من الوجوب أو الاباحة وهو لامام الحرمين . المذهب الرابع : التفصيل ، ومفاده : أن الحظر السابق اذا كان عارضا لعلة وعلقت صيغة افعال بزواله كقوله تعالى « واذا حللتم فاصطادوا » من سورة المائدة الآية : ٢ فان عرفت الاستعمال يدل على أنه لرفع الذم فقط حتى يرجع حكمه الى ما قبله ، وأما اذا لم يكن الحظر عارضا لعلة ولا صيغة افعال علق بزواله فيبقى موجب الصيغة على أصل التردد بين الندب والاباحة ، ويرجع احتمال الاباحة وهذا المذهب اختاره الامام الغزالي في كتابه المستصفى ، هذا الخلاف اذا فرعنا على أنه للوجوب فورد بعد التحريم ، وأما القائلون : بأنه يفيد الاباحة ابتداء فلا خلاف عندهم في أنه يفيد هنا كذلك اذا ورد بعد التحريم ، وهذا الخلاف يجري أيضا في الامر الوارد بعد الاستئذان ، كأن يقال - « بعد أفعل كذا ؟ » - : افعله . راجع : المستصفى ٤٣٥/١ ، والمحصل للرازي ج ١ ق ٢/١٥٩ وجمع الجوامع بشرح الجلال ١/٣٧٨ ومعه حاشية البناني ، والاحكام للآمدي ١٦٥/٢ ، والتمهيد للاسنوي ٧٤ ونهاية السؤل ٢/٢٨-٢٩ ومعه الابهاج ٢/٢٦-٢٧ ، ومشكاة الانوار ١/٣٢ والتبصرة للشيرازي القسم الثاني =

مسألة (١)

والأمر بعد الاستئذان كالأمر بعد التحريم .
والأمر بماهية مخصوصة - بسئول تعليمه - شبيه في المعنى
بالأمر بعد الاستئذان ، مثاله قول أبي (٢) مسعود (٣) : « يا
رسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك ؟ »
فقال : « قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد » (٤)

= أص ٣٢ والتوضيح مع التلويح ١٥٦/١ وتنقيح الفصول للقراقي
١٣٩ ومسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت ٣٧٩/١ وتيسير التحرير
٣٤٥/١ واللمع للشيرازي ص ٨ ومرآة الاصول ٣١ .

(١) هذه المسألة ذكرها الاستنوي في التمهيد ص ٧٥ .
(٢) وعند المصنف : « ابن مسعود » والصواب ما أثبتناه كما يتضح فيما
يأتي عند تخريج الحديث . في ص ١٦١ .
(٣) هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة بن أسيرة ويقال : يسيرة بن عطية بن خدارة
ابن عوف بن الحرث بن الخزرج الانصاري أبو مسعود البصري مشهور
بكنيته ، اتفقوا على أنه شهد العقبة ، واختلفوا في شهوده بدرا ، فقال
الأكثر : نزلها ، فتسبب اليها ، وجزم البخاري بأنه شهدها ، وثبت أنه
أدرك إمارة المقرة على الكوفة ، قيل : مات بالكوفة وقيل بالمدينة سنة
٤٠ هـ أو بعدها على الاختلاف فيه . راجع الاصابة في تمييز الصحابة
٢٥٢/٣ ط : كلكتا « الهند » و « أسد الغابة في معرفة الصحابة » لابن
الانير ٢٨٦/٦ ط الشعب .

(٤) عن أبي مسعود الانصاري البصري قال : أتى رسول الله صلى الله عليه
وسلم ونحن في مجلس سعد بن عبادة فقال بشير بن سعد : أمرنا الله
أن نسلم عليك يا رسول الله ، فكيف نصلي عليك ؟ قال : فسكت
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأله ، ثم قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قولوا : اللهم صل على محمد وعلى
آل محمد ، كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد
كما باركت على ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد ، والسلام كما
علمتم » رواه مسلم وأبو داود والنسائي ، وفي رواية لابن خزيمة وابن
حبان والدارقطني والحاكم « قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي
عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا » وفي الباب عن أبي سعيد رواه
البخاري وعن طلحة رواه النسائي ، وعن سهل بن سعد رواه الطبراني
وعن زيد بن خارجه رواه أحمد والنسائي ، وفيه أيضا عن بريدة
ورويغ بن ثابت وجابر ، وابن عباس ، والنعمان بن أبي عياش =

وحينئذ فلا يستقيم : ما قاله الاصحاب من الاسدلال بمجرد هذا الامر على وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد نعم : ان ثبت ايجابه من خارج فيكون هذا الامر للوجوب لانه بيان لكيفية واجب (١) .

= اوردهما المستغفري في الدعوات ، وعن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال :
للقيني كعب بن عجرة فقال : ألا أهدي لك هدية : ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج علينا فقلنا : يا رسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك ؟ قال : « قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الى آخر الحديث » رواه البخاري ومسلم . راجع :
بدائع المنن في ترتيب مسند الشافعي لأحمد عبد الرحمن البنا ٩٠/١ ط : دار الانوار ، ومسند أحمد ١١٨/٢ و ١٧٨/٤ و ج ٢٧٤/٥
و ج ١٥١/٦ و ج ٩٥/٨ و بهامشه منتخب كنز العمال ط : الميمنية المصرية ، وشرح المذهب للنووي ٤٦٤/٣ - ٤٦٥ ، وتلخيص الحبير المطبوع مع شرح المذهب وفتح العزيز ٥٠٥/٣ - ٥٠٦ .

لاحظ : ان المصنف يستند حديث الباب الى ابن مسعود وهو خطأ بل الراوي أبو مسعود الانصاري لان رواية ابن مسعود لا تناسب موضوع البحث - وهو الامر بماهية مخصوصة بسؤال تعليمة - ونص رواية ابن مسعود : « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد » رجاله ثقاة الا هذا الرجل العارثي فينظر فيه . راجع : تلخيص الحبير المطبوع مع شرح المذهب وفتح العزيز ٥٠٤/٣ .

(١) والاصل في قرضية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير : قوله تعالى « صلوا عليه » من سورة الاحزاب الآية ٥٦ . وقد أجمع العلماء على عدم وجوبها في غير الصلاة فتعين وجوبها فيها ، للاحاديث الصحيحة الواردة في البخاري ومسلم وغيرهما ، حيث أمر صلى الله عليه وسلم بقوله : « قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد » فمن ادعى : أن الشافعي شد حيث أوجبها ولا سلف له في ذلك ولا سنة يتبعها فقد غلط اذ ايجابها لم يخالف نصا ولا اجماعا ولا قياسا ولا مصلحة راجحة بل وافقه على قوله عدة من اكابر الصحابة فمن بعدهم كعمر وابنه عبدالله وابن مسعود وأبي مسعود البصري وجابر بن عبدالله من الصحابة ومثل محمد القرظي والشعبي ومقاتل من التابعين ، وهو قول أحمد الاخير واسحاق وقول مالك ، واعتمده ابن المواز من أصحابه وصححه ابن الحاجب في مختصره ، وابن العربي في سراج المريدين فهؤلاء كلهم يوجبونها في التشهد الاخير ، حتى قال بعض المحققين : لو سلم تفرد بذلك لكان جبذا التفرد راجع : نهاية المحتاج للرملي على منهج النووي ط : الميمنية المصرية ٣٩٠/١ - ٣٩١ ، وتحفة المحتاج لأحمد بن =

مسألة (١)

تعليق الخبر على الشرط - كقوله : ان جاء زيد جاء عمرو -
لا يقتضي التكرار بالاتفاق ، وكذلك : تعليق الانشاء ، كقوله
لزوجته :- ان خرجت فانت طالق .

وأما تعليق الامر - كقوله : ان دخلت امرأتي الدار فطلقها ،
اذا قلنا : ان الامر لا يفيد التكرار (٢) - ففيه ثلاثة مذاهب ، ١-
أصحها في المحصول (٣) :- انه لا يدل عليه من جهة اللفظ أي لم
يوضع اللفظ له ، ولكن يدل من جهة القياس بناء على أن الصحيح
: أن ترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية (٤) ، ٢- والثاني
يدل بلفظه ، ٣- والثالث : لا يدل لا بلفظه ولا بالقياس واختار
الآمدي (٥) ، وابن الحاجب : أنه لا يدل ، قالوا : ومحل الخلاف
فيما لم يثبت كونه علة ، كالاحصان ، فإن ثبت - كالثنا (٦) -
فأنه متكرر لاجل تكرار علته اتفاقا (٧) .

= حجر الهيتمي على منهاج النووي ط: الميمنية المصرية ٢٦٥/١، وشرح
جلال المحلي ١٦٤/١ ومعه حاشية القليوبي ١٦٥/١ ، وشرح المذهب
للنووي ٤٦٧/٣ .

(١) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي مع الفرع التابع لها . راجع : التمهيد
ص ٧٩ .

(٢) فمن قال : ان الامر المطلق يقتضي التكرار فهو هنا اولى ، ومن قال لا فهو
الذي تعرض لهذه المسألة والخلاف فيها ، راجع : الآمدي ١٥٠/٢ ط:
مؤسسة الحلبي .

(٣) راجع : المحصول للامام الرازي ج١/ق٢/١٧٩ .

(٤) ونص عليه البيضاوي في المنهاج، وفيه نظر لأن ترتيب الحكم على الوصف
يؤذن بالعلية ، وأما ترتيبه على الشرط فليس كذلك ، قال ابن السبكي
في الابهاج ٣٥/٢ ولم أر من صرح في كتاب القياس : بمساواة ترتيب
الحكم على الشرط لترتيب الحكم على الوصف ، وإنما المذكور هناك
ترتيب الحكم على الوصف فقط .

(٥) بمعنى أن الاحصان والزنا اذا ثبتا معا يكونان علة للرجم وهذا تنظير ولم
يكن مثالا لتعليق الامر على الشرط .

(٦) راجع : الأحكام للآمدي ١٥٠/٢ .

(٧) راجع : مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ١٩٥/١ ط: حسن حلمي
١٣٠٧هـ والتمهيد للاسنوي ٧٩ والمستصفي ٧/٢ ط بولاق قال ابن =

وحكم الامر المعلق بالصفة كحكم المعلق بالشرط .
 اذا علمت ذلك : فأعلم أن الحكم عندنا في تفريعات هذه
 القواعد كلها كذلك (١) أيضا (٢) .
 ومنها : - أيضا الخلاف في وجوب الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم كلما ذكر : عملا بقوله عليه الصلاة والسلام :
 « بُعِدَ (٣) من ذكرت عنده فلم يصل علي (٤) » .

= السبكي في رفع الحجاب ق-٣١٦-أ- وشرطه كما قال القاضي عبد
 الوهاب المالكي : أن لا يكون معلقا بلفظ يقتضي التكرار والا فلا شبهة
 في انه يتكرر وذلك مثل : كلما دخل زيد فاضربه وذلك التكرار أيضا
 ليس من لفظ الامر وقد أشار الشيرازي الى هذا الشرط في اللمع ص ٨ .
 (١) وعند المصنف « لذلك » بدل كذلك والصواب ما أثبتناه ، راجع :
 التمهيد ٧٩ .

(٢) كما صرحوا به في باب الخلع وغيره - راجع : التمهيد ٧٩ .
 (٣) وتخريج هذا على المسألة : ان هذا اللفظ - بعد من ذكرت . الخ -
 خبر لفظا وانشاء معنى كأنه يقول : اذا ذكرت فليصل علي من سمع
 فيكون من باب تعليق الامر على الشرط .

(٤) بعد التتبع والبحث لم أجد هذه الرواية بعينها ، ولكن روى الحاكم في
 المستدرک عن كعب بن عجرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « احضروا المنبر ، فحضرنا فلما ارتقى درجة قال آمين فلما ارتقى الدرجة
 الثانية قال آمين فلما ارتقى الدرجة الثالثة قال آمين فلما نزل
 قلنا يا رسول الله : لقد سمعنا منك اليوم شيئا ما كنا نسمعه ، قال : ان
 جبريل عليه الصلاة والسلام عرض لي فقال : « بعدا لمن أدرك رمضان فلم
 يغفر له قلت آمين ، فلما رقيت الثانية قال : بعدا لمن ذكرت عنده فلم
 يصل عليك قلت آمين ، فلما رقيت الثالثة قال بعدا لمن أدرك أبواه الكبر
 عنده أو أحدهما فلم يدخله الجنة قلت آمين ، هذا حديث صحيح الاسناد
 ولم يخرجاه . راجع : المستدرک للحاكم وبذلك تلخيص المستدرک
 للذهبي ١٥٤/٤ / ١٥٤ ، وقريب من هذه الرواية في التأريخ الكبير
 للبخاري المجلد السابع / ٢٢٠ عن كعب بن عجرة ، وكذا في الترغيب
 والترهيب عن جابر بن سمرة رواه الطبراني بأسانيد احدها حسن ورواه
 ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة - راجع : الترغيب والترهيب
 ٣١٨/٣ تعليق مصطفى محمد عمار ط : مصطفى البابي .

وقد حكى الزمخشري (١) : أقوالا أحدها انها تجب كل وقت
 ذكر ، واختاره الحليني (٢) .
 والثاني : لا ، بل تجب في العمر مرة .
 والثالث : في كل مجلس مرة ، وان ذكر فيه مرارا .
 والرابع : في أول كل دعاء واخره ، قال الاسنوي : ورأيت في
 الشافعي (٣) للجرجاني (٤) : حكاية قول : انها ليست ركنا في

(١) هو ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري ،
 امام كبير في علوم الدين والتفسير واللغة والادب ولد في زمخشري يوم
 الاربعاء سابع عشر رجب سنة ٤٦٧ هـ ووفد على مكة في أسفاره طلبا
 للعلم ، وجاور بها ردحا من الزمن فلقب بجار الله ، وكان متكلماً ، معتزلي
 المذهب شديد الانكار على المتصوفة ، توفي ليلة عرفة بجرجانية إحدى قرى
 خوارزم سنة ٥٣٨ هـ له تصانيف أشهرها وأعظمها شأنها « الكشف » في
 تفسير القرآن ، وقد اتمه سنة ٥٢٨ هـ و« المفصل » في النحو و« أساس
 البلاغة » و« الفائق » في غريب الحديث وغير ذلك . راجع : الوفيات لابن
 قنفذ ٢٧٨ وابن خلكان ٢٥٤/٤/٢٦٠ وشذرات الذهب ١١٨/٤/١٢١ ،
 ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني ٦/٤ ص ٤ والعبر في خبر من غير ٤/١٠٦ .
 (٢) هو القاضي أبو عبد الله الحليني الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم
 البخاري الفقيه الشافعي ولد سنة ٣٣٨ هـ ببخارى وقيل بجرجان ، قال
 فيه الحاكم : كان شيخ الشافعيين بما وراء النهر ، وانظرهم ، وأدبهم بعد
 استاذيه : « أبي بكر القفال ، والادوني » كان رجلا عظيم القدر ، لا يحيط
 بكنه علمه الا غواص ، مات في جمادى وقيل في ربيع الاول سنة ٤٠٣ هـ ومن
 تصانيفه : « منهاج الدين » في شعب الايمان ، وهو كتاب جليل في نحو
 ثلاثة مجلدات ، فيه أحكام كثيرة ، ومسائل فقهية وغيرها مما يتعلق
 بأصول الدين . راجع : كشف الظنون ١٨٧١/٢ وشذرات الذهب ٣/
 ١٦٧-١٦٨ وطبقات الشافعية للاسنوي ٤٠٤/١ وتذكرة الحفاظ ٣/٢١٩ .
 (٣) هو كتاب في فروع الشافعية للجرجاني المتوفى ٤٨٢ هـ ، وهو كتاب كبير
 في أربعة مجلدات قليل الوجود بين الشافعية ، راجع : طبقات الشافعية
 للاسنوي ٣٤١/١ ، وكشف الظنون ١٠٢٣/٢ ، وما وجدت له الذكر في
 فهرس دار الكتب المصرية .

(٤) هو القاضي أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني كسان اماما في
 الفقه والادب قاضيا بالبصرة ومدرسا بها ، وتفقه على الشيخ أبي اسحاق
 الشيرازي ، قال السمعاني فيه : قاضي البصرة رجل من الرجال ، دخال في
 الامور خراج ، أحد أجلاء الزمان ومن تصانيفه : « المعاينة » و« الشافعي » و
 « التحرير » في الفقه و« كتاب الادباء » و« كنيات الادباء » واشارات البلغاء
 في الادب ، توفي سنة ٤٨٢ هـ . راجع : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي =

الصلاة أيضا • ونقله القاضي عياض (١) في الشفاء (٢) (٣) عن إختيار (٤) ابن المنذر (٥) والخطابي (٦) من أصحابنا •

= ٧٤/٤ وكشف الظنون ٣٥٨/١ و ١٠٢٣/٢ والمنتظم لابي الفرج الجوزي ٥٠/٩ •

(١) هو القاضي عياض بن موسى بن عياض ، العلامة أبو الفضل اليحصبى ، السبتي المالكي الحافظ ، ولد سنة ٤٧٦ هـ وأجاز له أبو علي الغساني وسمع من أبي علي بن سكرة ، وأبي محمد بن عتاب ، وطبقتهما ، وولي قضاء سبته مدة ثم قضاء غرناطة ، ومن تصانيفه : « الشفاء » و « مشارق الانوار » في غريب الصحيحين والملوط ، توفي في مراكش سنة ٥٤٤ هـ • راجع : العبر ١٢٢/٤ والنجوم الزاهرة ٢٨٥/٥ وشذرات الذهب ١٢٨/٤ وكشف الظنون ١٠٥٢/٢ •

(٢) في تعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم تأليف القاضي عياض المذكور وهو على أربعة أقسام الاول : في تعظيم النبي الاعلى لقدر هذا النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم ، القسم الثاني : فيما يجب على الانام من حقوقه صلى الله عليه وسلم ، القسم الثالث : فيما يستحيل في حقه وما يجب وما يسوغ وما يصح ، القسم الرابع : في تصرف وجوه الاحكام ، وهو كتاب عظيم النفع كثير الفائدة لم يؤلف مثله في الاسلام وهو مطبوع • راجع : كشف الظنون ١٠٥٢/٢ •

(٣) راجع : من نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض تأليف الخفاجي المصري ج ٤٥٦/٣ الطبعة الاولى بالمطبعة الازهرية المصرية سنة ١٣٢٦ هـ •

(٤) راجع : شرح المذهب للنووي ٤٦٧/٣ •

(٥) هو أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري نزيل مكة شرفها الله تعالى أحد الائمة الاعلام ، لم يقلد أحدا في آخر عمره ، واختلف في وفاته قال أبو اسحاق : انه توفي ٣٠٩ أو ٣١٠ هـ وفي الشذرات سنة ٣١٨ هـ وكذا في كشف الظنون وله تصانيف كثيرة ، منها : « اجماع الامة » مصورة في معهد المخطوطات برقم ١١ « فقه الشافعي » ونسخة اخرى برقم ١٢ وكتاب « الاشراف على مذاهب الاشراف » مصورة في معهد المخطوطات برقم ٨ في اختلاف الفقهاء و « الاقتناع » وهو أحكام مجردة عن الدليل كمحرر الراعي حجما ونظما • راجع : وفيات الاعيان ٣٤٤/٣ ، وطبقات الشافعية للاسنوي ٣٧٤/٢ وشذرات الذهب ٢٨٠/٢ وكشف الظنون ١٠٣/١ - ١٤٠ •

(٦) هو حمد بن محمد بن ابراهيم بن خطاب الخطابي الشافعي ، البستي بضم الموحدة وسكون السين المهملة وبالفرقية نسبة الى بستان مدينة من بلاد كابل ، ولد سنة ٣١٧ هـ وكان أحد أوعية العلم في زمانه ، حافظا فقيها مبرزاً على أقرانه صاحب التصانيف النافعة ، منها : « معالم السنن » في شرح سنن أبي داود و « اصلاح غلط المحدثين » و « غريب الحديث » =

مسألة (١)

إذا كان بين الدليلين عموم وخصوص ، تقدمت في كتاب الصلاة .

ومن فروعها : تفضيل فعل النافلة في البيت على المسجد الحرام
فأن قوله عليه الصلاة والسلام : « صلاة (٢) في مسجدي هذا تعدل
ألف صلاة فيما عداه الا المسجد الحرام » يقتضي تفضيل فعلها
فيه على البيت لعموم (٣) قوله : « فيما عداه » وقوله عليه
الصلاة والسلام : « أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة (٤) »
يقتضي تفضيل فعلها فيه على المسجد الحرام ومسجد المدينة ،
والمنقول عندنا هو الثاني ، وقد جزم به النووي في التحقيق وشرح

= و « شرح البخاري » وغير ذلك توفي سنة ٣٨٨ هـ . راجع : شذرات
الذهب ١٢٧/٣ والعبر في خبر من غير ٣٩/٣ والنجوم الزاهرة ١٩٩/٤ ،
والاعلام للزركلي ٢٧١/١ .

(١) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع الفرع التابع لها . راجع : التمهيد
١٥٥ وتقدمت في ص ١٣٤ .

(٢) ذكر أبو الوليد الصغار في كتاب الصلاة تعليقا من حديث الازاعي قال :
دخلت على يحيى فأسند لي حديث « صلاة في مسجدي تعدل ألف صلاة »
راجع : اتحاف السادة المتقين بشرح أسرار احياء علوم الدين للزبيدي
الشهير بالمرتضى ٤١٩/٣ وتعليق العراقي على الاحياء ٢٠٣/١ ووردت
روايات أخرى في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ به النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة
فيما سواه الا المسجد الحرام » ومثلها بقية الروايات راجع صحيح مسلم
١٠١٢/٢ : محمد فؤاد عبد الباقي وفي البخاري بلفظ « صلاة في مسجدي
هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام » راجع البخاري
٧٦/٢ ط : الشعب وكذلك في الترمذي ١٤٧/٢ .

(٣) وعند المصنف : « العموم » والصواب ما أثبتناه . راجع : التمهيد ١٥٥ .

(٤) عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : اتخذ حجرة قال :
حسبت أنه قال : من حصر في رمضان فصلى فيها ليالي فصلى بصلاته ناس
من أصحابه فلما علم بهم جعل يقعد ، فخرج اليهم فقال : « قد عرفت الذي
رأيت من صنعكم ، فصلوا أيها الناس في بيوتكم » فأن أفضل الصلاة
صلاة المرء في بيته الا المكتوبة » رواه البخاري ومسلم : راجع : البخاري
١٨٦/١ ط الشعب وشرح المذهب ٤٩١/٣ ، وفي البخاري أيضا ١١٧/٩ ط
الشعب بلفظ « فأن أفضل صلاة المرء في بيته الا الصلاة المكتوبة » =

المهذب (١) وغيرهما ، وسببه أن حكمة اختيار البيت هو البعد
عن الرياء المؤدي الى احباط الاجر بالكلية ، وأما حكمة
المسجدين فهي الشرف المقتضى لزيادة الفضيلة على ما عداهما
مع اشتراك الكل في الصحة وحصول الثواب .

= وكذلك عند أحمد والنسائي عن زيد بن ثابت راجع : مسند أحمد
١٨٢/٥ وبهامشه منتخب كنز العمال ط الميمنية المصرية ، والنسائي
٢٦٦ ط : الهند مع شرح زهر الربى .
(١) راجع : شرح المهذب للنووي ٣/٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ .

باب شروط الصلاة

تقدم - في أول باب صفة الصلاة - الفرق بين الركن والشروط

فائدة

- الشروط الشرعية على أقسام
- أحدها : ما يتقدم شروطه ويستصحب حكمه فيه ، كالوضوء والغسل والتيمم •
- وثانيها : ما يتقدمه ويبقى معه ، كستر العورة ، والتنقي عن النجاسة •
- وثالثها : ما يعتبر فيه فقط كاستقبال القبلة ، وترك الكلام ، والافعال (١) •
- ورابعها : ما يترتب الحكم عليه متصلا به ، كإتقاء (٢) الحول في الزكاة والحنث في اليمين على أحد (٣) القولين •

فائدة (٤)

- يصلى مع النجاسة في ست مسائل ، أربع منها تعاد فيها وهي :
- ١- إذا كانت على البدن أو الثوب ولم يجد ماء يغسلها به (٥) •
 - ٢- وإذا كان يخاف من (٦) غسلها عن بدنه التلف (٧) •

-
- (١) اعتبار ترك الكلام والافعال شرطا جري على ما مر منه من اعتباره شرطا والا فالصواب انه من المبطلات ، وإطلاق اسم الشرط عليه مجاز كما في شرح المذهب ٣ / ٥١٨ •
- (٢) أي ان إتقاء الحول شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب الوجوب • انظر : جمع الجوامع ٢ / ٢١ •
- (٣) أي الحنث شرط على أحد القولين للكفارة ، واليمين سببها •
- (٤) هذه الفائدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية •
- (٥) راجع : شرح المذهب ٣ / ١٣٦ •
- (٦) وفي الحافظ العلائي «عن» بدل من ج ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ •
- (٧) راجع شرح المذهب ٣ / ١٣٦ •

- ٣- وإذا علم بها ثم نسيها صلى .
 ٤- وإذا جهل ملابسته أياها ثم علم بذلك بعد الصلاة ، وفي هاتين الصورتين قول (١) قديم ، واثنان لا تعاد فيهما (٢) وهما :
 ٥- إذا كان على ثيابه دم البراغيث .
 ٦- وإذا بقي أثر موضع الاستجمار .

مسألة (٣)

تقدم في كتاب الصلاة : إذا ظن المكلف انه لا يعيش الى آخر وقت العبادة الموسعة تضيقت العبادة عليه .
 فأن لم يبادر وبأن له خطأ ظنه : بأن عاش ففعل بعد الوقت الذي ظنه ، فقال القاضي أبو بكر : قضاء ، اعتبارا بظنه المقتضى للتضييق (٤) ، وقال الغزالي : تكون أداء : لأن ظنه قد بان أنه خطأ (٥) .
 ومن فروعها :- إذا حمل نجاسة ظانا انها من الطاهرات ، وفيها قولان أصحهما بطلان الصلاة (٦) .

(١) هذا على طريقة الشرازي ، وأما طريقة العراقيين فان من صلى بنجاسة نسيها تلزمه الاعادة قولاً واحداً وانما القولان عندهم فيمن صلى بنجاسة جهلها فلم يعلمها فقط راجع : شرح المذهب ١٣٧/٣ وشرح جلال المحلي ١٨٦/١ ونهاية المحتاج للرملي ٤٣٦/١ وتحفة المحتاج ٢٩٢/١ .

(٢) راجع : تحفة المحتاج لابن حجر ٢٨٨-٢٨٩/١ ونهاية المحتاج ٤٣٠-٤٣٣/١ وشرح جلال المحلي ١٨٣-١٨٤/١ .
 (٣) هذه المسألة ذكرها الآسنوي مع الفرع التابع لها . راجع : التمهيد ص ١٠ .

(٤) وعند المصنف «التضييق» وفي الاصل المنقول عنه ما أثبتناه . راجع : التمهيد ص ١٠ .

(٥) راجع : الحاصل ٢٩/١ والمحصل ج١/ق١/١٤٨-١٤٩ ، والآمدي ١٠٢/١ ، ومختصر ابن الحاجب ٩٠/١ ، وجمع الجوامع ١٩٠/١ ، ونهاية السؤل ومعه الابهاج ٤٩/١ ، والاشباه للسيوطي ١٥٧ .

(٦) لأن ظنه قد بان أنه خطأ ، ولا عبرة بالظن البين خطؤه .

مسألة (١)

- الاكراه يأتي - ان شاء الله - في باب الطلاق ومن فروعها :
- ١- المكروه على تعاطي مبطلات (٢) الصلاة ، والصوم ، الاصح بطلان الصلاة لندور الاكراه (٣) فيها ، وفي الصوم لم يصرح الرافعي بتصحيح ، وصحح النووي أنه لا يبطل (٤) .
- ٢- ومنها : اذا أكره على ترك الوضوء فتييم ، نقل الروياني عن والده أنه : لا قضاء (٥) ، قال النووي (٦) : وفيه نظر ، لكن الراجح ما ذكره لانه في معنى : « من غصب مأوه » قال الاسنوي :- والمتجه خلافه لان الغصب كثير معهود بخلاف الاكراه على ترك الوضوء (٧) .

فائدة

- تقدم « أن المقصود الاعظم بالنية الأخلاص » .
- ١- فلو نوى بصومه العبادة ، والحمية ، والتداوي .
- ٢- أو طاف وضم الى ذلك ملازمة غريم له يطوف ، أو السعي
-
- (١) هذه المسألة ذكرها الأسنوي مع الفروع التابعة لها . راجع : التمهيد ٢٧/٢٦ .
- (٢) وعند المصنف « بطلان » والصواب ما أثبتناه . راجع : التمهيد ٢٧ .
- (٣) راجع : تحفة المحتاج لابن حجر ٢٩٥/١ وشرح جلال المحلي ١٨٨/١ وشرح المنهج ٤٢٧/١ ونهاية المحتاج للرملي ٤٤١/١ .
- (٤) فان أكره حتى أكل أفطر في الاظهر أي عند الغزالي كما قال الرافعي في الشرح لانه دفع به الضرر عن نفسه ، وعبارة المحرر : « فالنبي رجح من القولين أنه يفطر » قال الرافعي في الشرح الصغير : ولا يبعد : أن يرجح عدم الفطر ، قال النووي في منهاجه : الأظهر : لا يفطر والله أعلم لان أكله ليس منهيًا عنه . راجع : شرح جلال المحلي ٥٧/٢-٥٨ ونهاية المحتاج ٣٢٣/٢ وتحفة المحتاج ٦٨١/١ .
- (٥) راجع : روضة الطالبين للنووي ١٢٣-١٢٤ .
- (٦) أي في الروضة ١٢٤/١ وقال الاسنوي في التمهيد ٢٧ : « قال النووي في الروضة وغيرها » .
- (٧) راجع : التمهيد ٢٧ ط الماجدية بمكة .

خلفه فنيهما (١) خلاف (٢) .

٣- وكذا لو أحرم بالصلاة بنية الصلاة والاشتغال بها عن غريم يطالبه قال في الشامل : تصح صلاته (٣) ولم يحك فيه خلافا ، وفيه نظر ، وقد حكى الخراسانيون (٤) وجها : « أن من نوى بفعله الجنابة والجمعة جميعا لا يجزيه عن واحد منهما (٥) » فنية فعل الصلاة إذا نوى معها قصد الاشتغال عن الغريم أولى بالبطلان .

٤- ومن ذلك ما حكاه النووي عن جماعة الاصحاب : « فيمن

(١) وعند المصنف « بينهما » والصواب ما أثبتناه .

(٢) في المسألة الأولى - التداوي - الأصح الصحة لانه حاصل وان لم ينو وفي وجه لا يصح للتشريك ، وكذلك في المسألة الثانية - ملازمة الغريم - الأصح الصحة لان اشتغاله عن الغريم لا يقتقر الى قصد فلو لم يفرد الطواف بنية اكتفاء بأندراج في نية الاحرام بالنسك ضر قصد ملازمة الغريم أو السعي وراءه لان النية القصدية تلغي النية الضمنية . راجع الاشباه للسيوطي ص ٢١ .

(٣) لان اشتغاله عن الغريم لا يقتقر الى قصد وفيه وجه انه لا تصح للتشريك تخريجا من مسألة التبريد ، راجع : شرح المذهب ٢٨٩/٣ و ٣٢٥/١ والاشباه للسيوطي ٢٠/٢١ .

(٤) خراسان بلاد واسعة أول حدودها ما يلي العراق ، قصبة جوين وبيهق وآخر حدودها ما يلي الهند : طخارستان ، وغزنة وسجستان وكرمان ، وليس ذلك منها انما هو أطراف حدودها ، وتشتمل على امهات من البلاد ، نيسابور وهرات ومرو ، وهي كانت قصبتها وبلغ ، وأبيسورد وسرخس ، وما يتخلل ذلك من المدن التي دون نهر جيحون ، وقد فتحت أكثر هذه البلاد عنوة وصلحا وذلك سنة ٣١هـ في أيام سيدنا عثمان رضي الله عنه بأمره عبدالله بن عامر بن كريز واليها نسب الخراسانيون راجع : معجم البلدان لياقوت الحموي ٣٥٠/٢ ط بيروت .

(٥) وفي الاشباه للسيوطي ٢٢ « حلا جميعا على الصحيح ، وفيه وجه بعدم الصحة » .

قال له انسان :- صل (١) الظهر ، ولك علي دينار «
وصلاها (٢) بهذه النية انه تجزيء صلاته ولا يستحق
الدينار (٣) ، ولم يحك فيه (٤) خلافا ، وهي أشكل من التي
قبلها ٥- ويشبهه : ما اذا نطق بنظم القرآن فقصد القراءة
وتفهم الغير لم تبطل صلاته (٥) .

مسألة (٦)

ذهب الشيخ أبو (٧) الحسن الاشعري : الى أن اللغات
توقيفية ومعناه : أن الله تعالى وضعها (٨) ووقفنا عليها أي

(١) وعند المصنف « صلي » بالياء والصواب ما أثبتناه لان الامر مبني على
حذف حرف العلة .

(٢) وفي شرح المذهب للنووي « فصلها » بالفاء ٢٨٩/٣ .

(٣) راجع : شرح المذهب ٢٨٩/٣ ، والاشباه للسيوطي ٢١ .

(٤) وفي الاشباه للسيوطي ٢١ « فيها » .

(٥) وفي بعض نسخ الاشباه للسيوطي ٢١ : « انها تبطل صلاته » وهو خطأ
مطبعي والمسألة منصوصة في المنهاج وغيره كما ذكره المصنف ويأتي
أيضا في ه ٣ ص ١٦٥ .

(٦) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع الفرع التابع لها . راجع : التمهيد ٣٢/٣١

(٧) هو أبو الحسن علي بن اسماعيل بن أبي بشر : اسحاق بن سالم بن
اسماعيل بن عبدالله ينتهي نسبه الى أبي موسى الاشعري الصحابي
الجليل ، ولد سنة ٢٧٠ أو ٢٦٠ هـ بالبصرة ، وكان من أنصار مذهب
أهل السنة وتنسب اليه الطائفة الاشعرية وكان متكلماً بارعاً ، قوي
الحجة في الرد على الخصوم ، وله مؤلفات كثيرة ، منها : كتاب « الموجز »
وكتاب « خلق الافعال » وكتاب « الخاص والعام » مات سنة ٣٢٤ أو نيف
وثلاثين وثلثمائة هـ ببغداد . راجع : وفیات الاعيان ٢٨٦/٢٨٤/٣
ومفتاح السعادة ١٥٢/٢ و٣١٨ ، وهدية العارفين ٦٧٦/٥ وشذرات
الذهب ٣٠٥/٣٠٣/٢ وطبقات الشافعية للاسنوي ٧٢/١ ومعجم
المؤلفين ٣٥/٧ والاعلام / للزركلي ٦٩/٥ .

(٨) الوضع من حيث هو : هو وضع شيء بأزاء شيء آخر ، بحيث اذا فهم
الشيء الاول فهم الشيء الثاني ، وأما الوضع من حيث اعتبار الالفاظ
فيه فمعناه لغة جعل اللفظ بأزاء المعنى وفي الاصطلاح عرفه بعضهم : بأنه
تخصيص شيء بشيء متى اطلق أو أحس الشيء الاول فهم منه الشيء
الثاني ، وعرفه ابن السبكي في جمع الجوامع بأنه جعل اللفظ دليلاً =

أي اعلمنا بها (١) .

وذهب أبو (٢) هاشم : الى أنها اصطلاحية (٣) وقال الاستاذ أبو اسحاق الاسفراييني (٤) : - الالفاظ التي يقع (٥) بها التنبيه الى الاصطلاح : توقيفية ، والباقي

= على المعنى وهو تعريف عام يشمل وضع غير العربية لان اللفظ أعم من كونه عربيا أو غيره كما يشمل الحقيقة والمجاز لان دلالة اللفظ على معناه أعم من الدلالة المباشرة كما هو الحال في الحقيقة ومن الدلالة بواسطة كما هو الحال بالنسبة للمجاز لان الدال هو اللفظ ولكن بواسطة القرينة . راجع : جمع الجوامع ومعه حاشية البناني ٢٦٤/١ ، وحاشية العطار علي الجلال ٣٥٢/١ وحاشية أبي النجاس ٨ والتعريفات للجرجاني ٢٢٥/٢٢٦ ، ودستور العلماء ٤٥٧/٤ .

(١) واختاره ابن الحاجب والامام في المحصول في الكلام على القياس في اللغات وقال الأمدى : انه الحق ان كان المطلوب في هذه المسألة ظن الوقوع . راجع : التمهيد ٣١ والأحكام للأمدى ٧١/١ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٣٦/١ ط حسن حلمي ١٣٠٧ هـ .

(٢) كنيته أبو هاشم وينتسب الى الجبائي بضم الجيم وتشديد الباء قرية من قرى البصرة ولد سنة ٢٤٧ هـ كان من كبار المعتزلة ومن مشاهير علماء الكلام وله آراء خاصة في علم الكلام ، وعلم الاصول وله مؤلفات كثيرة منها : كتاب « الاجتهاد » وكتاب « الانسان » وكتاب « الجامع الصغير » وكتاب « الجامع الكبير » مات سنة ٣٢١ هـ ببغداد . راجع : وفيات الاعيان ١٨٢/٣ والفهرست لابن النديم ٢٤٧ والانساب للسمعاني ق/ ١٢١ وروضات الجنات ٢٩١/٧ ٢٩٢ .

(٣) أي بوضع الناس : راجع : الحاصل ٥٧/١ والمحصل للرازي ١٠٥/١ .

(٤) هو ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الاستاذ أبو اسحاق الاسفراييني الملقب بركن الدين ، الفقيه الشافعي المتكلم الاصولي البالغ حد الاجتهاد لتبحره في العلوم واستجماعه شرائط الامامة من العربية والفقه والكلام والاصول ومعرفة الكتاب والسنة ومن مصنفاته : « جامع الحلبي » في أصول الدين والرد على الملحدين مات سنة ٤١٧ هـ أو ٤١٨ هـ بنيسابور . انظر ترجمته في وفيات الاعيان ٢٨/١ وطبقات الاسنوي ٦٠/٥٩/١ والانساب للسمعاني ق/ ٣٣ وتذكرة الحفاظ ٢٦٨/٣ وشذرات الذهب ٢٠٩/٣ وروضات الجنات ١٦٦-١٦٩ هـ وهاشم المنحول ٧٥ ومفتاح السعادة ٣٢١/٢ .

(٥) وعند المصنف « تقع » والصواب ما أثبتناه . راجع : التمهيد ٣١ .

محتمل (١) ، وفي المحصول : أن ابتداء اللغات اصطلاحي والباقي محتمل .

وتوقف (٢) القاضي أبو بكر في المسألة ، ونقله في المحصول عن جمهور المحققين .

ومن فروعها :-

أ- إذا غلط الامام فنبهه المأموم بقوله : سبحان الله قاصدا للتنبيه فقط .

ب- أو توقفت عليه القراءة فردها بهذا القصد .

ج- أو كبر المبلغ قاصدا التبليغ (٣) ونحو ذلك فإن صلاته تبطل كما ذكره الرافعي في باب شروط الصلاة من المحرر والشرحين (٤) « وان كان كلام المنهاج والروضة لا يؤخذ (٥) منه ذلك » .

(١) قال في الحاصل ٥٩/١ : أن مذهب الاسفراييني هو : « أن يكون الابتداء من الله والتتمة من الناس » . وهذا النقل من الحاصل يطابق نقل المصنف من الاسنوي في البدايات ويخالفه في الباقي لانه محتمل لان يكون توقيفيا أو اصطلاحيا على نقل المصنف من الاسنوي ومقطوع بأنه اصطلاحيا على نقل الحاصل .

(٢) لانه يحتمل أن تكون الالفاظ كلها توقيفية ، وان تكون اصطلاحية وان يكون البعض اصطلاحيا والبعض الآخر توقيفيا ومتى تطرقت هذه الاحتمالات وتعارضت الادلة وجب التوقف ، قال الاسنوي وهذا مذهب القاضي والامام وأتباعه ومنهم البيضاوي ، ونقله في المنتخب عن الجمهور ، وفي الحاصل عن المحققين وفي المحصول والتحصيل عن جمهور المحققين . وقد أيد الآمدي مذهب أبي الحسن الأشعري ، ومال ابن جني في خصائصه الى التوقف ، واختاره ابن السبكي حيث قال : وتوقف كثير من العلماء عن القول بواحد من هذه الاقوال لتعارض أدلتها ، والمختار الوقف عن القطع بواحد منها لان أدلتها لا تفيد القطع . راجع : نهاية السؤل ١٢٣/١ ومعه الابهاج ١٢٥ والأحكام للآمدي ٧١/١ والخصائص لابن جني ٤٧/١ وجمع الجوامع بشرح الجلال ٢٧١/١ والمنحول ٧٠ والمحصل ج١/ق١/ص ٢٤٥ .

(٣) وعند المصنف : « للتبليغ » وما أثبتناه من التمهيد ٣٢ وهما جائزان .

(٤) راجع : الشرح الكبير للرافعي ١١٦/٤ .

(٥) لعل صواب العبارة : « وفي كلام المنهاج والروضة ما يؤخذ منه ذلك » =

وما قاله الرافعي في التسبيح ونحوه ظاهر على قولنا : - « ان اللغات اصطلاحية فان قلنا : انها توقيفية فتتجه الصحة لان اللفظ موضوع للتنزيه ومجرد القصد لا أثر له ، وقد يوجه البطلان بأنه اذا صرفه الى خطاب الآدميين امتنع الثواب عليه والتحق بالكلام ، نعم : أشكل من هذا كله : « ما اذا لم يقصد شيئاً بالكلية ، فان النووي في دقائق المنهاج قد جزم فيه بالابطال (١) ، وقال في شرح المذهب : انه ظاهر كلام المصنف وغيره لانه يشبه كلام الآدميين (٢) ، قال : وينبغي أن يقال : أن انتهى الراد في موضع قراءته اليه لم تبطل والا بطلت (٣) والصواب « وهو حاصل كلام الحاوي الصغير : انها لا تبطل مطلقاً وبه جزم الحموي (٤) في شرح

= والا فهي غير صحيحة لان عبارتهما صريحة في البطلان كما في الشرح الكبير قال النووي في المنهاج : « ولو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم ان قصد معه قراءة لم تبطل والا بأن قصد التفهيم فقط بطلت » وقال في الروضة : ولو قصد الافهام والاعلام فقط بطلت صلاته بلا خلاف . راجع : منهاج النووي بشرح جلال المحلي ١٨٨/١ وروضة الطالبين ٢٩٢/١ .

(١) راجع : شرح جلال المحلي ١٨٨/١ ونهاية المحتاج ٤٤٢/١ وتحفة المحتاج ٢٩٦/١ .

(٢) فلا يكون المأثى به حينئذ قرآناً ولا ذكراً بل يكون بمعنى : ما دلت عليه تلك القرينة من الكلمات العادية كالله أكبر من المبلغ فإنها حينئذ بمعنى : ركن الامام كما يدل عليه تعليل شرح المذهب بقوله : لانه يشبه كلام الآدميين ، راجع تحفة المحتاج لابن حجر ٢٩٦/١ .

(٣) راجع : شرح المذهب للنووي ٨٣/٤ .

(٤) هو موفق الدين أبو العلماء ، حمزة بن يوسف بن سعيد الشنوشي الحموي صاحب كتاب الجواب عن الاشكالات التي أوردت على الوسيط المسمى منتهى الغايات ، وله مثل ذلك على التنبيه سماء المبهت ، توفي بدمشق سنة ٦٧٠ هـ . ومن تصانيفه : « ازالة التوهم من مشكل التنبيه عن كل فاضل نبيه » في الفروع مجلد واحد و « الاكمال » لما وقع في التنبيه من الاشكال و « رياض المتعلم » و « طبقات النحاة واللغويين » راجع : طبقات الشافعية لاسنوي ٤٥٣/١ وهدية العارفين ٣٣٧/١ وكشف الظنون ٢٠٠٨/٢ .

باب سجود السهو

تقدمت (٣) :- قاعدة (٤) : « أن اليقين لا يزال بالشك (٥) ، وأن (٦) الأصل بقاء ما كان على ما كان عليه » •
ومن أقسامها : ما ترك (٧) فيه اعمال الأصل المستحب

(١) الوسيط للادام الغزالي شرحه كثيرون منها : شرح موفق الدين الحموي المذكور آنفا أجاب فيه عن الاشكالات التي أوردت عليه وسماه منتهى الغايات • راجع : طبقات الشافعية للسنوي ٤٥٣/١ ، وكشف الظنون للحاج خليفة ٢٠٠٨/٢ •

(٢) ويرجع ابن حجر في تحفة المحتاج ٢٩٦/١ قول الإطلاق في دقائق المنهاج بقوله : والوجه ان لا فرق في بطلان الصلاة بين أن ينتهي الراد في قراءته لتلك الآية وان لا ، خلافا لما بحثه في المجموع وأما في نهاية المحتاج للرملي ٤٤٢/١ والتمهيد ٣٢ •

(٣) وعند المصنف « تقدم » والاحسن ما أثبتناه لان قاعدة مؤنث ولو كان لفظيا •

(٤) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده ١/ برقم ١٦١ مخطوطة دار الكتب المصرية وذكرها السيوطي أيضا في أشباهه ٥٠ ودليها قوله صلى الله عليه وسلم : « اذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشكك عليه : أخرج منه شيء أم لا ؟ فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا رواه مسلم من حديث أبي هريرة ، وفي الصحيحين عن عبد الله بن زيد ، وفي الباب عن أبي سعيد الخدري وابن عباس ، وان هذه القاعدة تدخل في جميع أبواب الفقه ، والمسائل المخرجة عليها تبلغ ثلاثة أرباع الفقه وأكثر ، ويندرج في هذه القاعدة عدة قواعد منها : قولهم « الأصل بقاء ما كان على ما كان » راجع : الاشباه للسيوطي ٥١/٥٠ ونيل الأوطار للشوكاني ١٧٧/١-١٧٨ •

(٥) قال القاضي رحمه الله تعالى : لا يرفع اليقين بالشك الا في أربع مسائل : ١- الشك في خروج وقت الجمعة فيصلون ظهرا ٢- الشك في بقاء مدة المسح فيغسل ٣- الشك في وصول مقصده فيتم ، ٤- الشك في نية الاتمام فيتم أيضا ، قال بعضهم : لان هذه رخص لا بد فيها من اليقين وحينئذ فكل رخصة كذلك ولا يختص بالمذكورات • راجع: حاشية قليوبي ٣٨/١ وفي شرح المهذب للنووي ٢١١/١ : ولا يزال حكم اليقين بالشك الا في إحدى عشرة مسألة • راجعها فإنها نفيسة •

(٦) وعند المصنف (فأن) بالفاء بدل الواو وفي العلائي بالواو كما أثبتناه وهو الأليق بالاستثناء التالي ١/ رقم ١٦١ •

(٧) لفظ (ما) ساقط عند المصنف والصواب ما أثبتناه • ومع ذلك ففي العبارة ركازة ، والعبارة السليمة : ومن مستثنياتها ترك أعمال الأصل ••• الخ بدل ومن أقسامها • راجع العلائي نسخة اليمن ص ٣٨-٣٩ •

لمعارضة ظاهر ترجح عليه .

ومنه : مسألة المتوضيء والمصلي : (اذا شك كل منهما بعد الفراغ في ترك شيء من الاركان) ففيها خلاف (١) ، وانما يتترك (٢) على الراجح من المذهب : أعمال الأصل فيهما لمعارضة الظاهر المترجح عليه ، فان الظاهر من أفعال الانسان ان تكون على الكمال .

ترك هذا (٣) فيما اذا شك في ذلك وهو متلبس بالصلاة أو الوضوء للاحاديث الدالة على الاخذ باليقين فيها (٤) أو بالاجتهاد على اختلاف (٥) المذهبين فيبقى (٦) ما عداه على حكم هذا الظاهر .

(١) في مسألة المصلي طريقان الصحيح منهما انه لاشيء عليه ولا أثر لهذا الشك لان الظاهر انه أداها على التمام فلا يضر الشك الطاريء ولانا لو اعتبرنا حكم الشك بعدها شق ذلك وضاق فلم يعتبر وبهذا قطع الشيرازي وسائر العراقيين وبعض الخراسانيين ، والطريق الثاني حكاه الخراسانيون فيه ثلاثة أقوال ، أصحها عندهم هذا ، وفي مسألة المتوضيء طريقان أصحهما انه كالصلاة والثاني انه يلزمه البناء على اليقين . راجع : شرح المذهب ١١٦/٤ .

(٢) وعند المصنف « ترك » بالماضي وعند العلائي بالمضارع كما أثبتناه ١/ رقم ١٦١ .

(٣) أي ترك العمل بالظاهر فيما اذا شك ... الخ .

(٤) الحديث الدال على الاخذ باليقين في الصلاة : « عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن صلى خمسا شفعن صلاته ، وإن كان صلى تماما كانتا ترغيبا للشيطان ، رواه مسلم . راجع : سبل السلام ٣١٥/١ .

(٥) قال أبو حنيفة رحمه الله : ان حصل له الشك أول مرة بطلت صلاته وان صار عادة له اجتهد وعمل بغالب ظنه ، وعندنا يبنى على اليقين ، فاذا شك هل صلى ثلاثا أم أربعا لزمه أن يأتي بركعة اذا كانت رباعية ، سواء كان شكه مستوى الطرفين أو ترجح احتمال الأربع ولا يعمل بغلبة الظن سواء طرأ هذا الشك أول مرة أم تكرر راجع : شرح المذهب ١١١/٤ .

(٦) وعند المصنف : « فيبقى » بالماضي وعند العلائي بالمضارع كما أثبتناه ١/ رقم المخطوطة ١٦١ .

قاعدة (١)

الاصل المستقر أنه لا يعتد لاحد الا بما عمله (٢) أو تسبب اليه بأسبابه (٣) ونحو ذلك ، ولا يطالب عن الغير الا بما التزم به عنه من ضمان وغيره .

وقد يتحمل عن غيره مالم يلتزم به ، ولم يأذن له ذاك (٤) فيه .
ومن ذلك تحمل (٥) الامام سهو المأموم اذا وقع السهو في حالة القدوة وخالف مكحول (٦) فقال : يسجد المأموم لسهوه ، وانما يتحمل امام ترتبط به القدوة ، فلو كان محدثا لم يتحمل عن المأموم شيئا (٧) .

(١) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده « المجموع المذهب » ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٢) وعند المصنف « علمه » بدل عمله والصواب ما أثبتناه انظر : العلائي ٢ / رقم ١٦١ .

(٣) وعند العلائي « باستنابة » والصواب ما أثبتناه ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٤) وعند المصنف « ذاكر » بدل ذاك والصواب ما أثبتناه راجع : العلائي ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ .

(٥) قال الشيخ أبو حامد وبهذا قال جميع العلماء لان معاوية رضي الله عنه شمت العاطس في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ان هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس » ولم يأمره بالسجود ولم يخالف في المسألة الا مكحول . راجع : شرح المذهب ٤ / ١٤٣ ، وفي قوله : لان معاوية . . . الخ نظر لان هذا الدليل غير ملاق لانه فعل جاهل لاساء

(٦) هو أبو عبدالله ويقال أبو أيوب أو أبو مسلم الشامي ، الفقيه الدمشقي يقال كان لرجل من هذيل من أهل مصر فأعتقه فسكن الشام فذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من تابعي أهل الشام ، قال أبو حاتم : ما أعلم بالشام أفقه من مكحول ، قال ابن زبر عن الزهري : العلماء أربعة فذكرهم فقال : ومكحول بالشام ، وقال سليمان بن موسى : اذا جاء بالعلم من الشام عن مكحول قبلناه ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، اختلف في وفاته قيل سنة ١١٨ هـ أو ١١٢ هـ أو ١١٣ هـ أو ١١٤ هـ . راجع : تهذيب التهذيب للعسقلاني ١٠ / ٢٨٩ وما بعدها .

(٧) راجع : شرح المذهب ٤ / ١٤٤ .

٢- ومنه تحمله (١) عن المأموم قراءة الفاتحة اذا أدركه راكمها وأطمأن قبل ارتفاع الامام عن حد الراكعين .

قاعدة (٢)

اذا ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم : فعلان متنافيان وعرف المتقدم منهما ففي كلام امام الحرمين ما يقتضي الميل الى الاخذ باخرهما واعتقاد كونه ناسخا للمتقدم ، ومن ذلك :-

١- سجود السهو : تمسك جماعة من أصحاب في كونه قبل السلام مطلقا بما روى الشافعي عن الزهري (٣) قال : «سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدة السهو قبل السلام وبعده وآخر الأمرين قبل السلام» (٤) .

(١) راجع : شرح المذهب ٢١٥/٤ والشرح الكبير للرافعي ٣٩٢/٤ وشرح جلال المحلي على منهاج النووي ٢٥٣/١ وتحفة المحتاج لابن حجر ٤١٢/١ ونهاية المحتاج للرملي ٥٨٨/١ وشرح المنهج لذكريا الانصاري ٥٨٤/١ ومعه حاشية الجمل .

(٢) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلاني في قواعد مع الفروع التابعة لها . راجع : المجموع المذهب ٢/رقم ١٦١ مخطوطة دار الكتب المصرية .

(٣) هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري أول من دون الحديث وأحد أكابر الفقهاء والمحدثين والاعلام التابعين بالمدينة ، ولد سنة ٥٠ هـ وقيل : ٥١ هـ وقيل : ٥٨ هـ رأى عشرة من الصحابة رضوان الله عليهم ، وروى عنه جماعة من الائمة منهم مالك بن أنس وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينه، كان يحفظ ألفين ومئتي حديث، نصفها مسند ، نزل الشام واستقر بها ، وكتب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه الى عماله : عليكم بابن شهاب ، توفي سنة ١٢٤ أو ١٢٣ هـ ١٢٥ هـ راجع : وفيات الاعيان ٣١٧/٣-٣١٩ وغاية النهاية ٢٦٢/٢-٢٦٣ وشذرات الذهب ١٦٢/١-١٦٣ وحلية الاولياء ٣٦٠/٣-٣٨١ والوفيات لابن قنفذ ١١٨ .

(٤) روى الشافعي في القديم عن مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري قال : «سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل السلام وبعده وآخر الأمرين قبل السلام» وذكره أيضا في رواية حرملة الا أن قول الزهري منقطع لم يسنده الى أحد من الصحابة ومطرف بن مازن غير قوي ، ومشهور عن الزهري فتواه بسجود السهو قبل السلام . راجع : السنن الكبرى للبيهقي مع الجوهر النقي ٣٤١/٢ ط: دار المعارف بحيدرآباد وتلخيص =

واختار الشيخ أبو حامد (١) الاسفراييني التخيير : بين قبل السلام وبعده في صورتى الزيادة والنقص ، وصورة الشك أيضا ، والبناء على اليقين لصحة الاحاديث في ذلك (٢) فجمع بينها (٣) بأن ذلك من اختلاف المباح والجميع جائز (٤) .

= الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير للعسقلاني ٦/٢-٧ط : شركة الطباعة الفنية وفي المغني لابن قدامى المقدسي ٦٧٣/١ وما بعدها : « وقول الزهري مرسل لا يقتضي نسخا فإنه لا يجوز أن يكون آخر الامرين سجوده قبل السلام لوقوع السهو في آخر الامر فيما سجوده قبل السلام .

(١) هو أبو حامد أحمد بن محمد أبي طاهر بن أحمد الاسفراييني من اعلام الشافعية وشيخ العراق في عصره ولد سنة ٣٤٤ هـ في اسفرايين ، وهي بلدة بخراسان بنواحي نيسابور ، على منتصف الطريق الى جرجان ، ورحل الى بغداد سنة ٣٦٣ هـ وقيل سنة ٣٦٤ هـ ، فتفقه فيها على ابن المرزبان وغيره ، ثم درس الفقه بها الى حين وفاته سنة ٤٠٦ هـ وكان يحضر درسه سبعة مائة متفقه ، ومن تصانيفه : « الرونق » مختصر في الفقه و« مطول » في الفقه نحو خمسين مجلدا و« البستان » في النوادر والغرائب ، راجع : وفيات الاعيان لابن خلكان ١/٥٥-٥٦ وتهذيب الاسماء ٢/٢١٠ وشذرات الذهب ٣/١٧٨ والعبر في خبر من غبر للذهبي ٣/٩٢ وطبقات الاسنوي ١/٥٧ .

(٢) أي في البناء على اليقين وقد مر الحديث الصحيح في ذلك . راجع : الهامش في ص ١٦٩ .

(٣) وعند المصنف « بينهما » والصواب ما أثبتناه لان الضمير يعود الى الاحاديث راجع : قواعد العلائي ١/ رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب .

(٤) في محل سجود السهو طريقان حكاهما امام الحرمين وآخرون والطريقة المشهورة انه قبل السلام قال صاحب الحاوي : لا خلاف بين جميع العلماء : أن سجود السهو جائز قبل السلام وبعده وانما اختلفوا في المسنون والاولى ، فمذهب الشافعي وما نص عليه في القديم والجديد : أن الاولى فعله قبل السلام في الزيادة والنقصان وبه قال أبو هريرة وسعيد بن المسيب والزهري وربيعه والليث قال بعض شراح المنهاج : الجديد أن محله قبل السلام سواء كان بزيادة أم بنقص أم بهما لما ورد في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم : أمر به قبل السلام ولما نقل عن الزهري ان السجود قبل السلام آخر الامرين من فعله صلى الله عليه وسلم ولأنه لمصلحة الصلاة فكان قبل السلام ، ومقابل الجديد قديمان ١- أحدهما انه ان مسها بنقص سجد قبل السلام أو بزيادة فبعده ٢- والثاني انه مخير بين التقديم والتأخير لثبوت فعل الامرين عنه صلى الله عليه وسلم =

- ٢- ومنها : القيام للجنائزة (١) .
٣- وقراءة (٢) السورة في الركعتين الاخيرين (٣) .

= راجع: شرح المذهب ١٥٤/٤-١٥٥ والشرح الكبير للرافعي ١٧٩/٤-١٨٠
وشرح جلال المحلي ٢٠٤/١ ونهاية المحتاج ٤٧٦/١-٤٧٧ وتحفة المحتاج
٣٢٧/١ وشرح المنهج لذكريا الانصاري ٤٦٥/١ .
(١) فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قام فيها وأمر بالقيام ثم قعد
فأختار أصحابنا الترك ورأوا الأمر بالقيام منسوخا بفعله الآخر . وقد
ورد في حديث أنه صلى الله عليه وسلم لما قعد أمر بالقعود فيكون هذا هو
الناسخ لا مجرد الفعل واختار صاحب التتمة بقاء استحباب القيام
ورجحه الشيخ محي الدين « النووي » في شرح المذهب ورأى أن الأمر
بالقعود لبيان الجواز وفيه نظر . راجع : المجموع المذهب في قواعد
المذهب للحافظ العلائي ١/رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .
(٢) مر هذا الفرع في ص ١٥٥ مع التعليق عليه .
(٣) وعند المصنف « الاخرتين » والصواب ما أثبتناه .

قاعدة (١)

الذي اتفق عليه أئمة المذهب : أن السهو إذا تعدد في الصلاة
كفاه عن الجميع سجدة (٢) وبه قال جمهور العلماء لأن
النبي صلى الله عليه وسلم في قصة (٣)

(١) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده ٢ / رقم المخطوطة ١٦١
دار الكتب المصرية .

(٢) قال ابن المنذر : وبه قال أكثر العلماء وهو قول النخعي ومالك والثوري
والليث والشافعي وأحمد وأصحاب الرأي خلافاً للوزاعي واستدل
بحديث رواه أبو داود وابن ماجه وهو ضعيف . راجع : شرح المذهب
١٤٣/٤ .

(٣) عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : صلى بنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي فصلى ركعتين ثم سلم فقام إلى
خشبة معروضة في المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان ، ووضع يده
اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر
كفه اليسرى ، وخرجت السرعة من أبواب المسجد فقالوا : قصرت
الصلاة ؟ وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه وفي القوم رجل يقال
له ذو اليمين فقال يارسول الله : أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ فقال لم
أنس ولم تقصر ، فقال : أكما يقول ذو اليمين ؟ فقالوا : نعم ، فتقدم
فصلى ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع
رأسه وكبر ، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه
وكبر فربما سأله فيقول : أنبئت أن عمران بن حصين قال ، ثم سلم
متفق عليه ، وفي رواية متفق عليها « قال ذو اليمين : بلى قد نسيت »
وهذا يدل على أن القصة كانت بحضرته وبعد إسلامه ويدل أيضاً أن
ذا اليمين تكلم بعد ما علم عدم النسخ كلاماً ليس بجواب سؤال قال
الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير : لهذا الحديث طرق كثيرة والفاظ ،
وقد جمع جميع طرقه الحافظ صلاح الدين العلائي وتكلم عليه كلاماً
شافياً في جزء مفرد . راجع : نيل الأوطار ٩١/٣ ط : مصطفى البابي
وتلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني ٢/ص ٣ .

ذي (١) اليدين سلم ومشى وتكلم سهوا وسجد سجدين فقط .
وقد يتعدد السجود لاسباب اقتضت تعدده من غير تعدد
السهو .

- ١- منها (٢) : اذا سها في الجمعة وسجد للسهو فخرج وقت
الجمعة قبل السلام فأنهم يتمونها ظهرا على المشهور ، ثم
يعيدون سجود السهو لانه لم يقع اخر الصلاة .
- ٢- ومنها : اذا قصر المسافر وسها في صلاته فسجد ثم نوى
الاقامة قبل السلام ، أو وصلت به السفينة بلدة فانه يجب
اتمام الصلاة ويعيد (٣) سجود السهو لما ذكرناه .
- ٣- ومنها : المسبوق يتابع امامه في السجود ويعيده اخر
صلاته في الاظهر ، والتعدد في هذه الصور الثلاث صوري .
- ٤- ومنها : لو ظن أنه سها في صلاته فسجد ثم تبين قبل
السلام انه لم يسه فالاصح انه يسجد ثانيا لزيادته سجدي
السهو من غير سبب .

(١) هو رجل من بني سليم يقال له : الخرباق ، حجازي شهد النبي صلى
الله عليه وسلم ، وقد أوهم في صلاته فخاطبه ، وعاش حتى روى عنه
المتأخرون من التابعين ، وشهد أبو هريرة يوم ذي اليدين وهو الراوي
لحديثه : وهو غير ذي الشمالين ، وقد كان الزهري على علمه بالمغازي
يقول : ان الخرباق هو ذو الشمالين المقتول ببدر وان قصة ذي اليدين
في الصلاة كانت قبل بدر قال ابن عبد البر : وذلك وهم منه عند أكثر
العلماء . راجع الاستيعاب ٤٧٥/٢ وما بعدها ط : البجاوي والاستيعاب
أيضا ٤٩١/١ ، ٤٥٠/٤٥١-٤٥٢ ويقول ابن حجر في الإصابة ٤٢٣/١
: ان الخرباق غير ذي اليدين وقيل هو هو .

(٢) لهذه الفروع الستة راجع : شرح المذهب للنووي ١٤١/٤-١٤٢ وتحفة
المحتاج لابن حجر ٣٢٩/١ ونهاية المحتاج للرملي ٤٧٨/١ ، وشرح
المنهج ٤٦٦/١ مع حاشية الجمل ، وشرح جلال المحلي ٢٠٥/١ .

(٣) بلا خلاف ، راجع : شرح المذهب ١٤١/٤ .

٥- ومنها : لو شك هل سها أم (١) لا ؟ فسجد جاهلا في أن
مثل هذا لا يسجد له ، فهل يسجد ثانيا ؟ فيه الخلاف .
٦- ومنها : لو ظن أن سهوه بترك القنوت مثلا فسجد له
ثم تبين قبل السلام أن سهوه بغير ذلك فوجهان الأصح لا
يعيد (٢) لأنه إنما قصد جبر النفل الواقع في الصلاة وقد
حصل المقصود .

(١) وعند المصنف « أو » بدل أم ، راجع : قواعد العلاني ٢ / رقم المخطوطة
١٦١ وشرح المذهب ١٤١/٤ .
(٢) ومقابل الأصح يعيد لأنه لم يجبر ما يحتاج إلى الجبر . راجع : شرح
المذهب ١٤٢/٤ .

باب سجود التلاوة

أصل مشروعيتهما ثابت بالسنة (١) والاجماع (٢) ولا يجب (٣) عندنا لانه قريء عليه ، صلى الله عليه (٤) وسلم : « والنجم اذا هوى » فلم يسجد (٥) .

(١) لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فاذا مر بسجدة كبر وسجد وسجدنا . رواه البخاري ومسلم بلفظه الا قوله « وكبر » فليس في روايتهما وهذا اللفظ في رواية ابي داود واسنادها ضعيف . راجع : شرح المهذب ٥٨/٤ وشرح جلال المحلي ٢٠٧/١ وشرح المنهج ٤٧٠/١ ونهاية المحتاج للرملي ٤٧٨/١ .

(٢) راجع : نهاية المحتاج ٤٧٨/١ وتحفة المحتاج ٣٢٩/١ .

(٣) وصح عن ابن عمر رضي الله عنه التصريح بعدم وجوبها على المنبر راجع : تحفة المحتاج ٣٢٩/١ والشرح الكبير للرافعي ١٨٥/٤ .

(٤) ما بين القوسين لا يوجد عند المصنف فلا بد منه وتركه من قلم الناسخ .

(٥) عن زيد بن ثابت قال : قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم : « والنجم » فلم يسجد فيها رواه البخاري ٥١/٢ ط الشعب ورواه مسلم ٤٠٦/١ ت : محمد نؤاد عبد الباقي ط : عيسى ورواه أبو داود ٣٢٤/١ ط : مصطفى الحلبي وراجع : الدارمي ٢٨٢/١ عن زيد بن ثابت ، وشرح المهذب ٥٨/٤ ونهاية المحتاج ٤٧٨/١ وتحفة المحتاج ٣٢٩/١ وتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير المطبوع مع الشرح الكبير وشرح المهذب ١٨٥/٤ .

وعن ابي الدرداء : انه سجد مع النبي صلى الله عليه وسلم احدي عشرة سجدة منهن « النجم » رواه ابن ماجه ١٣٥/١ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى ورواه الترمذي ٤٥٧/٢ ٤٥٨ ت : احمد محمد شاكر ط : مصطفى البابي ويمكن الجمع بين النوعين من الاحاديث بما ذكره الدر المنثور في التفسير بالماثور عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد في النجم بمكة فلما هاجر الى المدينة لم يسجد فيها وكذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول الى المدينة ١٢١/٦ وهذا يدل على انه ليس من عزائم السجود .

باب صلاة النفل

قاعدة (١)

إذا نسخ الوجوب هل يبقى الجواز أم (٢) لا ؟

والجواز يطلق باعتبارين ، أحدهما حل الفعل بالمعنى الاعم من الوجوب والتدب ، والاباحة ، والكراهة ، وهذا لا قسيم له غير التحريم وهو نظير الامكان العام (٣) الذي لا قسيم له سوى الامتناع ، ويشمل الوجوب والامكان (٤) الخاص .

والثاني : الجواز بمعنى الاباحة التي يستوي فيها الفعل والترك (٥) وهذا قسيم للأحكام الاربعة ، وليس جنسا لها قطعا فقولهم : « ان الوجوب اذا نسخ هل يبقى الجواز » هل المراد به المعنى الاول أو المعنى الثاني ؟ فيه اختلاف بين المصنفين (٦) ومن فروعها :-

(١) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعد ١ / تحت رقم ١٦١ مخطوطة دار الكتب المصرية وقد مرت في هذا الكتاب بعنوان : مسألة مع التعليق عليها في الهامش في ص ١٢٠ .

(٢) وعند المصنف «أو» بدل أم راجع العلائي ١ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب (٣) الامكان العام هو سلب ضرورة العدم ويستلزم صحة الوجود أعم من أن يكون هذا الوجود ضروريا وذلك في الواجب أو غير ضروري وذلك في الامكان الخاص فالامكان الخاص : سلب الضرورة عن طرف الوجود والعدم .

(٤) قد علم معناه في هامش رقم ٣ .

(٥) وهو نظير الامكان الخاص .

(٦) وعند المصنف «الصنفين» والصواب ما أثبتناه . راجع : العلائي ١ / رقم المخطوطة ١٦١ .

١- ما لو تحرم بصلاة ينوى بها الفرض والنفل معا (١) مما لا يمكن جمعهما فان صلاته تبطل أما لو أمكن ذلك : كما اذا (٢) ضم الى نية الفرض نية (٣) تحية المسجد فان ذلك لا يضر لان التحية المأمور بها تحصل ، وان لم ينوها لان شرعيتها ليست لذات الصلاة بل لشغل البقعة - قبل الجلوس - بصلاة ما فلو صلى فريضة أو راتبة حصلت التحية المشروعة فلا يضر نيتها معها .

٢- وكذلك : اذا نوى الصائم في شهر رمضان الفرض والنفل معا فانه لا يقع عن واحد منهما : لان الوقت لا يصلح للنفل .

(١) اعلم ان التشريك في النية على قسمين الاول أن ينوي مع العبادة ما ليس بعبادة ، فانه قد يبطلها كما اذا ذبح الاضحية لله ولغيره فانضمام غيره يوجب حرمة الذبيحة ، الثاني : أن ينوي مع العبادة المفروضة عبادة أخرى مندوبة وفيه صور ثلاث :

الصورة الاولى : ما يقتضي البطلان في الكل ، منها : كبر المسبوق والامام راكع تكبيرة واحدة ، ونوى بها التحريم والهوى الى الركوع لم تنعقد الصلاة أصلا للتشريك وفي وجه تنعقد نفلا ، وكالمثاليين الواردين في عبارة المصنف .

الصورة الثانية : ما لا يقتضي البطلان أصلا مثاله احرم بصلاة ونوى بها الفرض والتحية صحت وحصل معا بلا خلاف كما قاله النووي في شرح المذهب .

الصورة الثالثة : ما يحصل النفل فقط مثاله : خطب بقصد الجمعة والكسوف لم يصح للجمعة لانه تشريك بين فرض ونفل جزم به الرافعي والصورة الرابعة : ما يحصل الفرض فقط مثاله : نوى بحجه الفرض والتطوع وقع فرضا لانه لو نوى التطوع انصرف الى الفرض ، ولا شك : ان الفروع التي تكون تحت الصورة الاولى والصورة الثالثة داخلية تحت قاعدة : (اذا نسخ الوجوب بقى الجواز أم لا ؟) بناء على أنه يرجع الامر بعد نسخ الوجوب الى ما كان قبل الوجوب من تحريم أو اباحة . راجع : الاشباه للسيوطي ٢٠/٢١/٢٢ وشرح المذهب ٥٢/٤ وراجع : هامش هذا الكتاب ص ١٢٠ .

(٢) وعند المصنف « لو ذا ضم » والصواب ما أثبتناه . راجع : العلائي /١/ رقم ١٦١ .

(٣) وعند المصنف « فيه » بدل نية والصواب ما أثبتناه . راجع : المرجع السابق .

كتاب صلاة الجماعة

فائدة

تقدم (١) - في صفة الصلاة - انقسام العبادة الى أداء وقضاء
واعادة .

ومن الباب : اذا صلى منفردا ثم أدرك الجماعة في الوقت أو
في أحد المساجد الثلاثة (٢) ، ونحو ذلك مثل كثرة الجماعة لمن لم
يُصل منفردا فإنه يستحب الاعادة (٣) في هذه الصور ، وقيل
مطلقا (٤) ، وان لم يكن في الثانية زيادة على الاولى ، وهو اختيار
جمهور الاصحاب ، وصححه الشيخان (٥) ، وهو مشكل لقوله

(١) في ص ١٤٥ بعنوان مسالة مع التعليق عليها في الهامش .

(٢) ١- المسجد الأقصى ٢- المسجد الحرام ٣- مسجد الرسول صلى الله
عليه وسلم .

(٣) المراد بالاعادة هنا معناها اللغوي لا الاصولي بناء على أنها عندهم :
ما فعل لخلل في الاولى من فقد ركن أو شرط ، أما اذا قلنا : الاعادة ما
فعل لخلل أو عذر كالثواب فتصبح ارادة معناها الاصولي اذ هو حينئذ
فعلها ثانيا رجاء الثواب . تحفة المحتاج ٣٦١/١ وحاشية الشبرامليسي
على النهاية ٥٢٢/١ .

(٤) سواء صلى الفريضة الاولى جماعة أم لا لان لفظ « قد صلينا في رحالنا »
في الحديث صادق على كل حال صلينا منفردين أو في جماعة . راجع :
شرح المذهب ٢٢٣/٤ وشرح المنهج ٥١١/١ ونهاية المحتاج ٥٢٢/١ وشرح
جلال المحلي على منهاج النووي ٢٢٥/١ وتحفة المحتاج ٣٦١/١ .

(٥) والمذهب استحباب الاعادة مطلقا وممن صرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد
ونقل انه ظاهر نصه في الجديد والقديم ، وصححه أيضا القاضي أبو
الطيب والبندنجي والماوردي والمحاملي وابن الصباغ والبهقي وخلائق
كثيرون لا يحصون ونقله الرافعي عن الجمهور . راجع : شرح المذهب
٢٢٤/٢٢٣/٤ ، ونهاية المحتاج ٥٢٢/١ وتحفة المحتاج ٣٦١/١ والشرح
الكبير للرافعي على وجيز الغزالي ٢٩٩/٤ .

صلى الله عليه وسلم « لا تصلوا (١) صلاة مكتوبة في يوم مرتين »
رواه أبو داود والنسائي (٢) .

وأمر صلى الله عليه وسلم - من صلى في بيته ثم أدرك الجماعة يصلون - أن (٣) يصلها معهم ، في غير ما حديث (٤) ونص على أن الثانية تكون نفلا ، وهو الصحيح الذي نص عليه في الكتب

(١) عن سليمان بن يسار قال أتيت ابن عمر على البلاط (موضع بالمدينة اتخذها عمر لمن يتحدث) وهم يصلون فقلت ألا تصلي معهم ؟ قال قد صليت اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تصلوا صلاة في يوم مرتين » رواه أبو داود ١٣٦/١ ط: مصطفى البابي وعنه أيضا رواه النسائي بلفظ « لا تعاد الصلاة في يوم مرتين » ١٤٥ ط: الهند مع زهر الربى .

(٢) هو أبو عبد الرحمن احمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان النسائي الامام الحافظ أصله من نسا وهي مدينة بخراسان رحل الى الحجاز والشام والجزيرة والعراق ومصر في طلب الحديث ، واستوطن مصر فحسده مشايخها فخرج منها سنة ٣٠٢ هـ وخرج حاجا فامتحن بدمشق وأدرك الشهادة ، فقال أحملوني الى مكة فحمل وتوفي بها في شعبان سنة ٣٠٣ هـ وهو مدفون بين الصفا والمروة ومن تصانيفه : « السنن الكبرى » في الحديث و « المجتبى » وهو السنن الصغرى من الكتب الستة في الحديث و « الضعفاء والمتروكون » في رجال الحديث و « خصائص علي » راجع : شذرات الذهب ٢٣٩/٢ - ٢٤١ وتذكرة الحفاظ ٢٤١/٢ ودائرة معارف القرن العشرين ١٠/١٨٦ - ١٨٧ والانساب للسمعاني ٥٥٩ وتهذيب التهذيب ٣٦/١ .

(٣) وعند المصنف « انه » .

(٤) عن جابر بن يزيد بن الاسود عن أبيه أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غلام شاب فلما صلى اذا رجلان لم يصليا في ناحية المسجد فدعا بهما فجاء بهما ترعد فرائصهما فقال ما منعكما أن تصليا معنا قالا : قد صلينا في رحالنا فقال : لا تفعلوا ، اذا صلى أحدكم في رحلة ثم أدرك الامام ولم يصل فليصل معه فانها له نافلة ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ليزيد بن عامر : اذا جئت الى الصلاة فوجدت الناس فصل معهم ، وان كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة رواه أبو داود ١٣٦/١ تعليق الشيخ أحمد سعد ط: مصطفى البابي وفي رواية أخرى لابي داود عن أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصر رجلا يصلي وحده فقال : « ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه » ١٣٥/١ ، وعن أبي الدرداء : اذا صليت في أهلك ثم جئت الى المسجد فوجدت الناس يصلون فصل معهم واجعلها نافلة . راجع : =

الجديدة (١) ، وقال في القديم : ان الفرض احدهما لا
 يعنيها (٢) ويحتسب الله ما شاء منهما .
 وحكى وجه : أن الفرض أكملهما (٣) ، ووجه آخر : أن
 كلا منهما فرض (٤) كما قال الاصحاب في فروض الكفايات :
 ان الطائفة الثانية اذا فعلته يقع فرضا أيضا وأن الحرج سقط
 بفعل الاولى وبنوا على الخلاف : ماذا ينوي بالثانية ؟ فعلى
 غير (٥) الجديد ينوي بها الفرض ، وعلى الاول وجهان أحدهما
 ينوي بها الفرض أيضا ورجحه الاكثرون وهو مشكل (٦)

= جمع الجوامع للسيوطي ٦٤٣ الجزء الاول رقم الحديث ١٢٠١/١١٢
 والمستدرک للحاكم ٢٤٥/١ وبذيله تلخيص المستدرک للذهبي وفي
 الترمذي عن جابر بن يزيد أيضا ١/٢٤٤-٤٢٥ ت: أحمد محمد شاكر
 وكذلك في التسائي عن جابر بن يزيد ١٤٢ ط: الهند مع شرح زهر
 الربى للسيوطي .

(١) وبه قال أبو حنيفة وأحمد لسقوط الخطاب ولقوله صلى الله عليه وسلم
 : فانها لكما نافلة يعني الثانية . راجع الشرح الكبير للرافعي ٣٠١/٤
 /٣٠٢ وشرح المهذب للنووي ٢٢٤/٤ .
 (٢) راجع : الشرح الكبير للرافعي ٣٠١/٤-٣٠٢ وشرح المهذب للنووي
 ٢٢٤/٤ .

(٣) ويروى هذا القول عن الاملاء وبه قال مالك ووجه بأنه لو كانت الثانية
 نفلا عن التعيين لما ندب الى اقامتها بالجماعة . راجع : الشرح الكبير
 للرافعي ٣٠١/٤-٣٠٢ .

(٤) وهذا الوجه حكاه الخراسانيون وهو مذهب الاوزاعي ووجهه ان كلا
 منهما مأمور به والاولى مسقطة للحرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضا
 وهذا كما قال الاصحاب في فروض الكفايات ٠٠٠ الخ راجع : شرح
 المهذب للنووي ٢٢٤/٤ .

(٥) وعند المصنف « فعلى الجديد » بدون لفظ غير والصواب ما أثبتناه راجع :
 شرح المهذب ٢٢٤/٤ والشرح الكبير للرافعي ٣٠٢/٤ ، وروضة
 الطالبين للنووي ٣٤٤/١ .

(٦) والاصح في الجديد أن ينوي بالثانية الفرض صورة حتى لا تكون نفلا
 مبتدأ أو ينوي بالثانية ما هو صورة فرض على المكلف في الجملة لاعليه
 هو فانه انما طلب منه اعادتها ليحصل له ثواب الجماعة في فرضه ولا
 يحصل من غير نية الفرض ولان حقيقة الاعادة ايجاد الشيء ثانيا بصفته
 الاولى وحينئذ فلا اشكال ، وما تقرر من وجوب نية الفرضية هو المعتمد
 هكذا صححه الاكثرون ونقل الرافعي تصحيحه عن الاكثرين وان =

والثاني : ينوى عين تلك الصلاة من غير تعرض لفرض او
نفل واختاره امام الحرمين (١) .

= رجع النووي في الروضة والمجموع ما اختاره امام الحرمين من عدم
وجوب نية الفرضية وانه تكفي نية الظهر مثلا . راجع : نهاية
المحتاج ٥٢٦/١ وتحفة المحتاج ٣٦٥/١ وشرح جلال المحلي ٢٢٥/١-
٢٢٦ وشرح المنهج ٥١٤/١ ومعه حاشية سليمان الجمل وروضة
الطالبين للنووي ٣٤٤/١ وشرح المذهب ٢٢٤/٤ ، ٢٢٥ ، والشرح
الكبير للرافعي ٣٠٣/٤ .
(١) راجع : شرح المذهب ٢٢٥/٤ .

باب صلاة المسافر

قاعدة (١)

ما ثبت على خلاف الدليل للحاجة قد يقيد بقدرها وقد يصير أصلاً مستقلاً .

وبيانه بصور تأتي :

ومنها : صلاة القصر ، شرعت حالة الخوف بنص (٢) القرآن

ثم عمت جميع الاسفار المباحة .

وقال صلى الله عليه وسلم : « صدقة تصدق الله بها عليكم

فاقبلوا صدقته » (٣) .

(١) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلاني مع الفرع التابع لها راجع : قواعد العلاني ٢ / رقم ١٦١ .

(٢) وهو قوله تعالى : « واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتن أن يفتنكم الذين كفروا » من سورة النساء الآية ١٠١

(٣) عن يعلى بن أمية قال سألت عمر بن الخطاب قلت : ليس بقول الله تعالى : ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتن أن يفتنكم الذين كفروا ، وقد أمن الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : « صدقة تصدق الله

بها عليكم فاقبلوا صدقته » رواه ابن ماجه ٣٣٩/١ ت محمد فؤاد عبد الباقي ط: عيسى البابي ورواه أبو داود ٢٧٤/١ تعليق الشيخ أحمد سعد ط: مصطفى البابي ورواه الدارمي ٢٩٣/٢٩٢ ت: عبدالله هاشم اليماني ط: شركة الطباعة الفنية ورواه أحمد ٢٦/٢٥ ط: الميمنية المصرية . ورواه مسلم ٣٣٧/٢-٣٣٨ بشرح النووي ت: عبدالله أحمد أبو زينة ط: الشعب ورواه الترمذي ٢٤٣/٥ ت: ابراهيم عطوة ط: مصطفى البابي ، ورواه النسائي ٢٣٥ ط: الهند مع شرح زهر الربيع للسيوطي .

كتاب صلاة الجمعة

هل هي صلاة على حيالها أو ظهر مقصورة (١) ؟ قولان (٢)
أظهرهما الاول وينبغي على ذلك : ما اذا عرض ما يمتنع وقوعها
جمعة من زحام أو غيره فهل يُتمها ظهرا ؟ وكذلك اذا فات
بعض شروطها ان قلنا : ظهر أتمها ظهرا ، كالمسافر اذا فات
شرط قصره وان قلنا : هي مستقلة فالصحيح الاتمام أيضا .
ومن ذلك : اذا خرج الوقت وهم في اثناء الصلاة فظاهر (٣)
المذهب أنهم يتمونها ظهرا وجوبا ، ولا بأس ببناؤها عليها
لانهما صلاتا وقت واحد (٤) .

(١) ويتفرع على هذا الخلاف ما لو نوى ظهرا مقصورة فان قلنا : الجمعة
صلاة مستقلة لم تصح جمعة ، وان قلنا : هي ظهر مقصورة فوجهان
أحدهما تصح جمعة لانه نوى الصلاة على حقيقتها ، والثاني لا تصح لان
مقصود النيات التمييز فوجب التمييز بما يخص الجمعة ، ولو نوى
الجمعة فان قلنا : هي صلاة مستقلة أجزائه ، وان قلنا ظهر مقصورة
فهل يشترط نية القصر ؟ فيه وجهان الصحيح لا يشترط بل تكفي نية
الجمعة ، والثاني يشترط لان الاصل الاتمام ، قال الامام : وهذا
ضعيف غير معدود من المذهب ، ولو نوى الظهر من غير تعرض للقصر لم
تصح بلا خلاف . راجع : شرح المذهب ٥٣٢/٤ .

(٢) وهما مستنبطان من كلام الشافعي ، ويستدل للاول بحديث عمر بن
الخطاب رضي الله عنه : « قال : صلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة الفطر
ركعتان ، وصلاة الاضحى ركعتان وصلاة السفر ركعتان تمام غير قصر
على لسان محمد صلى الله عليه وسلم » رواه احمد في مسنده والنسائي
وابن ماجه والبيهقي في سننهم . راجع : شرح المذهب ٤/٣٣٨/٣٣٩/٥٣٠ .

(٣) سيأتي مقابله في ص ١٩٧ .

(٤) وبنوا هذا الخلاف على الخلاف في أن الجمعة ظهر مقصورة أم هي صلاة
على حيالها ، ان قلنا : بالاول وجب البناء والا وجب الاستئناف خلافا
لمفاد كلام النووي من وجوب البناء على القولين . الشرح الكبير ٤/٤٨٨/
٤٨٩ وعميرة ١/٢٧٢ .

مسألة (١)

العموم الوارد من الشرع كالمسلمين والمؤمنين ونحوهما هل يتناول الرقيق ؟ فيه مذهبان - الاكثرون كما قاله ابن الحاجب نعم : لانه (٢) منهم (٣) ، والثاني : ان كان الخطاب بحق الله تعالى شملهم وان كان بحق الآدميين فلا لأنه قد ثبت صرف منافعه الى سيده فلو خوطب بصرفها الى غيره لتناقض .

وحكى الماوردي والرويانى في البحر كلاهما في كتاب القضاء في المسألة ثلاثة أوجه لأصحابنا من غير ترجيح .

- ١- أحدها يدخلون مطلقا لما سبق .
- ٢- والثاني لا مطلقا لانهم أتباع .
- ٣- والثالث ان تضمن الخطاب تعبدا دخلوا ، وان تضمن ملكا أو عقدا أو ولاية فلا .

ومن فروعها :-

- ١- وجوب الاحرام بالحج أو العمرة اذا أذن له السيد فسي

(١) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي مع فروعها . راجع : التمهيد ١٠٤ .

(٢) وفي التمهيد « لانهم » بدل لانه وكلاهما جائزان احدهما باعتبار اللفظ والآخر باعتبار المعنى .

(٣) أي حقيقة فكان داخلا في عمومات الخطاب بوضعه لغة الا أن يدل دليل على اخراجه منها وهو المختار عند الآمدي وابن الحاجب ، والرأي الثاني في هذه المسألة منسوب أيضا الى أبي بكر الرازي من الحنفية . راجع :

الأحكام للآمدي ٢/٢٤٨ ط: الحلبي ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ١/٢٤٣ ط: حسن حلمي ١٣٠٧هـ والتمهيد للاسنوي ١٠٤ ط: الماجدية بمكة والحاصل لتاج الدين الارموي ٢/٤٣٣ ت: عبدالسلام محمود .

دخول الحرم فانه روى عن ابن (١) عباس مرفوعا وموقوفا «لا يدخل أحد مكة الا محرما» (٢) والصحيح عدم الوجوب .

٢- ومنها : وجوب الجمعة اذا اذن سيده في حضورها لان المانع من جهة السيد قد انتفى والصحيح المنع (٣) .

(١) هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وحبر هذه الامة ولد قبل الهجرة بسنتين أو ثلاث بمكة المكرمة ، وتوفي بالطائف سنة ٦٨ هـ . راجع : وفيات الاعيان لابن خلكان ٦٢/٣ والإصابة في معرفة الصحابة ١٤١/٤ وتذكرة الحفاظ ٢٧/٨ والوفيات لابن قنفذ ٧٦ .

(٢) روى البيهقي من حديث ابن عباس نحوه واسناده جيد ورواه ابن عدي مرفوعا من وجهين ضعيفين ولا بن أبي شيبه من طريق طلحة عن عطاء عن ابن عباس قال : لا يدخل أحد مكة بغير احرام الا الخطابين والعمالين وأصحاب منافذها وفيه طلحة بن عمرو وفيه ضعف ، وروى الشافعي عن ابن عيينة عن عمرو عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس يرد من جاوز الميقات غير محرم وعن ابن عباس انه قال : ما يدخل مكة أحد من أهلها ولا من غير أهلها الا بأحرام ، ورواه اسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس : فوالله ما دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم الا حاجا أو معتمرا قال الشافعي رحمه الله: ولم يحك لنا عن واحد من النبيين ولا الأمم اخلالين انه جاء البيت احد قط الا حراما ولم يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة علمناه الا حراما الا في حرب الفتح ورواه مسلم من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح وعليه عمامة سوداء بغير احرام وانفقا عليه من حديث أنس بلفظ غير هذا . راجع تلخيص الحبير مع الشرح الكبير للرافعي ٢٧٧/٧-٢٨٠ والسنن الكبرى للبيهقي وبذيله الجوهر النقي ١٧٧/٥ ط: حيدرآباد .

(٣) لأن الجمعة غير واجبة على العبد لخبر من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة الا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض رواه الدارقطني وغيره هذا منهبنا وبه قال جمهور العلماء كما انه ليس من اهل فرض النسك لحديث أيما عبد حج ثم اعتق فعليه حجة أخرى ، راجع : شرح المهذب ٤٨٥/٤ ونهاية المحتاج للرملي ٢٩/٢ وتحفة المحتاج لابن حجر ٤٣٤/١ . وقال الرافعي في الشرح الكبير ٢٨١/٧ : ولكن اذا اذن السيد لعبده في المسألتين فهل يكون حينئذ كالاحرار فيه وجهان أقيسهما لا ، وقال الامدي في الاحكام ٢٤٩/٢ : الاجماع منعقد على اخراج العبد عن مطلق الخطاب العام بالجهاد والحج والعمرة والجمعة كما في تخصيص المريض والحائض والمسافر عن العمومات الواردة بالصوم والصلاة والجمعة والجهاد .

قلت (١) : وتقدم في صفة الصلاة (٢) - ان لفظ الذكور

كالمسلمين وفعلوا لا يدخل فيه الاناث .

ومن فروعها : - عدم وجوب الجمعة عليهن وهو اجماع (٣) .

وستأتي (٤) مسألة التكليف في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى .

مسألة (٥)

اذا أوجب الشارع شيئاً ثم نسخ وجوبه فيجوز الاقدام عليه عملاً بالبراءة الاصلية كما أشار اليه في المحصول ، وصرح به غيره ، ولكن الدليل الدال على الايجاب قد كان أيضاً دالاً على الجواز دلالة تضمن فتلك الدلالة هل زالت بزوال الوجوب أم هي باقية ؟ اختلفوا فيه فقال الغزالي : انها لا تبقى بل يرجع الامر الى ما كان قبل الوجوب من البراءة الاصلية أو الاباحة أو التحريم ، وصار الوجوب بالنسخ كأن لم يكن .

(١) هذا تحذير من غلط قد يتورط فيه القاري هاهنا ، لان الاصوليين تعرضوا للخلاف في دخول الرقيق في صيغة العموم فقد يتوهم ان الاناث داخلات قطعاً مع انهن غير داخلات في صيغة العموم للمذكر قطعاً .

(٢) في ص ١٥١ من هذا الكتاب مع التعليق في هامشها .

(٣) فقد نقل ابن المنذر وغيره : الاجماع على أن المرأة لا الجمعة عليها والحديث طارق بن شهاب : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الجمعة حرق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض » روه أبو داود بأسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم الا أن أبا داود قال : طارق بن شهاب رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً وهذا الذي قاله أبو داود لا يقدر في صحة الحديث لانه ان ثبت عدم سماعه يكون مرسل صحابي ومرسل الصحابي حجة عند أصحابنا وجميع العلماء الا عند أبي اسحاق الاسفراييني راجع : شرح المهذب ٤/٤٨٣/٤٨٤ وعون المعبود شرح سنن أبي داود ٣/٣٩٤ .

(٤) يشير الى أنه ما دامت المرأة غير داخلية في الخطاب العام للذكور فانها تكون غافلة بالنسبة له ، وتكليف الغافل محال .

(٥) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع فروعها في ٢٠/٢٢ وقد مرت في هذا الكتاب في ص ١٢٠ وفي ص ١٨٦ بعنوان قاعدة .

وقال الامام فخر الدين والجمهور : انها (١) باقية ، ومرادهم
بالجواز التخيير بين الفعل والترك (٢) .
ومن فروعها :

١- اذا بطلت الجمعة بخروج الوقت أو نقصان الاربعين
ونحو ذلك فالاصح انقلابها ظهرا ، والقائل بانها لا تنقلب الى
الظهر تحته وجهان ، أحدهما انقلابها نافلة (٣) ، والثاني
بطلانها بالكلية كما لو تحرم بالظهر قبل الزوال ، ويحتمل
مجيء التفصيل بين العالم بضيق الوقت والجاهل (٤) به .

واعلم : أنا (٥) لما أبطلنا الخصوص في مسألتنا أبطلناه الى
خصوص آخر وهو الظهر ولم نبطله الى العموم مطلقا وهو
النافلة وهي درجة متوسطة .

٢- ومنها (٦) : اذا تيمم للفريضة قبل الوقت فانه لا يصح (٧)
مطلقا على الصحيح وقيل يصح للنفل .

٣- ومنها : اذا نوى المحدث أو الجنب بتيممه رفع الحدث
فانه لا يصح التيمم على الصحيح وقيل يصح لان نية الرفع
تستلزم الاباحة ومثله اذا نوى دائم الحدث بوضوئه ذلك .

(١) عبارة المحصول ١/٢ق/٣٤٨ في آخر هذه المسألة : فظهر بما ذكرنا ان

الامر اذا لم يبق معمولاً به في الوجوب بقى معمولاً به في الجواز والله اعلم .

(٢) راجع : في هذه المسألة لمستصفي ١/٧٣ والمنحول ١١٩ والمحصول

١/٢ق/٣٤٢ وتنقيح الفصول ١٤١ وجمع الجوامع بشرح الجلال ١/١٧٣

١٧٥ ونهاية السؤل ١/٨١ ومعه الابهاج ٨٠ والتمهيد ٢٠-٢١ .

(٣) وهو الاصح . راجع : شرح المذهب للنووي ٤/٥١٠ .

(٤) أي فيكون البطلان في حق العالم ، وعدمه بقوله في حق غيره .

(٥) أي بناء على قول الانقلاب .

(٦) مر هذا الفرع مع الفرع الذي يليه في هذا الكتاب مع التعليق عليهما في

ص ١٢٠ .

(٧) أي لا يصلى به فرض ولا نفل .

باب صلاة الخوف

قاعدة (١)

إذا ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم : فعلان متنافيان وعرف المتقدم منهما ففي كلام امام الحرمين ما يقتضي الميل الى الاخذ بأخرهما واعتقاد كونه ناسخا للمتقدم . قال وللشافعي صغو الى ذلك وهو مسلكه الظاهر في كيفية صلاة الخوف بذات (٢) الرقاق فانه رأى رواية خوات (٣) ابن جبير (٤) متأخرة عن

(١) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعد ١ / رقم المخطوطة ١٦١ كما انها مرت في هذا الكتاب ص ١٥٥-١٧٩ .

(٢) وهي غزوة ذات الرقاق بفتح الراء وكسرهما والاول افسح كانت سنة خمس ونقبت فيها أقدامهم فلفوا عليها الخرق ، وقيل هي اسم جبل أو شجر هناك وقيل رقع المسلمون راياتهم . راجع : شرح زهر الربى للسيوطي على النسائي ٢٥٥ ط : الهند وشرح المذهب ٤ / ٤٠٧ .

(٣) هو خوات بن جبير بن النعمان بن أمية بن امرئ القيس بن ثعلبة بن عمرو بن عوف بن مالك بن الاوس الانصاري أبو عبدالله وابو صالح ، ذكر أنه من البدرين وأنه أصابه في ساقه حجر فرد من الصفراء وضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر بسهمه وأجره ، وقالوا شهد أحدا والمشاهد بعدها ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم احاديث وعنه ابنه صالح وعبد الرحمن ابن أبي ليلى وبسر بن سعيد قال : ابن نمر : مات سنة ٤٠ هـ وفي قول آخر سنة ٧١ هـ وأرخه ابن قانع سنة ٤٢ هـ وكلف بصره ومات بالندينة وهو ابن أربع وسبعين أو اثنتين وسبعين سنة . راجع : تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٣ / ١٧١ والاصابة في تمييز الصحابة ٢ / ١٤٣ / ١٤٤ .

(٤) وروايته كالآتي : « أخبرنا قتيبة عن مالك عن يزيد بن رومان عن صالح ابن خوات عن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاق صلاة الخوف » : ان طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما ، واثموا لانفسهم ثم انصرفوا فصلى بالذين وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا واثموا لانفسهم ثم سلم بهم رواه النسائي ٣ / ١٧١ بشرح السيوطي مع حاشية الامام السندي ط : مصطفى محمد ورواه البخاري ومسلم ، انظر شرح المذهب ٤ / ٤٠٦ وتلخيص الحبير ٤ / ٦٣٢ وأما رواية ابن عمر فقد قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف في بعض أيامه فقامت طائفة معه وطائفة بازاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ذهبوا ، وجاء الآخرون فصلى بهم ركعة ثم قضت الطائفتان =

رواية ابن (١) عمر فأخذ بها . قال وربما سلك مسلكتنا آخر
فسلم اجتماع الروايتين في نزاة واحدة ورأهما متعارضتين
ثم تمسك من طريق القياس باقرب المسلكين الى الغشوع
وقلة (٢) الحركة (٣) ، وتبع الماوردي الامام في اختيار تنديم
المتاخر من الفعلين .

وانذي صار اليه أبو (٤) بدر والغزالي وجمهور الاصويين :
ان الفعلين لا يتعارضان بمجردهما لان الفعل لا صيغة له تدل

= ركعة ركعة رواء النسائي بشرح السيوطي مع حاشية الامام السندي
١٧٢/٢ ط : مصطفى محمد وهي في الصحيحين ايضاً . انظر : شرح
المهذب ٤٠٨/٤ وتلخيص الحبير ٦٣٣/٤ .

(١) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن القرشي العدوي المتوفى
سنه ٧٢ او ٧٤ هـ راجع : الاصابة في تمييز الصحابة ٢١٨/٢ وطبقات
ابن سعد ١٠٥/٤ ومروءة الجنان ١٥٤/١ .

(١) من قوله : وللشافعي صغو الى قوله : « وقلة الحركة من البرهان لامام
الحرمين » . راجع البرهان تحت رقم ٢٢١ .

(٢) واخبار الشافعي والاصحاب رواية خرات لانها احوط لامر الحرب ولاها
اقل مخالفة لمعدة الصلاة واختارها مالك واحمد ايضاً . واما الصلاة
على وفق رواية ابن عمر رضي الله عنهما فهي صحتها قولان : ١- احدهما
لانصح للثرة الافعال فيها بلا ضرورة . ورغم المحتج بهذا القول : « ان
رواية ابن عمر منسوخة » ٢٠ - والثاني هو الصحيح المشهور صحة
اصلاة لصحة الحديث وعدم معارضة فان روايه حوات لا نعرضه لان
الفعلين لا يتعارضان بمجردهما كما في الاصل وهذا القول نص عليه
الشافعي في الجديد في كتاب الرسالة ٢٦٢ وما بعدها ت : احمد محمد
شاکر ط : مصطفى البابي ١٣٥٨ هـ وأما قول الغزالي : « قاله بعض
اصحابنا وهو بعيد » فغلط في شيئين احدهما نسبته الى بعض الاصحاب ،
والثاني تضعيفه والصواب انه قول الشافعي في الجديد الصحيح راجع :
شرح المهذب ٤٠٨/٤ و٤٠٩/٤ والشرح الكبير للرافعي ٦٣٢/٤ و٦٣٣/٤ ونهاية
المحتاج للرملي ٨٨/٢ وقال الشافعي في الام : « ورويت احاديث عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف حديث صالح بن خوات
أوفق ما يثبت منها لظاهر كتاب الله عز وجل فقلنا به » . راجع : الام
١٨٧/١ ط : الشعب .

(٤) المقصود : القاضي أبو بكر . راجع : قواعد العلاني ١/ رقم المخطوطة
١٦١ دار الكتب المصرية .

على شيء معين الا اذا دل الدليل على (١) تكرير الفعل الاول في
حقه وحق الأمة فحينئذ يكون الثاني ناسخا للأول وأما اذا لم
يعلم المتقدم منهما والمتأخر فأولى بعدم التعارض .

(١) على ثبوت تكرير . راجع : العلاني ١ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب

باب صلاة العيدين

مسألة (١)

إذا أمكن حمل فعله (٢) عليه الصلاة والسلام على العبادة أو العادة فأننا نحمله على العبادة الا لدليل : لان الغالب على افعاله قصد التعبد بها .
ومن فروعها :

(١) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع فروعها . راجع : التمهيد ١٣٤ ط
الماجدية بمكة .

(٢) فعل النبي صلى الله عليه وسلم : ١- قد يكون جبليا بالقيام والقعود والاكل والشرب . ٢- وقد يكون خاصا به كزيادته في الناح على أربع نسوة وفي هاتين الحالتين لسنا منعبدين به ٣- وقد يكون بيانا كقطعه يد السارق من الكوع بيانا لقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » من سورة المائدة الآية : ٣٨ - وهذا ابيان دليل في حننا فنقطع يد السارق على الكيفية التي قطع عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن نفس الموضع ٤- وقد يكون مترددا بين الجبلي والشرعي كالحج راكبا - وهذا القسم هو الذي يتعلق بمسألتنا - وقد تسرد العلماء فيه هل يحمل على الجبني - العادة لان الاصل عدم التشريع فلا يستحب لنا ؟ أو يلحق بالشرعي لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات فيستحب لنا ٥- وقد يكون فعله عليه الصلاة والسلام ليس واحدا مما ذكر وله حالتان :

أ- الحالة الاولى : ان تعلم صفته من وجوب أو نذر أو اباحة وقد اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب ، المذهب الاول : أن أمته مثله في ذلك سواء كان عبادة كالصلاة أو معاملة كالبيع والشراء المذهب الثاني : أنها ليست مثله مطلقا بل يكون كمجهول الصفة المذهب الثالث : أنها مثله في العبادة دون المعاملة -

ب- الحالة الثانية : أن يكون مجهول الصفة وفيه مذاهب : المذهب الاول : يدل على الوجوب ، المذهب الثاني : يدل على الندب ، المذهب الثالث : يدل على الاباحة ، المذهب الرابع : الوقف بين الوجوب والندب والاباحة ، المذهب الخامس : الوقف بين الوجوب والندب مطلقا ، المذهب السادس الوقف فيهما ان ظهر قصد القرية . راجع : الامدي ١/١٥٩- ١٧٣ وجمع الجوامع بشرح الجلال ١٧/٩٩- ١٧٢/٢ ونهاية السؤل ١٧١/٢- ١٧٢ وعه الأبهاج، ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ١/١١٣ وما بعدها .

١- استحباب الذهاب الى العيد في طريق والرجوع منه في

أخرى (١) •

٢- ومنها : تطيب النبي صلى الله عليه وسلم عند احرامه

بالحج •

٣- وتطيبه (٢) قبل تحلله الثاني (٣) فانه سنة لكل حاج •

(١) وقد اختلف الاصحاب في معنى ذلك ف قيل كان ينهب في أطول الطريقين ويرجع في أقصرهما ، لان الذهاب افضل من الرجوع وهذا هو الراجح عند الاكثرين وقيل ليتصدق فيهما وقيل ليسوي بين اهل الطريقين وقيل ليشهد له الطريقان وقيل ليزور المقابر فيهما ، وقيل ليغيب المنافقين باظهار الشعار وقيل غير ذلك راجع : المجموع المنهوب للمحافظ العلاتي ١/ رقم المخطوطة ١٦١ •

(٢) أي ومنها تطيبه •

(٣) عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه حين يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت رواه البخاري ١٦٨/٢ ط الشنب ، وعنهما أيضا رواه مسلم ٨٤٧/٢ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي ، والموطأ ٣٢٨/١ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي وأبو داود ١/ ٤٠٥ مع تعليق الشيخ احمد سعد ط : مصطفى البابي ، والدارمي ١/ ٣٦٤ تخريج عبد الله هاشم اليماني شركة الطباعة الفنية ، وابن ماجه ٩٧٦/٢ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي ، وروى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت : طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحرم ويوم التحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك ، قال أبو عيسى : حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ج ٢٥٩/٣ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط : مصطفى البابي •

ومن فروعها أيضا : وجوب الختان لما ذكرناه (١) وقيل لا
يجب مطلقا وقيل يجب في الرجال دون النساء .
ومن الفروع المخالفة للقاعدة سجود (٢) السهو وسجود
التلاوة في الصلاة وفي غيرها أيضا ، ورفع اليدين على التوالي
في تكبيرات العيد .

ثم ان ما ذكرناه من وجوب القيامين والركوعين هو المجزوم
به في المختصرات (٣) وذكر النووي في آخر (٤) باب الكسوف من
شرح المذهب (٥) ان ذلك لا يجب بل لو صلاها كسائر الصلوات
صح وحكاه عن (٦) جماعات كثيرة واقتضى كلامه الاتفاق عليه

(١) وقد بينت دليل وجوب الختان لمجرل والمرأة في كتاب الصيال وضمنان
السوالة

(٢) إشارة الى تقييد المسألة بغير « ولم يعارض وجوبه شيء آخر » كانه قال :
« ما كان من افعال ممنوعاً لو لم يكن واجبا ولم يعارض وجوبه شيء آخر »
« لوجود الاحاديث الدالة على عدم وجوب سجود السهو والتلاوة » .
راجع : حاشية بناني على جمع الجوامع ٩٨/٢ .

(٣) راجع : منهاج الطالبين للنووي ص ٢٢ وروضة الطالبين للنووي ٨٣/٢ .

(٤) وفي التمهيد للأسنوي « أواخر » بدل آخر ١٣٤ ط : الماجدية بمكة .

(٥) راجع : شرح المذهب للنووي ٦٣/٥ والوجيز للغزالي مع شرحه فتح
العزیز للرافعي ٧٠/٥ .

(٦) وعند المصنف هنا « جماعة » بدل جماعات والاحسن ما أثبتناه كما في
التمهيد ١٣٤ . ويأتي من المصنف في هذا الكتاب في كتاب الصيال وضمنان
الوالة بلفظ « جماعات » حيث يعيد المسألة هناك بفروعها .

باب صلاة الكسوفين

مسألة (١)

ما كان من الافعال ممنوعا لو لم يكن واجبا فاذا فعله الرسول صلى الله عليه وسلم فانا نستدل بفعله على وجوبه (٢) وذلك كالقيامين والركوعين في الخسوف (٣) ، فان الزيادة في الصلاة مبطللة في غير الخسوف فمشروعية جوازهما دليل على وجوبهما

(١) هذه المسألة ذكرها الاستوي مع فروعها الموافقة والمخالفة . راجع : التمهيد ١٣٣ .

(٢) ويعلم كون فعله صلى الله عليه وسلم واجبا بعلامات نذكر منها ثلاثة اشياء الاول باماراته التي جعلها الشارع دالة على وجوبه كالاذان والاقامة في الصلاة فانهما علامتان لوجوب الصلاة لانه ثبت باستقراء الشريعة أن ما يؤذن ويقام لها واجب بخلاف ما لا يؤذن لها كصلاة العيد والاستسقاء فانه لا يحكم بوجوبها ، والثاني : بأن يكون الاتيان به تحقيقا لما نذر اذ فعل المتهنور واجب ، والثالث : بأن يكون الفعل ممنوعا منه شرعا لو لم يحكم بوجوبه ولم يعارض وجوبه شيء آخر كالختان والحد لان كلا منهما عقوبة فلو لم يكونا واجبين لكنا ممنوعين ، راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال المحلي ٩٨/٢ ط: عيسى البابي ومعه البناني ٩٨ ونهاية السؤل ٢٠٤/٢ ط: صبيح ومعه البدرشني ٢٠٣/٢ والتمهيد ١٣٣ والمحصل ١/ق ٣٨٤ وما بعدها والحاصل ٤٨٨/٢ .

(٣) لصلاته كفتان مشروعتان الكيفية الاولى وهي الكاملة هي ذات اركوعين فاذا احرم بالكيفية الكاملة لم تجز الزيادة على اركوعين ولا النقص على الاصح لان الزيادة والنقص انما تكون في النفل المطلق وهذا نفل مقيد الكيفية الثانية ان يصلبها ركعتين كركعتي الجمعة والعديد فينادي بها اصل السنة وحينئذ ما اقتضاء كلام المنهاج والروضة تبعا للرافعي وكلام شرح المذهب الاول من منع النقص : محمول على من نوى الاكمل فلا يجوز له في الاصح الاقتصار على الاقل ، وما اقتضاء كلام شرح المذهب الثاني من الجواز محمول على ما اذا نوى ركعتين . راجع : نهاية المحتاج للرملي ١١٩/٢ ومنهاج الطالبين للنووي ص ٢٢ وروضة الطالبين للنووي ٢/٨٣ والشرح الكبير للرافعي ٧٠٥ وشرح المذهب للنووي ٦٣/٥ .

باب صلاة الاستسقاء

هي سنة مؤكدة وفي وجه فرض كفاية • وقال أبو (١) حنيفة:
لا صلاة فيه (٢) وعن طائفة من التابعين مثله ، لنا الاحاديث
الصحيحة (٣) ، وعمل الخلفاء الراشدين ، وغيرهم من الصحابة
رضي الله عنهم •

(١) هو النعمان بن ثابت التيمي بالولاء الكوفي أبو حنيفة امام الحنفية أحد
الائمة الاربعة عند أهل السنة ، كان عالماً عاملاً زاهداً عابداً ورعاً تقياً
كثير الخشوع دائم التضرع الى الله تعالى ولد سنة ٨٠هـ وأدرك أربعة
من الصحابة هم : ١- أنس بن مالك • ٢- وعبدالله بن أبي أوفى • ٣-
وسهل بن سعد الساعدي • ٤- وأبو طفيل عامر بن وائلة ولم يلق أحداً
منهم ولا أخذ عنه ، أصله من أبناء فارس ولد ونشأ بالكوفة وكان يبيع
الخز ويطلب العلم في صباه ثم انقطع للتدريس والافتاء وعرض عليه
القضاء فامتنع فحبسه المنصور العباسي الى أن مات في السجن سنة
١٥٠هـ وعمره سبعون قال الشافعي رضي الله عنه : الناس عيال فسي
الفقه على أبي حنيفة رحمه الله • ومن تصانيفه : « مسند » في الحديث
جمعه تلاميذه ود « المخارج » في الفقه رواه عنه تلميذه أبو يوسف • راجع :
تهذيب الأسماء ٢/٢١٦-٢٢٣ وتاريخ بغداد ج ١٣/٣٢٣-٤٢٣ ووفيات
الاعيان ٥/٣٩/٤٧ وشذرات الذهب ١/٢٢٧-٢٢٩ •
(٢) راجع حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ٢/١٨٤ والشرح
الكبير للرافعي ٥/٨٨ •

(٣) روى عباد بن تميم عن عمه قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
يستسقي فصلى ركعتين ، جهر بالقراءة فيهما وحول ردائه ورفع يديه
واستسقى » ، رواه أبو داود والبخاري بشرح فتح الباري ٢/٥١٤ ومسلم
بشرح النووي ٦/١٨٨-١٨٩ والنسائي ٣/١٢٧ ط : مصطفى البابي
تحقيق محمود نصار والدارمي ١/٩٩ ت : عبدالله هاشم واحمد ٤/٣٩-٤٠
٤١ المكتب الاسلامي دار صادر بيروت ورواه الترمذي راجع : شرح
المهذب للنووي ٥/٦٣ والشرح الكبير للرافعي ٥/٨٨ وتلخيص الحبير في
تخريج احاديث الرافعي الكبير المطبوع مع المجموع والشرح الكبير ٥/٨٨ •

باب تارك الصلاة (١)

قاعدة (٢)

قال الشافعي رضي الله عنه : قياس غلبة الاشباه أن يكون الفرع دائرا بين أصليين فإن كانت المشابهة لاحدهما أقوى ألحق به هذا لفظه ومراده الشبه المعنوي ، أما الشبه الصوري فقد اعتبره بعض الأصحاب في صور (٣) .

ومن الفروع الدائرة بين أصليين فيلحق بأقواهما شيها :-
ترك الصلاة فإن الصلاة ترددت بين مشابهة الايمان وبين بقية الاركان فأشبهت بقية الاركان من جهة أن الاسلام يتم بدونها وأشبهت الايمان من جهة أن النياية لا تدخل فيها (٤) وهي

(١) تارك الصلاة غير جاحد قسمان : ١- أحدهما تاركها لعذر كنوم ونسيان ونحوهما فعليه القضاء فقط ووقته موسع ولا اثم عليه ٢٠ - الثاني تاركها بلا عذر تكاسلا وتهاونا فيأثم بلا شك ويجب قتله اذا أصر وفي كفره وجهان الصحيح المنصوص لا يكفر وبه قطع الجمهور ومالك والاكثر من السلف والخلف ، والمراد بتارك الصلاة في الترجمة هو من ترك الصلاة تكاسلا مع اعتقاد وجوبها ، وذهب آخرون الى كفره وهو مروي عن علي رضي الله عنه وهو أصح الروايتين عن أحمد فاذا قويت مشابته بالايمان فالقول بكفره واضح كتارك الايمان وهذا يؤيد رأي غير الجمهور من الشافعية . راجع : شرح المذهب ١٦/٣-١٧

(٢) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعد ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية والاسنوي - نهاية السؤل ٤٩/٣ ومعه الابهاج ٤٨ وجمع الجوامع ٢/٢٨٧ - ٢٨٨ ومعه حاشية البناني والشربيني .

(٣) كقياس الخيل على البغال والحمير في عدم وجوب الزكاة للشبه الصوري بينهما . انظر : جمع الجوامع ٢/٢٨٨ .

(٤) أي أن النياية لا تدخل فيها بنفس ولا مال فقتل بتركها كالشهادتين .
شرح المذهب ١٣/٢ .

تدخل في الزكاة والحج ، وكذلك الصوم (١) في الجملة فقوي عند الشافعي (٢) شبهها للإيمان (٣) . بالأحاديث (٤) الدالة على شدة الاهتمام بها فقال : يقتل تاركها اذا أصر (٥) كتارك الإيمان .

ومنها : الصوم تردد بين الصلاة والحج ، فقال الشافعي هو بالصلاة أشبه لانه عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في الحياة فأوجب تعيين (٦) النية فيه كما في الصلاة .

(١) ولا يقتل بترك واحد منها ولا بتركها كلها . شرح المذهب ١٤/٣ .
(٢) وأما أبو حنيفة رحمه الله فقد يقيس ترك الصلاة على ترك الصوم والزكاة والحج . راجع : شرح المذهب ١٧/٣ .
(٣) راجع : شرح المذهب ١٦/٣ .
(٤) منها : عن جابر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ان بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » رواه مسلم .

وفي غير مسلم « الشرك أو الكفر » .
وعن بريدة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر » رواه الترمذي ٣٦٩/٧ مع تحفة الاحوذى والنسائي ١٨٧/١ ط : مصطفى الحلبي ، قال الترمذي حديث حسن صحيح ورواه أحمد ٢٤٦/٥ المطبعة الميمنية المصرية .
وعن شقيق بن عبد الله العقيلي التابعي المتفق على جلالته قال : « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً من الاعمال تركه كفر غير الصلاة » رواه الترمذي في كتاب الإيمان باسناد صحيح . راجع : تحفة الاحوذى على الترمذي ٣٧٠/٧ مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة ١٣٨٦هـ وعن أبي الدرداء رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة الا قد استحوذ عليهم الشيطان عليك بالجماعة فانما يأخذ الذئب من الغنم القاصية » رواه أبو داود ٢٥٠/٢ مع عون المعبود والنسائي ٨٣/٨٢/٢ باسناد صحيح ط : مصطفى . راجع : شرح المذهب ١٦/٣ وج ١٨٢/٤ - ١٨٣ .
(٥) راجع : شرح المذهب ١٤/٣ وتحفة المحتاج ٥١٨/١ ونهاية المحتاج ٢/١٣٨ .

(٦) وعند المصنف « تعبير » النية والصواب ما أثبتناه وانظر - لعدم وجوب تعيين النية في الحج - ص ٢٥٨ ج ١ الانوار .

كتاب الجنائز

فائدة (١)

فرض الكفاية هل يلزم بالشروع ؟ ذكروا فيه صورا .
١- احداها القتال ولا يجوز له الانصراف جزما (٢) لما في ذلك من التخذيل وكسر قلوب الباقيين ، ويؤدي الى انهزامهم وهو مفسدة كبيرة .

٢- الثانية : المشتغل بالعلم اذا آنس (٣) من نفسه النجاسة هل يحرم عليه الترك ؟ الاصح لا (٤) ، واختار القاضي حسين : لزوم ذلك وانه يحرم عليه الترك عمدا .

٣- الثالثة : صلاة الجنائز ، وفي لزومها بالشروع وجهان أصحهما وبه قال الاكثرون : وجوب ذلك (٥) .
ومقتضى كلام الغزالي والرافعي : أن الاصح فيما سوى القتال

(١) هذه الفائدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده ١/ رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية كما ذكرها السيوطي في الاشباه والنظائر بعنوان « قاعدة » وقال : ولك أن تبدل هذه القاعدة بأعم منها فتقول : فرض الكفاية هل يعطى حكم فرض العين أو حكم النفل ؟ فيه خلاف والترجيح مختلف في الفروع ، ورجح صاحب المطلب في المطلب أنه يلزم بالشروع ، ورجح البارزي في التمييز انه لا يلزم به ، قال في الخادم : ولم يرجح الرافعي والنووي شيئا لانها عندهما من القواعد التي لا يطلق فيها الترجيح لاختلاف الترجيح في فروعهما . الاشباه للسيوطي ١٧٥ .

(٢) نعم جرى خلاف في صورة منه وهي : ما إذا بلغه رجوع من يتوقف غزوه على اذنه والاصح انه تجب المثابرة ولا يجوز الرجوع . الاشباه للسيوطي ١٧٥ .

(٣) وعند المصنف « أيس » والصواب ما أثبتناه . راجع : قواعد العلائي ١/ رقم المخطوطة ١٦١ والاشباه للسيوطي ١٧٥ .

(٤) وفي الاشباه للسيوطي : فيه وجهان الاصح يجوز له تركه ووجه بأن كل مسألة مستقلة برأسها منقطعة عن غيرها . راجع : الاشباه للسيوطي ١٧٥ .

(٥) لما في الاعراض عنها من هتك حرمة الميت . المرجع السابق .

وصلاة الجنائز من فروض الكفايات : انها لا (١) تتمين بالشروع وينبغي أن يلحق بهما غسل الميت وتجهيزه بالنسبة الى أقاربه ، فقد ذكروا وجهين في أن الجميع اذا تركوا ذلك هل اثمهم على السواء أو اثم اقاربه أكثر وأعظم؟ وعلى هذا فيتعين على أقاربه بالشروع .

قاعدة (٢)

إذا ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم : « فلان متنافيان » تقدمت (٣) في صلاة الخوف .

ومن فروعها : اذا كبر خمسا (٤) في صلاة الجنائز عمدا ففيه وجهان ، أحدهما تبطل صلاته وبه قطع القفال ، والقاضي حسين ، والمتولي ، وأصحهما وبه قطع الاكثرن لا تبطل لمجيء الحديث (٥) بها ، قال ابن سريج : صحت الاحاديث بأربع (١) وصرح البارزي في التمييز بما اقتضاه كلام الغزالي . المرجع السابق . ١٧٦ .

(٢) هذه القاعدة : ذكرها الحافظ العلاني مع فرعه التابع لها في قواعده ١ / رقم المخطوطة ١٦١ .

(٣) في ص ١٩٨ من هذا الكتاب .

(٤) وقد كن لبعض اصحابه وغيرهم : خلاف في أن التكبير المشروع خمس أم أربع أم غير ذلك ثم انقضى ذلك الخلاف وأجمعت الأمة الآن على أنه أربع تكبيرات بلا زيادة ولا نقص قال أصحابنا : فان كبر خمسا فإن كان ناسيا لم تبطل صلاته لأنه ليس بأكثر من كلام الأدمي ناسيا ولا يسجد للسهو كما لو كبر أو سجد في غير موضعه ، وإن كان عمدا فوجهان مشهوران أحدهما تبطل لأنه زاد ركنا فأشبهه من زاد ركوعا ، والاصح لا تبطل وصححه البغوي والشاشي وصاحب البيان وآخرون ونقله الرافعي عن الاكثرين . راجع : شرح المذهب ٢٣٠ / ٥ والشرح الكبير للرافعي ١٦٦ / ٥ - ١٦٧ وروضة الطالبين للنووي ٢ / ٢١٤ .

(٥) عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال : كان زيد بن أرقم يكبر على جنازتنا أربعاً وأنه كبر على جنازة خمسا فسأله فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبرها ، رواه مسلم ٦٥٩ / ٢ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي ورواه أبو داود ١٨٧ / ٢ ت : الشيخ أحمد سعد ط : مصطفى البابي والترمذي ٣٤٣ / ٣ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : مصطفى البابي وابن ماجه ٤٨٢ / ١ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي ورواه أحمد ٣٦٧ / ٤ - ٣٦٨ - ٣٧١ وتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ١٦٦ - ١٦٧ .

تكبيرات وخمس تكبيرات ، وهو من اختلاف المباح والجميع
جائز •

كتاب الزكاة

قال (١) الاصحاب : الزكاة اما أن تتعلق بالبدن أو بالمال ، فالاول زكاة الفطر وان تعلقت بالمال فأما ان تتعلق بماليته أو بذاته ، فان تعلقت بالمالية فهي المتعلقة بالقيمة وهي زكاة التجارة وان تعلقت بذاته فالمال على ثلاثة أقسام :

- ١- حيواني • ٢- ومعدني • ٣- ونباتي
- ١- فالحيواني لا زكاة في شيء منه الا في النعم •
- ٢- والمعدني لا زكاة في شيء منه الا في النقدين •
- ٣- والنباتي لا زكاة في شيء منه الا في المقتات والمراد بذلك بعض المقتات لا كله •

مسألة (٢)

المأمور به اذا كان اسم جنس مجموعا مجرورا بمن كقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة » (٣) فمقتضاه الايجاب من كل نوع لم يقيم الدليل على اخراجه كذا نص عليه الشافعي فسي

(١) من هنا الى المسألة موجود في الاشباه والنظائر للسيوطي بعنوان قاعدة ص ٤٤٣ •

(٢) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي مع فرعها • راجع : التمهيد ٩٩ ط : الماجدية •

(٣) من سورة التوبة رقم الآية ١٠٣ - اختلف العلماء في هذه الآية هل تقتضي اخذ الصدقة من كل نوع من أنواع مال كل مالك ، أو أخذ صدقة واحدة من نوع واحد ؟ على رأيين : الاول مذهب الاكثرين ، ٢- الثاني مذهب الكرخي ، احتج الاول بتعميم كل نوع : لان الجمع المضاف - أموالهم - من ألفاظ العموم على ما عرف من مذهب أربابه واحتج الكرخي بان المأمور به صدقة منكورة مضافة الى جملة الاموال ، فاذا أخذ صدقة من نوع واحد من أنواع مال المالك صدق انه أخذ من أمواله صدقة لان المال الواحد جزء من جملة الاموال ، فاذا أخذت الصدقة =

باب الزكاة من كتاب الرسالة (١) وكذلك في البويطي ونقله ابن
برهان في الوجيز (٢) عن الأكثرين وكذلك الأمدي وابن
الحاجب ثم اختاروا خلافه .

ومن فروعها : ما وقع في الفتاوى :

- ١- ان واقف مدرسة شرط في مدرستها ان يلقي كل يوم ما
تيسر من علوم ثلاثة وهي التفسير ، والاصول ، والفقه فهل
يجب الاخذ من كل واحد منها أم يكفي الاخذ من علم واحد ؟
- ٢- ومنها : صحة الاستدلال بالآية المذكورة على ما وقع
الخلاف في وجوب الزكاة فيه كالخيل (٣) ونحوه .

= من جزء المال صدق أخذها من الاموال ، ، وبالجمله فالمسألة محتملة
ومأخذ الكرخي دقيق ، راجع : الأحكام للآمدي ٢٥٦-٢٥٧ والتمهيد
٩٩-١٠٠ والرسالة للامام الشافعي ١٨٧ ت: احمد محمد شاكر وارشاد
الفجول ١١٠-١١١ ط: صبيح ، ونهاية السؤل ٧٢/٢ ط: صبيح ومعه
الابهاج وتيسير التحرير ٢٥٧-٢٥٨ ط: مصطفى البابي وفواتح
الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٢٨٢/١ وجمع الجوامع ٤٢٩/١ .

(١) في علم الاصول للامام الشافعي رضي الله عنه حققه أحمد محمد شاكر ط
مصطفى الحلبي وقال في مقدمته هذا كتاب الرسالة للشافعي وكفى
الشافعي مدحا انه الشافعي وكفى لرسالة تقريظا انها تأليفه راجع :
مقدمة الرسالة لاحمد محمد شاكر ص ٥ وكشف الظنون ٨٤٠/١ .

(٢) هو كتاب في أصول الفقه لابي الفتح احمد بن علي المعروف بابن برهان
المتوفي سنة ٥٢٠ هـ . راجع : كشف الظنون ٢٠٠١/٢ وهدية العارفين

٨٢/١ وابن خلكان ٨٢/١ ولم أجد له أثرا في فهرس دار الكتب المصرية .
(٣) منهبنا انه لا زكاة في الخيل مطلقا استدلالا بما روى أبو هريرة رضي
الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وليس على المسلم في عبده
ولا فرسه صدقة » رواه البخاري ومسلم . راجع : شرح المهذب للنووي
٣٣٩-٣٣٨-٣٣٧/٥ .

فوائد (١)

- ١- الاولى : لا يعتبر الحول في زكاة الزروع ، والثمار ، وانفطر والمعدن (٢) ، والركاز .
- ٢- الثانية : اذا كان له نصاب من الماشية وماتت قبل الحول وبقيت السخل يزكيها بحول الامهات وان لم يمض عليها نفسها حول ، ومن ذلك اذا كان له مئة وعشرون شاة مثلا أحد عشر شهرا ثم نتجت شاة واحدة لزمه شاتان ومن ذلك سلعة التجارة اذا زادت قيمتها قبل الحول زكاها بزيادتها (٣) .
- ٣- الثالثة : المبادلة توجب استئناف الحول الا في موضعين :

-
- (١) هذه الفوائد ذكرها الحافظ العلائي في قواعده ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .
 - (٢) في اعتبار الحول في المعدن خلاف ، لا يشترط فيه الحول على المذهب اذ الحول انما هو لاجل تكامل النماء والمستخرج من المعدن نماء في نفسه فاشبه الثمار والزروع وقيل يجب فيه الحول وهذا مفرع على وجوب ربع العشر لانه على وجوب الخمس لا يشترط انحول لالرباز قطعا . راجع : بهاية المحتاج ٢ / ٢٦٦-٢٦٧ ومعه حاشية الشيرازي ٢٦٧ وشرح جلال المحلي ٢ / ٢٥ ومعه حاشية القليوبي ٢٥ وتحفة المحتاج ١ / ٦١٧ وروضة الطالبين للنووي ٢ / ٢٨٢ .
 - (٣) اذا اشترى سلعة للتجارة بمأتي درهم ومر عليها أحد عشر شهرا وهي تساوي ذلك ثم زادت قيمتها في الشهر الاخير الى ثلاثمائة درهم زكاها بزيادتها الا اذا نض مال التجارة جميعه نقدا من جنس رأس المال الذي كان نصابا فان الربح في الاظهر يفرد بحول من حينئذ ، هذا مع ملاحظة انه اذا كان الناض دون نصاب يستأنف حول جميع المال من حين نضوضه ، وانه اذا نض بعض المال فلكل حكمه على هذا النحو . راجع : قواعد العلائي ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية وتحفة المحتاج ١ / ٦٢٥ ونهاية المحتاج ٢ / ٢٧٣ وشرح جلال المحلي ٢ / ٢٩ وروضة الطالبين ٢ / ٢٦٩ وفتح المعين مع حاشية الاعانة ٢ / ١٥٢ .

أ- أحدهما في التجارة : اذا بادل سلعة التجارة بمثلها (١) أو
اشترى بعين (٢) النصاب من النقدين سلعة للتجارة أو باع
سلعة التجارة بنصاب من النقدين (٣) .

ب- الثاني في الصرف : اذا بادل أحد النقدين بالآخر على
الصحيح وقال ابن سريج يستأنف الحول (٤) في الموجود (٥) .
٤- الرابعة : لا تجتمع (٦) الزكاتان جميعا في عين واحدة
الا (٧) : ١- في العبد المسلم للتجارة ففيه زكاة الفطر (٨)
والتجارة .

٢- ومن له نصاب وعليه دين مثله تجب عليه الزكاة (٩)

(١) راجع : نهاية المحتاج ٢/٢٧٠ وتحفة المحتاج ١/٦٢٣ وشرح جلال المحلي
٢٨/٢ وشرح المذهب للنووي ٥٧/٦ .
(٢) وعند المصنف « بغير » بدل بعين والصواب ما أثبتناه . راجع : العلائي
٢/ رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٣) راجع : نهاية المحتاج ٢/٢٧٢ وتحفة المحتاج ١/٦٢٤-٦٢٥ وشرح جلال
المحلي ٢٩/٢ .

(٤) ولذا قال ابن سريج : بشر الصيارفة « ان لازكاة عليهم » وفي التحفة
لابن حجر لا زكاة على صيرفي بادل - ولو للتجارة في أثناء الحول - بما
في يده من النقد شخصا غيره : من جنسه أو غيره لان التجارة في النقدين
ضعيفة نادرة بالنسبة لغيرهما والزكاة الواجبة زكاة عين فغلبيت واثرت
فيها انقطاع الحول . راجع : الاعانة ٢/١٥٥ ، وتحفة المحتاج لابن
حجر ١/٦٢٣ .

(٥) وعند المصنف « الما جود » بدل « الموجود » والصواب ما أثبتناه .
(٦) وعند المصنف « لا يجتمع » والأولى ما أثبتناه لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي .
(٧) ذكر المصنف ثلاث مسائل في اجتماع الزكاتين في مال واحد وزاد
السيوطي رابعة وهي نخل التجارة : تخرج زكاة الثمرة وزكاة الجذع
ونحوه بالقيمة الاشباه للسيوطي ٤٤٤ .

(٨) راجع : روضة الطالبين للنووي ٢/٢٧٧ وشرح المذهب ٦/١٢٠ .

(٩) راجع : روضة الطالبين ٢/١٩٧-١٩٨ وعبارة اعانة الطالبين ٢/١٥٤
وكذلك تجب على المقرض اذا بقي ما اقترضه عنده حولا كاملا من القرض

في (١) أحد القولين ، وعلى صاحب الدين زكاته (٢) .
 ٣- وواجد (٣) اللقطة اذا تملكها بعد التعريف وهي نصاب
 تجب عليه زكاتها اذا مضى عليها حول عنده على الاصح ، وعلى
 صاحبها أيضا زكاتها على القول بأنها تجب في المال الضال (٤) .
 ٥- الخامسة (٥) : قال الشيخ أبو حامد (٦) : لا تؤخذ القيمة
 في الزكاة الا في أربعة مواضع :

- ١- في التجارة (٧) .
- ٢- والشاتين أو العشرين (٨) درهما في الجبران .
- ٣- والشاة عن الخمس من الابل على طريق القيمة من غير
 الجنس .
- ٤- والرابعة : اذا اختلفت أنواع الزروع والثمار ففيها
 أقوال : أحدها من (٩) الاغلب ، والثاني من الاوسط
 (والثالث) (١٠) من كل بقسطه ،
- ٤- والرابع : الجبر بالقيمة فعلى هذا الوجه تجيء القيمة .

-
- (١) وعند العلاني «على» بدل في- ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .
 (٢) انظر منازعة القديم فيه وتفصيل الجديد في المنهاج وشروحه . مثل :
 مغني المحتاج ٤١٠/١ .
 (٣) راجع : روضة الطالبين للنووي ١٩٧/٢ وشرح المهذب ٣٤٤-٣٤٢/٥ .
 (٤) راجع : شرح المهذب ٣٤١/٥ .
 (٥) راجع : الاشباه للسيوطي ٤٤٤ .
 (٦) أي أبو حامد الاسفراييني في الرونق وهو مختصر في الفقه . راجع :
 العلاني ٢ / رقم ١٦١ .
 (٧) راجع : تحفة المحتاج لابن حجر ٦٢٥/١ ونهاية المحتاج ٢٧٣/٢ وشرح
 جلال المحلي ٣٠/٢ .
 (٨) وعند المصنف والعشرين وعند العلاني أو العشرين ٢ / رقم ١٦١ والصواب
 ما أثبتناه .
 (٩) أي تخرج الزكاة من الاغلب . راجع : قواعد العلاني ٢ / رقم المخطوطة
 ١٦١ دار الكتب المصرية وشرح المهذب ٤٨٨/٦ .
 (١٠) ما بين القوسين ساقط عند المصنف وهو موجود في العلاني ٢ / رقم
 المخطوطة ١٦١ وهذا الثالث هو المختار فان تعسر فالأوسط . راجع :
 المنهاج وشروحه . مثل مغني المحتاج ٣٨٤/١ .

باب زكاة الحيوان

مسألة (١)

تقدم الكلام في كتاب الصلاة في مفهوم الصفة (٢) والشرط ومن قروعا - وهو مشكل (٣) على قاعدة الشافعي - : اسقاط الزكاة عن المعلوفة لكون السوم هو الغالب .

باب زكاة النبات

الاصل في الباب - بعد الكتاب (٤) والسنة (٥) - الاجماع ، وذكر أيضا (٦) انه لا يعتبر فيها الحول .

(١) راجع : التمهيد للامام الاسنوي ٦٧-٦٨ .

(٢) مر التعليق على مفهوم الصفة والشرط في هامش هذا الكتاب ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(٣) بل لا اشكال لأن هذا النص النبوي الشريف « وفي صدقة الغنم في سائمتها زكاة » تشريع عام قد لا يكون ملحوظا فيه خصوص الاوضاع في الجزيرة العربية ، وأين تقع الجزيرة العربية من العالم ؟

(٤) مثل قوله تعالى : « وآتوا حقه يوم حصاده » من سورة الانعام (١٤١) . وقوله تعالى : « أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض » من سورة البقرة الآية : ٢٦٧ فأوجب الأنفاق مما أخرجته الارض وهو الزكاة لأنه لا حق فيما أخرجته غيرها . راجع : حاشية اعانة الطالبين على فتح المعين ١٥٩/٢ .

(٥) وردت مراسيل في زكاة الزروع والثمار ، رواها أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وقد اجمع العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على وجوب الزكاة في التمر والزبيب وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فيما سقت السماء والبعل والسيل والبئر والعين : العشر وفيما سقى بالنضج نصف العشر » رواه البيهقي في السنن الكبرى الا انه مرسل ورواه اترمذي وقل ليس اسناده بصحيح ، وقال : وليس يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا

شيء . راجع : شرح المذهب ٥/٤٥١-٤٩٢-٤٩٣ .

(٦) يشير الى ما تقدم في ص ٢١٣ ولو قال : قبل بدل أيضا لكان أولى .

باب زكاة النقد

تقدم (١) أنه لا تؤخذ القيمة في الزكاة الا في أربعة ليس منها
النقدان والمعروف : انه لا يخرج الذهب عن الفضة ولا عكسه .
قال الصيمري (٢) : وربما أفتيت بالجواز للضرورة ، واطلق
الرويانى في الحلبة (٣) : أن الاختيار عند كثير من أصحابنا
الجواز مطلقا .

باب زكاة المعدن والركاز (٤) والتجارة

تقدم (٥) ان المعدن والركاز لا يشترط فيهما الحول (٦) .

(١) في ص ٢١٥ من هذا الكتاب .

(٢) هو القاضي أبو القاسم عبدالواحد بن الحسين بن محمد الصيمري بصاد
مهملة مفتوحة ثم ياء ساكنة ، بعدها ميم مفتوحة ضمها بعضهم منسوب
الى الصيمر وهي بلد بين ديار الجبل وخوزستان أو منسوب الى صيمر
وهو نهر من أنهار بصرة عليه عدة قرى ، قال النووي في تهذيبه : انه
الاظهر سكن البصرة وحضر مجلس القاضي أبي حامد ومن تصانيفه :
« الايضاح » و « الكفاية » وشرحها وسماه الارشاد ونقل عنه الرافعي
وكانت وفاته بعد سنة ٣٨٦ . راجع : تهذيب الاسماء ٢/٢٦٥ ومعجم
البلدان ٥/٤٠٦ وكشف الظنون ١/٤٨-٢١١ وج ١٤٩٩/٢ وهديّة
العارفين ١/٤٣٣ وطبقات الشافعية للأسنوي ٢/١٢٧ .

(٣) هو كتاب في فروع الشافعية لابي المحاسن عبدالواحد بن اسماعيل
الرويانى الشافعي المتوفى ٥٠٢ هـ وهو من المتوسطات فيه اختيارات كثيرة
منها ما يوافق مذهب مالك . راجع : كشف الظنون ١/٦٩١ ولم أجد
له اثرًا في فهرس دار الكتب المصرية .

(٤) هو المال المدفون في الجاهلية على وزن فعال بمعنى مفعول كاليساط
بمعنى المبسوط والكتاب بمعنى المكتوب ويقال هو المعدن راجع المصباح
المنير ١/٢٥٤ .

(٥) راجع : هذا الكتاب ص ٢١٣ مع الهامش .

(٦) راجع : منهاج الطالبين للنووي ص ٢٨ .

باب زكاة الفطر (١)

باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه

مسألة (٢)

لا يشترط التكليف في خطاب (٣) الوضع كجعل الائتلاف موجبا للضمان ونحو ذلك ، وبهذا (٤) تجب الزكاة في مال الصبي ، والمجنون (٥) ، والضمان بفعلهما وفعل الساهي ، والبهيمة بالشرط المعروف في بابه .

-
- (١) لا يخرج في الفطرة دون صاع الا في مسائل الأولى : من نصفه مكاتب ، ونصفه الآخر حر أو عبد ، الثانية : عبد بين شريكين أحدهما معسر ، الثالثة المبيع اذا كان معسرا ، الرابعة اذا لم يوجد الا بعض صاع . راجع : الاشباه للسيوطي ٤٤٥ .
- (٢) هذه المسألة ذكرها الاسنوي . راجع : التمهيد ٢٥ ط: الماجدية بمكة .
- (٣) هو خطاب الله المتعلق بكون الشيء سببا أو شرطا أو مانعا أو صحيحا أو فاسدا : وهو شيء واحد بالذات متعدد بالاعتبار فهذه حقيقة باعتبار اضافته الى الله سبحانه : جعل الشيء سببا ٠٠٠ الخ وباعتبار اضافته الى متعلقه : كون الشيء سببا ٠٠٠ الخ انظر كتب الاصول .
- (٤) وفي التمهيد للاسنوي « ولهذا » بدل « وبهذا » ٢٥ .
- (٥) قال الامام : المعتمد ان مقصود الزكاة سد حاجة الفقير من مال الأغنياء شكرا لله تعالى ، وتطهيرا للمال ، ومال الصبي قابل لأداء النفقات والغرامات ، اذا ثبت هذا فالزكاة عندنا واجبة في مال الصبي والمجنون بلا خلاف ويجب على الولي اخراجها من مالهما كما يخرج من مالهما غرامة المتلفات ونفقة الاقارب وغير ذلك من الحقوق المتوجهة اليهما فان لم يخرج الولي الزكاة وجب على الصبي والمجنون بعد البلوغ والافاقة اخراج زكاة ما مضى باتفاق الاصحاب لان الحق توجه الى مالهما لكن الولي عصى بالتأخير فلا يسقط ما توجه اليهما راجع: شرح المهذب ٥/٣٣٠ .

كتاب الصيام

هو لغة الامساك ، وشرعا امساك مخصوص في زمن مخصوص
عن أشياء مخصوصة •

مسألة (١)

الترك هل هو من قسم الافعال أم لا ؟ فيه مذهبان أصحهما
عند الآمدي وابن الحاجب نعم ، ولهذا قالوا في حد الأمر : أنه
اقتضاء فعل غير كف (٢) •

ومن فروعها : ما (٣) اذا نزلت من رأس الصائم نخامة (٤)

(١) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع الفرع التابع لها • راجع : التمهيد
٨٢ ط : الماجدية بمكة •

(٢) وخرج بقوله غير كف : النهي لانه يقتضي الكف وهو فعل ، وقال ابن
الحاجب في مختصره أيضا بشرح المضد : « أكثر المتكلمين على أن كل
مكلف به فعل فالمكلف به في النهي - وهو الترك - فعل أيضا وهو كف
النفس عن الفعل خلافا لابن هاشم وكثير » • راجع : مختصر ابن
الحاجب بشرح المضد ١٨٨/١ - ١٠٣ والتمهيد للاسنوي ٨٢ •

(٣) راجع هذا الفرع في : شرح المذهب ٣١٩/٦ وشرح الكبير للرافعي ٦/
٣٩٢ وتحفة المحتاج ٦٧٧/١ ونهاية المحتاج ٣١٨/٢ وروضة الطالبين
للنووي ٣٦٢/٢ وشرح جلال المحلي ٥٥/٢ وحاشية الاعانة على فتح
المعين ٢٢٨/٢ •

(٤) النخامة : بالضم :- ما يخرج من حلقه من مخرج الخاء المعجمة
مكثرا قيده ابن الاثير • راجع : المصباح المنير ٢٦٤/٢ •

وحصلت في حد (١) الظاهر من الفم فان قطعها ومجها (٢) لم يفطر ، وان ابتلعها قصدا أفطر ، وان تركها حتى نزلت بنفسها فوجهان أصحهما الفطر أيضا ومدرکہما (٣) ما ذكرناه (٤)

مسألة (٥)

تقدم (٦) في شروط الصلاة : أن الصائم متى أكره لا يفطر في الاظهر عند النووي .

(١) قال الغزالي : مخرج الحاء المهملة من الباطن ، ومخرج الخاء المعجمة من الظاهر ووافقه الرافعي فقال : هذا ظاهر لان المهملة تخرج من الحلق ، والحلق باطن والمعجمة تخرج مما قبل الفلصة :- رأس الحلقوم وهو الموضع الثاني من الحلق - دل الرافعي : لكن يشبه أن يكون قدر مما بعد مخرج المهملة من الظاهر أيضا هذا كلام الرافعي والصحيح كما قرره النووي من الظاهر أيضا ، وهو مشكل لأن مخرج الحاء المهملة وسعت الحلق وهو باطن فكيف يضبط اولى الباطن بمخرج الهمزة والهاء اللتين هما من اقصى الحلق . وكل هذا مشهور عند أهل العربية الا أن يكون أراد الاحتياط « أخذنا من قول الرافعي : تكن ينسب الخ » فأضطر الى اعتبار الحاء المهملة من الظاهر . راجع : شرح المذهب ٣١٩/٦ وحاشية الاعانة ٢٢٨/٢ مع فتح المعين ٢٢٨ وتحفة المحتاج ٦٧٧/١ ، والمصباح المنير ١٠٣/٢ وروضة الطالبين ٣٦٢/٢ والقلوبي ٥٥/٢ .

(٢) مج الرجل الماء من فيه مجا من باب قتل : رمى به - لمصباح المنير ٢٢٨/٢ .

(٣) وعند المصنف « ومدرکہا » بدل ومدرکہما والصواب ما أثبتناه لان المعنى ومدرک الوجهين .

(٤) فان اعتبرنا الترك فعلا أفطر وان لم نعتبره من قسم الافعال فلا لانه لم يفعل شيئا وانما أمسك عن الفعل .

(٥) ذكر الاسنوي هذه المسألة . راجع : التمهيد ٢٦ ط : المجدية بمكة .

(٦) في هذا الكتاب ص ١٧٠ ومر التعليق عليها في الهامش .

مسألة (١)

المشهور عند الاصوليين ومن قولي الشافعي أيضا : أنه
يجوز أن يستنبط من النص معنى يخصه .
ومن فروعها : تخصيص الحديث الصحيح : « من (٢) صام
اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم » بحالة افراده
وعدم اعتياده فان ضم اليه يوما قبله أو اعتاد صوم الاثنين
مثلا فوافق يوم الشك يوما مثله لم يحرم (٣) : لأن الحكمة فيه
ايهام أنه من رمضان وذلك يزول بما ذكرناه .

(١) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع الفرع التابع لها . راجع : التمهيد
١١١ ط : الماجدية بمكة .

(٢) عن صلة بن زفر قال : كنا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه فأتى
بشاة فتنحى بعض القوم فقال عمار : « من صام هذا اليوم فقد عصى
أبا القاسم صلى الله عليه وسلم » رواه ابن ماجه ٥٢٧/١ ت : محمد فؤاد
عبد الباقي ط عيسى البابي ورواه أبو داود ٥٤٥/١ ت : الشيخ أحمد
سعد ط : مصطفى البابي والترمذي ٧٠/٣ وقال حديث حسن صحيح
ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط مصطفى البابي والنسائي ٣٥٢
ط : الهند مع شرح زهر الربي للسيوطي وراجع : شرح معاني الآثار
للطحاوي ١١١/٢ ت : محمد السيد جاد الحق ط : الانوار المحمدية
والمستدرک للحاكم مع ذيله تلخيص المستدرک ٤٢٤/١ وقال الحاكم هذا
حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه والدارقطني وبذيله
التعليق المغني ١٥٧/٢ وقال هذا اسناد حسن صحيح ورواه كلهم
ثقات ط : شركة الطباعة الفنية المتحدة ، والدارمي ورواه ابن خزيمة
وحبان وصحاحه وذكره البخاري تعليقا . راجع : سنن الدارمي تخريج
السيد عبدالله هاشم اليماني ٣٣٥/١ وتلخيص الحبير مع شرح المذهب
للنووي والشرح الكبير للرافعي ٤١٢/٦ .

(٣) لقوله صلى الله عليه وسلم : لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين
الا رجل كان يصوم صوما فليصمه رواه الشيخان ولا يشكل هذا
الخير بخير « اذا انتصف شعبان فلا صيام » لتقدم النص وهو
حديث الشيخين على الظاهر وهو حديث « اذا انتصف شعبان ... »
راجع : شرح جلال المحلى ٦١/٢ ونهاية المحتاج ٣٢٨/٢ وشرح المذهب
٣٩٩-٤٠٠ والشرح الكبير للرافعي ٤١٢/٦ والتنبيه للشيخرازي ٤٨
وتحفة المحتاج ٦٨٦/١ وروضة الطالبين للنووي ٣٦٧/٢ .

وهذا اذا لم نقل بالوجه الذي صححه النووي وهو تحريم الصوم بعد انتصاف شعبان فان قلنا به لم يفد الانضمام شيئاً (١) وما ذكرناه أيضاً من تحريم اليوم (المذكور (٢)) هو ما صححه الرافعي والنووي لكن نص الشافعي وجمهور الأصحاب على الجواز (٣) .

مسألة (٤)

الكلام ونحوه كالقول والكلمة تطلق على اللساني وهو اللفظ وتطلق (٥) على

(١) يقصد انضمام يوم أو يومين أو نحو ذلك لا مطلقاً - برغم إبهام العبارة - فقد نصوا على أنه إذا وصل نصف الشهر بما قبله ولو بصيام اليوم الخامس عشر فقط فلا حرج . ومثل الوصل موافقة العادة أو اقتضاء سبب ما كالصوم عن نذر أو قضاء أو كفارة ، والمصنف هنا ساكت عن هذا . راجع : حاشية قليوبي مع المنهاج ٦١/٢ .

(٢) ما بين القوسين موجود في التمهيد ١١٢ ط: الماجدية بمكة .

(٣) كلام المصنف في صوم يوم الشك والجواز الذي قال الشافعي به فيه هو الجواز بکراهة وهو صريح عبارة أبي شجاع مع كفاية الأخيار ١٢٩/١ . ونحو من هذا الخلاف في الصوم بعد انتصاف شعبان فالجواز بلا كراهة قطع به المتولي - وأشار الشيرازي في التنبيه الى اختياره وأجاب المتولي عن الحديث - إذا انتصف شعبان فلا صيام حتى يكون رمضان - بجوابين :

آ - ان هذا الحديث ليس بثابت عند أهل الحديث .

ب - انه محمول على من يخاف الضعف بالصوم فيؤمر بالفطر حتى يقوى لصوم رمضان ، والصحيح تحريم الصوم بعد انتصاف شعبان وهو المختار عند الشيرازي في المذهب ، والجوابان اللذان ذكرهما المتولي - ينازع فيهما . راجع شرح المذهب ٣٩٩/٦ - ٤٠٠ والتنبيه للشيرازي ٤٨ .
(٤) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي مع الفرع التابع لها . راجع : التمهيد ٣٠ .

(٥) وعند المصنف « يطلق » بدل تطلق راجع : التمهيد ٣٠ والفاعل ضمير يرجع الى الكلام والقول والكلمة .

النفساني (١) وهو المعنى القائم بالنفس ، ثم اختلفوا فذهب
المحققون الى انه مشترك بينهما .
ومن فروعها : اختلاف أصحابنا في قوله عليه الصلاة والسلام :
» (٢) واذا كان يوم صيام أحدكم فلا

(١) اتفقوا على أن الكلام يطلق على النفساني وهو المعنى القائم بالنفس المعبر
عنه بما صدقات اللسان ويطلق على اللساني وهو ما تضمن من الكلم
اسنادا مفيدا مقصودا لذاته ثم اختلفوا بعد ذلك في أنه حقيقة فيماذا ؟
ذهبت المعتزلة الى انه حقيقة في اللساني لتبادره الى الازهان وذهب
الاشعري مرة الى القول بأنه حقيقة في النفساني واختار هذا القول ابن
السبكي واستأنس لاختياره هذا بقول الاخطل » ان الكلام لفي الفؤاد
وانما / جعل اللسان على الفؤاد دليلا وذهب مرة أخرى الى القول بأنه
مشترك بين اللساني والنفساني لانه يطلق عليهما والاصل في الاطلاق
الحقيقة ، والقول بالاشتراك هو الذي عليه المحققون من الاشاعرة قال
الامام في المحصول : أعلم أن لفظة الكلام عند المحققين منا يعني : الاشاعرة
- تقال بالاشتراك على المعنى القائم بالنفس وعلى الاصوات المتقطعة
المسبوغة وخالف في باب الاوامر والنواهي فقال : انه حقيقة في النفساني
فقط وذكر ابن الحاجب في باب الاخبار ما يوافق الاول ، قال العطار
في حاشيته على الجلال المحلي : وهذا الاختلاف في الكلام لغة فلا ينافي
ان النحويين اصطلاحوا على انه حقيقة في اللساني ولا يقال لهم معتزلة .
راجع : حاشية العطار على الجلال المحلي ١٣٤/٢ والمحصل ١٠٠/١
وجمع الجوامع بشرح الجلال ١٠٣/٢ ، ومعه حاشية البناني والتمهيد
للاسنوي ٣٠ .

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : » الصيام جنة فاذا كان أحدكم صائما
فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل اني صائم انسي
صائم » رواه أبو داود ٥٥٢/١ ت: الشيخ أحمد سعد ط: مصطفى البابي
وفي مسند أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه » اذا أصبح أحدكم صائما
فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤ شاتمه أو قاتله فليقل اني صائم » ٢٤٥/٢
وورد في مسند أحمد هذه الرواية بعبارات متقاربة جدا ٢٥٧/٢-٢٧٣-
٢٨٦-٣٠٦-٣١٣-٣٥٦-٣٩٩-٤٦١-٤٦٢-٤٦٥-٤٧٤-٤٩٥ وج ٦
/٢٤٤ وفي الموطأ ١/٣٢٠ ت: محمد فؤاد عبد الباقي ط: عيسى البابي
وصحيح مسلم ٨٠٧/٢ ت: محمد فؤاد عبد الباقي ط: عيسى وصحيح
البخاري ٣/٣١ ط: الشعب، وسنن ابن ماجه ٥٣٩/١-٥٤٠ ط: عيسى .

يرفت (١) ولا يجهل فان امرؤ شاتمهُ أو قاتله فليقل : اني صائم « هل يقوله : بقلبه أو لسانه فيه وجهان (جزم الرافعي (٢) بالاول (٣) فقال : قال الائمة كذا وكذا ومعناه : انه يذكر نفسه بذلك لينزجر فانه لا معنى لذكره باللسان الا اظهار العبادة (وهو رياء (٤)) .

وقال النووي : في الاذكار (٥) : أظهر الوجهين أنه يقوله بلسانه (٦) ، وقال في شرح المذهب : انه الاقوى . قال فان جمع بينهما فحسن (٧) وحكى، الرويانى في البحر: وجهها واستحسنه: انه ان كان صوم رمضان فيقوله بلسانه وان كان نفلا

(١) رفت في منطقه من باب طلب ، ويرفت بالكسر لغة : أفحش فيه أو صرح بما يكنى عنه من ذكر النكاح وقوله تعالى « فلا رفت » قيل فلا جماع وقيل : فلا فحش من القول . راجع : المصباح المنير ١/٢٤٩ .
(٢) راجع الشرح الكبير للرافعي ٦/٤٢١ والتمهيد للأسنوي ٣٠ .
(٣) ما بين القوسين لا يوجد عند المصنف بل في التمهيد للامام الاسنوي ٣٠ .
(٤) ما بين القوسين لا يوجد عند المصنف بل في التمهيد للامام الاسنوي ص ٣١ .
(٥) وهو المسمى بحلية الابرار وشعار الاخيار في تلخيص الدعوات والاذكار للامام النووي الشافعي المتوفي سنة ٦٧٦ طبع في مطبعة مصطفى البابي ، وهو كتاب مفيد مشهور باذكار النووي في مجلد مشتمل على ثلاثمائة وخمسين بابا ، ابتداء بالذكر ، ثم ذكر الامور الانسانية من اول الاستيقاظ من النوم الى نومه في الليل ويعبر عن ذلك بينهم بعمل اليوم واللييلة ثم ختم بباب الاستغفار ، وشرحه الشيخ محمد بن علي بن محمد ابن علان المكي الشافعي المتوفي سنة ١٠٥٠ هـ وسماه الفتوحات الربانية على الاذكار التراوية وقد لخص السيوطي الاذكار في كراستين وسماه « اذكار الاذكار » ثم شرح هذا الملخص . راجع . كشف الظنون ١/٦٨٨ - ٦٨٩ .

(٦) راجع : شرح المذهب ٦/٣٥٦ وتصحيح التنبيه للنووي ٤٧ ونهاية المحتاج ٢/٣٣١ والاذكار للنووي ١٧٢ ط : مصطفى البابي .
(٧) راجع : تحفة المحتاج لابن حجر ١/٦٩٠ وشرح المذهب ٦/٣٥٦ .

مسألة (٢)

الرخصة في اللغة هي التسهيل في الامر والعزيمة هي القصد المؤكد واما في الشرع فالرخصة هو (٣) الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر هو المشقة والحرَج واحتَرَزنا بالقيّد الاخير عن التكاليف كلها فانها أحكام ثابتة على خلاف الاصل - والاصل من الادلة الشرعية - ومع ذلك ليست (٤) برخصة لانها لم تثبت لاجل المشقة وماذكرناه من كون الرخصة والعزيمة (من (٥) أقسام الحكم) ذكره الغزالي (٦) وصاحب الحاصل (٧)

-
- (١) راجع التمهيد للأسنوي ٣١ *
(٢) هذه المسألة ذكرها الامام الأسنوي في التمهيد ص ١٢ وقد مرت في هذا الكتاب في ص ٨٨ مع التعليق عليها في الهامش ص ١١٢ نقلا عن العلائي *
(٣) وفي التمهيد « هي » ص ١٢ لكن المصنف نظر الى الخبر والاسنوي نظر الى المرجع *
(٤) وعند المصنف « ليس » وكذلك في التمهيد ونحن أثبتنا « ليست » لتكون الضمائر على وتيرة واحدة *
(٥) ما بين القوسين من التمهيد ولا بد منه ليكون خبرا للفظ « كون » *
(٦) في المستقصى ٩٩/١ *
(٧) راجع : الحاصل ٣١/١ ت: عبدالسلام محمود وصاحب الحاصل هو تاج الدين أبو الفضائل محمد بن الحسين بن عبدالله الارموي كان من أكبر تلامذة الامام فخر الدين ، بارعا في العقلية واختصر المحصول وسماه الحاصل وكانت له حشمة وثروة ووجاهة وفيه تواضع واستوطن بغداد ودرس بالمدرسة الشرفية ، وتوفي بها قبل واقعة التتار في سنة ٦٥٣ هـ وقيل في شوال ٥٦٠ هـ أو ٦٥٣ هـ وله نيف وثمانون سنة من العمر ودفن في قبة بنيت له في مقبرة الشونيزي * راجع : طبقات الشافعية للأسنوي مع هامشها ٤٥١/١ - ٤٥٢ *

والبيضاوي (١) ، وجعلهما الامام (٢) والآمدني (٣) وابن الحاجب (٤) من أقسام الفعل وتنقسم الى (٥) أربعة أقسام :

١- الأول : أن تكون واجبة ، ومنها : ١- حل الميتة للمضطر
٢- و (منها ٦) التيمم - لفقد الماء وللخوف من استعماله ،
وقد صرح الرافعي في الكلام على جبر العظم بأنه اذا خاف - من
غسل النجاسة - التلف حرم عليه غسلها وما نحن فيه مثله بلا
شك ، وبكونه رخصة جزم الرافعي ، وقيل : انه عزيمة وبه
جزم البندنيجي (٧) ، وجزم الغزالي (٨) بتفصيل حسن فقال :-
ان كان التيمم عند عدم الماء فانه عزيمة ، وان كان مع وجوده
لعذر كعطش وجراحة ونحوهما فرخصة .

٣- ومنها : الفطر للمسافر اذا خشي من الصوم الهلاك فأن

(١) راجع : المنهاج بشرحيه نهاية السؤل والابهاج ٥١/١ ، وهو القاضي
ناصر الدين أبو الخير عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي من
قرية يقال لها البيضا من عمل شيراز كان عالما بعلوم كثيرة صالحا خيرا
ومن تصانيفه : « مختصر الكشف » وهو معروف بتفسير القاضي و
« مختصر الوسيط » في الفقه المسمى بالغاية و« منهاج الوصول الى علم
الاصول » وتولى قضاء القضاة باقليمه ، توفي سنة ٦٩١ أو ٦٩٢هـ ٦٨٥هـ
راجع : طبقات الأسنوي ٢٨٣-٢٨٤ .

(٢) راجع المحصول ٤٦-٤٧ ت طه جابر .

(٣) راجع الأحكام للآمدني ١٢٢/١

(٤) كون الرخصة والعزيمة من أقسام الفعل لم أجده في مختصر ابن الحاجب
بعد التتبّع والبحث .

(٥) وعند المصنف « وينقسم على » وما أثبتناه من التمهيد ص ١٢ حيث نقل
المصنف الكلام منه والضمير عائد الى الرخصة .

(٦) ما بين القوسين لا يوجد عند المصنف بل في التمهيد للأسنوي ١٢ .

(٧) هو القاضي : أبو علي الحسن بن عبيدالله (بالتصغير) البندنيجي أكبر
أصحاب الشيخ أبي حامد وصاحب التعليقة المشهورة عنه المسماة بالجامع
وهي جليلة المقدار قليلة الوجود ، وصاحب الذخيرة وهو كتاب جليل ،
وكان صالحا ورعا ، خرج في آخر عمره الى بلده وتوفي بها سنة ٤٢٥هـ .
راجع : كشف الظنون ٥٧٥-٥٧٦-٨٢٥ وتأريخ بغداد ٣٤٣/٧
وطبقات الاسنوي ١٩٣-١٩٤ .

(٨) وعند المصنف « الرافعي » بدل الغزالي والصواب ما أثبتناه . راجع :
التمهيد ١٢ والمستقصى للغزالي ٩٨/١ .

الصوم حرام (٢) *

الثاني : أن تكون مندوبة ، فمنها : ١- القصر لمن كان سفره يبلغ ثلاثة أيام فصاعدا ، ومنها : ٢- مسح الرأس للمتوضيء فانه أفضل (٣) من الغسل *

- الثالث : أن تكون (٣) مكروهة ، فمنها : القصر في أقل من ثلاث مراحل فانه مكروه كما قاله الماوردي *

- الرابع : ان تكون مباحة وهو كل ما رخص فيه من المعاملات (٤) *

مسألة (٥)

شرط التكليف بالفعل حصول التمكن منه ، فاذا كلف (٦) به فلا بد أن يمضي زمان فعله ، فان كان الوقت ينقص عن الفعل لم يكن مكلفا به الا على القول بجواز التكليف بالمحال ومن (٧) فروعها : ١- ما اذا دخل وقت الصلاة وجن أو حاضت المرأة أو

(١) كما جزم به الغزالي والجزائني في التحرير . راجع : المستصفى ٩٩/١ ، والتمهيد ١٢ والاشباه للسيوطي ٨٢ *

(٢) ومع ذلك فانه رخصة كما قاله الماوردي في الحاوي . راجع : التمهيد ١٢ . وأجيب أنه ليس رخصة الا تجوزاً من قبل أن الواجب يتأدى بأحد الأمرين : الغسل أو المسح والثاني أفضل مع أنه أسهل وقد عقبه الاستنوي في التمهيد بنقل مخالف ص ١٢ *

(٣) وعند المصنف « أن يكون » وما أثبتناه من التمهيد لأن اسم تكون يعود الى الرخصة ص ١٣ *

(٤) كالسلم والمساقاة والقراض والأجارة والعرايا . راجع الأشباه للسيوطي ٨٣ ، والتمهيد للاستنوي ١٣ *

(٥) هذه المسألة ذكرها الاستنوي مع فرعيتها . راجع : التمهيد ٢٦ كما مرت في هذا الكتاب مع التعليق عليها في ص ١٣٧ *

(٦) وعند المصنف « كلفه » وفي التمهيد ما أثبتناه هنا وفي ص ١٣٧ من هذا الكتاب أيضا *

(٧) من قوله : (ومن فروعها) الى قوله : (فان القضاء لا يجب عليه) مكرر حيث ذكر في ص ١٣٧ *

نفست ونحو ذلك قبل مضي زمن يسعها فان القضاء لا يجب عليه
ومنها : ٢- اذا جامع زوجته في رمضان ثم مات في ذلك اليوم أو
جن فلا كفارة في أصح القولين للقاعدة المذكورة ولهذا صححوا
أنه لا يجب القضاء ولا الامساك على الحائض اذا طهرت ،
والكافر اذا أسلم ، والمجنون اذا أفاق والصبي اذ بلغ وهو مفطر
ولو طرأ المرض بعد الوطء لم تسقط الكفارة في أصح الوجهين
لان المرض غير منافي للصوم .

باب صوم التطوع والاعتكاف

الاعتكاف لغة : لزوم الشيء وحبس النفس عليه خيرا كان أو
شرا ، وشرعا : اقامة مخصوصة بمكان مخصوص مع النية (١)
والاصل فيه الكتاب (٢) والسنة (٣) والاجماع .

(١) راجع : النهاية للرملي ٣٥٣/٢ وتحفة المحتاج ٧١٠/١ وشرح المذهب ٦/٤٧٤ .

(٢) مثل قوله تعالى : « ولا تبashروهن وانتم عاكفون في المساجد » من سورة
البقرة الآية ١٨٧ . راجع : نهاية المحتاج للرملي ٣٥٣/٢ .

(٣) في الاعتكاف أخبار صحيحة منها : ما روى أبي بن كعب وعائشة رضي الله
عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من
رمضان » وفي حديث عائشة رضي الله عنها « لم يزل يعتكف حتى مات »
رواه البخاري ومسلم بزيادته المذكورة وحديث أبي بن كعب رواه أبو
داود والنسائي وابن ماجه بأسانيد صحيحة على شرط البخاري ومسلم أو
مسلم فقط وثبت مثله في الصحيحين من رواية ابن عمر وآخرين من
الصحابة راجع : شرح المذهب ٦/٤٧٥ .

كتاب الحج

أصله في اللغة: القصد ويقال: القصد للزيارة ، ويقال : للشئ المعظم ويقال : الى (١) من يعظم ، ويقال الاتيان مرة أخرى .
وفي الشرع : عبارة عن الاحرام (٢) ، والوقوف (٣) ، والطواف (٤) ، والسعي (٥) ، والحلق (٦) ان جعلناه نسكا .

-
- (١) راجع : نهاية المحتاج ٣٦٩/٢ ومعه حاشية الشيرازي ٣٦٩ وتحفة المحتاج ٧٢١/١ وفي التحفة : القصد أو كثرته إلى من يعظم .
(٢) أي نية الدخول فيه لخبر « انما الاعمال بالنيات » وللإجماع - نهاية المحتاج ٤٤١/٢ وتحفة المحتاج ٧٩٦/١ .
(٣) أي الوقوف بعرفة إجماعا لخبر « الحج عرفه » نهاية المحتاج ٤٤١/٢ وتحفة المحتاج ٧٩٦/١ .
(٤) أي الطواف بالكعبة لقوله تعالى : « وليطوفوا بالبيت العتيق » من سورة الحج الآية ٢٩ والمراد طواف الأفاضة ، وللإجماع . راجع : المرجعين السابقين .
(٥) أي السعي بين الصفا والمروة لخبر « انه صلى الله عليه وسلم » استقبال القبلة في السعي وقال : «يا أيها الناس اسمعوا فأن السعي قد كتب عليكم» راجع : المرجعين السابقين .
(٦) أي اذا كان في رأسه شعر والا فيسقط عنه لكن يسن امرار الموس عليه . وعده من الاركان مبني على جعله نسكا أي عبادة وهو المشهور المعتمد ، ومقابلته انه استباحة محظور بمعنى محرم عليه قبل ذلك من الحظر وهو : المنع بمعنى التحريم وهو ضعيف ويترتب على جعله نسكا : انه يثاب عليه ، وعلى جعله استباحة محظور انه لا يثاب عليه ، قال فسي النهاية للمصنف مع المنهاج للنووي : « والحلق أي ازالة شعر الرأس أو التقصير في حج أو عمرة في وقته : نسك على المشهور فيثاب عليه اذ هو للذكر أفضل من التقصير ، والتفصيل انما يقع في العبادات وعلى هذا فهو ركن . راجع : نهاية المحتاج ٤٤١/٢-٤٤٨ واعانة الطالبين ٢٩١/٢ وتحفة المحتاج لأبن حجر ٧٨٣/١-٧٩٦ .

مسألة

تقدم (١) :- أن شرط التكليف حصول التمكن منه ومن فروعها : اذا أيسر من لم يحج تم مات من تلك السنة قبل التمكن من الحج فلا يجب (٢) قضاء الحج عنه لعدم وجوبه عليه ، وسواء كان يساره أو موته في أشهر الحج أو لا (٣) .

مسألة (٤)

إذا علق حكم بفرد غير معين ، تقدمت (٥) في باب النجاسة ومن فروعها : لو استأجره (٦) رجلان ليحج عنهما ، فأحرم عنهما لم ينعقد عن واحد منهما ، ووقع للأجير لأن الجمع بينهما متعذر فلغا القيدان .

- (١) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع الفرع التابع لها في التمهيد ٢٦ كما انها مرت في هذا الكتاب في صفحتي ١٣٧-٢٢٧ .
(٢) راجع : تحفة المحتاج الى شرح المنهاج ٧٣٤/١ وشرح المذهب ١٠٩/٧ .
(٣) وفي التمهيد « أم لا » بدل أولا ثم قال الاسنوي رايت في تعليق محمد بن يحيى في الخلاف : أن الحج يستقر اذا أيسر في شوال ومات فيه .
راجع : التمهيد للامام الاسنوي ٢٦ ط: الماجدية بمكة .
(٤) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع فرعها في التمهيد ١٢٩-١٣٠ كما انها مرت في هذا الكتاب ص ١٠٥ .
(٥) وعند المصنف « تقدم » بدل تقدمت .

(٦) قال أصحابنا : انعقد احرامه لنفسه تطوعا ولا ينعقد لواحد منهما لأن الأحرام لا ينعقد عن اثنين وليس أحدهما أولى من الآخر ، ولو أحرم عن أحدهما وعن نفسه معا انعقد احرامه عن نفسه لأن الأحرام عن اثنين لا يجوز وهو أولى من غيره فانهقد . هكذا نص عليه الشافعي في الام وتابعه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والاصحاب . راجع : شرح المذهب ١٢٨/٧ وعبارة الشرح الخبير للرافعي ٧/٢١٦-٢١٧ « لو استأجره رجلان ليحج عنهما فأحرم عنهما لم ينعقد الأحرام عن واحد منهما لأن الجمع غير ممكن وليس أحدهما أولى بصرف الأحرام اليه فبلغت الأضافتان ووقع الحج عن الاجير ، ولو استأجره رجل ليحج عنه فأحرم عن نفسه وعن المستأجر لغت الأضافتان وتساقطتا وبقي الأحرام عن الاجير ولا فرق بين أن تكون الأجرة في الذمة مثل « ألزمت ذمتك تحصيل حجة » أو الأجرة على العين مثل « استأجرتك عني أو عن ميتي هذه السنة » .

باب المواقيت وباب الاحرام

تقدم (١) في صلاة العيد : أن التطيب للمحرم سنة •

مسألة (٢)

هل اللغات توقيفية أو اصطلاحية تقدمت (٣) •

في شروط الصلاة ، ومن فروعها : هل تجوز التلبية بلغة غير العربية مع (٤) معرفتها •

ينبغي على الخلاف في نظيره من تسبيحات الصلاة لانه ذكر مسنون كذا قاله المتولي في التتمة ، والصحيح في التسبيحات وسائر الاذكار المستحبة كالتشهد الاول والقنوت ، وتكبيرات الانتقالات ، والادعية الماثورة : منعه للقادر بخلاف العاجز فانه يجوز في الاصح وحينئذ فتمتنع التلبية للقادر على ما قاله في التتمة ويتجه بناء (٥) الخلاف على أن اللغات توقيفية أولا (٦) ، لكن الاقوى جواز التلبية مطلقا بخلاف اذكار الصلاة فان الكلام مفسد فيها من حيث الجملة فامكن التحاق

(١) في ص ٢٠٢ في هذا الكتاب مع الاستشهاد بالاحاديث الصحيحة في الهامش •

(٢) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع فرعها • راجع : التمهيد ٣١-٣٢ كما انها مرت في هذا الكتاب في ص ١٧٢-١٧٣ مع التعليق عليها في الهامش •

(٣) وعند المصنف « تقدم » بدل تقدمت •

(٤) قال النووي : ومن لا يحسن التلبية بالعربية يدعي بلسانه كتكبيرة الاحرام وغيرها وان أحسن العربية أتى بها نص عليه الشافعي قال المتولي : اذا لم يحسن التلبية أمر بالتعليم ، وفي مدة التعليم يلبي بلسان قومه وهل تجوز بلغة أخرى مع القدرة على التلبية ؟؟ حكمه حكم التسبيحات في الصلاة لانه ذكر مسنون • راجع : شرح المذهب ٧/٢٤٦ •

(٥) وعند المصنف به بدل بناء وفي التمهيد ٣٢ ما أثبتناه هو الصواب •

(٦) وفي التمهيد « أم » بدل أو ٣٢ •

ذلك (١) به عند القائل، بالتوقيف بخلاف الكلام في الحج .

مسألة (٢)

اطلاق الاصوليين يقتضي : أن الفرد النادر يدخل في العموم
وصرح بعضهم بعدم دخوله .
ومن فروعا :-

١- اذا غلط الحجيج بالتقديم فوقفوا اليوم الثامن فانه
لا يجزيهم على الاصح لكن (٢) الغلط بالتأخير (٤) يحصل بالغيم
ونحوه وهو كثير بخلاف التقديم (٥) وهو نادر فلا يدخل تحت
قوله عليه الصلاة والسلام « عرفة يوم تعرفون أو اليوم الذي
يعرف الناس فيه » (٦) .

(١) أي التحاق الاذكار بغير العربية بالكلام المفيد .
(٢) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع فرعيها . راجع : التمهيد ١٠٠ ط :
الماجدية بمكة .

(٣) وفي التمهيد للاسنوي « لان » بدل لكن ١٠٠ .
(٤) بأن وقفوا اليوم التاسع بعد كمال ذي القعدة ثلاثين ثم بان لهم أن اهلل
كان قد اهل ليلة الثلاثين وان وقوفهم وقع في اليوم العاشر فيصح حج
ولا يلزمهم القضاء . راجع : الشرح الكبير للرافعي ١٦٥-٣٦٤/٧ .
(٥) الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه فانه انما يقع الغلط في الحساب أو
الخلل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال واغلط بالتأخير قد يكون
للتغيم المانع من رؤية الهلال ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه - الشرح
الكبير للرافعي - فتح العزيز على وجيز الغزالي - ٣٦٦/٧ .

(٦) رواه أبو داود في المراسيل من رواية عبدالعزيز بن عبدالله بن خالد بن
أسيد ، وعبدالعزیز تابعي ، قال ابن شاهين عن ابن أبي داود : اختلف
فيه . ورواه أبو نعيم في معرفة الصحابة في ترجمة عبدالله بن خالد
والد عبدالعزيز وهذا من رواية ابنه عبدالعزيز عنه . ورواه الشافعي
عن مسلم بن خالد عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : « رجل حج أول ما
حج فاختأ اندس بيوم انحز أيجزيء عنه ؟ قال عطاء : نعم وأحسبه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فطركم يوم نفطرون واضحاكم
يوم تضحون » قال وأراه قال وعرفة يوم تعرفون » ويفسر بما فسر به
الترمذي حديث « الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون والاضحى
يوم تضحون » يعني أن الصوم والفطر مع الجماعة وعظم الناس وكذلك
عرفة مع الجماعة وعظم الناس راجع : تلخيص الحبير في تخريج =

٢- ومنها : أن المتمتع يجب عليه صيام ثلاثة أيام (١) في (٢) الحج أي في زمنه أو مدته أو نحو ذلك فلو أراد تأخير التحلل الاول الى ما بعد (٣) أيام التشريق : بأن يؤخر الحلق والطواف ويصومها في ذلك الوقت لكونه في زمن الحج فانه لا يجوز على الصحيح في الرافعي وعلله بقوله : لانها (٤) صورة نادرة فلا يكون مراده من الآية (٥) بل تحمل الآية على الغالب المعتاد .

قاعدة (٦)

الأمر الوارد بالفعل بعد تحريمه اختلفوا فيه ، فقيل : انه

= أحاديث الرافعي الكبير ت: السيد عبدالله هاشم اليماني ٢٥٦/١ شركة الطباعة الفنية والمراسيل لأبي داود ١٨ ط: محمد علي صبيح وترمذي ٨٠/٣ ت: محمد فؤاد عبد الباقي ط: مصطفى البابي .
(١) لقوله تعالى : « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج » من سورة البقرة الآية ١٩٦ .

(٢) وعند المصنف « بالحج » وفي التمهيد للاستنوي ما أثبتناه ١٠٠ .
(٣) ولا خلاف (اذا لم نعتد بمقابل الصحيح المشار اليه بعد) : أن صوم الثلاثة يفوت بخروج أيام التشريق حتى لو تأخر طواف الزيارة عن أيام التشريق كان يعد في الحج وكان صوم الثلاثة بعد التشريق قضاء وان بقي الطواف لان تأخيره بعيد في العادة فلا يحمل على قول الله تعالى : « ثلاثة أيام في الحج » البقرة ١٩٦ - هكذا ذكره امام الحرمين وآخرون . راجع : شرح المذهب ١٨٧/٧ ، والشرح الكبير للرافعي ١٨٢/٧ .

(٤) راجع : فتح العزيز على وجيز الغزالي للرافعي ١٨٢/٧ .
(٥) « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج » من سورة البقرة ١٩٦ .
(٦) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلاني في قواعد والاستنوي في تمهيد . راجع : قواعد العلاني ٢/ رقم المخطوطة ١٦٦١ د. الكتب المصرية والتمهيد ٧٤ نما انها مرت في هذا الكتاب نفلا عن الاستنوي في ١٥٨ مع اتيعلق عليها في الهامش ولزيد من التفاصيل راجع : المستقصى ٤٣٥/١ والمحصول ج١ ١٥٩/٢ وجمع الجوامع بشرح الجلال ٣٧٨/١ ومعه حاشية البناني ، ونهاية السؤل ٢٨-٢٩ ومعه الابهاج ٢٦-٢٧ ومشكاة الانوار ٣٢/١ والتبصرة للشيرازي القسم الثاني أ- ص ٣٢ والتوضيح مع التلويح ١٥٦/١ وتنقيح الفصول ١٣٩ ومسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت ٣٧٩/١ وتيسير التحرير ٣٤٥/١ واللمع للشيرازي ص ٩ ومراة الأصول ٣١ وابن الحاجب بشرح العضد ٢٠٥/١ .

على مقتضى صيغته من الوجوب أو الندب اذا لم يكن للوجوب
 وكونه بعد الحظر لا أثر له وهو اختيار الأمام (١) فخر الدين وأتباعه
 وقيل : انه للإباحة ووروده بعد الحظر قرينة تصرفه الى
 الإباحة نقله (٢) ابن (٣) التلمساني في شرح (٤) المعالم
 والاصفهاني (٥) في

- (١) ما بين القوسين لا يوجد عند المصنف بل في التمهيد ٧٤ .
 (٢) ما بين القوسين لا يوجد عند المصنف بل في التمهيد ٧٤ .
 (٣) هو شرف الدين أبو محمد عبدالله بن محمد بن علي الفهري المعروف
 بابن التلمساني كان اماما في الفقه والاصلين ، ذكيا ، فصيحاً ، وصنف
 تصنيف الحسن المقيدة منها : « شرحان على المعالين الاول : المعالم في
 أصول الدين والثاني المعالم في أصول الفقه » وهما للامام فخر الدين
 الرازي « وشرح متوسط » على التنبيه يسمى بالمغنى ولم يكمل ، نقل
 ابن الرفعة عنه في مواضع كثيرة توفي سنة ٦٤٤ هـ . راجع : طبقات
 السبكي ٦٠/٥ ط : الحسينية وكشف الظنون ١٧٢٧/٢ وطبقات
 الشافعية للاسنوي ٣١٦/١ .
 (٤) المعالم في أصول الفقه للامام فخر الدين وقد شرحه كثيرون منهم ابن
 التلمساني المذكور . راجع : كشف الظنون ١٧٢٧/٢ ، وطبقات
 الاسنوي ج ١/٣١٦ ولم أجد له أثرا في فهرس دار الكتب .
 (٥) هو أبو عبدالله محمد بن محمود بن محمد الاصفهاني الملقب شمس الدين
 ولد بأصبهان سنة ٦١٦ هـ وخرج منها شابا فاشتغل ببغداد وأقام بحلب
 مدة وتولى القضاء بمنبج ثم القاهرة ثم درس بالمشهد الحسيني بالقاهرة وكان
 اماما بارعا في الاصلين والجدل والمنطق وصنف كتابا في هذه العلوم
 سماه القواعد وشرح المحصول الا انه مات قبل اكماله توفي يوم الثلاثاء
 العشرين من رجب سنة ٦٨٨ هـ ودفن بالقرافة . راجع : العبر في خبر
 من غير ٢٥٩/٥-٣٦٠ وكشف الظنون ١٦١٥/٢ والنجوم الزاهرة
 للاتايبكي ٣٨٢/٧ وطبقات السبكي ٤١/٥ ط : الحسينية ، ومرآة الجنان
 ٢٠٨/٤ وطبقات الاسنوي ١٥٥/١ .

شرح (١) المحصول عن نص الشافعي رضي الله عنه وحكاه ابن برهان عن أكثر الفقهاء ، وهو اختيار ابن (٢) الحاجب وتوقف امام الحرمين والامدي (٣) في المسألة .

ومن فروعها : ١- الحلق (٤) في الحج والعمرة وفيه قولان اصحهما انه نسك فرض لا بد منه ويتوقف عليه الحل ، والثاني : انه استباحة محظور ، قال النووي : اي ليس بنسك وانما هو شيء ابيح له بعد ان كان حراما كالطيب واللباس وعلى هذا لا بواب فيه ولا تعلق له بالتحلل .

قال العلائي : ولم ار احدا صرح باستحبابه على هذا القول بل يرجع الخلاف الى انه واجب او مباح مع ورود طلبه في الحديث الصحيح بقوله صلى الله عليه وسلم « رحم الله (٥) »

(١) المحصول للامام الرازي شرحه الاصفهاني المذبور آنفا وهو كتب حافظ ، ومات ولم يكمله دلره السبكي ومنه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٢٧٢ ونسخه برقم ١٣٠٠ راجع : نشف ، ص١١٥/٢ وصيقات الشافعية للاستنوي مع هامشه ١٥٧/١ وفهرس دار الكتب قسم اصول انفسه .

(١) راجع مختصر ابن الحاجب ٢٠٥/١ .
(٢) والامدي توقف في المسألة كما يقول المصنف نعلا عن حافظ العلائي غير انه مال الى القول بالاباحة كما يقول الاستنوي في تمهيده : « ومال اليه الامدي وقال : انه الغالب » راجع : الاحدام للامدي ١٦٦/٢ والتمهيد ٥٧٤ .
(٣) تعلم هذا المخرج في ٢١٦ مع التعليق عليه في الهامش في نفس الصفحة راجع : نهاية المحتاج ٢٢٨-٢٢٩/٢ واعانه الطالبين ٢٩١/٢ وتحفة المحتاج لابن حجر ٧٨٣-٧٩٦ .

(٥) عن نافع ان عبد الله قال : خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلق صائفه من اصحابه وقصر بعضهم ، قال عبد الله : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رحم الله المحلقين مرة او مرتين ثم قال : والمقصرين رواه مسلم ٩٤٥/٢ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي ، ورواه البخاري عن نافع وفي رواية اخرى عن ابن عمر ٢١٣/٢ ط : الشعب والترمذي عن ابن عمر ثم قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم يختارون أن يحلق رأسه وان قصر يرون أن ذلك يجزي عنه وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق ٢٥٦/٣ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : مصطفى البابي وفي الدارمي عن نافع عن ابن عمر ٣٩١/١ تحقيق وتخريج عبد الله هاشم =

المحلّقين » •

٢- ومنها : الطيب في (١) البدن عند ارادة الأحرام بما يبقى بعده وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : انه فعله (٢) والصحيح : أنه مستحب ، وفيه وجه أنه مباح ووجه آخر أنه يحرم (٣) على النساء خاصة ، والخلاف في الرجال وفي البيان (٤) وجه أنه يحرم على الرجال أيضا ، قال النووي : وليس بشيء والصواب : الاستحباب مطلقا (٥) وهو المنصوص (٦) في

= اليماني شره للطباعة الفنية ، وفي الموطأ عن نافع عن ابن عمر ٣٩٥/١ ت: محمد فؤاد عبد الباقي ط: عيسى البابي وفي سنن ابن ماجه عن نافع عن ابن عمر ٢/١٠١٢ و رقم الحديث ٣٠٤٢ ت: محمد فؤاد عبد الباقي ط: عيسى البابي • وفي مسند احمد عن ابن عباس ٣٥٣/١ ط: الميمنية المصرية •

(١) هذا الفرع لا يدخل تحت القاعدة الا اذا قلنا : ان استبقاء الرسول صلى الله عليه وسلم الطيب عند الاحرام بمثابة أمر به بناء على ان فعل الرسول المجهول الصفه يكون للوجوب ولكن هذا بعيد كل البعد اذ لا يكاد يحوّل بخاطر أحد أن هذه الاستدامة كانت للايجاب •

(٢) عن عائشة رضي الله عنها : انها قالت : طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يفيض بأطيب ما وجدت رواه مسلم ٨٤٧/٢ ت: محمد فؤاد عبد الباقي ط: عيسى البابي ورواه البخاري ١٦٨/٢ ط: الشعب وقد سبق في هذا الكتاب : تطيب النبي صلى الله عليه وسلم عند احرامه باحج في ص ٢٠٢ مع الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة في الهامش •

(٣) راجع : الشرح الكبير للرافعي ٢٤٨/٧ •

(٤) هو كتاب في الفروع للشيخ أبي الخير يحيى بن سالم بن سعيد بن عبد الله بن محمد بن موسى المعروف بالمعمراني ايماني الشافعي ألتوفى سنة ٥٥٨ هـ ومكث في تأليفه ست سنين وهو كبير في نحو عشرة مجلدات مكتوب بآخره : بلغ مقابلة بأصله على مصنفه أبقاه الله ، الموجود منه ثمانية أجزاء في ثمانية مجلدات بها خروم وهو مخطوط تحت رقم ٢٥ دار الكتب المصرية • راجع : كشف الظنون ٢٦٤/١ وفهرس دار الكتب المصرية •

(٥) أي سواء كان للنساء أو الرجال لان لفظ الحديث مطلق لا يفرق بين الرجال والنساء والاستحباب شامل لهما في ظاهر المذهب • راجع :

الشرح الكبير للرافعي ٢٤٨/٧ •

(٦) من قوله : والصحيح انه مستحب الى قوله : وهو المنصوص في كتب الشافعي موجود في شرح المذهب مفصلا • راجع شرح المذهب ٢١٨/٧ •

كتب (١) الشافعي رضي الله عنه .

باب محرمات الاحرام

مسألة (٢)

الاجماع (٣) هو اتفاق المجتهدين من أمة النبي (٤) صلى الله عليه وسلم وهو حجة ، وحكى الروياني عن بعضهم : أنه لا يكون حجة الا اذا انضم الى القول فعلهم ليتأكد (٥) فان قال

(١) قال الشافعي في كتابه الأم : ولا بأس أن يتطيب المحرمان : الرجل والمرأة بأقصى غاية الطيب الذي يبقى من غالية ونضوح وغيره لان الطيب كان في الاحلال وان بقي في الاحرام شيء فالاحرام شيء أحدث بعده ج٢/١٧٢-١٧٣ ط : الشعب . ولا يخفى أن عبارة الأم تنفي الاستحباب لانه يقول : ولا بأس أن يتطيب المحرمان . . . الخ وهذه العبارة لا تقال في المستحب ولعل ذلك في غير الام من كتب الشافعي .

(٢) هذه المسألة ذكرها الاسنوي في تهذيبه ١٣٦ ط : المجدية بمكة .

(٣) الاجماع في اللغة يحتمل معنيين احدهما الاجماع على الشيء والثاني : العزم على الامر ومنه يقال : أجمع فلان كذا أي عزم عليه كما في قوله تعالى : « فاجمعوا أمركم » من سورة يونس الآية ٧١ أي اعزموا وكما في قوله صلى الله عليه وسلم « لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل » أي يعزم وعلى هذا فيصح اطلاق اسم الاجماع على عزم الواحد . راجع : الأحكام للأمدي ١٧٩/١ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ١٢٢/١ ومراة الأصول ٢٢٦/١ والمصباح المنير ١١٩/١ واللمع للشيرازي ٤٨ .

(٤) هذا القيد يفيد أن اجماع الامم السالفة ليس بحجة وان الاجماع مسن خصائص هذه الأمة والمسألة خلافية يقول الأمدي : وأما أن الأجماع في الأديان السالفة كان حجة أم لا ؟ فقد اختلف فيه الأصوليون والحق في ذلك أن اثبات ذلك أو نفيه مع الاستغناء عنه لم يدل عليه عقل ولا نقل فالحكم بنفيه أو اثباته متعذر ، راجع : الأحكام للأمدي ٢٥٦/١ وتنقيح الفصول ٣٢٣ والمستصفي ١٧٣/١ ونهاية السؤل ٣٣٠/٢ والابهاج ٢٣٠/٢ وجمع الجوامع بشرح الجلال ١٨٤/٢ والمسودة لآل تيمية ٣٢٠ .

(٥) الاجماع حجة قطعا ويفيد العلم الجازم عند الجميع من أهل القبلة ولا يعتد بشرذمة من الخوارج والشيعة : لانهم حادثون بعد الاتفاق يشككون في ضروريات الدين مثل السوفسطائية في الضروريات =

بعض المجتهدين قولاً وعرف به الباؤون فسكتوا (١) عنه ولم ينكروا عليه ففيه مذاهب (٢) أصحها عند الامام فخر الدين : أنه لا يكون اجماعاً ولا حجة لاحتمال توقفه في المسألة أو ذهابه (٣) الى تصويب كل مجتهد ، ثم قال هو والآمدي : أنه

= العقلية ، ويقول ابن السبكي : والذي يظهر لي وهو معتمدي فيما بيني وبين الله : أن الظنون الناشئة عن الامارات المزدحمة اذا تعاضدت مع كثرتها تؤدي الى القطع وان على الاجماع آيات كثيرة من الكتاب وأحاديث عديدة من السنة وامارات قوية من المعقول أنتج المجموع من ذلك أن الامة لا تجمع على خطأ وحصل القطع به من المجموع لا من واحد بعينه ، انظر : مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت ٢١٣/٢ والابهاج ٢٤٠/٢ .

(١) محل النزاع في هذه المسألة : السكوت المجرد من امارات السخط والرضى ولم تكن هناك تقية مع بلوغ الواقعة كل المجتهدين ومضت مدة كافية للنظر فيها عادة ولم يتكرر ذلك مع طول الزمان ولم يكن بعد استقرار المذاهب ، والمسألة اجتهادية تكليفية راجع : جمع الجوامع بشرح الجلال ١٩١/٢ والابهاج ٢٥٣/٢ ، والتيسير على التحرير ٢٤٦/٣ ومسلم الثبوت ٢٣٢/٢ وهامش التبصرة ٤١٥/٢ .

(٢) المذهب الاول هو ما ذكره المصنف ، المذهب الثاني : انه اجماع وحجة بعد انقراض العصر أي بموت الساكتين فحينئذ نتبين انه اجماع لان استمرارهم على السكوت الى الموت يضعف الاحتمال وهو قول أبي علي الجبائي ، المذهب الثالث : هو حجة وليس باجماع لان الظاهر الموافقة وهو قول أبي هاشم ، المذهب الرابع : التفصيل وهو ان كان القول حكماً لم يكن اجماعاً ولا حجة والا كان اجماعاً وحجة وهو قول ابن أبي هريرة من أصحاب الشافعي واختار الآمدي المذهب الثالث بقوله : وعلى هذا فالاجماع السكوتي ظني والاحتجاج به ظاهر لا قطعي ووافقه ابن الحاجب في المختصر الكبير والذي نقلنا عن الآمدي محله قبل انقراض العصر وأما بعد انقراضه فانه يكون اجماعاً كذا فيه عليه في مسألة انقراض العصر . راجع : لتحقيق هذه المسألة وتفصيلها : المنحول ٣١٨ والمستصفي ١٩١/١ والتبصرة للشيرازي ٤١٥/٢ ، واللمع ٤٩ ومختصر ابن الحاجب بشرح المضد ١٣٤/١ ط : حسن حلمي ١٣٠٧ هـ وتنقيح الفصول ٣٣٠ والأحكام للآمدي ٢٢٨/١-٢٢٩-٢٣٠ وجمع الجوامع بشرح الجلال ١٨٧/٢-١٨٨ والمسودة ٣٣٥ ومسلم الثبوت ٢٣٢/٢-٢٣٣ ومشكاة الأنوار ٤٥٠-٤٥١ هـ والتمهيد للأسنوي ١٣٦-١٣٧ .

(٣) مرجع الضمير في قوله لاحتمال توقفه في المسألة أو ذهابه جمع (الباؤون) فافراد الضمير في الموضعين غير مستقيم وتأويله أنه عائد الى الساكت المفهوم من قوله : فسكتوا .

• مذهب الشافعي •

وقال الغزالي في المنحول (١) (٢) : نص عليه الشافعي في الجديد ، وقال في البرهان : انه ظاهر مذهب الشافعي (٣) قال ومن عبارته الرشيقة فيه : (لا ينسب الى ساكت قول (٤)) وهذا في السكوت الذي لم يتكرر فإن تكرر في وقائع كثيرة كان ذلك اجماعا وحجة عند الشافعي (٥) •

ومن فروعها : اذا حلق شخص رأس المحرم بغير اذنه فإن كان مكرها أو نائما فالقضية على الحالق في أصح (٦) القولين ، والثاني : على (٧) المخلوق ، وأن لم يكن كذلك ولكنه سكت فلم

(١) يعتبر كتاب المنحول من أوائل الكتب التي صنفها الامام الغزالي رضي الله عنه في علم أصول الفقه وأن كلا من المستصفي وشفاء الغليل كان بعده بدليل الاحالة عليه فيهما وقد ألفه في أول حياته العلمية وقبل أن يتولى التدريس في الانظامية في بغداد وبعد وفاة شيخه امام الحرمين وقد ذكر الغزالي في مقدمة المستصفي : « انه كتاب موجز » وعلى هذا فلا داعي لتشكيك بروكلمان وغيره بنسبة هذا الكتاب الى أحد تلاميذه لا اليه من غير دليل يركز عليه بل يوجد الدليل القاطع على أنه من كتب الغزالي قطعاً • راجع : مقدمة المنحول للدكتور محمد حسن هيتو ٣١-٣٢-٣٣

• راجع : المنحول ٣١٨ •

(٢) قال امام الحرمين في البرهان : اختلف الاصوليون في الاجماع السكوتي فظاهر مذهب الشافعي رضي الله عنه وهو الذي اليه ميل كلام القاضي - أن ذلك لا يكون اجماعاً • راجع : البرهان مخطوط بمكتبة السلیمانية باستانبول تحت رقم ١٣٢١ •

(٤) راجع : التمهيد للاسنوي ١٣٦ والاشباه للسيوطي ١٤٢ •

(٥) كما قاله ابن التلمساني قال : « ولهذا أن الشافعي استدل على اثبات القياس وخبر الآحاد بذلك لكونه في وقائع » ، قال الأسنوي : والذي قاله ابن التلمساني صحيح وتوهم الامام في المعالم بأن ذلك تناقض من الشافعي رضي الله عنه • راجع : التمهيد ١٣٦ •

(٦) وبه قال مالك وأحمد رحمهما الله تعالى لانه المقصر ولا تقصير من

المخلوق - الشرح الكبير للرافعي ٤٦٩/٧ •

(٧) لانه المرتفق به وبه قال أبو حنيفة واختاره المزني - الشرح الكبير

لرافعي ٤٦٩/٧ •

يمنعه ففيه وجهان اصحهما : انه كما لو حلق بأذنه (١) .

مسألة (٢)

البطلان والفساد عندنا مترادفان فنقول مثلاً بطلت الصلاة وفسدت وقال أبو حنيفة انها متباينان : فالباطل عنده مالم يشرع بالكلية كبيع ما في بطون الامهات ، والفاقد : ما يشرع أصله ولكن امتنع لاشتماله على وصف كالربا (٣) اذا علمت ذلك فقد ذكر أصحابنا فروعاً مخالفة لهذه القاعدة فرقوا فيها بين الفاسد والباطل وقد حصرها النووي في الدقائق في أربعة وهي (٤) : ١- الحج ، ٢- والعارية ، ٣- والكتابة ، ٤- والخلع ، ولم يذكر صورها فأما تصوير الكتابة والخلع فواضح فان الباطل منهما ما كان على عوض غير (٥) مقصود (٦)

(١) لان الشعر عنده اما كالوديعة أو كالعارية وعلى التقديرين يجب الدفع عنه ، ومقابل الاصح : أن الحكم كما لو كان نائماً لان السكوت ليس بأمر ، الا ترى أن السكوت على اتلاف المال لا يكون أمراً بالاتلاف .
راجع : الشرح الكبير للرافعي ٤٧٠/٧ وشرح المذهب ٣٤٩/٧ وروضة الطالبين للنووي ١٣٧/٣ . والفرع ناظر الى استسلام سيدنا عثمان رضي الله عنه لقتلته وعدم الإنكار عليه في ذلك اذ ذاك .
(٢) هذه المسألة ذكرها الامام الأسنوي مع فروعها المخالفة لها راجع : التمهيد ص ٨ .

(٣) فالربويات من حيث انها بيعات مشروعة وهي في الاصل غير ممنوعة بل من حيث الاشتغال على الزيادة وهو الوصف . راجع : الحاصل ٢٧/١ والأحكام للآمدي ١٢٢/١ .

(٤) راجع : نهاية المحتاج ٢٢٣/٨ واعانة الطالبين ٣٣٢/٤ .
(٥) أو كان مفقوداً ايجاب أو قبول أو اختل بعض شروط العاقدین نهاية المحتاج ٢٢٣/٨ .

(٦) فان كان العوض مقصوداً كميته فالعقد فاسد ، والميئة تقصد لاغراض لها وقع عرفاً كاطعام الجوارح ولا كذلك الدم فاندفع ما قيل : انه يقصد لمنافع كثيرة كما ذكره الاطباء لانها كلها تافهة عرفاً فلم ينظر لها وكذلك الحشرات مع أن لها خواص كثيرة . راجع نهاية المحتاج ٥٢/٦ .

كالدّم (١) ، أو رجع الى خلل في العاقد كالصغر (٢) والسفه (٣) والفساد خلافه (٤) .

وحكم الباطل أنه لا يترتب عليه مال (٥) ، والفساد يترتب عليه العتق والطلاق ويرجع الزوج والسيد بمهر المثل أو القيمة وأما الحج فيبطل بالردة (٦) ويفسد بالجماع وحكم الباطل : أنه لا يجب المضي فيه بخلاف الفساد ، وهذه صورة طريان الفساد وأما الفساد ابتداء فصورته : اذا أحرم بالعمرة ثم جامع وادخل عليه الحج فإن الأصح أنه ينعقد فاسدا ، وقيل صحيحا ثم يفسد وقيل بل صحيحا وتستمر (٧) صحته وقيل لا ينعقد بالكلية وأما اذا أحرم مجامعا فإن الأصح عند الرافعي أنه ينعقد أيضا فاسدا كذا قاله في باب مواقيت الحج قبل (٨) الكلام على الميقات المكاني (٩) ولكنه حذفه من الروضة ، وقد ذكر الرافعي في

(١) الدّم أصبح من أهم المقاصد الآن ذ تتوقف عليه أحيانا حياة النفوس وكلامهم مبني على أعراف زمانهم .

(٢) وفي التمهيد ص ٨ كالصغير والسفيه والصواب ما أثبتناه .

(٣) وتكون أحد العاقدین مجنوناً أو مكرها فلا أثر لهما . راجع : اعانة الطالبين ٣٣٢/٤ .

(٤) كان كان على عوض مقصود كالخنزير أو الميتة .

(٥) فإن خالعه على عرض غير مقصود كدم وحشرات فلا تكون الفرقة به خلعا وإنما تكون رجعيًا ولا مال لأنه طلق غير طامع في شيء راجع :

اعانة الطالبين ٣٨١/٣ .

(٦) اذا ارتد في أثناء حجه أو عمرته فوجهان أصحهما يبطل النسك من أصله ولا يمضي فيه لافي الردة ولا بعد الاسلام والثاني أنه كالأفساد بجماع فيمضي في فاسده إن أسلم لكن لا كفارة . راجع : روضة

الطالبين ١٤٣/٣-١٤٤ .

(٧) وعند المصنف « يستمر » والاحسن ما أثبتناه لان الفاعل مؤنث . راجع : التمهيد ص ٨ .

(٨) وفي التمهيد « قبيل » ص ٨ وهو كذلك .

(٩) راجع : الشرح الكبير للرافعي ٧٨/٧ .

موضعه وهو باب محرمات الاحرام ولم يصحح شيئاً وصحح

النووي من زوائده (١) عدم الانعقاد (٢) -

وأما العارية فقد صورها الغزالي في الوسيط (٣) في باب
العارية فإنه حكى الخلاف في صحة اعادة الدراهم والدنانير
ثم قال بعد ذلك ما نصه : فإن أبطلناها ففي طريقة (٤)

(١) اختصر النووي الروضة من الشرح الكبير للرافعي كما ذكر في تهذيبه
واختصر النووي بزوائد عليه سماه زوائد الروضة كما تبين لي
واضحاً خلال مراجعتي لكتاب الروضة للنووي ، راجع : كشف
الظنون ٢٠٠٣/٢ .

(٢) كما لا تنعقد لصلاة مع الحدث . راجع : زوائد الروضة ١٤٣/٣ .

(٣) هو كتاب في فروع الشافعية لأبي حامد الغزالي المتوفى ٥٠٥ هـ وهو
ملخص من البسيط مع زيادات وهو أحد الكتب الخمسة المتداولة
بين الشافعية كما ذكره النووي في تهذيبه ، وقد اعتنى به العلماء
فشرحه كثيرون منها شرح ابن الاستاذ المتوفى سنة ٧٢١ هـ في أربعة
مجلدات وهو مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٣١١-٣١٢ ونسخة
أخرى برقم ٣١٦ ونسخة أخرى منه مخرومة برقم ٣٦٦ مع الاجزاء
المتفرقة لنسخ متعددة بأرقام مختلفة . راجع: كشف الظنون ٢٠٠٨/٢
وهامش كتاب القضاء لابن أبي الدم ٢١١ وفهرس دار الكتب المصرية .

(٤) انقسم علماء الشافعية في أسلوب البحث والاجتهاد والتنوع في القرن
الرابع والخامس للهجرين الى طريقتين ، طريقة العراق بزعامة أبي
حامد أحمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني المتوفى سنة ٤٠٦ هـ ،
وطريقة خراسان أو المروزة بزعامة الامام أبي بكر عبدالله بن أحمد
بن عبدالله المعروف بالقفال المروزي المتوفى ٤١٧ هـ وتلميذه القاضي
حسين بن محمد بن أحمد لمروذوي المتوفى سنة ٤٦٢ هـ وكان علماء
جاء الشيخ أبر علي الحسين بن محمد السنجي المتوفى سنة ٤٣٠ هـ
خراسان اذا أطلقوا مذهب الحديث أرادوا به مذهب الشافعي ثم
من تلاميذ القفال جمع بين طريقتي العراق وخراسان . راجع : هامش
أدب القضاء لابن أبي الدم ص ٣/٢ .

العراقيين أنها مضمونة (١) لأنها اعارة فاسدة ، وفي طريقه
المراوزة أنها غير مضمونة لأنها غير قابلة للاعارة فهي
باطلة .

وما ذكره النووي من حصر التفرقة في الاربعة ممنوع بل
يتصور الفرق أيضا في كل عقد صحيح غير مضمون كالاجارة
والهبة وغيرهما : فإنه لو صدر من سفيه أو صبي وتلفت العين
في يد المستأجر والمتهب وجب (٢) الضمان ، ولو كان فاسدا
لم يجب ضمانها كما صرح به هو في باب الاجارة وبسبب
الهبة : لان فاسد (٣) كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه .
فان قلت : بل هذا العقد فاسد (٤) ولا أسلم فيه التفرقة
قلت فيلزم فساد هذه القاعدة المشهورة لا سيما وعقد السفية
هنا كمقدمة للكتابة وقد جعلوها باطلة ، ثم أن أصحابنا قد
ذكروا في البيع أيضا هذه التفرقة وقد تعرض له النووي في
البيع في (٥) شرح (٦) المذهب في باب ما يفسد البيع من

(١) العارية تدون فاسدة مضمونة مع اختلال شرط أو شروط مما ذكره
بخلاف الباطلة قبل استعمالها لأنها غير مضمونه - وهي التي اختل
فيها بعض الاركان ، راجع : نهاية المحتاج ٨٩/٤ .

(٢) يعني أن عقد الاجارة اذا صدر من سفيه يكون باطلا بقرينة وجوب
الضمان .

(٣) وفي الاشباه للسيوطي ٢٨٣ : قال الاصحاب : كل عقد يقتضي صحيحه
الضمان فكذلك فاسده ، وما لا يقتضي صحيحه الضمان فكذلك
فاسده ، وفي الاشباه والنظائر لابن السبكي ٣٣٧/١ قال القاضي
حسين الا ما شذ عن ذلك وهو عقد الشركة اذا كانت صحيحة فعمل
كل واحد منهما في مال صاحبه لا يكون عمله مضمونا واذا كانت
فاسدة يكون مضمونا وعكس هذا المسابقة على الخيل أو الرمي ،
صحيحها يكون مضمونا بخلاف فاسدها .

(٤) أي عقد السفية والصبي وهذا هو الذي قرره السيوطي في أشباهه
اذ جعل هذا العقد من مستثنيات القاعدة ، ونصه : ما صدر من
السفيه والصبي مما لا يقتضي صحيحه الضمان فإنه يكون مضمونا على
قابضه مع فساد .

(٥) وعند المصنف « من » بدل في ، راجع : التمهيد ص ٩ .

(٦) وعبارة شرح المذهب فإن اشتراها بخمر أو شرط فاسد فلا حد =

الشرط : فإنه ذكر أن البيع الفاسد يملك عند أبي حنيفة حتى اذا وطئ فيه فلا حد ثم (١) هذا اشتراه بشرط فاسد او بخمر او خنزير ، فإن اشتراه بميتة أو دم أو عذرة او نحو ذلك مما ليس هو مالا عند أحد من الناس : لم يملكه (٢) أصلا هذا كلامه (٣) .

واعلم أن هذه (٤) تتجه في مثلها في تفريق الصفقة حتى اذا أجاز فلا يجيز الا بجميع الثمن في الدم ونحوه (٥) .

مسألة (٦)

تقدم في صفة الصلاة : انقسام العبادة الى أداء وقضاء وأنها ان وقعت بعد وقتها المعين لها أولا شرعا كانت قضاء .
ومن فروعها : ما اذا أحرم بالحج ثم أفسده (٧) فإن المأتي

= لأختلاف العلماء في حصول الملك له فإن أبا حنيفة رحمه الله يقول في هذه الحال : انه يملكها ملكا حقيقيا فصار كالوطء في النكاح بالاول ونحوه ٣٦٥/٩-٣٦٦ ط: مكتبة الارشاد بجدة ، والتمهيد ص ٩ (١) وفي التمهيد ٩- « ثم قال فهذا » .

(٢) أي يكون البيع باطلا .

(٣) هذه العبارة موجودة في المجموع شرح المذهب بمعناها ومعظم الفاظها وكل ما فعله المصنف انه قدم وأخر مع شيء قليل من البسط .
راجع : شرح المذهب ٣٧٠/٩-٣٧١ .

(٤) وفي التمهيد ٩ « هذه التفرقة » .

(٥) انظر حاشية عميرة على المنهاج ١٨٧/٢ .

(٦) هذه المسألة ذكرها الاستوي مع فرعها في التمهيد ٩ كما أنها مرت في هذا الكتاب في ص ١٤٥ مع التعليق عليها .

(٧) قال الشافعي والاصحاب : ويلزم من أفسد حجا أو عمرة أن يمضي في فاسدهما وهو أن يتم ما كان يعمل له لولا الفساد ، وتقل أصحابنا : اتفاق العلماء على هذا وأنه لم يخالف فيه الا داود الظاهري فإنه قال : يخرج منه بالافساد ، واستدل أصحابنا بقوله تعالى : « وآتموا الحج والعمرة لله » من سورة البقرة الآية ١٩٦ ولم يفرق بين صحيح وفاسد ويجب على مفسد الحج أو العمرة : القضاء بلا خلاف فرضا أو نفلا لأن النفل منهما يصير فرضا بالشروع فيه ، بخلاف باقي العبادات ويقع القضاء عن المفسد وفي وقت وجوب القضاء وجهان مشهوران أصحابنا على الفور في العام القادم . راجع : شرح المذهب للنووي ٣٨٨/٧

٣٨٩ وروضة الطالبين للنووي ١٣٩/٣ .

به بعد ذلك يكون قضاء كما صرح به الأصحاب وسببه أنه
بمجرد احرامه يضيق عليه الاتين به في ذلك العام اتفاقا ولهذا
لا يجوز بقاؤه على احرامه الى عام آخر .

مسألة (١)

لا يشترط التكليف في خطاب الوضع تقدمت في آخر الزكاة .
ومن فروعها : اذا جن المحرم فقتل صيدا فان الجزاء لا يجب
في اصح المولين في زيادات (٢) الروضة .

مسألة (٣)

شرط التكليف بأن فعل حصول التمدن منه وتقدمت في كتاب
الصلاة .

ومن فروعها : اذا أحرم وفي ملكه صيد وفرعنا على وجوب
ارساله فمات الصيد قبل التمدن منه ففي ضمانه وجهان
الاصح في اصل (٤) الروضة : انه يجب وهو مشدل (٥) لعدم
تقصيره ويتشهد له ما (٦) سبق لا سيما انه لا يجب عليه ارساله
قبل الاحرام بلا خلاف (٧) .

(١) هذه المسألة ذكرها الاسنوي في تمهيده ص ٢٥ لما انها مرت في هذا
الكتاب ص ٢١٨ .

(٢) راجع : روضه الطالبين للنووي ١٥٢/٧ - ١٥٤ .

(٣) هذه المسألة ذكرها الاسنوي في التمهيد ٢٦ كما انها مرت في هذا الكتاب
مع التعليق عليها ص ١٢٧ .

(٤) راجع : روضه الطالبين للنووي ١٥٠/٣ .

(٥) بل لا اشدد وانتقصير موجود لانه دخل الاحرام دون تسريح اصيده وان
لم يكن واجبا عليه ان يسرحه قبل الاحرام وعرضه بذلك لتلف في
حاله احرامه . او يقال : ان استبقاء الصيد الى حين اتلف بعد الاحرام
بمثابة مباشرة اتلافه وهو محرم ومباشرة الاتلاف مضمونة ولو بلا
تقصير وان كان فيه شيء من البعد .

(٦) نقل اصنف هذه المسألة مع فرعها من كتاب التمهيد للأسنوي ويوجد
فيه فرع سبق هذا الفرع يشهد لعدم تقصيره ويقوي الاشكال أيضا
وهو : « اذا نذر التضحية فمات الحيوان يوم التحرق قبل امكان ذبحه
فلا ضمان » فالمراد بـ « ما سبق » في التمهيد لافي هذا الكتاب وكان من
اللازم ان يشير المصنف اليه . راجع : التمهيد ٢٦ .

(٧) راجع : روضة الطالبين للنووي ١٥٠/٣ .

باب الأحصار والفوات

الاحصار المنع من اتمام (١) الحج والعمرة ، والمشهور في
اللسان : أحصره المرض وحصره (٢) العدو والمراد بالفوات
فوات (٣) الحج .

(١) ابتداء أو دواما كلا أو بعضا . حاشية القليوبي على شرح جلال المحلي
١٤٦/٢ .

(٢) قال ابن السكيت وتعلب : حصره العدو في منزله : حبسه وأحصره . لمرض
بالألف منه من السفر وقال الفراء هذا كلام العرب وعليه أهل اللغة ،
وقال ابن القوطية وأبو عمرو الشيباني : حصره العدو والمرض وأحصره
كلاهما بمعنى : حبسه الاحصار لغة المنع من أحصره وحصره والاول في
المرض أشهر والثاني في العدو أشهر ووقوع الأول في
القرآن للعدو لا يخرج عن الفصاحة . وأسباب الحصر ستة : ١-
العدو ٢- والمرض ٣- والسيادة ، ٤- ولزوجة ، ٥- والاصلية .
٦- والدينية ، فيندب للفرع وان سفل استثنى جميع أصوله ولو كفارا
أو أرقاء في اداء النسك ولو فرضا ولكل منهم منه احراما وسفرا
وتحليله بعد احرامه ان كان تطوعا الا ان كان مسافرا معه أو كان سفره
دون مرحلتين ، ويجب التحلل بأمره ويندب لمن عليه الدين استئذان
دائنه وان قل الدين ويحرم عليه السفر بدون علم رضاه أو قضائه
وله منعه من الخروج ولو بعد الاحرام وان فاته النسك ان كان الدين
حالا وهو موسر وامتنع من أدائه بعد طلبه وليس له نائب في قضائه
لتعديده والا فليس له منعه كما لا يمنعه من الاحرام مطلقا . راجع :
المصباح المنير ١/١٥٠ ومختار الصحاح ١٤٠ وغريب القرآن للاصفهاني
١٧٣ والمعجم الوسيط ١/١٧٨ وأساس البلاغة ١/١٧٧ واللسان لابن
منظور ٥/٢٦٩-٢٧٠ وحاشية القليوبي على جلال المحلي ١٤٦/٢
وحاشية البجيرمي على شرح المنهج ١٦١/٢ .
(٣) الفوات لغة : عدم ادراك الشيء والمراد هنا : عدم ادراك الوقوف بعرفة .
راجع : حاشية القليوبي ١٤٦/٢ .

كتاب البيع

قاعدة (١)

الالف واللام الداخلة على الاسماء تدخل لمعان :

١- العهد : أ- اما لذكر متقدم نحو : « فعصى فرعون الرسول » (٢) .

ب- أو لكونه معلوما عند السامع نحو « ياليتني اتخذت مع الرسول سبيلا » (٣) فان المراد بالرسول هو النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يجر له ذكر .

٢- وتعريف الجنس المقتضى للعموم نحو : « ان الانسان لفي خسر » (٤) .

٣- وتعريف الماهية أي حقيقة الجنس مع قطع النظر عن الجزئية أو الكلية كقول القائل : اشتر الخبز أو اللحم فانه لا يريد شيئا معينا منه ولا استغراق الجنس قطعاً ، فهذه الثلاثة هي أشهر المعاني فيها وتدخل لمعان آخر كالصلة في الضارب والمضروب .

ولتعريف الحضور وللمح الصفة كالفضل ، وابعباس ، وللكمال مثل : زيد الرجل ، وللغلبة والاختصاص ، مثل : النجم للثريا والعيوق (٥) والسماك (٦) وقد اختلف

(١) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعد ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٢) من سورة المزمل الآية ١٦ قال في تفسير الكشاف ٤ / ١٧٧-١٧٨ نكر الرسول ثم عرف لأنه أرد : « أرسلنا الى فرعون بعض الرسل » فلما أعاده وهو معهود بالذكر أدخل لام التعريف اشارة الى المذكور بعينه . (٣) من سورة الفرقان الآية ٢٧ .

(٤) من سورة العصر الآية ٢ . راجع : الكشاف ٤ / ٣٨٢ .
(٥) نجم أحمر مضيء في طرفي مجرة الأيمن يتلو الثريا لا يتقدمها ، راجع : ترتيب القاموس ٣ / ٣٠٥ والقاموس المحيط للفيروز آبادي ٣ / ٢٧٩ ط : الثالثة ١٣٧١ هـ . مطبعة مصطفى البابي ولسان العرب ١٢ / ٥٣ مصورة عن طبعة بولاق .

(٦) السماكان : نجمان نيران أحدهما السمك الأعزل وهو من منازل =

كلام (١) الشافعي رضي الله عنه في قوله تعالى : « وأحل الله البيع » (٢) فحكى الماوردي عنه فيها أربعة أقوال :

١- أحدها أنها عامة تتناول كل بيع (٣) ، وتقتضي إباحته إلا ما خرج بدليل لأن البيع من أسماء الاجناس وهو محلى بلام الجنس ، ثم هل هو عام أريد به الخصوص من أوله أو عام دخله التخصيص بعد إطلاقه عاما ؟ فيه قولان (٤) .

٢- الثاني (٥) : أنها مجملة (٦) لأن أنواع البيع منها ما هو جائز ومنها ما ليس بجائز وليس في الآية بيان أحدهما من الآخر وعلى هذا هل هي مجملة بنمساها أم بعارض ؟ فيه وجهان :

= القمر وبه ينزل القمر وسمي أعزل اما لانه لاشيء بين يديه من الكواكب كالأعزل الذي لارمح معه أو لانه اذا طلع لا يكون في أيامه ريح ولا برد وهو أعزل منهما ، والثاني السماء الرامح . راجع : لسان العرب ٣٢٨/١٢ .

(١) راجع : الام للشافعي ٣/ص ٢ ط : الشعب .
(٢) من سورة البقرة الآية ٢٧٥ .

(٣) والدليل لهذا القول أن النبي صلى الله عليه وسلم : نهى عن بيعوا كانوا يعتادونها ولم يبين الجائز فدللت على أن الآية الكريمة تناولت إباحة جميع البيوع إلا ما خص منها وبين صلى الله عليه وسلم المخصوص .
راجع : شرح المذهب ١٣٤/٩ ط : مكتبة الإرشاد بجدة .

(٤) الفرق بينهما من وجهين أحدهما أن العموم المطلق الذي يراد به العموم : « وهو ما يجري على عمومته وإن دخله تخصيص » يكون الخارج منه بالتخصيص أقل مما بقى على العموم والعموم الذي أريد به الخصوص : ما يكون المراد باللفظ أقل وما ليس بمراد اللفظ أكثر ، الوجه الثاني : أن البيان فيما أريد به الخصوص مقدم على اللفظ وفيما أريد به العموم متأخر عن اللفظ أو مقترن به ، قال الماوردي : وعلى القولين جميعا يجوز الاستدلال بهذه الآية الكريمة في المسائل المخلف فيها ما لم يقد دليل تخصيص يخرجها من العموم . شرح المذهب ١٣٤/٩ ط : مكتبة الإرشاد بجدة .

(٥) أي القول الثاني من الأقوال الأربعة .

(٦) أي لا يعقل منها صحة بيع من فساداه إلا ببيان النبي صلى الله عليه وسلم . شرح المذهب ١٣٤/٩ .

بالسنة أن له شرائط لم تكن (١) معقولة من اللفظ خرج بذلك عن موضوعه لغة (٢) .

٣- والقول الثالث : انها عامة دخلها التخصيص ومجملة لحقها التفسير لقيام الدلالة على كل منهما ، قال (٣) واختلفوا في وجه دخول ذلك فيها على ثلاثة أوجه أحدها : أن العموم في اللفظ والاجمال في المعنى فيكون اللفظ عاما مخصوصا والمعنى مجملا لحقه التفسير ، والثاني : أن العموم في قوله تعالى : « وأحل الله البيع (٤) » والاجمال في قوله تعالى « وحرم الربا (٥) » والثالث : أنه (٦) كان مجملا فلما فسر النبي صلى الله عليه وسلم صار عاما بعد البيان (٧) .

٤- والقول الرابع : انها تناولت بيعا معهودا ، وأنزلت بعد أن بين النبي صلى الله عليه وسلم : ما يجوز وما لا يصح من البياعات فينصرف اللفظ الى البيع الذي بينه النبي صلى

(١) وعند المصنف « لم يكن » والصواب ما أثبتناه . الحاوي ٥ / رقم المخطوطة ٨٣ .

(٢) والمعنى المراد على هذا الثاني مجمل لانه لما لم يكن المراد باللفظ ما وقع عليه الاسم وصار مضمنا بشرائط لم تكن معقولة في اللغة خرج اللفظ بالشرائط عن موضوعه في اللغة الى ما استقرت عليه شرائط الشرع وان كان له في اللغة معان معقولة كما قلنا في الصلاة انها مجملة لانها مضمنة شرائط لم تكن معقولة في اللغة وان كان فيها معان معقولة في اللغة كالخضوع وما يقع فيها من الدعاء فكذلك لفظ البيع وعلى كلا الوجهين لا يجوز الاستدلال بها على صحة بيع من فسادها وان دلت على اباحة البيع في أصله وهذا فرق ما بين العموم والمجمل حيث جاز الاستدلال بظاهر العموم ولم يجر الاستدلال بظاهر المجمل ، الحاوي للماوردي ٥ / رقم المخطوطة ٨٣ .

(٣) أي الماوردي في الحاوي .

(٤) من سورة البقرة ، الآية : ٢٧٥ .

(٥) من سورة البقرة ، الآية : ٢٧٥ .

(٦) أي اللفظ .

(٧) وادخلا في المجمل قبل البيان وفي العموم بعد البيان قال : فعل هذا الوجه يجوز الاستدلال بظاهرها في البيوع المختلف فيها كالقول الثاني راجع : شرح المذهب ٩ / ١٣٥ ط : مكتبة الارشاد بجدة .

الله عليه وسلم من قبل وعرفه المسلمون (١) ، وعلى هذا فيتعذر الاستدلال بظاهرها على صحة بيع الا بعد بيان : أنه جائز بالسنة (٢) بخلاف القول الاول فانها حينئذ يستدل بها على صحة كل مختلف فيه من البياعات حتى يتبين بدليل خاص : خروجه من عموم البيع الذي أحلته الآية هذا ملخص ما حكاه الماوردي (٣) بعبارة طويلة •

والذي ذكره غيره من الأصحاب : أن للشافعي رضي الله عنه في قوله تعالى : « وأحل الله البيع » أربعة أقوال :

- أحدها انها عامة خصصها الكتاب •
- والثاني : أنها عامة خصصتها السنة •
- والثالث : أنها مجملة بينها الكتاب •
- والرابع : انها مجملة بينها السنة والاصح من هذه الاقوال كلها باتفاق الاصحاب : أن قوله تعالى : « وأحل الله

(١) فتناولت الآية بيعا معهودا ولهذا دخلت الالف واللام لانهما للعهد أو الجنس ولا يكون الجنس هنا مرادا لخروج بعضه عن التحليل فعلم أن المراد العهد • راجع : شرح المهذب ١٣٥/٩ ط: مكتبة الارشاد بجدة •

(٢) أي يرجع فيما اختلف فيه الى الاستدلال بما تقدمها من السنة التي عرف بها البيوع الصحيحة فيحصل الفرق بينها وبين المجل من وجه وبينها وبين العموم من وجهين فأما الوجه الواحد فهو أن بيان النبي صلى الله عليه وسلم للبيوع كان قبل نزولها وبيان المجل يكون مقتريا باللفظ أو متأخرا عنه على مذهب من يجوز تأخير البيان ، وأما الوجهان فأحدهما ما سبق من تقديم البيان في المعهود واقتران بيان التخصيص بالعموم ، والثاني جواز الاستدلال بظاهر العموم دون ظاهر المعهود • شرح المهذب ١٣٥/٩-١٣٦ مكتبة الارشاد بجدة •

(٣) رجع : الحاوي للماوردي ج ٥ ص ١٠٦/١٠٧-١٠٨-١٠٩ مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم ٨٣ •

البيع (١) « عام من حيث اللفظ يقتضي إباحة كل بيع إلا ما خصصه الدليل (٢) » .

وأما كونها تخصصت بالكتاب أو السنة فالحق أنها تخصصت بكل منهما فمن حيث أن تفاصيل أنواع الربا المنهي عنها ، وتفاصيل البيوع الباطلة : إنما عرفت من السنة يكون تخصيصها بالسنة ، ومن حيث أن قوله تعالى : « وحرم الربا » (٣) وقوله تعالى : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة » (٤) يعم جميع ذلك : يكون التخصص بالكتاب .

قاعدة (٥)

من مهمات القواعد ، وهي « اعتبار (٦) المادة والرجوع إليها » .

ومن فروعها : صحة البيع بالمعاطاة (٧) ونص الشافعي رحمه

(١) من سورة البقرة الآية ٢٧٥ .

(٢) قال الشافعي رضي الله عنه في الأم : وهذا أظهر معاني الآية . الأم ٣ - ص ٢ ط : الشعب .

(٣) من سورة البقرة الآية ٢٧٥ .

(٤) من سورة النساء الآية ٢٩ .

(٥) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعد ١ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٦) أصل هذه القاعدة : قوله صلى الله عليه وسلم : « ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » قال العلائي ولم أجده مرفوعا في شيء من كتب الحديث أصلا ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وإنما هو من قول عبد الله بن مسعود موقوفا عليه أخرجه أحمد في مسنده . الاشباه للسيوطي ٨٩ .

(٧) راجع : لموضوع بيع المعاطاة - شرح المهذب ١٤٨/٩ وما بعدها ط : مكتبة الإرشاد بجدة وتحفة المحتاج مع حاشية ابن القاسم ٢/ص ٣/٢ وأسنى المطالب ٢/ص ٣ ونهاية المحتاج ٣/ص ٤ وشرح المنهج مع حاشية البجيرمي ١٦٨/٢ .

الله تعالى : أنه لا يصح الا بالايجاب والقبول (١) .
 وخرج (٢) ابن سريج قولا : انه ينعقد بالمعاطاة ، والجمهور
 خصصوا (٣) ذلك (٤) بالمحقرات .
 قال المتولي وغيره : قال ابن سريج : « كل (٥) ما جرت العادة
 فيه بالمعاطاة وعدوه بيعا فهو بيع ، ومالم تجر العادة فيه
 بالمعاطاة ، كالجواري والدواب والعقار لا يكون بيعا » قال
 المتولي : وهذا هو المختار في الفتوى وكذلك اختاره صاحب
 الشامل والبنغوي والرويانى وكان يفتي به ، وقال النووي (٦)
 هذا هو المختار : لان الله تعالى « أحل البيع » ولم يثبت في الشرع
 لفظ له فوجب الرجوع الى العرف فكل ما عده الناس بيعا كان
 بيعا كما في القبض والحرز واحياء الموات وغير ذلك من الالفاظ
 المطلقة فأنها كلها تحمل على العرف .

قاعدة (٧)

إذا استعمل لفظ موضوع لعقد في عقد آخر هل العبرة باللفظ
 أم بالمعنى ؟ فيه صور كثيرة .

- (١) ولا تصح المعاطاة في قليل ولا كثير وبهذا قطع الشيرازي والجمهور
 شرح المذهب ١٤٩/٩ .
- (٢) خرج من مسألة اهدي اذا قلده صاحبه فهل يصير بالتقليد هديا مندورا؟
 فيه قولان مشهوران الصحيح الجديد لا يصير ، والتقديم انه يصير ويقام
 الفعل مقام القول فخرج ابن سريج من ذلك القول وجها في صحة البيع
 بالمعاطاة . شرح المذهب ١٤٩/٩ ط : مكتبة الارشاد بجدة .
- (٣) كذا هو في الاصل وهو صحيح ، لكن الاولى - لرفع الابهام - التعبير :-
 خصصوا .
- (٤) وفي العلائي « عنه » بدل ذلك ١ / رقم المخطوطة ١٦١ .
- (٥) وعند المصنف « كلما » متصلة والصواب ما كتبناه .
- (٦) في شرح المذهب ١٤٩/٩ ط مكتبة الارشاد بجدة وروضة الطالبين ٣/٣٣٧ .
- (٧) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده ١ / رقم المخطوطة ١٦١
 وذكرها السيوطي في أشباهه بعنوان هل العبرة بصيغ العقود أو
 بمعانيها ١٦٦ .

١- منها : اذا قال بعثك بلا ثمن لم ينعقد (١) بيعا (٢) نظرا الى اللفظ وهل ينعقد اباحة أو هبة نظرا الى المعنى ؟ فيه وجهان اختلف في الراجع منهما واذا قلنا : ينعقد هبة (٣) (أو اباحة (٤)) التفت (٥) الى قاعدة : اذا (٦) نسخ الوجوب بقى الجواز .

٢- ومنها : اذا عقد على معين بلفظ السلم (٧) لم ينعقد سلما (٨) قطعا وهل ينعقد بيعا وجهان الاصح البطلان (٩) لاختلال (١٠) اللفظ (١١) .

٣- ومنها : اذا عقد السلم بلفظ (١٢) البيع صح العقد اتفاقا

(١) لاختلال الصيغة : حيث يرفع آخرها أولها أي أن آخر الصيغة «بلا ثمن» يرفع أول الصيغة - بعثك - وهذا معنى الاختلال في الصيغة . راجع : أسنى المطالب ١٢٤/٢ .

(٢) أي قطعا لنفي أحد أركان البيع وهو الثمن .

(٣) الراجع ينعقد هبة لأن أعمال الكلام أولى من أعماله .

(٤) ما بين القوسين لا يوجد عند المصنف بل في قواعد العلاني ١/ رقم المخطوطة ١٦١ .

(٥) وفي العلاني « تلتفت » ١/ رقم ١٦١ .

(٦) وقد مرت في هذا الكتاب ص ١٢٠ و ١٨٦ .

(٧) مثل أسلمت اليك هذه الدراهم في هذا العبد . راجع العلاني ١/ رقم ١٦١ .

(٨) لأن المسلم فيه معين ولم يكن في الذمة ولا بيعا لاختلال لفظه لأن لفظ السلم يقتضي الدينية وهذا جرى على ترجيح اعتبار اللفظ وقسـد يرجحون اعتبار المعنى اذا قوي كترجيحهم في الهبة بشواب معلوم : انعقادها بيعا . راجع أسنى المطالب ١٢٤/٢ .

(٩) ومقابل الاصح الانعقاد نظرا الى المعنى . الاشباه للسيوطي ١٦٦ .

(١٠) وفي العلاني « لاختلاف » بدل لاختلال ١/ رقم المخطوطة ١٦١ .

(١١) لأن الصيغة صيغة سلم لا بيع والثاني راعى جانب المعنى الاشباه للسيوطي ١٦٦ .

(١٢) كان قال : اشتريت منك ثوبا صفته كذا بهذه الدراهم أو بعشرة دراهم في ذمتي فقال بعثك فهذا بيع نظرا للفظ وهو ما صححه الشيخان وقيل سلم نظرا للمعنى ونص عليه الشافعي ونقله الشيخ أبو حامد عنه وعن العراقيين وصححه الجرجاني والرويانى وابن الصباغ وقال الاسنوي بعد نقله ذلك : فلتكن الفتوى عليه قال الاذري : انه المذهب والمختار نظرا الى المعنى ، واللفظ لا يعارضه اذ كل سلم بيع =

لان كل سلم بيع والاصح عند العراقيين والرويانى والجرجاني:
انه ينعقد سلما وحكاه الشيخ أبو حامد وغيره عن نصه في
الاملاء (١) ، والاصح عند البغوي وغيره أنه يكون بيعا وصححه
الرافعي في المحرر والنووي في الروضة (٢) وهو قول أبي اسحاق
وغيره من المتقدمين .

- ٤- ومنها : البيع من البائع قبل القبض فيه وجهان، أحدهما
أنه فاسد نظرا الى اللفظ والثاني أنه فسخ نظرا للمعنى (٣) .
٥- ومنها : اذا قال : خذ هذا البعير ببعيرين فهل يكون قرضا
فاسدا نظرا الى اللفظ أو بيعا نظرا الى المعنى ؟ وجهان (٤) .

مسألة (٥)

في الأكراه يأتي في الطلاق ان شاء الله .
ومن فروعها : الاكراه بغير حق على العقود - كالبيع ونحوه -

= كما أن كل صرف بيع فاطلاق البيع على السلم اطلاق على ما يتناول
وكلام الرافعي في الاجارة ظاهر في ترجيحه وذكر الرافعي في الايمان :
ان من حلف لا يأكل طعاما اشتراه زيد يحنت بما يملكه بالسلم لانه شراء
في الحقيقة والأطلاق . راجع : أسنى المطالب ١٢٤/٢ مع حاشية
الرملي ١٢٤/٢ وتحفة ابن حجر ١٤٣/٢ ونهاية المحتاج للرملي ٣/
٢٢٠-٢٢١ والحافظ لعلائي في قواعد ١/ رقم المخطوطة ١٦١ دار
الكتب المصرية .

(١) هو للامام المجتهد محمد بن ادريس الشافعي المتوفي سنة ٢٠٤ هـ وهو
في نحو أماليه حجما وقد يتوهم ان الاملاء هو الامالي وليس كذلك راجع:
كشف الظنون للحاج خليفة ١٦٩/١ .

(٢) راجع : الروضة ٤/ص ٦ .

(٣) وهو الاصح . راجع : الاشباه للسيوطي ١٦٨ .

(٤) وهذا الفرع موجود في الاشباه للسيوطي من غير ترجيح ١٦٨ .

(٥) هذه المسألة ذكرها الاسنوي مع فرعها في التمهيد ٢٦ ومرت في هذا
الكتاب في ١٧٠ ، ٢٢٠ .

مانع لصحتها عندنا (١) .

مسألة (٢)

هل اللغات توقيفية أو اصطلاحية ؟ تقدمت (٣) في شروط الصلاة .

ومن فروعها : البيع المسمى بالتلجئة (٤) ، بالتاء المثناة والجيم .
وصورته : أن يخاف غصب ماله أو الاكراه على بيعه فيلجأ الى انسان فيتفق معه على صدور لفظ الايجاب والقبول لا لحقيقة البيع ولكن لدفع المتغلب عليه ثم يبيعه بيعا مطلقا ، وفيه وجهان أصحهما الصحة (٥) اعتبارا بالوضع .

قاعدة (٦)

مالا تبذل (٧) العقلاء المال في مقابلته غالبا تارة يكون لقلته

(١) راجع : روضة الطالبين ٣/٣٤٢ والتمهيد ٢٧ وأسنى المطالب ٦/٢ ونهاية المحتاج ١٢/٣ وتحفة المحتاج ٢/٧ وشرح المنهج مع حاشية البجيرمي ١٧٣/٢-١٧٤ .

(٢) هذه المسألة ذكرها الأسنوي مع فرعها في التمهيد ٣١ ومرت في هذا الكتاب مع التعليق عليها في ص ١٧٢ .

(٣) وعند المصنف « تقدم » بدل تقدمت ومرت في هذا الكتاب في ١٧٢ مع التعليق عليها .

(٤) ويسمى بيع الامانة وصورته أن يتفقا على أن يظهر العقد اما للخوف من ظالم ونحوه واما لغير ذلك ويتفقا على أنهما اذا أظهره لا يكون بيعا ثم يعقدا البيع فإذا عقدها انعقد عندنا ولا أثر للاتفاق السابق وكذا لو اتفقا على أن البيع بالف ويظهر أن ألفين فعقد بالفين صح البيع بالفين ولا أثر للاتفاق السابق هذا مذهبنا وكذا روه أبو يوسف عن أبي حنيفة . راجع : شرح المذهب ٩/٣٣٤ وأسنى المطالب ١١/٢ .

(٥) راجع : روضة الطالبين ٣/٣٥٥ وأسنى المطالب ١١/٢ والتمهيد ٣٢ .

(٦) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٧) وعند المصنف « يبذل » بدل تبذل .

كالحبة من القمح ونحوه وتارة يكون لخسته كالحشرات
والسباع التي لا تصلح للأصطياد ولا منفعة فيها فلا يصح بيع
شيء من ذلك (١) لأن بذل المال في مقابلته سفه وفي التمل
وجه (٢) : أنه يجوز بيعه من حيث ينتفع به بنصيبين وعسكر
مكرم .

وتارة لا يبذلون المال في مقابلته لكثرة أمثاله (٣) كبيع الماء
على شاطئ النهر وبيع التراب في البرية والحجارة غير المنحوتة
في الشعاب التي يكثر أمثالها فيها وفي ذلك وجهان الأصح
الجواز لأن المبيع منتفع به في الجملة والقائل بمقابلته (٤) يعلل
بأن بذل المال فيه سفه ويمكن الجواب عنه : بأنه قد يكون فيه
غرض صحيح من نفع البائع بالثمن من غير منة ، ولو أعطاه
صدقة أو هبة لم يقبل ولا يخفى ما فيه من الاجر فيمنع خلو
العقد عن فائدة .

قلت : وجعله بعضهم من الصدقة التي يتصدق بها الرجل
فيخفيها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه .

قاعدة (٦)

اختلاف الاصحاب : في أن العبرة بالحال أو بالمآل - باب

(١) راجع : أسنى المطالب ٩/٢ وروضة الطالبين ٣/٣٥٠-٣٥١ وشرح
المهذب ٩/٢٢٦-٢٢٧ ط : مكتبة الإرشاد وشرح المنهج مع لبجريمي ٢/
١٧٧-١٧٨ ونهاية المحتاج ٣/١٨-١٩ وتحفة المحتاج ٩/٢-١٠ .

(٢) قال الرافعي : ونقل أبو الحسن لمبادي رحمة الله وجهه أنه يجوز بيع
النمل في عسكر مكرم - وهي المدينة المشهورة بالشرق - لأنه يعالج
به السكر وبنصيبين لأنه يعالج به العقارب الطيارة وهذا الوجه شاذ
ضعيف راجع : شرح المهذب ٩/٢٢٧-٢٢٨ ط : مكتبة الإرشاد بجدة
وروضة الطالبين ٣/٣٥١ .

(٣) راجع : أسنى المطالب ٢/١٠ وروضة الطالبين ٣/٣٥٣ وشرح المهذب
٩/٢٤٣-٢٤٤ ط : مكتبة الإرشاد بجدة .

(٤) راجع شرح المهذب ٩/٢٤٤ ط : مكتبة الإرشاد بجدة .

(٦) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده مع فروعها ٢/ رقم
المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية وذكرها السيوطي في أشباهه ١٧٨
كما أنها مرت في هذا الكتاب في ص ١١٠ .

متسع وخلاف مطرد والتصحيح في ذلك مختلف
ومن فروعها :

١- بيع الماء المتنجس اذا فرغنا على جواز بيع الماء في الجملة وفيه وجهان لان تطهيره بالمكاثرة ممكن ، قال الرافعي : وأشار بعضهم الى الجزم بالمنع لانه ليس بتطهير ولكنه ببلوغه قلتين يستحيل من صفة النجاسة الى صفة الطهارة كالخمر يصير خلا (١) .

٢- ومنها : بيع الزيت النجس والدهن المتنجس بعارض اذا قلنا : بأنه يمكن تطهيره بالغسل على رأي ابن سريج وأبي اسحاق وبه كان يفتي برهان الدين الفزاري ووالده رحمهما الله تعالى .

فاذا بيع قبل الغسل فوجهان ، أحدهما الصحة كالثوب المتنجس فإنه قطع فيه بالصحة نظرا الى المال (٢) وأصحهما المنع وبه قال أبو (٣) اسحاق . وقال الامام (٤) : ان قلنا : يمكن تطهيره جاز بيعه والا ففي

(١) هذا الفرع موجود في روضة الطالبين ٣/٣٤٩ وأسنى المطالب ٢/٩ وتحفة المحتاج ٢/٩ ونهاية المحتاج ٣/١٧ وشرح المهذب ٩/٢٢٣ ط: مكتبة الارشاد بجدة .

(٢) وهذا الوجه خرج ابن سريج من بيع الثوب المتنجس : قال القاضي أبو الطيب في تعليقه هذا تخريج باطل ومخالف لنص الشافعي . شرح المهذب ٩/٢٢٤ ط: مكتبة الارشاد بجدة .

(٣) ومن صححه القاضي أبو الطيب في تعليقه والماوردي والمتولي وقطع به البغوي وهو المنصوص في مختصر المزني في أول الباب الثالث من كتاب الاطعمة . شرح المهذب ٩/٢٢٤ ط: مكتبة الارشاد بجدة .

(٤) قال النووي في شرح المهذب : وهذا الترتيب غلط عند الاصحاب ومخالف للدليل ، ولنص الشافعي ، ولما اتفق عليه الاصحاب ، وامام الحرمين والفزالي منفردان به فلا يعتد به والله أعلم . قال المتولي في بيع الصبغ النجس طريقان ، أحدهما كالزيت ، والثاني لا يصح قطعا لانه لا يمكن تطهيره . راجع : شرح المهذب ٩/٢٢٤ ط: مكتبة الارشاد بجدة ، وروضة الطالبين ٣/٣٤٩ .

بيعه قولان مبنيان على جواز (١) الاستصباح به ، وقطعوا في جلد الميتة القابل للدباغ : انه لا يجوز بيعه قبل (٢) دباغه نظرا الى الحال .

٣- ومنها : بيع مالا ينتفع به حسا أو شرعا باطل ، فهل يجوز بيع السباع التي لا تصلح للاستصباح بها نظرا الى توقع الانتفاع بجلودها (٣) في المآل وكذلك الحمار الزمن (٤) ، الصحيح أنه لا (٥) يصح ، وكذلك اختلفوا في بيع ما كان من آلات الملاهي له رضاء فيه مالية ، وكذلك الأصنام والصور المتخذة من الذهب ونحوه ، والاصح المنع نظرا الى سلب (٦) المنفعة بها شرعا في الحال (٧) .

(١) نص الشافعي في مختصر المزني في أول الباب الثالث من كتاب الاطعمة: على جواز الاستصباح بالزيت النجس وبهذا قطع الشيرازي وسائر العراقيين ، وكثير من الخراسانيين وهو المذهب ، وذكر أكثر الخراسانيين في جوازه قولين أصحهما جوازه والثاني تحريمه لانه يؤدي الى ملابسته وملابسة دخانه ، ودخانه نجس على الاصح . شرح المذهب ٢٢٤/٩-٢٢٥ ط: مكتبة الارشاد بجدة .

(٢) جلد الميتة لا يجوز بيعه عندنا وعند الجمهور قبل الدباغ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله اذا حرم على قوم شيئا حرم عليهم ثمنه » وهو حديث صحيح . شرح المذهب ٢١٨/٩ .

(٣) وعند العلائي « بجلدها » ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ .

(٤) الزمن المصاب بالزمانة وهي مرض يدوم زمانا طويلا . راجع : المصباح المنير ٢٧٥/١ .

(٥) هذا هو المذهب المنصوص به قطع الشيرازي وسائر العراقيين ، وحكى القاضي حسين وامام الحرمين والغزالي وجماعة آخرون من الخراسانيين وجها شافيا ضعيفا انه يجوز بيع السباع لأنها طاهرة . والانتفاع بجلودها بالدباغ متوقع ، وضعفوا هذا الوجه بأن البيع في الحال غير منتفع به ، ومنفعة الجلد غير مقصودة ، ولهذا لا يجوز بيع الجلد النجس بالاتفاق وان كان الانتفاع به بعد الدباغ ممكنا . شرح المذهب ٢٢٧/٩ وروضة الطالبين ٣٥١/٣ .

(٦) وعند المصنف « سبب » والصواب ما أثبتناه . راجع العلائي ٢/ رقم ١٦١ .

(٧) وتوسط الامام فذكر وجها ثالثا اختاره هو والغزالي : انه ان اتخذت من جوهر نفيس صح بيعها وان اتخذت من خشب ونحوه فلا ، قال =

٤- ومنها : بيع العبد الأبق- الذي عرف موضعه -باطل (١)

على المشهور *

قال الرافعي : وأحسن بعض الأصحاب فقال : إذا علم أنه يصل إليه إذا رام الوصول فليس له حكم الأبق وتبعه النووي (٢) وكذلك الضال (٣) * والأصح في بيع المغصوب ممن يقدر (٤) على انتزاعه : الصحة (٥) وهو موافق لما استحسنته الرافعي في الأبق ، والا فيشكل الفرق بينهما *

٥- ومنها :- السمك : إذا كان في بركة كبيرة مسدودة المنافذ لكن لا يمكن أخذه إلا بمعاونة وتعبد شديد ففي بيعه - وهو مرئي لصفاء الماء - وجهان الأصح المنع (٦)

= الرافعي : والمذهب المنع مطلقا وبه قطع عامة الأصحاب * راجع : روضة الطالبين ٣/٣٠٢ وشرح المذهب ٩/٢٤٤ ط : مكتبة الإرشاد بجدة .

(١) لأنه غير مقدور على تسليمه في الحال هذا هو المذهب المعروف ، قال الأصحاب : لا يشترط في الحكم بالبطلان اليأس من التسليم بل يكفي ظهور التعذر ، راجع : روضة الطالبين ٣/٣٥٦ وشرح المذهب ٩/٢٧٤ .
(٢) راجع : روضة الطالبين للنووي ٣/٣٥٦ وقال النووي في شرح المذهب : قلت : والمذهب ما سبق أي أنه باطل ببيع ٩/٢٧٤ ط : مكتبة الإرشاد بجدة .

(٣) كبير ند ، وطير سائب غير نحل * تحفة المحتاج ٢/١١ ونهاية المحتاج ٣/٢١ وشرح المذهب ٩/٢٧٤ .

(٤) وإن باعه لمن لا يقدر على انتزاعه من الغاصب لم يصح قطعا ، شرح المذهب ٩/٢٧٤ .

(٥) ومقابل الأصح لا يصح لأن البيع لا يقتضي تكليف المشتري تعبد الانتزاع وإن صححناه وعلم المشتري الحال فلا خيار له ، ولكن لو عجز المشتري عن انتزاعه لضعف عرض له أو قوة عرضت للغاصب فله الخيار على المذهب وبه قطع الاكثرون وفيه وجه : أنه لا خيار ، حكاه الرافعي .
شرح المذهب ٩/٢٧٤ وروضة الطالبين للنووي ٣/٣٥٦ .

(٦) وبه قطع الشيرازي وآخرون وهو ظاهر النص في المختصر ونقله صاحب البيان عن النص والثاني يصح كما يصح بيع ما يحتاج في نقله الى مؤنة كبيرة وهذا الوجه لابن سريج ، قال الشيخ أبو حامد : هذا لا وجه له راجع : شرح المذهب ٩/٢٧٣ وروضة الطالبين للنووي ٣/٣٥٦ .

لتعذر التسليم في الحال ومشقته في المال ، والحمام (١) في البرج الكبير كالسمك .

٦- ومنها : بيع ما (٢) مالهته موجودة في الحال دون المال كالمحتتم (٣) قتله في قطع الطريق والاصح الصعة لان المشتري أقدم على ذلك .

٧- ومنها : اذا باع بثمن مجهول القدر في الحال ويمكن معرفته في المال كقوله : بعثك بما باع به فلان فرسه والاصح البطلان (٤) لما فيه من الفرر الحالي .

قاعدة (٥)

في وقف العقود وأصلها .

الاول بيع الفضولي وشراؤه ، وللشافعي في ذلك قولان ، أصحهما وهو المنصوص ، في الجديد : أنه باطل لا يتوقف على اجازة ولا شيء .

والثاني نص عليه في القديم (٦) : أنه ينعقد موقوفا : فإن أجاز المالك أو المشتري له نفذ والا بطل (٧) .

(١) راجع : في موضوع الحمام في البرج المرجعين السابقين .

(٢) والمراد به العبد .

(٣) راجع : حاشية البجيرمي على شرح المنهج ١٨١/٢ وتحفة المحتاج لابن حجر ١٣/٢ ونهاية المحتاج للرملي ٢٣/٣ .

(٤) راجع : تحفة المحتاج لابن حجر ١٦/٢ ونهاية المحتاج للرملي ٢٨/٣ .

(٥) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي مع فروعها . راجع : قواعد

العلائي ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ كما ذكرها السيوطي في أشباهه ٢٨٥ .

(٦) قال امام الحرمين : لم يعرف هذا القول القديم ، وقطعوا بالبطلان ،

قال النووي : قد ذكر هذا القديم من العراقيين المحاملي في الباب

والشاشي وصاحب البيان ونص عليه في البيهقي وهو قوي وان كان

الاطهر عند الاصحاب هو الجديد . راجع : روضة الطالبين للنووي

٣٥٤/٣ وقول امام الحرمين المذكور آنفاً محمول على المتقدمين من

العراقيين . راجع : شرح المهذب ٢٥٩/٩ .

(٧) راجع : روضة الطالبين للنووي ٣٥٣/٣ .

وقال الشافعي في البويطي - وهو من كتبه الجديدة قطعا - :
- وان غصب عبدا وأعتقه ثم أجازة السيد لم يجز (١) : لانه
أعتقه من لا يملك ، وإجازة السيد إياه شيء لا يجوز الا أن
يجدد السيد عتقا .

فان صح حديث (٢) عروة (٣) البارقي فكل من باع أو أعتق
ثم رضي فالبيع والعتق جائزان ، هذا نصه (٤) ، ومقتضاه

(١) راجع : الأم ٣/١٣ ط : انشعب وقال الشافعي رضي الله عنه في الام :
ان أصل البيع كان محرما فلا يكون لاحد اجازة المحرم وله تجديد بيع
حلال هو غير حرام .

(٢) حدثنا شبيب بن غرقدة قال : سمعت الحبي يتحدثون عن عروة : أن
النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه دينارا يشتري له به شاة ، فأشترى
له به شاتين فباع احدهما بدينار وجاءه بدينار وشاة فدعا له بالبركة
في بيعه ، وكان لو اشترى التراب لربح فيه ، أخرجه البخاري ٢٥٢/٤
ط : انشعب في المناقب ، وأبو داود عن عروة البارقي ٢٢٩/٢ ط :
مصطفى البابي تعليق الشيخ أحمد سعد وأخرجه ابن ماجه ٨٠٣/٢ ت :
محمد فزاد عبد الباقي ط : عيسى البابي من رواية شبيب عن عروة نفسه
والصحيح انه لم يسمعه منه بل يقول شبيب سمعت الحبي يتحدثون
عن عروة . راجع : عون المعبود شرح سنن أبي داود لابي الطيب
أبادي ٢٤٠/٩ ، ورواه الدارقطني ٣/١٠ عن عروة البارقي ت :
السيد عبدالله هاشم اليماني ط : دار المحاسبة للطباعة ، وحديث عروة
دليل للمذهب القديم وأجابوا عنه بأنه يحتمل انه كان وكيلاً مطلقاً
لرسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل أنه باع الشاة وسلمها ، وعند
القائل بالجواز يمتنع التسليم بدون إذن المالك على أن الحديث نكلم
في صحته جماعة وان حسنه المنذري وغيره حتى نقد قال الحافظ :
الصواب انه متصل في اسناده مبهم . سبل السلام ٤٣/٣ . راجع :
نهاية المحتاج ٢٤/٣ وتحفة المحتاج ١٣/٢ مع حاشية ابن القاسم
العبادي ١٣ .

(٣) هو عروة بن الجعد وقيل ابن أبي الجعد البارقي وقيل الازدي ، سكن
الكوفة روى عنه الشعبي وغيره ، وكان ممن سيره عثمان رضي الله
عنه الى الشام من أهل الكوفة وكان مرابطا ببراز الروز (موضع بجانب
الشرقي من بغداد) وقيل له : بارق لانه نزل عند جبل اسمه بارق
فنسب اليه . راجع : أسد الغابة للجزري ط : انشعب ٢٦٦-٢٧
وتهذيب التهذيب ١٧٨/٧ .

(٤) راجع : شرح المذهب ٢٥٩/٩ .

أن يكون له قول في الجديد : بوقف (١) تصرفات الفضولي على
الاجازة ، لان حديث عروة بن الجعد البارقي رضي الله عنه :
في الشاتين صحيح رواه البخاري (٢) (٣) وغيره ، وان كان الأصح هو
القول الآخر الذي نص عليه في سائر كتبه الجديدة .

ثم شرط القول بذلك أن يكون للعقد مجيز (٤) في الحال من مالك
او متصرف على المالك فلو أعتق عبد الصبي أو باعه وليس له
قيم في ماله لم يتوقف ذلك على اجازة الصبي بعد بلوغه ، ولو
بلغ عن قرب ، قاله الشيخ (٥) ابو محمد ومن بعده من الاصحاب

(١) وعند المصنف « يوقف » والصواب ما أئبنتناه .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة الجعفي بالولاء
البخاري ، الامام في علم الحديث الحفاظ لحديث رسول الله صلى الله عليه
وسلم وصاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري ولد في
بخارى سنة ١٩٤هـ ونشأ يتيما وفي سنة ٢١٠هـ رحل في طلب الحديث
نزار خراسان والجبيل ومدن العراق والحجاز والشام ومصر ، وسمع
من نحو ألف شيخ ، وجمع ٦٠٠ ألف حديث اختار منه في صحيحه
ما وثق برواته ، توفي بخرتنك من قرى سمرقند سنة ٢٥١هـ وله
مؤلفات أخرى وهي « الضعفاء » في رجال الحديث و « تاريخ الكبير »
و « خلق أفعال العباد » والادب المفرد راجع : شذرات الذهب ١٣٤/٢ -
١٣٦ ووفيات الأعيان ٣/٢٢٩-٢٣١ وتاريخ بغداد ٢/٣٦-٣٧ ودائرة
المعارف الاسلامية ٣/٤١٩-٤٢٦ .

(٣) يقول الحفاظ ابن حجر العسقلاني : وقد أخرجه البخاري ضمن حديث ولم
يبق لفضه . راجع سبيل السلام ٤٣/٣ وقد علمنا ما في دعوى صحه .
(٤) قال الشيخ أبو محمد : وحيث قلنا بالقديم فشرحه أن يكون للعقد مجيز
في الحال مالكا كان أو غيره أي والمعتبر اجازة من يملك التصرف عنه
العقد . راجع : روضة الطالبين ٣/٣٥٤ .

(٥) هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني أبو محمد من علماء التفسير
واللغة والفقه ولد في جوين من نواحي نيسابور وسكن بنيسابور وتوفي
بها في ذي القعدة سنة ٤٣٨هـ صنف رحمه الله نفسيرا كبيرا يشمل
على عشرة أنواع من العلوم في كل آية وله « التبصرة والتذكرة » في
الفقه و « الوسائل » في فروق المسائل و « الجمع والفرق » في فقه
الشافعية قال شيخ الاسلام أبو عثمان الصابوني : لو كان الجويني
في بني اسرائيل لثقلت علينا أوصافه وافتخروا به وهو والد امسالم
الحرمين الجويني . راجع : الاعلام للزركلي ٤/٢٩٠-٢٩١ ط : الثالثة
وتبيين كذب المفتري ٢٥٧ ووفيات ٢٥٢ ومفتاح السعادة ٢/١٨٤
والنجوم الزاهرة ٥/٣٠٧ وطبقات ابن السبكي ٥/٧٣ وطبقات
الشافعية للاستنوي ١/٣٣٨ .

قال الامام (١) - وتبعه الرافعي - : ان الصحة ناجزة في بيع الفضولي على القديم والمتوقف على الاجازة هو الملك (٢)، والذي قاله الاكثرون - على ما نقله النووي - ان الصحة موقوفة على الاجازة فلا تحصل الا بعدها فتكون الاجازة مع الايجاب والقبول بالانتهاء أركان العقد ، قالوا : والقولان في بيع الفضولي جاريان في جميع التصرفات كالشراء للغير ، وتزويج موليته ، وطلاق امرأته ، واعتاق عبده ، وهبته واجارة داره ، وغير ذلك (٣) .

قال الرافعي : أصل (٤) وقف العقود ثلاث مسائل : احداها بيع الفضولي .

الثانية (٥) : اذا غصب أموالا ثم باعها وتصرف في أثمانها مرة بعد أخرى (٦) : - ففيه قولان (٧) أصحابهما بطلان الكل (٨) ، والثاني : للمالك أن يجيزها ويأخذ الحاصل منها (٩) وهي قريبة (١٠) من الاولى غير أنها تزيد عليها بما فيها من عسر تتبع

(١) راجع : روضة الطالبين ٣/٣٥٥ .

(٢) أي ان الملك لا يحصل الا عند الاجازة .

(٣) قال الامام : ويطرد الوقف في كل عقد يقبل الاستنابة كالمثلة التي ذكرها المصنف وغيرها . راجع روضة الطالبين ٣/٣٥٥ وشرح المذهب ٢٥٩/٩ - ٢٦٠ .

(٤) من قوله : أصل وقف العقود الى نهاية المسألة الثالثة موجود في الاشباه للسيوطي ٢٨٥ وفي اشرح الكبير للرافعي ٨/١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤ .
(٥) راجع : روضة الطالبين ٣/٣٥٤ وشرح المذهب ٩/٢٤٩ ط : مكتبة الارشاد بجدة .

(٦) بحيث يعسر أو يتعذر تتبع ملك التصرفات بالنقض . شرح المذهب ٩/٢٦٠ ص .

(٧) حكاهما امام الحرمين والغزالي وغيرهما . المرجع السابق .

(٨) أي بطلان التصرفات كلها كما لو كان تصرفا واحدا لانه ممنوع من كل تصرف منها ، راجع : المرجع السابق .

(٩) أي ويأخذ الحاصل من أثمانها لعسر تتبعها بالنقض . راجع : روضة الطالبين ٣/٣٥٤ وشرح المذهب ٩/٢٦٠-٢٦١ .

(١٠) وعند المصنف « قرينة » والصواب ما أثبتناه راجع قواعد العلائي ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ أي وصورة المسألة وما فيها من القولين قريبة من الاولى . الشرح الكبير ٨/١٢٣ .

العقود الكثيرة بالنقض ، قال : والقولان منصوص (١) عليهما في كتاب الغصوب يعني من الجديد ، وعلى هذا الخلاف ينبغي (٢) الخلاف في أن الغاصب إذا ربح من المال المغصوب يكون له أو للمالك .
والثالثة : إذا باع مال أبيه على ظن أنه حي - وأن (٣) البائع فضولي - فكان ميتا حالة العقد ففيه قولان مشهوران وأصحهما صحة البيع لمصادفته ملكه وهم كالمناطقين (٤) على ذلك ، وقال الغزالي : الاقيس (٥) المنع لانه لم يقصد باللفظ (٦) قطع الملك ، وقرب (٧) الرافعي الخلاف فيها من الخلاف في بيع الهازل وفي بيع التلجئة والاصح فيهما أيضا الانعقاد (٨) .
وقد يحرر (٩) - من اضافتهم قول الوقف الى هذه المسائل الثلاث - : أن الوقف نوعان : ١- وقف تبين ، ٢- ووقف انعقاد ، ففي بيع مال أبيه : العقد في نفسه صحيح أو باطل ونحن لا نعلم ذلك ثم يتبين في ثاني الحال ، وأما الاخریان فالصحة أو نفوذ الملك موقوف على الاجازة على القول بذلك ، وهو في تصرفات الغاصب أقوى منه في بيع الفضولي . قلت :-
وقول الغزالي : الاقيس المنع فيه نظر لان القصد في العقود لا يشترط في صريحها .

- (١) وعند العلائي « منصوصان » ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ .
- (٢) وعند المصنف « على الخلاف » والصواب ترك كلمة « على » راجع : العلائي ٢ / رقم ١٦١ والشرح الكبير ٨ / ١٢٤ .
- (٣) وعند المصنف « ف » بدل « و » والصواب ما أثبتناه ، راجع : العلائي ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ .
- (٤) عند المصنف المناطقين والصواب ما أثبتناه ، راجع العلائي نسخة اليمن ص ٥١٢ .
- (٥) أي قياسا على سائر العقود الناقلة للملك .
- (٦) ولانه في معنى المعلق بموته ولانه كالفائب ، راجع : روضة الطالبين ٣ / ٣٥٥ ، وشرح المهذب ٩ / ٢٦١ .
- (٧) راجع : المرجعين السابقين .
- (٨) لان الاعتبار عندنا بظاهر العقود لا بما ينويه الناقدان ، شرح المهذب ٩ / ٢٦١ .
- (٩) من قوله : وقد يحرر الى قوله : على القول بذلك ، موجود في الاشباه والنظائر للسيوطي ٢٨٦ .

باب الربا (١)

قاعدة (٢)

الوصف المحكوم بكونه علة تارة لا يعتبر معه أمر آخر أصلا فهذا متى ثبت ، ثبت الحكم ، وتارة يعتبر معه أمر آخر هو اما شرط في تأثيره أو محل يؤثر فيه دون محل آخر ، فهذا اذا وجد مع شرطه أو في محله أثر واذا وجد بغير شرطه (٣) أو في غير محله لا يؤثر ذلك الحكم الخاص ، وقد يؤثر في حكم من جنس ذلك ، مثاله : الزنا علة الرجم في المحصن فأذا فقد الاحصان لا يؤثر الرجم فيه ولكنه يؤثر حكما آخر من جنسه وهو الجلد وكذلك الطعم في الربويات علة في تحريم الثلاثة - التفاضل ، والنساء ، والتفرق قبل (٤) التقابض - اذا كان العقد في جنس واحد ، أما اذا كان في جنسين فيؤثر في : النساء ، والتفرق فقط ، فمطلق الطعم علة لتحريم هذين الشيئين من غير شرط ، وعلة لتحريم التفاضل بشرط كونه في جنس واحد ، فعليته مشتركة بين الثلاثة لكن في واحد

(١) الربا مقصور وهو من ربا يربو فيكتب بالالف ، وتثنيته ربوان ، واختار الكوفيون كتبه وتثنيته بالياء بسبب الكسرة في أوله وغلطهم البصريون ، قال الثعلبي : كتبوه في المصحف بالواو ، وقال الفراء : إنما كتبوه بالواو لان أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ولغتهم : الربوا فعلمهم صورة الخط على لغتهم ، وأنت بالخيار في كتبه بالالف والواو ، والياء ، وهو لغة الزيادة ، وشرعا قال الروياني : عقد على عوض مخصوص غير معلوم التنازل في معيار اشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما ، والاصل في تحريمه : الكتاب والسنة والاجماع . راجع : شرح المذهب ٣٨٩/٩ وتحفة المحتاج ٢٥/٢-٢٦ ونهاية المحتاج ٣٩/٣ وأسنن المطالب ٢١/٢ .

(٢) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده ، راجع : المجموع المذهب ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ .

(٤) وعند العلائي « وقبل » بالواو ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ .

(٣) وعند العلائي « شرط » ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .

منها بشرط وفي اثنين بغير شرط .

فائدة (١)

الشروط المعتبرة في العقود هل يكفي وجودها في نفس الامر أو (٢) لابد من علم متعاطليها بوجودها ، ذكرت فيها (٣) صور كثيرة ، وأجيب في بعضها بالاشتراط جزما وفي بعضها ذكر خلاف .

فمن الأمل :

١- ما اذا باع صبرة بصبرة جزافا وخرجتا متماثلتين فإنه لا (٤) يصح اتفاقا .

٢- ومنها : اذا تزوج امرأة وهو لا يعلم هي أخته أم أجنبية أم معتدة أم لا ؟ لم (٥) يصح أيضا وان تبين الحل .

٣- ومنها : اذا ولي الأمام قاضيا وهو لا يعلم إتصافه بأهلية القضاء لم تصح توليته ، وان كان في نفس الامر متصفا بها .

ومن الثاني :

١- ما تقدم (٦) في قاعدة « وقف العقود » : فيمن باع مال أبيه أو زوج (٧) جاريته وهو يظن حياته فكان ميتا ، وان الصحيح فيهما الصحة .

(١) هذه الفائدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده بعنوان « قاعدة » ٢ / رقم المخطوطة ٣٦٣ دار الكتب المصرية .

(٢) وعند العلائي « أم » بدل أو ٢ / رقم المخطوطة ٣٦٣ دار الكتب المصرية .

(٣) وعند انصاف « فيه » راجع : العلائي ٢ / رقم ٣٦٣ دار الكتب المصرية .

(٤) للجهل بالمائلة حال العقد - راجع : تحفة المحتاج ٢ / ٢٩ ونهاية المحتاج ٣ / ٤٥ وشرح المنهج ومعه حاشية البجيرمي ٢ / ١٩٣ وروضة ٣ / ٣٨ .

(٥) وعند العلائي « لا » بدل « لم » ٢ / رقم المخطوطة ٣٦٣ وراجع الروضة ٣ / ٣٨٣ .

(٦) في هذا الكتاب ص ٢٦١ .

(٧) راجع : روضة الطالبين للنووي ٣ / ٣٥٥ .

٢- وكذلك لو عقد النكاح بشهادة خنثيين فبانا ذكرين
والاصح صحة (١) العقد .

مسألة (٢)

الاسم المحلي بآل - التي ليست للمعهد - والمضاف للعموم على
الراجع .

أما المعروف بآل : فنقله الآمدي (٣) عن الشافعي والاكثرين
ونقله الامام (٤) فخر الدين عن الفقهاء ، والمبرد (٥) ، ثم اختار
هو ومختصرو كلامه عكسه والصواب الاول ، فقد نص عليه
الشافعي في الرسالة (٦) والبويطي .

وأما المفرد المضاف : ففي المحصول (٧) ومختصراته : أنه
يعم وصححه ابن الحاجب (٨) والبيضاوي في القسمين (٩) .

(١) كما في زيادة ابروطة نقلها عن القاضي أبي الفتح ج ٤٩/٢ ومنني
المحتاج ١٤٤/٣ .

(٢) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي في التمهيد ٩٤ ومرت في هذا الكتاب
مع التعليق الكافي عليها ص ٩٧ .

(٣) راجع الاحكام للامدي ١٩٠/٢ .

(٤) راجع : المحصول للامام فخر الدين ٧٠٦/٢ ت : طه جابر .

(٥) هو ابو العباس محمد بن عبد الله بن يزيد بن عبد الأبر التلعنابي الازدي
البصري المعروف بالمبرد شيخ اهل النحو والعربية ولد سنة ٢١٠ هـ
بالبصرة ، احدث عن السبائي والازدي وأبي حاتم السجستاني ، وكان امام
العربية ببغداد في زمانه فصيحا بليغا صاحب نوادر وطرافه ، وسيما ،
جميل الصورة ، ومن مصنفاته « الكامل » و« معاني القرآن » و« اقصور
والممدود » و« واشتقاق » مات سنة ٢٨٥ هـ أو ٢٨٦ هـ ببغداد . راجع :
وفيات اعيان لابن خلكان ٢/١١٣ وأخبار النحويين للسيرافي الورقة ٢٢
والانساب للسمعاني ق/١١٦ والمختصر في تاريخ البشر ٦١/٢ وطبقات
المفسرين لداودي ٢٦٧/٢ وهدية العارفين ٢٠/٦ .

(٦) راجع : الرسالة للشافعي رضي الله عنه ٥٨ ت : أحمد محمد شاكر .

(٧) راجع : المحصول للرازي ٣٨٨/٢ ت : طه جابر .

(٨) راجع مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢١٦/١ .

(٩) راجع : التمهيد للاسنوي ٩٤ .

ومن فروعها :

١- دعوى : أن الاصل جواز البيع في كل ما ينتفع به عملاً بقوله تعالى : « وأحل الله البيع » (١) حتى يستدل به مثلاً على جواز بيع (٢) لبن الادميات ونحوه مما وقع فيه الخلاف ان قلنا : انه للعموم والا فلا •

٢- وكذا الاستدلال على بطلان ما فيه غرر بقوله « نهى عن بيع (٣) الغرر » (٤) •

٣- وعلى بطلان بيع اللحم بالحيوان مأكولاً كان أو نير

(١) من سورة البقرة الآية ٢٧٥ •

(٢) وفي الروضة : بيع لبن الادميات صحيح وقال النووي : لنا وجه أنه نجس فلا يصح بيعه حكاه في الحاوي عن أنماطي وهو شاذ مردود راجع : روضة الطالبين ٣/٣٥٣ •

(٣) الاضافة - اضافة بيع الى الغرر - لادنى ملابسة والمقصود بيع ما فيه غرر ، وهو : ما انطوت عنا عاقبته أو ما تردد بين أمرين أغلبهما اخوفهما كبيع الجزر مغروساً بالأرض وبيع فرس من هذه الأفراس مغني المحتاج ٢/١٢ •

(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الغرر » رواه أبو داود ٢/٢٢٨ تعليق الشيخ أحمد سعد ط : مصطفى البابي ورواه مسام ٣/١١٥٣ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى ، وابن ماجة ٢/٧٣٩ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي ورواه الترمذي ٣/٥٣٢ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : مصطفى البابي ورواه النسائي مع شرح زهر الربي للسيوطي ٦٨٥ ط : الهند ورواه الدارمي ٣/١٦٧ تخريج عبد الله هاشم اليماني ط : شركة الطباعة الفنية •

ورواه أحمد عن ابن عباس ١/٣٠٢ وبهامشه منتخب كنز العمال ط : الميمنية المصرية والموطأ عن سعيد بن المسيب ٢/٦٦٤ • واعلم : ان النهي عن بيع الغرر أصل عظيم من أصول كتاب البيع ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة كبيع الأبق والمعدوم ، وما لا يقدر على تسليمه ، وما لم يتم ملك البائع عليه وبيع السمك في الماء الكثير ، واللبن في الضرع ، وبيع الحمل في البطن ونظائر ذلك وكل هذا بيعه باطل لانه غرر من غير حاجة • راجع هامش صحيح مسلم ٣/١١٥٣ ت : محمد فؤاد عبد الباقي •

مأكول بقوله « (١) نهى عن بيع اللحم بالحيوان » .
٤- وعلى نجاسة الأبوال كلها بقوله « (٢) تنزهوا عن البول »
ونحو ذلك .

(١) هذا الحديث رواه مالك ورواه عنه الشافعي من حديث سعيد بن المسيب مرسلًا وهو عند أبي داود في المراسيل ، ووصله الدارقطني وحكم بضعفه وصوب الرواية المرسلّة التي في الموطأ وتبعه ابن عبد البر بقوله : « لا أعلمه يتصل من وجه ثابت » وتبعه ابن الجوزي ، وله شاهد من حديث ابن عمر رواه البزار وهو ضعيف وأخرجه من رواية أبي أمية ابن يعلى عن نافع أيضا ، وأبو أمية ضعيف وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة ، وقد اختلف في صحة سماعه منه ، وأخرجه الحاكم عن الحسن عن سمرة بلفظ « نهى عن بيع الشاة باللحم » هذا حديث صحيح الإسناد رواه عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات ولم يخرجاه ، وقد احتج البخاري بالحسن عن سمرة ، ورواه البيهقي ويقول هذا إسناد صحيح ، ومن أثبت إسناده عنه موصولا ومن لم يثبتته فهو مرسل جيد يضم إلى مرسل سعيد ابن المسيب ، ورواه ابن خزيمة ، راجع : تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ١٠/٣ تحقيق عبد الله هاشم اليماني ، وانظر الموطأ لمالك ٦٥٥/٢ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي ومراسيل أبي داود ص ٢١ والمستدرك للحاكم مع تلخيص المستدرك للذهبي ٣٥/٢ والسنن الكبرى للبيهقي مع الجوهر النقي ٢٩٦/٥ .

(٢) عن أنس رضي الله عنه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه » المحفوظ مرسل وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه » الصواب مرسل ، ورمز السيوطي إلى حسنه ، وقال الذهبي : سننه وسط . راجع : الدارقطني ١٢٧/١-١٢٨ والجامع الصغير للسيوطي مع شرح فيض القدير للمناوي ٢٦٩/٣-٢٧٠ .

باب البيوع المنهي عنها

قاعدة (١)

في « أن النهي عن الشيء هل يقتضي فساد » وهي قاعدة مهمة كثيرة الجدوى وللعلماء فيها خلاف كثير .
وقاعدة مذهب الشافعي رضي الله عنه : « ان (٢) النهي عن الشيء ان (٣) كان : ١- لعينه (٤) ٢- أو لوصفه اللازم (٥) له اقتضى الفساد وان كان : ٣- لأمر (٦) خارج عنه ينفك عنه في بعض موارد لم (٧) يقتض فسادا ، سواء كان ذلك في العبادات أو في العقود أو في (٨) الايقاعات » .
فالأول (٩) : ١- كالصلاة بغير وضوء ، ٢- أو الى غير

(١) لبيان مذاهب الاصوليين في هذه القاعدة راجع : التبصرة للشيرازي القسم الثاني ٩٨- والتمهيد للأسنوي ٨١-٨٢ والحاصل للأرموي ٣٢٦-٣٢٧ والمجموع المذهب للحافظ العلائي ١/ رقم المخطوطة ١٦١ والأحكام للآمدي ٢/ ١٧٤-١٧٥ والمستصفي ٢/ ٩ والمنخول ١٢٦ واللمع للشيرازي ١٤ .

(٢) راجع أيضا لبيان مذهب الشافعي في النهي عن الشيء : أسنى المطالب ٣٠/٢ ونهاية المحتاج ٢/ ٦٧-٥٤ وتحفة المحتاج ٢/ ٣٥-٤٥ .

(٣) وفي العلائي « اذا » بدل ان ١/ رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٤) كأن فقد ركن من أركانه راجع : بجيرمي على شرح المنهج ٢/ ٢١٧ .

(٥) كأن فقد شرط من شروطه المرجع السابق .

(٦) أي غير لازم فإنه لا يقتضي الفساد كبيع الحاضر للبادي لأن بيع الحاضر للبادي قد يؤدي للتضييق فنهى عنه لذلك . المرجع السابق .

(٧) كون النهي لأمر خارج منفك قرينة على أن النهي ليس للفساد انما هو

حيث لم يلغها الدليل الخارجي وهذا هو قوله : في ص ٢٨٩ الا أن يجيء

بسبب آخر ولو قدمه هنا يكاد يغنى من تلك الصفحة بأسرها فأنهـ

ـ باستثناء هذا وباستثناء السطرين الاولين منها - تكرار لا طائل

تحتة على أنني لم أجد هذا القيد - الا أن يجيء بسبب آخر - في كتب

الاصول وسترى في امثله انه غير محتاج اليه فيها .

(٨) لا توجد كلمة « في » عند المصنف بل عند العلائي ١/ رقم المخطوطة ١٦١

دار الكتب المصرية .

(٩) أي ما كان النهي عنه لعينه .

القبلة ، ٣- وبيع الميتة والخمر والخنزير ، ٤- ونكاح المحارم وما أشبه ذلك .

والثاني (١) : ١- كصوم يوم العيد ، ٢- وبيع الملامسة (٢) والمنابذة (٣) والحصاة (٤) والطير في الهواء ، والسّمك في اللجة (٥) ٣- ونكاح (٦) المتعة ونكاح الشفارة (٧) ٤- وعقد الربويات ونحو ذلك .

وأما الثالث (٨) : ١- فكالصلاة في الدار المفصوبة ٢- والوضوء بالماء المفصوب ٣- والتيمم بتراب مفصوب ٤- والذبح بسكين مفصوب ٥- والمسح على الخف المفصوب ٦- والصلاة في الأماكن (٩) المنهي عنها .

(١) أي ما كان النهي عنه لوصفه اللازم له .
(٢) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الملامسة ، وهو أن يقول : إذا لمست ثوبي ولمست ثوبك فقد وجب البيع بيننا بكذا وعللوه بأنه غرر . المصباح المنير ٢/٢٢٢ ومغني المحتاج ٢/٣١ .

(٣) نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع المنابذة وهي أن تقول : إذا نبذت متاعك - ألقيت - أو نبذت متاعي فقد وجب البيع بكذا المرجع السابق ومغني المحتاج ٢/٣١ .

(٤) في بيع الحصاة ثلاث تأويلات ، أحدها أن يقول بعتك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها أو بعتك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصاة ، والثاني أن يقول : بعتك على أنك بالخيار إلى أن أرمي بهذه الحصاة ولثالث : أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعا فيقول : إذا رميت هذا الثوب بالحصاة فهو مبيع منك بكذا . راجع : هامش صحيح مسلم ٣/١١٥٣ ومغني المحتاج ٢/٣١ .

(٥) لجة الماء بالضم / معظمه المصباح المنير ٢/٢١١ ومغني المحتاج ٢/٣١ .
(٦) وعند المصنف « نكاحي » والصواب ما أثبتناه .

(٧) شاغر الرجل الرجل شغارا من باب قاتل : زوج كل واحد صاحبه حرّمته على أن يضع كل واحدة صداق الأخرى ولا مهر سوى ذلك وكان سائغا في الجاهلية . قيل : مأخوذ من شغفر البلد عن السلطان إذا خلا عنه لخلوه عن المهر أو من شغفر برجله : إذا رفعها . راجع : مغني المحتاج ٣/١٤٢ والمصباح المنير ٨/٣٣٨ .

(٨) أي ما كان النهي عنه لأمّر خارج منك (أو غير لازم) .
(٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى أن يصلى في سبع مواطن : المزبلة ، والمجزرة ، والمقبرة وقارة الطريق ، والحمام ، ومعاطن الأبل وفوق ظهر بيت الله تعالى » رواه الترمذي =

٧- والبيع (١) وقت النداء لصلاة يوم الجمعة ٨- والبيع (٢) على بيع أخيه ٩- وبيع (٣) الحاضر للبادي ، ١٠- وتلقي الركبان ١١- وطلاق (٤) الحائض أو في طهر جامعها فيه الى غير ذلك من الصور فأذا ورد نهى عن شيء نظر فيه : ان كان لذات ذلك (٥) الشيء أو لوصفه اللازم كبيع النقدين مفاضلا فهو للفساد ، وان كان لمعنى خارج عنه كالبيع وقت النداء فانه - لما يلزم عنه من تفويت صلاة الجمعة ، وطلاق الحائض لما فيه من تطويل العدة ، والبيع على بيع الغير لما فيه من الأضرار به - كان النهي غير مقتضى للفساد الا أن يجيء

= وضعفه فإنه قال بعد اخراجه : وحديث ابن عمر ليس بذلك القوي راجع : سبل السلام للصنعاني ٢٠٩/١ ط : الاستقامة بالقاهرة وتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافي الكبير ٢١٥/١ ط : شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة تصحيح السيد عبد الله هاشم اليماني . ونيل الأوطار للشوكاني ١١٥/٢-١١٦ ط : مصطفى .

(١) وفي مذهبننا : البيع في وقت النداء لصلاة الجمعة : جائز وتأول النهي عنه ندبا قال القرطبي في تفسيره - قلت : وهذا مذهب الشافعي فأأن البيع ينعقد عنده ولا يفسخ وقال الزمخشري في تفسيره :- ان عامة العلماء على أن ذلك لا يؤدي لفساد البيع قالوا :- لان البيع لم يحرم لعينه ولكن لما فيه من النهول عن الواجب فهو كالصلاة في الارض المنصوبة والثوب المنصوب والوضوء بماء مغصوب راجع تفسير القرطبي ج ١٨/١٠٨ مصورة عن ط : دار الكتب .

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع الرجل على بيع أخيه راجع : البخاري بشرح فتح الباري ٤/٣٥٣ .

(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التلقي ، وان يبيع حاضر لباد راجع : البخاري بشرح فتح الباري ٤/٣٧٣ .

(٤) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : انه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد ، وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله ان تطلق لها النساء راجع : البخاري بشرح فتح الباري ٩/٣٤٥-٣٤٦ .

(٥) وفي العلائي « ذاك » بدل ذلك ١/ رقم المخطوطة ١٦١ .

بسبب آخر •

١- كالتفريق بين الوالدة وولدها في البيع حيث لا يجوز
فأن ذلك للاضرار به وبأمه ، ومقتضاه أنه لا يفسد العقد لكن
قالوا بالبطلان لأن تسليم البيع فيه منهي عنه محرم والمعجوز
عنه شرعا كالمعجوز عنه حسا ، ومثلها :-

٢- بيع السلاح من أهل الحرب لان التسليم ممنوع حذرا
من قتالنا •

٣- وكذلك (١) : هبة المحتاج الى الماء في وضوئه : ماءه لغير
محتاج اليه للمعطش والاصح المنع لتعذر التسليم •
ومما ينبني على أن النهي عن الشيء لوصفه اللازم
يقتضي الفساد :- أن العاصي بسفوره لا يجوز له الترخص
بشيء من رخص السفر ١- كقاطع الطريق ٢- والعبد الآبق
ونحوه لان السفر محرم عليه لوصفه الذي أنشأ لاجله ففي
اباحة الرخصة له : اعانة له على المعصية وذلك لا يجوز •

قاعدة (٢)

اذا نسخ الوجوب بقي الجواز •
ومن قروعاها :- ١- اذا باع بشرط نفي (٣) خيار المجلس
هل يبطل العقد أو يصح ويثبت له الخيار أو يصح ولا خيار
له (٤) ؟ ؟ فيه وجوه : الاصح البطلان (٥) لمنافاته

(١) وعند المصنف « لذلك » بدل كذلك والصواب ما أثبتناه •
(٢) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده ١/ رقم المخطوطة ١٦١
دار الكتب المصرية كما انها مرت في هذا الكتاب مع التعليق عليها في
ص ١٢٠ و ١٨٦ •

(٣) وعند المصنف « ففي » بدل نفي والصواب ما أثبتناه •
(٤) وعند المصنف « فيه » بدل له راجع : العلائي ١/ رقم المخطوطة ١٦١
دار الكتب المصرية وراجع في نفي خيار المجلس : روضة الطالبين ٣/ ٤٣٦ •
(٥) واختلف في نفي خيار المجلس في البيع فمن أبطل العقد أو الشرط نظر
الى ان مقصود العقد اثبات الخيار فيه للتروى فأشترط نفيه يخل
بمقصوده ومن صححه نظر الى أن لزوم العقد هو المقصود والخيار دخيل
فيه راجع : الاشباه للسيوطي ٢٨٥ •

المشروعية (١) *

- ٢- ومنها : اذا باع بشرط البراءة من العيوب ، اذا فرعنا على أنه لا يبرأ (٢) فهل يبطل البيع أو لا (٣) ؟ فيه وجهان (٤) *
- ٣- ومنها : شرط الولاء في العبد المبيع بشرط العتق والاصح البطلان (٥) *
- ٤- ومنها : اذا شرط الخيار في البيع أكثر من ثلاثة أيام يبطل العقد ، ولم يقولوا : انه يصح في الثلاثة على قول ويبطل ما عداها (٦) *
- ٥- ومنها : كل شرط ينافي مقتضى العقد اذا قارنه لا يصح جزما كالبيع بشرط عدم التسليم ، أو على أن يخسر (٧) في الثمن أو أن يركب الدابة شهرا الى غير ذلك من الصور خلا شرط العتق في العبد المبيع فالصحيح صحته (٨)

-
- (١) أي ان العقد اذا وقع ثبت به خيار المجلس من جهة الشارع لحديث « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » فلو نفاه في العقد لم يصح حاشية على الشبرايمليسي على نهاية المحتاج للرملي ٨٥/٣ *
 - (٢) وعند المصنف « لا يبدأ » والصواب ما أثبتناه راجع : العلاني ١/ رقم المخطوطة ١٦١ *
 - (٣) وفي العلاني « أم » بدل « أو » ١/ رقم المخطوطة ١٦١ *
 - (٤) الاصح الصحة وقيل العقد باطل على بطلان الشرط راجع : شرح جلال المحلي على المنهاج ٢/ ٢٠٠ *
 - (٥) وبهذا قطع الجمهور وحكى قول أنه يصح البيع ويبطل الشرط وحكى الامام وجهها : انه يصح الشرط ايضا ولا يعرف هذا الوجه عن غير الامام راجع : روضة الطالبين للنووي ٤٠٣/٣ وشرح المذهب ٣٦٦/٩ *
 - (٦) وعند المصنف « فيما » راجع : العلاني ١/ رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية *
 - (٧) وعند المصنف « لا يخسر » راجع العلاني ١/ رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية وكلاهما متافيان للعقد *
 - (٨) لتشوف الشارع الى العتق على أنه فيه منفعة للمشتري في الدنيا بالولاء وفي الآخرة بالثواب وللبائع بالتسبب فيه ، ولقول الثاني بطلانها كما لو شرط بيعه أو هبته والثالث صحة البيع وبطلان الشرط كما في =

والالزام (١) به للحديث (٢) الصحيح فيه .

قاعدة (٣)

كل عقد فيه عوض اذا علق بصفة لا يقتضي اطلاق العقد
تلك الصفة فسد بالتعليق الا في مسألتين :

١- احدهما :- اذا قال أنت حر غدا على ألف فقبل العبد ،
وكذلك في الخلع أيضا .

٢- الثانية :- البيع (٤) الضمني اذا علقناه (٥) على الفد
مثلا فوجد الفد عتق العبد .

= النكاح . راجع : شرح جلال المحلي على منهاج النووي ١٧٩/٢
ونهاية المحتاج للردائي ٦٢/٣ وتحفة المحتاج ٤٠/٢ وروضة الطالبين
٤٠١/٣ ومغني المحتاج ٣٣/٢ .

(١) وعند المصنف «والالزام» وفي العلائي ما أثبتناه ١/رقم المخطوطة ١٦١ .
(٢) عن عائشة رضي الله عنها - قالت : دخلت علي بريرة وهي مكاتبـة
فقلت : اشتريني فأعطيني ، قلت : نعم قالت : لا يبيعه .ني حتى
يشترطوا ولائي ، قلت : لا حاجة لي فيك فسمع بذلك النبي صلى الله
عليه وسلم أو بلغه فقال : ما شأن بريرة ؟ فذكرت عائشة ما قالت ،
فقال : اشتريتها فأعطينيها ويشترطوا ما شاؤا ، قالت : فأشتريتها
فأعقتها واشترط أهلها ولائها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
الولاء لمن أعتق وإن اشترطوا مائة شرط رواه البخاري ومسلم معناه ،
وللبخاري في لفظ آخر : خذنها واشترطي لهن الولاء فأنما الولاء لمن
أعتق وعن ابن عمر أن عائشة أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال
أهلها : نبيعهن على أن ولاهن لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال : لا يمنعك ذلك فإن الولاء لمن أعتق رواه البخاري
والنسائي وأبو داود وكذلك مسلم راجع : نيل الأوطار للشوكاني
١٥٣/٥ وشرح المذهب ٣٦٧/٩ وفتح الباري ٢٨٠/٥ .

(٣) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده ٢/ رقم المخطوطة ١٦١
دار الكتب المصرية وذكرها أيضا ابن السبكي في الاشباه والنظائر
٣١٤/١ .

(٤) كان قال : أعتق عبدك عني بألف غدا ففعل فإنه يعتق عن الطالب في
الفد ويلزمه العوض فكأنه قال : بعنيه بألف واعتقه عني في الفد .

(٥) وعند المصنف « اذا علقناه » وفي العلائي ما أثبتناه ٢/ رقم ١٦١ دار
الكتب المصرية .

قاعدة (١)

الشرط اما أن يقتضيه العقد أولا

١- فان اقتضاه فهو صحيح كالبيع بشرط الأقباض ، وجواز الأنتفاع والرد بالعيب ونحو ذلك مع انه لا ينفع التعرض إليه

٢- وان لم يقتضه العقد : فأما ان يكون من مصلحته أولا

١- فان كان فهو صحيح ، سواء كان من مصلحه البائع

كشرط الرهن والكفيل بالتمنن والاشهاد ، أو من مصلحة

المشتري كشرط كونه كاتباً ، أو خبازاً أو شرط ضمان (٢)

الدرك على الاصح أو من مصلحتهما كشرط الخيار لهما (٣) .

٢- وان لم يكن من مصلحة العقد : فاما أن يتعلق به

غرض (٤) أو لا . فان لم يتعلق به غرض كشرط ان لا ياكل

الا الهريسة (٥) فالذي اختاره الامام والغزالي : صحة العقد

والغاء الشرط ورجحه الرافعي ، وفي التتمة ما يقتضي فساد

(١) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلاني في قواعده ٢/ رقم ١٦١ وذكرها

السيوطي في اشباهه ٤٥٣ - كما ذكرها النووي في روضه الطالبين

٣/٤٠٣-٤٠٤ بعنوان « في ضبط صحيح الشروط وفاسدها » وشرح

المهذب ٣٦٤/٩ .

(٢) بان شرط المشتري على البائع أن يكون ضامناً للمبيع ان لحقه وأدركه

حق من الحقوق لكونه مرهوناً .

(٣) فما كان من مصلحة لعقد لا يفسد العقد وتصح في نفسها روضة

الطالبين ٣/٤٠٤ .

(٤) أي غرض يورث تنازعا المرجع السابق ، ولم يذكر المؤلف هذا القسم

كشرطه ان لا يقبض ما اشتراه ، أو لا يتصرف فيه بالبيع والوطة

ونحوهما ، وكشرط بيع آخر أو قرض وكشرط أن لا خسارة عليه فيه

تمنه ان باعه فنقص ، فهذه اشروط واشباهها فاسدة تفسد البيع

الا الاعتاق انظر شرح المهذب ٣٦٨/٩ والروضة ٣/٤٠٤ ، ولعله لم

يذكر هذا القسم اكتفاء بما مر منه في ص ٢٧٥ حيث قال : ومنها كل

شرط ينافي مقتضى العقد اذا قارنه لا يصح جزماً كالبيع بشرط عدم

التسليم . . . الخ .

(٥) الهريس : الحب لدقوق بالمهراس قبل أن يطبخ فإذا طبخ فهو الهريسة

بالهاء - راجع : المصباح المنير ٢/٣١٠ .

العقد بمثل (١) ذلك .

فائدة (٢)

المؤثر من الشروط في العقود بطلانها انما هو المقارن (٣) لصيغها (٤) ، فأما اذا تقدم الاتفاق عليه أو تأخر ووقع العقد خاليا (٥) عنه (٥) فإنه لا أثر له غالبا ووقع خلاف في صور .

١- منها : بيع التلجية (٦) والاصح الصحة .

٢- ومنها : خلاف مهر السر والعلانية قال البغوي: قد خرج (منه (٧) بعض أصحابنا : أن المصطلح عليه قبيل (٨) العقد كالمشروط فيه مقارنا .

٣- ومنها : في باب الخيار في النكاح : أن التغيرير السابق هل يجعل كالمقارن ؟؟ فيه خلاف أيضا .

(١) قال صاحب التتمة : لو شرط التزام ما ليس بلازم بأن باع بشرط أن يصلي النوافل أو يصوم شهرا غير رمضان أو يصلي الفرائض في اول أوقاتها فالبيع باطل لانه ألزم ما ليس بلازم ومقتضى هذا فساد العقد في مسألة الهريسة . روضة الطالبين ٤٠٤/٣ وشرح المهدب ٣٦٤/٩ .
(٢) هذه الفائدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٣) وعند المصنف « المعارف » والصواب ما أثبتناه راجع العلائي ٢/ رقم ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٤) راجع : تحفة المحتاج لابن حجر ٤١/٢ .

(٥) ما بين القوسين من العلائي ٢/ رقم ١٦١ .

(٦) وقد تقدم في هذا الكتاب ص ٢٥٦ وصورته أن يخاف غصب ماله أو الاكراه على بيعه فيبيعه لأنسان بيعا مطلقا وقد توافقا قبله على أنه لدفع الشر لا على حقيقة البيع والصحيح صحته . روضة الطالبين ٣٥٥/٣ .

(٧) ما بين القوسين من العلائي ٢/ رقم ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٨) وعند المصنف « قبل » بدل « قبيل » راجع العلائي ٢/ رقم ١٦١ .

باب الخيار

قاعدة (١)

- « ان المشقة تجلب التيسير » تقدمت (٢) ، ومن ذلك :-
- ١- ان الغرر في البيوع منهي عنه مقتضى لبطلان العقد لما فيه من أكل المال بالباطل (٣) .
 - ٢- ومنها : مشروعية (٤) الخيار في البيع في مجلس العقد ، لما كان البيع يقع غالبا بغتة من غير ترو (٥) فيحصل (٦) فيه الندم ، فيشق على العاقد ، فسهل الشارع عليه ذلك بجواز الفسخ له في مجلس العقد اذا تروى فيه ثم لما كانت مدة التروي تحتاج الى أكثر من ذلك شرع له اشتراط الخيار ثلاثة أيام تسهила عليه ليتدارك فيها ما عساه يحصل له من غبن يشق عليه التزامه .

(١) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده ١/ رقم ١٦١ ، والسيوطي في أشباهه ٧٦ وابن السبكي في أشباهه ٤٧/١ ت: عبدالفتاح محمد أبو العينين ، وقال ابن السبكي في الاشباه : وان شئت قلت : « اذا ضاق الامر اتسع » وقد نسب الخطابي قاعدة « المشقة تجلب التيسير » الى الشافعي رضي الله عنه عند كلامه على الذباب يقع في الماء القليل ، ويقرب منها : الضرورات تبيح المحظورات الاشباه لابن السبكي ٤٧/١ .

(٢) في ص ٩٥ مع الاستدلال عليها .

(٣) ولكن لاجل ان المشقة تجلب التيسير يجوز بيع الرمان والبيض في قشرهما ، وبيع الموصوف في الذمة وهو السلم مع النهي عن بيع الغرر .
الاشباه للسيوطي ٧٨ .

(٤) تجد هذا الفرع في الاشباه للسيوطي ٧٨-٧٩ وتحفة المحتاج ٥٧/٢ ونهاية المحتاج ٨٥/٣ .

(٥) أي من غير تدبر وتفكر .

(٦) وعند المصنف « فحصل » وعند العلائي ما أثبتناه ١/ رقم ١٦١ وكذلك في الاشباه للسيوطي ٧٨ .

قاعدة (١)

إذا انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا بأحد (٢) عشرة أشياء وهي : ١- خيار المجلس ، ٢- وخيار الشرط ثلاثة أيام فما دونها ٣- وخيار الخلف ، بان شرط في المبيع وصفا فأخلف ٤- وخيار العيب ، ٥- وخيار (٣) تلقي الركبان ، ٦- وخيار الامتناع من العتق المشروط ، ٧- وخيار تعذر قبض الثمن على أصح الوجهين ، ٨- والاقالة ، ٩- والتحالف ، ١٠- وتلف المبيع قبل القبض ، ١١- وإذا جوزنا بيع الغائب فالخيار الثابت فيه عند الرؤية حادي (٤) عشر .

ويدخل في خيار العيب : خيار تفريق الصفقة ، وألحق الشيخ أبو حامد بها أيضا خيار الرجوع في المبيع عند فلس المشتري فتصير الانواع اثني عشر (٥) . ويمكن رد الخيارات الى أربعة وهي : ١- خيار التروي

(١) ذكر هذه القاعدة الحافظ العلائي في قواعده ٢ / رقم ١٦١ وابن السبكي في أشباهه ١ / ٢٧٠ والنووي في روضة الطالبين ٣ / ٤٩٨ والسيوطي في أشباهه ٢٨٧ .

(٢) وعند المصنف باحدى عشرة أشياء ، وهذا تحريف ، وصوابها ما أثبتناه كما هو عند العلائي نسخة اليمن ص ٥٥٢ ومعناه : ان العقد يتطرق اليه الفسخ بواحد من العشرة وان كان بعد عدها سيضيف سببين آخرين : ولهما مبني على قول ضيعف في المذهب والثاني منقول عن الشيخ أبي حامد .

(٣) لخيار في تلقي الركبان مستنده التقرير كالتصريح روضة الطالبين ٣ / ٤٧٠ .

(٤) وعند المصنف « حادية عشر » وعند العلائي ما أثبتناه وهو اصواب ٢ / رقم ١٦١ وكذلك - حادي عشر - في العلائي نسخة اليمن ص ٥٥٣ .

(٥) وفي الاشباه للسيوطي ٢٨٨ تصل الانواع الى ثلاثين نوعا .

- ٢- وخيار النقيصة (١) ، ٣- وخيار شرط العتق، ٤- وخيار العجز عن الثمن ، فيدخل في خيار التروي : خيار المجلس والشرط وتلقي الركبان ، وخيار الرؤية .
ويدخل في خيار النقيصة : ١- العيب ، ٢- والخلف ، ٣- وتفريق الصفقة ونحوه .

فصل (٢)

حيث ثبت خيار المجلس يجوز شرط الخيار فيه (٣) ثلاثة أيام فما دونها الا في صور (٤) .
١- منها : البيوع التي شرط فيها انتقابض (٥) في المجلس كالصرف وبيع الطعام بالطعام ، أو القبض في احد العوضين كالسلم فانه لا يجوز فيها شرط الخيار (٦) لان القبض فيه مشروط ، والا كان من بيع الكاليء بالكاليء المنهي عنه (٧) .

(١) وهو متوط بفوات شيء من المفقود عليه كان يظن حصوله ، وذلك لظن من احد ثلاثة أمور اولها : شرط كونه بتلك اصفه وتانيها اطراد العرف بحصولها فيه ، وثالثها : ان يفعل العاقد ما يورث ظن حصولها روضة الطالبين ٤٥٨/٣ .

(٢) هذا الفصل ذكره الحافظ العلائي في قواعده ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٣) انضمير عائد الى المجلس ، والجار والمجرور متعلق بشرط .

(٤) هذه الصور موجوده في روضة الطالبين ٤٤٥/٣-٤٤٦ .

(٥) وعند المصنف « القبض » بدل انتقابض وفي البلائي ما أبتناه وهو الصواب ٢ / رقم ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٦) ومنها : انعاضة على ما في الذمة حيث يجوز الاعتياض عنه لا يثبت فيه شرط الخيار ايضا لان القبض فيه مشروط والا كان من بيع الكاليء بالكاليء المنهي عنه العلائي ٢ / رقم ١٦١ .

(٧) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الكاليء بالكاليء » هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه المستدرك للحاكم مع تلخيص المستدرك للذهبي ٥٧/٢ ، واعلم : ان الحاكم توهم فقال : عن موسى بن عقبة وهو خطأ بل رواه موسى بن عبيدة الربذي لا موسى بن عقبة قال البيهقي : والعجب من =

٢- ومنها : الاخذ بالشفعة ، والحوالة (١) ورجوع البائع في عين مبتاعة عند الحجر بالفلس ، لا يثبت فيها (٢) خيار الشرط وان ثبت خيار المجلس على وجه .

٣- وكذلك الهبة (٣) بشرط الثواب .

٤- والقسمة (٤) التي

= شيخنا الحاكم كيف قال : في روايته عن موسى بن عقبة وهو خطأ ، ولعجب من شيخ عصره : « أبي الحسن الدارقطني » حيث قال أيضا في روايته عن موسى بن عقبة ، وقد حدثنا به ابو الحسين عن علي بن محمد المصري : شيخ الدارقطني رواه بسنده فقال : عن أبي عبد العزيز الريزي وهو موسى بن عبيدة ، ورواه ابن عدي عن موسى بن عبيدة وقال : تفرد به موسى بن عبيدة . وقال أحمد بن حنبل : « لا تحل عندي الرواية عنه ولا أعرف هذا الحديث عن غيره وقال أيضا : ليس في هذا حديث يصح لكن اجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين ، وقال الشافعي : أهل الحديث يوهنون هذا الحديث وقد جزم الدارقطني في العلل : بأن موسى بن عبيدة تفرد به فهذا يدل على أن الوهم فسي قوله : موسى بن عقبة من غيره راجع : السنن الكبرى للبيهقي مع الجوهر النقي ٢٩٠/٥ والدارقطني ٧١/٣ ت : السيد هاشم اليماني ط : دار المحاسبة للطباعة ، وتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ٢٦/٣ ت : السيد عبد الله هاشم اليماني ط : شركة الطباعة الفنية .

(١) على ما حكاه العراقيون . روضة الطالبين ٤٤٦/٣ .

(٢) وعند المصنف « فيه » وفي العلاني ما أثبتناه حيث ان المرجع ثلاثة أشياء ٢ / رقم ١٦١ .

(٣) طريقة قاطعة تنفي خيار الشرط روضة الطالبين ٤٤٦/٣ .

(٤) القسمة ثلاثة أقسام : الافراز : هو أن يكون الشيء المقسوم متساوي الأجزاء كعرصة متساوية ، فإذا طلب أحد الشريكين من صاحبه قسمة ذلك ليأخذ كل منهما حقه وامتنع الآخر أجبر الممتنع قهرا بشرط أن تبقى حصة كل شريك من ذلك المقسوم منتفعا بها المنفعة التي كانت قبل القسمة ٢- التعديل ، صورة قسمة التعديل : ارض متفاوتة بعضها بياض وبعضها فيها غراس أو في بعضها بناء ، وبعضها خال من البناء فتعدل حال قسمتها بأن تجعل مساحة خمسين ذراعا من =

(ليس (١) فيها رد اذا جرت بالاجبار أو بالتراضي (٢)) .

٥- ومنها الاجارة (٣) .

= الجيد مساويا لسبعين ذراعا من الرديء وفي اجبار الممتنع من
القسمة قولان ، الاصح عند الاكثرين يجبر ، وقال البغوي : الاصح لا
يجبر ٣- قسمة الرد - فهي ان يشترك رجلان في فرسين مثلا قيمة
أحدهما مائة وقيمة الآخر مائتان فيأخذ واحد النفيس بمائتين ويرد الى
شريكة مع الفرس الخسيس خمسين مثلا . راجع كتاب القضاء لابن أبي
الدم ٤٩١-٤٩٢ .

(١) كلمة « ليس » لا توجد عند المصنف بل عند العلاني وهو الصواب ٢/
رقم ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٢) يسرد المصنف بعض الامثلة لتخلف خيار الشرط عن خيار المجلس
منها : قسمتا الافراز والتعديل ففي وجود خيار المجلس فيهما خلاف
فقد رجح الرافي والنووي عدم وجود الخيار فيهما تبعا لترجيح
البغوي وغيره ، وعلى هذا فتمثيل تخلف خيار الشرط عن خيار المجلس
بقسمتي الافراز والتعديل غير صحيح لعدم وجود الخيار فيهما مطلقا
شرطا ومجلسا وجزم بثبوت خيار المجلس فيهما الشيخ أبو حامد
والقاضي أبو الطيب والمحاملي والدارمي وابن الصباغ والجرجاني
والعمرائي وغيرهم ولكنهم لم ينفوا خيار الشرط فالمثال مازال غير واقع
موقعه ، ولم أجد نصا يؤيد الاستثناء سوى في كلام عميرة على المحلي اذ
يقول تعليقا على اشتراط الرضا بعد القرعة في قسمة ما لا اجبار فيه :
« هل خيارهم على الفور أم يمتد امتداد المجلس ؟؟ وجهان » اهـ ويفهم
من قوله : يمتد امتداد المجلس : انه لا يوجد خيار الشرط بعد المجلس
الا انه لا يتأتى التعميم الذي ذكره بقوله : « اذا جرت بالاجبار او
بالتراضي » حيث ان الاجبار ينافي الخيار ، فلعل صحة العبارة « اذا لم
تكن قسمة اجبار بل قسمة تراض » راجع أسنى الطالب ٤٨/٢
وروضة الطالبين للنووي ٤٣٥/٣ وتحفة المحتاج ٥٩/٢ ونهاية المحتاج
٨٦-٨٧/٣ وحاشيلة البجيرمي على شرح المنهج ٢٣٣/٢ ونهاية المحتاج
عميرة على المحلي ٣١٧/٤ ط: دار الكتب العربية الكبرى بمصر .

(٣) فيها طريق قاطع انه لا يثبت خيار الشرط فيها مع جريان الخلاف في
خيار المجلس اذا لم تكن اجارة ذمة المجموع المذهب ٢/
١٦١ وروضة الطالبين للنووي ٤٤٦/٣ والفرع على البهجة ٤٤٥/٢ .

فائدة (١)

ما يثبت فيه الخيار على الفور أو التراخي يتحصل منه أربعة أقسام : الاول : ما هو على الفور جزماً وهو : أ- خيار الرد بالعيب ، ب- وخيار النقيصة ، ج- وخيار الخلف (٢) اذا شرط الرهن أو الضمين فلم يف بذلك والثاني : ما هو على التراخي جزماً وهو : أ- خيار المجلس يمتد بامتداد المجلس ب- وخيار الشرط : ثلاثة أيام فما دونها وكذلك يثبت للوارث ج- وخيار المشتري اذا أبق (٣) العبد قبل قبضه ، د- واذا تحالف المتبايعان ، ظاهر كلام الرافعي انه ليس على الفور هـ- وخيار المستأجر ، و- واذا أعسر الزوج بانفقة •

والثالث : ما الراجع فيه انه على الفور وهو : أ- خيار التصرية (٤) ب- وتلقي الركبان ، ج- ورجوع البائع الى عين ماله لفلس المشتري ، د- والّاخذ بالشفعة ، هـ- وخيار الفسخ -ل من الزوجين بأحد (٥) العيوب الخمسة •

(١) هذه الفائدة توجد في العلائي ٢/ رقم ١٦١ بعنوان « قاعدة » فيما يثبت من الخيار على الفور أو على التراخي لما توجد أيضاً في الاشبساء للسيوطي ٢٩١ بعنوان « خاتمة » •
(٢) وفي العلائي « الحلف » بالحاء المهمل والصواب ما أثبتناه ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ •

(٣) أبق العبد من باب تعب وقتل ، في لغة والاكتر من باب ضرب : اذا هرب من سيده من غير خوف ولاكد عمل ، وقال الازهري : الأبق : هروب العبد من سيده والابق بالكسر اسم منه فهو أبق والجمع : اباق مثل كافر وكفار المصباح المنير ١/ ص ٥ •

(٤) فيقال : صريتها نصرية : اذا تركت حلبها . فاجتمع لبنها في ضرعها ليظن المشتري انها حلوبة فينغر بشرائها المصباح المنير ١/ ٣٦٣ •

(٥) ثلاثة منها مشتركة بين الرجل والمرأة وهي : الجنون وانجدام والبرص واثنان خاصان بالمرأة - الرتق والقرن واثنان خاصان بالرجل الجب والعنة ، منهاج النووي ٨٩ ط : عيسى البابي والتنبيه للشيرازي ١٠٥ ط : مصطفى البابي •

والرابع : ما الراجع فيه أنه على التراخي وهو : خيار المسلم اذا انقطع المسلم فيه عند محله لجائحة (١) .

فصل (٢) فيه الاقالة

قد يتردد الشيء بين أصليين فيختلف الحكم فيه بحسب ذينك الأصليين وينبغي عليه فروع عديدة .
منها : الاقالة : هل هي فسخ أو بيع ؟؟ الجديد الصحيح (٣) :
انها فسخ ، اذ لو كانت بيعا لصحت مع غير كل من المتعاقدين وبغير الثمن الأول ، (٤) واعترض على هذا الثاني : بالتولية فانها بيع كما نص عليه في كتاب الرهن وتثقيد بالثمن الاول .
والثاني : أنها بيع لتوقفها على الايجاب والقبول ، ويتفرع على هذا الاختلاف : مسائل :

- ١- منها رد العبد المسلم على الكافر هو كرده بالمعيب ، وان قلنا : الاقالة بيع لم يصح على الاصح .
- ٢- ومنها : ثبوت خيار المجلس والشرط والاصح المنع (٥) .
- ٣- ومنها : اذا تقايلا في الصرف وعقود الربا وجب التقابض في المجلس على القول بأنها بيع دون القول الآخر (٦) .
- ٤- ومنها : جواز الاقالة قبل (٧) قبض المبيع ، وجوازها في

-
- (١) الجائحة : الآفة يقال : جاحت الآفة المال تجوحه جوحا من باب قال : اذا أهلكته . راجع : المصباح المنير ١/١٢٤ .
(٢) ذكره الحافظ العلاني في قواعد ٢/ رقم ١٦١ والسيوطي في أشباهه ١٧٢-١٧٣ .
(٣) وعند المصنف « والصحيح » بالواو وفي العلاني من غير الواو وهو الصواب ٢/ رقم ١٦١ .
(٤) عند المصنف « ف » بدل الواو وفي العلاني بالواو ٢/ رقم ١٦١ .
(٥) ومقابل الاصح الثبوت بناء على أنها بيع الاشباه للسيوطي ١٧٢ .
(٦) وهو الأصح . المرجع السابق .
(٧) ان قلنا : فسخ وهو الاصل ، والا فهي كبيع المبيع من البائع قبل القبض . روضة الطالبين ٣/ ٤٩٣ والاشباه للسيوطي ١٧٢ .

السلم قبل (١) القبض وفي المبيع بعد تلفه في الاصح (٢) ،
ووجوب الأجرة اذا استعمله المشتري بعدها (٣) وامتناع الرد
بمعيب حدث في يد المشتري قبل المقابلة على القول بأنها فسخ
في الفروع المذكورة (٤) .

باب

٦١

المبيع قبل قبضه من ضمان (٥) البائع (٦) فان تلف (٧)
انفسخ المبيع .

(١) ان قلنا : فسخ وهو الاصح والا فلا . المرجعين السابقين .
(٢) ولا تجوز الاقالة بعد تلف المبيع ان قلنا : بيع والا فالأصح الجواز
كالفسخ بالتحالف وعلى هذا يرد المشتري على البائع مثل المبيع ان كان
مثليا أو قيمته ان كان متقوما . المرجعين السابقين .
(٣) بناء على القول بالفسخ روضة الطالبين ٤٩٤/٣ والاشباه للسيوطي
١٧٢ .

(٤) والا فله رده . قدمنا تفصيله ومراجعته .
(٥) سواء عرضه على المشتري فلم يقبله أم لا ؟ قاله الشيخ أبو حامد وغيره ،
قال السبكي : وينبغي أن يكون مرادهم : اذا كان مستمرا بيد البائع ،
فان أحضره ووضعه بين يدي المشتري فلم يقبله فالأصح عند الرافعي
وغيره أنه يحصل القبض ويخرج من ضمان البائع ، قال : وكذا يخرج
من ضمانه : فيما لو اشترى من مكاتبه أو مورثه شيئا ثم عجز المكاتب
نفسه أو مات المورث قبل القبض أسنى المطالب ٧٨/٢-٧٩ .
(٦) أي المالك وان صدر العقد من وليه أو وكيله حاشية على الشبرايمليسي
على نهاية المحتاج ١٤٠/٣

(٧) أي بأفة سماوية أو باتلاف البائع انفسخ البيع وسقط الثمن عن
المشتري لتعذر القبض المستحق والا فاتلاف المشتري قبض ، واتلاف
الاجنبي انما يثبت الخيار للمشتري بين الفسخ والامضاء - فان أمضى
غرم المتلف البذل أسنى المطالب ٧٨/٢ ونهاية المحتاج ١٤٠/٤ .

باب التولية ، والاشراك والمراجعة

أصل التولية (١) : تقليد العمل ، وأشركه (٢) صيره شريكا ،
والمراجعة (٣) من الربح وهو الزيادة ونقيضها : المخسارة •

(١) قاعدة : لا يشترط العلم بالثمن قبل العقد الا في التولية والاشراك ولا يشترط كون الثمن مثليا الا في التولية واشراك والشفعة - اذا كان الثمن الاول مثليا - وكذا الربويات ، وليس لنا عقد بيع يسقط فيه جميع الثمن بأبراء غير المشتري بعد اللزوم الا في التولية اذا حط عن الاول ، صورة التولية : هي : من اشترى شيئا وقال لعالم بالثمن : وليتك العقد فقال: قبلت ملك المبيع بمثل الثمن الاول جنسا وقدرًا وصفة، فان حط عنه كل الثمن بعد التولية وبعد لزومها صحت وانحط الثمن عن المتولي لانها وان كانت بيعا جديدا فخاصيتها التنزيل على ما استقر على الثمن الاول ، ويلزم التولية جميع أحكام البيع من قدرة تسليم وتقابض ربوي وغيرهما لان تعريف البيع صادق عليها لكن العلم بالثمن يكفي عن ذكره لان خاصيتها البناء على الثمن الاول • راجع: أسنى المطالب ٩١/٢ والأشباه للسيوطي ٤٥٦ ونهاية المحتاج ١٦٣/٣-١٦٤ وتحفة المحتاج لابن حجر ١٠٣/٢-١٠٤ •

(٢) الاشراك في بعض المبيع كالتولية في كله في أحكامها لان الاشراك تولية في بعض المبيع ان بين البعض كمنافعة ، وان لم يبين البعض فلا يصح جزما كاشركتك في بعضه أو في شيء منه للجهل ولو أطلق الاشراك كاشركتك فيه صح العقد وكان المبيع مناصفة بينهما • راجع : نهاية المحتاج ١٦٤/٣-١٦٥ وتحفة المحتاج ١٠٥/٢ وأسنى المطالب ٩١/٢-٩٢ (٣) يجوز بيع المراجعة من غير كراهة وهو عقد يبنى الثمن فيه على ثمن المبيع الاول مع زيادة بأن يشتري شيئا بمائة ثم يقول لغيره : بعتك هذا بما اشتريته وربح درهم لكل عشرة ويجوز أن يضم الى رأس المال شيئا ثم يبيعه مرابحه مثل ان يقول : اشتريته بمائة وقد بعته بمأتين مع ربح درهم لكل عشرة كأنه قال : بعتك بمأتين وعشرين وكما يجوز البيع مرابحة يجوز مخاسرة مثل أن يقول : بعتك بما اشتريته به بحط =

باب الأصول والثمار

الأصول (١) : الشجر وكل ما يثمر مرة بعد أخرى .

= درهم لكل عشرة انحط من كل أحد عشر درهما : درهم وقيل : من كل عشرة . راجع : روضة الطالبين ٥٢٦/٣-٥٢٧ ، وأسنى المطالب ٩٢/٢ وتحفة المحتاج ١٠٥/٢-١٠٦ ونهاية المحتاج ١٦٥/٣-١٦٦ .
(١) الأصول جمع أصل والمراد به ما يتبعه غيره في دخوله في العقد والثمار أما مفرد لثمر بضم أوليه الذي هو مفرد أثمار وأما جمع لثمر بفتح أوليه الذي هو جمع ثمرة .
اللفظ المتناول لغيره في عقد البيع ستة :

الأول : الأرض وفي معناها : البقعة ، والساحة ، والعرصة ، فإذا قال : بعثك هذه الأرض وكان فيها أبنية وأشجار نظر : أن قال : دون ما فيها من الشجر والبناء لم تدخل للأشجار والأبنية في البيع ، وإن قال : بما فيها دخلت ، وكذا أن قال بعثتها بحقوقها على الصحيح فإن أطلق : فنص هنا أنها تدخل ، ونص فيما لو رهن الأرض وأطلق أنها لا تدخل .
اللفظ الثاني : البستان فإذا قال بعثك هذا البستان دخل في البيع : الأرض والأشجار والحائط .

اللفظ الثالث : الدار فإذا قال بعثك هذه الدار دخلت الأرض والأبنية والحمام المعبود من مرافقها .

اللفظ الرابع : للعبد إذا ملك السيد عبده مالا لم يملكه على الأظهر ، فلو ملكه ثم باعه لم يدخل المال في البيع ، وإن قلنا : العبد يملك فقد نص أن المال ينتقل إلى المشتري مع العبد وأنه لا بأس بجهالته وغيبته .
اللفظ الخامس : الشجر ، فإذا باع الشجرة مطلقا دخلت الأغصان غير اليابسة لأن العادة قطع اليابسة كالثمار .

اللفظ السادس : الثمار يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه وقبله ، فإذا بيعت الثمرة بعد بدو الصلاح جاز مطلقا وجاز بشرط إبقائها إلى وقت الجداد وجاز بشرط القطع سواء كانت الأصول للبائع أم للمشتري أم لغيرهما فإن أطلق فله الإبقاء إلى وقت الجداد . ولا يجوز بيع الثمر قبل بدو الصلاح منفردا عن الشجرة إلا بشرط : أ- القطع ، فيجوز إجماعا ب- وإن يكون المقطوع منتقما به كحصرم وقد يزداد سابع : وهو =

باب اختلاف (١) المتبايعين

أصح ما فيه : رواية ابن (٢) مسعود :

= الدابة - يدخل في بيعها حملها المملوك لما لكها . اعانة الطالبين على فتح للعين ٣/ص ٤٤ . واجع : شرح الجلال المحلي مع حاشية القليوبي ٢٣٣/٢٢٥ ، وتحفة المحتاج ١٢٢/٢ ونهاية المحتاج ١٧٠/٣-١٨٩ / ١٩٠ مع حاشية الشبراخيتي وشرح المنهج مع حاشية البجيرمي ٢/ ٢٩٠-٣٠٤ وروضة الطالبين ٣/٥٣٧-٥٣٦ / ٥٤٢-٥٤٣-٥٤٦-٥٤٧-٥٥٣ .

(١) اذا اختلف المتبايعان أو ورثتهما في قدر الثمن أو جنسه أو صفته أو شرط الخيار أو الاجل أو قدرهما أو في شرط الرهن أو الكفيل مع الاتفاق على عقد صحيح فان كان لأحدهما بينة قضى بها فان أقاما بينتين وقلنا : بالتساقط فكأنه لا بينة ، والا توقفنا الى ظهور الحال ، وان لم تكن بينة تحالفا سواء كانت السلعة باقية أو تالفة : بأن يحلف كل واحد على اثبات قوله ونفي قول صاحبه ، المذهب وظاهر النص الاكتفاء بيمين واحدة من كل واحد تجمع النفي والاثبات فيقول البائع : ما بعث بخمسائة وانما بعث بألف ، ويقول المشتري : ما اشتريت بألف وانما اشتريت بخمسائة واذا تحالفا فالصحيح المنصوص انه لا يفسخ العقد بمجرد التحالف بل يدعوها الحاكم بعد التحالف الى الموافقة فان دفع المشتري ما طلبه البائع أجبر عليه البائع والا فان قنع بما قاله المشتري فذاك والا فيفسخ العقد ، واذا انفسخ البيع بالتحالف أو فسخ لزم المشتري رد المبيع ان كان باقيا بحاله ، ويبقى له الزوائد وان كان تالفا لزمه قيمته سواء كانت أكثر من الثمن الذي يدعيه البائع أم لا ؟ انتهى . وروضة الطالبين للنووي ٣/٥٧٥-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢ .

(٢) هو عبد الله بن مسعود الهذلي من أجلاء الصحابة وهو أول من جهر بالقرآن بمكة وهاجر الهجرتين جميعا الى الحبشة والى المدينة وصلى الى القبلتين ، وشهد بدرا وأحدا ، والخندق ، وبيعة الرضوان وسائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد اليرموك وقد قال - النبي صلى الله عليه وسلم في حقه « رضيت لأمتي ما رضي لها ابن أم معبد » ، وله مناقب جمّة ، مات رضي الله عنه سنة ٣٢ هـ بالمدينة وهو ابن بضع وستين سنة . واجع : الاصابة في معرفة الصحابة ٤/ ٣٣٦ ومفتاح السعادة ١١/٢ وطبقات ابن سعد ٣/١٠٦ وجا ٦/ص ٧ وتذكرة الحفاظ ١٣/١ وطبقات الشعرا ١/٢٢ .

« إذا (١) اختلف البيعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة أو يترادا » .

باب معاملة العبيد

قاعدة (٢)

أصل وضع الصفة أن تجيء للتخصيص أو التوضيح مثل :
مررت برجل عاقل ، وبزيد العالم ، ويعبر عنهما أيضا بالشرط
والتعريف لان تخصيص الموصوف بتلك الصفة بمنزلة
اشتراطه (٣) فيه ، ويقع الاختلاف بحسب تردد هذين المعنيين

(١) روى النسائي : إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة أو يتركا ٦٩٩ مع شرح زهر الربي ط: الهند وفي أبي داود : أخبرني عبدالرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده قال : اشترى الأشعث رقيقا من رقيق الخمس من عبدالله بعشرين ألفا فأرسل عبدالله اليه في ثمنهم فقال انما أخذتهم بعشرة الاف ، فقال عبد الله فأختر رجلا يكون بيني وبينك ، قال الأشعث : أنت بيني وبين نفسك قال عبدالله : فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة أو يتتاركان » أي يتفاسخان ٢٥٥/٢ تعليق الشيخ احمد سعد ط: مصطفى البابي . وراجع ابن ماجه ٧٣٧/٢ ت: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط: عيسى البابي ، والدارقطني ٣/٢٠ ت: السيد عبدالله هاشم اليماني ط: دار المحاسبة للطباعة والدارمي ١٦٦/٢ ت: عبدالله هاشم اليماني ط: شركة الطباعة الفنية . ومسند أحمد ٤٦٦/١ ط: الميمنية المصرية .

(٢) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعد ١/ رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .

(٣) الضمير يعود الى الصفة باعتبار النعت والا فلا بد أن يقول : « اشتراطها » .

في الكتاب ، والسنة ، ومسائل فقهية فمن الكتاب قوله تعالى :
« ضرب الله مثلا عبدا أو مملوكا لا يقدر على شيء (١) » فإن
هذه الجملة التي هي « لا يقدر على شيء » صفة ثانية لعبدا ،
فإن (٢) حملت على التوضيح كان فيه متمسك للجديد (٣) من
مذهب الشافعي : « أن العبد لا يملك شيئا » وإن ملكه السيد
أو غيره أي هذا شأن العبد .

وإن جعلت للتخصيص كان فيه متمسك لمذهب مالك (٤)
والقديم. من قول الشافعي : « أنه يملك » لأن سياق (٥) الآية
يقتضي (٦) تخصيص هذا العبد بهذه الصفة فيقتضي مفهومها
أنه يملك شيئا .

(١) من سورة النحل الآية ٧٥ - قال القرطبي في تفسيره : فهم حسلمون
من هذه الآية ومما قبلها : نقصان رتبة العبد عن الحر في الملك وإنه لا
يملك شيئا وإن ملك ، قال أهل العراق : الرق ينافي الملك فلا يملك
شيئا البتة بحال وهو قول الشافعي في الجديد وبه قال الحسن وابن
سيرين ، ومنهم من قال : يملك إلا أنه ناقص الملك لأن لسيده أن
ينزع منه أي وقت شاء وهو قول مالك ومن اتبعه وبه قال الشافعي
في القديم وهو قول أهل الظاهر . راجع : تفسير القرطبي ١٠/١٤٧ .
(٢) في العلاني « فإن » بدل وإن ١/ رقم المخطوطة ١٦١ .
(٣) راجع حاشية البجيرمي على شرح المنهج ٢/٣٢٤ ونهاية المحتاج ٣/٢١٦
وتحفة المحتاج ٢/١٤٠ .

(٤) هو الامام أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن
الحارث بن غيمان ويقال : عثمان بن خنيل بن عمرو بن ذي أصبح
الأصبغي المدني امام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة الذين دونت
مذاهبهم وكتب الله لها البقاء ولد سنة ٩٥ هـ وتوفي سنة ١٧٩ هـ وهناك
أقوال أخرى في تاريخ ميلاده ووفاته . له ترجمة في : الوفيات ٤/١٣٥
وتذكرة الحفاظ ١/١٩٣ وتاريخ ابن كثير . ١/١٧٤ والنجوم الزاهرة
٢/٩٦ وشذرات الذهب ١/٢٨٨ .

(٥) وفي العلاني ١/١٦١ - شيئا من الآية والصواب ما أثبتناه ، ومعنى
سياق الآية : المتبادر من الوصف أنه للتأسيس .
(٦) وعنده المصنف « فتقتضي » والصواب ما أثبتناه لأن الفاعل مذكر .

ومن السنة : حديث صفوان (١) بن أمية رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما استعمار منه أدراعه قال له : (أغصبا (٢) ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : بل عاريبة مضمونة)

فمذهب الشافعي أن العارية تضمن (٣) مطلقا فتكون الصفة هنا للتوضيح أي هذا شأن العارية وهو جار على ما اختاره في الآية : ومن يقول أن العارية لا تضمن مطلقا يجعل الصفة الضمان وليس مذهب (٤) الحنفية ذلك .
ومن فروعها : إذا حلف لا يركب دابة هذا العبد فعتق وملك

(١) هو صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن حناقة بن جمح القرشي الجمحي ، استعمار منه رسول الله صلى الله عليه وسلم سلاحا وشهد حنيناً كافراً ، أسلم من كثرة ما أعطاه الرسول صلى الله عليه وسلم وكان من المؤلفة قلوبهم ، وحسن إسلامه وأقام بمكة فقدم المدينة مهاجراً ، ومات صفوان بمكة سنة ٤٢ هـ أو ٤١ هـ أول خلافة معاوية رضي الله عنه . راجع : أسد الغابة للجزري ط : الشعب ٢٣/٣ - ٢٤ - ٢٥ وتهذيب التهذيب ٤٢٤/٤ - ٤٢٥ .

(٢) وفي مسند أحمد ٤٦٥/٦ عن أمية بن صفوان بن أمية عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمار منه يوم حنين أدراعا فقال : أغصبا يا محمد ؟ قال بل عارية مضمونة ، قال فضاع بعضها فعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضمها له قال : أنا اليوم يارسول الله في الإسلام أرغب ، وفي أبي داود مثلها ٢٦٥/٢ و٢٦٦ وله شاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما ولفظه : بل عارية مؤداة وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . راجع : المستدرک للحاكم مع تلخيص المستدرک للذهبي ٤٧/٢ و٤٨-٣ وسكت عنه أبو داود والمنذري . راجع : الفتح الرباني لأحمد عبدالرحمن البنا ١٢٩/١٥ - ١٣٠ والسنن الكبرى للبيهقي مع الجوهر النقي ٨٨/٦ - ٨٩ - ٩٠ ، قال المنذري : وأخرجه النسائي . راجع : عون المعبود ٤٧٧/٩ ورواه الدار قطني ٣٨/٣ - ٣٩ - ٤٠ تحقيق السيد عبدالله هاشم اليماني ط : دار الحاسبة للطباعة .

(٣) راجع : أسنى المطالب ٣٢٥/٢ وتحفة المحتاج ٣٧٠/٢ والأشباه لابن السبكي ٤٠٢/١ .

(٤) ولو هلكت العارية بلا تعد من المستعير فلا ضمان ولو بشرط الضمان فإنه شرط باطل كما في المحيط . راجع : مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٣٤٧/٢ ط : تركيا .

دابة فركبها •
قال الفزالي : يحنث وهو بناء على أن الصفة بالمبد تمريف •
وقال ابن كج : لا يحنث وهو يتخرج على كونها للشرط وهو لا
يملك •

كتاب السلم

قاعدة (١)

ما ثبت على خلاف الدليل للحاجة قد يتقيد بقدرها وقد يصير
أصلا مستقلا - وبيانه بصور •
١- منها : الاجارة : جوزت على خلاف الدليل لورودها على
المنافع المدومة للحاجة (٢) ولم يتقيد بالحاجة بل صارت أصلا
لعموم البلوى •
٢- ومنها : السلم (٣) : على خلاف الدليل أيضا للحاجة الى
بيع المدوم ثم جوز مطلقا وان كان موجودا ، وان كان حالا
وصار أصلا مستقلا •

-
- (١) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلاني ٢ / رقم ١٦١ وقد مرت في هذا
الكتاب ص ١٩٢ •
(٢) لان الناس لا يملكون جميع الأعيان يرتفقون بها فأبيحت على خلاف
القياس •
(٣) السلم لغة - الاستعجال وقال بعضهم : التقديم أو التأخير لان فيه
استعجال رأس المال وتقديمه وفيه تأخير المسلم فيه وشرعا بيع شيء
موصوف في النمة بلفظ سلم ويشترط له مع شروط البيع غير الرؤية
سبعة أمور ١- حلول رأس المال ٢- تسليمه بالمجلس ٣- بيان محل
التسليم لمسلم فيه ٤- قدرة على تسليمه وعند وجوبه ٥- علم بقدر له
فيما يكال أو نحوه ٦- معرفة العاقلين لأوصاف المسلم فيه ، ٧- ذكر
العاقلين الاوصاف في العقد بلغة يعرفانها • راجع : حاشية البجيرمي على
شرح المنهج ٢ / ٣٢٥ وشرح المنهج ٢ / ٣٢٥-٣٢٦ وما بعدها •

- وينخصص به (١) : قوله صلى الله عليه وسلم في حديث حكيم (٢)
 ابن حزام : « لا تبع (٣) ما ليس عندك » .
 ٣- ومنها : الخلع : أصل مشروعيته مع المرأة عند حاجتها
 الى الافتداء ، بنص (٤) القرآن ثم جوز مع الأجنبي (٥) وصار
 أصلاً .
 ٤- ومنها : العرايا (٦) - جوزت على خلاف الدليل في النخل
 والكرم لحاجة الفقراء وفي غيرهما من الثمار قولان .

(١) أي بدليله من الكتاب والسنة .

(٢) هو حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي أبو
 خالد المكي ، وعمته خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : قال
 البخاري : عاش في الاسلام ستين سنة وفي الجاهلية ستين سنة
 ولد قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة في جوف الكعبة وكان من سادات
 قريش في الجاهلية والاسلام وكان عالماً بالنسب مات سنة ٥٤ هـ وقيل
 ٥٨ وقال البخاري وغيره مات سنة ٦٠ هـ وقيل خمسين وصحح ابن
 حبان الاول . راجع : تهذيب التهذيب ٢/٤٤٧-٤٤٨ وأسد الغابة في
 معرفة الصحابة ٢/٤٥/٤٦ .

(٣) عن حكيم بن حزام قال يارسول الله صلى الله عليه وسلم : يأتيني الرجل
 فيريد مني البيع ليس عندي أفأبتاعه له من السوق ؟ فقال : « لا تبع ما
 ليس عندك » رواه أبو داود ٢/٢٥٤ تعليق الشيخ احمد سعد ط :
 مصطفى البابي ، وروى النسائي عن حكيم ابن حزام ٦٩٥ مع شرح زهر
 الربى ط : ابنه والترمذي ٣/٥٣٤ ت : محمد فؤاد عبد الباقي
 وروى ابن ماجه ٢/٧٣٧ ت محمد فؤاد عبد الباقي ط :
 عيسى البابي ، وروى احمد عن حكيم بن حزام ٣/٤٠٢ .

(٤) وهو قوله تعالى : « فان خفتن ان لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما
 افتنت به » من سورة البقرة الآية ٢٢٩ .

(٥) صورته مع الاجنبي : اذا قال الزوج للاجنبي : طلقت زوجتي على ألف في
 ذمتك فقبل أو قال الاجنبي للزوج : طلق زوجتك على ألف في ذمتي
 فطلق وقع الطلاق بائناً بالمسمى وسبب التوسع بجوازه مع الاجنبي :
 أنه قد يكون في خلع الاجنبي غرض صحيح كتخليصها ممن يسيء العشرة
 معها ويمنع حقوقها .

(٦) العرايا : لغة جمع عرية وهي النخلة التي يفردھا مالكها للأكل وسميت
 بها لأنها عريت عن حكم جميع البستان حيث أن الزكاة متعلقة بعين =

جميع البستان ولا يجوز التصرف فيه ، وأما العرية فتجب الزكاة فيها في الذمة ويجوز التصرف فيها لانه خرص بعض البستان فقط ليتصرف في هذا المخروس ببيع أو أكل أو غيرهما فإن كان البستان قد خرص كله - لنقل الزكاة الى الذمة ، والقدر المبيع للبيع - فهي فعيلة بمعنى مفعولة : أي : معروضة اذ يعروها مالك الثمرة ليأخذ منها . بل هذا المعنى مستقيم على كل حال ، خرص القدر المبيع أم أكثر .

وفي المعنى الاول وقفة : لان المعنى اللغوي لا يعلل بالحكم الشرعي . في القاموس المحيط اشارة الى الصواب ، اذ يقول : « ما عزل عن المساومة عند المبيع ، - فما معنا عكسه . وشرعا : يبيع رطب أو عنب على شجر خرصا بتمر أو زبيب كيلا لانه أرخص فيها صلى الله عليه وسلم في الرطب » نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر - وهو الرطب - بالتمر ، وروى في الرايا أن تباع بخرصها - أي مخروصها - يأكلها أهلها رطباً ، رواه الشيخان عن سهل بن أبي حثمة ، وقيس به العنب بجامع ان كلا منهما زكوي يمكن خرصه ويدخر يابسه . والأظهر ان بيع الرايا لا يختص بالفقراء لان ظاهر اطلاق الخبر

التسوية بين الفقراء والاعنياء ، والثاني يختص بهم لما روى عن زيد بن ثابت « ان رجلاً محتاجين من الانصار شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم يتناعون به رطباً يأتونه مع الناس وعندهم فضل قوتهم من التمر فرخص لهم أن يتبايعوا الرايا بخرصها من التمر ذكره الشافعي رضي الله عنه في الأم بغير اسناد ورواه البيهقي في المعرفة باسناد منقطع وأجيب بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وبأن ذلك حكمة المشروعية ، ثم قد يعم الحكم ، ويشترط لصحة بيع الرايا التقابض في المجلس اذ هو بيع مطعوم بمثله ويحصل بتسليم التمر أو الزبيب الى البائع كيلا ، ويحصل بالتخلية في النخل الذي عليه الرطب ، أو الكرم الذي عليه العنب ، اذ غرض الرخصة طول التفكه بأخذ الرطب شيئاً فشيئاً الى الجذاذ .

راجع : شرح المنهج للشيخ زكريا الأنصاري ومعه حاشية البجيرمي ٣١٠-٣١١/٢ وتحفة المحتاج الى شرح المنهاج لابن حجر ١٢٨-١٢٩/٢ ونهاية المحتاج الى شرح المنهاج للرملي ١٩٨-١٩٩/٣ وشرح جلال المحلي على منهاج النووي ٢٣٨/٢ ٢٣٩ .

٥- وكذلك المساقاة انما جوزت للحاجة في النخل (١) والعنب ، وفي غيرهما قولان والأظهر منهما المنع (٢) ، وكذلك في المرایا (٣) .

قاعدة (٤)

إذا استعمل لفظ موضوع لعقد في عقد آخر هل العبارة باللفظ أم بالمعنى ؟ وفيه صور .

١- منها : إذا قال بعتك بلا ثمن لم ينعقد بيعا نظرا الى اللفظ وهل ينعقد اباحة أو هبة نظرا الى المعنى ؟ وجهان اختلف في الراجح منهما .

٢- ومنها : إذا عقد على معين بلفظ السلم لم ينعقد سلما قطعا وهل ينعقد بيعا نظرا الى المعنى أو لا يصح لاختلاف اللفظ ؟ فيه الوجهان والأصح المنع .

٣- ومنها : إذا عقد السلم بلفظ البيع اتفقوا على صحة العقد واختلفوا : هل ينعقد بيعا نظرا الى اللفظ أو سلما نظرا الى المعنى على وجهين الاصح عند العراقيين والرويانى والجرجاني انه ينعقد سلما ، وحكاه الشيخ أبو حامد وغيره عن نصه في الاملاء والاصح عند البغوي وغيره أنه يكون بيعا وصححه الرافعي في المحرر والنووي في الروضة (٥) ، وهو قول أبي اسحاق (٦) المروزي وغيره من المتقدمين .

(١) لمعاملته صلى الله عليه وسلم يهود خيبر على نخلها وأرضها بشرط . ما يخرج منها من تمر أو زرع رواه الشيخان والحق به العنب بجامع وجوب الزكاة وامكان الخرص . راجع : تحفة المحتاج لابن حجر ٤٢٩/٢-٤٣٠ ونهاية المحتاج للرملي ١٨٠/٤ .

(٢) راجع : نهاية المحتاج ١٨٠/٤ وتحفة المحتاج ٤٣٠/٢ .

(٣) راجع : نهاية المحتاج ١٩٩/٣ وشرح جلال المحلي ٢٣٩/٢ ، وتحفة المحتاج ١٢٩/٢ .

(٤) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلاني في قواعده ١/ رقم ١٦١ وهي مكررة مع فروعها الى قوله : والنووي في الروضة في ص ٢٦٣-٢٦٥ .

(٥) جاء ص ٦ .

(٦) هو ابراهيم بن أحمد المروزي كان اماما جليلا غواصا على المعاني ورعا زاهدا أخذ عن ابن سريج وانتهت اليه رئاسة العلم ببغداد وانتشر =

فائدة (١)

الاسم اذا اطلق على شيئين أحدهما بعد الآخر ، فالاطلاق هل يجعله (٢) مجهولا أو ينزل على الأول ؟ فيه خلاف في صور منها : لو وقت السلم بجمادى أو بربيع أو بالعيد ففيه وجهان أحدهما : انه فاسد لترده بين الاثنين والاصح الصحة والتنزيل على الأول (٣) .

= الفقه عن اصحابه في البلاد ثم انتقل في آخر عمره الى مصر وجلس في مجلس الشافعي ، وخرج من مجلسه الى البلاد سبعون امنا ، وتوفي لتسع خلون من رجب بمصر سنة ٣٤٠ هـ ودفن قريبا من الشافعي وقد شرح المختصر شرحا مبسوطا . راجع طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٣٧٥ وشذرات الذهب لابن العماد ٢/٣٥٥ ، والنجوم الزاهرة ٣/٣٠٧ وابن خلكان ١/ص ٤ وطبقات الشيرازي ١١٢ .

(١) هذه الفائدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده - المجموع المذهب في قواعد المذهب ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية كما ذكرها ابن السبكي في أشباهه بعنوان قاعدة : اللفظ اذا اطلق على شيئين وجود أحدهما يعقب وجود الآخر ، فإنه يحمل على الاول ولا يجعله الاطلاق مجهولا على الاصح ومن ثم لو وقت السلم بجمادى أو ربيع أو العيد ينزل على الاول ١/٢٩٦ .

(٢) وعند المصنف « نجعله » والصواب ما أثبتناه لصحة الحمل .

(٣) لتحقق الاسم - حافظ العلائي ٢/ رقم ١٦١ دار الكتب المصرية .

كتاب الرهن

قد يتردد (١) الشيء بين أصليين فيختلف الحكم فيه بحسب دينك
الأصليين ومن ذلك .

إذا (٢) استعار شيئاً لرهته بدين فسبيل هذا (٣) سبيل
العارية أم سبيل الضمان ؟ فيه قولان قالوا : وهما منصوحيان
في الرهن الصغير (٤) أحدهما : أن حكمه حكم العارية لانه
قبض مال الغير بأذنه لينتفع به ضرب انتفاع فأشبهه بالواستعاره
للخدمة ، وأصحهما : أن سبيله سبيل الضمان ومعناه انه ضمن
دين الغير في رقبة ماله كما لو أذن لعبده في ضمان دين غيره
صح وتكون ذمته فارغة (٥) .

قال الامام : العقد فيه شائبة من هذا ، وشائبة من هذا ،
وليس القولان في تمحض كل منهما بل هما : في ان المقلب منهما

(١) هذا الموضع ذكره الحافظ العلائي في قواعده بعنوان « فصل » ٢/رقم
١٦١ دار الكتب المصرية ومر تطبيق القاعدة على الاقالة في هذا الكتاب
ص ٣٠٥ .

(٢) من قوله اذا استعار شيئاً لرهته الى قوله : « لانه يمسكه رهنا لا عارية »
في ص ٣٢٤ تجده في المراجع الآتية : الشرح الكبير للرافعي ١٠/ص ٢٣
وما بعدها ونهاية المحتاج ٣/٢٦١ وما بعدها وتحفة المحتاج ٢/١٦٧ وما
بعدها والاشباه للسيوطي ١٦٩-١٧٠ ، وقوت المحتاج في شرح المنهاج
ج ٣ / مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠٥ ومجموع المذهب
للحافظ العلائي ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ وروضة الطالبين ٤/٥٠ وما
بعدها وأسنى المطالب ٢/١٤٨ ، وما بعدها وشرح جلال المحلي ٢/٢٦٥
وما بعدها وشرح المنهج مع حاشية البجيرمي ٢/٢٦٧ .

(٣) اي هذا العقد بعد قبض المرتهن الرهن على المذهب . الشرح الكبير
٢٣/١٠ .

(٤) للشافعي رضي الله عنه بحثان في الرهن احدهما مطول ويسمى الرهن
الكبير وثانيهما غير مطول ويسمى الرهن الصغير .

(٥) أي كما ملك أن يلزم ذمته دين الغير وجب أن يملك التزامه في عين ماله
لان كل واحد منهما محل حقه وتصرفه . راجع : فتح العزيز ١٠/٢٣
ونهاية المحتاج ٣/٢٦٢ ومغني المحتاج ٢/١٢٥ .

- ما هو ؟ ويتخرج على القولين فروع كثيرة •
- ١- منها : رجوع المعير فيه بعد (١) (٢) قبض المرتهن وهو ممتنع على قول الضمان وكذلك على قول العارية في الاصح والا لم يكن لهذا الرهن فائدة •
- ٢- ومنها : انه على قول الضمان لا بد من معرفة المعير جنس (٣) الدين وقدره (٤) وصفته من صحة وتكسير ، وحلول وتأجيل وغير ذلك لاختلاف الأغراض (٥) بتفاوتهما ، وكذا معرفة من يرهن عنده في (٦) الاصح ، وعلى قول العارية لا يشترط شيء من ذلك •
- ٣- ومنها : ما يتعلق بتلفه فان كان التلف في يد المرتهن (٧) فعلى الراهن الضمان على قول العارية (٨) ، وعلى قول الضمان لا شيء عليه (٩) ولا على المرتهن بحال لانه (١٠) يمسكه رهنا لا عارية •

- (١) يفهم جواز الرجوع قبل قبضه وهو كذلك على القولين لعدم زومه ،
نهاية المحتاج ٢٦٣/٣ •
- (٢) وفي العلاني « بغير قبض » والصواب ما أثبتناه ٢/ رقم ١٦١ دار الكتب المصرية •
- (٣) مثل ذهب وفضة • نهاية المحتاج ٢٦٢/٣ •
- (٤) عشرة أو مائة • المرجع السابق •
- (٥) أي لاختلاف أغراض الضامن بذلك ، وذكر أبو علي الزجاجي : انه أجاز في القديم السكوت عن ذكر الحلول والتأجيل • اشرح البير ٢٨/١٠ - ٢٩
- (٦) أي أن معرفة من يرهن عنده واجب في الاصح وهذا قول صاحب التقريب المرجع السابق •
- (٧) ولو تلف في يد الراهن فقد أطلق الغزالي في الوجيز انه يضمن لانه مستعير وفي تعليق الشيخ أبي حامد بناؤه على القولين كما لو تلف في يد المرتهن ، قال النووي المذهب الضمان • راجع : نهاية المحتاج ٢٦٣/٣ وتحفة المحتاج ١٦٨/٢ وروضة الطالبين ٥٢/٤ والشرح الكبير ٢٨/١٠
- (٨) كما لو تلف في يده - فتح العزيز ٢٨/١٠ •
- (٩) لانه لم يسقط الحق عن ذمته • المرجع السابق •
- (١٠) ولان المرتهن أمين ولم يسقط الحق عن ذمة الراهن • نهاية المحتاج ٣٦٣/٣ •

قاعدة

من كان القول قوله في شيء كان القول قوله في صفته • كذا ذكر صاحب (١) القوت (٢) •
قلت : وانما يطرد على القول القديم : ان القول (٣) قول القابض لأحد التدينين •

(١) هو العلامة قطب الزمان حجة أهل عصره أحمد بن حمدان بن عبد الواحد ابن عبد الغني بن محمد أبو العباس شهاب الدين الأذري من كبار فقهاء الشافعية ، ولد بأذرعات الشام سنة ٧٠٨ هـ أو ٧٠٧ هـ ودخل القاهرة فتفقه بها ثم ألزم بالتوجه إلى حلب وناب عن قاضيهما ابن اصائغ فلما مات ترك وأقبل على التدريس والفتوى والتصنيف وراسل السبكي بالحلبيات • وكان صادق للهجة شديد الخوف من الله ومن مؤلفاته • جمع التوسط والفتح بين الروضة والشرح • عشرون مجلدا وشرح منهاج النووي شرحين ، أحدهما : غنية المحتاج ثمانية مجلدات والثاني قوت المحتاج ثلاثة عشر جزءا منه ، وفي كل منهما ما ليس في الآخر ، وغير ذلك ، مات في حلب سنة ٧٨٣ هـ انظر : شذرات الذهب ٢٧٨/٦ والدرر الكامنة ١٣٥/١ والبدر الطالع ٣٥/١ وطبقات ابن الهيثم ٢٢٧ •

(٢) راجع : قوت المحتاج في شرح المنهاج للأذري ج٣/ في باب الرهن مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠٥ - هو كتاب في فروع الشافعية للأذري المذكور آنفا ومختصره : « لباب القوت » مؤلف هذا الكتاب أبي الثناء محمود بن أحمد المعروف بابن خطيب الدهشنة الحموي المتوفى ٨٣٤ - وتوجد نسخة للقوت في دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠٥ فقه شافعي وهي ثلاثة عشر جزءا والمفقود هو الجزء الأول وتوجد قطعة من نسخة أخرى منه ، تبتدي من أثناء الكلام على صدقة الفطر مخطوطة برقم ١٤٩٩ فقه شافعي • راجع : كشف الظنون ١٣٦١/٢ وفهرس دار الكتب المصرية •

(٣) هذه العبارة مرتبطة بفرع في منهاج الطالبين للنووي وهو (ومن عليه ألفان بأحدهما رهن ، فأدى ألفا وقال : أديته عن ألف الرهن صدق) أي يمينه بمعنى أن القول المؤدى مع اليمين سواء اختلف في لفظه أم في نيته لانه أعرف بقصد وكيفية ادائه ومن ثم لو أدى لدائه شيئا وقصد أنه عن دينه وقع عنه وان ظنه الدائن ودية أو هدية كذا قالوا هذا على المذهب الجديد وعن القديم أنهما لو اختلفا في جهة الاداء : أن القول قول القابض رواه القاضي أبو الطيب وغيره • راجع : تحفة المحتاج لابن =

كتاب التفليس (١)

المسائل المختلف فيها بالنسبة الى تعارض الأصل والظاهر (٢)
كثيرة جدا .

= حجر ١٩٢/٢ وقوت المحتاج للأذرعى ٣/ رقم المخطوطة ٢٠٥ ونهاية
المحتاج ٣٠٣/٣ وانظر من تطبيقات هذا الاصل اختلاف الموكل والوكيل
ج٢/ص ٣٤٨ حاشية قليوبي والمستثنيات على الجديد أشباه السيوطي
ط: التجارية ص ٣٥٨ .

(١) وهو لفة : مصدر فلسه أي نسبة الى الافلاس الذي هو مصدر أفلس أي
صار الى حالة ليس معه فيها فلس أو صارت أمواله كلها فلوسا ، ومن
ثم قال النووي في الروضة : هو لفة النداء على المفلس وشهره بصفة
الافلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أخس الاموال لانه اذا حجر عليه منع
التصرف في ماله الا في شيء تنافه لا يعيش الا به ، قال صاحب الحاوي :
باب التفليس والفلس ، لا باب الافلاس : لان الافلاس مستعمل في
الاعسار بعد يسار ، والتفليس مستعمل شرعا في حجر الحاكم على
المدينين بشروطه فهو اليق وصح انه صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ
في ماله وباعه في دينه وقسمه بين غرمائه فأصابهم خمسة أسباع
حقوقهم فقال لهم صلى الله عليه وسلم « ليس لكم - الآن - الا ذلك » ثم
بعثه الى اليمن وقال له : لعل الله يجبرك ويؤدي عنك فلم يزل باليمن
حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم - الحديث عن كعب بن مالك رواه
الدارقطني والبيهقي والحاكم ، ورواه أبو داود في المراسيل ، قال ابن
الطلاع في الاحكام : هو حديث ثابت وكان ذلك سنة تسع - راجع :
الشرح الكبير ١٩٦/١٠ وتلخيص الحبير ١٩٧/١٠ والمصباح
النير ١٣٧/٢ وتحفة المحتاج ١٩٩/٢ وروضة الطالبين ١٢٧/٤ ونهاية
المحتاج ٣٠٨/٣ وتصحيح التنبيه ٧١ وحاشية عميرة على المحلي ٢٨٥/٢ .
(٢) في حالة تعارض الأصل والظاهر يبحث عن المرجح فيعمل بما يرجحه ،
فاذا لم يوجد مرجح فهي مسألة القولين ، ومنهم من يقول بالأصل ومنهم
من يقول : بالظاهر - الاشباه للسيوطي ٦٤ .

ومنها : لو ادعى المديون (١) : انه معسر وأنكر الغريم (٢) ،
 فان (٣) لزمه الدين في مقابلة مال كابتياح أو استقراض فلا
 يقبل قوله الا ببينة استصحابا لبقاء ذلك المال وان لزمه لا في
 مقابلة مال فثلاثة أوجه أصحها : أنه يقبل قوله مع اليمين لأن
 الأصل النعدم (٤) ، والثاني : أنه لا بد من البينة لان الظاهر
 من حال الحر انه يملك شيئا .

والثالث : ان لزمه باختياره كالضمان والصداق : لم يقبل

(١) دان الرجل يدين ديناً : من المداينة قال ابن قتيبة : لا يستعمل الا لازماً
 فيمن يأخذ الدين ، وقال ابن السكيت أيضاً : دان الرجل : اذا استقرض
 فهو دائن وكذلك قال ثعلب ، ونقله الأزهري أيضاً ، وعلى هذا فلا يقال
 منه مدين ولا مديون لان اسم المفعول انما يكون من فعل متعد وهـذا
 الفعل لازم فاذا أردت التعدي قلت : أدنته ودأنته قاله أبو زيد الأنصاري ،
 وابن السكيت وابن قتيبة وثلعب ، وقال جماعة : يستعمل لازماً ومتعدياً
 فيقال دنته : اذا أقرضته فهو مدين ومديون ، واسم الفاعل : دائن
 فيكون الدائن من يأخذ الدين على اللزوم ومن يعطيه على التعدي راجع :
 المصباح المنير ١/ ٢٢٠ .

(٢) هو هنا صاحب الدين - وان استعمل بمعنى المدين أيضاً - مأخوذ من
 أغرم بالشيء اذا أولع به لانه يصير بالحاجة على الخصم ملازماً . والجمع
 الغرماء - مثل كريم وكرماء . المصباح المنير ٢/ ٩٩ .

(٣) صدر المسألة أو الشق الأول من الترديد فيها من قبيل تعارض الأصل
 والظاهر ، فالأصل بقاء المال ، والظاهر من حال المسلم الصديق ، أو من
 تعارض الأصلين الأول بقاء المال والثاني عدم اليسار ولكن سياق المصنف
 أن محل التفريع هو الشق الثاني ويمكن أن يقال في المسئلة بشقيها أنها
 من باب تعارض الأصل والظاهر فالأصل عدم اليسار والظاهر أن الحر
 يملك شيئاً ، وفي الشق الاول من المسألة يترجح الظاهر بأن الأصل
 بقاء المال اذ قد لزمه الدين في نظير مال أخذه ، وفي معنى ذلك أن يكون
 قد عهد له مال وان لم يكن قد لزمه الدين في نظير مال أخذه كما هي طريقة
 الغزالي والشيخ عز الدين بن عبد السلام .

وفي الشق الثاني لا مرجح لأيهما ومن ثم جاء القولان الأولان من
 الأقوال الثلاثة في هذا الشق الثاني . . .

اما ثالثها فلا يسلم انتفاء المرجح في حالة الالتزام الاختياري لان
 الظاهر ان العاقل لا يلتزم مالا يقدر عليه .

(٤) بضم فسكون بمعنى الفقر وعدم المال . راجع الوجيز للغزالي المطبوع
 مع شرح المذهب ١٠/ ٢٢٧ .

الا ببينة ، وان لزمه لا باختياره كآرش (١) الجناية قبل قوله
مع اليمين لان الظاهر : انه لا يشغل ذمته ولا يلتزم ما (٢) لا
يقدر عليه .

وطريقة الغزالي والشيخ عز الدين بن عبد السلام : انه (٣)
ان عهد له مال فلا يقبل الا ببينة ، والا فالأوجه الثلاثة ،
وتبعاً في ذلك الامام وقد حكى هذه الطريقة عن الأصحاب .

باب الحجر

وهو لغة : المنع ، وفي الشرع المنع من التصرف في المال .

قاعدة

حجر العبد لا لنقص فيه بل لحق السيد ، وحجر الصبي

(١) أرض الجناية - وان في اقتصر في المصباح على الجراحة - : ديتها والجمع
أروش مثل فلس وفلوس وأصله الفساد يقال : أرشت بين القوم
تأريشاً: اذا أفسدت ثم استعمل في نقصان الأعيان لانه فساد فيها ويقال
: أصله هرش ، المصباح المنير ١٥/١ وراجع : المهذب ٢٠٠/٢ .

(٢) من قوله : « لو ادعى المديون انه معسر في ٣٠٢ الى قوله ما لا يقدر عليه »
موجود في روضة الطالبين للنووي ١٣٧/٤ وفي الشرح الكبير للرافعي
٢٢٩/١٠ .

(٣) من قوله : « ان عهد له مال الى قوله : فالأوجه الثلاثة » موجود في الوجيز
للغزالي . راجع : فتح العزيز شرح الوجيز ٢٢٧/١٠ .

لنقص فيه وحجر السفية (١) هل هو لنقص فيه ؟؟ : خلاف في صور .

١- منها : اذا (٢) أذن له الولي في البيع هل يباشره ؟ فيه خلاف الأصح عند الغزالي الصحة (٣) ، وعند البغوي المنع (٤) (اذا (٥) أذن) في شراء شيء معين وقدر العوض أما اذا أذن له مطلقا فهو لغو .

٢- ومنها : اذا وكله غيره في شيء من التصرفات كذلك هل يصح عقده له (٦) ؟؟ فيه خلاف يتخرج على الوجهين .

٣- ومنها : اذا أذن له الولي في النكاح وعين المرأة وقدر

(١) السمع نقص في العقل وأصله : الخطة . المصباح المنير ٢٩٩/١ .
(٢) هذه الفروع الخمسة موجودة في روضة الطالبين للنووي ١٨٤/٤-١٨٥ .
(٣) كما لو أذن في النكاح فإنه يصح قطعا ، وإن كان بعضهم قد أشار إلى طرد الخلاف فيه . المرجع السابق .

(٤) كما لو أذن للصبي ، قال النووي : ماذهب إليه البغوي أصح عند الأكثرين منهم : الجرجاني والرافعي في المحرر وجزم به الروياني في الحلية . المرجع السابق .

(٥) وفي العلائي (وهذا اذا أذن له) ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ أي هذا الخلاف بين الغزالي والبغوي في حالة تقييد الأذن بشيء معين وتقدير العوض ، أما في حالة الإطلاق فهو لغو بلا خلاف . راجع : الروضة للنووي ١٨٤/٤ فلعل (وهذا) سقطت من قلم الناسخ هنا -والا التبس المعنى - .

(٦) أي للموكل .

- المهر فالمنذهب القطع بالصحة - وقيل قولان - لان (١) المال تابع فيه .
- ٤- ومنها : اذا اتهب أو قبل الوصية لنفسه فيه الوجهان (٢) .
- ٥- ومنها : اذا أقر بأتلاف ، أو جنائية توجب المال فالأظهر انه لا يقبل (٣) .

باب الصلح

هو لغة : قطع المنازعة ويقع شرعا على أنواع (٤) .

- (١) علة للجزم بالصحة ، ولو كان المال أصلا ولم يكن تابعا لعقد النكاح المأذون فيه لم يصح تصرف السفية ولو كان الأذن موجودا من الولي حيث يجبر من التصرف في المال .
- (٢) قال النووي : الأصح صحة اتها به وبه قطع الجرجاني . روضة الطالبين ١٨٤/٤ .
- (٣) كدين المعاملة ومقابل الأظهر يقبل لانه اذا باشر الاتلاف يضمن فاذا أقر به قبل ورد بأن الصبي يضمن بأتلافه ولا يقبل إقراره به جزما . نهاية المحتاج ٣٥٢/٣ .
- (٤) أغفلها المصنف وذكرها غيره .
- أحدها أن يكون بيعا بأن يصالح من العين المدعاة على عين أخرى .
- ثانيها : أن يكون اجارة بأن يصالح منها على سكنى داره أو شيء من منافعها سنة .
- ثالثها : أن يكون عارية بأن يصالح منها على سكنائها فإن عين مدة كانت عارية مؤقتة والا فمطلقة .
- رابعها : أن يكون هبة بأن يصالح من العين على بعضها .
- خامسها : أن يكون ابراء بأن يصالح من الدين على بعضه . ذكر هذه الخمسة الرافعي في الشرح الكبير ١٠/٢٩٥-٢٩٨-٣٠١ والأشباه للسيوطي ٤٦٠ .
- سادسها : أن يكون فسخا بأن يصالح من المسلم فيه على رأس المال قبل القبض قاله ابن جرير الطبري ، قال في المهمات : وهو صحيح ماش على القواعد ، كما قال الأصحاب : أن بيع المبيع قبل القبض للبائع بمثل الثمن الأول اقالة بلفظ البيع .
- سابعها : أن يكون سلما بأن يجعل العين المدعاة رأس مال سلم =

باب الحوالة

تقدم (١) : ان الشيء يتردد بين أصليين في كتاب الرهن ومن ذلك الحوالة هل هي استيفاء حق أم بيع واعتياض ؟ فيه قولان وقيل وجهان (٢) :

أحدهما : أنها (٣) استيفاء فكأن المحتال استوفى ما كان له على المحيل وأقرضه المحال (٤) عليه ، وأصحهما : أنها (٥) : تبديل مال بمال ، قال الرافعي (٦) : وعليه نص الشافعي رضي الله عنه في باب بيع الطعام ، ووجهه : بأنها تبديل مال بمال

= نقله الأسنوي عن ابن جرير .

ثامنها : ان يكون جعالة كقوله : صالحتك من كذا على رد عبدي .
تاسعها : أن يكون خلعا كقولها : صالحتك من كذا على أن تطلقني
طلقة .

عاشرها : أن يكون معاوضة عن دم العمد كقوله صالحتك من كذا على ما استحقه عليك من قصاص بنفس أو طرف .

حادي عشرها : أن يكون فداء كقوله : للحربي : صالحتك من كذا على اطلاق هذا الاسير ، ذكر هذه الاربعة في المهمات وقال : أهملها
الأصحاب وهي واردة عليهم جزما . الأشباه للسيوطي ٤٦١ .

(١) في هذا الكتاب ص ٢٨٥ وكذلك في ص ٢٩٨ في الاقالة والرهن وذكره الحافظ العلائي في قواعده ٢ / رقم ١٦١ .

(٢) منسوبان الى ابن سريج وغيره : راجع الشرح الكبير ٣٣٨ / ١٠ .

(٣) وعند المصنف « أنه » وفي الشرح الكبير ٣٣٨ / ١٠ وقواعد العلائي ٢ / رقم ١٦١ : ما أثبتناه وهو الصواب .

(٤) ووجهه : انه لو كانت معاوضة لجاز أن يحيل بالشيء على أكثر منه أو أقل ولما جاز التفريق قبل القبض اذا كانا طعامين أو نقدين الشرح الكبير ٣٣٨ / ١٠ .

(٥) وعند المصنف « أنه » وفي العلائي ما أثبتناه وهو الصواب ٢ / رقم ١٦١

وفي الشرح الكبير أنها بيع لا نها تبديل مال بمال ٣٣٨ / ١٠ .

(٦) في الشرح الكبير ٣٣٨ / ١٠ .

فأن كل واحد من المحيل والمحتمل (١) يملك بها مالم يملكه (٢) .
وعلى هذا فهي (٣) بيع ماذا بماذا ؟ يتحصل فيه من كلامهم (٤)
ثلاثة أوجه :

أحدها (٥) : انه بيع بعين تنزيلا لاستحقاق الدين على
الشخص منزلة استحقاق منفعة تتعلق بعينه كالمنافع في
اجازة (٦) الأعيان .

والثاني : انها بيع دين بدين (٧) ، قال الرافعي : وهو
المنقول (٨) واستثنى هذا العقد من النهي الوارد في حديث
« نهى (٩) عن بيع الكالئ بالكالئ » للمصلحة (١٠) ، كذا
قال ، وفيه نظر ، لان المصالح المرسلة لا تخصص العموم على
قاعدة الشافعي رضي الله عنه اذ لا حجة (١١) فيها بل المخصص

-
- (١) وفي العلائي « والمحال » ٢ / رقم ١٦١ دار الكتب المصرية .
(٢) وهذا حقيقة المعاوضة وليس فيها استيفاء حق ولا اقراض محقق فلا
يقدران . الشرح الكبير للرافعي ٣٣٨ / ١٠ .
(٣) وفي الشرح الكبير للرافعي « فهو » بدل فهي ٣٣٨ / ١٠ .
(٤) وفي العلائي « كلامهما » ٢ / رقم ١٦١ ولعل ضمير التثنية يعود الى
الرافعي والنووي .
(٥) وعند المصنف « أحدهما » والصواب ما أثبتناه .
(٦) وعند المصنف « اجازات » وفي العلائي ما أثبتناه ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ .
(٧) فإن حق الدين لا يستوفي من غير الشخص ولغيره ان يؤديه عنه الشرح
الكبير ٣٣٨ / ١٠ .
(٨) وعند المصنف « وهو المعقول » وفي الشرح الكبير للرافعي ما أثبتناه ج
٣٣٨ / ١٠ .
(٩) من تخريج هذا الحديث في ص ٢٨١ .
(١٠) وفي الرافعي حاجة الناس مسامحة وارفاقا ولهذا المعنى لم يعتبر فيه
التقابض كما في القرض ولم يجز فيه الزيادة والنقصان لانه ليس بعقد
مأكسة كالقرض ٣٣٨ / ١٠ .
(١١) وعند المصنف « حجر » بدل حجة وفي العلائي ما أثبتناه وهو الصواب
٢ / رقم ١٦١ .

له النصوص (١) الواردة في جواز الحوالة وصحتها (٢) .

والثالث : انها بيع عين بدين حكاه ابن الرفعة .

قال ابن سريج : الحوالة بيع لكنها بيع غير مبني على
الماكسة (٣) والمغابنة (٤) وطلب الربح والفضل وانما هو مبني
على الارفاق (٥) ، قال القاضي حسين : الأولى ان يلفق بين
المعنيين ويجمع بينهما فيقال : الحوالة معاوضة تضمنت
استيفاء أو استيفاء بطريق المعاوضة ، وكذلك قال الامام : لا
خلاف في اشتمال الحوالة في الاستيفاء والمعاوضة ، وانما
الخلاف في أيهما أغلب ، وتبعه الغزالي عليه .

وقال الشيخ أبو محمد (٦) : الحوالة تجري مجرى المعاوضة
أم مجرى أصل الضمان ؟؟ على قولين ويتخرج (٧) على الخلاف
فروع .

١- منها : ثبوت الخيار فيها ، ولا ثبوت له على القول :
بأنها استيفاء وأما على القول بأنها معاوضة فالأصح : أنه لا

(١) عن أبي هريرة قال : « مطل الغني ظلم ، واذا أتبع أحدكم على مليء »
فلينبع ، رواه الجماعة وفي لفظ لاحمد « ومن أحيل على مليء فليحتل »
وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مطل الغني
ظلم ، واذا أحلت على مليء فاتبعه » رواه ابن ماجه . راجع : نيل
الأوطار للشوكانى ٢٦٦/٥ الطبعة الأخيرة ط : مصطفى البابي .

(٢) وفي هذا النظر نظر ، لان الرافعي لم يقل : ان المخصص المصلحة ، وانما
ذكرها بيانا لحكمة التخصيص الثابت بالنصوص المرخصة في الحوالة .

(٣) مكس في البيع مكسا من باب ضرب : نقص في الثمن وماكس مأكسة
ومكاسا : مثله . راجع : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٢/٢٤٣ .

(٤) وعند المصنف « المعاينة » بالعين المهملة وفي العلاتي ما أثبتناه وهو
الصواب ٢/ رقم ١٦١ .

(٥) واعلم : ان كلام ابن سريج ظاهر في انها بيع دين بدين ، ويشترط في
صحتها رضا المحيل بلا خلاف والمحتال عند الأكثر والمحال عليه عند
بعض ويشترط أيضا تماثل التقدين في الصفات وأن يكون في شيء
معلوم ، نيل الأوطار ٢٦٦/٥ .

(٦) في السلسلة . راجع : قواعد العلاتي ٢/ رقم ١٦١ .

(٧) أي يتخرج على الخلاف في أن الحوالة استيفاء أم بيع لا على ما قاله الشيخ
أبو محمد فإنه فائدة زائدة أتى بها .

- يثبت (١) لأنها ليست على قواعد المعاوضات .
- ٢- ومنها : في اشتراط رضا المحال (٢) عليه : وجهان : ان قلنا : انها اعتياض فلا يشترط لانه حق المحيل فلا يحتاج فيه الى رضا الغير وان قلنا : انها استيفاء فيشترط لتعذر اقراضه من غير رضاه (٣) .
- ٣- ومنها : الثمن في مدة الخيار هل تجوز (٤) الحوالة به وعليه ؟؟ فيه وجهان أصحهما الجواز لأنه صائر الى اللزوم (٥) فيعطى حكمه، وبني صاحب التتمة الوجهين على الاصل المذكور قال : ان قلنا : معاوضة فهو كالتصرف في المبيع في زمن (٦) الخيار ، وان قلنا : استيفاء فتجوز (٧) قال العلائي : وهذا البناء مخالف (٨) لأصله في التصحيح كما تراه .
- ٤- ومنها : اذا خرج المحال عليه مفلسا حالة الحوالة وجهله المحتال فان لم يشترط ملائته (٩) فالمشهور : انه لا رجوع (١٠)

- (١) وقيل نعم بناء على أنها بيع . الأشباه للسيوطي ١٧٠ .
- (٢) اذا كان عليه دين للمحيل . المرجع السابق والشرح الكبير للرافعي ٣٣٩/١٠ .
- (٣) والأصح عدم الاشتراط . الأشباه للسيوطي ١٧٠ .
- (٤) وعند المصنف « يجوز » وكلاهما جائزان .
- (٥) والخيار عارض فيه . الشرح الكبير للرافعي ٣٤١/١٠ .
- (٦) يعني فلا تجوز الحوالة به وعليه . الأشباه للسيوطي ١٧٠ .
- (٧) وعند المصنف « فيجوز » وفي الشرح الكبير للرافعي ٣٤١/١٠ ما أثبتناه .
- (٨) الأصل الذي قرره المتولي في التتمة : ان الحوالة من قبيل البيع على الأصح ولكنه هنا في مسألة الحوالة بالثمن وعليه في مدة الخيار رجح انها تصح بناء على أنها استيفاء ولا تصح بناء على أنها بيع ، وهذا عكس ما رجحه فيما مضى في كتابه من أن الحوالة بيع على الأصح .
- (٩) وعند المصنف « ملايه » وفي العلائي والشرح الكبير للرافعي ٣٤٤/١٠ ما أثبتناه وهو الصواب . وهو مأخوذ من قوله : رجل مليء : غني مقدر وملؤ بالضم ملأه وهو أملأ القوم : أي أقدرهم وأغناهم المصباح المنير ٢٤٧/٢ .
- (١٠) لانه مقصر بترك البحث فصار كما لو اشترى شيئا وكان مغبوظا فيه تحفة المحتاج ٢٦١/٢ والشرح الكبير للرافعي ٣٤٤/١٠

له ولا خيار (١) ، وفيه وجه حكاه الامام : ان له الخيار (٢) ،
وان شرط ملاءة (٣) المحال عليه فوجهان مرتبان (٤) ، وأولى
بثبوت الخيار ، وأختار ابن سريج : أنه يرجع في الحوالة ،
وقال الرافعي : وهذا (٥) التردد قريب من الخلاف في ثبوت
خيار المجلس وخيار الشرط في الحوالة ، وكل ذلك مبني على
أن الحوالة استيفاء أو اعتياض .

٥- ومنها لو أحال المشتري البائع بالثمن على رجل ثم رد
عليه المبيع بالعيب فالأظهر انفساخ (٦) الحوالة .
٦- ومنها : لو أحال البائع رجلا على المشتري بالثمن ثم رده
بالعيب فالمذهب : أن الحوالة لا تنفسخ سواء قبض المحتال ذلك
من المشتري أم لم يقبض .

-
- (١) فلو كان مفلسا حالة الحوالة فالصحيح المنصوص الذي عليه جمهور
الأصحاب : انه لا خيار للمحتال سواء شرط يساره أم أطلق وفي وجه
يثبت خياره في الحالين وفي وجه : يثبت ان شرط فقط واختار الغزالي
الثبوت مطلقا وهو خلاف المذهب، راجع: روضة الطالبين للنووي ٢٣٢/٤ .
(٢) تداركا لما لحقه من الخسران كما لو اشترى شيئا فبان معيبا وبهذا
قال مالك . الشرح الكبير ٣٤٤/١٠ .
(٣) وفي الاشباه للسيوطي ١٧١ : ان شرط يسار المحال عليه فالاصح لا
رجوع له بناء على انها استيفاء والثاني نعم بناء على انها بيع .
(٤) فإن قلنا بثبوت الخيار عند الاطلاق فهنا أولى وان منعنا ثم فما الحكم ؟
نقل المزي أن لا يرجع فأنكره ابن سريج من قول الشافعي رضي الله عنه
وقال : يرجع كما لو اشترى عبدا بشرط انه كاتب فبان خلافه ثبت له
الخيار ، وعامة الأصحاب على صحة نقل المزي واختاروا عدم الرجوع .
الشرح الكبير ٣٤٤/١٠ .
(٥) أي التردد بين الرجوع وعدم الرجوع . الشرح الكبير ٣٤٤/١٠-٣٤٥ .
(٦) لارتفاع الثمن بانفساخ المبيع ، فالأظهر ومقابلته مبنيان على انها استيفاء
أم بيع؟ ان قلنا : استيفاء بطلت والا فلا، قال النووي في الروضة ٢٣٣/٤
: المذهب البطلان وصححه في المحرر . راجع : منهاج الطالبين مع تحفة
المحتاج ٢٦١/٢ والاشباه للسيوطي ١٧٠ ونهاية المحتاج ٣٩٦/٣
والشرح الكبير للرافعي ٣٤٥/١٠-٣٤٦ .

والفرق ان الحوالة هنا تعلق (١) بها حق غير المتعاقدين (٢) وهل للمشتري الرجوع على البائع قبل قبض المحتال؟؟ فيه الوجهان وأصحهما : عند الصيدلاني (٣) : لا يرجع لانه لم توجد حقيقة القبض .

باب الضمان (٤)

الاجماع ، والأحاديث متعاضدة على صحة الضمان ، ومنها :

(١) وفي الملائي « تعلق » ٢ / رقم ١٦١ والصواب ما أثبتناه لان الفاعل لفظ حق .

(٢) أي لتعلق الحق هنا بثالث وهو انذي انتقل اليه اشمن نلم يبطل حقه بفسخ المتعاقدين كما لو تصرف البائع في الثمن ثم رد عليه المبيع بصيب لا يبطل تصرفه وللمشتري الرجوع الى البائع ان قبض منه المحتال لا قبله . راجع : تحفة المحتاج ٢ / ٢٦١ ونهاية المحتاج ٣ / ٣٩٦ وروضة الطالبين ٤ / ٢٣٣ / ٢٣٤ والشرح الكبير للرافعي ١٠ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٣) هو أبو بكر محمد بن داود بن محمد المروزي المعروف بالصيدلاني نسبته الى بيع العطر ، وبالداودي نسبته الى أبيه داود .

ومن تصانيفه « شرح على المختصر » في جزئين ضخمين وشرح على فروع ابن الحداد ، وكان معاصرا للقفال توفي سنة ٤٢٧ هـ . انظر طبقات الشافعية الكبرى ٤ / ١٤٨ والانساب للسمعاني ٢٢٠ وطبقات ابن الهديا ١٥٢ وطبقات الشافعية للأسنوي ٢ / ١٢٩ - ١٣٠ والتمهيد للأسنوي ١٢٧ .

(٤) أركان ضمان المال خمسة :

١- المضمون عنه : ولا يشترط رضاه بالاتفاق لان قضاء دينه بغير اذنه جائز فضمانه أولى .

٢- المضمون له : يشترط معرفة الضامن لعين المضمون له على الاصح ولا يشترط رضاه على الاصح .

٣- الضامن : وشرطه صحة العبارة وأهلية التبرع .

٤- الحق المضمون : وشرطه أن يكون أ- ثابتا ، ب- لازما ، ج - معلوما .

٥- الصيغة : ولا بد من صيغة دالة على التزام كقوله في ضمان المال ضمنت لك مالك على فلان أو في ضمان البدن (الكفالة) تكفلت بيدن فلان وغيرها من الصيغ المعتبرة شرعا . راجع : روضة الطالبين ٤ / ٢٤٠ وما بعدها ونهاية المحتاج ٣ / ٣٩٩ وما بعدها وتحفة المحتاج ٢ / ٢٦٣ وما بعدها والشرح الكبير ١٠ / ٣٥٨ وما بعدها وشرح جلال المحلي على المنهاج ٢ / ٣٢٩ وما بعدها .

قوله صلى الله عليه وسلم «الزعيم غارم»^(١) حسنه الترمذي^(٢) .

(١) عن أبي أمامة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول عام حجة الوداع : « العارية مؤداة والزعيم - الضامن - غارم - متجشم غرما - والدين مقضي » أي يجب قضاؤه ، وحديث أبي أمامة حديث حسن غريب . راجع الترمذي ٥٦٥/٣ ت : محمد فؤاد عبد الباقي ط : مصطفى البابي وأبو داود ٢٦٦/٢ تعليق الشيخ أحمد سعد ط : مصطفى البابي وابن ماجه ٨٠٤/٢ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط : عيسى البابي ، ولهذا الحديث في النسائي طريقان أحدهما من طريق أبي عامر الرصافي والأخرى من طريق حاتم بن حريث كلاهما عن أبي أمامة وصححه ابن حبان من طريق حاتم هذه وقد وثقه عثمان الدارمي ، ورواه الخطيب في التلخيص من طريق ابن لهيعة عن عبدالله بن حبان الليثي عن رجل عن آخر منهم قال : اني لتحت ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيبني لعابها ويسيل على جرتها حين قال - فذكر الحديث . راجع تلخيص الحبير المطبوع مع الشرح الكبير والمجموع شرح المذهب ٣٥٦/١٠ .

(٢) هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي من أئمة علماء الحديث وحفاظه من أهل ترمذ على المجرى الأعلى لنهر جيحون ، أدرك كثيرا من قدماء الشيوخ وسمع منهم وتلمذ للبخاري وشاوكة في بعض شيوخه قام برحلة إلى خراسان والعراق والحجاز في طلب الأحاديث وكان آية في الحفظ والاتقان ، وعمره في آخر عمره ومن تصانيفه : « الجامع الكبير في الحديث » مات بترمذ سنة ٢٧٩ هـ انظر : شذرات الذهب ٢/١٧٤ ، ومقدمة شرح الترمذي لأحمد محمد شاكر ومفتاح السعادة ١١/٢ ووفيات الأعيان ٤٠٧/٣ - ٤٠٨ وميزان الاعتدال ١١٧/٣ وتهذيب التهذيب ٣٨٧/٩ - ٣٨٩ .

فائدة (١)

تقدم في الرهن : أن الشيء قد يتردد بين أصليين فيختلف الحكم فيه ومن ذلك « (٢) الإبراء » اسقاط أم تمليك ؟ فيه خلاف وذكر بعضهم : أن ظاهر المذهب : أنه اسقاط لأنه لو قال له : ملكتك ما في ذمتك صح من غير نية ولا قرينة بخلاف قوله للعبد : ملكتك رقبتك وللزوجة ملكتك نفسك فإنه يحتاج إلى النية ، وقال الشيخ محي الدين في كتاب (٣) الرجعة : المختار لا يُطلق الترجيح في هذه القاعدة وإنما يختلف بحسب الفروع .

- ١- فمنها : لو أبرأه عن مجهول صح على القول : بأنه اسقاط ولا يصح على القول بأنه تمليك (٤) .
- ٢- ومنها : لو عرف (٥) المبريء قدر الدين ولم يعرف من عليه الحق صح ، كذلك على الأول دون الثاني .

(١) هذه الفائدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعد ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية ومرت تطبيقات لها أخرى في هذا الكتاب في كتاب الرهن ص ٢٩٨ كما مرت في الاقالة ص ٢٨٥ وفي الحوالة ص ٣٠٦ .

(٢) راجع : روضة الطالبين ٢٢٣/٨ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) لأن شرط المملك أن يكون معلوما وتمليك المجهول كالتكليف بما لا يعلم المكلف ، قال بعض مشايخنا : الإبراء من المجهول باطل في الجديد بناء على أنه تمليك المدين ما في ذمته فيشترط أن يكون معلوما وفي التقديم يصح بناء على أنه اسقاط كالاعتاق ثم رأيت في الروضة للنووي : الأظهر : أنه لا يصح الإبراء عن المجهول ٢٩٦/٤ والأشبه للسيوطي ١٧١ والتحقيق - كما حكاه الخطيب في شرح المنهاج عن شيخه : أنه إن كان في مقابلة نحو طلاق (وبعبارة أشمل : في معاوضة) اشترط علم كل من المبريء والمبرأ - شأن كل معاوضة . والا اشترط علم المبريء ، لأنه تمليك منه دون المبرأ ، لأنه اسقاط عنه . مغني المحتاج ٢/٢٠٢ وانظر تكملة المقام في ص ٤٤٨ ج ٢ المهذب وص ٣٢٦ ج ٢ القليوبي على المنهاج .

(٥) انظر المرجعين السابقين .

٣- ومنها : لو كان له على واحد منهما دين فقال : أبرأت أحدهما لم يصح على قول التمليك (١) ، وصح على القول : بأنه اسقاط وطولب بالبيان .

٤- ومنها : لو كان (٢) لأبيه على شخص دين وأبرأه ولده وكان قد مات أبوه ولم يعلم الولد صح على قول الاسقاط ، وعلى القول الآخر ينبني على « ما اذا باع مال أبيه على ظن انه حي فاذا هو ميت » وقد تقدم (٣) .

٥- ومنها : انه (٤) لا يحتاج الى القبول اذا قلنا : انه اسقاط (٥) وكذا على الثاني في الأصح وهو نصه في كتاب الأيمان لان المقصود الاسقاط (٦) ، وان اعتبرنا القبول ارتد برده (٧) والا فوجهان والأصح في الروضة : أنه لا يرتد .

٦- ومنها : اذا (٨) أبرأ ابنه من دينه فليس له الرجوع ان قلنا : اسقاط ، وان قلنا تملك كان له ذلك كذا قال الرافعي ، وقال النووي : ينبغي ان لا يكون له رجوع على القولين ، وهذا ظاهر ، فانه وان كان تمليكاً فقد سقط الدين فلا يعود كما لا يرجع الوالد اذا زال الملك في الموهوب عن ولده .

(١) كما لو كان له في يد كل واحد عبد فقال : ملكت أحدهما العبد الذي في

يده فلا يصح . الأشباه للسيوطي ١٧١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) وقد تقدم في هذا الكتاب ص ٢٦٥ .

(٤) راجع : الأشباه للسيوطي ١٧١ .

(٥) لان الاسقاط عملية شخصية من جانب واحد واعتبار القبول فرع ان تكون العملية من الجانبين .

(٦) ومن رجع الاسقاط نظر الى جانب القرية لانه صدقة ولو شرطنا القبول لكان فيه من وأذى .

(٧) لان الأمور المملكة يتوقف اعتبارها كذلك على قبول المملك له .

(٨) راجع : الأشباه للسيوطي ١٧٢ .

كتاب الشركة

قاعدة (١)

فاسد (٢) كل عقد كصحيحه في الضمان (٣) وعدمه ويستثنى من ذلك :

- ١- الشركة : فأنها ان صحت فعمل كل منهما في مال صاحبه غير مضمون ، وان فسدت كان مضمونا (٤) .
- ٢- وكذا عقد المسابقة (على الخيل (٥)) والرمي لا يضمن فاسدهما عند القاضي حسين والمرجح خلافه .
- ولا تضمن (٦) الهبة الفاسدة على الأصح وهو المقطوع به

(١) هذه القاعدة ذكرها ابن السبكي في أشباهه ٣٣٦/١ والسيوطي في أشباهه ٢٨٣ وحاشية الاعانة على فتح المعين ٥٩/٣ .

(٢) تنحل هذه العبارة الى جملتين ١- كل عقد اقتضى صحيحه الضمان فكذلك فاسده لان الصحيح اذا أوجب الضمان فالفاسد أولى ، ويستثنى منه فروع كثيرة . الأشباه للسيوطي ٢٨٣ . ٢- وكل عقد لا يقتضي صحيحه الضمان فكذلك فاسده لان اثبات اليد عليه بأذن المالك ولم يلتزم بالعقد ضمنا ، ويستثنى من الجملة الثانية : أ- الشركة ، ب- الهبة فأن صحيحها غير مضمون وأما فاسدها فمضمون في وجه ، وهو مقابل الأصح .

ويستثنى من الجملة الأولى : عقد المسابقة على الخيل أو الرمي فأن صحيحها مضمون بخلاف فاسدها وثم ، مستثنيات أخرى من كل من الموضوعين . الأشباه والنظائر لابن السبكي ٣٣٦/١-٣٣٧ والأشباه للسيوطي ٢٨٣-٢٨٤ .

(٣) ليس المراد من القول : « الفاسد كالصحيح في الضمان » : انه يجب فيه المسمى كما في الصحيح بل انه مثله في أصل الضمان فيجب في الاجارة الفاسدة آجرة المثل لا خصوص المسمى . الأشباه والنظائر لابن السبكي ٣٣٧/١ والأشباه للسيوطي ٢٨٣-٢٨٤ .

(٤) أي كان مضمونا بأجرة المثل . الأشباه للسيوطي ٢٨٤ .

(٥) ما بين القوسين غير موجود عند المصنف ولا بد منه بقرينة ضمير التنثية في قوله : فاسدهما .

(٦) هذا داخل تحت الجملة الثانية ولم يكن من المستثنيات بناء على الأصح ومن المستثنيات بناء على مقابله راجع هامش ٢ في هذه الصفحة .

في النهاية (١) والعدة (٢) والبحر والبيان ذكروه في باب التيمم .

كتاب الوكالة

قاعدة

كل من صحت مباشرته الشيء صح منه التوكيل فيه لغيره (٣)
وما لا يجوز له مباشرته لا يصح توكيله ولا التصرف فيه
بالوكالة عن غيره الا في مواضع أستثنيت من الطرفين .
أما الأول ففيه صور كثيرة .

١- منها (٤) : العبادات البدنية كالصلاة ، والصوم ، وتلاوة
القرآن .

٢- ومنها : الأيمان ، والنذور ، وكذلك الايلاء ، واللعان ،
والقسامة (٥) .

٣- ومنها : الشهادات في التحمل والأداء .

(١) هو نهاية المطلب في دراية المنهـب لـامام الحرمـين عبدالمـلك بن عبد الله
الجويني الشافعي المتوفى سنة ٤٧٨هـ أوله : أحمد الله عزت قدرته حق
حمده . الخ . جمعه بمكة المكرمة وأتمه بنيسابور وقد ملحه ابن
خلكان وقال : ما صنف في الاسلام مثله قال ابن النجد : انه مشتمل على
أربعين مجلدا ثم لخصه ولم يتم واختصره أبو سعد عبدالله بن محمد
اليمني المعروف بأبن أبي عـصرون المتوفى سنة ٥٨٥هـ وسماه صفوة
المنهـب من نهاية المطلب وهو سبعة مجلدات . راجع : كشف الظنون
١٩٩٠/٢ .

(٢) في فروع الشافعية لأبي عبدالله الحسين بن علي بن الحسين المتوفى سنة
٤٩٨هـ أو ٤٩٥هـ وهو قليل الوجود مكونة من خمسة أجزاء ضخمة
كتبت بمكة شرفها الله تعالى ، في عصره قال الأسنوي : والقرائن تدل على
أنها حررت عليه وقد وقف النووي على العدة لأبي عبدالله دون العدة لأبي
المكارم والرافعي بالعكس . راجع : طبقات الأسنوي ١/٥٦٧-٥٦٨
وكشف الظنون ١١٢٩/٢ .

(٣) هنا سقط يفهم بمقابلة بقية الكلام تقديره : والتوكل فيه عن غيره .

(٤) الصورة المستثناة تجد أغلبها في روضة الطالبين للنووي في كتاب الوكالة
٢٩٢-٢٩٣ - ٢٩٤-٢٩٥ - ٢٩٦-٣٠٥ - ٣١٣ .

(٥) أي أقسام الأيمان المقررة في دعوى النـم .

- ٤- ومنها : تعليق الطلاق ، والعتق ، وكذلك التدبير على المذهب (وهو (١)) الأصح وكذلك الاقرار (٢) أيضا .
- ٥- ومنها : تملك المباحات كالاحتطاب والاصطياد ، وفيه وجهان رجح الأكثرون انه لا يجوز التوكيل فيها ويقع ذلك للمباشر والأصح عند المتأخرين الصحة ووقوعه للموكل (٣) .
- ٦- ومنها : الالتقاط (٤) .
- ٧- ومنها : اذا اضطرف رجلان وأراد أحدهما أن يفارق المجلس قبل القبض ووكل رجلا في ملازمة المجلس الى أن يقبض لم يصح وينفسخ (٥) العقد ، قاله الامام والغزالي .
- ٨- ومنها : تعيين من طلق احدى امرأتيه أو أعتق أحد عبديه لا يصح التوكيل فيه ، وكذلك من (٦) أسلم على أكثر من أربع فوكل في اختيار أربع منهن .
- أما اذا أشار الى واحدة وقال : وكلتك في تعيين هذه للطلاق أو للنكاح أو في هذه الأربع فهو كالتوكيل في الرجعة فيصح على الصحيح قاله في التتمة .

- (١) ما بين القوسين لا يوجد عند المصنف بل في قواعد العلائي وهو الأوفق في التصير ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ فيفيد أن الخلاف وجوه ، لا أقوال والا فالشان الاستغناء عن هذه الاضافة : أي (وهو الأصح) .
- (٢) صورة التوكيل بالاقرار ان يقول : وكلتك لتقر عني فلان بكذا وفيه وجهان أصحهما عند الأكثرين لا يصح لانه خبر فأشبه الشهادة . روضة الطالبين ٤/ ٢٩٢ وأدب القضاء لابن أبي الدم ٥٨١ .
- (٣) اذا قصده الوكيل له لانه احد أسباب الملك فأشبهه الشراء . روضة الطالبين ٤/ ٢٩١ .
- (٤) قال ابن الصباغ : ولا يصح التوكيل في الالتقاط قطعا كما لا يجوز في الاغتنام فان التقط أو غنم كان له دون الموكل قال صاحب البيان : ينبغي أن يكون الالتقاط على الخلاف في تملك المباحات وما قاله ابن الصباغ أقوى . روضة الطالبين ٤/ ٢٩٣ .
- (٥) بمفارقة الموكل لان التنفيذ منوط بملازمة العاقد فلو مات العاقد فهل يقوم وارثه مقامه في القبض ليبقى العقد ؟؟ فيه وجهان حكاهما الامام والغزالي في البسيط بناء على بقاء خيار المجلس ، روضة الطالبين ٤/ ٢٩٤ .
- (٦) وعند المصنف « لو » بدل من ، وفي العلائي ما أثبتناه ليتناسب مع المعطوف عليه ، راجع : العلائي ٢/ رقم ١٦١ .

- ٩- ومنها : الوصية والأصح انه (١) يجوز التوكيل فيها .
- ١٠- ومنها : الوكيل له التصرف فيما وكل فيه وليس له التوكيل لغيره : اذا كان لائقا به وهو قادر عليه (٢) .
- ١١- ومنها : العبد المأذون لا يجوز له أن يوكل فيما أذن له فيه الا اذا صرح له بذلك .
- ١٢- ومنها : الأب يتولى طرفي العقد في مال ابنه (٣) وبالعكس (٤) وليس له أن يوكل واحدا في ذلك يتولى الطرفين (٥) نعم لو وكله في أحدهما أو وكل اثنين في الشقين جاز .
- وأما عكس ذلك وهو : « أن يصح التوكيل فيما لا يصح منه مباشرة » ففيه أيضا صور .
- ١- منها : الأعمى لا يصح منه البيع والشراء ونحوهما وله التوكيل في ذلك للضرورة .
- ٢- ومنها : من وجب له القصاص في العين أو في الطرف : لم يستوف ذلك بنفسه على الصحيح ويوكل فيه لانه لا يؤمن : أن يردد الحديد ويزيد في الألم تشفيا (٦) .
- ٣- منها : المرأة لا يصح منها النكاح ويصح أن يوكلها

(١) وعند المصنف « لا يجوز » وفي العلاني ٢/ رقم ١٦١ : « يجوز » وعبارة الروضة وفي وجه شاذ لا يجوز التوكيل في الوصية لانها قرية ٢٩١/٤ في كتاب الوكالة وهذا يدل على أن الأصح يجوز التوكيل في الوصية ، فما أثبتناه هو الصواب .

(٢) وان لم يتأت منه لكونه لا يستحسنه أو لا يليق بمنصبه : فله التوكيل على الصحيح لان المقصود من مثله الاستنابة - روضة الطالبين للنووي ٣١٣/٤ .

(٣) أي لنفسه .

(٤) أي بيع ماله لابنه .

(٥) اما أن توكل واحد عن العاقلين في طرفي النكاح أو البيع فعل وجهين وقيل بالمنع مطلقا روضة الطالبين للنووي ٣٠٥/٤ .

(٦) شفى الله المريض يشفيه من باب رمى شفاء : عافاه واشتفيت بالعدو وتشفيت به من ذلك ، لان الغضب الكامن كالداء ، فاذا زال بما يطلبه الانسان من عدوه فكأنه بريء من دائه . المصباح المنير ١/ ٢٤١ .

- الولي في أن توكل من يزوجها خلافا للمزني .
- ٤- ومنها : اذا وكل رجل امرأة في أن توكل رجلا في أن يزوج موليته فانه يصح وهو مقتضى كلام الشافعي وغيره في الجواب عن قصة عائشة (١) رضي الله عنها في تزويج بنت أخيها عبدالرحمن (٢) ، اذ كان غائبا ، قال الشافعي : قد يكون أخوها وكلها في أن توكل رجلا في تزويج ابنته .
- ٥- ومنها : لو وكل حلال محرما في أن يوكل حلالا في تزويج ابنته صح في الأصح .
- ٦- ومنها : المحجور عليه بالفلس ليس له أن يشتري شيئا في ذمته (٣) وله أن يوكل غيره (٤) .
- وأما الطرف الثاني - وهو ما جاز للانسان مباشرته لنفسه وليس له أن يتوكل فيه عن غيره - فهو غالب ما تقدم من العبادات والايمان والندور وما الحق بها ، ومنه : الفاسق يجوز أن يقبل النكاح لنفسه وفي قبوله لغيره وجهان قطع الشيخ أبو حامد والمحاملي بالمنع ولا يجوز له أيضا أن يكون وكيلًا في تصرف ما يتعلق بالمحجور عليه من جهة الناظر في أمره .

(١) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما وزوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ماتت سنة ٥٧ هـ . راجع في الفرق بين الفرق ٤٧ وعائشة بنت الصديق لعبدالكريم الخطيب ٦٢ ومصطلح الحديث للشيخ الشهاوي ١٩٣ .

(٢) هو عبدالرحمن بن عبدالله أبي بكر الصديق بن أبي قحافة القرشي التيمي صحابي ابن صحابي كان من الزهاد الشجعان قال صاحب الشذرات : شهد مع قريش بدرًا وأحدًا مشركًا وأسلم في هدنة الحديبية ، وله المشاهد الجبيلة في نصر الاسلام ، ولما دعاه معاوية الى البيعة ليزيد امتنع ، وقال : أهرقية كلما مات قيصر كان قيصر مكانه ؟؟ لا ففعل والله أبدًا ، فبعث معاوية بمائة ألف درهم فردها وقال : لا أبيع ديني بدنياي ثم خرج الى مكة فمات فيها سنة ٥٣ هـ قبل ان تتم البيعة ليزيد . شذرات الذهب ٥٩/١ والاصابة في معرفة الصحابة الترجمة ٥١٤٣ .

(٣) أي : في وجه ، بضرورة ذلك اذ الصحيح خلافه .

(٤) فيما لا يلزم ذمته عهدة قطعًا وفيما يلزمها أيضا على الأصح كما يصح شراؤه على الصحيح . روضة الطالبين ٢٩٨/٤ .

- وأما عكس ذلك وهو- أن لا تصح منه مباشرته لنفسه ويجوز أن يتوكل فيه عن غيره - ففيه صور .
- ١- منها : العبد لا يصح قبوله النكاح بغير إذن سيده ويصح أن يتوكل فيه لغيره على الأصح .
 - ٢- ومنها : السفية كذلك أيضا على الصحيح .
 - ٣- ومنها : الكافر لا يكون وليا في تزويج مسلمة ولا أن يتزوجها ويجوز أن يكون (١) وكيفا في تزويجها من مسلم على ظاهر المذهب .
 - ٤- ومنها : وكالته في شراء المصحف والعبد المسلم لمسلم .
 - ٥- ومنها : الموسر لا يجوز أن يعقد على أمة مع القدرة على حرة ، ويجوز أن يكون وكيفا لمسر خاف العنت (٢) في قبول نكاحها .

تنبيه (٣)

تبين بهذه المسائل أن قوله في التنبيه (٤) (٥) : « من جاز تصرفه فيما يوكل فيه جاز توكيله فيه وجازت وكالته ، ومن لا يجوز تصرفه لا يجوز توكيله ولا وكالته » وقوله في أول النكاح : « ولا

-
- (١) وفي العلائي « يوكل » بدل يكون ٢ / رقم ١٦١ والصواب ما أثبتناه .
 - (٢) العنت : في قوله تعالى « لمن خشي العنت » من سورة النساء الآية ٢٥ : الزنا ، قال الأزهرى : نزلت فيمن لا يستطيع طولا أي فضل ما ينكح به حرة فله أن ينكح الأمة . المصباح المنير ٨٢ / ٢ .
 - (٣) هذا التنبيه ذكره الحافظ العلائي في قواعده ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية ، وهو تعقيب على الشيرازي حيث لم يذكر المستثنيات لهذه القاعدة مع أنها تنتقض بصور كثيرة مما مر .
 - (٤) راجع التنبيه للشيرازي ٧٦-١٠٢ .
 - (٥) هو كتاب في فروع الشافعية للشيخ أبي اسحاق إبراهيم بن علي الفقيه الشيرازي الشافعي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ وهو أحد الكتب الخمسة المشهورة المتداولة بين الشافعية وأكثرها تداولاً كما صرح به النووي في تهذيبه أخذه من تعليقة الشيخ أبي حامد المروزي بدأ في تصنيفه في أوائل رمضان سنة ٤٥٢ هـ ومدحه بعضهم بقوله :
=

يوكل الا من يجوز أن يقبل العقد لنفسه « تنقضى (١) كل من
هذه الجمل بصور كثيرة مما تقدم .

مسألة (٢)

الصحيح عند الامام فخر الدين (٣) والآمدي (٤) وابن (٥)
الحاجب وغيرهم : أن الأمر المطلق (٦) لا يدل على تكرار ولا على
مرة بل على مجرد ايقاع الماهية (٧) .

= ياكوكبا ملأ البصائر نوره من ذا رأى لك في الأنام شبيها
كانت خواطرنا نياما برهة فرزقن من تنبيهه تنبيهها
راجع : كشف الظنون ٤٨٩/١ وقد طبع في مصر سنة ١٣٧٠ هـ الطبعة
الاخيرة ط : مصطفى البابي .
(١) لفظ كل مؤنث باعتبار المعنى .
(٢) هذه المسألة ذكرها الأسنوي في التمهيد ٧٨ ط : الماجدية بمكة .
(٣) راجع : المحصول ج ١/٢/١٦٢ والحاصل ٢٣٥/١ ت : عبدالسلام
محمود .

(٤) راجع : الأحكام للآمدي ١٤٣/٢ .
(٥) راجع : مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ١٩٤/١ .
(٦) الأمر المطلق هو : الذي لم يقيد بمرة ولا بتكرار ولا بشرط ولا بصفة ،
وهذه صاحب مرآة الأصول : الى أن المراد بالمطلق هاهنا هو العري عن
قرينة العموم والخصوص والتكرار والمرة سواء وقت بوقت أو علق
بشرط أو خصص بوصف أو جرد عنها ، راجع : مرآة الأصول ٣٥
ونهاية السؤل ٣٠/٢ .
(٧) وفي المسألة مذاهب أخرى ،

١- المذهب الأول : انه يفيد المرة لفظا ، قال الشوكاني : وقال
جماعة : ان صيغة الامر تقتضي المرة الواحدة لفظا ، وعزاه الاستاذ
أبو اسحاق الاسفراييني الى أكثر الشافعية ، وقال : انه مقتضى كلام
الشافعي وانه الصحيح الأشبه بمذاهب العلماء وبه قال أبو علي
الجبائي وأبو هاشم وأبو عبدالله البصري وجماعة من قدماء الحنفية ،
راجع : ارشاد الفحول ٨٦ والأحكام للآمدي ١٤٣/٢ ونهاية السؤل ٢/٢٩
والابهاج ٢/٢٩ ومذكرة الشيخ زهير ١٥٣/٢ .

٢- المذهب الثاني : انه يفيد التكرار المستوعب لزمان العمر بشرط
الامكان فلا يعم أوقات ضروريات الانسان ، والمراد من التكرار اعادة
الماهية لا بقيد التشخيص اذ اعادتها بهذا القيد امر خارج عن قدرة
المكلف ، وانما اقتصرنا في تحرير المبحث هذا : على ذكر التكرار دون
العموم لان عامة أوامر الشرع مما يستلزم فيه العموم التكرار ومن ذكر
العموم نظر الى تغاير المفهومين وصحة افتراقهما في الجملة ، هذا =

ومن فروعها :

- ١- ما اذا قال لوكيله : بع هذا العبد فباعه فرد عليه بالعيب .
- ٢- أو قال له بعه بشرط الخيار ففسخ المشتري فليس له بيعه ثانيا (١) وفيه وجه انه يجوز .

مسألة (٢)

الأمر بالأداء هل هو أمر بالقضاء على تقدير خروج الوقت ؟

= وقد ذكر الشوكاني في ارشاد الفحول ٨٦ : أن أبا اسحاق الشيرازي من ضمن القائلين بالتكرار ، وكلام الشيرازي في اللمع وفي التبصرة يفيد انه لا يقول بالتكرار وانما يقول بالمرّة ، يقول في اللمع ص ٨ : ومنهم من قال : لا يجب أكثر من مرة واحدة الا بدليل يدل على التكرار وهو الصحيح ، ويقول في التبصرة القسم الثاني أ- ص ٣٥ : الامر المجرد لا يقتضي التكرار في قول أكثر أصحابنا ، ومنهم من قال : انه يقتضي التكرار ثم أخذ يقيم الأدلة على انه لا يقتضي التكرار . راجع : الأحكام للآمدي ١٤٣/٢ ونهاية السؤل ٢٩/٢ والابهاج ٢٩/٢ وجمع الجوامع بشرح الجلال ٣٨٠/١ والتوضيح مع التلويح ١٤٨/١-١٥٩ ، والفتاوى ١٣٦ ومذكرة الشيخ زهير ١٥٢/٢ .

٣- المذهب الثالث : التوقف اما لاشتراك الامر بين المرة والمرة او لأن الحقيقة غير معلومة أي لا يدري انه حقيقة في المرة الواحدة أو في التكرار والقائل بالتوقف هو امام الحرمين ، والواقفية . الأحكام للآمدي ١٤٣/٢ ونهاية السؤل ومعه الابهاج ٢٩/٢ والمحصل ٤٣٤/٢ .

٤- المذهب الرابع : ان الامر المطلق مشترك لفظي بين المرة والتكرار فلا يفهم منه واحد منهما بخصوصه الا بواسطة القرينة فان وجدت قرينة عمل بها والا توقفنا حتى تقوم القرينة ، ويمكن أن يكون هذا هو مراد المتوقفين فيكون هو عين مذهبهم .

٥- المذهب الخامس : وقد حكاه صفي الدين الهندي عن عيسى بن ابان انه ان كان فعلا له غاية يمكن ايقاعه في جميع المدة فيلزمه في جميعها والا فيلزمه الأقل . راجع : الابهاج على المنهاج ٣٠/٢ ومذكرة الشيخ زهير ١٥٣/٢ .

(١) كما جزم به الرافعي في آخر الوكالة وفيه وجه آخر انه يجوز حكاه الرافعي في الباب الثالث من أبواب الرهن . راجع : التمهيد للأسنوي ٧٨ وروضة الطالبين للنبوي ٣٣٢/٤ .

(٢) هذه المسألة ذكرها الامام الأسنوي . راجع : التمهيد ص ١١ .

فيه مذهبان أصحهما عند الامام (١) فخر الدين والآمدي (٢)
واتباعهما انه لا يكون أمرا (٣) * ومن فروعها :
١- ما لو قال لو كيّله : « آدعني زكاة الفطر » فخرج الوقت
هل له أن يخرجها بعده ؟؟ يتجه تخريجه على هذه القاعدة *

٢- ومنها : وان لم يوصف بالأداء والقضاء : ما اذا قال :
بيع هذه السلعة في هذا الشهر فلم يتفق بيعها فيه فليس له بيعها
بعد ذلك (٤) *
٣- وكذلك العتق (٥) *

-
- (١) راجع : المحصول ٥٩٣/٢ *
(٢) الأحكام للآمدي ١٦٦/٢ *
(٣) قال في الحاصل : الحق : انه ان فات فالامر الاول لا يوجب القضاء ٣٠٧/١
ت : عبد السلام محمود *
قال الآمدي في الاحكام ١٦٦/٢ : اذا ورد الامر بعبادة في وقت مقدر فلم
تفعل فيه لعذر أو لغير عذر ، أو فعلت فيه على نوع من الغلل : اختلفوا
في وجوب قضائها بعد ذلك الوقت هل هو بالامر الاول أو بأمر مجدد ؟؟
١- الاول : هو مذهب الحنابلة وكثير من الفقهاء *
٢- والثاني : مذهب المحققين من أصحابنا والمعتزلة *
ونقل عن أبي زيد الدبوسي : انه قال بوجوب القضاء بقياس الشرع ،
والمختار : ان القضاء لا يكون الا بأمر مجدد والأصح عند الامام فخر الدين
واتباعه كذلك * راجع : التمهيد للأسنوي ص ١١ ط الماجدية بمكة
والغزالي في المستصفى ١٠/٢ ، والمنخول ١٢٠ والتبصرة للشيرازي
القسم الثاني أ- ٦٠ واللمع للشيرازي ٩ *
وما ذهب اليه ابن السبكي في جمع الجوامع مع البناني ٣٨٢/١ : من
أن الشيرازي يرجح الرأي القائل بأن القضاء بالامر الاول وهم اذ أن
الشيرازي يقول في اللمع ص ٩ : لا يجب الا بأمر ثان وهو الاصح ، وفي
التبصرة القسم الثاني أ- ٦٠ : ولا يجب قضائها الا بأمر ثان *
(٤) كما ذكره الرافعي في الباب الاول من أبواب الوكالة * التمهيد ص ١١ *
(٥) أي لو عين الموكل يوم الجمعة لعتقه فلا يجوز عتقه بعد يوم الجمعة كما
لا يجوز قبله * راجع : روضة الطالبين للنووي ٣١٥/٤ *

٤- وأما الطلاق ففي الشامل وغيره عن الداركي (١) : انه (٢) يقع لانها اذا كانت مطلقة يوم الجمعة كانت مطلقة في يوم السبت ، قال النووي : وفيه (٣) نظر .

مسألة (٤)

الأمر المجرد عن القرائن فيه مذاهب (٥) .

١- أحدها : انه لا يدل على فور ولا على تراخ ، بل على طلب الفعل خاصة وهذا هو المنسوب الى الشافعي وأصحابه .

(١) هو أبو القاسم عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد الداركي ، ودارك بفتح الراء من قرى أصبهان ، كان من كبار فقهاء الشافعية ، دخل نيسابور سنة ٣٥٣هـ ودرس الفقه بها سنين ثم انتقل الى بغداد وسكنها الى حين وفاته يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال وقيل من ذي القعدة سنة ٣٧٥هـ ودفن يوم الجمعة بالشوونيزية وهو ابن نيف وسبعين سنة تفقه على أبي اسحاق المروزي ، وتفقه عليه أبو حامد الاسفراييني وعامة شيوخ بغداد وله في المذهب وجوه جيدة وكان يتهم بالاعتزال ، انظر : شذرات الذهب ٨٥/٣ ووفيات الاعيان ٢٦١/٢ والنجوم الزاهرة للاتبكي ١٤٨/٤ وتاريخ بغداد ٤٦٣/١٠ وتهذيب الاسماء واللغات ٢/٢٦٣ وطبقات الشافعية الكبرى ٣٣٠/٣ والبداية والنهاية لابن كثير ١١/٣٠٤ وطبقات الشافعية للاسنوي ٥٠٨/١ والعبر في خبر من غبر للنهبي ٣٢٠/٣ .

(٢) وعبارة الداركي نقلا عن الروضة ٣١٥/٤ : انه قال : ان طلقها قبل الجمعة فلا يقع وان طلقها بعده يقع .

(٣) راجع : روضة الطالبين للنووي ٣١٥/٤ .

(٤) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي في التمهيد ص ٨٠ .

(٥) المختلفون في هذه المسألة هم القائلون : بأن الأمر المجرد عن القرينة لا يقتضي التكرار ، أما القائلون : بأنه يفيد التكرار فمتفقون على انه يدل على الفور لان التكرار يقتضي استيعاب الزمن بالفعل ، والاستيعاب يلزمه الاتيان بالفعل في أول زمان الامكان وهو المقصود بالفور .

قال أبو اسحاق الشيرازي في اللمع ص ٨ : فان قلنا : ان الامر يقتضي التكرار على حسب الاستطاعة وجب على الفور لان الحالة الاولى داخله في الاستطاعة فلا يجوز اخلاؤها من الفعل وان قلنا : ان الامر يقتضي مرة واحدة فهل يقتضي ذلك الفور أم لا ؟؟ وفي التيسير على التحرير ٣٥٦/١ : الفور ضروري للقائل بالتكرار لانه يلزم استغراق الاوقات بالفعل المأمور به . وانظر جمع الجوامع بشرح الجلال ٢٨١/١ ومعه حاشية البناني ونهاية السؤل ٣٧/٢ ومعه الابهاج ٣٦ وارشاد الفحول ٨٨ ومذكرة الشيخ زهير ١٦٤/٢ .

وقال في المحصول : انه (١) الحق واختاره الآمدي (٢) وابن
الحاجب (٣) .

٢- والثاني يفيد الفور (٤) .

٣- والثالث : يدل على جواز التراخي (٥) ، وهذان المذهبان
حكماهما الماوردي والرويانى في كتاب (القضاء (٦)) وجهين
لأصحابنا .

٤- الرابع : انه مشترك بينهما فيتوقف الى ظهور الدليل

فان بادر عد ممثلا (٧) .

(١) هذا هو الصحيح عند جمهور الحنفية وعزي الى الشافعي وأصحابه
واختاره الرازي والآمدي وابن الحاجب والبيضاوي ، قال ابن برهان :
لم ينقل عن أبي حنيفة والشافعي نص وانما فروعهما تدل على ذلك ،
وقال الامام الرازي: والحق انه موضوع لطلب الفعل وهو القدر المشترك
بين طلب الفعل على الفور وبين طلبه على التراخي من غير أن يكون في
اللفظ اشعار بخصوص كونه فورا أو تراخيا . راجع : المحصول ٤٥٠/٢
وارشاد الفحول ٨٨ واللمع ص ٨-٩ والاحكام للآمدي ١٥٤/٢ ومختصر
ابن الحاجب بشرح العضد ١٩٧/١ وشرح جلال المحلي على جمع
الجوامع ٣٨٢/١ ونهاية السؤل ٣٧/٢ ، ومعه الابهاج ٣٦ والتمهيد
للاسنوي ٨٠ .

(٢) الاحكام للآمدي ١٥٤/٢ مؤسسة الحلبي .

(٣) ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ١٩٧/١ .

(٤) والمراد بالفور : وجوب المبادرة عقبيه الى الاتيان بالمأمور به القائل بذلك
بعض الحنفية كالكرخي ومن معه لا كلهم اذ الصحيح عند جمهور
الأحناف : ان الامر المطلق لا يوجب الفور ، ففي التلويح على التوضيح
٢٠٢/١ : والصحيح من مذهب علماء الحنفية : انه للتراخي وعبارة
صاحب التنقيح : اما المطلق فعلى التراخي ، وفي مرقاة الوصول بشرح
مرآة الأصول ٢٨ ، وهو : يعني الأمر اما مطلق عن الوقت كالامر
بالزكاة ونحوه والصحيح انه لا يوجب الفور ، وفي التحرير بشرحه
التيشير ٣٥٦/١ : فالثاني يعني الامر الغير المقيد بوقت يفوت الاداء
بفوته لمجرد الطلب ، فيجوز التأخير على وجه لا يفوت المأمور به كما
يجوز البدار به وهو الصحيح عند الحنفية ، وقيل يوجب الفور أول
أوقات الامكان ، وعزي الى المالكية والحنابلة وبعض الحنفية والشافعية
وانظر : المسودة ٢٤-٢٦ .

(٥) والمراد بالتراخي : التأخير (لا امتداد الفعل مع الشروع فيه فورا) عن

أول الوقت . انظر حاشية البناني على جمع الجوامع ٣٨٢/١ .

(٦) ما بين القوسين لا يوجد عند المصنف بل في التمهيد للاسنوي ص ٨٠ .

(٧) راجع : المسودة لآل تيمية ص ٢٦ .

ومن فروعهما :

ما (١) اذا قال لشخص : بع هذه السلعة فقبضها الشخص وأخّر بيعها مع القدرة عليه ، فتلفت ، فإن قلنا : بالمشهور وهو ان الامر المطلق لا يدل على شيء : فلا ضمان عليه ، وان قلنا : انه للمقور ضمن لتقصيره .
وقد حكى القاضي حسين في المسألة : وجهين (٢) ومستندهما ما ذكرناه .

مسألة (٣)

الواو العاطفة : تشرك (٤) في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه وهل تفيد (٥) الترتيب ؟ فيه ثلاثة مذاهب .
١- أحدها : انها تدل على الترتيب وهو مذهب جماعة من الكوفيين (٦) وبعض البصريين (٧) ، ونقله صاحب التتمة في كتاب الطلاق عن بعض أصحابنا ، وبالحق الماوردي في الوضوء من الحاوي فنقله عن الأخفش (٨) وجمهور أصحابنا .

- (١) هذا الفرع ذكره الأسنوي في التمهيد ص ٨٠ .
(٢) وحكاها أيضا عن القاضي حسين ابن الرفعة . التمهيد ص ٨٠ .
(٣) هذه المسألة ذكرها الأسنوي . راجع : التمهيد ص ٥٤ ط : الماجدية بمكة .
(٤) وعند المصنف « تشترك » وفي التمهيد ما أثبتناه ص ٥٤ .
(٥) وعند المصنف « يفيد » وفي التمهيد ما أثبتناه .
(٦) نسبة الى الكوفة - بالضم - مصر المشهور بأرض بابل من سواد العراق ويسمونها قوم : خد العذراء وسميت الكوفة لازدحام الناس بها من قولهم : تكوف الرمل تكوفا : اذا ركب بعضه بعضا أو لاستدارتها وقيل : ان سعدا لما افتتح القادسية فارتاد لهم موضع الكوفة وقال : تكوفوا في هذا الموضع أي اجتمعوا . راجع : معجم البلدان ٤/٤٩٠ ومراصد الاطلاع ٣/١١٨٧ ومعجم ما استعجم ٤/١١٤١-١١٤٢ ، والمزهر ١/٤٠٠ .
(٧) نسبة الى البصرة العظمى المشهورة بالعراق التي بناها عتبة بن غزوان سنة ١٤هـ في خلافة سيدنا عمر رضي الله عنه ويقال لها : « قبة الاسلام وخزانة العرب » وسميت البصرة : للحجارة البيض الرخوة بها راجع : معجم البلدان ١/٤٣٠ ومراصد الاطلاع ١/٢٠١ ومعجم ما استعجم ١/٢٥٤ والمزهر ١/٤٠٠ .
(٨) هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد من أهل هجر من موالهم ، =

واختاره الشيخ أبو اسحاق في التبصرة (١) (٢) *
٢- والثاني : انها تدل على المعية ونقله امام الحرمين (٣) عن
الحنفية *

٣- والثالث: وهو المعروف انها لاتدل على ترتيب ولا معية (٤)

= وكان نحويًا لغويًا وله ألفاظ لغوية انفراد بنقلها عن العرب واخذ
عنه سيبويه وأبو عبيدة ويونس ومن في طبقتهم قال ابن خلدان : ولم
أظفر له بوفاة حتى أفرد له ترجمة ، وأخذ عن ابن دريد المتوفى سنة ٢٢١ هـ
هذا هو الأخفش الأكبر المطلوب ترجمته هاهنا *
أما الأخفش الأوسط فهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة وهو صاحب
سبويه ، وأما الأصغر فهو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل
المعروف بالأخفش الأصغر النحوي * راجع : ابن خلدان ٣٠١/٣ ط:
بيروت وانباء الرواة على أنباء النحاة لجمال الدين القفطي ١٥٧/٢ ،
واشارة التعيين الورقة ٢٦ وبغية الوعاة ٢٩٦ وتلخيص ابن مكنوم ١٠٢
وطبقات الزبيدي ١٧ وطبقات ابن قاضي شعبة ٦١/٢ و امرأة النجاشي
لليافعي ٦١/٢ ومسالك الأبصار ٢٧٢/٤ *

(١) وأما ما اختاره الشيرازي في التبصرة القسم الثاني ٢٤٦ وما بعدها
من أن الواو للترتيب فقد رجع عنه في اللمع وخطأ فيه القول : بأنها
للترتيب ، قال في اللمع : والواو للجمع والتشريك في العطف ، وقال
بعض أصحابنا هي للترتيب وهذا خطأ لأنه لو كانت للترتيب لما جاز
أن يستعمل فيه لفظ : المقارنة وهي أن تقول : جاءني زيد وعمرو معا
كما لا يجوز أن يقال : جاءني زيد ثم عمرو معا أه ص ٣٦ والرأي المعول
عليه للشيرازي هو ما في اللمع لأنه بعد التبصرة وبهذا يكون الشيرازي
مع الجمهور من أنها لمطلق الجمع لا للترتيب *
(٢) هو كتاب في أصول الفقه للشيخ أبي اسحاق الشيرازي الشافعي المتوفى
سنة ٤٧٦ هـ وعليه شرح لابي الفتح عثمان بن جني * راجع : كشف
الظنون ٣٣٩/١ وقد حقق كتاب التبصرة محمد حسن محمود هيتو
السوري *

(٣) بالرجوع الى البرهان لوحة ١٣ ب مخطوط بمكتبة السليمانية في
استانبول تحت رقم ١٣٢١ في الكلام على الواو لم نجد هذا النقل فلعله
نقله في موضع آخر ، بل النص في البرهان كما يلي : « وذهب أصحاب
أبي حنيفة رحمه الله الى أنها للجمع » *

(٤) وهذا القول يعبر عنه بأنها لمطلق الجمع وهو مذهب أئمة اللغة نص
عليه سيبويه في سبعة عشر موضعا من كتابه واختاره الرازي وأتباعه
والآمدي وابن الحاجب وابن السبكي * انظر : المحصول ٢٨٠/١
والاحكام للآمدي ٥٩/١ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٦٤/١ ط:
حسن حلمي ١٣٠٧ هـ وجمع الجوامع بشرح الجلال ٣٦٥/١ ونهاية =

قال في التسهيل (١) (٢): لكن احتمال تأخر المعطوف كثير وتقدمه قليل ، والمعية احتمال راجح ، وما ذكره مخالف لكلام (٣) سيبويه (٤) وغيره فإن سيبويه قال : وذلك قولك : مررت برجل وحمار كأنك قلت : مررت بهما ، وليس في هذا دليل على انه بدأ بشيء قبل شيء ولا بشيء مع شيء هذا كلامه .

ومن فروعها :- وهو مخالف لما سبق اذ حملوه على الترتيب (٥) - اذا قال لوكيله : خذ مالي من زوجتي وطلقها ،

= السؤل ٢٢٠/١ ومعه الابهاج ٢١٨ ، والتلويح على التوضيح ٩٩/١ والتمهيد ٥٤ ط: الماجدية بمكة .

(١) راجع : التسهيل لابن مالك ١٧٤ ت: محمد كامل بركات ط: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م .

(٢) وهو تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ وهو مجلد أوله : حامدا لله رب العالمين ٠٠٠ الخ لخصه من مجموعته المسماة بالفوائد ، وهو كتاب جامع لمسائل النحو بحيث لا يفوت ذكر مسألة من مسائله وقواعده ، ولذلك اعتنى العلماء بشأنه ، فصنفوا له شروحا ، منها : شرح المصنف وصل فيه الى باب مصادر الفعل ، يقال : انه كمله وكان كاملا عند تلميذه الشهاب الشاغوري . راجع : كشف الظنون ٤٠٥/١ .

(٣) فإن الظاهر من كلام سيبويه : ان الواو اذا كانت لمطلق الجمع تستعمل للمعاني الثلاثة على التساوي وصريح كلام التسهيل على أن الترتيب كثير والجمع من غير ترتيب قليل والمعية راجح وهذا ظاهر في مخالفته لكلام سيبويه .

(٤) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر ويلقب بسيبويه وهو لقب فارسي معناه بالعربية : « رائحة التفاح » ولقب بهذا اللقب لان وجنتيه كانتا كأنهما تفاحتان ، فقد كان في غاية الجمال ولد سنة ١٤٨ هـ بالبيضاء احدى قرى شيراز وقدم البصرة مع والديه وهو طفل صغير ونشأ بها وأخذ العلم عن شيوخها حتى أصبح شيخ النحاة وامامهم وصنف كتابه المشهور الذي لم يصنف في النحو مثله لا قبله ولا بعده .

مات سنة ١٦١ أو ١٧٧ أو ١٨٠ أو ١٨٨ أو ١٩٤ هـ بالبيضاء على الصحيح . انظر ترجمته : في طبقات النحويين للسيرافي ٤٨ ومراتب النحويين ٦٥ وتهذيب اللغة للأزهري ١٩/١ وممجم الأدباء ٨٠/٦ والمختصر في أخبار البشر ١٦/٢ ووفيات الاعيان لابن خلكان ٤٦٣/٣ وكشف الظنون ١٤٢٦/٢ .

(٥) لا مخالفة لما سبق بل الواو لمطلق الجمع كما هو رأي الجمهور وانما حملوا ما هنا على الترتيب أخذا من الاحتياط الا أن يكون قد لاحظ كلام السرخسي .

قال: البغوي : فلا بد من أخذ المال قبل الطلاق في أصح الوجهين والمعنى في إيجاب هذا الترتيب : انه الاحتياط لاحتمال الانكار (١) بعد الطلاق ، والاحتياط واجب على الوكيل اذا لم يكن في لفظ الموكل ما (٢) ينفيه الا ان أبا الفرج (٣) السرخسي (٤) لما حكى هذين الوجهين : استدل على عدم (٥) الاشتراط بما اذا قدم الطلاق فقال : طلقها وخذ مالي منها فإنه لا يشترط تقديم الأخذ ثم قال : والثاني يشترط لانه ذكر أخذ المال قبل الطلاق ، هذه عبارته فدل على ان مقتضى (٦) مجرد التقديم والتأخير ، ولو راعى (٧) المعنى الذي ذكرناه لم يفترق الحال بين الأمرين .

مسألة (٨)

ثم من حروف المعطف وتفيد الترتيب ولكن بمهملة (٩) ،

- (١) أي انكار المال .
- (٢) وعند المصنف « ما يتقيد » وفي التمهيد ما أثبتناه وهو الصواب ٥٤ .
- (٣) هو عبد الرحمن بن أحمد ويعرف أيضا بالزاز بزائين معجمتين فإن في أجداده شخصين كل منهما اسمه زاز ولد سنة ٤٣١ أو ٤٣٢ ، قال السمعاني في الذيل على تاريخ بغداد : كان أحد أئمة الاسلام ومن يضرب به المثل في الآفاق في حفظ مذهب الشافعي كان ديننا ورعا محتاطا في المأكل والملبوس تفقه على القاضي حسين وتوفي بمرو في شهر ربيع الآخر سنة ٤٩٤ هـ وله كتاب « الأمالي » وفي ابن السبكي « الأملاء » راجع : تهذيب النووي ٢٦٣/٢ والعبر للنهبي ٣٣٩/٣ وطبقات ابن السبكي ١٠٥/٥ ، وطبقات الاسنوي ٣٠/٢ .
- (٤) ولفظ سرخس بفتح الاول والثاني وسكون الخاء : مدينة من خراسان وينسب اليها بعض أصحابنا ويقال أيضا سرخس وزان جعفر . المصباح المنير ٢٩١/١ .
- (٥) أي عدم اشتراط تقديم أخذ المال .
- (٦) أي المقتضي للترتيب مجرد تقديم المعطوف عليه وتأخير المعطوف لا الاحتياط .
- (٧) أي لو راعى الاحتياط لم يفترق الحال بين أن يتقدم المال أو يتأخر .
- (٨) هذه المسألة ذكرها الأسنوي في التمهيد ٥٧ .
- (٩) المهمل بفتح الميم معناها : الثاني في الشيء ، وأما بضمها فعكارة =

وقيل تستعمل أيضا للترتيب بلا مهلة كالفساء وقال الفراء (١)
والأخفش وقطرب (٢) انها لا تدل على الترتيب بالكلية (٣) .
ومن فروعها :

١- ما اذا قال لوكيله : بع هذا ثم هذا (٤) ونحو ذلك .

= الزيت كذا قرره بعضهم راجع : حاشية البناني على جمع الجوامع
٣٤٥/١ لكن في القاموس المحيط : والمهلة بالضم : السكينة والرفق ،
ومعلوم أن من لازمهما التراخي - فلعله من هنا فسرت « المهلة » بالضم -
بالتراخي : أعني أنه تفسير باللازم .

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي المعروف
بالفراء أمام الكوفيين واعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب قال ثعلب :
لولا الفراء لما كانت اللغة ، ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ وتوفي في طريق مكة
سنة ٢٠٧هـ . راجع : طبقات النحاة المختلفة ومعجم الأدباء ٢٠/ص ٩
والاعلام للزركلي ١٧٨/٩ وما به من مراجع .

(٢) هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد البصري الشهير بقطرب من أئمة
النحو واللغة والأدب وهو أول من وضع المثلث في اللغة وكان يرى رأي
المعتزلة النظامية ، فلما صنف كتابه : « معاني القرآن » أراد أن يقرأه
في الجامع فخاف من العامة وانكارهم عليه لأنه ذكر فيه مذهب أهل
الاعتزال فاستعان بجماعة من أصحاب السلطان ليتمكن من قراءته في
الجامع وكان يؤدب أولاد أبي دلف العجلي ، سمي قطربا لأنه كان
يبكر الى سيبويه للأخذ عنه فقال له يوما : ما أنت الا قطرب ليسل
والقطرب دويبة لاتزال تدب ولا تهتدي ، توفي سنة ٢٠٦هـ وله من
التصانيف « معاني القرآن » و « غريب الحديث » و « النوادر والأضداد
والأزمنة » وغير ذلك . انظر : معجم الأدباء ١٠٥/٧-١٠٦ ووفيات
الأعيان ٤٣٩/٣-٤٤٠ وشذرات الذهب ١٥/٢-١٦ وقاريخ بغداد
٢٩٨/٣ .

(٣) ثم حرف عطف ، وهي في المفردات : للترتيب بمهلة ، وقال الأخفش :
هي بمعنى الواو : لأنها استعملت فيما لا ترتيب فيه ، نحو والله ثم والله لأفعلن
وتقول : وحياتك ثم وحياتك لأقومن ،

وأما في الجمل فلا يلزم الترتيب بل قد قاتي بمعنى الواو ، نحو
قوله تعالى « ثم الله شهيد على ما يفعلون » أي والله شاهد على تكذيبهم
وعنادهم فإن شهادة الله غير حادثة ، ومثله « ثم كان من الذين آمنوا »
وأجيب بأنه توسع فيها بإيقاعها موقع الواو أو بأنها للترتيب الذكري .
انظر : المصباح المنير ٩٣/١ وجمع الجوامع ٣٤٤/١-٣٤٥ ومعه البناني
٣٤٥ والمنحول ٨٨ والتمهيد ٥٧ وتنقيح الفصول للقرافي ١٠١ .

(٤) لزمه رعاية الترتيب قاله القفال . روضة الطالبين ٣٣٧/٤ وفتح العزيز
٨٨/١١ .

٢- ومنها :- وهو مخالف لهذه القاعدة - لو قال لوكيله :
 طلق زوجتي ثم خذ مالي منها ، جاز تقديم قبض المال لانه
 زيادة خير كذا ذكره الرافعي قبيل (١) كتاب الخلع ، وفيه نظر
 : لانه ممنوع من القبض (قبل (٢)) ذلك ، وزيادة الخير انما
 يسوغ (٣) للوكيل اذا لم يصرح بخلافه كما لو قال : بعه بمأة
 ولا تبعه بزيادة عليها فإنه لا يبيع بذلك وان كان فيه زيادة
 خير .

مسألة (٤)

اتفقوا كما قاله ابن الحاجب : على ان النسخ لا يثبت حكمه
 قبل أن يبلغه جبرائيل الى النبي صلى الله عليه وسلم واختلفوا
 بعد وصوله اليه عليه الصلاة والسلام ، وقبل تبليغه اليها هل
 يثبت حكمه ؟ أي بالنسبة اليها قال : والمختار أنه لا يثبت (٥)
 وجزم الروياني في البحر في كتاب القضاء : أنه لا يثبت ،
 وحكى وجهين فيما اذا بلغه الى البعض هل يثبت أيضا بالنسبة
 الى العاملين ؟ وقال : ان أشبههما : انه لا يثبت لان أهل

(١) راجع : روضة الطالبين ٣٧٣/٧ .

(٢) ما بين القوسين ساقط عند المصنف ويوجد في الأصل المنقول عنه .
 التمهيد ٥٧ .

(٣) وفي التمهيد « يصوغ » ٥٧ .

(٤) هذه المسألة ذكرها الأسنوي . راجع : التمهيد ١٣٣ ط : الماجدية بمكة .

(٥) لا نعرف خلافا بين الامة : ان النسخ اذا كان مع جبريل عليه السلام ولم
 ينزل به الى النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت له حكم في حق المكلفين بل
 هم - في التكليف بالحكم الاول - على ما كانوا عليه قبل لقاء النسخ
 الى جبريل وانما الخلاف فيما اذا ورد النسخ الى النبي صلى الله عليه
 وسلم ولم يبلغ الامة هل يتحقق بذلك النسخ في حقهم أولا ؟ فذهب بعض
 أصحاب الشافعي الى الاثبات وبعضهم الى النفي وبه قال أصحاب أبي
 حنيفة والامام أحمد بن حنبل وهو المختار . راجع : الأحكام للأمدي ٣/
 ١٥٢ ومختصر ابن الحاجب بشرح المضد ٣٤٦/٢ والتمهيد للأسنوي
 ١٣٣ ط : الماجدية بمكة .

قباء (١) لما بلغهم نسخ القبلة وهم في الصلاة : استداروا وبنوا ولم يستأنفوا •

ومن فروعها : صحة تصرفات الوكيل بعد العزل وقبل (٢) بلوغ الخبر له ، ومثله القاضي ، لكن الصحيح في القاضي النفوذ وفي الوكيل خلافه لان تصرفات القاضي تكثر غالباً فيعسر تتبعها بالنقض بخلاف الوكيل •

كتاب الاقرار

هو في اللغة : الاثبات وفي الشرع اخبار - لا انشاء - عن حق (٣) سابق لما فيه من اقراره في محله •

قاعدة (٤)

من قدر على الانشاء قدر على الاقرار الا في صور •
١- منها : ولي المرأة غير المجبر فانه قادر على الانشاء ولا يقبل اقراره على الجديد •

(١) قباء : بالضم وأصله اسم بئر هناك عرفت القرية بها وهي مساكن بني عمرو بن عوف من الانصار وألفه واو يمد ويقصر ، ويصرف ولا يصرف ، فمن قصر جعله جمع قبوة : وهو الضم والجمع في لغة أهل المدينة ، وقد قبوت الحرف اذا ضمته ، وكان الناس انضموا في هذا الموضع فسمى بذلك ، وقيل لأهلها : أهل قباء • راجع : معجم البلدان ٤/٣٠١-٣٠٢ •
(٢) وهل ينعزل قبل بلوغ الخبر اليه ؟ قولان أظهرهما ينعزل • راجع : روضة الطالبين للنووي ٤/٣٣٠ •

(٣) أي على المخبر لان القول ان كان ضارا لقائله فهو الاقرار وان لم يكن ضارا به فاما أن يكون نافعا أولا والأول الدعوى والثاني الشهادة • راجع : حاشية الرملي على أسنى المطالب ٢/٢٨٧ •

(٤) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعد ج ٢/ رقم ١٦١ وابن السبكي في أشباهه ١/٢٨٨ والسيوطي في الأشباه والنظائر ٤٦٤ وراجع : أسنى المطالب ٢/٢٨٨ •

٢- ومنها (١) : الوكيل في البيع وقبض الثمن اذا أقر بذلك
 وكنيبه الموكل لا يقبل قول (٢) الوكيل مع قدرته على الانشاء
 وكذلك أيضا في الشراء ونحوه وفي صفات العقود : بأن قال :
 اشتريته بألف فقال الموكل بخمسة فللمصدق الموكل (٣) بمينه .
 ٣- ومنها : اذا أقر الزوج بالرجعة في زمن العدة لم يقبل
 منه على وجه وان كان قادرا على الانشاء، ولكن الصحيح خلافه .
 وأما عكس هذه - وهو ان من عجز عن الانشاء عجز عن
 الاقرار - فيستثنى أيضا منه صور .

١- منها (٤) : المرأة اذا أقرت بالنكاح قبيل اقرارها به ولو
 باشرت العقد لم يصح .
 ٢- ومنها لو أقر المريض : انه كان قد وهب من (٥) الوارث
 في الصحة وأقبضه ففيه وجهان (٦) ، اختار جماعة المنع لمجزه
 عن الانشاء واختار الرافعي القبول .
 ٣- ومنها (٧) : اذا أقر الانسان على نفسه بالرق قبل منه
 وان كان لا يقدر على أن يرق نفسه بالانشاء .
 ٤- ومنها : العبد المأذون اذا أقر (٨) بعد الحجر عليه

(١) تجد هذا الفرع في أسنى المطالب ٢٨٨/٢ وفتح العزيز ١١/ص ٩٠
 والأشباه للسيوطي ٤٦٤ .
 (٢) لا يقبل قول الوكيل على أحد القولين . الشرح الكبير للرافعي ١١/٩٠ .
 (٣) وعند المصنف «الوكيل» بدل الوكيل وفي العلاني ما أثبتناه وهو الصواب
 ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ .

(٤) تجد هذا الفرع في أسنى المطالب ٢٨٨/٢ والأشباه للسيوطي ٤٦٤ .
 (٥) هذا الفرع بكامله موجود في روضة الطالبين ولا توجد فيه كلمة « من »
 روضة الطالبين ٣٥٣/٤ .

(٦) أشار الامام الى طريقتين أحدهما القطع بالمنع ورجع الغزالي المنع واختار
 القاضي حسين القبول ، قال النووي : القبول أرجح روضة الطالبين ٤/
 ٣٥٣-٣٥٤ والوجيز مع شرحه فتح العزيز ١١/٩٦-٩٧ وأسنى المطالب
 ٢٨٨/٢ والأشباه للسيوطي ٤٦٤ .

(٧) راجع : أسنى المطالب ٢٨٨/٢ والأشباه للسيوطي ٤٦٤ .

(٨) بدلين معاملة أسنده الى حال الاذن فالأظهر هاهنا المنع لمجزه عن الانشاء
 في الجاهل وتمكن التهمة .

قبيل (١) على وجه وان لم يقدر على الانشاء .
٥- ومنها : اذا عزل (٢) القاضي فأقر أمين أنه تسلم منه
المال الذي في يده وأنه لفلان فقال القاضي بل هو لفلان قبيل
من القاضي مع عجزه عن الانشاء ولم يقبل من الأمين الذي هو
في يده ، وهو من مسائل المعاياة .

قاعدة (٣)

قال الشافعي رضي الله عنه : « أصل ما أبني عليه الاقرار
أنني أعمل اليقين وأطرح الشك ولا استعمل الغلبة » وشذ عنها
مسائل عمل فيها بالظن القوي لا باليقين .

١- ومنها : لو (٤) أقر لابنه بعين فيمكن تنزيل الاقرار على
البيع وهو سبب قوي يمنع الرجوع ، ويمكن تنزيله على الهبة
فلا يمنع الرجوع ، فأفتى أبو سعد (٥) الهروي بأثبات الرجوع
تنزيلا على أقل السببين وأفتى أبو عاصم (٦) العبادي بعدم
الرجوع : لان الاصل بقاء الملك للمقر له .

(١) وعند المصنف « فليل » ، بالياء وفي العلاني ما أثبتناه ٢ / رقم ١٦١ دار
الكتب .

(٢) راجع : الأشباه للسيوطي ٤٦٤ .

(٣) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلاني في قواعده ٢ / رقم المخطوطة ٣٦٣
والسيوطي في أشباهه ٥٣ .

(٤) هذا الفرع موجود في فتح العزيز شرح الوجيز - الشرح الكبير للرافعي -
ج ١١ / ١٦٠ / ١٦١ .

(٥) هو القاضي أبو سعد يسكون العين محمد بن أحمد بن يوسف الهروي ،
أخذ عن أبي عاصم العبادي ، نقل عنه الرافعي في مواضع منها عيوب
البيع ، والاقرار ، والفصب والدعاوي وغيرها ، وشرح أدب القضاء لأبي
عاصم العبادي اسمه الاشراف على غوامض الحكومات قتل شهيدا مع
أبيه في جامع همدان في شعبان سنة ٥١٨ هـ . وانه كان رجلا من الرجال
وداهية من الداهية . راجع : طبقات السبكي ٣١ / ٤ ط : الحسينية
وطبقات الشافعية للأستوي مع هامشه ٥١٩ / ٢ وكشف الظنون ١٠٣ / ١ .

(٦) هو القاضي أبو عاصم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عباد
بتشديد الباء الموحدة ، الهروي المعروف بالعبادي ، كان اماما مفتيًا ،
مناظرا ، دقيق النظر سمع الكثير وتفقه ، وصنف ، أخذ عن أبي
الزبادي ، ومن تصانيفه « المبسوط » ، ود الهادي ، وكتاب « المياه » ،
وكتاب « الأطعمة » ، والزيادات ود وزيادات الزيادات ، ود الزيادات على
زيادات الزيادات ، ود طبقات الفقهاء ، توفي في شوال سنة ٤٥٨ هـ عن =

وناظره أبو سعد فقال : التعلق بالأصل الأول (١) أولى من الثاني .

والقياس (٢) : أن الاقرار المطلق لا يحكم به للمقر له ، ووافق الماوردي والقاضي أبو الطيب أبا سعد ، قال الرافعي : ويمكن أن يتوسط (٣) فيقال : ان أقر بأنتقال الملك منه الى الابن فالأمر كما قال القاضيان ، وان أقر بالملك المطلق فالأمر كما قال العبادي (٤) .

٢- ومنها : لو (٥) أقر لحمل أو مسجد وأطلق (٦) فلم يضافه الى جهة (٧) تقتضي الصحة ولا الى ما (٨) يقتضي البطالان فالأصح الصحة ويحمل على الجهة الممكنة (٩) في حقه وان كانت = ٨٣ سنة . راجع : ابن خلكان ٣/٣٥١ وتهذيب الأسماء ٢/٢٤٩ ومراة الجنان ٨٢/٣ وطبقات الأسنوي ٢/١٩٠-١٩١ .

(١) عندنا أصلان الاول أن المقر به ملك للمقر ولا ينتقل عنه الا بيقين ، وهذا يقتضي أن يكون له حق الرجوع لاحتماله انه أقر بهبة .
والاصل الثاني بقاء الملك للمقر له وهذا أصل طاريء كما ترى ، ومن ثم قال أبو سعد : التعلق بالاصل الاول أولى .

(٢) يعني أن الاقرار بحسب قواعده لا يعتد به الا ممن له ولايته .
(٣) أبو سعد الهروي ومن معه يبنون على أن الاقرار ممن له ولايته - وهو قولهم : والقياس ان الاقرار المطلق لا يحكم به للمقر له - فيستقسم تعلقهم بالاصل الاول وجواز الرجوع بناء عليه ، والرافعي يقول : ان صرح المقر بأنتقال المال من يده يكون اقرارا ممن له ولايته ، وأما اذا لم يصرح بذلك فمن أين لنا أن له ولاية الاقرار فلعله فضولى والمال للابن من طريق آخر فكيف يأخذ ، وبهذا الاخير يفسر رأي العبادي ، أو يقول : انه ينبغي أن يكون هكذا لا مطلقا كما حكى عن العبادي وهو اذن انتصار للعبادي على هذا الاحتمال في الحكم الذي أعطاه لا في العلة التي أبداه - وهي البيع - .

(٤) قال النووي ، في فتاويه : الأصح المختار قول الهروي وقبول تفسيره بالهبة ورجوعه مطلقا . الأشباه للسيوطي ٥٤ وروضة الطالبين للنووي ٣٩٢/٤ .

(٥) راجع : روضة الطالبين ٤/٣٥٦-٣٥٨ وأسنى المطالب ٢/٢٩١-٢٩٢ والشرح الكبير للرافعي ١١/١٠٠-١٠٣ .

(٦) أي لم يسنده الى شيء كالارث والوصية . أسنى المطالب ٢/٢٩١ .

(٧) كالارث والوصية . (٨) كالبيع والاقرض .

(٩) مثل الارث ، والوصية ، وغلة وقف . روضة الطالبين ٤/٣٥٦-٣٥٨ وأسنى المطالب ٢/٢٩١-٢٩٢ .

نادرة •

٣- ومنها : لو أقر بدراهم ثم فسرهما بناقصة عن الدرهم الاسلامي فإن كان في بلد دراهمه تامة (١) فطريقان الأصح القبول •

قاعدة (٢)

« من أنكر حقاً لغيره ثم أقر به قبل » الا في صور :

١- منها (٣) ادعى عليها زوجية فقالت : زوجني الولي بغير اذني ثم صدقته ، قال الشافعي : لا يقبل منها ، ولأخذ بهذا النص أكثر العراقيين منهم : الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب ، وقال غيرهم : يقبل ، وصححه الغزالي في الوجيز (٤) وتردد الامام في المسألة •

٢- ومنها (٥) : لو قالت : انقضت عدتي قبل أن تراجعني (٦) ثم صدقت الزوج وقالت لم تكن (٧) انقضت ، فقولان ومنهم

(١) وذكره متصلاً قبل على المذهب كما لو استثنى ، وقال ابن خيران في قبوله قولان بناء على تبعض الاقرار وان كان ذكره منفصلاً لم يقبل ولزمه دراهم الاسلام الا أن يصدقه المقر له لان لفظ الدرهم صريح فيه وضعاً وعرفاً ، واختار الروياني : أنه يقبل لان اللفظ يحتمله ، والاصل براءة ذمته وهو شاذ ، وان كان في بلد دراهمه ناقصة قبل ان ذكره متصلاً قطعاً وكذا ان ذكره منفصلاً على الأصح المنصوص • روضة الطالبين ٣٧٨/٤ والشرح الكبير للرافعي ١٣١/١١ •

(٢) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي ٢/ رقم ١٦١ والسيوطي في أشباهه ٤٦٦ •

(٣) راجع : الأشباه للسيوطي ٤٦٦ •

(٤) هو في الفروع لحجة الاسلام محمد الغزالي الشافعي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ اخذ من البسيط والوسيط له وزاد فيه أموراً وهو كتاب جليل عمدة في مذهب الشافعي ، وقد اعتنى به الائمة فشرحه كثيرون منها الشرح الكبير للرافعي • كشف الظنون ٢/ ٢٠٠٢ وهو مطبوع بمطبعة حوش قدم بالغورية في القاهرة •

(٥) راجع : الأشباه للسيوطي ٤٦٦ •

(٦) هكذا عند المصنف بصيغة الخطاب وكذا في الأشباه للسيوطي ٤٦٦ •

وفي العلائي « يراجعني » بصيغة الغائب ٢/ رقم ١٦١ •

(٧) وعند المصنف « لم يكن » والصواب ما أثبتناه لان اسمه مستتر فيه يعود الى العدة •

من جزم بالقبول •

فائدة (١)

« كل من له على رجل مال في ذمته فأقر به لغيره جاز في الحكم »
الا في ثلاث صور :

- ١- اذا أقرت المرأة بالصدّاق الذي في ذمة زوجها •
 - ٢- واذا أقر الزوج بما خالغ عليه في ذمة امرأته •
 - ٣- واذا أقر بما وجب له من أرش الجناية في بدنه •
- ووجه استثناء هذه : انها تختص بمن وجبت له فلا يثبت ابتداء لغيره •

قال (٢) الروياني : هذا اذا منعنا بيع الدين في الذمّة وأوجبنا رضا المحال عليه بالحوالة ، فإن جوزنا بيعه ولم نعتبر رضا المحال عليه صح (٣) الاقرار بما ذكره اذا عزا لما يصح (٤) وان اطلق فكما لو أقر لحمل (٥) ولم يعزه الى جهة ، وفيه قولان •

(١) هذه الفائدة ذكرها الحافظ العلائي في قواعده نقلا عن ابن القاص في تلخيصه ٢/ رقم ١٦١ وكذلك السيوطي في أشباهه بعنوان قاعدة ٤٦٥ وابن أبي الدم في كتاب القضاء ٥٩٠ والنووي في روضة الطالبين ٤/ ٣٦١ وعبارة ابن أبي الدم : وقال الماوردي : اذا أقر بدين له في ذمة رجل انه لفلان صح الاقرار الا في ٥٠٠٠٠ وذكر الصور ٥٩٠ •

(٢) وعند المصنف « قال » وفي الأشباه للسيوطي قاله والصواب ما أثبتناه لان المتبادر أن مقول القول ما يلي الى قوله : وحمل الرافعي لا ما مر من الصور الثلاث لان ابن القاص لا ينقل عن الروياني لان الروياني متأخر عنه •

(٣) ولا شك أن الحوالة صحيحة عندنا وللزوجة ان تحيل بصدّاقها في ذمة زوجها من له دين عليها مساو للصدّاق في قدره وجنسه وصفته فأذا أقرت بالصدّاق لزيد مثلا أمكن فرض انتقال الصدّاق الى زيد بحوالة صحيحة شرعية لازمة صدرت من الزوجة ، والاقرار يحمل على أصح محمل يمكن فرضه اعمالا للكلام المقر وصونا له عن الهدر ، كتاب القضاء لابن أبي الدم ٥٩٠-٥٩١ •

(٤) وفي العلائي « يصلح » ٢/ رقم ١٦١ •

(٥) راجع : هذا الكتاب ص ٣٣٥ الفرع الثاني •

وحمل الرافعي ما ذكره ابن القاص على ما اذا أقر بها عقيب (١) ثبوتها بحيث (٢) لا يحتمل جريان ناقل ، قال : لكن سائر الديون أيضا كذلك فلا ينتظم الاستثناء بل الأعيان أيضا بهذه المثابة حتى لو أعتق عبده ثم أقر له السيد أو غيره عقيب الاعتاق بدين أو عين لم يصح لأن أهلية الملك لم تثبت له الا في الحال ولم يجر بينهما (٣) ما يوجب المال .

قال العلائي : أما هذه المسألة فلا ترد على ابن القاص لانها بالنسبة الى المقر له ، وأما سائر (٤) الديون فلا ترد لان انتقال أسبابها قبل ذلك الى المقر له ممكن ، بخلاف هذه الثلاثة .

مسألة (٥)

المضارع المنفي بلا يتخلص الى الاستقبال عند سيبويه .
وقال الأخفش : انه باق على صلاحيته (للأمرين (٦)) واختاره ابن مالك في (٧)

- (١) عقيب خطأ فاحش في كتب الفقه والصواب عقب . انظر المصباح المنير ٧٠-٧١ .
- (٢) وعند المصنف « يحث » والصواب ما أثبتناه .
- (٣) وعند المصنف « منهما » وفي قواعد العلائي ٢ / رقم ١٦١ وروضة الطالبين للنووي ما أثبتناه ٣٦١ / ٤ .
- (٤) من هنا الى آخر الفقرة غير مسلم كما هو واضح .
- (٥) هذه المسألة ذكرها الأسنوي . راجع : التمهيد ٣٤ .
- (٦) ما بين القوسين لا يوجد عند المصنف بل في التمهيد ٣٤ .
- (٧) هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك شيخ النحاة ، الطائي الاندلسي الجياني الملقب جمال الدين ، نزيل دمشق كان امام وقته في اللغة والنحو والقراءات وحفظ أشعار العرب مشاركا في الحديث والفقه دينا صالحا ، شافعيًا ولد سنة ٦٠٠ هـ أو ٦٠١ هـ وسمع بالشام وأقام بحلب مدة ثم انتقل الى دمشق ، وصنف التصانيف النافعة ، منها « التسهيل » و « الأنفية » وتوفي بها في ثاني عشر شعبان سنة ٦٧٢ هـ ، له ترجمة في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٨ / ٥ ط : الحسينية وطبقات القراء ١٨٠ / ٣ والنجوم الزاهرة ٢٤٤ / ٧ ومراة الجنان ١٧٢ / ٤ وشذرات المنهب ٣٣٩ / ٥ ومقدمة كتابه : التسهيل ص ١ / ١٠٠ للاستاذ محمد كامل بركات وطبقات الاسنوي ٤٥٤ / ٢ .

التسهيل (١) .

ومن فروعها : ما اذا قال : « لا أنكر ما تدعيه » والقياس (٢)
— وهو ما أجاب به الهروي في الاشراف (٣) — انا اذا (٤) قلنا :
التكرة في سياق النفي تعم كان اقرارا لان الفعل تكرة ، وان
قلنا : لا تعم (٥) لم يكن اقرارا وقد أجاب الرافعي (٦) : بخلاصة
هذا فجزم بأنه يكون اقرارا ولم يحمله على الوعد .

مسألة (٧)

اطلاق المشتق كأسم الفاعل واسم المفعول باعتبار الحال
حقيقة بلا (٨) نزاع ، واطلاقه باعتبار المستقبل كقوله تعالى :
« انك ميت وانهم ميتون » (٩) : مجاز قطعا ، وان كان باعتبار
الماضي ففيه مذاهب .

١- أصحها : عند الامام (١٠) فخر الدين واتباعه انه مجاز
سواء أمكن مفارقتة (١١) كالضرب ونحوه، أو لم يمكن كالكلام .
٢- والثاني : انه حقيقة مطلقا .

(١) راجع : التسهيل لابن مالك ص ٤ ت : محمد كامل بركات ط : دار الكتاب
العربي .

(٢) والمراد بالقياس التصرف المعقول، المستند الى القواعد لا القياس الأصولي .
(٣) هو لابي سعد الهروي في شرح أدب القضاء لابي عاصم العبادي الهروي
المتوفى سنة ٤٥٨ هـ وهو شرح مفيد في المذهب الشافعي بالغ الروياني
في الاعتماد عليه . الاعلام للزركلي ٢٠٩/٦ وكشف الظنون ٤٧/١ - ١٠٣ .

(٤) وفي التمهيد « ان » بدل « اذا » ص ٣٥ .

(٥) ففي هذه الحالة الآخر محتمل للوعد والاقرار لكن الرافعي حمله على
الاقرار .

(٦) راجع الشرح الكبير للرافعي ١١٣/١١ .

(٧) هذه المسألة ذكرها الامام الأسنوي ، راجع التمهيد ٣٦ .

(٨) وعند المصنف « فلا » والصواب ما أثبتناه التمهيد ٣٦ .

(٩) من سورة الزمر الآية ٣٠ .

(١٠) راجع : المحصول ١٦٢/١ - ١٧٠ وجمع الجوامع بشرح الجلال ٢٨٦/١

— ٢٩٠ . ونهاية السؤل ١٤٨/١ ومعه الابهاج ١٤٧/١ .

(١١) وعند المصنف « مقاربتة » وفي التمهيد ما أثبتناه وهو الصواب ٣٦ .

٣- والثالث : التفصيل بين الممكن وغيره (١) .

ومحل الخلاف فيما اذا لم يطرأ على المحل وصف وجودي يناقض المعنى (الاول) (٢) أو يضاده (٣) ، فإن طرأ من الموجودات : ما يناقض أو يضاد (٤) فإنه يكون مجازاً اتفاقاً (٥) .

ومن فروعها : اذا قال أنا مقر بما تدعيه (٦) ، أو لست منكراً له فإنه يكون اقراراً بخلاف ما لو قال : أنا مقر ولم يقل : به فإنه لا يكون اقراراً لاحتمال أن يريد الاقرار بأنه لا شيء عليه وبخلاف ما لو أتى بالمضارع فإنه لا يكون اقراراً وان أتى بالضمير معه في أصح (٧) الوجهين ، وذلك بأن يقول (٨) : « أقر به » وسببه ان المضارع مشترك على المعروف كما

تقدم (٩) .

(١) وتوقف الأمدى وابن الحاجب فلم يصححا في المسألة شيئاً . راجع : الاحكام للآمدى ٥١/١-٥٣ والتمهيد ٣٦ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٥٨/١ .

(٢) ما بين انقوسين لا يوجد عند المصنف بل في التمهيد ٣٦ .

(٣) كالزنا والقتل والأكل والشرب . المرجع السابق .

(٤) كالسواد مع البياض أو القيام مع القعود . المرجع السابق .

(٥) وهذا كله اذا كان المشتق محكوماً به كقولك : زيد مشرك أو قاتل أو متكلم فإن كان محكوماً عليه كقوله تعالى : « الزانية والزاني فأجلدوا » « والسارق والسارقة فأقطعوا » « واقتلوا المشركين » ونحوه فأنهـا حقيقة مطلقاً سواء كان للحال أو لم يكن . المرجع السابق .

(٦) وفي التمهيد « يدعيه » بصيغة الغائب ٣٦ وعند المصنف وروضة الطالبين للنووي ما أثبتناه : بصيغة الخطاب ٣٦٦/٤ .

(٧) نسب الامام كونه اقراراً الى الاكثرين وفيه نظر لان العراقيين والقاضي حسين والرويانى قطعوا بأنه ليس بأقرار ولا يحكى الوجه الآخر الا نادراً . روضة الطالبين للنووي ٣٦٦/٤ .

(٨) وعند المصنف « يكون » بدل يقول وفي التمهيد ٣٧ ما أثبتناه وهو الصواب .

(٩) لم يتقدم موضوع اشتراك المضارع بين الحال والاستقبال عند المصنف غير أنه نقل هذه المسألة باختصار من التمهيد والأسنوي يقول في آخر هذا الفرع : كما تقدم ايضاحه في الفصل قبله في ص ٣٣ ولو قال المصنف : « كما يأتي بدل كما تقدم » لكان صحيحاً لانه يذكر موضوع اشتراك المضارع بين الحال والاستقبال في ص ٣٤٢ .

مسألة (١)

يصرف اللفظ الى المجاز عند قيام القرينة وكذلك عند تعذر الحقائق الثلاث صونا للفظ عن الاهمال ويعبر عن ذلك : بأن اعمال (٢) اللفظ أولى من الغائه .
ومن فروعها :

١- اذا (٣) أجاب المدعي عليه بالتصديق صريحا، لكن انضمت اليه : قرائن تصرفه الى الاستهزاء بالتكذيب كتحرريك الرأس الدال على شدة التعجب والانكار ، قال الرافعي : فيشبهه أن يحمل قول الأصحاب (أن (٤) صَدَقْتَ وما في معناها اقرار) على غير هذه الحالة (٥) او يقال : فيه خلاف لتعارض اللفظ والقرينة ، كما لو قال : « لي عليك ألف فقال في الجواب على سبيل الاستهزاء : لك عليّ ألف فإن المتولى قد حكى فيه (٦) وجهين » .

٢- ومنها (٧) : اذا قال عليّ لهذا الحمل ألف ولم يسنده الى جهة صحيحة كالوصية أو باطلة كالمعاملة بل أطلق فأصح القولين صحته لاحتمال الصحة ، والثاني لا : لان الغالب في الديون حصولها عن المعاملة .

٣- ومنها (٨) : اذا قال : عبدي أو ثوبي لزيد فإن الاقرار لا

-
- (١) هذه المسألة ذكرها الأسنوي في التمهيد ٦٣ .
(٢) راجع : الاشباه وانظائر لابن السبكي ١٨٢/١ - ١٨٦ والتمهيد ٦٣ .
(٣) راجع : روضة الطالبين للنووي ٣٦٦/٤ والتمهيد ٦٤ وفتح العزيز ١١ / ١١٤ .
(٤) قول الأصحاب عبارة عن جملة (أن صدقت وما في معناها اقرار) و - صدقت وما في معناها - مبتدأ بأعتبار اللفظ و « اقرار » خبره .
(٥) عبارة الروضة : فأما اذا اجتمعت القرائن فلا تجعل اقرارا ويقال : فيه خلاف الخ ٣٦٦/٤ .
(٦) وقضية كلامه - كما في المهمات - : أن الأصح لزوم . مغني المحتاج ٢٤٣/٢ .
(٧) هذه الفروع الثلاثة تجدها في التمهيد حرفيا من غير تغيير ٦٥/٦٤ .
(٨) هذا الفرع بالاعتراض أشبه منه بالتفريع - الا أن يقال : انه من الفروع المخالفة أي المستثناة .

يصح لان اضافته اليه تستدعي أنه ملكه وذلك مناف لمداول
آخره كذا قالوه ولم يحملوه على المجاز بأعتبار ما كان ، أو بأن
الاضافة تصدق بأدنى ملابسة كما يقال : هذه دار زيد ، للدار
التي يسكنها بالأجرة ونحو ذلك .

٤- ومنها : اذا قال له عليّ ألف اذا جاء رأس الشهر لم يلزمه
شيء على الصحيح مع ظهور ارادة التأجيل فأن المؤجل لا يجب
أداؤه قبل الحلول .

مسألة (١)

الفعل المضارع المثبت كقولنا : زيد يقوم فيه خمسة أقوال:
١- حكاها أبو حيان، المشهور منها: - وهو ظاهر كلام سيويه-
أنه مشترك بين الحال والاستقبال، قال ابن مالك: إلا أن الحال
يترجح عند التجرد وفيه نظر .

٢- والثاني : حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال .

٣- والثالث : عكسه .

٤- والرابع : انه في الحال حقيقة ولا يستعمل في الاستقبال
أصلا لا حقيقة ولا مجازا .

٥- والخامس : عكسه .

ومن فروعها : اذا قال المدعى عليه : « أنا أقر بما تدعيه »
وقياس ما سبق أن يقال : ان كان المضارع حقيقة في الحال
فقط كان اقرارا وان قلنا : في المستقبل فقط (فلا ٢) لانه
وعد ، فأن قلنا : انه مشترك وحملنا المشترك على جميع
معانيه اذا لم تقم قرينة كان أيضا اقرارا ، وان (٣) قلنا : لا
يحمل ، فأن جوزنا الاستعمال سئل عن المراد وعمل به ، فأن
تعذر فلا شيء عليه عملا بالأصل .

(١) هذه المسألة ذكرها الأسنوي في التمهيد ٣٣ .

(٢) ما بين القوسين لا يوجد عند المصنف بل في التمهيد ٣٤ ولا بد منه ليكون
جوابا للشرط .

(٣) وعند المصنف «ف» بدل الواو وفي التمهيد ما أثبتناه - ٣٤ .

إذا علمت ذلك كله فقد حكى الرافعي في المسألة وجهين
واقترضى كلامه : أن الأكثرين على أنه ليس بأقرار وهو موافق
للصحيح: وهو كونه مشتركاً لكن إذا قلنا: بأنه لا يحمل عليها (١)

مسألة (٢)

الكلام هل يشترط فيه أن يكون من ناطق واحد ؟؟

فيه مذهبان ، الصحيح لا . ومن فروعها :

إذا قال : لي عليك ألف فقال المدعى عليه : الا عشرة أو غير
عشرة ونحو ذلك فقال في التتمة : المذهب لا يكون مقراً بالباقي
ومدرك الخلاف ما قلناه ، وعلل في التتمة : عدم الاقرار بأنه
لم يصدر منه الا نفي بعض ما قاله خصمه ، ونفي الشيء لا
يدل على ثبوت غيره ولم يعلل الوجه الآخر .

مسألة

قال البيضاوي في المنهاج (٣) : « الأصل اشتراك المعطوف
والمعطوف عليه في المتعلقات (٤) وهو يقتضي عود التمييز الى
الأمريين ، وهو مقتضى كلام النحاة » .

(١) لكن الاصحاب لم يقولوا : يسأل عن مراده ، بل أطلقوا ترجيح انه ليس
بأقرار .

(٢) هذه المسألة ذكرها الامام الأسنوي في التمهيد ٣٥ .

(٣) هو منهاج الوصول الى علم الأصول ، مختصر للقاضي الامام ناصر الدين
عبدالله بن عمر البيضاوي المتوفى ٦٨٥ هـ وهو مرتب على مقدمة وسبعة
كتب ، أوله تقدس من تمجد بالعظمة والاجلال ٠٠٠ الخ قال : وهو
الجامع بين المشروع والمعقول والمتوسط بين الفروع والأصول وهو
عشرون ورقة تقريباً وهذا الكتاب أخذه من كتاب الحاصل للارموي ،
والحاصل أخذه مصنفه من المحصول للرازي والمحصل استمده مصنفه
من كتابين لا يكاد يخرج عنهما غالباً ، أحدهما المستصفي للامام الغزالي
والثاني المعتمد لابي الحسين البصري وهذا المتن كتاب جليل اعتنى
العلماء بشأنه فشرحه كثيرون . ومن شروحه شرح الامام الأسنوي .
كشف الظنون ١٨٧٨/٢ - ١٨٧٩ وطبع في مطبعة الكردستان العلمية في القاهرة
سنة ١٣٢٦ هـ .

(٤) راجع : منهاج الوصول للبيضاوي ٤٩ ط : الكردستان العلمية ١٣٢٦
ونهاية السؤل ٩٦/٢ ومعه الابهاج ٩٦ وفي ارشاد الفحول للشوكاني
١٣٦ : وإذا جاء التمييز بعد جمل فإنه يعود الى الجميع وظاهر كلام
البيضاوي عوده الى الجميع بالاتفاق .

واختلف أصحابنا في الفروع على وجهين ، أصحابهما : أن الأمر كذلك فإذا قال : مثلا علي " خمسة وعشرون درهما كانت الجميع (١) دراهم والثاني لا ، بل يكون الأول باقيا على ابهامه (٢) حتى يميزه بما أراد ، وهكذا لو ضم الى ما ذكرناه : لفظ المائة فقال : مائة وخمسة وعشرون درهما ، أو ضم أيضا لفظ الألف اليه .

وكذا لو قال : ألف وثلاثة أثواب بخلاف : ألف وثوب (٣) .

مسألة (٤)

« الى » : موضوع لانتهاى غاية الشيء وهل يدخل (ما (٥)) بعدها فيما قبلها ؟؟ - فيه مذاهب :

١- أحدها : لا ، بل تدل على خروجه عنه وهو مذهب الشافعي والجمهور .

٢- والثاني انه داخل فيما قبله (٦) .

٣- والثالث : ان كان من جنسه دخل ، والا فلا (٧) .

(١) ولو قال : خمسة عشر درهما فالكل دراهم لانه لا عطف ، وانما هما اسمان جعلوا واحدا فالذكر تفسير له ، ولو قال : خمسة وعشرون درهما فظاهر المذهب ان الكل دراهم لان لفظ الدراهم فيه لا يجب به شيء زائد بل هو تفسير لبعض الكلام والكلام يحتاج الى التفسير فيكون تفسيراً للكل .

وقال ابن خيران والاصطخري : الخمسة مجملة والعشرون مفسرة بالدراهم لمكان العطف ، وعلى هذا الخلاف قوله : مائة وخمسة وعشرون درهما وقوله : ألف ومائة وخمسة وعشرون درهما ، وألف وثلاثة أثواب راجع : فتح العزيز ١١/١٣٠ .

(٢) وعند المصنف « ايهامه » بالياء المثناة والصواب ما أثبتناه .

(٣) لعدم وجود المعطوف والمعطوف عليه قبل المميز لذا لا يفسر الألف بالثوب .

(٤) راجع : التمهيد ٥٩ ونهاية السؤل ١١٣/٢-١١٤ والمنخول ٩٣ واللمع ٣٦ والحاصل ٤٠٤/٢ .

(٥) ما بين القوسين ساقط عند المصنف وموجود في الأصل المنقول عنه التمهيد ٥٩ .

(٦) الضمير (فيما قبله) عائد على المتأخر أي الذي بعد « الى » وكذلك الضمير في قوله : عما قبله في ص ٣٤٥ سطر ٤ .

(٧) نحو بعثك الرمان الى هذه الشجرة فينظر في تلك الشجرة هل هي من الرمان؟ فتدخل أو لا فلا تدخل، التمهيد ٥٩ وتنقيح الفصول ١٠٢ ونهاية السؤل ١٠٣/٢ والابهج ١٠١ .

٤- والرابع : ان لم يكن معه « من » دخل والا فلا نحو بعثك
من هذه الشجرة الى هذه .

٥- والخامس - ورجحه في المحصول (١) والمنتخب (٢) - :
ان كان منفصلا عما قبله بمفصل معلوم بالحس (٣) كقوله
تعالى : « ثم (٤) اتموا الصيام الى الليل » فإنه لا يدخل والا
فيدخل كقوله (٥) تعالى : « وأيديكم الى المرافق » فإن المرفق
منفصل بجزء مشتبه وليس تعيين بعض الاجزاء بأولى من تعيين
البعض فوجب الحكم بالدخول .

٦- والسادس وهو مذهب سيبويه كما قاله في البرهان (٦)
أنه ان اقترن « بمن » فلا يدخل والا فيحتمل الأمرين .
٧- والسابع : واختاره الآمدي (٧) - أنه لا يدل على شيء
ولم يصح ابن الحاجب (٨) شيئا .
قلت : ومن فروعها : ما اذا قال له : علي من درهم الى عشرة

(١) راجع : المحصول ٢٩٦/١ .
(٢) وهو في أصول الفقه للرازي قال : هذا مختصر انتخبته من كتابي
المحصول ورتبته على مقدمة وفصول . كشف الظنون ١٦١٦/٢ وهو
مخطوط بمكتبة فاتح تحت رقم ١٤٦٤ . راجع الحاصل ١٠٦٤/٣ .
(٣) وفي تنقيح الفصول ١٠٢ : الفرق بين أن يكون الفاصل بينهما أمرا
حسيا كقوله تعالى « ثم اتموا الصيام الى الليل » فلا يندرج لان الظلام
متميز عن النهار بالبصر أولا فيندرج كما في قوله تعالى « وأيديكم الى
المرافق » .

(٤) وعند المصنف « و » بدل ثم وهو خطأ . من سورة البقرة الآية ١٨٧ .
(٥) وعند المصنف « لقوله » باللام وفي التمهيد ما أثبتناه - من سورة المائدة
الآية ٦ .

(٦) نص عبارة البرهان : وأما الى فحرف جار وهو للغاية ، قال سيبويه
ان اقترن « بمن » اقتضى تحديدا ولم يدخل الحد في المحدود تقول بعثك
من هذه الشجرة الى تلك الشجرة فيدخلان في البيع واذا لم تقتصر
(بمن) فيجوز أن تكون تحديدا ويجوز أن تكون بمعنى مع قال الله تعالى
« ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم » من سورة النساء الآية ٢ معناها مع
أموالكم . لوحة ١٤ ب مخطوطة مكتبة السليمانية باستانبول تحت رقم
١٣٢١ .

(٧) راجع : الأحكام للآمدي ٢٩١/٢ .
(٨) مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢٦٩/١ ط : حسن حلمي ١٣٠٧ .

لزمه تسعة (١) وقيل عشرة وقيل ثمانية .

مسألة (٢)

المخصص بشيء معين حجة في الباقي على المعروف عند الأصوليين وأما اذا خرج منه فرد غير معين فلا يجوز العمل بذلك العام في شيء من الافراد ولا الاستدلال به عليه بلا خلاف كما قاله الآمدي (٣) لانه مأمّن فرد الا ويجوز أن يكون هو المخرج مثاله قوله تعالى : « أحلت (٤) لكم بهيمة الأنعام الا ما يتلى عليكم » وما ادعاه الآمدي من عدم الخلاف مردود فقد حكى ابن برهان قولاً انه يعمل به الى (٥) أن يبقى واحد .

ومن فروع المسألة : الاستثناء فإنه من جملة المخصصات المتصلة ومع ذلك لو قال : أعتق هؤلاء الا واحداً (٦) صح ولزمنا العمل بذلك بل لو قال : له علي درهم الا شيئاً فإنه يصح مع انه مبهم من كل وجه ثم يفسر الشيء بما أراده (٧) .

مسألة (٨)

الاستثناء هو الاخراج بالا التي ليست للصفة (٩) أو بما

(١) والمفتي به عندنا : لا يدخل الدرهم العاشر في الاقرار . نهاية السؤل ١٠٣/٢ وهذا هو الاصح عند العراقيين والغزالي . راجع روضة الطالبين ٣٨١-٣٨٠/٤ .

(٢) هذه المسألة ذكرها الاسنوي في التمهيد ١٢٥ وقد مرت في هذا الكتاب مع التعليق عليها في ص ٧٥ .

(٣) راجع : الأحكام للآمدي ٢١٣/٢-٢١٧ .

(٤) من سورة المائدة الآية ١ .

(٥) وفي التمهيد «الا» بدل الى - ١٢٥ .

(٦) كلمة « واحداً » غير معين فوجب عليه التعيين فإن ماتوا الا واحداً فقال :

هو المستثنى قبل مع اليمين . راجع : الوجيز مع فتح العزيز ١٨٠/١١ .

وروضة الطالبين للنووي ٤٠٨-٤٠٩/٤ .

(٧) أي يفسر الشيء بما لا يستغرق الدرهم فإن استغرق فالاستثناء باطل .

روضة الطالبين للنووي ٤٠٥-٤٠٨/٤ .

(٨) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي في التمهيد ١١٤ .

(٩) لولم يتقيد بهذا القيد لتوهم المبتديء ان النصب واجب بعد الا مطلقاً

سواء كان للصفة أم لا . راجع : حاشية عصام الدين على شرح الكافية

لعبد الرحمن الجامي ١٥٤ مطبعة الكريمي في ١٣٢٧ هـ .

كان نحو الا في الاخبار *

وكون الا للصفة (١) ضبطه ابن الحاجب في مقدمته (٢) (٣) :
بأن تكون تابعة لجمع منكور غير محصور كقوله تعالى :
« لو (٤) كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا » *

وقال جماعة : لا يشترط فيها ذلك (٥) ، فعلى هذا اذا قلت :
عليّ ألف الا مائة برفع المائة فإنه يكون اقرارا بالالف على قاعدة
الأصوليين وبه أجاب النحاة أيضا لكن الأكثر من أصحابنا
قد صرحوا في الكلام على لفظ غير : بأن اللحن لا أثر له في
الاقرار ، وقياس ذلك لزوم تسعما وانما حملنا غيرا في
الاقرار على الاخبار مطلقا (٦) لا على الصفة لأن الأصل عدم

-
- (١) وعند المصنف «في» بدل اللام وفي التمهيد ما أثبتناه - ١١٥ *
- (٢) هو كتاب في النحو للشيخ جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف
بإبن الحاجب المالكي النحوي المتوفى سنة ١٤٦هـ وهي مختصرة معتبرة
شهرتها مغنية عن التعريف وله عليها شرح ، ونظمها في أرجوزة وسماها
الوافية وشرحها . راجع : كشف الظنون ١٣٧٠/٢ وقد طبعت عدة طبعات .
- (٣) راجع : مقدمة ابن الحاجب بشرح ابن الحاجب ٤٧ مطبعة العامرة
لعثمان - لدي قره حضاري سنة ١٣١١ هـ *
- (٤) من سورة الانبياء الآية ٢٢ - تكون «الا» للصفة بمعنى غير بشروط ثلاثة
يتعذر الاستثناء عند وجودها وهي : ١- أن تكون تابعة لجمع أي واقعة
بعد متعدد سواء كان جمعا كالرجال أولا كالقوم والرهط ٢- أن يكون
هذا الجمع منكورا أي منكرا غير معرف بلام العهد أو الاستغراق ، ٣-
ان يكون غير محصور ، والمحصور نوعان أ- الجنس المستغرق مثل ما
جاءني رجل ، ب- البعض من الجنس معلوم العدد مثل له علي عشرة
دراهم فلو كان الجمع محصورا على أحد هذين الوجهين فلا يتعذر الاستثناء
نحو « له علي عشرة لا درهما » ومثال المستجمع للشروط قوله تعالى :
« لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا » فلفظ الا في الآية صفة لانها تابعة
لجمع منكور غير محصور وهي « آلهة » ويتعذر الاستثناء لعدم دخول
« الله » في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء . راجع : الكافية
- مقدمة ابن الحاجب - بشرح عبدالرحمن الجامي مع حاشية عصام
الدين ١٦١ وما بعدها مطبعة الكريمي *
- (٥) وحمل الا على الصفة في غير جمع منكور غير محصور : ضعيف . راجع :
شرح عبدالرحمن الجامي على كافية ابن الحاجب ١٦٣ *
- (٦) أي في اللحن وغيره *

اللزوم ولهذا المعنى يعينه (١) قلنا : اذا عاتبت المرأة بجديدة
فقال : كل امرأة لي غيرك (٢) طالق لا يقع عليه شيء مطلقا
لكون الاصل عدم الوقوع .

ويتفرع على الضابط : فروع :

١- منها : اذا قال : هذه الدار لزيد وهذا البيت منها لي ،
أو هذا الخاتم له وفصه لي فإنه يقبل منه كما جزم به
الرافعي (٣) وعلمه بقوله لأنه اخراج بعض ما تناوله اللفظ
فكان كالاستثناء .

٢- ومنها : اذا قال : عليّ ألف أحط منها مئة أو أستثنيه
ونحو ذلك فمقتضى ما سبق قبوله أيضا ، وفي ذلك وجهان
حكاهما الماوردي في الحاوي .

مسألة (٤)

الاستثناء من العدد جائز كما جزم به الامام والآمدني (٥)
وغيرهما .

ولا فرق بين أن يكون من معين أو (٦) لا ،
ومن فروعها : ما اذا قال مثلا له عليّ عشرة الا واحدا لزمه
تسعة كما جزم به الرافعي (٧) .

مسألة (٨)

اختلفوا في أن الاستثناء هل هو اخراج قبل الحكم أو بعده ؟
فإذا قال مثلا له عليّ عشرة الا ثلاثة ، فالأكثر على أن المراد
بالعشرة سبعة و« الا » قرينة مبينة لذلك كالتخصيص .

(١) وعند المصنف « تعيينه » وفي التمهيد ما أثبتناه وهو الصواب ١١٥ .

(٢) ولم تكن له امرأة غير المخاطبة . التمهيد ٦٧ .

(٣) راجع : الشرح الكبير للرافعي ١١/١٨١ وروضة الطالبين للنووي ٤/٤٠٩ .

(٤) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي في التمهيد ١١٥ .

(٥) راجع : الأحكام للآمدني ٢/٢٧٥ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ١/

٢٥٩ والحاصل ٢/٣٨٥ والتمهيد للاسنوي ١١٥ ط : الماجدية بمكة .

(٦) وفي التمهيد ١١٥ أم بدل أو وعند المصنف ما أثبتناه وهو الصواب .

(٧) راجع : الشرح الكبير للرافعي ١١/١٧٦ .

(٨) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي في التمهيد ١١٦ .

وقال القاضي : عشرة الا ثلاثة بأزاء سبعة كأسمين مركب ومفرد وقيل المراد بالعشرة مدلولها ثم أخرجتها منها ثلاثة وأسندنا اليه بعد الإخراج فلم يسند الا الى سبعة وصححه ابن الحاجب وقد تبين بما ذكرناه : ان الاستثناء على قول القاضي ليس بتخصيص وهو واضح وعلى رأي الأكثرين تخصيص لان اللفظ قد أطلق لبعضه ارادة واسنادا وعلى الآخر (١) محتمل لكونه أريد الكل وأسند الى البعض هكذا أطلقوا المسألة ، ويتجه ان يكون ذلك عند تأخر المستثنى عن الحكم فإن تقدم - كقولنا : القوم الا زيدا قاموا - كان (٢) الإخراج قبله (٣) .

اذا عرفت ذلك فمن فروع المسألة ما نقله الرافعي في أثناء الطرف السابع من تعليق الطلاق عن القاضي حسين والمتولي : ان الاستثناء من العدد يجوز مع تقديم الاستثناء على

-
- (١) وفي التمهيد « الاخير » بدل الآخر ١١٦ .
(٢) وعند المصنف « فإن » بدل كان وفي التمهيد ما أثبتناه ١١٦ .
(٣) الخلاصة في هذه المسألة : يتبادر الى الذهن في الاستثناء انه تناقض لان قولك : علي عشرة الا ثلاثة : اثبات الثلاثة في ضمن العشرة ونفي الثلاثة صريحا ولا شك انهما لا يصدقان معا والتناقض غير جائز سيما في كلام الله تعالى ، واضطروا الى تقرير دلالة دفعا للتناقض ، وقد اختلفوا فيه ، فقال الأكثرون : المراد بعشرة ونحوها في قوله : علي عشرة الا ثلاثة : انما هو سبعة و« الا ثلاثة » قرينة لارادة السبعة من العشرة ارادة الجزء من الكل كما في التخصيص بغيره حيث يقول : اقتلوا المشركين ، والمراد الحربيون بدليل يخرج الذمي ، وقال القاضي أبو بكر : المجموع وهو : « عشرة الا ثلاثة » بأزاء سبعة كأنه وضع له اسمان : مفرد وهو سبعة ومركب وهو « عشرة الا ثلاثة » وقيل : المراد بعشرة في هذا التركيب هو معنى عشرة باعتبار افراده لم يغير فهو يتناول السبعة والثلاثة معا ثم أخرجت عنه الثلاثة بقوله : « الا ثلاثة فدل على الإخراج وثلاثة على العدد المسمى بها حتى بقي سبعة ثم أسند اليه فلم يسند الا الى سبعة فليس ثمة الا اثبات ولا نفي أصلا فلا تناقض لانه انما يتصور بتعارض اثبات ونفي وهذا هو الصحيح . راجع : مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢٥٥/١ والتمهيد للاستوي ١١٦ .

المستثنى (١) منه ولا يجوز مع تأخره (٢) كقولك : له عليّ عشرة
الادرهما ، وعلاّاه : بأن صيغ الاعداد ليست صيغ عموم وانما
هي أسماء الاعداد خاصة ، فقوله الا كذا رفع للحكم عنه (٣)
بعد (٤) التنصيص عليه .

ومن فوائد الخلاف أيضا التقديم به عند التعارض ، فأنا
إذا قلنا : ان الاستثناء بعد الحكم فقد صار المستثنى منه يدل
على ادخال ذلك الفرد ولكن الاستثناء عارضه فإذا عارض
الاستثناء دليل آخر يقتضي ادخاله في المستثنى منه قدمناهما
عليه لان كثرة الأدلة من جملة المرجحات .

مسألة (٥)

يشترط اتصال المستثنى منه بالاتصال العادي (٦) .
ومن فروعها : ما اذا قال : عليّ ألف - أستغفر الله - الامة
فأنه يصح الاستثناء عندنا خلافا لابي حنيفة ، دليلنا : انه
(١) يعني بالمستثنى منه : الحكم ، ويأتي مثل هذه العبارة في ص ٤٧٥ بصيغة
: قدم المستثنى على المستثنى منه أي الحكم ، وسيأتي رد الرافعي على
القاضي حسين في هذا المسلك الغريب مذهبيا وان كان يلوح منطقيا في
نفسه وهذا مبني على أن الاستثناء من الحكم .
(٢) وعند المصنف « آخره » بدل تأخره وفي التمهيد ما أثبتناه وهو الصواب
١١٦ .

(٣) وفي هامش التمهيد : عندهما بأعادة الضمير الى القاضي حسين والمتولي
ولكن الصواب : ما عند المصنف . هامش التمهيد ١١٦ .

(٤) وعند المصنف « بعض » بدل «هـ» وفي التمهيد ما أثبتناه وهو الصواب
١١٦ . وراجع روضة الطالبين ١٧٩/٨ لقول القاضي حسين والمتولي .

(٥) ذكر هذه المسألة الامام الأسنوي في التمهيد ١١٦ .

(٦) قال الآمدي في الأحكام ٢٦٧/٢ : شرط صحة الاستثناء عند أصحابنا
وعند الاكثرين أن يكون متصلا بالمستثنى منه حقيقة من غير تخلل
فاصل بينهما ، أو في حكم المتصل وهو ما لا يعد المتكلم به : آتيا به بعد
فراغه من كلامه الاول عرفا وان تخلل بينهما فاصل بانقطاع النفس أو
سعال مانع من الاتصال حقيقة وعن ابن عباس : انه يصح الاستثناء
بالمنفصل وان طال الزمان شهرا - انتهى .

وللوقوف على آراء العلماء في حكم تأخير الاستثناء المنفصل وفي المدة
التي يجوز التأخير اليها ، ولمعرفة مدعي صحة نقل ما نقل عن سيدنا
عبدالله بن عباس رضي الله عنه : أنظر - المستصفي للغزالي ١٦٥/٢
والمنحول ١٥٧ والمحصل للامام فخر الدين ٧٦٤/٢ : طه جابر =

فصل يسير فلم يؤثر كقوله عليّ ألف يافلان الا مائة (١) .

مسألة (٢)

لا يجوز تقديم المستثنى في أول الكلام كقولك : الا زيدا قام القوم (٣) كحرف (٤) العطف اذ معنى الا زيدا : لا زيد واختاره (٥) الكوفيون والزجاج (٦) ولو تقدم حرف نفى

= واللمع للشيرازي ٢٢ ، وجمع الجوامع بشرح الجلال ١٠/٢-١١ ونهاية السؤل ٩٠/٢ ومعه الابهاج ٨٩ وتيسير التحرير ٢٩٧/١ وفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٣٢١/١ والمسودة ١٥٢ ومذكرة زهير ٢٦٨/٢ ومختصر ابن الحاجب بشرح المضد ٢٥٧/١-٢٥٨ ط: حسن حلمي ١٣٠٧ هـ .

(١) قال الأسنوي كذا رأيت حكما وتعليلًا في العدة لأبي عبد الله الحسين الطبري والبيان للحراني ، ونقله النووي عنهما في الروضة وقال : وهذا الذي نقله فيه نظر ، ولو وقع مثل هذا الفصل بين الشرط والمشروط كقوله : أنت طالق - استغفر الله - ان دخلت الدار فالمتجه الجزم بالوقوع لانتفاء المعنى السابق . راجع التمهيد للأسنوي ١١٦ ط: الماجدية بمكة ، وروضة الطالبين للنووي ٤٠٤/٤ .

(٢) هذه المسألة ذكرها الأسنوي في التمهيد ١١٦ .
(٣) منع الجمهور تقديم المستثنى أول الكلام مطلقا سواء كان موجبا أو منقيا فلا يقال : الا زيدا قام القوم ، ولا : الا زيدا ما أكل أحد طعاما ولا : ما الا زيدا قام القوم ، لانه لم يسمع من كلامهم . راجع : هبوع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ٢٢٦/١ ط: دار المعرفة - بيروت .
(٤) أي أن «الا» مشبهة بلا العاطفة وواو مع وهما لا يتقلبان ، المرجع السابق .
(٥) أي اختار تقديم المستثنى أول الكلام استدلالا بقول الشاعر : -
خلا الله لا أرجو سواك وانما - أعد عيالي شعبة من عيالك
ورد في هذا البيت تقديم المستثنى في خلا وهي فرع «الا» فالاصل أولى بذلك . المرجع السابق والتمهيد للأسنوي ١١٦ .

(٦) هو ابراهيم بن السري بن سهل أبو اسحاق الزجاج وسبب تسميته به لانه كان يخرط الزجاج ثم مال الى النحو فلزم المبرد مات في جمادى الآخرة سنة ٣١١ هـ وسئل عن سنه عند الوفاة فعقد سبعين ، وآخر ما سمع منه : اللهم احشرنني على مذهب أحمد بن حنبل رضي الله عنهما . =

فالمنع أيضا (١) باق (٢) .

مسألة (٣)

الاستثناء المنقطع - وهو الذي لم يدخل في الأول - صحيح وهل اطلاق الاستثناء عليه اطلاق حقيقي أو مجازي ؟ فيه مذهبان أصحابهما الثاني ، فإن قلنا : انه حقيقة فقييل مشترك ، وقيل : متواطئ (٤) اذا تقرر ذلك : فقال المقر : علي ألف درهم الا ثوبا أو عبدا أو غير ذلك صح وحمل اللفظ على

= ومن تصانيفه « معاني القرآن » و« الاشتقاق » و« فعلت وأفعلت » و« مختصر » في النحو و« شرح أبيات سيبويه » و« القوافي » و« العروض » و« النوادر » و« تفسير جامع المنطق » وغير ذلك . راجع : بغية الوعاة في طبقات النحويين واللغات للسيوطي ٤١١/١-٤١٢-٤١٣ ت : محمد أبو الفضل ابراهيم ط : عيسى البابي ، وتاريخ بغداد المجلد السادس ٨٩ ط : بيروت .

(١) اذا علمت ذلك فيجوز توسط المستثنى بين المستثنى منه والمنسوب اليه الحكم كقولك : قام الا زيد القوم ، والقوم الا زيدا ذاهبون . فمن فروع المسألة ما اذا قال : له علي الا عشرة دنانير مائة دينار فإن الاستثناء صحيح على الصحيح كما قاله الرافعي في أول كتاب الأيمان ، وقيل : لا يصح ، قال وهو ضعيف . التمهيد ١١٧ .

(٢) مثل : ما الا زيدا في الدار أحد خلافا للأبدي فإنه جوز تقديم المستثنى أول الكلام بعد سبق حرف النفي متمسكا بقول الشاعر :
وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انسي
لانه لم يتقدم على الكلام بجملته لسبق «لا» النافية ، والجواب عن هذا انه شاذ لا يعبا به بخلاف ما لو كان النافي فعلا فإنه يجوز كقولك ليس الا زيدا فيها أحد ، وكذلك « لم يكن » راجع : همع الهوامع ٢٢٦/١ والتمهيد ١١٦-١١٧ .

(٣) هذه المسألة ذكرها الأسنوي في التمهيد ١١٧ .

(٤) وأعلم انه لا مدخل للمنقطع في التخصيص فإن قولك : جاءني القوم الا حمارا ، لا يخرج بعض المسمى ، ولا نعرف خلافا في صحته لغة وانما الخلاف في كونه حقيقة أو مجازا ، وعلى القول : بأنه حقيقة قيل : انه متواطئ أي مقول على المتصل والمنقطع باعتبار أمر مشترك بينهما ، وقيل هو مشترك بينهما بالاشتراك اللفظي والحق ان اطلاق الاستثناء على المتصل حقيقة ، وعلى المنقطع مجاز فلذلك لم يحمله علماء الامصار =

المجان (١) ، ثم عليه ان يبين ثوبا لا تستغرق قيمته (٢) الألف .

مسألة (٣)

إذا احتتمل الاستثناء أن يكون متصلا وأن يكون منقطعاً
فحمله على الاتصال أولى : لانه حقيقة وأما المنقطع فمجاز .
ومن فروعها المخالفة : إذا قال : له عني ألف الا ثلاثة دراهم
فان له تفسير الألف بما أراد بلا خلاف ، ولا يكون تفسير
المستثنى تفسيراً للمستثنى منه كذا ذكره الماوردي ، وسببه :
أن الأصل براءة الذمة مما زاد على ذلك .

مسألة (٤)

الاستثناء من الاثبات - كقولنا قام القوم الا زيدا - يكون

- = على المنفصل الا عند تعذر المتصل حتى عدلوا للحمل على المتصل
عن الظاهر وخالفوه ، ومن ثم قالوا في قوله : له عندي مائة درهم الا ثوبا
معناه : الا قيمة ثوب فيرتكبون الاضرار وهو خلاف الظاهر ليصير متصلاً
ولو كان في المنقطع ظاهراً لم يرتكبو مخالفة ظاهر حذراً عنه . راجع :
مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢٥١/١ - ٢٥٢ ، وقال الآمدي في
الأحكام ٢٦٩/٢ - ٢٧٠ : اختلف العلماء في صحة الاستثناء من غير الجنس
فجوزه أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي والقاضي أبو بكر وجماعة
من المتكلمين والنحاة ومنع منه الاكثرون ، وأما أصحابنا فمتهم من قال :
بالنفي ومنهم من قال بالاثبات . وراجع : الحاصل أيضاً ٢٨٢/٢ .
- (١) أطلق الثواب وأراد قيمته والعلاقة مجاورة العين لقيمتها فهو مجاز
مرسل والقرينة تصحيح الاستثناء .
- (٢) فإن استغرقت فالتفسير لغو ، وفي الاستثناء وجهان : أحدهما يبطل
ويلزمه الألف لانه بين ما أراد بالاستثناء فكأنه تلفظ به وهو مستغرق
والثاني لا يبطل لانه صحيح من حيث اللفظ وإنما الخلل في تفسيره
فيقال : فسرته بتفسير صحيح . روضة الطالبين للنووي ٤٠٧/٤ .
- (٣) هذه المسألة ذكرها الامام الأسنوي في التمهيد ١١٧ ط : الماجدية بمكة .
- (٤) راجع لهذه المسألة مختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢٦٤/١ ،
والأحكام للآمدي ٢٨٧/٢ والتمهيد للأسنوي ١١٧ .

نفيا للقيام عن زيد بالاتفاق كما قاله في المعالم (١) وصاحب
الحاصل (٢) وغيرهما وان اختلف الناس في مدرك (٣) ذلك .
واما الاستثناء من النفي نحو ما قام أحد الا زيد (٤) فقال
الشافعي : يكون اثباتا لقيام زيد .

وقال أبو حنيفة : لا يكون اثباتا له بل دليلا على اخراجه
عن المحكوم عليهم وحينئذ فلا يلزم منه الحكم بالقيام (٥) .
أما من جهة اللفظ فلأنه ليس فيه على هذا التقدير : ما يدل

(١) هو كتاب في أصول الفقه للامام الرازي وقد اعتنى به كثيرون بالشرح
والتعليق عليه ومن هذه الشروح شرح شرف الدين أبي محمد عبد الله
بن محمد بن علي الفهري المعروف بأبن التلمساني المتوفى سنة ٦٤٤هـ .
راجع : كشف الظنون ١٧٢٦/٢ - ١٧٢٧ وطبقات الاسنوي ٣١٦/١
وكتاب المعالم مخطوط المكتبة الأزهرية تحت رقم ١١٧ .

(٢) راجع : الحاصل للارموي ٣٨٧/٢ ت : عبد السلام محمود .
(٣) هل هو بسبب أنه كان مندرجا في المحكوم عليه فأخرج ، أو في الحكم
كذلك فأخرج أم بسبب أنه قرينة على المراد من الكلام ولم يدخل أصلا
لا في المستثنى منه ولا في الحكم ، ومعنى ذلك بأيجاز أن مدركه عند أبي
حنيفة البراءة الأصلية ، وعند الشافعية اخراج المستثنى من الحكم ،
وخلاصة مذهب أبي حنيفة في هذا المقام « سواء في حالة الاثبات كما هنا
أو في حالة النفي كما سيأتي : ان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الشيء » .
(٤) وفي التمهيد « زيدا » ١١٧ وكلاهما جائزان الرفع على البدلية والنصب
على الاستثناء .

(٥) اتفق العلماء أبو حنيفة وغيره على أن :-
أ- «الاء» للاخراج ، ب- وأن المستثنى مخرج ، ج- وان كل شيء خرج
من نقيض دخل في النقيض الآخر ، فهذه الثلاثة أمور متفق عليها
وبقي امر رابع مختلف فيه وهو : أنا اذا قلنا : قام القوم مثلا فهناك
امران ، ١- القيام ، ٢- والحكم ، فاختلفوا هل المستثنى مخرج من القيام
أو من الحكم به ؟ عند الشافعية من القيام فيدخل في نقيضه وهو عدم
القيام ، والحنفية يقولون : هو مخرج من الحكم فيدخل في نقيضه وهو
عدم الحكم فيكون غير محكوم عليه فأمكن أن يكون قائما وان لا يكون ،
فعند الشافعية انتقل الى عدم القيام ، وعند الحنفية الى عدم الحكم ،
وعند الفريقين هو مخرج وداخل في نقيض ما أخرج منه ، والعرف شاهد
في الاستعمال انه انما خرج من القيام لا من الحكم به ، ولا يفهم أهل
العرف الا ذلك فيكون هو اللغة لان الأصل عدم النقل والتغيير . انظر :
شرح جلال المحلي على جمع الجوامع ١٥/٢ - ١٦ ومعه حاشية البناني ١٥
وتقرير الشرييني ١٦ وفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٣٢٦/١ .

على اثباته كما قلناه .

وأما من جهة المعنى فلأن الأصل عدمه ، قالوا بخلاف الاستثناء من الاثبات فإنه يكون نفياً لانه لما كان مسكوتاً عنه وكان الأصل هو النفي حكمنا به ، فعلى هذا لا فرق عندهم في دلالة اللفظ بين الاستثناء من النفي والاستثناء من الاثبات .

واختار الامام في المعالم مذهب أبي حنيفة ، وفي المحصول (١) مذهب الشافعي قلت : واختلف النحويون : فذهب الكسائي (٢) الى أن الاخراج من الاسم وحده ، وذهب الفراء الى أن الاخراج من الفعل ، وذهب سيبويه وجمهور البصريين : الى أن المستثنى لم يندرج في المستثنى منه ولا في حكمه .

ومن فروعها (٣) : ما اذا قال : له علي عشرة الا خمسة أو ما له علي شيء الا خمسة يلزمه خمسة .

مسألة (٤)

اذا قصد بالنفي رد الكلام على من أوجب لم يكن اثباتاً ،

(١) راجع : المحصول للرازي ٧٧٥/٢ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن عثمان من ولد بهمن بن فيروز الأسدي ويعرف بالكسائي لانه أحرم في كساء وهو من أسرة فارسية الأصل ، أخذ عن الخليل بن أحمد ، وكان امام الكوفيين في النحو واللغة والأدب ، وأحد القراء السبعة المشهورين ولم تكن له في الشعر يد حتى قيل : انه أجهل علماء العربية بالشعر .

ومن مصنفاته « معاني القرآن » وكتاب « الكامل » و« المقتضب » و« الاشتقاق » توفي بالري سنة ١٨٢ أو ١٨٣ أو ١٩٢ هـ ويرجع بعض المؤرخين أن وفاته كانت سنة ١٨٩ هـ وهو التأريخ الذي توفي فيه محمد بن الحسن الشيباني . راجع : الانساب للسمعاني ٤٨٢ وتهذيب اللغة للأزهري ١/١٠٥-١٧ ووفيات الاعيان لابن خلكان ٣/٢٩٥ ومعجم الادباء لياقوت الحموي ١٨٣/٥ وهدية العارفين ٦٦٨/٥ .

(٣) هذا الفرع مرتبط بما قرره الشافعية في حالتها اثبات والنفي من أن الاستثناء من الاثبات يكون نفياً ومن النفي يكون اثباتاً .

(٤) هذه المسألة ذكرها الامام الاسنوي في كتابه «الكوكب الدري» فيما يبنى من المسائل الفقهية على القواعد النحوية مخطوط دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٨م قسم أصول الفقه .

مثاله : اذا قال القائل : قام القوم الا زيدا ، والسامع يعلم : ان الامر على خلاف ما قاله فله نفي كلامه : بأن يقول : ما قام القوم الا زيدا ، أي لم يقع ما قلته ويبقى النصب على حاله وان كان بعد نفي : لان المتكلم لم يقصد النفي والاثبات بل النفي المحض .

ومن فروعها : ما اذا قال : « ماله علي ألف الا مائة » او « ليس لك علي (١) عشرة الا خمسة » فالصحيح كما قاله الرافعي : أنه لا يلزمه شيء (٢) ومدركه ما ذكرناه فانه انما يقع غالبا لرد كلام ملفوظ به أو متوهم (٣) ، وعلمه الرافعي : بأن الالف الا مائة مدلولها : تسع مائة وحينئذ فكأنه قال : « ليس لك (٤) علي هذا العدد » وهكذا القياس في « عشرة الا خمسة » ونحو ذلك .

مسألة

الاستثناء المستغرق باطل (٥)

(١) كلمة «علي» لا توجد عند المصنف زدتها بقرينة ما بعدها ولان الاقرار قد يقتضي ذلك .

(٢) لان « العشرة الا خمسة » خمسة فكأنه قال : ليس علي خمسة وفي وجه يلزمه خمسة حكاه في النهاية ، بناء على أن الاستثناء من النفي اثبات . راجع : روضة الطالبين ٤/٤٠٥ والتمهيد ١١٨ والشرح الكبير للرافعي ١٧٦/١١ .

(٣) وعند المصنف « مبهم » بدل متوهم وفي الكوكب الدرر ما اثبتناه - ق ٣٥ / رقم ٢٨ م .

(٤) وعند المصنف « له » بدل لك وفي الكوكب ما اثبتناه ق/٣٥ رقم ٢٨ م وكلاهما صحيح .

(٥) لأفضائه الى اللغو ، راجع لهذه المسألة المراجع الآتية : المنخول ١٥٨ ، والمستصفي ٢/١٧٠ ، والأحكام للأمدي ٢/٢٧٥ ، والمسودة ١٥٤ ، والمحصل للامام الرازي ٢/٧٧٢ : طه جابر وجمع الجوامع بشرح الجلال ٢/١٤ ونهاية السؤل ٢/٩٠ ومعه الايجاج ٩٠ وفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ١/٣٢٣ وتيسير التحرير ١/٣٠٠ ومرآة الاصول على مرقاة الوصول ١٩١ ومختصر ابن الحاجب بشرح المضد ١/٢٥٩ ط: حسن حلمي ١٣٠٧ هـ والتمهيد للاستوحي ١١٨ .

بالإتفاق (١) وسيأتي في كتاب (٢) الطلاق ان شاء الله تعالى .

مسألة (٣)

الاستثناء عقب الجمل المخطوف بعضها على بعض (٤) يمود
الى الجميع (٥) عند

(١) والحق : ان الإتفاق ليس على إطلاقه بل اذا كان الاستثناء بلفظ الصدر نحو : عبيدي احرار الا عبيدي أو اذا كان بلفظ مساو في المفهوم لما في الصدر نحو : عبيدي احرار الا مملوكي ، وأما الاستثناء المستغرق بغيرهما كمبيدي احرار الا هؤلاء أو الا سائلا وغائما وراشدا والحال انهم هم الكل من العبيد فعند الحنفية لا يمتنع ، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٣٢٣/١-٣٢٤ وتيسير التحرير ٣٠٠/١ ونقل القرافي عن المدخل لابن طلحة : ان في صحته قولين ، ونقل شيخنا أبو حيان عن الفراء انه يجوز أن يكون أكثر ، ومثل بقوله « علي الف الا انفين » هذا لا يصدر على سبيل الجدة عادة ويمكن أن يقع هذا في موقف التقاضي ولا يكون اقرا (١) . قال : الا انه يكون منقطعا . راجع : التمهيد للاسنوي ١١٨ ط : الماجدية بمكة .

(٢) في ص ٤٧١ .

(٣) هذه المسألة ذكرها الاسنوي في التمهيد ١١٩ .

(٤) بعضهم أطلق كونه عقب الجمل كالامام الرازي ، وبعضهم قيده بحالة المطلق وأطلق العاطف كالقاضي أبي بكر ، وبعضهم قيده بالمعطف بالواو كإمام الحرمين والأمدى وابن الحاجب . راجع : المحصول ٧٧٨/٢ وجمع الجوامع بشرح الجلال ١٧/٢ والمسودة ١٥٨ والاحكام للأمدى ٢٧٨/٢ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢٦٠/١ ط : حسن حلمي ١٣٠٧ هـ وتيسير التحرير ٣٠٢/١ ومسلم الثبوت ٣٣٢/١ .

(٥) أي ظاهرا لا نصا اذ لا دليل للمقطع قال العضد على مختصر ابن الحاجب فانه لا نزاع في امكان رده الى الجميع والى الأخيرة خاصة ، انما الخلاف في الظهور . فقال الشافعي : ظاهر في رجوعه الى الجميع خاصة والحنفية الى الأخيرة ، وقال القاضي والفزالي وغيرهما : بالوقف : بمعنى انه لا ندري انه حقيقة في أيهما ، وقال المرتضى انه مشترك بينهما فيتوقف الى ظهور القرينة . راجع : شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢٦٠/١-٢٦١ والاحكام للأمدى ٢٨٠/٢ والتيسير نقلا عن شرح العضد ٣٠٢/١ والتلويح ٣٠/٢ ومسلم الثبوت ٣٣٢/١ .

الشافعي (١) ما لم يقم دليل على اخراج البعض وقال أبو حنيفة : يعود الى الأخيرة خاصة (٢) .

ومن فروعها : ما (٣) ذكره الماوردي والرويانى في البحر : لو قال : علي ألف درهم ومائة دينار الا خمسين ، فإن أراد (٤) بالخمسين جنسا غير الدراهم والدنانير قبل منه ، وكذلك ان أراد عوده الى الجنس مع أو الى أحدهما وان مات قبل البيان عاد اليهما عندنا خلافا لأبي حنيفة (٥) ، واذا عاد اليهما فهل يعود الى كل منهما جميع الاستثناء فيسقط خمسون دينارا وخمسون درهما ، أو يعود اليهما نصفين فيسقط خمسة وعشرون من كل جنس ؟؟ وجهان قال الرويانى : أصحهما الأول (٦) .

(١) وهو مذهب مالك أيضا وابن حزم الظاهري واختاره ابن فورك ، وفرع عليه امام الحرمين ، وخالفهم فيها اذا كانت الجملة الأخيرة مبتوتة وقال : فالراي عندي اختصاص الاستثناء بالجملة الأخيرة . راجع : الكاشف ٥/٣ على ما في هامش المحصول ٧٧٩/٢ - ٧٨٠ :

(٢) ذكر أبو الحسين البصري : أن أبا حنيفة رحمه الله يوافق الشافعي فيما اذا كان الاستثناء بالمشيئة أو الشرط وهذا ما يفيد كلام الغزالي في المنخول حيث قال : وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : ينحصر على الأخير وناقض في المشيئة حتى لو قال : لبني فلان وبني فلان ان شاء الله رجع الى الكل . المنخول ١٦٠ والمسودة ١٥٧ ومسلم الثبوت ٣٣٥/١ .

(٣) هذه الصفحة تجدها نصا في التمهيد ١٢٠ .

(٤) قوله : فإن أراد بالخمسين ٠٠٠ الخ - فيكون الاستثناء منقطعا واذا أردنا حمله على الاتصال فلا بد من حمل اللفظ على المجاز كما مر في ص ٣٥٢ في مثال : علي ألف درهم الا ثوبا أو عبدا .

(٥) لنا انه يحتمل ذلك والاصل براءة الذمة . المرجع السابق وأنت ترى انه تحليل لا يتمشى الا مع أصح الوجهين عندنا .

(٦) ولم يصحح الماوردي شيئا . المرجع السابق .

كتاب العارية (١)

قاعدة (٢)

العارية مضمونة في يد المستعير الا في ثلاث صور :

١- اذا احرم وفي ملكه (٣) صيد ، وقلنا : يزول (٤) عنه ،
فلو أعاره لم يضمنه مستعيره هكذا ذكرها الروياني في كتاب
الفروق (٥) له .

٢- واذا استعار شيئاً ليرهنه بدين فتلّف في يد المرتهن فلا (٦)
ضمان على أحد القولين لان المير كالضامن .

٣- واذا استعار (٧) من المستأجر أو الموصي له بالمنفعة
(فتلفت العين (٨)) ففيه وجهان أحدهما انه يضمن كما لو
استعاره من المالك وأصحهما أنه لا يضمن : لان المستأجر لا
يضمن وهو نائب عنه .

(١) هي بتشديد الياء قال الخطابي في « الغريب » : وقد تخفف . روضة
الطالبين ٤٢٦/٤ .

(٢) هذه القاعدة ذكرها الحافظ الملائي في قواعده ٢/ رقم ١٦١ والسيوطي
في أشباهه مع الصور الثلاث ٤٦٧ .

(٣) وعند الملائي « وفي يده » ٢/ رقم ١٦١ وكذلك في أشباه السيوطي ٤٦٧ .
(٤) ولو أعار المحرم حلالاً فإن قلنا : المحرم يزول ملكه عن الصيد فلا قيمة
له على الحلال لانه غير مالك ، وعلى المحرم الجزاء لحق الله تعالى ان تلف
في يد الحلال لانه متعمد بالاعارة فإنه يلزمه ارساله ، وان قلنا : لا
يزول صحت الاعارة وعلى الحلال القيمة أن تلف عنده راجع : روضة
الطالبين ٤٢٨/٤ .

(٥) لم أجد للرويانى كتاب الفروق بعد البحث عنه في الفهارس غير أن
السيوطي عزاه اليه في الاشباه ٤٦٧ .

(٦) راجع : الشرح الكبير للرافعي ٢٨/١٠ ونهاية المحتاج ٢٦٣/٣ ومر من
المصنف في هذا الكتاب ص ٣٠٠ .

(٧) هذه الصورة تجتمع في روضة الطالبين ٤٣٢/٤ .

(٨) ما بين القوسين لا يوجد عند المصنف بل في روضة الطالبين للنووي
٤٣٢/٤ .

كتاب الغصب (١)

قاعدة (٢)

يجب الضمان بأربعة أشياء وهي: ١- اليد، ٢- والمباشرة (٣) ٣- والتسبب (٤)، ٤- والشرط (٥) .
أما اليد فهي كل يد غير مؤتمنة كيد الغاصب ، والمستام ، والمستعير (٦) والمشتري شراء فاسدا ، والاجر كان منفردا باليد على قول أو كان مشتركا (٧) على قول وكلاهما مرجوح ، والاظهر انه لا يضمن الا اذا تعدى .

(١) الغصب لغة : هو أخذ الشيء ظلما جهارا ، وشرعا : هو الاستيلاء على حق الغير بغير حق . راجع : أئتنى الطالب ٣٣٦/٢ وروضة الطالبين ٥ ص ٣ والمصباح المنير ١٠١/٢

(٢) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلاني في قواعده ٢/ رقم ١٦١ دار الكتب المصرية وهي مأخوذة من قواعد العز بن عبدالسلام ص ١٣٢/ ٢ ط التجارية ثم هي على هذا المذاق في غصب « تحرير تنقيح اللباب » .

(٣) الشيء الذي يضاف اليه الهلاك يسمى علة والاتيان به مباشرة . الشرح الكبير للرافعي ٢٤١/١١ وروضة الطالبين ٥ ص ٤ .

(٤) ومالا يضاف اليه الهلاك ويقصد بتحصيله ما يضاف اليه يسمى سببا والاتيان به تسببا . الشرح الكبير للرافعي ٢٤١/١١ وروضة الطالبين ٥ ص ٤ .

(٥) الشرط هو مالا يؤثر في الفعل ولا يحصله بل يحصل التلف عنده بغيره ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه كحفر بشر مع التردي فيها فان المفوت هو التخطي جهته والحصل هو التردي فيها المتوقف على الحفر . حاشية إغاثة الطالبين ١١٣/٤ .

(٦) راجع روضة الطالبين ٥ ص ٤ والشرح الكبير للرافعي ٢٤٢/١١
هذه الأمثلة في اليد التي هي يد ضمان في الأصل لا يد أمان ففي يد الضمان يكون ضامنا ولو بلا تعدد وقوله في ص ٤٠٨ : كالوديعة والرهن . الخ هذه الأمثلة في اليد التي هي يد أمانة في الأصل وربما تحولت الى يد ضمان بالتعدي .

(٧) الاجير المشترك هو : الذي لا يخص أحدا بعمله ، بل يعمل لكل مسن يقصده بالعمل كالخياط في مقاعد الاسواق والاجر المنفرد نقيضه (٤٠٨/ ١ المهذب) .

وكذلك كل يد مؤتمنة (١) ، كالوديعة ، والرهن والشركة والمضاربة ، والوكالة وأشباهاها ، متى وقع منه التعدي صارت اليد ضمان ، فيضمن اذا تلقت بنفسها كما لو لم تكن (٢) مؤتمنة .

فائدة (٣)

منفعة الأموال تضمن بالفوات ، فمتى ثبتت اليد العادية على مال لمنفعته أجره متقومة لزمه أجره مثله عن تلك المدة .

فائدة (٤)

الأعيان غير الحيوان تنقسم (٥) الى مثلي ومتقوم فالمثلي : كل مال يحصره الكيل أو الوزن ويجوز السلم فيه (٦) والمتقوم ما ليس كذلك ، فيضمن المثلي بمثله والمتقوم بقيمته (٧) وشذ عن ذلك مسألتان .

١- أحدهما : طعام المضطر المثلي فإنه مضمون على المذهب ويضمن بقيمته في حال الخمصة لا بمثله في حال الاختيار على المذهب .

٢- الثانية : المأم المبدول لطالبه حال الضرورة في المفازة (٨) يضمن بقيمته في ذلك الموضع (٩) والوقت على الأصح ، نعم (١) وعند المصنف « أمانه » بدل مؤتمنة وفي الاشياء للسيوطي ما أثبتناه . ٣٦٢ .

(٢) وعند المصنف « لم يكن مؤتمنا » والأحسن ما أثبتناه لأن اليد مؤنث .
(٣) ذكر هذه الفائدة الحافظ العلائي في المجموع المذهب ٢ / رقم ١٦١ والنووي في روضة الطالبين ١٣ / ٥ .

(٤) ذكرها الحافظ العلائي ٢ / رقم المخطوطة ١٦١ دار الكتب المصرية .
(٥) وعند المصنف « ينقسم » والاولى ما أثبتناه لأن الفاعل يعود الى الأعيان .
(٦) ذكر النووي أوجها في ضبط المثلي واختار من بينها ما اختاره المصنف .
راجع : روضة الطالبين ١٨ / ٥ - ١٩ .

(٧) راجع : روضة الطالبين ١٨ / ٥ .
(٨) المفازة : الموضع المهلك مأخوذ من فوز بالتشديد إذا مات لأنها مظنة الموت وقيل من فاز : إذا نجا وسلم وسميت به تفاؤلا بالسلامة .

المصباح المنير ١٣٩ / ٢ .
(٩) ومثله إذا أتلف عليه الجمد في الصيف واجتمعا في الشتاء فليس للمتلف بدل المثل بل عليه قيمة المثل في مثل تلك المفازة بالنسبة للماء المبدول لطالبه حال الضرورة وفي الصيف بالنسبة للجمد . راجع روضة الطالبين ٢٢ / ٥ .

تلك القيمة هل هي أصل أو للحيلولة فيه وجهان •
يظهر أثرهما فيما إذا ظفر الغارم بالآخذ في ذلك المكان فهل
يرد مثل ما أخذ ويسترد القيمة أولا ؟؟ فيه وجهان الأصح انه
لا يرد (١) •

قاعدة (٢)

في تحرير اعواز (٣) المثلي ومقدار ما يجب عنده من القيمة •
الاتلاف تارة يكون من غاصب وتارة يكون من غير غاصب ،
ثم هو تارة يكون مع وجدان المثلي ثم يفقد ، وتارة يكون في
حال فقدان (٤) المثلي •
وهنا مقدمتان :

- ١- أحدهما : ان القيمة في ذوات الامثال اذا وجبت عند
فقد المثلي هل هي بدل عن المثل أو عن العين ؟ وجهان (٥) •
- ٢- والثانية : إعطاء القيمة عند فقد المثل هل هو بدل
حقيقي أو إعطاء للحيلولة حتى لو وجد رد القيمة وأخذ المثل ؟
فيه الوجهان المتقدمان والأصح أنه بدل حقيقي ، اذا عسرف
ذلك فالغاصب اذا تلفت العين في يده ثم أعوز المثل وعسده الى
القيمة فالمعتبر فيه أحد عشر وجها والأصح منها كلها الضمان
بأقصى القيم من يوم الغصب الى إعواز المثل (٦) •

(١) راجع : روضة الطالبين ٢١/٥ •

(٢) ذكر هذه القاعدة الحافظ الملائي ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ •

(٣) عوز الشيء عوزاً من باب تعب : عز فلم يوجد وعزت الشيء أعوزته من
باب قال : احتجت اليه فلم أجده ، وأعوزني المطلوب : مثل أعجزني وزنا
ومعنى وأعوز الرجل إعوازا : افتقر ، وأعوزه الدهر أفقره ، قال أبو
زيد : أعوز وأحوج وأعظم وهو الفقير الذي لا شيء له • راجع : الصباح
المنير ٨٩/٢ •

(٤) المراد بالفقدان : أن لا يوجد في ذلك البلد وحواليه • روضة الطالبين
٢٠/٥ •

(٥) فائدة الخلاف أن القيمة اذا كانت بدلا عن العين اعتبرت بيوم التلف وان
كانت بدلا عن المثل احتمل رجوعا كثيرة أرجحها أنه من وقت الغصب
الى أعواز المثل •

(٦) راجع : روضة الطالبين ٢٠/٥ •

فائدة (١)

مذهب الشافعي رضي الله عنه : ان الضمان في الاموال هو في
مقابلة فوات اليد والملك (٢) بحالة لانه لم يجد (٣) ناقل عن
ملكه والفائت هو اليد والتصرف فيكون الضمان في مقابلة ما
فوات .

وعند أبي (٤) حنيفة : أن الضمان في مقابلة العين المفصوبة
لانها التي (٥) وجب ردها فالضمان بدل عنها .
قلو (٦) ضمن بدل المفصوب ثم ظفر به المالك كان له عندنا
ويرد الى الفاصب ما أخذ منه ، وعندهم انه يملك المفصوب
بأداء الضمان حتى لو كان قريبه عتق عليه .

كتاب الشفعة

قاعدة

ما يستقل به الواحد بالتملك والتملك فيه (٧) صور :
١- منها: الاب يبيع مال الطفل من نفسه وبالعكس، والأصح
: انه لا بد من ايجاب وقبول (٨) .

-
- (١) هذه الفائدة ذكرها الحافظ العلائي في المجموع المذهب ٢/ رقم ٣٦٣ دار
الكتب المصرية .
(٢) وفي العلائي « باق بحاله » ٢/ رقم ٣٦٣ .
(٣) اي لم يطراً ناقل .
(٤) وعند أبي حنيفة يملك الفاصب المفصوب عند تراضي الخصمين بالضمان
أو قضاء القاضي به أو أداء البديل كما في القهستاني نقلاً عن الذخيرة .
راجع : مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ٢/ ٤٦٠ وتخريج الفروع
للزنجاني ١٠٦ .
(٥) وفي العلائي «الذي» والصواب ما أثبتناه ٢/ رقم ٣٦٣ دار الكتب المصرية .
(٦) وفي العلائي : « وينبغي على هذا الخلاف مسائل : منها اذا ضمن بدل
المفصوب . . الخ ٢/ رقم المخطوطة ٣٦٣ دار الكتب المصرية .
(٧) وفي العلائي « وفيه » ٢/ رقم ١٦١ .
(٨) راجع: الأشباه للسيوطي ٢٨٠ وقواعد عز الدين بن عبد السلام ٢/ ١٦٨ .

- ٢- ومنها : الشفيع يأخذ الشقص المشفوع بهذا (١) الثمن وهو استقلال (٢) بالتملك والتملك .
- ٣- ومنها : اذا ظفر (٣) الانسان بجنس حقه من مال من ظلمه فانه يأخذه مستقلا وبملكه ، ولو كان ذلك من غير جنس حقه جاز له أخذه وبيعه ثم يأخذ حقه من ثمنه (٤) .
- ٤- ومنها : المضطر اذا وجد طعام غائب أو حاضر منعه يأكله بقيمته (٥) .
- ٥- ومنها : الملتقط (٦) يستقل بتملك اللقطة بعد التعريف بشرطه .
- ٦- ومنها : استقلال (٧) كل فاسخ باسترداد ما بذله وتمليك ما استبدل به .
- ٧- ومنها : كل من فعل فعلا استحق به ملك شيء كالقاتل في السلب (٨) والغازي في الغنيمة (٩) ، والمتلصص يسرق من دار الحرب (١٠) ، والمحبي اذا أحيا أرضا ، والصائد ، والمحتطب ، والمحتش وما أشبه ذلك .

-
- (١) وعند العلائي بدل وعند المصنف ما أثبتناه وهو الصواب .
- (٢) وعند المصنف ، استقلال ، بالشين المعجمة وهو خطأ من قلم الناسخ .
- (٣) راجع : قواعد العز ١٦٩/٢ .
- (٤) راجع : الأشباه للسيوطي ٢٨١ وقواعد العز ١٦٨/٢ .
- (٥) وقد أقامه الشرع مقام مقرض ومقترض لضرورته . قواعد العز ١٦٩/٢ .
- (٦) أي استقلال الملتقط بتملك اللقطة اقامة له ما مقترض ومقرض . راجع : قواعد العز ١٦٩/٢ .
- (٧) المرجع السابق .
- (٨) المرجع السابق .
- (٩) أي استقلال الغازي بتمليك الغنيمة . المرجع السابق .
- (١٠) أي استقلال السارق بملك ما سرقه من دار صاحب الحرب اذا لا حرمة لأمرالهم حتى يشترط فيها رضاهم . المرجع السابق .

حقيقة ان تلك المعطية اعطيت من شرطه ونحوها
 كل ما فتح اسرارها ما ناله وقلنا ما استعمله ومنها
 طرس يغفل عما استحق به ملئ شي كالفاصل في التلذذ والغازي
 في الضيمه والتمتع وشروطه في المحرور في الحار والارضا
 والصابون المحظوظ في المحقق وما اشبه ذلك

كتاب الغرض

كتاب المشافاة

قاع ٢٣٧ لا يجمع على عنان لادنان بل
 بلون اخدها على العين في الاخر على المنفعة الواجبه داره
 بما عاينها في العين والاحاره في المنفعة وبطلت بين
 صعد القول بان يورد الارجاه العين يستقر فيها المنفعة
 وهو نوال الى استحق المردى في رعيه المعاني خبير بها
 ان مورو العقد ينبغي ان يكون وجودا والمنازع عدومه وباطل
 اجمهر ان العقد وطيه ما صح استنفاذ العقد ونسب لطل المعاني
 على المنفعة بينه ولا يجوز ذلك الا في المنفعة لا في العين
 وتعالى

كتاب الاجازة

كَيْفَ رَتَبَ رَتَبَاتِ الْعُقُلِ الْعُلَمَاءِ مِنْ شَرْطِهِ وَنَهَى اسْتِغْلَالَ
 كُلِّ فَاتِحٍ بِاسْتِزْجَارِهِ مَا بَيْنَهُ وَقُلُوبَ اسْتِغْلَالِهِ وَنَهَى
 حُرْمَ فَعْلِ اسْتِغْلَالِهِ اسْتِغْلَالِهِ مَلِكِي كَالْفَاتِحِ فِي السَّلْبِ وَالْفَارِ
 فِي الْعَصَةِ وَالْمَلِكِ اسْتِغْلَالِهِ اسْتِغْلَالِهِ اسْتِغْلَالِهِ اسْتِغْلَالِهِ
 وَالْعَامِلِ فِي الْمَلِكِ وَالْمَلِكِ اسْتِغْلَالِهِ اسْتِغْلَالِهِ اسْتِغْلَالِهِ

كِتَابُ الْمَشَافَاهِ

كِتَابُ الْإِجَارَةِ

قَدْ عَمِلَ عَلَى تَجَمُّعِ عَلَى عَيْنِ عَيْنَانِ لَا زَانِ بَلْ
 بَلْ نَحْنُ أَحَدُهُمَا عَلَى عَيْنِ بِلَاخِزٍ عَلَى الْمَقْعَةِ وَالْمَوَاجِرَةِ وَار
 بِأَعْيَانِ الْبَيْعِ فِي الْعَيْنِ وَالْإِحَارَةِ فِي الْمَقْعَةِ وَنَدَا بَيْعِ
 صَعْمَ الْفَوَازِ بِأَنْ يَزِيدَ الْإِحَارَةَ الْعَيْنِ بَيْعِ وَنَهَى الْمَقْعَةَ
 وَهُوَ نَوَالِي إِلَى اسْتِخْرَاجِ الْمُرُورِ وَنَهَى الْمَعَافِي خَيْرٍ وَمَا حَسَنَ
 أَنْ يَمُورَ بِالْعَقْدِ بَيْعِي أَنْ يَكُونَ يَمُورُ وَارَ الْمُنَافِخِ مَعْدُومَةٍ وَمَا حَسَنَ
 إِجْمَعُهُ رَأَى الْعَقْدَ وَطَبَقَهُ مَا حَسَنَ اسْتِغْلَالِهِ بِالْعَقْدِ وَنَهَى الْمَعَافِي
 عَلَى الْخَيْرِ وَنَهَى وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْمَقْعَةِ لَا فِي الْعَيْنِ
 وَنَهَى عَنِ كُلِّ نَقْصٍ وَهِيَ عَيْنُ الْإِحَارَةِ وَالْمَشْرِعِ

كتاب القراض (١)

(١) وجدت هنا في المخطوطة بياضا فاحببت أن أكتب فيه ما يناسب المقام
تتميما للقائدة -

القراض لغة : من القرض وهو القطع وسمي بذلك لان المالك قطع
للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح ، ويسمى أيضا
مضاربة ومقارضة .

وشرعا: هو أن يدفع مالا الى شخص ليتجر فيه والربح بينهما والأصل
فيه ١- اجماع الصحابة ، ٢- وقوله تعالى : « وآخرون يضربون في الأرض
يبتغون من فضل الله » من سورة المزمل الآية (٢٠) ، وقوله تعالى :
(ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) من سورة البقرة الآية
١٩٨ .

٣- ومضاربه صلى الله عليه وسلم لخديجة بمالها الى الشام وانفقت معه
عندها ميسرة .

أركان صحته خمسة :

الأول : رأس المال ، ويشترط : أ- كونه نقدا ، ب- معلوما ج- معيناً
د- مسلماً للعامل .

الثاني : العمل ، ويشترط فيه ، أ- كونه تجارة ، ب- وأن لا يكون
مضيقاً عليه بالتعيين ، ج- وأن لا يضيق عليه بالتوقيت .

الثالث : الربح ، ويشترط فيه : أ- كونه مخصوصا بالمتعاقدين
ب- ومشاركاً بينهما ، ج- ومعلوما ، د- وأن يكون العلم من حيث
الجزئية .

الرابع : الصيغة مثل : قارضتك أو ضاربتك أو عاملتك على أن الربح
بيننا نصفين ، ويشترط فيها القبول متصلاً بالاتصال المعتبر في سائر
العقود .

الخامس : العاقدان فالقراض توكيل وتوكل فيعتبر فيهما ما يعتبر
في الوكيل والموكل . راجع : روضة الطالبين للنووي ١١٧/٥ وما بعدها
وأسنن المطالب ٢/٣٨٠ وما بعدها والشرح الكبير للرافعي ١٢/ص ٢
وما بعدها وتحفة المحتاج ٤١٦/٢ ونهاية المحتاج ١٦٠/٤ والمصباح
المنير ١٥٦/٢ .

في شغل يتناول النقطه اعلم ان شغل يستلزم استعمال
 كل فاعل باسمه واول ما ياتله ويملك ما يستعمله ومنه
 كل من يغفل فعلا يستحق به ملامه في كمالنا في السله والفازي
 في العزمه والناظم يستحق به ملامه في كمالنا في السله والفازي
 والصابه في كمالنا في السله والفازي

كتاب الغرض خاتمة المشافاه

كتاب فاعل الاجاز

يكون لها على العين والاخر على المنفعة فالواجب ان
 نأخذها في العين والاحاز في المنفعة وهذا يتبين
 صعد القول بان مورد الاحاز العين يستحق بها المنفعة
 وهو نول الى استحق المردى في كماله المعاني خبير بما حقه
 ان مورد العقد ينبغي ان يكون موجودا او المنازع معدومه وما حقه
 ايجها ان المعقود عليه ما هو استيفاءه والعقد ونسأل المطالع
 على المنفعة ولا يجوز ذلك الا في المنفعة لافي العين
 في حازم في كمالنا في السله والفازي

كشيء من تلك القطعة اعطى جوف في رطبه ونهض الاستعمال
 طراخ باستمر في اول ما ناله وعليل الاستسقاء ومنه
 طر من فغل اذ لا استغوى به تلك شئ كانا في التسليم والعازي
 في العصبه والملمعه ونز من دار الخرب والمحي ذال احارصا
 والحايان الخط والمحي من ما يشبه ذلك

كتاب الفروض

كتاب المشافاه

كتاب الاجازة

قاع ٢٣٢ من الاجازة لا يخرج على غير عدلان الا اذا كان
 يكون احدهما على الحق والاخر على المنفعة فالواحد دار
 بما هما ليس في الحق والاحاد في المنفعة وبلا تبين
 صعدا للمولانا بنورد الارحانه الحق يستحق به المنفعة
 هو تولى الى استحق الموردي ويحقه المفاحي خشي من احاد
 ان يعود العقد ينبغي ان يكون موجودا والمنافع معدومة وطحا
 ايجهر والاعقود طرية ما يحج استغفار العقول وتسلط العقائد
 على المضروبيه ولا تجوز ذلك الا في المنفعة لا في العين
 وتطاح في نفقته وهي اعتبار العاقد والمضجع

كتاب المساقاة (١)

كتاب الإجارة

قاعدة (٢)

لا يجتمع على عين عقدان لازمان بل يكون أحدهما على العين والآخر على المنفعة ، كما لو أجره داره ثم باعها فالبيع في العين والإجارة في المنفعة ، وبهذا يتبين ضعف القول : بأن مورد

(١) وجدت في المخطوطة هنا بياضا فأحببت أن أكتب فيه ما يناسب المقام تكميلا للفائدة .

لما كانت المساقاة شبيهة للقراض في العمل في شيء ببعض نمائمه وجهالة العوض وشبيهة للإجارة في اللزوم والتأقيت جعلت بينهما . وهي لغة مأخوذة من السقي - بفتح السين وسكون القاف - المحتاج إليه فيها غالبا ، وشرعا : أن يعامل انسان انسانا على شجرة فأكثر ليتعهدها بالسقي والتربية على أن ما رزق الله تعالى من الثمرة يكون بينهما .

أ- أركانها خمسة :

١- الركن الاول : العاقدان .

٢- الركن الثاني : متعلق العمل وهو الشجر ويشترط كونه نخلا أو عنبا وأن تكون الاشجار مريثة ، وأن تكون معينة .

٣- الركن الثالث : الثمار ، فيشترط اختصاصها بالعاقدين مشتركة بينهما معلومة ، وأن يكون العلم بها من حيث الجزئية دون التقدير .

٤- الركن الرابع : العمل - شروطه : أ- أن يستبند العامل باليد في الحديقة ليتمكن من العمل متى شاء ، ب- وأن ينفرد العامل بالعمل .

٥- الركن الخامس الصيغة : وأشهرها ساقيتك على هذه النخيل بكذا ، والأصل فيها قبل الإجماع خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر .

راجع المراجع السابقة في كتاب القراض .

(٢) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في المجموع المذهب ٢/ رقم المخطوطة .

١٦١ .

الاجارة العين ليستوفي (١) منها المنفعة وهو قول أبي اسحاق
المروزي وصححه القاضي حسين ، ومأخذه : أن مورد العقد
ينبغي أن يكون موجودا والمنافع معدومة (٢) .
ومأخذ الجمهور : أن المعقود عليه ما صح استيفاءه بالعقد ،
وتسلط الماقد على التصرف فيه ولا يتصور ذلك الا في المنفعة (٣)
لا في العين .

قاعدة (٤)

تقدمت ، وهي اعتبار العادة والرجوع اليها .
ومن فروعها :-

١- استصناع الصناع الذين جرت عادتهم انهم لا يعملون الا
بأجرة لمن استصنعهم ، كالحلاق ، والغسال ، فقال الشافعي :
اذا لم يجر من المستصنع استئجارهم لا يستحقون شيئا اذا
عملوا وفي المذهب ثلاثة أوجه آخر :
الأول : الاستحقاق مطلقا .

الثاني : إن بدأه العامل لم يستحق شيئا ، وإن بدأ
المصنوع له وأمره بذلك استحق عليه أجرة المثل .

والثالث : إن كانت لهم عادة أنهم لا يعملون (٥) ذلك الا
بالأجرة وجبت لهم وصححه الشيخ (٦) عز الدين بن عبد السلام
(١) وعند المصنف « يستوفي » وفي روضة الطالبين للنووي ما أثبتناه ٢٠٧/٥
وكذلك في الشرح الكبير للرافعي ١٨١/١٢ .
(٢) ولأن اللفظ مضاف الى العين وهذا يقول : أجرتك هذه الدار ، روضة
الطالبين للنووي ٢٠٧/٥ .

(٣) فالمعقود عليه هو المنفعة وبه قال مالك وأبو حنيفة رضي الله عنهما وعليه
ينطبق قول جمهور أصحابنا : أن الاجارة تمليك المنافع بعوض ، ويشبه
أن يكون هذا خلافا لفظيا لأن الاول لا يقول : العين مملوكة بالاجارة
تالبيع ، ومن قال بالثاني : لا يقطع النظر عن العين . راجع : روضة
الطالبين للنووي ٢٠٧/٥-٢٠٨ والشرح الكبير للرافعي ١٨١/١٢ .

(٤) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في المجموع المذهب ١/ رقم ١٦١ دار
الكتب المصرية ومرت في هذا الكتاب ص ٢٥٢ .
(٥) وعند المصنف « لا يعلمون » وهو خطأ من قلم الناسخ والصواب ما
أثبتناه .

(٦) راجع : قواعد العز ١٢٥/٢ .

واستحسنه الشيخ محي الدين وأفتى به جماعة من المتأخرين
للدلالة العرف على ذلك وقيامه مقام اللفظ كما في أمثاله ثم قال
النووي وغيره : له أجره المثل وهو ظاهر ، وقال ابن عيسى
السلام : ما جرت (١) به العادة .
٢- ومثها : دخول الحمام على الوجه المأذون فيه عند فتح
صاحبه : جائز لجريان العادة ثم يجب عليه ما جرت به العادة (٢)

كتاب احياء الموات

تقدم (٣) في الشفعة : ما يستقل به الانسان بالتملك والتملك
والاحياء (٤) من صورته .

كتاب الوقف

قاعدة

ما يتوقف على الايجاب والقبول فانه يرتد بالرد قطعا وقد

(١) وعند المصنف « بها » بدل « به » راجع : قواعد المز ٢٥٠/٢ للدلالة
العرف على ذلك .

(٢) أي من الاجرة كما انه لا يجوز لداخل الحمام ان يقيم فيه أكثر مما جرت
به العادة ولا أن يستعمل من الماء أكثر مما جرت به العادة اذ ليس فيه
اذن لفظي ولا عمري ، والاصل في الاموال التحريم ما لم يتحقق السبب
المبيح . راجع قواعد المز ١٢٧/٢ .

(٣) تقدم في هذا الكتاب في ص ٣٦٣ .

(٤) يجوز تملك الأرض الغير المعمورة لا في الحال ولا من قبل ما لم تكن
المعمورة السابقة حاصلية وجهل المالك بالاحياء سواء اذن فيه الإمام أم لا
ويكفي فيه : اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : « من احيا
أرضا ميتة فهي له » رواه أحمد والترمذي من حديث جابر رضي الله عنه
وقوله ، صلى الله عليه وسلم : « من عمر أرضا ليست لأحد فهو أحق بها »
رواه أحمد والبخاري من حديث عائشة رضي الله عنها . راجع : « روضة
الطالبين ٢٧٨/٥ مع هامشه .

يرتد الشيء بالرد ولا يشترط فيه القبول على (الأصح (١)) .

وفيها صور :

- ١- منها : الوكالة ترتد بالرد قطعا ، والأصح : انه لا يشترط فيها القبول (٢) باللفظ .
- ٢- ومنها : الوقف على معين والصحيح المختار : انه لا يشترط فيه القبول (٣) .

مسألة (٤)

الواو العاطفة لمطلق الجمع وقيل تقتضي الترتيب وتقدمت (٤) في الوكالة مبسوطة (١) .

- (١) ما بين القوسين ساقط عند المصنف وأثبتناه بقرينة ما بعده .
- (٢) راجع : روضة الطالبين للنووي ٤/٣٠٠ والأشباه للسيوطي ٢٧٨/٢٧٩ .
- (٣) على ما اختاره النووي . الأشباه للسيوطي ٢٧٨ لكن الأصح : ان الواقع لا يقتضي معنى واحدا أو أكثر يشترط فيه قبوله كالهبة والوصية وهذا هو الذي صنجه الإمام وأتباعه وعزاه الرافعي في الشرحين للإمام وآخرين وطبقه في المحرر ونقله في زيادة الروضة عنه مقتصر على وهو المقصد وان رجح في الروضة في السرقة عدم الاشتراط نظرا الى انه بالتقرب اليه منه بالعقود ونقله في شرح الوسيط عن النص وانصرف الى جمع ما ذكره النووي عليه الأكثر واعتمده . راجع : نهاية المحتاج للزواهري ٢٦٩/٢٧٠ والأشباه للسيوطي ٢٧٨ وروضة الطالبين للنووي ٢٦٩/٢٧٠ وتذكرة المحتاج الى شرح المنهاج لابن حجر ٢/٥٠٩ .
- (٤) هذه المسألة ذكرها الإمام الاسنوي في التمهيد ٥٤ ط : الماجدية بمكة .
- (٥) عند المصنف . تقدم وقد مررت هذه المسألة في هذا الكتاب مع التطبيق في الكافي في ص ٣٢٦ و٢٢٦ راجعها .
- (٦) ومن فروعهما : لو قال : وقفت على أولادي وأولاد أولادي فلا ترقم ببل .

مسألة (١)

المتكلم يدخل في عموم متعلق خطابه عند الأكثرين سواء كان خبرا أو أمرا أو نهيا كقوله تعالى : « وهو بكل شيء عليم » (٢) .

وقول القائل : « من أحسن اليك فأكرمه أو فلا تهنه » كذا قاله في المحصول (٣) . ثم قال : ويشبه أن يكون كونه أمرا قرينة مخصصة ، قال في الحاصل (٤) وهو ظاهر (٥) .

(١) هذه المسألة ذكرها الأمام الأسنوي في التمهيد ٥٤ ط : الماجدية بمكة .

(٢) من سورة الانعام الآية ١٠١ .

(٣) راجع : المحصول للرازي ٨٦٣/٣ ت : طه جابر .

(٤) ٤٣٢/٢ ت : عبد السلام محمود .

(٥) محل النزاع في هذه المسألة : هو أن المتكلم يدخل في عموم كلامه لغة أم لا ؟؟ والصحيح الذي اختاره المحققون نعم ، سواء كان خبرا أو أمرا أو نهيا ، أما الخبر فكقوله تعالى : « وهو بكل شيء عليم » فإن لفظ الشيء يتناول ذاته وصفاته فكانت معلومة لله تعالى والأمر مثل قول السيد لعبده : « من أحسن اليك فأكرمه » فإن خطابه لغة يقتضي إكرام كل من أحسن إلى العبد ، فإذا أحسن إليه السيد صدق عليه أنه من جملة المحسنين إلى العبد فكان إكرامه على العبد واجبا بمقتضى عموم خطاب السيد وكذلك في النهي ، كما إذا قال له : من أحسن اليك فلا تسيء إليه وهذا واضح ، وأما ما ورد من مثل قوله تعالى : « والله خالق كل شيء » وهو غير داخل في عموم كلامه لاستلزامه المحال فإن الآية بالنظر إلى عموم اللفظ تقتضي الدخول لغة غير أنه لما كان ممتنعا في الواقع عقلا كان العقل مخصصا لعموم الآية ، ولا منافاة بين دخوله في العموم بمقتضى اللفظ وخروجه عنه بالتخصيص .

وأما ما في جمع الجوامع من أنه : أنه يدخل إن كان كلامه خبرا لا أمرا ولا نهيا ، بب لا يدخل مطلقا عند بعضهم إلا بقرينة فغير معتمد لأن مدار استدلالهما على بعد إرادة المتكلم نفسه إلا بقرينة وهذا لا ينهض حجة لأن النزاع في الدخول لغة لا عرفا أو بملاحظة القرينة ، وذلك خروج عن موضوع النزاع من دخول المتكلم في عموم كلامه لغة أي خروج عن الدلالة إلى الإرادة وأين تلك من هذه ؟ فإن الأولى صفة للفظ وهذه صفة للفظ وشتان ما بينهما فالحق الدخول لغة ، ولا قدح في أن تكون هناك قرينة تمنعه أو عرف قوم على خلافه ، ولعل سر ترجيح بعض أصوليي الشافعية لعدم الدخول في باب الطلاق هو أن العصمة ثابتة بيقين فلا ترفع بشيء له احتمالات طارئة . راجع : المستصفي للفرالي ٨٨/٢ ط : بولاق ، =

ومن فروعها :

- ١- لو وقف على الفقراء فأفتقر فإن الراجح على ما ذكره الرافعي : أنه يدخل فإنه قال : يشبه أن يكون هو الأصح (١) .
وقال الغزالي : لا يدخل ، وكذلك السرخسي في الأمالي (٢) وعلمه بأن المتكلم لا يدخل في كلامه ، واستدل الغزالي بنحوه (٣) .
قلت : وهو (٤) موافق لكلام الشافعي في الرسالة (٥) فإنه قال في قوله تعالى : « الله خالق كل شيء (٦) » : هذا عام لا خصوص (٧) فيه ، هذا نصه ومن الرسالة نقلته (٨) .
- ٢- ومنها : لو وقف مسجدا ونحوه فإن الواقف يدخل (٩) ، مع أنه لو صرح : بأخراج نفسه لم يستحق .

- = وجمع الجوامع ٤٢٩/١ ط: عيسى البابي وإرشاد الفحول ١١٤ ط:
صبيح ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢٤٦/١ وتنقيح الفصول
للقرافي ١٩٨ ط: مكتبة الكليات الأزهرية ، والمنخول ١٤٣ وروضة
الناظر وجنة المناظر ١٢٥ والحاصل ٤٣٢/٢ والأحكام للآمدي ٢٥٥/٢
والتمهيد ١٠٠ وتيسير التحرير ٢٥٦/١ والمحصل ٨٦٣/٣ .
- (١) راجع : روضة الطالبين للنووي ٣١٩/٥ .
 - (٢) رأيت عزو الأمالي إلى السرخسي في التمهيد للأسنوي ١٠١ وفي طبقات
الأسنوي ٣٠/٢ ويقول في هامشه : أنظر تفصيل ذلك في السبكي ٥/٣٣٦-٣٣٧ ط:
الحسينية ولم أجد له أثرا في فهرس دار الكتب ولا في كشف الظنون .
 - (٣) قال : لأن مطلق الوقف ينصرف إلى غيره . روضة الطالبين ٣١٩/٥ .
 - (٤) أي ما قاله الغزالي والسرخسي .
 - (٥) راجع : الرسالة ٥٣ تحقيق أحمد محمد شاكر .
 - (٦) من سورة الزمر الآية ٦٢ .
 - (٧) وعند المصنف « لخاص » والصواب ما أثبتناه ويقصد بقوله : عام أي
عام في غير الله تعالى لاننا قلنا : بأن قول الشافعي يؤيد قول الغزالي
بعدم دخول المتكلم في عموم كلامه .
 - (٨) أي نقله بالمعنى . راجع : الرسالة ٥٣ تحقيق أحمد محمد شاكر .
 - (٩) وللواقف أن ينتفع بأوقافه العامة كأحد الناس كالصلاة في بقعة جعلها
مسجدا ، والشرب من بئر وقفها ونحو ذلك ، وقال النووي : ومن هذا
النوع لو وقف كتابا على المسلمين للقراءة فيه ونحوها أو قدرا للطبخ
فيها أو كيزانا للشرب بها ونحو ذلك فله الانتفاع معهم . راجع :
روضة الطالبين ٣١٩/٥ .

٣- ومنها : اذا قال : وقفت على الأكبر من أولاد أبي أو أفقهم ونحو ذلك وكان الواقف بتلك الصفة ، فإن قلنا : إن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه صح وصرف الى غيره ممن (١) اتصف بتلك الصفة .
وان قلنا : يدخل فيحتمل القول به هنا أيضا ، وحينئذ فيبطل الوقف لانه يصير وقفا على نفسه (٢) ، ويحتمل الصحة ، ويكون بطلانه في النفس (٣) قرينة دالة على اخراجها ، وهذا كله اذا أطلق أو أراد العموم .
فإن أراد ما عدا نفسه صح ، وكان ابن الرفعة يفتي في هذه المسألة بالصحة مطلقا .

مسألة (٤)

التقييد بالصفة المتعقبة للجمل لم يصرح الآمدي والامام فخر الدين بعكسها ، لكنها شبيهة (هـ) بالعال ، وفي كسّلام البيضاوي أنه يعود الى الجميع (١) .
ومن فروعها :

ما اذا قال وقفت على أولادي وأولاد أولادي المحتاجين ، فإن هذه الصفة شرط في الجميع (٢) . وكذا لو

(١) وعند المصنف « فمن » بدل ممن والصواب ما أثبتناه . راجع : التمهيد

(٢) في الوقف على النفس وجهان أصحهما بطلانه وهو المنصوص في الثاني

يصح ، قاله الزبيري . راجع : روضة الطالبين ٣٦٨/٥ . راجع : (٣)

(٣) وعند المصنف « في النقص » بدل في النفس والصواب ما أثبتناه . راجع (٤)

التمهيد ١٠١ . راجع : (٥)

(٤) هذه المسألة ذكرها الامام الاستوي في التمهيد ١٢٣ . راجع : (٥)

(٥) وعند المصنف « شبيه » بدل شبيهة وفي التمهيد ما أثبتناه ١٢٣ . راجع : (٦)

(٦) راجع : نهاية السؤل ١٠٧/٢ والبيضاوي ٤٩ ط : الكردستان العلوية

التمهيد ١٢٣ وروضة الطالبين ٣٤١/٥ . راجع : (٧)

(٧) هكذا أطلقه الأصحاب ، ورأى الامام تقييده بقيدتين أحدهما : أن يكون المعطوف بالواو . فإن كان بشم اختصت الصفة بالآخيرة ، والثاني : أن لا يستخلل بين الجملتين كلام طويل والا اختصت بالآخيرة . راجع : روضة الطالبين المنوي ٣٤١/٥ والمتهاج للنووي ٧١ والتمهيد ١٢٣ .

تقدمت (١) الصفة عليهما كقوله : على (٢) المحتاجين من كذا وكذا .

مسألة (٣)

إذا أمكن إعمال اللفظ فهو أولى من إلفائه .
ومن فروعها : إذا قال وقفت على أولادي وليس له إلا أولاد أولاد حمل (٤) عليهم لتعذر الحقيقة ، وصونا للفظ عن الإبطال .

مسألة (٥)

ذهب الشافعي وجمهور أصحابه : « إلى أن مفهوم الصفة والشروط حجة » أي يدلان على نفي الحكم عند انتفاء الصفة والشروط .
وفروعها كثيرة : كالوقوف ، والوصايا والتعاليق ، والنذور ، والأيمان كما إذا قال : وقفت هذا على أولادي الفقراء أو إن كانوا فقراء ونحو ذلك .

مسألة (٦)

تقدم - في صفة الصلاة - أن لفظ الذكور الذي يمتاز عن الإناث بعلامة لا يدخل فيه الإناث تبعا .

(١) راجع : روضة الطالبين ٣٤١/٥ .

(٢) أي وقفت على المحتاجين .

(٣) هذه المسألة ذكرها الأسنوي في التمهيد ٣٥ .

(٤) قاله المتولي وغيره وكنا جزم به الرافعي . راجع : روضة الطالبين ٥/٥ .

٣٣٦ والتمهيد ٣٥ .

(٥) هذه المسألة ذكرها الأسنوي في التمهيد ٦٦ ومرت في هذا الكتاب في

صفحتي ١٣٠ و١٣٨ - ذكر التعليق عليها في ص ١٠١ وص ١٠٢ راجعها .

(٦) هذه المسألة ذكرها الأسنوي في التمهيد ١٠٤ ومرت في هذا الكتاب مع

التعليق عليها في ص ١٥١ .

ومن فروعها :

- ١- اذا وقف على بني زيد فأنهن لا يدخلن .
- ٢- ومنها : اذا قال وقفت على (بني (١) تميم أو بني هاشم ونحو ذلك فالأصح دخولهن لأن القصد الجهة (٢) .
- ٣- ومنها : لو خاطب ذكورا واناثا ببيع أو وقف أو غيرهما فقال : بعثكم أو ملكتكم أو وقفت عليكم فالقياس (٣) عدم دخولهن ، فإن ادعى ارادتهن فالقياس (٤) القبول ما دام له الرجوع في الايجاب بأن كان قبل القبول أو بعده وكان الخيار باقيا (٥) .

مسألة (٦)

إذا امتنع الجمع بين مدلولي المشترك لم يجز استعماله فيهما معا كاستعمال لفظ افعل في الأمر بالشئ والتهديد عليه اذا جعلناه مشتركا بينهما لأن الأمر يقتضي التحصيل ، والتهديد يقتضي الترك .

وإذا لم يمتنع الجمع بين مدلولي المشترك فهل يجوز استعماله فيهما ؟؟ فيه مذهبان (٧) ، الصحيح - وهو الذي ذهب اليه

(١) ما بين القوسين ساقط عند المصنف وموجود في الاصل المنقول عنه التمهيد ١٠٤ .

(٢) أي يعبر به عن القبيلة ومقابل الاصح المنع كالوقف على بني زيد . روضة الطالبين ٣٣٦/٥ .

(٣) يعني يعتبر هذا المحل بسائر المحال التي وقع التعبير فيها بصيغة خاصة بالذكر .

(٤) أي قياساً على سائر ما يملكه العاقد من اللاحق بما عقد قبل لزوم العقد .

(٥) فإن كان بعد اللزوم فقد يقال : لا يقبل لتعلق حق الذكور . التمهيد ١٠٥ .

(٦) هذه المسألة ذكرها الأسنوي في التمهيد ٤٢-٤٣ ومرت في هذا الكتاب مع التعليق عليها في ص ١٥١ .

(٧) محل الخلاف في هذه المسألة حيث أمكن الجمع بين المعاني المشتركة ، أما

إذا تعذر الجمع فالكل متفقون على المنع . راجع لبيان المذاهب في هذه

المسألة : المحصول ١٨٩/١ ونهاية السؤل ١٦٩/١ ومعه الإبهاج ١٦٦

وجمع الجوامع بشرح الجلال ٢٩٤/١ وما بعدها ومعه حاشية البناي ،

وحاشية العطار ٣٨٤/١ ، والآمدي ٢٢٢/٢ والتمهيد للأسنوي ٤٣ .

الشافعي واختاره ابن (١) الحاجب - يجوز .
 اذا علمت ذلك فهل يجب حمل اللفظ الصالح للمعنيين عليهما
 معا اذا لم تقم قرينة على شيء ؟ فيه مذهبان :
 مذهب الشافعي انه يجب احتياطا في تحصيل مراد المتكلم
 لانا اذا لم نحمله على واحد منهما لزم التعطيل ، أو حملناه على
 واحد لزم الترجيح بلا مرجح وفي البرهان لامام الحرمين : ان
 الشافعي يوجب حمل اللفظ على حقيقته ومجازه أيضا (٢) .
 ومن فروعها :
 اذا وقف على الموالي وله موالي من أعلى وموالي من أسفل

(١) راجع : مختصر ابن الحاجب بشرح المضد ٢٢٨/١ ط: حسن حلمي
 ١٣٠٧ هـ .

(٢) قال امام الحرمين في البرهان : اللفظ المشترك كالقرء واللون ، والعين ،
 وما في معناها - اذا ورد مطلقا : فذهب ذاهبون من أصحاب العموم : الى
 انه محمول على جميع معانيه ، اذا لم يمنع منه مانع ، ولم يفرق هؤلاء بين
 أن يكون اللفظ حقيقة في محامله وبين أن يكون حقيقة في بعضها مجازا في
 بعضها . وهذا ظاهر اختيار الشافعي رضي الله عنه فإنه قال في مغاوضة
 جرت له في قوله تعالى : « أو لامستم النساء » وقد قيل له : قد يسراد
 بالملامسة : الواقعة قال : هي محمولة على اللمس باليد حقيقة وعلى
 الوقاع مجازا . راجع : البرهان النسخة المصورة من مكتبة السلیمانیة
 باستانبول تحت رقم ١٣٢١ وقد مر في هذا الكتاب عزو هذا القول الى
 الشافعي رضي الله عنه في ص ٧٧ نقلا عن العلائي وفي ص ١٢٧ نقلا عن تمهيد
 الأسنوي في ٤٤/٤٣ نقلا عن البرهان لامام الحرمين قال الآلوسي في روح
 المعاني : وان الشافعي رحمه الله تعالى : حملها على المعنيين جمعا بين
 الحقيقة والمجاز ، وظاهر عبارة الأم أن الشافعي لم يحمل الملامسة على
 الوطء بل على ما عدها من أنواع التقاء البشريتين ، وأنه إنما ذكر الجنس
 باليد تمثيلا للملامسة بنوع من أنواعها لا تفسيرا لها بذكر كمال معناها
 الحقيقي كما بينه الكمال ابن أبي شريف فليفهم . راجع : روح المعاني
 ٤٢/٥ لمرجع أهل العراق ومفتي بغداد شهاب الدين السيد محمود
 الآلوسي البغدادي المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ ط: ادارة الطباعة المنيرية : والام
 للامام الشافعي ج ١ ص ١٢ ط: الشعب .

فوجوه أصحابها انه يفتنم بينهما (١) ، وقيل يصرف الى المولى (٢)
من اجل لقريته للمكافأهم . وقيل من استقل لبريان العادة بذلك
لأجل احتياجهم غالباً وحيل لا يصح بالكلفة (٣) ، وعن راوية (٤)
البويطي : انه يوقت الى الصلح (٥) . قلنا لم يعبء الواقف بالجمع
بل قال على المولى فذلك (٦) . عند القاضي أبي الطيب وابن
الطبرغ (٧) . ولما كان المولى يملكه كونه حراً وحريراً وحريراً وحريراً
وقال الإمام الحرمين : لا يتجده الاشتراك وتصدق (٨) فراجع
الواقف .

باعتبار ما له من المال (٩) .
تقدم في الاقرار ان إطلاق المشتق باعتبار الحال حقيقة
وباعتبار المستقبل مجاز .

ومن فروعها :

- ١- ١٥١ قال وقتت على سكان موضع كذا قناب بعضهم بينهم
ولم يبيع دان ولا ولا . فالتحليل ذلك ان كان حق له لا يبيع كذا . فراجع
الواقفي عن الكيازي (١) . وأقره هو والتووي عليه مع (٢) ان
(٣) في التسمية للشرافي ١٣٣ وصححه النووي في روضة الطالبين
والمرجعي في التحريم : راجع : روضة الطالبين ٣٢٨/٥ والنهاج للنووي
٧١ والتمهيد للأستوي ٤٤ .
- (٢) اسم المولى يقع على المعقوف ويقال له المولى الأعلى وعلى المعقوف ويقال له :
المولى الأسفل . روضة الطالبين ٣٢٨/٥ .
- (٣) وهذا هو الأصح عند التزالي في الوجيز راجع : روضة الطالبين ٣٢٨/٥ .
- (٤) حكاه الواقفي في كتاب الوصية عن رواية حكاه البويطي : التمهيد ٤٥ .
- (٥) وهذا الوجه حكاه الكيازي في التمهيد ٤٤ . روضة الطالبين ٣٢٨/٥ .
- (٦) وعند المصنف فذلك . وفي التمهيد ما استثناه وهو الصواب . فراجع
(٧) أي تطهير من أجرة الواقف .
- (٨) هذه المسألة ذكرها الأستوي في التمهيد ٣٧/١٣ . وميرت في هذا الكتاب
٣٣٩ .
- (٩) راجع : روضة الطالبين للنووي ٣٤٠/٥ . والتمهيد ٣٧ .
- (١٠) هذا اعتراض بالمسألة على الفرع ثم قد يرد الاعتراض بمسألة البيهقي
مادام الوصف لم يكن قائماً به - في الفرع - فلا يكون سبباً في حجب
المسألة فكيف اعتبرته ساكناً كما لا يعتبر ساكناً في مسألة البيهقي سواء
خرج بنية التحول أو لا .

كتاب الهبة

قاعدة (١)

كل ما صح بيعه صحت هبته ، وما لا يصح بيعه لا تصح هبته
وشذ عن ذلك مسائل استثنيت من الطرفين .

١- منها : هبة احدى الضرتين نوبتها للأخرى صحيحة
اتفاقا (٢) .

٢- ومنها : الطعام اذا غنم في دار الحرب يصح هبة المسلمين
له بعضهم من بعض لياكلوه ما داموا في دار الحرب (٣) .

٣- ومنها : القوم اذا قدم بين أيديهم الطعام للضيافة ،
وقلنا : يملكون ذلك بالتقديم ، فيجوز لمن أخذ (٤) بيده شيئا
أن يهبه من صاحبه .

٤- ومنها : المبيع قبل قبضه يصح هبته على وجه اختاره الغزالي
وطائفة .

٥- ومنها : العبد الآبق ، لا يصح بيعه وعن ابن سريج جواز
هبته (٥) .

٦- ومنها : المرهون يجوز هبته على وجه (٦)

(١) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلاني في المجموع المذهب ٢/ رقم المخطوطة
١٦١ والنووي في منهاج الطالبين ٧١ وفي روضة الطالبين ٣٧٣/٥ .

(٢) ولا يصح بيع ذلك ولا مقابلته بعوض ، وهذا ليس هبة وإنما هو نقل
يد أو حق إلى غيره من غير تمليك ومن سماه هبة أراد أنه على صورتها .
راجع : الأشباه للسيوطي ٤٧٠ ونهاية المحتاج للرملي ٢٩٩/٤ وهذا هو
التحقيق في سائر ما أشبهه .

(٣) ولا يصح تباعدهم إياه وهذا الفرع كسابقه إنما هو نقل يد أو حق إلى
غيره ولم يكن هبة إلا في الصورة لتصريحهم بأنه مباح لهم لا مملوك .
الأشباه للسيوطي ٤٧٠ ونهاية المحتاج للرملي ٢٩٩/٤ ، وتحفة المحتاج
٥٤٠/٢ .

(٤) وفي العلاني « يأخذ » بدل أخذ ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ .

(٥) وفي تحفة المحتاج ٥٣٩/٢ ونهاية المحتاج ٢٩٩/٤ وروضة الطالبين ٥/
٣٧٣ . ان الآبق كما لا يجوز بيعه لا تجوز هبته ولعل هذا على رأي غير
ابن سريج .

(٦) راجع : روضة الطالبين للنووي ٣٧٤/٥ .

- ٧- وكذا المفصوب (١) الذي لا يقدر على انتزاعه .
 ٨- ومنها : هبة الأرض المزروعة دون الزرع تصح على وجه
 ورجعه كثيرون (٢) .
 ٩- ومنها : هبة الكلب المنتفع به تصح على وجه وهو جار
 في (٣) جلد (٤) الميتة قبل الدباغ والخمور المحترمة (٥) .
 ١٠- ومنها : لحم الأضحية وجلدها وصوفها لا يجوز بيعه
 ويجوز هبته (٦) .
 ١١- ومنها : اذا اختلطت (٧) ثمرة البائع بثمرة المشتري
 لا يجوز بيعها وتجوز هبتها من صاحب الثمرة (٨) .
 وأما ما يصح بيعه ولا تصح هبته فمنها :
 ١- الأصناف (٩) التي يجوز السلم عليها في الذمة .

-
- (١) وتجوز هبة المفصوب لغير الفاصب ان قدر على الانتزاع والا فوجهان
 راجع : روضة الطالبين ٣٧٣/٥ وفي نهاية المحتاج ٢٩٩/٤ وتحفة
 المحتاج ٥٣٩/٢ لا تجوز هبته لمن لا يقدر على انتزاعه كما لا يجوز بيعه
 وعلى هذا لا تكون من المستثنيات .
 (٢) راجع : روضة الطالبين ٣٧٣/٥ ونهاية المحتاج ٢٩٩/٤ وتحفة المحتاج
 ٥٤٠/٢ .
 (٣) أي في هبة جلد الميتة . راجع : المجموع المنهوب للعلائي ٢/ رقم ١٦١ .
 (٤) ذكر السيوطي في أشباهه نقلا عن الروضة في باب الآنية : أصح الوجهين
 جواز الهبة في جلد الميتة قبل الدباغ ، وفي روضة الطالبين في باب الهبة :
 أن أصح الوجهين بطلان الهبة فيه فتفتن لذلك . راجع : الأشباه
 للسيوطي ٤٧٠ وروضة الطالبين ٣٧٤/٥ وقد تفتن النووي نفسه لهذا
 التناقض ، فأول في المجموع ما قاله في « أواني الروضة » بأن الهبة
 هناك بمعنى نقل اليد لا غير ص ٤٧٦ ج ٢ شرح الارشاد لابن حجر .
 (٥) وفي هبة هذه الثلاثة وجهان أصحهما البطلان قياسا على البيع والثاني
 الصحة لأنهما أخف من البيع . روضة الطالبين ٣٧٤/٥ .
 (٦) قاله في البحر . الأشباه للسيوطي ٤٧٠ .
 (٧) وفي العلائي « اختلط » ٢/ رقم ١٦١ .
 (٨) الأشباه للسيوطي ٤٧٠ .
 (٩) وعند المصنف « الأوصاف » ولعل الصواب ما أثبتناه لأن الأصناف يصح
 بيعها لا الأوصاف .

- ٢- والدين الذي يجوز (١) قرضه (٢) يصح بيعه (٣) اتفاقاً، ولا تجوز الهبة في مثله بأن يقول : وهبتك كذا في ذمتي ثم يعينه في المجلس ويقبضه (٤) .
- ٣- ومنها : المنافع ، يصح بيعها بمقدار الاجارة ، وإذا وهبت فوجهان (٥) في أن ذلك اعارة أم لا ؟

- (١) وعند المصنف « لا يجوز » بدل يجوز والصواب ما أثبتناه . المحجب المذهب ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ .
- (٢) - نحن نريد أن نعرف الدين الذي يجوز التصرف فيه قبل القبض بمثل القرض وهو ما عندنا ١- العين المبيعة ، ٢- والثلث المعلن . فهذا الدين الذي يجوز التصرف فيه قبل القبض يباح ولا يوجب فيما قرره المؤلف ولكن منع الهبة حينئذ غير معقول ولا صحيح نقلاً اذ هم ناصون على أن الدين الذي يجوز بيعه تصح هبته فلا بد أن يكون في عبارة المؤلف تحريف ، يؤيده ان السيوطي أورد المسألة في أشباهه ٤٦٩ هكذا (وما في النعمة يجوز بيعه سلباً لا هبة وذكر نفس المثال) .
- (٣) وعند المصنف « بيعها » والصواب ما أثبتناه لأن الضمير يعود إلى الدين .
- (٤) صرح به القاضي حسين والامام وغيرهما : الأشباه للسيوطي ٤٦٩ ، ونهاية المحتاج ٢٩٨/٤ وتحفة المحتاج ٥٣٩/٢ .
- (٥) أحدهما : انها ليست بشمليك بناء على أن ما وهبت منافعه عارية (أي شأن العارية ان منافعها لا يملكها المستعير وانما له أن ينتفع) وعلى هذا لا تصح هبتها والفرع داخل في المستثنيات حيث لا تصح هبتها لغيرهم تملك المنافع بل الانتفاع ، وقضية كلامها ما قاله الأستاذي فوجهه وبه جزم الماوردي وغيره ورجحه الزركشي .
- ثانيهما : انها تملك بناء على أن ما وهبت منافعه أمانة أي لأن هذه الهبة اباحة للمنفعة لا غير وعلى هذا تصح هبة المنافع لانها تملك . وحينئذ فالفرع لم يكن من المستثنيات لأن المنفعة حينئذ توجب ، ورجحه الجمع ، منهم ابن الرقعة والسبكي والبلقيني وأفتى به والد صلاحه النهاية رحمه الله ، وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو بالاستيفاء لا بقبض العينة .
- نهاية المحتاج ٢٩٨/٤ وتحفة المحتاج ٥٣٩/٢ . وإن جرى القليوبي على اعتماد أن القبض بقبض العين ، وإن الذي يتوقف على الاستيفاء إنما هو ملك المنافع ١١٢/٣ وفي شرح الارشاد لابن حجر ٤٧٧/٢ ما قاله فيمنع من اليه وربما كان أقرب إلى سياق مصنفنا في تفسير الوجهين بأن هبة المنافع هل هي حقاً هبة منافع ، أم ليست كذلك الا صوراً صورية في الواقع عارية محلها العين . شروح البهجة ٣٨٩/٣ لا ليس .

٤- ومنها : هبة (١) الدّين من غير من هو عليه لا يصح على وجه ، وهو الذي جزم به الماوردي مع أنه يصح بيعه لكن الأصح جواز هبته أيضا ، ونص عليه الشافعي رضي الله عنه .
٥- ومنها : الأموال التي لا يصح التبرع بها ويصح بيعها كمال المريض مرضا مخوفا يجوز أن يبيعه من وارثه بضمن المثل ، ولا تصح هبته منه ، بل يكون وصية (٢) موقوفة على اجازة بقية الورثة ، وكذلك الوصي ، والقيم على مال (٣) الطفل ، والوكيل بالبيع ونحوه .

كتاب اللقطة

قاعدة (٤)

تقدم في الشفعة : صور ما يستقل به الواحد بالتملك والتمليك ومنها : الملتقط .

كتاب اللقيط

اللقيط ، والملقوط ، والمنبوذ ، والدعي اسم للطفل يوجد منبذًا في شارع أو مسجد ونحوهما ، وليس كَثم من يدّعيه .

-
- (١) راجع : نهاية المحتاج ٣٠٠/٤ وتحفة المحتاج ٥٤١/٢ .
(٢) راجع : نهاية المحتاج ٢٩٨/٤ وتحفة المحتاج ٥٣٩/٢ .
(٣) أي يصح بيعهما ولا تصح هبتهما ، وفي هذا الفرع الغامس برمته نظر ، لأن المانع ليس في العين ، بل في صفة المتصرف لكونه ليس أهلا للتبرع .
شرح الارشاد لابن حجر ٤٧٦/٢ .
(٤) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي ٢/ رقم ١٦١ وقد مرت في هذا الكتاب ص ٣٦٣ .

كتاب الجمالة (١)

قاعدة (٢)

كل ما جازت عليه مع العلم بمقدار العمل فيه جازت الجمالة عليه مع الجهل بمقدار العمل ، وهل تجوز الجمالة مع العلم (٣) بمقدار العمل ؟ رجح أكثر الأصحاب الجواز (٤) ، ورجح الأقلون المنع (٥) وتردد الغزالي وهو الى المنع أقرب .

كتاب الفرائض

قاعدة (٦)

الأصل استواء الجدّ والأب في الاحكام ، كما في ولاية المال والميراث ، ووجوب النفقة ، وولاية التزويج بالاجبار ، وإعفافه وعتقه بالملك وبيعه مال الطفل من نفسه وبالعكس .

(١) وهي بتثليث الجيم كما قاله ابن مالك ويحتمل ان الكسر أفصح لاقتصار الجوهرى عليه - : لغة أسم لما يجعله الإنسان لغيره على شيء يفعله وكذا الجعل والجعيلة ، وشرعا التزام عوض معلوم على عمل معين أو مجهول لمعين أو مجهول . تحفة المحتاج ٥٧٥/٢ ، ونهاية المحتاج للرملي ٣٣٩/٤ مع حاشية الشبرامليسي .

(٢) هذه القاعدة ذكرها العلاني ٢/ رقم المخطوطة ٣٦٣ والنووي في روضة الطالبين ٣٦٩/٥ .

(٣) كمن رده من موضع كذا . تحفة المحتاج ٥٧٧/٢ .

(٤) فهو أصح الوجهين لأنها اذا جازت مع الجهل فمع العلم أولى . تحفة المحتاج ٥٧٧/٢ ونهاية المحتاج ٣٤٤/٤ .

(٥) للاستغناء عنه بالأجارة . روضة الطالبين ٣٦٩/٥ ونهاية المحتاج ٣٤٤/٤ .

(٦) هذه القاعدة ذكرها العلاني في المجموع المذهب ٢/ رقم ١٦١ دار الكتب والنووي في روضة الطالبين ٦/ ص ١٢ .

وخرج عن ذلك صور :

١- منها : في الميراث أن الأم تأخذ ثلث ما بقى بعد نصيب أحد الزوجين اذا لم يكن معها الا الأب (١) ، وليس ذلك للجد بل لها الثلث كاملا معه .

٢- ومنها : أن الأب يجمع (٢) بين الفرض والتعصيب اذا كان معه بنت أو بنت ابن وهل يقال : ذلك للجد ؟ فيه وجهان واختار المحققون المنع (٣) (٤) ، وهو نزاع لفظي (٥) .

٣- ومنها : الأب يحجب الأخوة (٦) ، والجد لا يحجبهم (٧) بل يشاركهم على الصحيح واختار ابن سريج وابن (٨) اللبان (١) أي أن الأب يرد الأم الى ثلث ما بقى في صورتى زوج وأبوين ، وزوجة وأبوين . راجع : روضة الطالبين ٦/ ص ١٢ .
(٢) فله السدس فرضا ولهن فرضهن والباقي له بالتعصيب . المرجع السابق .

(٣) بل يأخذ الباقي بعد البنت أو بنت الابن أو البنات بالتعصيب فقط والجمع بينهما خاص بالأب . المرجع السابق .
(٤) قوله واختار المحققون - المنع - لا شك ان الجد يأخذ بالفرض ، وعبارة المصنف فيه اختصار مغل حيث قال : واختار المحققون المنع ، وهذا معناه انه لا يجمع بين الفرض والتعصيب بل يأخذ بالفرض والخلافية ليست كذلك كما في الروضة ١٢/٦ وكما نبهت على ذلك في الهامش الذي يليه من قوله غير أن المتبادر .

(٥) لأن الجد أما مثله يأخذ فرضا وتعصيبا ، وأما يأخذ الباقي بعد البنت تعصيبا فقط ولا شك ان هذا خلاف في العبارة فقط لأن المأخوذ لا يختلف قال النووي أصحهما وأشهرهما الأول . روضة الطالبين ١٢/٦ غير أن المتبادر من عبارة المصنف : أن الجد عند الأكثرين يأخذ بالفرض ولا يجمع معه التعصيب في مسألة الجد مع البنت أو بنت الابن ، والخلافية - كما هو مصرح في المبسوطات كالروضة للنووي - ليست كذلك بل هل يرث الجد بالتعصيب فقط أم به وبالفرض ؟ الأكثرون يرث بالتعصيب فقط وعلى هذا فالنزاع في العبارة وعندي أن النزاع حقيقي - لا لفظي - لأن الفروض قد لا تبقى السدس ، بل قد لا تبقى شيئا ، للجد - فيسقط أو يأخذ دون السدس ، اذا كان انما يرث بالتعصيب .
(٦) أي والأخوات أيضا مطلقا لأبوين أو لأب أو لأم . روضة الطالبين ٦/ ص ١٢ .
(٧) أي لا يسقط الجد الأخوة والأخوات للأبوين أو للأب . المرجع السابق .
(٨) هو القاضي أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأصفهاني المعروف بابن اللبان وهو غير المعروف بالفرائض ، أخذ الفقه عن الشيخ أبي حامد الأسفراييني والأصول عن الشيخ أبي بكر الباقلاني وقرأ =

من أصحابنا وغيرهما (١) انه يحجبهم كالأب .
 ٤- ومنها : قال الغزالي : ان الأب يحجب أم نفسه ، والجدة
 لا يحجبها وجعلها مما تستثنى ، وفيه نظر لأن الجد يحجب أم
 نفسه كما أن الاب يحجب أم نفسه ونظير ميراث الجد مع الجدة
 ارث الأب مع الأم فهو اتفاق لا افتراق .

فائدة (٢)

أولاد الأخوة بمنزلة آبائهم الا في ثمانى (٣) مسائل ، ذكر
 الرافعي منها أربعة (٤) .
 ١- احداها (٥) : ولد الأخوة للأم لا يرثون بخلاف آبائهم (٦) .
 ٢- الثانية : يحجب (٧) الأخوان الأم من الثلث الى السدس
 وليس ذلك لأولادهما (٨) .

= القرآن بالروايات ، وسمع من جماعات كثيرة وكان أحد أوعية
 العلم ، تولى قضاء الكرخ وكان متعبدا صالحا ورعا حسن الخلق والتلاوة
 وجيز العبارة في المناظرة .

وصنف كتباً كثيرة منها روضة الأخبار . له ترجمة في تاريخ بغداد
 ١٤٤/١٠ والأنساب للسمعاني ٤٩٣ والعبر في خبر من غير للذهبي
 ٢١١/٣ ، واللباب ٦٥/٣ وطبقات السبكي ٧٢/٥ ط : الحسينية
 والنجوم الزاهرة ٣٨/٥ وشذرات الذهب لأبن العماد ٢٧٤/٣ وطبقات
 الشافعية للأسنوي ٩٠ / ١ .

(١) وعند المصنف « وغيره » وعند العلاني « وغيرهم » ٢ / رقم ١٦١
 والصواب ما أثبتناه بقرينة أن الضمير يعود الى اثنين « ابن سريج وابن
 اللبان » .

(٢) هذه الفائدة ذكرها الحافظ العلاني في المجموع المذهب ٢ / رقم ١٦١
 و ٢٧١١٢ م .

(٣) وعند المصنف « ثمان » بدون الياء والارجح ما أثبتناه لأن الياء تعود عند
 الأضافة كما في « ثمانى حجج » وقد تحذف كما في حديث « صلى ثمان
 ركعات » بنصب النون . صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٥٧٨/٢ .

(٤) وعند المصنف : أربعة وهو تحريف من الناسخ والصواب ما أثبتناه .
 (٥) وفي العلاني « أحدها » ١٦١/٢ وكذلك في روضة الطالبين ١٧/٦ .

(٦) راجع : الأشباه والنظائر للسيوطي ٤٧٤ .

(٧) وعند المصنف « تحجب » بالتاء وفي العلاني ما أثبتناه ج ٢ / رقم ١٦١ .

(٨) راجع : الأشباه للسيوطي ٤٧٤ وروضة الطالبين ١٧/٦ .

- ٣- الثالثة : يشارك الأخوان من الأبوين الأخوة من الام في
المشاركة (١) ولا يشاركهم أولاد الأخوة للأبوين .
٤- الرابعة : ان الأخوة للأبوين او للأب يقاسمون الجسد
وليس ذلك لأولادهم بل يحجبهم الجد (٢) .
٥- الخامسة : الأخ (٣) يعصب أخته ، وابن الأخ لا يعصب أخته
لأنها من ذوات الأرحام .
٦- السادسة : الأخ للأبوين يحجب الأخ للأب ، وابن الأخ
للأبوين لا يحجبه بل يحجب ابنه (٤) .
٧- السابعة : الأخ للأب يحجب أولاد الشقيق ، وابن أخ لا
يحجبهم بل هم أولى منه (٥) .
٨- الثامنة : الأخوة يعصبون أخواتهم ، وأولادهم لا
يعصبون عماتهم اذا كن عصابات كبنيتين ، وأخت لأبوين ، وابن
أخ فانه لا يرث مع عمته حينئذ شيئاً بل تقدم عليه (٦) .

(١) اسم فاعل مجازاً لأنها شركت بين الأخوة ، وبعضهم يجعلها اسم مفعول
ويقول هي محل التشريك والاشتراك ، والأصل مشترك فيها ولهذا يقال
: مشتركة بالفتح أيضاً على هذا التأويل ، وتكون المسألة من « زوج
وأم وأخوين لأم وأخ فكثر لأبوين » فللزوجة النصف وللأم السدس
وللأخوين للأم الثلث يشاركهما فيه الأخوان للأبوين ويتقاسمون
بالسوية ، هذا هو المشهور والمذهب وللتشريك أربعة أركان ، أن يكون
في المسألة ١- زوج ، ٢- وأم أو جدة ، ٣- وأثنان فصاعداً من ولد الأم ،
٤- وان يكون من أولاد الأبوين ذكر اما وحده واما مع ذكور أو انثى أو
كليهما . راجع : المصباح المنير ٣٣٣/١ وروضة الطالبين ١٤/٦-١٥
والأشباه للسيوطي ٤٧٤ .

- (٢) راجع : روضة الطالبين ١٧/٦ والأشباه للسيوطي ٤٧٤ .
(٣) الأخ للأبوين يعصب أخته للأبوين والأخ للأب يعصب أخته للأب .
روضة الطالبين ١٧/٦ والأشباه للسيوطي ٤٧٤ .
(٤) راجع : المرجعين السابقين .
(٥) راجع : روضة الطالبين للنووي ١٧/٦ .
(٦) راجع المرجع السابق لكن التقييد بقوله : اذا كن عصابات غير مسلم ،
فإن الأخت لا يعصبها الا أخوها ، فلا يعصبها ابن أخيها بحال سواء كانت
عصابة كما مثل ، أم لم تكن كما لو كان في مثاله (بدل الأخت لأبوين)
أخت لأب (وبدل البنيتين) أختان لأبوين ١٤٤/٣ قليوبي .

فائدة

من زوائد (١) الروضة : أولاد (٢) الأم يخالفون غيرهم في خمسة أشياء :

- الأول (٣) : فيرثون مع من يدلون به .
 - والثاني : ويرث ذكرهم المنفرد كأنتاهم المنفردة .
 - والثالث : ويتقاسمون بالسوية (٤) .
 - والرابع : أن ذكرهم يدلى بأنثى ويرث .
 - والخامس : يحجبون من (٥) يدلون به وليس لهم نظير .
- قلت :

- والسادس : أن ذكرهم المنفرد لا يستغرق المال .
- والسابع : أن ابن ذكرهم لا يرث (٦) ، ويشكل — على قوله : « يرث ذكرهم المنفرد كأنتاهم المنفردة » وعلى قوله : يتقاسمون بالسوية الأبوان (٧) مع الأبن إلا أن يكون المراد : انهم في كل حال يرثون كذلك (٨) .
- وجميع ما ذكرنا (في (٩)) الوارثين بالنسب .

(١) راجع : روضة الطالبين للنووي ١٦/٦ والأشباه للسيوطي ٤٧٣ .
(٢) أي الأخوة والأخوات للأم ، ولو ائحدهم : السدس ذكرًا كان أو أنثى وللاثنين فصاعدا الثلث يقسم بين ذكورهم وائناهم بالسوية . روضة الطالبين ١٦/٦ .

(٣) كلمة « الأول ، والثاني ، والثالث » من زيادتي ليتناسب مع ما بعده من أسماء الأعداد .

(٤) أي يستوي ذكرهم وائناهم عند الأجماع . الأشباه للسيوطي ٤٧٣ .

(٥) وهي الأم يحجبونها من الثلث إلى السدس . المرجع السابق .

(٦) لأنه من ذوي الأرحام .

(٧) لا يعترض على قوله : « يتقاسمون بالسوية » بالأبوين مع الأبن لأن معنى المقاسمة أن يأخذ جميعهم حصة واحدة ثم يتقاسمونها ، اما الأبوان فأن لكل واحد منهما حصة مستقلة مع الأبن وهي السدس .

(٨) وعند المصنف « لذلك » بدل كذلك والصواب ما أثبتناه .

(٩) ما بين القوسين ساقط عند المصنف ولا بد منه .

قاعدة (١)

« مراعاة الحكمة (٢) مع وجود الوصف الأكثر اعتبارها » .
وقد يكتفي بكونه مظنة (٣) الحكمة ، كالسفر (٤) في المشقة ،
وان انتفت المشقة في الملك (٥) المترفه (٦) الراكب في المحفة (٧) .
وقد لا تعتبر الحكمة (٨) أصلا مع وجود الوصف ، فلا يترتب
عليها حكم، ولهذا اضطربت مسائل المعارضة بنقيض المقصود ،
ففي بعضها ما جزم باقتضائه ذلك ، وفي بعضها ما جزم بمقابله ،
وفي بعضها ما فيه خلاف .

فمن الاول : ١- اثبات الشفعة (٩) للشريك ، ٢- وحرمان (١٠)

(١) هذه القاعدة ذكرها الحافظ العلائي في المجموع المذهب ٢/ رقم المخطوطة

١٦١ .

(٢) وفي العلائي « الحكم » من غير التاء ٢/ رقم ١٦١ .
(٣) المظنة بكسر الظاء : المَعْلَم وهو حيث يُعْلَم الشيء قال النابغة : فأن
مظنة الجهل الشباب ، والجمع : المظان ، قال ابن فارس : مظنة الشيء :
موضعه ومآله . راجع المصباح المنير ٢/ ٣٤ .
(٤) السفر وصف والمشقة حكمة .

(٥) الملك بكسر اللام : من تولى السلطنة وملك أمر الناس . المصباح المنير
٢/ ٢٤٦ .

(٦) رفه العيش بالضم رفاهة ورفاهية بالتخفيف : اتسع ولان ، وهو في
رفاهية من العيش ، ورفهنا رفها من باب نفع ورفوها أصبنا نعمة وسعة
من الرزق ويتعدى بالهمزة والتضعيف ، فيقال : أرفهته ورفهته ،
فترفه ، ورجل رافه مترفه : مستريح ، مستمتع بنعمة ، ورفته نفسه
ترفيها : أراحها وليلة رافهة : لينة . المصباح المنير ١/ ٢٥١ .

(٧) المحفة بكسر الميم : مركب من مراكب النساء كالهودج . المصباح المنير
١/ ١٥٤ .

(٨) وفي العلائي « الحكم » ١/ رقم المخطوطة ١٦١ .

(٩) ففي هذا المثال الوصف : بيع جزء من المال المشترك ، والحكمة :
الاضرار بالشريك ، ولا ننظر الى هذه الحكمة سواء وجدت أم لا فنحكم
بأثبات الشفعة للشريك لوجود الوصف - بيع جزء من المال المشترك - .

(١٠) الوصف هنا : القتل مطلقا على الصحيح ، والحكمة : استعجال الوارث
بقتل مورثه للوصول الى الارث ، ولا ننظر لهذه الحكمة سواء وجدت أم لا
: لأن مجرد الوصف - وهو القتل مطلقا - كاف للحكم بحرمانه من الارث .

القاتل الارث اذا كان القتل عمدا، ٣- وتخليل الخمر بطرح (١) شيء فيها (٢) .

والمشهور في المذهب : ان القتل خطأ يمنع الميراث أيضا
حسماً للباب (٣) لثلا يتوصل بدعوى الخطأ الى استعجال الارث .
وحكى الحناطي (٤) قولا : « أن القتل خطأ لا يمنع الارث »
وهو غريب جدا والصحيح : الحرمان .
وضابطه : أن كل ما كان مضمونا اما بقصاص أو دية أو
كفارة فإنه يمنع الارث ، ثم توسعوا حتى عدّوه الى الامام (٥)
اذا قتل (٦) مورثه حدا بالرجم أو في المحاربة .

(١) الوصف هنا : طرح شيء فيه ، والحكمة : الاستعجال لجعله خلا ولا
نظر الى هذه الحكمة لأن مجرد الوصف - وهو طرح شيء فيه - كاف
للحكم بنجاسته وحرمة .

(٢) وفي النقل من الظل الى الشمس وعكسه وجهان ، والأصح انها تظهر
وتحل ، قال الرافعي : وهما جاريان فيما لو فتح رأسها ليصيبها الهواء
استعجالا للحموضة . راجع : المجموع المذهب ٢/ رقم المخطوطة ١٦١
دار الكتب المصرية .

(٣) أي قطعا للوقوع قطعا كليا . المصباح المنير ١٤٧/١ .

(٤) هو أبو عبدالله الحناطي ، الحسين ابن أبي جعفر محمد الطبري المكسي
الشافعي قدم بغداد في أيام الشيخ أبي حامد الاسفراييني ، وروى عنه
القاضي أبو الطيب ونقل عنه الرافعي .

الحناطي : بالحاء المهملة والنون معناه الحنيط كالخباز والبقال ولعل
بعض أجداده كان يبيع الحنطة ، ودرس عند ابن القاص وأخذ عن أبي
اسحاق .

ومن مصنفاته « العدة » في شرح الابانة في الفروع و« الكفاية » في
الفروق . واختلف في تأريخ وفاته قال في كشف الظنون توفي سنة
٤٩٥ هـ وقال في هدية العارفين المجلد الأول : توفي سنة ٤٩٨ هـ راجع :
طبقات الأسنوي ١/ ٤٠١ وكشف الظنون ٢/ ١٤٩٩ وهدية العارفين
المجلد الأول ٣١١ وتأريخ بغداد ٨/ ١٠٣ والأنساب للسمعاني ١٧٨
واللباب ١/ ٣٢٣ وطبقات السبكي ٤/ ٣٦٧ ط : الحسينية وتهذيب
الأسماء واللغات ٢/ ٥٤ .

(٥) الامام هنا : الخليفة . المصباح المنير ٢٨/١ .

(٦) وفيه ثلاثة أوجه ، يفرق في الثالث بين أن يثبت بالبينة فيمنع الارث أو
بالاقرار فلا يمنع لعدم التهمة وصحح في الروضة : المنع مطلقا . راجع :
المجموع المذهب للحافظ العلاني ٢/ رقم المخطوطة ١٦١ .

ومن الثاني : ١- اذا باع الماشية قبل الحول فرارا من الزكاة ،
قطعوا بصحة (١) البيع (٢) .

٢- ومنها : لو أفطر بالأكل متعمدا ليجامع فإنه لا تجب (٣)
الكفارة أيضا ، وأما المختلف فيه فصور ، منها :

١- طلاق الفأر في مرض موته ثلاثا ، الجديد (٤) ، انه لا أثر
لهذا الاعتبار وتبين منه ولا ترثه ، والقديم مناقضته (٥)
بنقيض قصده .

٢- ومنها : الوصية للقاتل والأصح (٦) صحتها .

فائدة (٧)

يقع التوارث من الطرفين في النسب إلا في :

(١) الوصف هنا هو البيع بعقد صحيح ، والحكمة الفرار من الزكاة ، فلو
نظرنا الى هذه الحكمة لحكمنا بعدم صحة البيع ولكن جزم بمقابله .
(٢) وان كان البيع مكروها ، قالوا : لأن الزكاة مبنية على الرفق والمواساة
وتسقط بأشياء كثيرة . راجع : المجموع المذهب للحافظ العلاني ٢ / رقم
المخطوطة ١٦١ دار الكتب .

(٣) الوصف في هذا المثال هو الفطر ، والحكمة الفرار من لزوم كفارة
الجماع في نهار رمضان ، فلو نظرنا الى هذه الحكمة لحكمنا عليه
بدفع الكفارة ولكن جزم بمقابله .

(٤) الطلاق ثلاثا وصف ، والفرار من الارث حكمة فالجديد نظر الى الوصف
دون الحكمة فحكم بالبينونة ولا ترث ، والقديم نظر الى الحكمة فيناقضه
بنقيض مقصوده فتترث .

(٥) وعند المصنف « مناقضه » والصواب ما أثبتناه .

(٦) القتل وصف ، والاستعجال بقتل الموصي للوصول الى الموصى به : حكمة
فالقاتل بالأصح لم ينظر الى هذه الحكمة فحكم بصحة الوصية ، ومقابله
نظر اليها فحكم بعدم صحة الوصية ، وفي القول الثالث يفرق بين أن
تتقدم الجراحة على الوصية فتصح أو تتأخر عن الوصية فتبطل كما في
الارث . راجع لهذا القول : المجموع المذهب للعلاني ٢ / رقم المخطوطة
١٦١ .

(٧) هذه الفائدة ذكرها الحافظ العلاني في المجموع المذهب ٢ / رقم المخطوطة
٣٦٣ دار الكتب المصرية .

١- ابن العم يرث ابنة (١) عمه ولا ترثه ، ٢- وابن الأخ يرث عمته كذلك ٣- والجدة للأم لا يرثها ولد بنتها وهي ترثه ، ٤- والعم يرث ابنة (٢) أخيه دون العكس .

وأما في الولاء (٣) فلا يقع التوارث من الطرفين به الا في صور تأتي (٤) في باب العتق ان شاء الله تعالى .

فائدة (٥)

لا ترث جدة مع ابنتها الا في صورة واحدة

(١) وفي العلاني « ابن عمه » وهو خطأ والصواب ما أثبتناه ٢/ رقم ٣٦٣ ولكن وجدت في العلاني ٢/ رقم ١٦١ مثل ما أثبتناه .
(٢) وفي العلاني « ابن أخيه » وهو خطأ والصواب ما أثبتناه وفي نسخة أخرى ٢/ رقم ١٦١ وجدت مثل ما أثبتناه .
(٣) الولاء : النصرة لكنه خصّ في الشرع بولاء العتق المصباح المنير ٢/ ٣٥٠ .
(٤) وعد رحمه الله ولم يوفق أن يأتي بالصورة الموعود بها في باب العتق وها أنا ذا أذكرها لك نقلا عن الأشباه والنظائر للسيوطي ٤٧٣ قال : « لا يقع التوارث في الولاء من الطرفين الا فيما اذا ثبت لكل منهما الولاء على الآخر » وهو في صور :

أ- أعتق التميمي عبدا ثم لحق بدار الحرب ثم أسلم العبد المعتق واسترق سيده بسبي أو شراء فأعتقه ، ب- تزوج عبد بمعتقة فأولدها ذكرا فهو حر تبعا لأمه فكبر واشترى عبدا فأعتقه ، فأشترى هذا العتيق أبا سيده وأعتقه فقد جر عتقه للأب ولأب ابنه من موالى الأم الى هذا المولى الذي أعتق أباه لأن النسب الى الآباء - والولاء كالنسب - فلا يثبت لموالى الأم الا ضرورة ، ولا ضرورة الآن كما في الأنوار ٢/ ٧٧٩ فالولاء ثابت لكل منهما على الآخر ، للابن على المعتق بمباشرة عتقه وللمعتق على الابن بعتقه أباه .

ج- اشترت أختان أمهما وعتقت عليهما ثم اشترت أم البنيتين أباهما وأعتقته فللبنتين الولاء على أمهما بالمباشرة ولأمهما عليهما الولاء بأعتاق أبيهما .

(٥) هذه الفائدة ذكرها العلاني في المجموع المذهب ٢/ رقم ٣٦٣ نقلا عن القاضي أبي الطيب وذكرها الامام النووي في روضة الطالبين ٦/ ص ١٠ .

وهي : ما اذا كان لأمرأة : « ابن بنت وبنت بنت بنت (١) ،
فزوجت أحدهما (٢) بالآخر وهي : بنت بنت خالته فأولدها
ولدا ، ومات الولد فالسدس بين المرأة وبنتها لتساويهما في
الجدوة ولا نظير لها » .

كتاب الوصية

قاعدة (٣)

« كل ايجاب افتقر الى القبول فقبوله بعد موت الموجب لا
يفيد الا في الوصية » .
وكل من ثبت له القبول فات بموته الا الموصي له ، فإنه اذا
مات قام وارثه مقامه في القبول (٤) .

(قاعدة (٥)) أخرى

« كل ما أوصى به لمعين لا يدخل في ملك الموصي له الا
بقبوله (٦) واختياره » .

-
- (١) وفي العلاني « بنت بنت » وهو خطأ والصواب ما أثبتناه ٣٦٣/٢ وفي
نسخة أخرى للعلاني ١٦١/٢ رقم ١٦١ وجدته مثل ما أثبتناه .
(٢) وفي العلاني « أحدهما » ٣٦٣/٢ رقم ٣٦٣ والصواب ما أثبتناه ، أي أحد
الحفيدين بالآخر .
(٣) هذه القاعدة ذكرها العلاني في المجموع المذهب ١٦١/٢ رقم ١٦١ وابن
السبكي في أشباهه ٤٠٧/١ .
(٤) اذا كان موته بعد موت الموصي أما اذا كان قبله فقد بطلت الوصية
راجع : روضة الطالبين للنووي ١٤٣/٦ .
(٥) ما بين القوسين ساقط عند المصنف زدته بقرينة كلمة « أخرى » وهذه
القاعدة ذكرها العلاني في المجموع المذهب ١٦١/٢ رقم المخطوطة ١٦١ .
(٦) وعلى هذا هل الملك قبل القبول للوارث أم للميت ؟ وجهان أصحهما
الأول وفي قول يملك الموصى به بالموت ، والقول الثالث وهو الأظهر :
انه موقوف فان قبل تبينا انه ملك بالموت والا بان انه كان للوارث .
راجع : روضة الطالبين للنووي ١٤٣/٦ .

مسألة (١)

إذا غلب الاستعمال المجازي على الاستعمال الحقيقي ويعبر عنه : بالحقيقة المرجوحة : تشابها (٢) .
وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : الحقيقة أولى (٣) وسيأتي بيانها في الطلاق ان شاء الله تعالى .
ومن فروعها :
إذا أوصى بالدابة (٤) فإنه يعطي من الخيل والبغال والحمير (٥)
دون العصافير والشيء ونحوها .

مسألة (٦)

إذا ورد أمران متعاقبان بفعلين متماثلين ، والثاني غير معطوف (٧) فإن منع من القول بتكرار المأمور به مانع عادي

- (١) هذه المسألة ذكرها الأسنوي في التمهيد ص ٥١ .
- (٢) وفي التمهيد « تساويا » بدل تشابها - وإذا كان كذلك فقد تعارضا ، لأن كل واحد منهما راجع على الآخر من وجه ومرجوح من وجه آخر فيحصل التعارض كما جزم به الامام فخر الدين في المعالم واختصاره البيضاوي . راجع التمهيد للأسنوي ٥١ والمحصل للرازي ٢٥٨/١ ، والحاصل للأرموي ١٦٠/١ .
- (٣) مراعاة لأصل القاعدة ، وقال أبو يوسف المجاز أولى لكونه غالبا وقال القرافي في شرح التنقيح : انه الحق لأن الظهور هو المكلف به راجع : التمهيد ٥٢/٥١ والحاصل ١٦٠-١٦١ .
- (٤) الدابة في اللغة أسم لما يدب على الأرض ثم اشتهر استعماله فيما يركب من البهائم ، والوصية تنزل على هذا الثاني . راجع : روضة الطالبين للنووي ١٦٢/٦ .
- (٥) هذا نص الشافعي ، فقال ابن سريج : هذا ذكره الشافعي على عادة أهل مصر في ركوبها جميعا ، واستعمال لفظ الدابة فيها ، وقال أبو إسحاق وابن أبي هريرة وغيرهما : الحكم في جميع البلاد كما نص عليه الشافعي ، وهذا أصح عند الأصحاب . راجع روضة الطالبين للنووي ١٦٢/٦ .
- (٦) هذه المسألة ذكرها الامام الأسنوي في التمهيد ٧٦ .
- (٧) تحرير محل النزاع في هذا الشق من هذه المسألة كالآتي :
المأمور به اما أن يكون قابلا للتكرار أو لا يكون كذلك . فإن لم يكن قابلا للتكرار كقوله « صم يوم الجمعة صم يوم الجمعة » فإنه للتأكيد =

كتعريف أو غيره حمل الثاني على التأكيد .
وان لم يمنع منه مانع فقيل يكون الثاني تأكيدا (١) عملا
ببراءة الذمة وقيل لا بل يعمل بهما لفائدة التأسيس واختاره
الامام في المحصول (٢) والآمدني وقيل بالوقف للتعارض (٣) .
فإن كان الثاني معطوفا كان العمل بهما أرجح من
التأكيد (٤) ، فإن حصل للتأكيد رجحان بشيء من الأمرين
العاديين تعارض هو والعطف وحينئذ فإن ترجح أحدهما

= المحض ، وإن كان قابلا للتكرار فإن كانت العادة مما يمنع من تكرره
كقول السيد لعبده : « اسقني ماء اسقني ماء » أو كان الثاني منهما معروفا
كقوله : « اعط زيدا درهما أعط زيدا الدرهم » فلا خلاف أيضا في حمل
الثاني على التأكيد ، فإن القرينة وهي دفع الحاجة بمرة واحدة غالبا :
تمنع تكرار السقي فحينئذ يتعين التأكيد وكذلك الحال فيما إذا كان
الثاني معروفا لألف التكررة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى وانما
الخلاف فيما لم تكن العادة مانعة من التكرار والثاني غير معرف كقوله :
« صل ركعتين صل ركعتين » فقال القاضي عبد الجبار : إن الثاني يفيد
غير ما أفاده الأول ، ويلزم الاتيان بأربع ركعات وهذا هو المختار لأنه
لو كان مقتضيا عين ما اقتضاه الأول لكانت فائدته التأكيد ولو كان
مقتضيا غير ما اقتضاه لكانت فائدته التأسيس ، والتأسيس أصل
والتأكيد فرع وحمل اللفظ على الفائدة الأصلية أولى . راجع : الأحكام
للآمدني ١٧٢/٢ - ١٧٣ ومختصر ابن الحاجب ٢٠٨/١ .

(١) لكثرة التأكيد في مثله ، فيحمل عليه الحاقا للفرد بالأعم الأغلب وأيضا
فيلزم من العمل بهما مخالفة براءة الذمة التي هي الأصل بخلاف التأكيد
وما لا يفضي الى مخالفة الظاهر أولى مما يفضي اليه . راجع : مختصر
ابن الحاجب بشرح العضد ٢٠٨/١ والتمهيد ٧٦ .
(٢) قال الامام في المحصول : انا لو صرفنا الأمر الثاني الى عين ما هو متعلق
الأمر الأول لكان الأمر الثاني تأكيدا ولو صرفناه الى غيره لأفاد فائدة
زائدة .

(٣) وهو قول أبي الحسين البصري فقد ذهب الى الوقف والتردد بين حمل
الأمر الثاني على الوجوب أو التأكيد للأول . الأحكام للآمدني ١٧٢/٢ .
(٤) مثل : صل ركعتين وصل ركعتين لأن ورود التأكيد بواد العطف لم يعمد
أو يقل . راجع مختصر ابن الحاجب ٢٠٨/١ والتمهيد للأسنوي ٧٧ .

قدمناه (١) والا توقفنا .

فإن (٢) كان أحدهما عاما والآخر خاصا نحو صم كل يوم صم يوم الجمعة قال في المحصول (٣) : فإن كان غير معطوف كان تأكيدا ، وإن كان معطوفا فقال بعضهم لا يكون داخلا تحت الكلام الأول والا لم يصح العطف ، والأشبه الوقف للتمارض بين ظاهر العموم وظاهر العطف .
وعن عبد (٤) الوهاب (٥) في مسألة العطف : ان الصحيح بقاء العام على عمومته وحمل الخاص على الاعتناء سواء تقدم أو تأخر .

(١) واختار الامام والآمدي العمل بهما في هذا القسم أيضا الا أن الامام فرض ذلك في رجحان التأكيد بالتعريف ، نعم قال الآمدي : ان اجتمع الأمران في معارضة حرف العطف نحو : « اسقني ماء واسقني الماء » فالظاهر الوقف لأن حرف العطف مع ما ذكرناه من الترجيح السابق الموجب لحمل الأمر الثاني على التأسيس واقع في مقابلة الأمرين ١- العادة المانعة من التكرار ٢- لام التعريف . مختصر ابن الحاجب ٢٠٨/١ والتمهيد ٧٧ والأحكام للآمدي ١٧٣/٢-١٧٤ .

(٢) من قوله : فإن كان أحدهما الى قوله : تأخر في آخر الصفحة موجود في التمهيد للأسنوي بعنوان : مسألة ص ٧٧ .

(٣) راجع : المحصول للرازي ٤٩٤/٢ والحاصل للآرموي ٢٦٧/١ .

(٤) هو القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي أبو محمد قاض من فقهاء المالكية له نظم ومعرفة بالأدب ولد ببغداد سنة ٣٦٢ هـ وولي القضاء في أسعسرد و« بادرايا » في العراق ورحل الى الشام فمر بمعرة النعمان واجتمع بأبي علاء ، وتوجه الى مصر فعلت شهرته وتوفي فيها سنة ٤٢٢ هـ ومن تصانيفه : « التلثين » في فقه المالكية و« عيون المسائل » و« النصرة لمذهب مالك » و« شرح المدونة » و« الاشراف على مسائل الخلاف » و« رؤوس مسائل المناظرة » و« شرح فصول الأحكام » و« اختصار عيون المجالس » وهو صاحب البيتين المشهورين :

بغداد دار لأهل المال طيبة وللمفالس دار الضنك والضيق
ظللت حيران أمشي في أزقتها كأثني مصحف في بيت زنديق

راجع : الاعلام للزركلي ٣٣٥/٤ مع المراجع في هامشه .

(٥) قال الأسنوي في التمهيد : وحكى القرافي عن القاضي عبد الوهاب الى آخر المسألة - التمهيد ٧٧ وتنقيح الفصول للقرافي ١٣٣ .

ومن فروعها (١) : اذا قال : أوصيت لزيد وللفقراء بثلاث مالي وزيد فقير ، ففيه أوجه سواء وصف زيدا بالفقر (٢) أو لا ، وسواء قدمه على الفقراء أو أخره أصحابها انه كأحدهم ، فيجوز أن يعطى أقل (٣) متسول ولكن لا يجوز حرمانه (٤) ، والثاني : انه يعطى سهمًا من سهام القسمة فإن قسم المال على أربعة من الفقراء أعطي زيدا الخمس أو على خمسة فالسدس ، وقس على ذلك .

والثالث : لزيد ربع الوصية والباقي للفقراء لأن الثلاثة أقل من يقع عليه اسم الفقراء .

والرابع : له النصف ولهم النصف .

والخامس (٥) : ان الوصية في حق زيد باطلة لجهالة ما أضيف اليه (٦) أي الذي جعل (٧) له .

ولو (٨) وصف زيدا بغير صفة الجماعة فقال : أعطوا ثلثي لزيد الكاتب وللفقراء ، فقال الأستاذ أبو (٩) منصور

(١) هذا الفرع بتمامه في التمهيد ص ٧٧-٧٨ وفي روضة الطالبين للنووي ١٨٣/٦-١٨٤ .

(٢) وفي التمهيد « أم » بدل أو .

(٣) هذا ضعيف جداً وغير معقول لأن الوصية للجمع فلماذا يأخذ حكماً غير حكمهم بخساً عليه بل المعقول أن يزيد .

(٤) وان كان غنياً - روضة الطالبين ١٨٣/٦ .

(٥) وفي روضة الطالبين للنووي قولان آخران ١- الأول : ان كن فقيراً فهو كأحدهم والا فله النصف ٢- الثاني : ان كان غنياً فله الربع لانه لا يدخل

فيهم والا فالثلث لدخوله فيهم . روضة الطالبين ١٨٣/٦ لانه اذن .

يكون الثالث المكمل لأقل الجمع ويكون ذكره تأكيداً عليه لا تأسيساً .

(٦) حكاه السرخسي في الأمالي وهو ضعيف جداً ولا بد على اختلاف الأوجه من الصرف الى ثلاثة من الفقراء . روضة الطالبين ١٨٣/٦ .

(٧) والوجه الأول والثاني متفقان على دخوله والثالث والرابع على عدم الدخول . راجع : التمهيد للأستوحي ٧٨ .

(٨) ما مر في هذه الصفحة كله اذا اطلق ذكر زيد . روضة الطالبين ١٨٣/٦ وما هنا اذا كان مقيداً فقال : ولو وصف زيدا ٠٠٠ الخ .

(٩) هو أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي اشتغل على الأستاذ أبي اسحاق الاسفراييني وغيره الى أن برع وقد تكرر نقل الرافعي عنه ومن تصانيفه : الكتاب في الطهارات و« الملل والنحل » =

البغدادي : له النصف بلا خلاف كذا (١) نقله عنه الرافعي ، ثم قال: ويشبه أن يجيء: قول (٢) الربع ان لم يجيء باقي الأوجه .
واعلم : انه اذا كان له ثلاث أمهات أولاد فأوصى بثلثه لأمهات أولاده وللفقراء والمساكين فقد ذكر الرافعي بعد ذلك نقلا عن المتولي من غير اعتراض عليه : ان الأصح قسمة الثلث على الأصناف أثلاثا .

وقال أبو (٣) علي الثقفي : يقسم على خمسة (٤) .

= ود التفسير ، ود التكملة ، في الحساب وغيرها ، توفي سنة ٤٢٩ هـ ودفن الى جانب استاذة . راجع : ابن خلكان ٣٧٢/٢ وطبقات السبكي ١٣٦/٥ ط: الحسينية وتبيين كذب المفتري ٢٥٣ وفوات الوفيات ١/٦١٢ والبداية والنهاية لابن كثير ٤٤/١٢ وبغية الوعاة ١٠٥/٢ ومروءة الجنان ٥٢/٣ ومعجم المؤلفين ٣٠٩/٥ .

(١) وعند المصنف « لذا » بدل كذا وفي التمهيد ما أثبتناه وهو الصواب ٧٨ .
(٢) وفي روضة الطالبين ١٨٤/٦ : ويشبه ان يجيء القول بأن له الربع - وهذا موافق لما عند المصنف وقول الربع عبارة عن القول الثالث مسن الأوجه - وفي التمهيد ٧٨ « ويشبه أن يجيء قول الرابع وهو خطأ » .
(٣) هو محمد بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن الثقفي الحجاجي من نسل الحجاج بن يوسف النيسابوري . ولد سنة ٢٤٤ هـ هو الامام المقتدى به في الفقه والكلام والدين والعقل والوعظ .

قال ابن سريج : ما جاءنا من خراسان أفقه منه وتكرر نقل الرافعي عنه قال الحاكم : ما عرفنا الجدل والنظر حتى ورد أبو علي الثقفي من العراق وأجاب في بعض المسائل في أصول الدين بما يخالف الناس فألزم بيته فلم يخرج منه الى أن مات في جمادى الأولى سنة ٣٢٨ هـ .

انظر : طبقات العبادي ٦٣ ، وطبقات الصوفية ٣٦١ والرسالة القشيرية ١٥٣/١ وطبقات السبكي ١٩٢/٣ والعبر في خبر من غبر للنهبي ٢١٤/٢ وشذرات الذهب ٣١٥/٣ وطبقات الشعرائي ١١٨/١ وطبقات الأسنوي ٣٢٥/١ .

(٤) لأن أمهات الأولاد محصورات يجب استيعابهن والفقراء والمساكين غير محصورين فيجعل كل واحد من الصنفين مصرفا وكل واحدة منهن مصرفا راجع : روضة الطالبين ١٨٤/٦ .

فهرس الخطا والصواب

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
٧	٢٣	كاد يصل	كاد أن يصل
١٥	٢٦	تمني	تُمنى
١٨	٤	وولي	وولي
٢١	الحاشية رقم ٢ تنقل الرص ٢٢ تحت رقم (١)		
٢٦	٢٠	الاستلام	الاسلام
٢٦	٢٤	٥٩١	٧٩١
٢٩	٧	محمود	محموداً
٢٩	٢١	محمود	محموداً
٣٠	٧	واستقصى	واستقصى
٣٠	١٢	المصرية	المصرية
٣٠	٢٧	والكتبخانة ٤١/٣	والكتبخانة ٤١/٢
٣٢	١٧	الأضل	الأصل
٣٢	٣	(١)	(٢)
٣٢	٢٨	كشف الظنون ٤١٠/٢ هدية المارفين ٤١٠/٢	
٣٢	٣١	الآلية	الآية
٣٥	٤	مبينة	مبيّنة
٣٦	١٣	لا بيان	ببيان
٤٠	٢٤	جارية	جارية
٤١	٧	محمود	محموداً
٤٢	٣	باكماء	باكمال
٤٣	٢	تأمله	تأمّله
٤٣	٢١	مسختين	نسختين
٤٤	٢٦	والضوء اللامع ١٢٩/٣ والضوء اللامع ١٢٩/١٠	
٤٥	٧	الشرية	الشرعية

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
٤٦	١٢	ولاطلاع	والاطلاع
٤٦	١٣	وللادراك	والادراك
٤٨	١٨	انة	انه
٤٨	٢٥	غرورية	ضرورية
٥٣	١١	بلاويين	بالأويين
٦٦	١	ترك عنوان (قاعدة)	
٦٩	١٣	وأحرون	وأخرون
٧٠	٤	مفهوم	مفهوم
٧٠	٤	المخالفة	المخالفة
٧٠	٦	مفهوم	لمفهوم
٧٠	٧	المفهوم	المفهوم
٧٠	٩	يدلر الامام	يذكر الامام
٧٠	١٠	جوروا	جوزوا
٧٠	١٢	ان ثبتت العلة	ان ثبتت العلة
٧٠	١٧	والحالم	والحاكم
٧١	٢	بملافاة	بملاقاة
٧٤	٣	نفس الأمر	نفس الأمر
٨٣	١٢	تحمل	تمحّل
٨٣	١٣	النقض	النقص
٨٣	٢٦	ركريا	زكريا
٨٦	٢٨	عبر	غير
٩٧	٢٢	مع الفروع	مع الفروع
١٠٢	١٤	الذهب	الذهب
١٠٣	١٧	ذ الاضطرابية	اذ الاضطرابية
١٠٤	١	والامدي	والآمدي

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
١٠٤	١٩	الأمدي	الأمدي
١٠٥	١٧	المنخول	والمنخول
١٠٦	١٤	البزاز	البزار
١١٤	٧	أحدّه	أحدّه
١١٦	٦	المخصّص	المخصوص
١٢٠	٧	الشمهيد	التمهيد
١٢٠	١٥	الفصول	الفصول
١٢٠	٢٧	الهيثمي	الهيثمي
١٢١	١٧	ارنفع	ارتفع
١٢٣	٢٥	٣٦٤-٣٦٣/٢	٣٦٤-٣٦٣/٢
١٢٣	٣٣	عضده	عضده
١٢٧	١٧	الباقلي	الباقلي
١٢٧	٢٠	باقلي	ياقلي
١٢٧	٢١	الباقلائي	الباقلائي
١٢٨	٣١	المتواقق	المتوافق
١٣٩	٢	لاستوثهما	لاستوائهما
١٤٤	٥	العرص	الغرض
١٤٤	٨	سنة ٢٣٥ هـ	سنة ٣٣٥ هـ
١٤٤	٥	الاهم	الاهم
١٥٧	٧	فتخلص	فتلخص
١٥٩	١١	يفيد بوضع	يفيده بوضع
١٥٩	٣٠	بعد أفعل كذا	بعد أأفعل كذا
١٦١	١	الاسدلال	الاستدلال
١٦٢		يوضع المكتوب في هامش رقم ٥ في مكان المكتوب في هامش	

رقم ٦ وبالعكس

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
١٦٥	٩	مراالش	مراكش
١٦٥	١٨	٠١٥٢/٢	١٠٥٢/٢
١٦٨	٥	مشروطه	مشروطه
١٧٠	٣	المكروه	المكروه
١٧١	٢٢	البلاد نيسابور	البلاد منها نيسابور
١٧١	٨	عن جماعة الاصحاب	عن جماعة من الاصحاب
١٧٢	٥	وتفهم	وتفهم
١٧٢	١٦	في ٣ ص ١٦٥	في ٣ ص ١٧٤
١٧٦	٥	المستحب	المستحب
١٧٧	٤	أعمال	إعمال
١٧٧	٢٤	فان	فان
١٧٩	٧	من اصحاب	من اصحابنا
١٨٠	٢١	الهامش في ص ١٦٩	الهامش ٤ في ص ١٧٧
١٨٠	٣٤	ان مسها	ان سها
١٨٣	٨	بلدة	بلده
١٨٥	٣	عليه	(عليه)
١٨٩	٢٧	في رحلة	في رحله
١٩٠	٢٠	عن التعمين	على التعمين
١٩٢	١٢	بقول الله تعالى	يقول الله تعالى
١٩٨	٥	بآخرهما	بآخرهما
١٩٩	٩	ايضا	ايضا
١٩٩	١٢	٣١٨/٣	٣٣٨/٢
١٩٩	١٩	ورعم	وزعم
١٩٩	١٩	بهذا	بهذا

صحيحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٩٩	١٩	ان	ان
١٩٩	٢١	خوات	خوات
٢٠٣	٢٣	الجمعة	الجمعة
٢٠٣	٢٦	الأسع	الأصح
٢٠٤	١٠	للجرل	للرجل
٢٠٩	١	بالشروع	بالشروع
٢٠٩	٢٦	٢١٤/٢	١٢٤/٢
٢١٥	١٤	٤- والرابع	والرابع
٢١٦	١١	١٣١-١٣٠	١٣٠
٢٢٠	١٢	النووي من الظاهر	النووي ان المهمة من الظاهر
٢٢٠	١٢	يضاً	أيضاً
٢٢٠	١٣	اولى	اول
٢٢٢	٩	ابهام العبارة	ايهام العبارة
٢٢٤	٧	فان	فان
٢٢٥	٢٢	واستوطن	استوطن
٢٢٧	٢٣	٨٣	٨٢
٢٢٧	٢٩	حيث ذكر في ص ١٣٧	حيث ذكر في ص ١٣٨
٢٢٨	٥	إذ بلغ	إذ ابلغ
٢٢٩	١٨	إمرار الموس	امرار الموسى
٢٣١	٢٥	هو الصواب	وهو الصواب
٢٣٢	١١	بالكلام المفيد	بالكلام المقيد
٢٣٢	٢٨	تمطرون	تفطرون

صحيحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٣٣	١٨	تاخير	تاخير
٢٣٣	٦	من الاية	من الآية
٢٣٣	٦	تحمل الاية	تحمل الآية
٢٣٣	٢٦	في ١٥٨	في ١٥٩
٢٣٤	٢	الامام	(الامام)
٢٣٥	٣	والامدي	والأمدي
٢٣٥	٢١	٢٢٦	٢٢٩
٢٣٥	٢٢	٤٤١/١	٤٤١/٢
٢٣٥	٢٢	٢٩١/١	٢٩١/٢
٢٣٦	٢٨	حروم	خروم
٢٣٩	١٣	في الانظمة	في النظامية
٢٣٩	٧	فان	فان
٢٤٢	١٠	لصلاة	الصلاة
٢٤٢	٥	م	ثم
٢٤٢	٢٠	للهجريين	الهجريين
٢٤٢	٢٢	خراسان	خراسان
٢٤٢	٢٤	لمرورذوي	المروروذي
٢٤٣	١	وفي طريقه	وفي طريقة
٢٤٣	٦	فانه	فانه
٢٤٣	١٨	ادا	اذا
٢٤٣	٨	صمانها	ضمانيها
٢٤٣	٢٩	فانه	فان
٢٤٣	١١	قلت	قلت
٢٤٣	١٢	كمقده	كمقد
٢٤٣	٣٢	فان اشتراها	فان اشتراها

صيفة	سطر	الخطا	المصواب
٢٤٤	١٢	فان ابا حنيفة	فان ابا حنيفة
٢٤٤	١	فانه	فانه
٢٤٤	٢	اشتراه	اذا اشتراه
٢٤٤	٣	فان	فان
٢٤٤	٢٣	مع التعليق	مع التعليق
٢٤٤	٢٦	فانه	فانه
٢٤٤	١١	فان	فان
٢٤٥	٤	مساله	مسألة
٢٤٥	١٦	هذه المسالة ذكرها	هذه المسألة ذكرها
٢٤٥	١٦	لما انها	كما انها
٢٤٥	١٧	في هذا الكتاب	في هذا الكتاب
٢٤٥	٥	تقدمت	تقدمت
٢٤٥	٥	في احراز الزكاة	في آخر الزكاة
٢٤٥	٦	ومن فروعها	ومن فروعها
٢٤٥	٦	اذا	اذا
٢٤٥	٦	فقتل	فقتل
٢٤٥	٧	المولين	المولين
٢٤٥	٨	مساله	مسألة
٢٤٥	١١	ومن فروعها	ومن فروعها
٢٤٥	١٢	قبل	قبل
٢٤٥	١١	في	في
٢٤٥	١٢	ففي	ففي
٢٤٥	١٣	في اصل	في أصل
٢٤٥	٢٣	بدلك	بذلك
٢٤٥	٢٤	حاله	حالة

صحيحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٤٥	١٤	ويشهد	ويشهد
٢٤٥	٢٧	هذه المسألة	هذه المسألة
٢٤٥	١٥	قبل	قبل
٢٤٦	١٤	استثذن	استثذان
٢٤٧	٢٢	لأن أرد	لأنه أراد
٢٤٧	١٤	الثلاثة	الثلاثة
٢٤٧	٢٦	في طرفي	في طرف
٢٤٨	٩	الآخـ	الآخر
٢٤٨	١٦	نهن	نهي
٢٤٨	٢٣	لثاني	الثاني
٢٤٩	١٧	لآية	الآية
٢٥١	١٩	لواحد	الواحد
٢٥٢	٨	التخصيص	التخصيص
٢٥٣	١٢	فأنها	فانها
٢٥٥	١٨	لعلائي	العلائي
٢٥٦	٢٣	روه	رواه
٢٥٧	٢	للأصطلياء	للأصطلياء
٢٥٧	١٩	لبجيرمي	البجيرمي
٢٥٧	٢١	لعبادي	العبادي
٢٥٨	٣	بيع المتنفس	بيع الماء المتنفس
٢٥٨	٢٠	لتاب	كتاب
٢٥٩	١٣	وذلر	وذكر
٢٦٠	١٢	٣٠٢/٣	٣٥٢/٣
٢٦٠	١٥	لتمذر	التمذر
٢٦٠	٧	الآبق	الآبق

صحيحة	سطر	الخطأ	المصواب
٢٦١	٢٢	لسيوطي	السيوطي
٢٦١	٢٥	ليبان	البيان
٢٦١	١٤	قأن	فأن
٢٦٣	٢٨	نفسيراً	تفسيراً
٢٦٤	٢٨	رجع	راجع
٢٦٥	٦	كالمنطبيين	كالملطبيين
٢٦٦	٨	فاذا	فاذا
٢٦٦		هامش رقم (٤) يؤخر على هامش رقم (٣)	
٢٦٧	٧	فمن الأّل	فمن الأول
٢٦٧	٨	فانه	فانه
٢٦٧	٢٤	وروضة ٣٨/٣	وروضة ٣٣٨/٣
٢٦٨	١	حنثين	بخنثيين
٢٦٨	١٤	المسألة ذكرها	المسألة ذكرها
٢٦٨	١٧	رجع	راجع
٢٦٨	١٨	لمبس	المباس
٢٦٨	٢٠	احد عن اللساني	أخذ عن الكسائي
٢٦٨	٢٦	لداودي	لداودي
٢٦٩	١١	ملا يصح	فلا يصح
٢٦٩	١١	عن لأنماطي	عن الأنماطي
٢٦٩	٢١	الدارمي ١٦٧/٣	الدارمي ١٦٧/٢
٢٦٩	٢٦	لأبق	الآبق
٢٧٠	٢٣	فأن عامة	فأن عامة
٢٧١	٢١	فانه	فانه
٢٧١	٢٤	في ص ٢٨٩	في ص ٢٧٣-٢٧٤
٢٧١	٢٥	فانها	فانها

صحيحة	سطر	الخطأ	المصواب
٢٧١	٢٦	السطرين الأولين	الأسطر الثلاثة الأول
٢٧٢	٥	نكساح الشفارة	نكاح الشفار
٢٧٢	٢٧	يضع	يضع
٢٧٣	١٦	فان	فان
٢٧٣	٣٣	فتح لباري	فتح الباري
٢٧٣	٥	مفاضلا	متفاضلا
٢٧٣	٩	الأضرار	الاضرار
٢٧٤	٣	فان	فان
٢٧٤	٤	البيع	المبيع
٢٧٤	٢٨	فاشتراط	فاشتراط
٢٧٦	١٢	وفي لعلائي	وفي العلائي
٢٧٦	٢٩	فانه	فانه
٢٧٧	٤	الانتفاع	الانتفاع
٢٧٧	٥	فاما	فاما
٢٧٧	٦	مصلحه	مصلحة
٢٧٧	٧	بالتمن	بالثمن
٢٧٧	٢٠	لعمد	المعد
٢٧٧	٢٤	فيه	في
٢٧٨	٥	فانه	فانه
٢٧٩	١٨	المحظورات	المحظورات
٢٨٠	٢٠	ضعيف	ضعيف
٢٨٢	٢٥	القسمية ثلاثة	القسمية على ثلاثة
٢٨٤	١٢	والثالث	والثالث
٢٨٥	٤	فيه الاقالة	في الاقالة
٢٨٦	١٩	فيما	فيما

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٨٦	٦	فان تلف	فان تلف
٢٨٦	٢١	أو كي له	أو وكي له
٢٨٦	٢٣	بأتلاف	بأتلاف
٢٨٧	٣	والمراجعة	والمراجعة
٢٨٧	٥	واشراك	والاشراك
٢٨٧	٢٥	مرابحه	مرابحة
٢٨٧	٢٥	بمته	بمته
٢٨٨	٦	وللراد	والمراد
٢٨٨	٧	أما	إما
٢٨٨	١٣	فان	فان
٢٨٨	١٩	للمبد	العبد
٢٨٩	٤	فتح للممين	فتح المبعين
٢٨٩	١	المتبايعين	المتبايعين
٢٨٩	١١	فان	فان
٢٨٩	١٩	فان	فان
٢٨٩	١٩	أجير	أجير
٢٨٩	١٩	فان	فان
٢٩٠	١٨	تحذف كلمة (ت :)	
٢٩١	٢	أو مملوكاً	مملوكاً
٢٩١	١١	في تفسيره	في تفسيره
٢٩١	١١	مهم مسلمون	فهم المسلمون
٢٩١	٢	فان	فان
٢٩١	٤	فان	فان
٢٩١	١٨	فان	فان
٢٩١	٢٢	جنيل	جنيل
٢٩٢	٣٣	فانه	فانه

صحيحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٩٢	١٠	حذاقة	حداقة
٢٩٣	٢٣	لمسلم	للمسلم
٢٩٣	٢٣	وعند	عند
٢٩٤	٣٢	ها	بها
٢٩٤	٣٢	حيث أن	حيث إن
٢٩٤	٣٢	بعن	بعين
٢٩٥	٣	فان	فان
٢٩٥	٨	في القاموس	وفي القاموس
٢٩٥	٩	عند المبيع	عند البيع
٢٩٥	٩	مما معنا	فما معنا
٢٩٥	١٤	بجامع	بجامع
٢٩٦	١٤	اللفظ	اللقظ
٢٩٦	٢٨	في ص ٢٦٣-٢٦٥	في ص ٢٥٣-٢٥٤
			٢٥٥
٢٩٧	١٦	فان	فان
٢٩٨	٢	دينك	ذينك
٢٩٨	١٥	ص ٣٠٥	ص ٢٨٥
٢٩٨	١٧	تحدف : (في ص ٣٢٤)	
٢٩٨	٢٠	ومجموع المذهب	ومجموع المذهب
٢٩٩	١٤	زوم	لزومه
٢٩٩	٣٢	٣/٣٦٣	٢/٢٦٣
٣٠٠	٢٩	ان القول المؤدى	ان القول قول المؤدى
٣٠١	٨	نسبة	نبة
٣٠١	١٢	تنافه	تاف
٣٠١	١٨	اليمن	اليمن

صحيحة	سطر	الخطأ	المصواب
٣٠٣	١١	وإن في إقتصر	وان إقتصر
٣٠٤	١٠	السفه	السمه
٣٠٤	١٢	فانه	فانه
٣٠٥	٥	بأتلاف	بأتلاف
٣٠٥	٢١	فان	فان
٣٠٥	٢٨	القبص	القبض
٣٠٧	١	فان	فان
٣٠٧	٦	إجازة	إجارة
٣٠٧	٢٠	فان	فان
٣٠٨	٨	في الاستيفاء	على الاستيفاء
٣٠٨	٣٢	فانه	فانه
٣١٠	٢٦	بأنفساخ	بانفساخ
٣١١	١١	الى البائع	على البائع
٣١٢	٣	عارم	غارم
٣١٢	٦	حمد	أحمد
٣١٢	٨	الرصابي	الوصابي
٣١٣	٦	فانه	فانه
٣١٥	١٥	بأذن	بأذن
٣١٥	١٧	فان	فان
٣١٥	١٩	فان	فان
٣١٥	٥	فانها	فانها
٣١٦	٢٨	الصورة	الصور
٣١٧	٢٥	فان	فان
٣١٨	٢٢	لا يستحسنه	لا يحسنه
٣١٩	١٦	ما يتعلق	يتعلق

الصواب	الخطأ	سطر	صحيفة
الأمر	الأمر	٢٤	٣٢١
فان	فان	٢٢	٣٢٢
فان	فان	٢٨	٣٢٤
فان	فان	٣	٣٢٦
فارتاد	فارتاه	٢٣	٣٢٦
وخطأ	وخطا	١٧	٣٢٧
فان	فان	١٩	٣٢٨
فان	فان	٣	٣٢٨
فان	فان	١٥	٣٢٩
في	مي	١٩	٣٢٩
فانه	فانه	٧	٣٢٩
أن	أن	٧	٣٣٠
بمهلة	بمهلة	١٢	٣٢٩
المهلة	المهلة	٣١	٣٢٩
أن	أن	٧	٣٣٠
فان	فان	٣١	٣٣٠
فانه	فانه	٦	٣٣١
فاما	فاما	٢٢	٣٣٢
فانه	فانه	١٢	٣٣٢
الدهاة	الدهاة	٢٧	٣٣٤
بانتقال	بانتقال	٥	٣٣٥
فان	فان	٣	٣٣٦
فان	فان	١١	٣٣٧
فاذا	فاذا	٢٥	٣٣٧
الأمر	الأخر	٢٢	٣٣٩

الصواب	الخطأ	سطر	صحيفة
باعتبار	باعتبار	٨	٣٣٩
باعتبار	باعتبار	٩	٣٣٩
باعتبار	باعتبار	١٠	٣٣٩
فان	فان	٣	٣٤٠
فانه	فانه	٤	٣٤٠
المشتق	المشتق	١٩	٣٤٠
فانه	فانه	٧	٣٤٠
فانه	فانه	٨	٣٤٠
فانه	فانه	٩	٣٤٠
فان	فان	١٢	٣٤١
فان	فان	١٨	٣٤١
باعتبار	باعتبار	٢	٣٤٢
فان	فان	٦	٣٤٢
فان	فان	٢١	٣٤٢
فان	فان	٢٣	٣٤٢
باقرار	باقرار	٢	٣٤٣
فان	فانه	٣١	٣٤٣
فانه	فانه	٥	٣٤٥
فان	فان	٦	٣٤٥
فلا يدخلون	فيدخلان	٢٧	٣٤٥
فانه	فانه	١٠	٣٤٦
فان	فانه	١٢	٣٤٦
فان	فان	٢٧	٣٤٦
الاستثناء	الاستثناء	٢٨	٣٤٧
فان	فانه	٦	٣٤٧

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
٣٤٨	٦	فانه	فان
٣٤٨	٢٠	ماذا	فاذا
٣٤٩	١	بازاء	يازاء
٣٤٩	١	كاسمين	كاسمين
٣٤٩	٨	فان	فان
٣٤٩	١٤	فان	فان
٣٤٩	٢٣	بازاء	يازاء
٣٤٩	٢٥	باعتبار	باعتبار
٣٥٠	٥	فانا	فانا
٣٥٢	١٦	فان	فان
٣٥٢	١٩	فانه	فان
٣٥٢	٢٣	فانه	فان
٣٥٢	٥	فان	فان
٣٥٢	٢٧	فان	فان
٣٥٢	٣٠	باعتبار	باعتبار
٣٥٣	٢٠	الثواب	الثواب
٣٥٣	٢٢	فان	فان
٣٥٣	٦	فان	فان
٣٥٣	٢٧	التمهيد	التمهيد
٣٥٤	١٦	بأيجاز	بأيجاز
٣٥٥	٣	فانه	فانه
٣٥٦	٨	فانه	فانه
٣٥٧	٢٥	فانه	فانه
٣٥٨	٤	فان	فان
٣٥٨	٢٢	فان	فان

صحيحة	سطر	الخطأ	الصواب
٣٥٩	١٨	فان	فان
٣٥٩	٢٠	فانه	فان
٣٥٩	٢١	أن	ان
٣٥٩	٩	الموصى له	الموصى له
٣٥٩	٢٦	ص ٢٠٠	ص ٢٩٩
٣٦٠	٢١	فان	فان
٣٦٠	٢٦	٤٠٨	٣٦١
٣٦١	١٢	أحدهما	احدهما
٣٦١	١٢	فانه	فانه
٣٦١	٢٧	مأخوذ	مأخوذة
٣٦٢	١١	أحدهما	احدهما
٣٦٣	٣	بحالة	بحاله
٣٦٤	٤	فانه	فانه
٣٦٤	٤	وبملكه	ويملكه
٣٦٤	٧	بأكله	يأكله
٣٦٤	٢١	مقا	مقام
٣٦٤	٢٦	صاحب الحرب	الحرب
٣٧٢	١٢	فانه	فانه
٣٧٣	٢٣	٢٢٦	٣٢٧
٣٧٤	٨	٥٤	١٠٠
٣٧٤	١٣	اختارة	اختاره
٣٧٤	١٥	ذته	ذاته
٣٧٤	١٧	فاذا	فاذا
٣٧٤	٢١	فان	فان
٣٧٤	٣٠	فان	فان
٣٧٥	٢	فان	فان

صحيفة	سطر	الخطا	الصواب
٣٧٥	٣	فانه	فانه
٣٧٥	٦	فانه	فانه
٣٧٥	٩	فان	فان
٣٧٥	١٠	بأخراج	بأخراج
٣٧٦	٢	فان	فان
٣٧٦	٢٩	فان	فان
٣٧٧	٢٤	١٣٨	٢١٦
٣٧٧	٢٤	في ص ١٠١ وص ١٠٢	في ص ١٣٠
٣٧٨	٢	فانهم	فانهم
٣٧٨	٧	فان	فان
٣٧٨	٢٤	فان	فان
٣٧٨	٢٦	١٥١	١٢٥
٣٨٠	١٤	فان	فان
٣٨٠	٣٠	زيّد	أيّد
٣٨١	١٨	والقدير	والتقدير
٣٨١	١٣	فان	فان
٣٨٣	١٩	أصح الوجهين	أن أصح الوجهين
٣٨٤	٢١	كلامها ما قاله	كلامهما على ما قاله
٣٨٤	٢٣	وهبت	وهبت
٣٨٦	٣	كلما جازت عليه	كلما جازت الاجارة عليه
٣٨٦	١٣	إسم	إسم
٣٨٦	١٣	الأنسان	الانسان
٣٨٦	١٨	٣٦٩/٥	٣٦٩/٥
٣٨٦	٢٢	بالأجارة	بالاجارة
٣٨٧	١٤	الابن	الابن
٣٨٧	٢١	أما	إما

صحيحة	سطر	الخطا	المصواب
٣٨٧	٨	الأخوة	الأخوة
٣٨٧	٨	والجند	والجند
٣٨٨	٢٤	و ٢٧١١٢ م	و ١١٢ و ٢٧ م
٣٨٩	١٣	فانه	فانه
٣٩٠	٢٦	فان	فان
٣٩٢	٨	فانه	فانه
٣٩٣	٣	فانه	فانه
٣٩٣	٥	الفنار	الفنار
٣٩٥	٩	الموصي له	الموصي له
٣٩٥	٩	فانه	فانه
٣٩٥	١٢	الموصي له	الموصي له
٣٩٦	٣٠	فان	فان
٣٩٦	٣١	فانه	فانه
٣٩٦	١١	فان	فان
٣٩٧	٨	فان	فان
٣٩٧	١١	فان	فان
٣٩٧	١٣	لأن	لأن
٣٩٧	٥	فان	فان
٣٩٧	٦	فان	فان
٣٩٧	٧	فان	فان
٣٩٨	٢	فان	فان
٣٩٨	١٧	فان	فان
٣٩٨	٣	فان	فان
٣٩٨	٢٢	اسمرد	اسمرد
٣٩٩	٤	متسول	متسول
٣٩٩	٥	فان	فان

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٢٥١ لسنة ١٩٨٣

انتهى الطبع في ١/٨/١٩٨٤

مطبعة الجمهورية الموصل